

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر 2

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع

تخصص علم اجتماع تنظيم و عمل

دراسة في تجربة توطين شركة متعددة الجنسيات في الجزائر

اشراف
الدكتور ياسين مشقة

اعداد
شريف حسين

اهداء

الى روح الاستاذ جيلالي ليايس رحمه الله

شكر و تقدير

الشكر الى الدكتور ياسين مشته الذي اعطى من جهده وعلمه الكثير...الذي لم يدخر اي جهد
للاشراف على هذه الرسالة بتوجيهاته وارشاداته القيمة لترى اخيرا النور

الشكر الى الاستاذ عبد الرحمن بوزيدة الذي علمني ان المعرفة الاجتماعية تقوم على النقد
اولا تكون... الذي ما فتئ يشجعني على البحث و المعرفة...

"...كل ممارسة بداية بالتي تبدو الأكثر بداهة والأكثر تحديدا على أنها اقتصادية بحتة، هي في حقيقة الأمر ظاهرة اجتماعية شاملة بالمعنى الذي أعطاه مارسال موس"
بيار بورديو

الخطة

مقدمة

فصل تمهيدي : الموقف النظري للدراسة

الباب الاول

الدولة ، المصنع ، السوق

من الفعل الصناعي إلى الفعل التوزيعي

الفصل الاول : المصنع و الدولة

1. فعل التصنيع الدولي
2. المصنع : مبدا مركزي لادماج الصراعات
3. المصنع : خالق للشغل
4. المصنع : انجاز للسلطة الوطنية
5. ازمة المصنع ، ازمة السلطة الوطنية

الفصل الثاني : الدولة والسوق

1. حركة الافراد تجاه الدولة كموزع للمداخل
2. الاتجاه نحو الاستهلاك الصناعي
3. تجاوز حركة الافراد للدولة تجاوز استهلاكي
4. التحول من المصنع الى السوق
5. تحليل الفعل الصناعي
6. تكريس النموذج المانع : صناعة السوق الوطني

الفصل الثالث : نموذج المشروب الغازي

1. دولة الاستهلاك ومحورية السوق
2. انتج وطني "رديء" وغير كاف
3. دخول المنتج العالمي
4. كوكاكولا : منتج عالمي وصناعة " جزائرية؟ "

الباب الثاني

شركة عالمية تبحث عن المحلي ، مؤسسة محلية تبحث عن العالمي ؛ الانخراط اللامتكافئ

الفصل الرابع : شركة متعددة الجنسيات تبث عن المحلي ومؤسسة محلية تبحث عن العالمي

1. السوق و الطلب قاعدة الانطلاق المشتركة

2. الشركة العالمية

3. المعطيات الدولية

4. المعطيات المحلية

5. تكنولوجيا صناعة المشروبات

6. التنظيم العام لقطاع المشروبات

7. نشأة فرويتال

الفصل الخامس : مصنع... انتاج ام توزيع؟

1. اشكالية التنظيم

2. مناصب الدخول والمسارات الوظيفية

3. تنظيم العمل

4. ظروف العمل

5. وصف مفصل لبعض المناصب

6. عناصر المنظمة

7. عملية التصنيع ، التعبئة

8. تحليل الفعل المنظمي

الفصل السادس: علاقة القوة ؛ امتصاص وهيمنة ؛ نحو تصفية المحلي؟

1. التبدير الاستبدادي

2. هيمنة السوق على الدولة

3. المؤسسة و المجتمع

4. سران مطبقان ؛ الماء و تحويل الارباح

5. تحديات الصورة وانهيار المعنى
 6. الاندماج والتبعية او التحالف الهش
 7. الصحة والتغذية : تحد خارج الدولة
- الخاتمة الرهان السياسي : حدود دولة الاستهلاك

مقدمة :

لم تعد كوكاكولا المشروب الساحر والمعبر عن أسلوب حياة المدينة و "التحضر" و عن الاستهلاك الغربي العالمي الذي يأتي به المغتربون والمسافرون معهم كهدية معبرة للعائلة والأصدقاء. لقد أصبح مشروب كوكا كولا حاضرا وبالقوة التي تجعله يغزو مائدة الجزائريين وفي أماكن استهلاكهم وفي كل المحلات والمقاهي كما أصبحت الإشارات الاشهارية ألوانا و خطوطا تحيط بنا أنى توجهت أبصارنا ، وزالت معها بعض افكارنا السابقة عن مظاهر " الامبريالية الاقتصادية " و المنتج "الاستعماري" والمنتج الحامل لمشروع الهيمنة والاستعمار الذي يقف ضد " الأمة و مقوماتها و تحررها و استقلالها".

لقد أصبحت قارورة مشروب كوكاكولا تتعايش مع تقاليد المجتمع و تحيي المناسبات معه الدينية والمدنية و تعيش مع الشباب و اهتماماتهم و ميولاتهم الرياضية و الترفيهية و تكرس مجهودات تسويقية جبارة تستجيب لمتطلبات محلية و حميمية يغيب معها الطابع الغربي أو الأمريكي وتغيب المرجعية الغربية الثقافية و التاريخية في سياق يمكن تسميته بجزارة كوكاكولا على غرار تمصير المنتج العالمي أو مغربة او خلجنة على مستوى العالم العربي.

أصبحت كولا كولا مشروبا آمينا و شرعيا و ثقافيا مقبولا و حتى ، ماديا، السعر مقبول و شعبيا ينظر اليه في تناول المواطن البسيط و للاستهلاك العام.

لقد زالت الانطباعات السابقة المرتبطة بالخطاب السابق و الذي وصف المنتج على أنه من " تفاهات و مساوئ الغرب الاستعماري" و على انه شكل من أشكال " الهاء الشعوب عن مبادئها و طموحاتها الحضارية في الاستقلال و الإنعتاق" و عن "مشروعها الحضاري و قضاياها المصيرية و على الدولة الفتية العمل على محاربة هذه المساوئ و المطبات التي من شأنها ان تعيقها و شعوبها عن مسارها نحو التنمية و الانعتاق و عدم الالتفات للأشياء الصغيرة ".

ان دخول مشروب كوكا كولا للجزائر جاء بعد فترة طويلة من سيادة المشروب المحلي و الذي تطور و نما بشكل كبير بفعل وضعية الاحتكار و التأمين و محددات و قيود القطاع الخاص و بفعل السوق الهائلة التي صنعتها السياسات العملاقة في التوظيف و توزيع الدخل الأمر الذي خلق طلبا هائلا على الاستهلاك و بصورة اخص على الاستهلاك الغذائي و المشروبات الغازية على وجه الخصوص ، الأمر الذي خلق ضغطا كبيرا على الإنتاج الذي أدى الى تدهور الجودة و النوعية فارتبط المشروب المحلي بشكل من أشكال الرداءة و الازدراء و عدم النظافة إلى حد وصل

إلى اعتباره خطرا على الصحة وكادت معها أن تغيب المشروبات الغازية من السلوك الغذائي الجزائري.

كما جاء دخول مشروب كوكا كولا للسوق الجزائرية في غياب أي مشروب غازي وطني لقد كانت المشروبات محلية و جهوية مرتبطة بصناعات محلية ولوائية أو جهوية ولم يقو أي منها أن ينتشر وطنيا وتوسيع نشاطه الإنتاجي والتسويقي على المستوى الوطني أو توسيع شبكات توزيع لتشمل كل التراب الوطني.

انه الغياب التام لمشروب غازي وطني بالمفهوم الاقتصادي والتسويقي، لقد استطاعت شركة كوكا كولا ان تغزو سوقا استهلاكيا معطى و مبني عمرها اكثر من قرن تكرست فيه تقاليد غذائية راسخة مع المشروب الغازي وعلى كل مستويات الدخل الجزائري.

استطاعت كوكا كولا ان تشيع استهلاك مشروبها على مختلف الفئات الاستهلاكية وتمكنت من ان تغرق كل الأسواق والمقاهي وأماكن الاستهلاك التقليدية وغير التقليدية وقضت على كل مظاهر الندرة والانقطاع ، انه اكتساح مهول لكل بؤر الاستهلاك إلى جانب هذا الإغراق الكمي تمكنت كوكا كولا من فرض نفسها كمنتوج يتمتع بكل مواصفات الأمان والجودة والاحترام كما فرض نفسه وانتشر على المستوى الوطني واكتسح المحلات القروية الصغيرة على غرار المحلات الكبرى والمدينة متجاوزا كل المشروبات المحلية والجهوية إلى حد انه هدد بالانقراض بعضها و اجبر البعض إلى إعادة نظر عميقة وإستراتيجية في نشاطه الصناعي برمته .

إستراتيجية كوكا كولا ذات النطاق الواسع الوطني والمكثف للوصول الى كل نقاط الاستهلاك احدث ثورة في قطاع صناعة المشروبات الغازية من خلال المنافسة القوية التي تحدث بها الصناعة المحلية التي تربعت على سوق مريحة ومعطاة وسهلة وأكثر سرعة وتطورا جعلتها لا تهتم بالتسيير ولا بالتسويق ولا بالتطوير في ظروف امتازت بالاحتكار والندرة.

لقد جاء سياق التوطين في الوقت الذي عانى فيه القطاع الصناعي ازيمات حادة ومتعددة الجوانب، تنظيمية واقتصادية وسياسية مؤسسية استطاعت شركة كوكا كولا ان تستوطن و تفتك مكانا في اقتصاد المشروبات الغازية.

على المستوى المادي اقامة وبناء وسط تقني للتعبئة على مساحات واسعة وعلى مستوى التنظيم إقامة شبكة هامة اجتماعية عبر علاقات و ارتباطات التوظيف والعمل و عبر التوزيع و العلاقات الخارجية مع العديد من الفاعلين الاجتماعيين وهذا من خلال توطين نمط تسييري و تنظيمي جديد مستمدا مفاهيمه ومفرداته من الفضاء التسييري الأمريكي "الغربي" الذي يقدم في

شكل تقني بحث منفصلا و مبتعدا عن السياسي و الإيديولوجي بشكل عام و المرتبط بأشكال التكوين المعاصر الانجلوسكسوني في مجال التسيير و التسويق و الإعلام و الإشهار.

نطرح الإشكالية في هذا الموضوع : ماهي الشروط المجتمعية الاجتماعية لتوطن شركة متعددة الجنسيات عالمية في الجزائر واهل تشكل شركة كوكا كولا بالتجربة التي تخوضها في الجزائر مثلا للمؤسسة الاقتصادية الخاصة التي تعبر عن الانخراط القصري أو الطوعي في آليات العالمية و الاندماج في الاقتصاد الدولي و هل تشكل شركة كوكا كولا في سياق تواجدها و استمرارها التعبير عن الانفصال المطلوب عن السياسي و هل تعبر كوكا كولا عن اقتصادي الذي وجد المسافة المطلوبة و الضرورية والكافية عن السياسي ضمن سياق إعادة التركيب و البناء لنظام القوى السياسية على المستوى المادي و الإيديولوجي.

إن وجود كوكا كولا كفرع لشركة عالمية في الجزائر يمكن أن يكون شكلا من أشكال الثقافة في مجال التسيير و على المستوى الاستراتيجي نمطا أو مثلا للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية عبر الجزارة للشركة العالمية؟.

ماهي الشروط التي شكلت السياق القانوني و التنظيمي ثم السياق الاقتصادي و التجاري لهذا التواجد؟

كيف تكونت الارتباطات الإستراتيجية و التكتيكية بين الفاعلين الاجتماعيين للشركة و في الشركة ؟ و في أي إطار من المشاريع الفردية و الجماعية و التي ستتبلور مع المؤسسة التي تضمن وجودها و استمرارها و تطورها ؟ كيف استقطبت المؤسسة الفئات الاجتماعية المختلفة لتكون محور هذا الاستقطاب؟

على المستوى المعرفي نتساءل عن الاطار الفكري التي تعمل فيه المؤسسة او مستوى الخطاب الصادر عن الفئات الاجتماعية العاملة في المؤسسة و مع المؤسسة.

نحاول أن يكون البحث مونوغرافيا يرصد واقع تجربة شركة فرع لشركة عالمية دون أفكار مسبقة و ننهج من اجل الوصول إلى هذا المبتغى وسائل البحث العلمي و بعيدا عن التدخل في توجيه الدراسة وجهة نظرية و انحيازا لا يخدم الإطار المرسوم للدراسة و هو الدراسة الوصفية.

الارضية النظرية التي تؤطر معالجة الموضوع تنطلق من اطروحة الان توران سوسيولوجيا الفعل و المفاهيم المرتبطة بها وخاصة مفهوم "الحضارة الصناعية" اين ياخذ الفعل الاجتماعي و التنظيم الاجتماعي معناهما و مرجعيتهما انطلاقا من مقتضيات الذات التاريخية الحضارة الصناعية ، الخلق و المراقبة الاجتماعية.

ندرس التجربة المختارة عبر ثلاث محاولات تحليلية مختلفة :

أولا قبل كل شيء المؤسسة هي توطين لمعدات وتكنولوجيا وتهيئة لمساحة وفضاء جغرافي من اجل إنتاج منتج يسوق بالتبعية والإشراف من الشركة الأم، شركة عالمية ، شركة متعددة الجنسيات من جهة أخرى توطين لعلامة/ رمز دولية تعد الأولى في مجالها على الأقل، على المستوى العالمي نتساءل عن الالتقاء لمشروعين كان ينظر إليهما أنهما متناقضين.
ثانيا الوحدة الجديدة مستفيدة من سياق سانح سياسيا و إيديولوجيا و مؤسساتيا :
تنظيمات ، قوانين العمل ، التأمين ، الضرائب ، استقبال رؤؤس الأموال ، نظام التحويل و الخصخصة.

ثالثا مستفيدة من شروط النجاح الأساسية : سوق استهلاك ، قدرة شرائية، استعدادات مبنية وراسخة في شكل طلب معطى و مبني لا يحتاج لجهود و استثمارات إضافية من اجل خلقه أو تفعيله

رابعا مستفيدة من مخزون الكفاءات العلمية والعملية والتأطيرية جاهز للاستغلال و سهل الاستقطاب.

لقد وجدت الشركة - المشروع كل العناصر لتجد و تنجز التوليفة المثالية ليخرج الى حيز الوجود و يضمن نجاحاته ضمن مستويات عدم اليقين شبه منعدمة.

أقامت المؤسسة تنظيما للعمل و الإدارة و أدخلت مجموعات وفئات اجتماعية في نظم إنتاجية و إدارية تنتشر على قاعدة تكنولوجية رائدة في مجالها ، سلوكها يصنف انه سلوك الزعيم ، تكنولوجيا تجاوزت العتاد والآلات الصناعية الى الأنظمة الاتصالية و المعلومات و أنظمة المعايير.

ستتشكل في حدود و ضمن هذا الوسط التكنوتنظيمي تمايزات مهنية و تسييرية كما تتفاضل الأجور والاعداقات ، منظومة ستفرز نمطا سيكون خاصا، من المشاركة و التفاعل و الصراع وكذلك نمطا من الحلول و الوفاقات.

نحاول ان نتعرف على المصنع او المركب الانتاجي او وحدة التعبئة كنظام انتاجي، التفاعل مع الآلات و المنشآت التقنية فكيف تتم سيرورة العمل؟

نتساءل عن الاختلالات المصاحبة لوجود فئات العمل و طبيعة النزاعات الناشئة و نظام طرق فضها الرسمية و غير الرسمية.

ما طبيعة التحالفات و الانقسامات الحاصلة و الاستراتيجيات الفردية و الجماعية المعتمدة؟

وأخيرا نساءل شرعية الشركة ومنتجها وخطابها كمنظمة اقتصادية، منظمة اجتماعية على المستوى الكلي.

يمكن معالجة موضوع دراستنا عبر محاولات الإجابة قدر الإمكان على التساؤلات التي طرحناها كما يمكن أن تتيح لنا هذه المعالجة التغطية الشاملة لمواضيعنا الجزئية ملتزمين بمقتضيات الدراسة الوصفية.

اقترح تناول أولا السياق الذي تأتي فيه وصول شركة كوكا كولا الجزائر منتوجا ومؤسسة صناعية ونعالج فيه صناعة المشروبات الغازية في الجزائر ثم نتناول سوق المشروبات الغازية وما يرتبط بها من سلوكات وتقاليذ غذائية والميزانيات ونحدد خصائص و حدود هذا الاستهلاك. نتطرق لشركة كوكاكولا كمنتج و كصناعة عالمية ورائدة و لمشروعها الكوني. نتطرق الى عملية التوطين لفرع الشركة العالمية في الجزائر و الشروط الاجتماعية و السياسية ثم القانونية التنظيمية السانحة لهذا التوطين.

ندخل المؤسسة بإشكالية التنظيم ونحاول اختبار حدود فرضية عودة التسيير الرأسمالي للمؤسسة في الجزائر و شرعنته خاصة وتكريس المؤسسة الرأسمالية وحسم الجدل والنقاش حول المحتوى الاجتماعي للمؤسسة لصالح المحتوى الرأسمالي بمعنى ترسخ انفصال الرأسمال عن العمل واستغلال العمل و تحويل القيمة .

وأخيرا نحاول أن نساءل العلاقة القائمة بين المؤسسة و المجتمع و الدولة. الدراسة يوطرها الموقف النظري الذي يدمج المستوى التاريخي و المستوى المؤسسي- السياسي- و المستوى المنظمي.

المستوى التاريخي الذات التاريخية الذي نعني به التوجه ثم محددات التكون لنظام الفعل التاريخي و المستوى السياسي المؤسسي ، النظام السياسي كنظام فعل خاص الذي يحتضن التحول في نظام الهيمنة الذي يتجسد في نظام اقتصادي و الذي بدوره يتحول من المسألة الإنتاجية إلى المسألة الاستهلاكية ثم أخيرا المستوى المنظمي اين تجري عملية استغلال الموارد و تحويل القيمة ، فضاء التحويل للقيمة نحو الخارج.

الدراسة تقدم في شكل و تنظيم في بابين يسبقهما فصل تمهيدي عبارة عن فصل نظري احدد فيه الموقف النظري للدراسة و الافق النظري الذي يوطر الاشكالية و التساؤلات و من ثمة تناول الموضوع و المحاولة التحليلية ، الباب الاول يتناول الدولة و المصنع و السوق ، من الفعل الصناعي الى الفعل التوزيعي و الباب الثاني يكرس لدراسة الشروط السياسية المؤسسية لتوطين الشركة

العالمية في الجزائر ، شركة عالمية تبحث عن المحلي و مؤسسة محلية تبحث عن العالمي و زمن الالتقاء و لتكون الوحدة الناجمة المصنع فضاء تحويل القيمة من البيئة المحلية نحو الخارج سينتج حالة من الانخراط و التبعية التي تضمن الدولة الوطنية شروطها الاجتماعية و السياسية ، ادارة العلاقة ، ادارة مادية و ادارة سياسية لتتعرض في الخاتمة لحدود دولة الاستهلاك و الازمة التي يتعرض لها فعل المجتمع التاريخي التي تترجم في شكل عدم رضا و حتى خيبة امل .

فصل تمهيدي : الموقف النظري للدراسة :

لم ارغب في الفصل بين الدراسة النظرية والدراسة الميدانية لان موقفي المنهجي يقوم على رفض التقسيم للدراسة الواحدة الى قسمين او باين كما جرت العادة في معظم الدراسات باللغة العربية هذا الفصل يضر ضررا بليغا باستيفاء الدراسة حقها فلا الدراسة النظرية تستوفي أغراضها وتأخذ حظها من النقد والفرز ولا الدراسة الميدانية تستفيد بشكل مرض من الثراء النظري ولا التحليل للمعطيات الميدانية يستند على موقف نظري محدد .

لذا سأكتفي لضرورة توضيح الموقف المنهجي للدراسة بفصل تمهيدي قصير أوضح فيه الإطار العام الذي تندرج فيه معالجة الموضوع والمفاهيم المستعملة التي ارى من الضروري تبيان معانيها واستعمالاتها المحددة والمقصودة في الدراسة وخاصة اذا كانت مفاهيم الان توران الذي يلجا الى استعمال المفاهيم الشائعة والعامية ولكن يستخلصها لنفسه ويحملها معنى خاص لا يفهم هذا المعنى الا داخل السياق التوراني العام .

الموقف النظري الذي يؤطر الدراسة يستند على تصورين رئيسيين : التصور الذي يشكله علم الاجتماع الاقتصادي بصورة عامة ومبدئية ، والتصور الثاني يحدده علم اجتماع الفعل لالان توران وبصورة اخص دراسته للمنظمات...

علم الاجتماع الاقتصادي الذي لا ينفصل عن علم الاجتماع العام بما أن السمة المميزة للمجتمع الحديث انه يقدم نفسه كمجتمع اقتصادي حيث ان " التفكير في العلاقات بين الاقتصادي و الاجتماعي يمكن اعتبارها كالمهمة المركزية لعلم الاجتماع و العلوم الاجتماعية" ¹ ، من هذه الزاوية يمكن ان نعرف "علم اجتماع عام للاقتصاد" و "علم الاجتماع الاقتصادي. الأول يتناسب مع "علم اجتماع الرأسمالية كنظام اقتصادي واجتماعي" ² او ما سماه ماكس فيبر "علم الاقتصاد الاجتماعي" والثاني علم الاجتماع الاقتصادي الذي تعود جذوره الى المؤسسين و الذي يهدف لفهم "الوقائع المعرفة من طرف علم الاقتصاد" لكن بتطبيق أفق منهجي جديد من التحليل

¹ (avant-propos de Caillé dans Swedberg, 1994 :9).

² (Trigilia, 2002

المؤسساتي"¹. لكن بيار بورديو يرى أن "الاجتماعي حاصر في كل فعل اقتصادي"² إذ لا يوجد حدود واضحة بين "علم الاجتماع العام للاقتصاد" و"علم الاجتماع الاقتصادي".

تساءل فيبر و دوركايم وبشكل واضح عما اذا كان بالإمكان تطبيق المنهج السوسيولوجي للاقتصاد كما يحدده الاقصاديون النيو الكلاسيكيون. في "محاولة حول نظرية العلم اين يعالج فيبر مناهج العلوم الطبيعية وعلوم الثقافة يضع حدا للجدل المنهجي بتوضيحه إن علم الاقتصاد ليس مجرد مضاربة وفي نفس الوقت ليست قوانين طبيعية وإنما أنماط مثالية حيث قيمتها محدودة بسبب العمومية المفرطة او المنفلتة. يوضح دوركايم ان الاقتصاد يستند في اشتغاله على التصورات والمعتقدات والقيم³.

علم الاجتماع الاقتصادي يسائل الإطار الذي رسمه الاقصاديون الذي يحيل الاقتصاد إلى حساب عقلائي يتعلق بالموارد النادرة الموجهة الى تلبية حاجات تعتبر غير محدودة .

علم الاجتماع الاقتصادي يقترح تعريف اكثر اتساعا للاقتصاد كتصورات اجتماعية أو كأنشطة اجتماعية مرتبطة بعقلانية موسعة بالمفهوم الفيبري ، علاقات إنتاج اجتماعية بالمفهوم الماركسي ، أنشطة قائمة على مبادئ نظامية وتاريخية كالاقتصاد السوق حسب كارل بولانيي . في المجمل علم الاجتماع الاقتصادي يحاول تفسير الظواهر الاقتصادية انطلاقا من الأرضية السوسيولوجية او تفكير سوسيولوجي للوقائع الاقتصادية⁴.

تراجع الاهتمام بعلم الاجتماع الاقتصادي وبقية إسهامات ماكس فيبر البارزة على هامش تطور علم الاجتماع في مجالات عديدة ودراسة كارل بولانيي "التحول الكبير" الذي ابرز فيها الصفة التاريخية والخصوصية لمفهوم اقتصاد السوق لم تعد الاهتمام إلى هذا العلم. مع نهاية الستينات من القرن الماضي وفي الثمانينات أدت الأحداث إلى إعادة بعثه في شكل "علم الاجتماع الاقتصادي الجديد" ، ظهور مطالب جديدة في شكل حركات اجتماعية جديدة مطالبة بنوعية حياة أفضل ، الابتكار والإبداع وإنتاج المعلومات والأنظمة المعلوماتية وانجاز الذات ، مطالب تجاوزت المطلب القديم ؛ تقاسم أرباح الإنتاجية الاقتصادية وأدى إلى انفجار التوافق الفوردي

¹ (Parsons cité par Swedberg : 1994 : 65).

² Bourdieu, 2000 : 13

³ (Gislain et Steiner, 1995).

⁴ Gislain et Steiner, 1995).

وبداية تصدع الكينيزية وانحسار المقاربات النظرية الوظيفية و الماركسية. ظهرت السياسات النيوليبرالية التي بدأت تهاجم تدخل الدولة وتعتبره سبب الأزمة الاقتصادية ، لقد مثلت أزمة دولة العناية الإلهية و تزايد البطالة تهديدا جديا للمكتسبات تستدعي ليس فقط المقاومة بل البحث عن بدائل . في هذا السياق علم الاجتماع الاقتصادي بدا يربط مع بداياته وبرؤية جديدة و تساؤلات جديدة ، علم اجتماع اقتصادي جديد يدخل بقوة – الدولة ، السوق ، المجتمع المدني -

إذا سلمنا ان علم الاقتصاد النيو كلاسيكي يمد فاعلي الرأسمالية بتصورات و أشكال جديدة للاستغلال و خلق الثروة وخاصة مع الاقتصاد المالي المهيمن والكاسح فان علم الاجتماع الاقتصادي الجديد يستجيب لمطلبين أساسيين : الأول نقد للبيوليبرالية بكل أبعادها الفكرية و المؤسساتية وأغراضها والثاني البحث عن البدائل الواقعية .

يلقي علم الاجتماع الاقتصادي الجديد الضوء على التحولات في النظام الاقتصادي العالمي و الأنظمة الوطنية محاولا تفسير "روح الرأسمالية الجديدة"¹ : اقتصاد العلاقات مبني على المعرفة والخدمات والابتكارات للأشياء المالية و البنكية و ما يتبع ذلك من تحولات عميقة في الأطر التقليدية : الدولة ، المصنع ، العمل... والأشكال غير التقليدية : المقاولون ، الجمعيات ، الشبكات والجماعات والأنماط الوطنية المتعددة للتطور . سيظهر لنا كل التعقيد والتنوع للظاهرة الاقتصادية .

و ستظهر في علم الاجتماع الاقتصادي الجديد بقوه إشكالية الدولة والنظام السياسي والاقتصاد لينقل المسألة المحسومة والبدئية في علم الاقتصاد كمسألة إلى مصاف الإشكال والمساءلة من البسيط إلى المعقد والمتعدد الأبعاد إن على المستوى النظري او على مستوى التجربة ، فالخيارات و البدائل والافضليات لا تخرج من مخابر العقل العقلاني المحض بل هي محصلة الصراع و القوة على المستوى الوطني و على المستوى الدولي.

إن مفاهيم الانغماس الاجتماعي للاقتصاد جاء كرد فعل قوي لمحاولة علم الاقتصاد كجهد معرفي وكفاعلي اقتصاد و كجهد إيديولوجي لإبقاء الاقتصاد خارج المجتمع ، موقف بولاني الذي أكد أن الاقتصاد الحديث واقتصاد السوق يقدم نفسه في شكل لا اجتماعي الأمر الذي

¹ (Boltanski et Chiapello)

دفعه للكلام عن اقتصاد سوق الذي تحول الى مجتمع السوق ، ثم موقف غرانوفيترو تأكيده على انغماس الاقتصاد في الشبكات الاجتماعية ، الموقف الذي يهدم مبدأ السوق الذي يقدم كمبدأ لاجتماعي ويبرز سوق العمل كشبكة من العلاقات الاجتماعية و الشخصية

يعارض فيبلن فكرة إن التطور التكنولوجي يدفع نحو نمط مؤسساتي وحيد و فعال اذ يرى بالعكس يوجد مسارات متعددة و تنوع لطرق التصنيع حسب توافقات متغيرة بين التكنولوجيا و المؤسسات تؤدي الى توازنات متعددة فهو يميز الطريقة "العفوية" الانجلوسكسونية - المملكة المتحدة و الولايات المتحدة الامريكية عن الطريقة او الطرق "المنظمة او المقصودة" - ألمانيا ، اليابان ، ايطاليا . اذن الدور الحاسم للدولة كإرادة جماعية وكنظام سياسي محصلة القوى الاجتماعية والسياسية في مسار التوطين الصناعي والمؤسساتي للاقتصاد .

شهدت الولايات الأمريكية شكلا خاصا من التطور الصناعي اتسم بالتوافق الايجابي بين التكنولوجيا الحديثة والمؤسسات التقليدية الأمر الذي أدى إلى استغلال أشكال مختلفة من التضامانات والجماعات لتوطين التقنية لكن بدون المؤسسات التي صاحبها في بريطانيا ، هذه المؤسسات التي كانت وأصبحت عائقا للتطور ولإستغلال التقنية و المعارف المتطورة في بريطانيا ، فجوة بين المؤسسات و بين التطور التقني و المعرفي و تاخر مؤسساتي عن تطور التكنولوجيا و المعارف التقنية .

فابلن يتكلم عن طلاق بين الوظائف الاقتصادية ومالية لإدارة- تنظيم الشركات و بين الملكية- تسيير الشركات. أرباب الصناعة الذين يسيرون الإستثمارات يهتمون بالأرباح المالية و يسلكون سلوك المالك الغائب بينما المديرون المباشرون مهندسو الإنتاج الذين يملكون المعارف التقنية و التنظيمية المرتبطة بالمنهج الإنتاجية الجديدة . تنتشر الاحتكارات التوافقات الرسمية و غير الرسمية كارتلات و تروستات و إتباع استراتيجيات وصولية ، الضغط ، الإكراه واستعمال القوة قد يفضي الى تماهي الفعل الاقتصادي مع مفردات الحرب التقليدية ليجد الاقتصادي نفسه في علم السياسة و علم الحرب .

علم الاجتماع الاقتصادي يرى انه ضروري و مفيد لقاء النظريات الاقتصادية و السوسيولوجية لإعطاء تفسيرات أحسن الوقائع الاقتصادية .

أراد مارك غرانوفيتز أن يتموقع بين المقاربات المغالية للجمعية لعلم الاجتماع و بين المقاربات المغيبة للجمعية لعلم الاقتصاد لكن في تعريفه لمشروع بحثه تركز انشغاله على ما سماه "الامبريالية الاقتصادية الجديدة " ، يجب مكافحة الاتجاه المتطرف للفردية المنهجية التي تهيمن في الجزء الأكبر على الاقتصاد الحديث و التي تتسم بتجاهل فضيع للبنيات الاجتماعية. علم الاجتماع الاقتصادي الجديد مع غرانوفيتز يظهر واضحاً جلياً في الاقتراحات المركزية الثلاثة المعرفة لهذه المقاربة الجديدة : " نقدي للامبريالية الاقتصادية يتأسس على ثلاث مسلمات نابعة من التقاليد السوسيولوجية الكلاسيكية – استهداف أهداف اقتصادية يتصاحب عادة مع أهداف من طبيعة غير اقتصادية – الفعل الاقتصادي كبقية الأفعال الاجتماعية منغمسة و مغروسة في شبكات العلاقات الشخصية - المؤسسات الاقتصادية ككل المؤسسات هي مبنية بناءاً اجتماعياً وليست طبيعية"¹.

علم الاجتماع الاقتصادي القديم ركز على الشروط المؤسسية للحياة الاقتصادية ، اما علم الاجتماع الاقتصادي الجديد قلب الوضعية وبدأ يغزو النشاط الاقتصادي اليومي و التقني و يقترح تحاليل سوسيولوجية لموضوعات اقتصادية جديدة كالسوق ، العملة ، البنوك ، التجارة ، البورصة ، القروض المبادلات المالية... أي المستوى الجزئي.

حتى مع انتشار وتأكيد للفردانية فان هذا لم يزل او يقلص من القواعد الاجتماعية والمجتمعية بل العكس زادت باضطراب لضبط وحماية تلك الفردانية وضمان اشتغالها واستمرارها فتعززت وانشئت مؤسسات من طبيعات مختلفة قانونية واتفاقية ، تدخل الدولة لا يقتصر على الوظائف التقليدية- الدفاع و القضاء... وإنما بدأ يكتسح ويتغلغل في كل مفاصل حياة الأفراد بما فيها علاقاتهم التعاقدية والمؤسسات و المعايير الضرورية للعلاقات التعاقدية اذ ان " كل شئ غير تعاقدى في العقد" شروط العقد العقوبات ، حقوق الملكية ، القانون يحمي ويضمن التعاقد وحرية التعاقد. الى جانب المعايير والتقاليد والتضامانات و العلاقات اللامتكافئة بين الأفراد واستغلال الرأسمال الرمزى والسياسى والاجتماعى كلها محددات اجتماعية ومجتمعية على الفعل التعاقدى وعلى الفعل الاقتصادى هنا . المؤسسات التي يراها دوركايم ليست ذات طبيعة تعاقدية وليست محصلة اتفاق الأفراد وإنما هي نتيجة " أوقات غليان المجتمع " وقت اين

¹ (Granovetter, 2004, 121 Mark Granovetter» (Steiner, 1999, 3).

التفاعلات بين الأفراد تكون في ذروتها استنفار لكل موارد القوة والضغط والحرب لتذوب الأنانيات و تتصافروتنصهر في هويات جماعية قوية.

يعتقد كارل بولاني أن الفعل الاقتصادي لا يمكن فهمه بالمفردات الفردية لأنها تأتي بضغط من المؤسسات الاجتماعية "الإنسان كائن اجتماعي وليس اقتصادي يطمح الى الرضا الاجتماعي المكانة الاجتماعية أكثر من المصلحة الفردية عن طريق الملكيات المادية ". يفضل بولاني المقاربة الكلية ويعتمد على التكنولوجيا وخاصة أعمال مالينوفسكي¹ ويوضح ان الدافع للربح ليس طبيعيا وان الواجبات المتقاسمة تحدد السلوك الفردي. في القرون القليلة الماضية فقط الاقتصاد بدا ينظم ويسير من طرف السوق وان البحث عن الربح أصبح مهما ، يعتبر بولاني انه من غير الممكن وضع قوانين اقتصادية عامة فالأنشطة الاقتصادية كالإنتاج والتوزيع و تبادل السلع لا تنتظم تلقائيا وطبيعيا وإنما بواسطة مؤسسات اجتماعية تاريخية تتغير عبر التاريخ.

أشكال الاندماج للاقتصاد متعددة ولا يمكن ان نفصلها عن المؤسسات الاجتماعية والسياسية في المجتمع فالمعاملة بالمثل والهبات والهدايا والسوق هي اشكال مختلفة للاندماج الاقتصادي في كل مجتمع بالنسبة لكارل بولاني و الدوافع النفعية للفعل الاقتصادي ليست من طبيعة سيكولوجية طبيعية ولكن محصلة مؤسسات خاصة محددة تعرف وتؤطر التبادل عن طريق السوق و الصورة التي يقدمها الاقتصاد الكلاسيكي و النيوكلاسيكي للنظام الاقتصادي المؤسس على التبادل السوق يتجه لتعميم تجربة تاريخية محدودة في شكل أنماط تحليل عامة ومعممة للدوافع النفعية يقدمها في شكل قوانين السوق المنتظم اليا وذاتيا. لقد حدد وعرف بولاني الشروط المؤسسية الخاصة بالنظام الرأسمالي في قانون الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والعلاقة الاجرية والتجارية وعملية وضع وإخضاع كل وسائل الإنتاج الى السوق .

يتعزز دور السوق وتحديد مجاله بالتدخلات السياسية اذ يؤكد ان سوق الأراضي وسوق العمل لم تكن تطورا طبيعيا لسوق السلع التي تعتبر قديمة جدا وعرفت كل الجماعات البشرية تقريبا ، سوق الأراضي وسوق العمل كانت نتيجة أفعال مصطنعة وعنيفة انها محصلة لتدخل سياسي وإجراءات إدارية وأشكال عنف وصراع اجتماعي وسياسي لتحصيل القوة والهيمنة

¹ (Malinowski, *Argonauts of the Western Pacific*, 1922 ; Thurnwad, *Economics in Primitives Communities*, 1933

هذا المسار أدى الى إلغاء الرقابة الإقطاعية على الأراضي ونزع القدسية على أراضي الكنيسة و الاعتراف القانوني بتجارية حقوق الملكية و إلغاء القيود القانونية المحددة لحصة الإنتاج القابلة للبيع والمتاجرة .

ان مسارتكوين سوق العمل صاحبه تحطيم أشكال الحماية التقليدية . الأفراد و العائلات اجتثت من سياقاتها الاجتماعية وأجبرت على التنقل من اجل البحث عن العمل و اضطروا ليدخلوا في سوق العمل الذي احوال العمل الى سلعة تخضع للسوق ، سوق العمل الذي خلق الفقر الحديث .

لاحظ بولاني حركة مزدوجة في نهاية القرن التاسع عشر " من جهة الأسواق تتوسع على كل الكرة الأرضية ومن جهة أخرى شبكة من الإجراءات والسياسات والمؤسسات القوية المتوجهة لمراقبة فعل السوق وخاصة سوق العمل وسوق الأراضي وسوق العملة" ، رقابة سياسية على حركة المال (مؤسسات البنوك المركزية ، مركزية عرض القروض...)

في قوة الروابط الضعيفة (1973) يدرس غرانوفيتز التعقيد بين الشبكات الاجتماعية والسوق. بناءً على دراسة استقصائية عن سوق العمل في الولايات المتحدة ، في أحد أكثر اقتصادات السوق تقدماً ، يوضح كيف يعتمد البحث عن العمل على الاتصالات الشخصية. للعثور على وظيفة ، تقل أهمية وجودك في شبكة واحدة وتكبر أهمية الاتصال على عدة شبكات من خلال روابط ضعيفة. الروابط الضعيفة تجسر الشبكات. من خلال تسليط الضوء على دور الشبكات ، عارض غرانوفيتز الافتراض بأن السوق هو نتيجة الخيارات العقلانية للأفراد المستقلين. الفعل الاقتصادي ، كما يقول ، هو فعل اجتماعي لا يمكن اختزاله في منفعة فردية . الفرد لديه دوافع أخرى مثل السعي إلى الاعتراف ، والمكانة في المجتمع ، والسلطة. حداثة منهجه هو أنه يرى أن البعد الاجتماعي للنشاط الاقتصادي ليس عقبة أمام التعبير عن العقلانية القصوى. من ناحية أخرى ، على عكس ما تقول فرضية الإنسان الاقتصادي ، فإن سلوك الآخرين يتدخل في الخيارات الفردية ، ولا يتم تفتيت صنع القرار. لذلك يجب أن تؤخذ التفاعلات الاجتماعية في الاعتبار. في الفعل الاقتصادي والبنية الاجتماعية: مشكلة الانغماس (1985) ، يأخذ غرانوفيتز المفهوم من بولاني ويربطه بمفهوم الشبكات الاجتماعية. يوصف الفعل الاقتصادي على أنه جزء لا يتجزأ من شبكات العلاقات الشخصية التي تجعل الأفراد على اتصال مع بعضهم البعض. بالنسبة إلى بولاني ، تعد المؤسسات الاقتصادية منشآت اجتماعية. يختلف مفهومه

للاندماج عن مفهوم بولاني بمعنى أنه لا يعارض السوق بل يشارك على العكس في السوق ، من خلال الشبكات. لا يبدو نهجه كبديل للفرضية الاقتصادية للسوق ، ولكن كتعقيد للتحليل الاقتصادي من خلال إدخال الشبكات. وصف بورديو نهج غرانوفيتز بأنه "تفاعل منهجي" ولكن يكفي فقط بالتوقعات الواعية والمحسوبة بأن كل فاعل سيكون له آثار فعله على الفاعلين الآخرين" و" يقصي جميع الآثار الهيكلية وجميع علاقات القوة الموضوعية".

غاي دوبور Guy Debord في "مجتمع الاستعراض" (1967) *La Société du spectacle* يحلل الشكل الخاص لاغتراب مجتمع الاستهلاك من خلال نقد جذري للسلعة وهيمتها على حياة الأفراد و الأثر المهيكل للجماعة ونظام الهيمنة الاجتماعية وفرض نمط معين من الهيكلية السياسية . مفهوم المهرجان يرجع الى نمط من إعادة إنتاج المجتمع على أساس إعادة إنتاج السلعة بشكل دائم متعددة ودائما متشابهة ودائما متنوعة ومتوفرة.

المهرجان مرحلة نهائية للرأسمالية الوجه المشابه لتنظيم السلعة . من خلال الإيديولوجية الاقتصادية المجتمع المعاصر يعطي الشرعية لرؤية وحيدة وموحدة للحياة بفرض معنى ووعي الأفراد بهدف الحفاظ وإعادة إنتاج السلطة – القوة والاعتراب. مفهوم الاستعراض يعني جهاز دعاية لسطوة وتسلط الرأسمال على حياة الافراد انه "علاقة اجتماعية بين أشخاص ، الواسطة هنا هي الصور".

جون بودريارد¹ في ("نظام الأشياء" 1968) و ("مجتمع الاستهلاك" 1970) يضع في صلب تحليلاته سيطرة وسحر الأشياء عن طريق الإغراء والإثارة ويتحدث عن فقدان اوزوال الواقع واستبدالها بمجموعة من المثيرات التي تتوالد باستمرار في مجتمع الاتصالات ، في قرية كونية أين يمحى المعنى ، مجتمع عبارة عن كتلة معتمة ويزول الواقع في عالم الرموز، علم معلق في الهواء . الوظيفة السياسية للسوق ، السوق انه المكان الذي يحدث فيه تفريق الأفراد لكي لا يتعرضوا لتأثيرات لا اقتصادية – خارج اقتصادية ...السوق يعمل على تمزيق وتحلل الرابط الاجتماعي ونشر الفردانية.

علم الاجتماع في مقارنته للسوق يهتم بأشكال التفاعلات و التعاونات التي تسيرها عوامل ليست بالضرورة اقتصادية قواعد اجتماعية مؤسسة للمعاملة بالمثل والتضامن قواعد سياسية

¹ Jean Baudrillard (1929-2007)

تؤسس لتدخل الدولة او تدخل أي من مؤسسات المجتمع في الدائرتين الإنتاج او التوزيع وبالتالي تعطي الشرعية للسلطة السياسية .

علم الاجتماع الاقتصادي الجديد يريد ان يصف و يحلل أشكال الرابط الاجتماعي في المجتمع أين التبادلات التنافسية والسوق أخذت الصدارة في الفعل المجتمعي (انغماس السوق في الاجتماعي وإعادة بناء الرابط الاجتماعي والشبكات). بصورة واقعية سياقات تاريخية ومؤسسية مختلفة تفضي الى أنماط وأشكال اقتصادية مختلفة وهيكلية سياسية واجتماعية معينة . من هنا نتكلم عن تنوع للأنظمة الرأسمالية وليس نظام واحد. لا يوجد طريق وحيد او الأحسن للرأسمالية وكيف ان ثقل المؤسسات الاجتماعية وطبيعة التشكيلة الاجتماعية وبناء القوة فيه سيحدد طبيعة وشكل النظام الاقتصادي وطبيعة المؤسسة الاقتصادية .

من هنا جاءت المقابلات سوق – سياسة حرية – تنظيم تنافس – تضامن لتحديد إشكالية كل البناء الاجتماعي – الثقافي والسياسي للاقتصاد والفعل الاقتصادي .

التصور الثاني الذي يوجه دراسة التجربة لفرع شركة عالمية في الجزائر هو التحليل الفعولي المطبق لدراسة المنظمة .

ان المنظمة بالنسبة لالان توران ليست وحدة مستقلة في المجتمع ولا يمكن ان ندرسها بمعزل عن النظام السياسي التوجهات المجتمعية اذن مستوى المنظمة يتعلق جدليا بالمستوى الأعلى السياسي المؤسسي الذي بدوره مرتبط بنظام التوجه العام الذي يحدده التكوين التاريخي للمجتمع . لذا ارى من الضروري توضيح المفاهيم الأساسية المرتبطة بالمفهوم التوراني للمنظمة .

تعتبر المنظمة كنظام لعلاقات اجتماعية منتظمة حول بعض المعايير التواصل وبعض معايير السلطة لكن في الأفق الفعولي المنظمة هي وسيط ويمكن ان يكون عائق بين الفاعلين التاريخيين قادة وأجراء وبين قيم التطور والديمقراطية.

يجب اعتبار المنظمة كوسيط بين العامل وبين القرارات التي يجب ان تكون شرعية بالنسبة له بمعنى خاضعة للعقلانية . من جهتهم المنظمون لا يمكن اعتبارهم فقط من زاوية العمال بل هم كذلك في عملهم موجهون من طرف النمط المعقلن ، انهم في نفس الوقت إيديولوجيون ويقومون بفعل الخلق .

من هنا إشكالية التحليل الفعلوي للمنظمات ، مبدا الجدلية المزدوجة التي تحكم المهيمنين والمهيمن عليهم.

تعتبر المنظمة مجموعة خاصة مجموعة بمعنى لها معنى بالنسبة للذات التاريخية ليست مجرد تجميع لأفراد او جماعات لها هدف ، لها وظيفة معرفان من طرف المشروع الجماعي لتطور العمل ومراقبة نتائجه. لكن مجموع خاص لأنه لا يتماهى مع الذات التاريخية شركة او مؤسسة ليست المجتمع.

تدافع المنظمة على مصالح خاصة باسم عقلانيتها الخاصة وليس باسم أنانية أعضائها ، النموذج المعقلن لا ينفي التنافس وبالتالي أعضاء المنظمة لا يتماهون من خلالها مع الذات التاريخية ، لا يتواصلون مع تاريخ أسطوري ولا يدافعون على مصالح خاصة دون ربطها بالمصلحة العامة .

إنها خاصية المجموعات الخاصة في المجتمع الكلي التي تظهر معها الجدلية المزدوجة التي تنشطها أربعة مفاهيم جوهرية في التحليل التوراني - سوسيولوجيا الفعل-

المشاركة ، المبادرة ، الإدماج وأخيرا المطالبة : مفاهيم تشتغل في نظام ارتباط وليست مستقلة عن بعضها البعض.

الفرد او جماعة تشارك بقوة في منظمة فيحيلها الى ذات جماعية كمجموع خاص . المنظمة تجد نفسها وقادتها يملكون شحنة ذاتية عظيمة ، شرعية قوية لأعضائها الامر الذي يعطي للقادة دور تطوري يسمى مبادرة لكن بما ان المنظمة مجموع خاص كلما كانت تطورية كلما تتجه للتماهى مباشرة مع الذات التاريخية كلما يتجه قادتها لتصبح وضعيتهم ايدولوجية بحيث لا تعتبر نفسها وسيط نحو القيم ولكن كخالق لهذه القيم ، ايدولوجيا فعلها يتمثل في محاولة الإدماج.

هذه الايدولوجية تثير مقاومة اعضاء المنظمة الذين يدعون الذات التاريخية ضد هذه المنظمة الوسيط التي اصبحت عائقا بعد ان كانت وسيطا ، انها المطالبة.

المشاركة يمكن أن تأخذ المشاركة أربعة حالات :

1. غياب المشروع الشخصي المنظمة لا تعني شيئاً للفرد لاحتياج مادي العامل لا يهمله سوى الأجر –"الخبزة"- لا يرى نفسه معني ومنتعي للمنظمة حالة عمال مؤقتين في المدينة على أمل العودة الى الريف... هذا الغياب يترجم بانسحاب و يؤدي الى عدم استقرار مهني و الغياب المتكرر و تغيير العمل... هنا يبرز الشخص أكثر من الوظيفة القائد أكثر من الإدارة والقيادة ...

2. المشروع الشخصي ، أول مستوى حقيقي للمشاركة العضو يتعلق بالمنظمة لانها تسمح له تحقيق مشروعه الشخصي لكن دون ان يرتبط هذا المشروع بأي جماعة او ووعي جماعي ، طبيعة هذا المشروع وقوته تجعله ترى المنظمة مجرد أداة او وسيلة . حالة العمال ذوي حركية كبيرة ...

3. مشروع جماعي ، العامل يشعر انه مرتبط بعمال آخرين ، مجموعة واقعية مهنية وليس بالمنظمة إنها مجموعة هوية وليست مجموعة معارضة شيء من الوعي الجماعي ولكن بعيدا وغير مرتبطة بالمنظمة .

4. مشروع منظمي ، الوعي الجماعي ليس وعي انتماء لجماعة ولكن وعي انتماء للمنظمة ، إدراك للمنظمة على أنها وسيط بين الفرد والقيم المجتمعية - الذات التاريخية ، يتمتع المشروع هنا بشحنة ذاتية قوية ...

المبادرة ، مبادرة القادة في المنظمة بمعنى كل من يتخذ القرارات مهما كان مستواه داخل المنظمة قرارات تستمد من أساس تعريف المنظمة لسلطتهم وحدودها.

1. تسلطية تقنية ، الشروط التقنية هي أساس شرعية القرارات المتخذة ، الاستناد على مقتضيات التقنية ومستلزماتها ، نمط قيادة تسلطي يبرره عدم مشاركة والسلبية من قبل الآخرين الأمر الذي بدوره يعزز سلطة هؤلاء القادة .

2. قيادة نفعية انتفاعية تستند على فكرة تلاقي المصالح الفردية يمكن ان تدعى ليبرالية لتأكيد أنها لا تستند على فكرة المنظمة مبررة ذلك بنظرية الإنسان الاقتصادي.

3. سياسة العلاقات الإنسانية ، تعتبر المنظمة ليس كمجموعة أفراد بل كنظام علاقات اجتماعية إطارها النظري الوظيفية ككل منطري العلاقات الإنسانية مؤكدين على دور العلاقات الجيدة في التسيير الفعال للمؤسسة ودور القائد كمنسق ومنشط لتلك العلاقات.

4. سياسة تطور، تدرك المنظمة هنا مباشرة باعتبارها وسيلة لانجاز القيم الاجتماعية ، القادة يتكلمون عن خدمة تسدى من المنظمة الى المجتمع ويعطون لسلطتهم شرعية اجتماعية وليس فقط تقنية ، مستواها الأعلى يؤدي الى عدم تشخيص القيادة وتصبح مجرد وظيفة – دعوة إلى مبدأ الديمقراطية يضع القادة في خانة خادمين و متطوعين و مضحين ومناضلين ...

الإدماج ، كلما أدركت المنظمة نفسها كمجموع ، كذات جماعية كلما زاد خطر تماهي هذا المجموع مع الكلية الذات التاريخية . سياسة الإدماج التي يخوضها القادة هي المقابل للمبادرة أي للقرارات التي يأخذونها ، المبادرة تربط مباشرة بالقيم الاجتماعية .. تصور المنظمة ككلية الأمر الذي يجعلها غامضة وغير شفافة تجاه القيم التي تخدمها و من اجلها وجدت ...

1. التاثير الشخصي الشكل الأولي للإدماج ، لا تعتبر المنظمة هنا كمجموع اجتماعي بل إطار- مكان مغلق- مكلف باحتواء في الغالب بالقوة العمال يعتبرون المصنع علبة حديدية ، أفراد لا يشاركون في حياة المؤسسة ولا يرغبون في المشاركة ، تاثير منظمة رسمية أمامها منظمة غير رسمية فردوية ولا عقلانية. ويمكن ان نطلق عليه اسم إدماج طقوسي .

2.. انبعاث فردي هو المقابل للمشروع الفردي في المشاركة ، المنظمة تسعى جاهدة لخلق نوع من العلاقة الشرعية والمقبولة بين أعضائها. تايلور يمثل هذا المستوى بامتياز مؤكدا دائما على ربط المصلحة الشخصية والاندماج الضروري للمؤسسات.

3. هنا يبدأ فعلا الإدماج السيكلوجي الى المنظمة. العلاقات غير الرسمية لا تتعارض مع الهيكل التنظيمي ، ياخذ القادة بعين الاعتبار تلك العلاقات . سياسة علاقات إنسانية تجتهد وتفكر ضمن نظام الأدوار والرتب لكل عضو في المنظمة ، روح التلاحم تبحث للتماهي مع المنظمة - سياسة تماهي المنظمة مع النظام الاجتماعي ، القيم الاجتماعية مع العلاقات الإنسانية .

2. الإدماج الإيديولوجي : تعرف المنظمة ليست فقط كمجموعة بل كحامل للقيم الاجتماعية . تماهي المنظمة مع نفسها كتماهي قائد الثورة مع فكرة الثورة . هنا يحدث استرجاع الغير رسمي

الى كل رسمي واستيعابه المنظمة لا تسمح للإفراد بالاتصال بالذات التاريخية خارجها وبالتالي لا تسمح بالمعارضة. النقابة يجب ان تكون عنصر لانجاز أهداف الإنتاج ، معارضة الإدارة او القيادة ينظر إليها كخيانة للمجتمع للقيم العليا.

المطالبة : الإدماج اي ذلك التداخل والمزج المتزايد بين المجموعة الخاصة والذات التاريخية و قيمها يفرز فعل مطلبى لكن ليس إجابة او رد فعل للتجاوزات ولكن تنخرط في تعريف المجموع الخاص ذاته الفعل المطلبى هو الدعوة للكلية من خلال الخصوصية.

1. الطوبى الرافضة للتنظيم ، كلما كانت المشاركة ضعيفة كلما كانت أسس السلطة مشيئة - مجسمة - كلما أصبح التاثير عنيفا والفرد يعزل مطالبه عن سلوكاته في المنظمة ، الفرد في وضعية انسحاب ، يفتت المنظمة إلى فرديات و إلى علاقات أولية ، الوضع يشكل رفض كلي يأخذ شكل الدعوة إلى العصر الذهبي أين كان الأفراد بدون منظمات وقيودها سعداء و احرار، انه جهد طوباوي للاتصال المباشر بالذات التاريخية والقيم المجتمعية.

2. الدفاع عن حقوق فردية مقابل مباشر للمشروع الفردي ، تبقى مطالبة طوباوية ، مثال التقني الفردي الذي يمارس وظيفة دون أن يهتم بالفعالية الجماعية لمجموعة العمل .

3. التضامن وعي لجماعة او مجموعة لا يستند بالضرورة على الشحنة الذاتية للمنظمة نفسها ، خلق معايير للمجموعة مستقلة عن المعايير التي تضعها الإدارة . إرادة الاستقلال تخلق تنظيم شبه رسمي لا يرقى إلى رفض مطلق للإطار الرسمي.

4. حركة اجتماعية ، شكل من المطالبة دعوة للذات ليس ضد المنظمة لكن من خلالها ، تهاجم المعقلنين باسم الفعالية وتهاجم القادة باسم أهداف المنظمة . النزاع لا يكون إلا شاملا بين المنظمة التي تؤكد على شرعيتها وتحاول إدماج إيديولوجي لأعضائها وبين هذه الحركة الاجتماعية . المطالبة لا تبحث عن اجتثاث الفرد من قبضة المنظمة الاجتماعية .

مقابلة المشاركة والمطالبة تحدد لنا مستويات الانخراط : مستويات الانخراط اين المشاركة و المطالبة تشكلان مفهوم أكثر عموما هو الانخراط...

غياب مشروع شخصي مع المطالبة الطوباوية تعرف وضعية انسحاب إزاء المنظمة ، انسحاب ليس مجرد سلبية حيادية بل رفض أيضا.

مستوى الانخراط الثاني الفردي هنا الفرد موجود في المنظمة لأنها وسيلة تسمح له بنشاط شخصي وتلبية مشروع اجتماعي.

المستوى الثالث هو التماهي التي لا تنفصل عن التضامن إنها وضعية غامضة ، إنها إدماج و معارضة في نفس الوقت ، المنظمة تعتبر هنا كجمعية او جماعة وليس كمجموع خاص ، وضعية لا تؤدي الى قبول الشحنة الذاتية للمنظمة.

أعلى مستويات الانخراط يتحقق عن طريق تثمين وتقييم وتقدير للمنظمة ، وإضفاء الشرعية على المنظمة ، اعتراف يحمل في ثناياه توتر قوي بين مشاركة قوية وبين مطالبة قوية ، انه ليس نزاع بسيط وإنما تكفل الحركة الاجتماعية بالمنظمة وواقعها ، امتلاك الحركة الاجتماعية واستحواذها على المنظمة . قد تؤدي الوضعية إلى زوال المنظمة او إلى إعادة تعريفها وبالتالي نتحول إلى الحيز السياسي.

مستويات القيادة محددة بمقابلة المبادرة والإدماج : يحدد نمط القيادة عندما يلتقي شكل او نوع من المبادرة ونوع من أنواع الإدماج .

تمثل الشكلائية الشكل الأولي للقيادة ، قيادة تسلطية وإدماجية ، في نفس الوقت القواعد مشيئة ومجسدة و منفصلة عن النموذج المعقلن ، شكل تقليدي لأنه دعوة للتقاليد والطقوس و للإتباع والتبعية ، دعوة لطرق وقواعد لا يمكن تبريرها علميا او عقليا دعوة لسلطة أساسها غير عقلاني.

النفعية هنا التصور فردي للقيادة ، القيادة تؤمن بهوية المصالح الفردية ، ليبرالية ضيقة ، تبرر سلطتها باسم الإنسان الاقتصادي وباسم القوانين الاقتصادية .

التنسيق نمط من أنماط القيادة يعرف بالرجوع إلى سيرو ادارة المجموع أين القائد منبع الدفع يعطي الدفعات والمثيرات . في هذا الوسط تنتشر البيروقراطية في صورتها السلبية التي يمكن

ان تفصلها عن الأهداف التي كانت سبب وجودها أصلا وعن اعتبار المنظمة حامل جزئي للنموذج المعقلن.

الكاريزما الديمقراطية وهو المستوى الأعلى للقيادة . دور القائد هنا التذكير بالتوجهات المعيارية المعرفة انطلاقا من النموذج المعقلن ومقتضى الخلق والمراقبة ، التطور و الديمقراطية . يعتبرالقائد هنا الحامل الأمين لهذه القيم في أعلى معانيها .

من الاختلالات التي تعترض المنظمة عدم التوازن بين الانخراط و القيادة ، عدم توازن بين الانخراط و القيادة يعني أن القيادة متقدمة على الأعضاء ، تهدف القيادة إلى إدماج قوي للمنظمة حيث تؤكد على العلاقة الوطيدة مع القيم المجتمعية - الذات التاريخية ، في حين الأعضاء ينغلقون في موقف انسحاب او طوبى المبادرات ، يظهرالقادة أمام الأعضاء كمجموعة ضغوط او مجموعة مناورات او مجموعة تلاعبات ، كلما زاد دور القادة زاد انسحاب الأعضاء ، الأمر الذي يخلق عدم توازن يؤدي إلى منظمة شكلية او يؤدي الى انفجار المنظمة ،

لكن التهديد و الشعور بالخطر سيثير محاولة واردة لإعادة التوازن عن طريق الأزمات والنزاعات.

إذا كانت القيادة متخلفة عن الأعضاء حيث تكون القيادة تقنية او طقوسية مع وجود لأعضاء مستوى المشاركة و المطالبة عال ، يكون الاتجاه نحو تعاضم عدم التوازن وتحدث أزمة في القيادة حيث تحاول فرض الخضوع للقواعد التسلطية وفي نفس الوقت تثير إيديولوجية مفرطة تتمثل في الدعوة الى مصالح المنظمة ومصلحة المجتمع ، وضعية تؤدي إلى تمزق القيادة .

على مستوى اخرتتعرض المنظمة الى نمط من عدم التوازن داخل الانخراط ونوع اخر من عدم التوازن داخل القيادة ، حيث المشاركة والمطالبة او المبادرة والإدماج غالبا ما تكونان في مستويات متفاوتة ، الأمر الذي ينجم عنه عدم توازن سواء بين الأعضاء او عدم توازن بين القادة ، يفرز هذا النوع من الاختلال العديد من الوضعيات .

يمكن ان نجد عدم توازن بين المشاركة وبين المطالبة ، اين المطالبة تكون رد فعل على سياسة القادة ولكن قد تكون مقابل مباشر للمشاركة .

العديد من وضعيات عدم التوازن نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، فمثلا اذا كانت المشاركة متقدمة عن المطالبة نكون في وضعية الانخراط التوافقي *conformiste* في الحالة العكس يكون الانخراط تعارضي *oppositionnelle* وعندما تكون المبادرة متقدمة عن الإدماج، القيادة تكون تقنية في الحالة العكس تكون تلاعبية او مناورتية.

في الدولة المجتمعية السلطة السياسية عوض ان تؤسس على ضامن ميتا اجتماعي للنظام الاجتماعي تظهر في الحضارة الصناعية مرتبطة بالنموذج المعقلن العام وبالتالي بإرادة المراقبة الاجتماعية للانتاج وللسلطة .

يوجد ملامح مشتركة بين مختلف الأنظمة السياسية او على الأقل مشاكل مشتركة والاهم الدعوة لنفس القيم . في كل الحالات السلطة السياسية مرتبطة ارتباطا وطيدا بتنظيم التطور الاقتصادي وفي كل الحالات تقدم القيم الديمقراطية بمعنى خضوع الدولة للمجتمع التي تمثله وتراقبه . السلطة السياسية تريد ان تتطابق مع التنظيم الجماعي للعمل .

تتجه السلطة لان تكون شاملة بمعنى تحاول تحديد مباشرة التنظيم الاجتماعي. الذات التاريخية – القيم المجتمعية لم تعد مفتتة بين العمال والطبقات المهيمنة . انخرطت الذات التاريخية المجتمع في التاريخ في شكل ذات جماعية . اغتراباتها ومحاربة هذه الاغترابات والايديولوجيات والطوباويات كلها تعرف كعناصر إدارة وسير نظام موحد في مبدئه لان السلطة هنا شاملة لهذا يوجد خطر كبير يهدد المجتمعات الصناعية ، انه خطر الشمولية حيث لا يمكن الفصل بين الدعوة المعممة للقيم الديمقراطية وبين الاتجاه الخفي او الظاهر للشمولية . الديمقراطية تقترح ليس سلطة أقلية على العامة وليس سلطة اكبر عدد ولكن انتصار المصلحة العامة او الصالح العام.

تبني النموذج المعقلن و الدعوة للديمقراطية بمعنى الدعوة لاختضاع السلطة لمراقبة المجتمع بغض النظر عن الاشكال الرسمية او المؤسسية لهذه الرقابة ما هي الا تعبير مجتمعي للمقتضى المزدوج ، للخلق و المراقبة ، للمجتمع، للذات التاريخية .

كلما تطورت العقلنة ودفعت نحو الأمام كلما كان خطر الشمولية كبيرا.

يفضل تحليل النظام السياسي وسيره انطلاقا من الجدلية المزدوجة للخلق و المراقبة وجدلية القادة السياسيين و المرؤوسين. النظام السياسي الذي لا يدير المجتمع بشكل مباشر او عبر الاشخاص بل بواسطة المنظمات .

تكوين الدولة المجتمعية : ان فعل التصنيع والدمقرطة ، الرقابة المجتمعية هما مساران يتطوران في كل المجتمعات ، التقليدية ايضا، ببطء او بصورة سريعة بتطور تدريجي او عبر أزمات عنيفة ، بتلقائية او بشكل ارادي قوي ، إرادة التغيير أصبحت قوية.

يجب التمييز بين مستويين للتحليل من جهة نشهد تكون لعبة متعددة الأطراف للسلطة التي تتميز بتعزيز دور الجهاز التنفيذي المكلف بشكل مباشر بمهام الإدارة الاقتصادية ..، ومن جهة أخرى نتساءل عن ما هي الشروط التي تمكن الطبقة الرأسمالية لممارسة الدور الرئيسي في هذه اللعبة .

ازالت الثورة الصناعية من وعي العمال الضمانات الميتاجتماعية للنظام الاجتماعي واحالت وحولت الدولة والسلطة إلى أقنعة للصراع الاجتماعي .

صعود القوى العمالية منحنى مركزي في مسار الديمقراطية وإدخال الموظفين ثم الفلاحين مع تعاضم تدخل الدولة في التنظيم الاقتصادي والاجتماعي للامة كل هذا أزال من التحليل أي اتجاه لمقابلة قوى اقتصادية – سلطة سياسية وكأنهما متعارضتين على طول الخط.

تركز الجهاز التنفيذي يصاحبه تعدد جماعات المصالح والجماعات الضاغطة . تنظيم الحياة السياسية تتجه لضمان الاتصال، غير المباشر والصعب دائما ، بين تلك الوحدة وهذه التعددية

ان تعزيز الجهاز التنفيذي لم يكن ممكنا الا عندما يكون عدد متزايد من المشاكل المهمة التي تعرف انطلاقا من النموذج المعقلن ، مشاكل تتجاوز بكثير المخطط التقليدي للمشاكل السياسي ، تطوير الاقتصاد والتعليم الابتدائي و الثانوي والعالي و التقني تعتبر ليس انطلاقا من منطلق الربح او العدالة او حتى انطلاقا من منطق النمو العقلاني ، بل الارتباط القوي بين المراقبة المجتمعية والعقلنة .

بما إن إرادة الخلق – الإنتاج – لا يمكن فصلها عن إرادة المراقبة فان مخاطر الاغتراب متعددة ، ان العقلنة تعتبر نموذج وليس مبدأ حكم ، دور النموذج العقلاني أكثر مركزية في كل الأنظمة السياسية بما أنها تنتهي الى الحضارة الصناعية .

التقنوقراط من بين الفئات الأكثر إدراكا لأولوية السياسي لان النموذج المعقلن ليس له أي معنى محدد عندما يكون حبيس أدراج مكاتب الدراسات و المخططات ، لا يخرج منها الا بتكوين لقوى اجتماعية للمراقبة أي قوى سياسية حول مخطط تطوير وتنمية.

بهذا تكون الدولة المجتمعية مرادفا ايضا لتلاشي الدولة ، الدولة التقليدية . الإضعاف والتلاشي التدريجي للضمانات الميتاجتماعية للنظام الاجتماعي ، الزوال التدريجي لدور الدولة كمستبد متنور في المجتمع ، فعندما تكون قيم التطور و الديمقراطية او المراقبة المجتمعية أكثر انتشارا ، الدولة تختفي كفاعل خاص لتتحول مجموع وسائل فعل تحت تصرف التطور ، لكن هذا لا يعني أبدا أن الدولة تنمحي و تزول لتتحول مجرد إدارة جمعية خيرية او عميل او عون أمين .

إرادة الخلق وإرادة المراقبة تتجهان نحو الابتعاد عن بعضهما البعض والى التباعد بينهما الواحد عن الآخر لأنهما يصبحان أكثر ظهورا وبروزا وأكثر شمولاً . القوة التي تجر النموذج المعقلن تؤكد وتكرس نفسها و تدافع عن حياة خاصة . الدولة تتأرجح بين الطرفين تتماهى مع النمو إذن قدرة المجتمع وقوته او بالعكس لا تعرف نفسها الا بفعلها في خدمة رفاه المواطنين . صورة لدولة "منتجة" او "اجتماعية" ، دولة ضعيفة لا يمكن ان تشكل لوحدها جوهر النظام السياسي.[306]

تعزير وتقوية الدولة لا يأتي الا بجهودها لانجاز مبدأ الشرعية المزدوج ، لكي تدمج الوظائف الاقتصادية والاجتماعية و تواجه خطر خنق التوتر الضروري الذي يفصل بين تلك الوظائف والربط بينهما في نفس الوقت . انها تتماهى مع المجتمع كله باسم مبدأ موحد يركز مرة على إرادة التطور الذي ينتج عنه التطور الاجتماعي وتارة اخرى يرتز على الاعتقاد في مجتمع جماهير ، ام وابنة الوفرة في نفس الوقت ، هنا ليس الاغتراب السياسي وإنما تماهى الدولة المجتمعية مع كلية المجتمع .

ارتباط النظام السياسي والمنظمة يعني المجتمع، في الحضارة الصناعية، هو مجموع نظام الخلق والمراقبة . اذا كانت سلطة القادة في المنظمات هي سلطة مفوضة وبالتالي يمكن للمطالبة ان تدعو الى القيم المجتمعية ، الذات التاريخية ضد سلطة هؤلاء القادة ، ففي المجتمع السياسي كل إمكانية دعوة من هذا النوع مقصاة ، الدولة سيده ، ذات سيادة بمعنى مستحيل على هذا المستوى فصل او عزل النموذج المعقلن عن الاغترابات وقوى المراقبة . بينما لا يوجد المنظمة الا بتعريف و تحديد وظيفتها . هذا لا يؤدي الى قطيعة بين المنظمة والدولة المجتمعية ولكن اولوية العقلنة في الحالة الأولى وأولوية السياسة في الحالة الثانية ، اختلاف في المستوى ، المنظمة مجموع خاص بينما الدولة مجموع مجتمعي.

المنهج هنا يرفض الاتجاه الطبيعي الذي يعتبر المجتمع السياسي كمجموع مؤسسات و يعزل مشاكل السلطة .

الدولة ليست عون ميكيا فيلي فقط كما انها ليست ممثل وتعبير للمصالح العام فقط . يوجد دائما نظام فعل سياسي ، مؤسسات سياسية تعرف نفسها دائما انها ممثلة للشعب وتلعب دور الوسيط بين مساهمات المواطنين والاعداقات التي يتلقونها .

يمكن للدولة ان تقدم نفسها على أنها فوق لعبة المصالح الخاصة ولا تمتزج أبدا معها . الدولة ليست مجرد حكما بين جماعات ومجموعات متنافسة . وحدة الدولة تظهر كنظام فعل تاريخي نظام فعل المجتمع لكن هذه الوحدة تعني فقط ان جهود المراقبة الاجتماعية للمواطنين على الشروط الاجتماعية لحياتهم تمارس بالارتباط مع المشروع الجماعي للتطور.

التحليل الفعولي يطالب بحقه في تقديم مساهمته الخاصة في دراسة النظام السياسي . التحليل يضع وينطلق من وجود جدلية مزدوجة لهذا النظام. المواطنون يقدمون للنظام مشاركة ما نشاط سياسي من خلالها يساهمون في خلق وتسيير المؤسسات ويبحثون كذلك لمراقبتها بالاعتراض على كل أشكال الاغتراب السياسي.

القادة يوجهون المجتمع نحو تطوره لكن لديهم أيضا مهمة إدماجية لان الدولة الوطنية لا تشكل بذاتها الا مجموع خاص لا يستطيع التماهي مع الذات التاريخية - القيم المجتمعية الا بتأكيد إيديولوجي صرف. هذا لا يعني ان المؤسسات السياسية مجرد سوق اين المواطنون يقدمون سلعا وينتظرون مقابل ذلك أسعار معينة ، يقدم المواطنون للنظام السياسي إرادة الخلق التي لا تصبح اجتماعية الا من خلال وبواسطة المؤسسات السياسية ، انه هنا مبدا الشرعية او إضفاء الشرعية. المطالبة، مطالبة المواطنين تهدف لوضع الدولة كنظام شرعي ديمقراطي وتنظيم اجتماعي تحت رقابة الأفراد . بالتوازي القادة لا يعرفون أنفسهم بوظيفة اداتية او بالوظيفة الإدماجية ولكن يعرفون أنفسهم بالدور الذي يلعبونه كأعوان التطور مقتضى ملح من المجتمع - الذات التاريخية وكأعوان إدماج يبحثون لتقوية مجموع مؤسساتي خاص.

النظام السياسي هو نظام اجتماعي جزئي يخضع للتحليل الوظيفي في سيره ولكن أيضا هو نظام وسائط وعوائق تأخذ معناها بالرجوع الى توجهات المجتمع الذات التاريخية و إلى شروط وجود نظام فعل خاص.

في الحياة السياسية المشاركة يمكن أن تأخذ أربعة مستويات : عدم الاكتراث ، البحث عن مصلحة فردية ، انخراط في التنظيم السياسي ثم إضفاء الشرعية للفعل السياسي بمعنى الاعتراف بالشحنة الذاتية للتنظيم السياسي . بالتوازي المبادرة ، الفعل الخلاق للسلطة

السياسية التي يمكن ان تكون راكدة غير متحركة او تشجيع الفعل الفردي ثم تطوير التنظيم الاقتصادي و أخيرا ضمان التطور الاقتصادي- الاجتماعي . الإدماج يكون تسلطيا صرفا او يقع على الأفراد او لضمان سير المؤسسات او وضع وإقامة نمط تمثيلي بأي شكل من أشكال التمثيل للسلطة . أخيرا المطالبة هنا عبارة عن إرادة المشاركة في ثمار العمل الجماعي التي يمكن أن تكون غائبة او بالمطالبة بامتيازات فردية او المطالبة برفع جماعي لمستوى الحياة او اشتراط الاستهلاك الجماهيري الذي يتصور انه مرتبط مباشرة بالإنتاج الوفير الأمر الذي يفترض الوعي بمجموع الآليات الاقتصادية والاجتماعية.

السلطة السياسية تضع في مواجهة مباشرة النموذج المعقلن الشامل و التوجه الديمقراطي . الدولة المجتمعية نظام عام لتنظيم الحياة السياسية وبالتالي السمة المركزية للدولة وسلطتها الشاملة لا تقبل التجزئة او التقاسم انها نظام فعل مجتمعي .

اول مشكل يعترض افراد المجتمع يتمثل في الاغتراب السياسي ، ان الاغتراب البيروقراطي اين المنظمة مجموع خاص ينسى ان عقلانيته لا تعرف الا بالرجوع الى القيم المجتمعية - الذات التاريخية و يكتفي بأهدافه الخاصة كغاية نهائية لذاتها وبالتالي تفقد أهداف المنظمة أي معنى ذاتوي عند الافراد . من جهة أخرى تفقد الدولة المعنى الذاتي و تتحول من الصالح العام والإرادة الشعبية إلى أجهزة لذاتها دون أي تمثيل وتنسى انها مفوضة لمهمة ولتمثل ذلك الصالح العام وتلك الإرادة الشعبية .

هذا الاغتراب السياسي غير مرتبط بشكل محدد من الحكم التسلطي انه تصنيف للنموذج المعقلن ، برقرطة النظام السياسي ولكن اذا تجاوزت الأجهزة والإدارات لدورها الاداتي تصبح منبعاً ومصدراً للشمولية . الاغتراب السياسي في الحضارة الصناعية بطبيعته شمولي.

يوجد نوع أكثر أهمية من الاغتراب السياسي وهو الاغتراب الذي يترجم بإزالة او نفي الوعي الخلاق والحرمان من التطور او نزع التطور او محاولة نشر الشعور باللاتطور او نفي الشعور باي تطور .

أول مبدأ لتحليل الحياة السياسية هو العلاقة بين الاغترابين لأنهما يهددان مباشرة الذات التاريخية – القيم المجتمعية ، الأول يحطم إرادتها للخلق والتطور والأخر يهدد إلحاحها وطلبها بالمراقبة على فعل قادتها .

هذا التهديد المزدوج يعرف المشكل السياسي في الحضارة الصناعية : إشكالية السياسي، لمن الأولوية للعقلنة ام للسياسة ، إرادة التطور وإلحاح على متطلب الديمقراطية اللتان ليستا توجهين منفصلتين عن بعضهما البعض.

موضوع الجدلية المزدوجة للنظام السياسي يجب ان تبعدنا عن خطر الطوبى الديمقراطية التي قد نخاطر بقبولها غالبا كنقطة بداية لكل تحليل سياسي، من غير المقبول علميا التسليم بان الإرادة الشعبية او الرأي العام هما الوحيدان الحاملان للذات التاريخية وللقيم المجتمعية في حين ان القادة السياسيين مهمتهم فقط خلق الاغتراب السياسي والاغتراب الاقتصادي حارمة الذات التاريخية المجتمع من قوتها الخلاقة او من ارادتها في المراقبة. هذه الصورة الطوباوية يمكن ان تلعب دورا سياسيا حاسما كإجابة وكرد على سلوكات القادة الإيديولوجية المدعية التماهي مع الذات التاريخية مع كلية المجتمع . يجب اعتبار القادة السياسيين وسيط وعائق في نفس الوقت بين المواطنين وبين الذات التاريخية بين قيم التطور والمراقبة في المجتمع .

لا يمكن قبول التحليل الذي ينطلق من أن الأفراد وأنظمة العلاقات الاجتماعية في وضعيات شفافة وان وضعيات الوعي في حالة انقشاع مطلق لذا وجب التأكيد مرة أخرى أن الوضعيات الاجتماعية سواء على المستوى الكلي – المجتمع او على المستوى الجزئي – المنظمة ، وضعيات تنتابها وتتجاوزها جدلية الوعي والاغتراب و الايدولوجيا و الطوبى . أنظمة العلاقات الاجتماعية تتأكد دائما ، عند المشاركين في النظام بالطموح لتجاوز هذا النظام، هنا تدخل من جديد التأرجح الحي و الثابت من الايدولوجيا إلى الطوبى¹.

التحليل للسلوكات ليس من خلال نظام العلاقات الاجتماعية وإنما من الرؤية الفعلوية بمعنى ربط الفرد – بكلية المجتمع بالذات التاريخية².

تأخذ دراسة المنظمة هنا وجهين ، من جهة تدرس أنظمة الوسائل ، التقنيات وعلاقة التبعية بين هذه الوسائل وآليات التوازن و التغير والتوتر التي تحكم سير هذه الأنظمة ، بالرغم من الاعتراف بوجود سلوكات اجتماعية مرتبطة بالمكانة المحتلة من طرف الفاعل في منظمة متميزة و متراتبة ،

¹A touraine soc act p 197

²A touraine, soc action ;p. 196

من جهة أخرى الأخذ بالاعتبار ان هذه القواعد في المنظمة وهذه الآليات في السير والإدارة هي الشكل الخارجي لجسم أكثر انغماسا في المجتمع المتمثل في العلاقات السياسية المنغمسة بدورها داخل هيمنة اجتماعية¹.

المؤسسات – بمعنى توران النظام السياسي المهيكل- هي اليات للنقاش والتبادلات وفي نفس الوقت تشكل سياسي - هيكله سياسية لهيمنة اجتماعية هذه المؤسسات هي دائما أدوات و قيود وحواجز وعوائق (تقييد) وفي نفس الوقت أدوات للشرعة.

ان النظام السياسي ومعه المنظمة لا ترمز وتقنن كل او مجموع حقل التاريخانية ، اي فعل المجتمع وانما تحاول ان تشوّهه و تطوّعه باقصاء بعض مركباته و تقيد فعل الطبقات الاجتماعية وخاصة الطبقات المهيمن عليها².

المنظمة هي مجموع واقعي الذي يجب عليه تسيير علاقاته مع المحيط.... من جهة أخرى هي مبنية حول مجموع قيم و معايير معبر عنه بنمط من السلطة و بتعريف و تحديد المكانات والأدوار.

النظام السياسي هو المكان الذي تجرى فيه عملية التحويل من حقل الفعل الى منظمة³

النظام السياسي وسيط بين حقل التاريخية و المنظمة الاجتماعية فهو تهيمن عليه التاريخية وهو بدوره يوجه المنظمة. النظام السياسي يستطيع ادخال بعض التماسس في العلاقات الطبقية وفي قواعد المنظمة⁴.

المؤسسة الصناعية الرأسمالية ليست عمل مقاول حيث فعله يمكن تفسيره بمفردات غير محددة اجتماعيا بروح الابتكار ، إرادة تحقيق الربح اورد فعل عن وضعية الندرة. .. إنها مظهر خاص ، واقعي لنظام فعل تاريخي وعلاقات طبقية ، إنها كذلك نشاط منظم بقرارات آتية من النظام السياسي⁵ ، قرارات ليست بالضرورة مباشرة في التسيير اليومي للمؤسسة وإنما تأخذ شكل تهيئة المناخ السانح والمغري لنشأة او تحويل مؤسسة الى منظمة اجتماعية داخل المجتمع مستفيدة من موارده وقدراته...

¹ A touraine , production de la société p 63

² A TOURAINE PROD P 186

³ A touraine prod p 184

⁴ A touraine prod p 181

⁵ A touraine, prod , p 250

فالتفصل بين الدولة و السوق يمكن قراءته كشكل من أشكال التفصل بين شكلين من ممارسة الحرية... حرية فردية و حرية جماعية او أيضا بين حرية المستهلك و حرية المواطن¹.

إن استبعاد وإقصاء مشاكل السلطة او القوة pouvoir في التحليل الاقتصادي حديث نسبيا و لم يسجل الا مع تصور "الكلاسيكيين" و اعتقادهم الراسخ في خصائص السوق و في وجود نظام طبيعي للسوق و في وجود قوانين طبيعية تحقق التوازن التلقائي بين الطلب والعرض ولهذا استبدل "الاقتصاد السياسي بما يسمى الآن "علم الاقتصاد"².

كارل بولاني في كتابه التحول الكبير يحلل العلاقات التاريخية بين المجتمع و الدولة و السوق ، و يدحض فيه أسطورة السوق كنظام طبيعي لا اجتماعي و يؤكد على تاريخية السوق كعنصر مشكل و مهيكّل للمجتمعات الأوروبية ، بمعنى تجربة تاريخية محددة .

لقد أصبحت الدولة الحديثة تتماهى مع هيكل السوق و أصبحت الدولة كإطار سياسي قانوني يعمل على فرض شكل سوق على و في المجتمع ويسهر على إدارة العلاقة بين المجتمع و السوق والربط بينهما.

الفرد او المجموعة يشارك بقوة في المنظمة ، تشكل المنظمة هنا دات جماعية و ادن شحنة ذاتية عالية التي تعطي المنظمة صفة تقدمية او تطويرية، انها المبادرة.

كلما كانت المنظمة تطويرية تتجه نحو التماهي المباشر مع كلية المجتمع و بالتالي قيادتها تصبح إيديولوجية ، ليست وسيط و لكن خالق للقيم ، إيديولوجيا تدعى إدماج، الأمر الذي يثير مطالب لان المنظمة أصبحت عقبة و ليس وسيطا .

المفاهيم الأربعة الأساسية التي من خلالها نحلل الحياة داخل المنظمة : المشاركة – المبادرة - الإدماج - و المطالبة، انها طبيعة كل مجموع خاص ، مظهر محدود للدات التاريخية ، للفعل الجماعي³.

¹Article marc jacquemain, etat et marcheet mondialisation

²Monde diplomatique « pouvoir et economie » de f. perroux

³A touraine, soc, act, p 188

إن المنظمة ليست علبة مغلقة وجامدة ولكن موقعها في مستوى تحت النظام السياسي والذي بدوره يتعرض لشروط ومتطلبات الفعل التاريخي للمجتمع الكلي ، هذا الوضع الذي تجد المنظمة نفسها فيه دائما مخترقة من طرف الحركة الاجتماعية المتمثلة في الدعوة للقيم المجتمعية للذات التاريخية ليس ضد المنظمة ولكن من خلالها وتحارب المعقلنين باسم الفعالية وتحارب القادة باسم أهداف المنظمة . الصراع لا يكون الا شاملا بين منظمة تؤكد على شرعيتها وتريد إدماج إيديولوجيا لأعضائها وهذه الحركة الاجتماعية تريد خلع الفرد والمجموعات من قبضة المنظمة من اجل اعادة تعريف المنظمة وإعادة تحديد أهدافها ودعوة جديدة للقادة للانضباط وتذكيرهم بانهم مجرد وسطاء ومنتدبين ومدعوون لوظائفهم وليس لأشخاصهم " الشركة ماهيش تاع باباك ."

علم الاجتماع الفعل التاريخي يترعرع بسهولة في المجتمعات أين المؤسسات وأنماط التنظيم الاجتماعية والقيم الثقافية مهزوزة وممزقة بفعل التحولات وإرادة تغيير لقوى الإنتاج¹

هناك دائما توتر بين التاريخية أي الفعل التاريخي للمجتمع وإعادة الإنتاج الاجتماعية في المجتمع ، هناك عدم تطابق المجتمع مع نفسه ، التاريخية هي المحاولة الدائمة والمستمرة لتجاوز المجتمع لنفسه²، الفعل التاريخي ليس محددًا بحركة الاغتراب ولكن محددًا بشروط المطالبة بمعنى بالمظهر الخلاق للعمل³.

على مستوى المنظمي تتشكل أفعال موجهة لعزل هذا المستوى عن تحكم التاريخية وضمنان إما تكيف بحت او إعادة إنتاج⁴

المجتمع يسير على ثلاثة مستويات ، المجتمع ينتج نفسه ، المجتمع يتكيف ، المجتمع يستهلك الأمر الذي يحدد لنا ثلاثة مستويات يسميها الان توران بحقل التاريخية والنظام السياسي و التنظيم الاجتماعي – او المنظمة الاجتماعية⁵

تتحقق هذه التاريخية في نظام فعل تاريخي وفي علاقات طبقية وفي نظام سياسي وفي أشكال التنظيم الاجتماعي¹

¹ A touraine soc act , p 95

² A touraine , prod , p 64

³ A touraine soc actio , p 50

⁴ A touraine , prod , p 64

⁵ A touraine , prod , p , 53

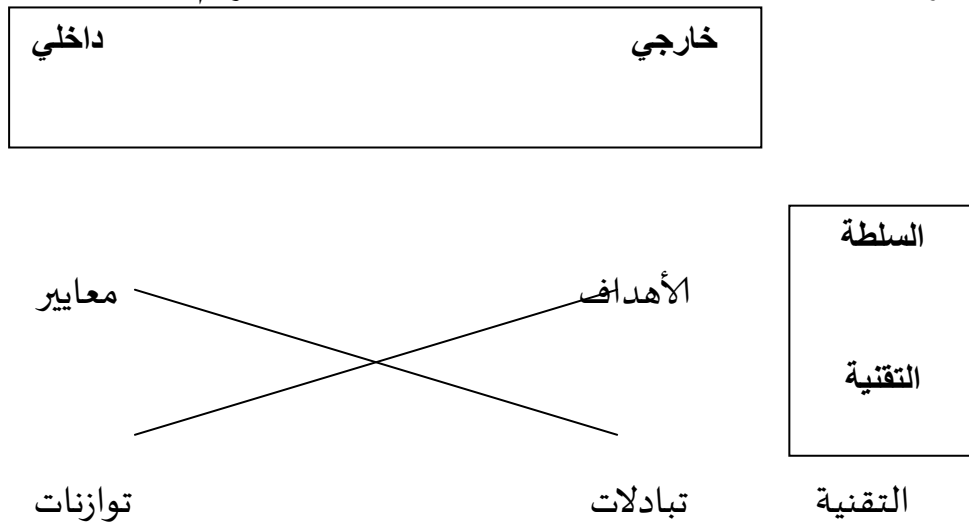
يجب تتبع الحركة التي تقود من التجربة التاريخية للمجتمع الى نظامه لتنظيم الاجتماعي وللمراقبة الاجتماعية و التذكير بوجود وحضور الفعل التاريخي و مشاكله على مستوى سير مختلف مناحي التنظيم الاجتماعي...²

الفائدة المعتبرة من دراسة المنظمة سواء كانت صناعية او ادارية او علمية تاتي من انها تسمح بدراسة العلاقات بين التاريخية و العملية السياسية و سير المنظمة وايضا ما يتعلق بالوضعية الاجتماعية و بالفاعلين³

تنضوي المنظمة على أنظمة وسائل ،على التقنيات . تهتم المنظمة بالتبعية المتبادلة لهذه الوسائل و آليات التوازن و التغيير التي تنظم سير هذه الانظمة ، المنظمة تعترف بوجود سلوكات اجتماعية مرتبطة بالمكانة التي يحتلها الفاعل في منظمة متميزة و مترتبة⁴

الشكل رقم 01

عناصر المنظمة⁵



الخط الرابط بين الأهداف و التوازنات يتميز بالتبعية.

الخط الرابط بين التبادلات و المعايير يتميز بالاستقلالية

¹ A touraine , prod , p. 54

² A touraine , prod , p 58

³ A touraine prod , p. 61

⁴ A touraine , prod , pp. 62,63

⁵ A touraine , prod , p 255

إن الميزة الأساسية في اللغة التورانية – نسبة إلى الان توران هو وكما ذكرنا في سياق سابق إنها تستعمل المفردات العامة والمعروفة والمتداولة لكن يحملها توران معنى خاص لا يفهم الا في السياق والتحليل التوراني، لذا لابد من التطرق إلى بعض هذه الاستعمالات:

الطوبى هي جهد الفاعل التاريخي للتماهي مباشرة مع المجتمع ، طلية المجتمع خارج الوسائط المؤسسية والمنظمية .

بينما الإيديولوجية فهي كل تماهي هذه الوسائط مع كلية المجتمع فتصبح هذه الوسائط مشيئة او مجسدة ومنزوعة المعنى الذاتي - الذات – جهد لوضع هذه الوسائط في مقام الموضوعي والكبيعي .

الإيديولوجية التقنية ، التطور التقني يصبح يقدم على انه محرك الحياة الاجتماعية والرقى الاجتماعي - تشيئي التطور، التطور يصبح مادي وفي الأشياء .

الإيديولوجية البيروقراطية جزئيا مشيئة – فاعل – إخضاع المجتمع لقواعد داخلية ، "علمية" ، التنظيم العقلاني ، تفهم القواعد والتنظيمات مقصودة لذاتها وليست كوسائل للوصول إلى أهداف اجتماعية.

يوجد توتر بين الأفراد ، الحاملين للقيم المجتمعية وبين الوسائل الضرورية لانجاز العمل الجماعي¹

الطوبى الأممية ، رفض التنظيم الاجتماعي – قواعد ومؤسسات وقيادة.... – باسم المشاركة المباشرة في قيم المجتمع وفي قراراته²

الطوبى التحررية ، الصفة الشخصية للمجتمع ، معارضة المجتمع الكلي ، لقيوده و لإيديولوجياته باسم الحرية و عفوية الأفراد التي "تناقض مع القواعد الممارسة والموجهة للسلوك"³ ، الفلسفة الفوضوية

¹ A touraine soc act ,p. 166

² A touraine soc act p 168

³ A touraine ,soc sact ,p 168

التقنيون والبيروقراطيون والإيديولوجيون وقادة شموليون لا يدافعون لأجلهم على وضعياتهم المهيمنة بل يدافعون على شرعية مؤسسة على الخدمة التي يقدمونها للمجتمع و على دورهم في التوجيه و في انجاز التطور الاجتماعي . فهم لا يشكلون طبقات مهيمنة او أشخاص يحملون امتياز ذاتي متصل بذواتهم شرعية تقليدية بالمفهوم الفيبيري . ان شرعيتهم الان تقام على الدور الاداتي في خدمة الوعي بالتطور¹

اننا نتبنى التحليل السوسيولوجي الذي ينطلق من إزاحة مواضيع الاجتماعي وفئاته إلى مستوى أعلى المستوى التاريخي ، الفعل التاريخي ثم مستوى الفعل السياسي . مع ما يستدعيه من تحديد فئاته ورهاناته.

الدراسة تتناول التفاعلات بين المتغيرات المحلية والمتغيرات الدولية من خلال مسارتوتين شركة عالمية متعددة الجنسيات -كوكاكولا- في الجزائر مجسدة في مؤسسة فرويتال .

ولهذا فان دراستنا تكون على ثلاثة مستويات :

-المستوى التاريخي - الفعل التاريخي لكلية المجتمع بمعنى التكوين التاريخي للوعي المجتمع لنفسه وتعريف نفسه وأهدافه .

-المستوى المؤسسي - السياسي بمعنى الاستحواذ على الفعل التاريخي والتماهي معه بإقامة وتكريس هيمنة ومراقبة للمجتمع عبر مؤسسات وتنظيمات تقدم على انها لانجاز التطور والقيام بالمهمة التاريخي للمجتمع وفي نفس الوقت تقييد وضبط وإقصاء .

-المستوى المنظمي ، وهمنا المؤسسة بمعنى الشركة أو فرع شركة ، كيان يجمع وسائل محددة للوصول إلى أهداف محددة داخل المجتمع ، هنا طبيعة وشكل المؤسسة ليس بالضرورة يقررهما النظام السياسي بشكل مباشر الفاعل السياسي المسير وإنما تتغير إستراتيجيته إلى الشكل غير المباشر الفاعل السياسي المشرف على المؤسسات الخاصة مثلا لإعطائها كامتياز "سياسي" لبعض الأفراد ويمنع البعض من هذا الامتياز او إلى شكل السياسي المتحالف مع شركات أجنبية ورعاية السماح لها بالاستغلال في المجتمع المحلي.

¹ A touraine soc act p 169

إن هذه "الاختيارات" ليست بريئة وإنما هي من مقتضيات النظام السياسي الذي يريد أن يسر ويدير المجتمع ولكن من جهة أخرى من الضغوط التي يتعرض لها النظام السياسي كذلك ومحصلة صراع القوى الاجتماعية على مستوى المادي – الاقتصادي وعلى مستوى الهوية .

المؤسسة – المنظمة هنا تحافظ على كل أبعادها وعناصرها كما تحافظ على كل أنماط المشاكل والتوترات التي تعترى المنظمات من خلال الشحنة الذاتية الهوية الذات المعنى لها ونظام الفعل المبادرة والإدماج ونظام المراقبة المشاركة والمطالبة إلى جانب مستوى الانخراط ومستوى القيادة تثير تساؤلات جديدة على الدولة الوطنية وخاصة ما يتعلق بأثر العولمة على ممارسات و علاقات العمل المحلية .

نطمح لمعرفة ، وفق أفق نظري ثري ، الشروط و الظروف التي تحيط وتتحكم في مسار و سير المؤسسة المحلية ذات الأبعاد العالمية الكونية كمحددات وكخيارات في نفس الوقت .

المؤسسة الفرع المنغمسة في نظام اقتصادي سياسي خاص يعمل التكيف و التكيف في شكل مرونة لكن في شكل علاقات صلبة تجعل المؤسسة المحلية عبارة عن مشروع الشركة العالمية بمواصفات موجهة على مستوى الانتشار أو التوسع أو الهيمنة أو الرؤية الكونية النيوليبرالية و الأبعاد الجيو استراتيجية سياسية – اقتصادية وكمحصلة لصراع قوى محلية واختيار محلي .

المكان المحدد سلفاً للمؤسسة المحلية في سلسلة القيمة الشاملة التي أصبحت سلسلة كونية لكن ستشتغل بموارد وعناصر محلية وبإشراف سياسي .

لكي نفهم من الضروري أن نتبنى تنوع الرؤى وتنوع الأطروحات من مختلف الاتجاهات حتى يتسنى لنا إدراك ، ولو بشكل متواضع ، اتجاه النظام الرأسمالي على المستوى الكلي وبصورة اخص اشتغاله على المستوى الجزئي... ونظام القوة الداخلي الذي يحتكر عملية إدخال المجتمع إلى حلبة الاستهلاك العالمي... وبشروطه الذي يضعها .

الباب الاول

الدولة ، المصنع ، السوق ؛
من الفعل الصناعي الى الفعل التوزيعي

" أرغمهم على أن يبنوا برجاً فتحولهم إلى إخوة
لكن، إذا أردت أن يكرهوك، ارم لهم الحبوب "
أنطوان دوسان أكزوبيري

" الحكومات كبيرة جداً أمام المشاغل الصغرى وصغيرة جداً أمام المشاكل الكبرى "
دانيال بيل

1. الفصل الاول : المصنع و الدولة

11. فعل التصنيع الدولي :

لقد تماهت الدولة الجزائرية المعاصرة منذ البداية مع فعل التصنيع وتزامن بشكل عضوي بناء الدولة الفتية بعد الاستقلال مع فعل التصنيع ومع بناء النظام السياسي بمعنى التشكيل للقوى السياسية وتحالفاتها التي ستقود المجموعة الجزائرية .

تشكل الحالة الجزائرية نموذجا مهما في هذا السياق بحيث تتزامن عملية بناء اقتصاد وطني وتبني شكل من أشكال المؤسسة ونمط من السوق مع تكوين الدولة وتأسيس النظام السياسي. لهذا فإن التخلي عن المصنع أو التوقف عن الارتباط به بأي شكل من الأشكال لا يعتبر أمرا تقنيا أو اقتصاديا فحسب بل وبالدرجة الأولى مشكلا عميقا يتعلق بتوجه النظام السياسي وبشرعيته بمعنى طبيعة السلطة وعلاقتها بالمجتمع وإعادة تعريف نفسها، ف"الإصلاحات الاقتصادية" أو"الخصوصية" لا يمكن أن تختصر في تغيير تقني في تسيير الاقتصاد الشامل في المجتمع بل تعبير عن أزمة إعادة تنظيم ، إعادة التوازن في نظام القوى السياسية،

لم تستهلك الصناعة إلا حوالي 12% من الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، هذا لنعرف أهمية القطيعة لسنة 1967 حيث تأتي مرحلة مع 50% من الاستثمارات موجهة للصناعة والريادة التي تعطى لقطاعين كبيرين كمستهلكين للاستثمار وهما المحروقات وصناعة الحديد والصلب.

هكذا "يتفطن" النظام بعد تملل سياسي كبير من 1962 حتى 1967 ليأخذ انطلاقة، قفزة في بناء شرعيته وتأكيداته والابتعاد عن المنطقة الهشة، مع الاستثمارات الكبرى في الصناعة التي ستحتضن شرائح كبيرة من الأفراد ، إنه الإنجازات الكبيرة المرتبطة بقرار السلطة ، فالعلاقة مع المشروع الكبير والسلطة يصبح ظاهرا للعيان وتكون مهمة جدا كاستغلال لخلق الاندماج ثم مراقبة السلطة وكاستغلال دعائي، إن إستراتيجية التصنيع كإستراتيجية تنمية تعمل على وضع الدولة كنواة منظمة أساسية وكمبدأ رئيسي ومحرك للمشروع الوطني، فالمسؤولون في المصنع مقتنعون بأن في هذا العمل الجماعي يعطون الكثير أكثر مما يأخذون، بمعنى أنه ليس استغلال اقتصادي للموارد المحلية (المادية والبشرية) وإنما لجلب التنمية والتحضر وتحريك المجتمع المحلي ككل، إعطاء عناصر مادية في شكل أجور للعمال، أسواق للمقاولين، مداخل للبلديات

ولكن كذلك إعادة هيكلة كل المنطقة حول النشاطات الإنتاجية العقلانية المترابطة بنفس التصور وبإرادة واحدة¹.

إنها ديناميكية جديدة تضخ في وسط راكد، ثقافة حديثة تضخ في مكان التقاليد الصماء. لقد استثمرت موارد بشرية ومادية معتبرة خلال فترة 1962 وإلى غاية بداية الثمانينات في مشاريع اقتصادية من طرف السلطة، هذه المجهودات تكرست بتوفر موارد كبيرة وخاصة مع التصاعد الكبير لأسعار البترول منذ 1973-1974.

تحول البلد إلى ورشة كبيرة للعمل والتغيرات السريعة في الوسط الطبيعي وتحويله إلى وسط اصطناعي تكون التقنية محور تنظيمه الاجتماعي والسياسي، إنه في الواقع الإنجازات تظهر كاحتكار للموارد المتاحة لصالح الصناعة وذلك على حساب القطاعات الأخرى. لقد انطلقت نواة السلطة بعد سنة 1965 في وضع إستراتيجية التنمية المستندة على إقامة المصانع بكثافة كمشروع لتنظيم اقتصادي يسمح بدخول فئات جديدة ستكون في خضم التنظيم الاقتصادي ومتطلباته وستنمو مع نمو قاعدته، إنها الفئة التي أفرزها النظام العقلاني المرتبط أساسا بمرحلة الاستعمار والذين درسوا في المدارس الفرنسية والجامعات والذين تكونوا في التصنيع الاستعماري والمرتبطين بنمط التنظيم الصناعي ستكون البيئة التي تحتضن هؤلاء. هذه الشريحة الأولى تجد نفسها مرتبطة بالنظام إلا أن شرعيتها ليست من طبيعة شرعية النظام، بل شرعيتها تستند على التنظيم العقلاني الذي يتطلبه الاقتصاد الصناعي (الشهادات والتأهيل..) وارتباط شرعيتها بشرعية النظام السياسي هي شرعية بالتبني. السياسة التصنيعية ليست مشروعا صناعيا منبثق من تصور اقتصادي، إنما هي متمفصلة حول قدرتها في إعادة بناء وخلق الانسجام والاندماج في مجتمع وطني وخاصة فيما يتعلق بإدماج كبير وهام للأفراد كأشخاص وليس كقوة عمل في عملية تأسيس وتوسيع للتنظيم العقلاني إذ أن إقامة المصانع كآلات تقتضي إقامة تنظيمات لتسيير الآلة وتنظيم حياة الأفراد المرتبطة بإدارة تلك الآلة.

يقتضي المصنع انتشار التنظيم العقلاني، هذا الأخير الصعب تطبيقه في الريف وعلى الزراعة المرتبطة جوهريا بالمؤسسات التقليدية وبشكل صارم قد تعرقل فعل الدولة وربما قد تهدد حتى شرعيتها.

¹ Ali El-Kenz, le complexe sidérurgique d'elhdjar, une experience industrielle en Algerie, Paris, cnrs, 1987, p.116

فظاهرة التحديث بواسطة المصنع هو عبارة عن مشروع تصفية الريف والثقافة المرتبطة به، فالتحديث معناه استعمال وسائل حديثة لفرضها على التقاليد "غير الفعالة".

إن المسؤولين على المشروع ، إقامة المصنع يشعرون وأنهم في مهمة بديهيّة في وسائلها وفي غايتها، شروط أية مقاومة محتملة أو حتى رفض لا يمكن تصورها في وسط "متخلف" يتوافق مع "درجة الصفر للوجود الاجتماعي"¹.

هكذا ستكون الاستثمارات المخططة عزيمة فحصة القروض المتوجهة للصناعة تتجاوز 72.7% خلال الرباعي الأول و 77.3% خلال الرباعي الثاني ، هذا التوجه القوي نحو البناء الصناعي يأتي مقابل الضعف في الاستثمار في الفلاحة التي ضاعت حصتها النسبية بشكل قوي حيث انخفضت من 9.7% في سنة 1970-1973 إلى 3.4% في مرحلة 1974-1977.²

إنه بناء لقطاع الدولة وتدعيمه كقطاع استراتيجي في المجتمع، إنه القطاع المكون من مؤسسات اقتصادية محصاة في 1954 والتي أعلنت أنها أملاك شاغرة في أكتوبر 1962 والمسيرة ذاتيا ثم تؤمم ثم مؤسسات أفرغ مؤممة بين سنتين 1966-1975، والتي اعتبرت على أنها أملاك الشعب، الأمة بأسرها، وبالتالي العمل على إقصاء كل دعوة للتملك الخاص وبالتالي كسر أي شرعية سابقة مما يعطي للدولة شرعية استغلالها والتصرف فيها.³

لقد أعطت هذه القاعدة اتجاهها قويا في حركة الاستثمارات المحققة ، ففي سنة 1997، وإذا أخذنا سنة 1966 كسنة الأساس، فإن الاستثمار العام الإجمالي أي بإدخال استثمار ميزانية الدولة، الاستثمارات المخططة للمؤسسات العمومية تقدر بـ 1493 مليون دينار لتصل إلى 44400 مليون دينار جزائري أي بنسبة نمو سنوية تقدر بـ 270% لقد زادت الاستثمارات المخططة للمؤسسات العمومية بسرعة أكثر الأمر الذي يشكل سابقة في تاريخ إقامة أنظمة الإنتاج⁴ لقد مرت نسبة الاستثمار من 19% في 1967 إلى 25% في 1968 إلى 50% في سنة 1977. هنا نسجل أهمية الاستثمارات الصناعية التي تستحوذ على حصة الأسد من إجمالي الاستثمارات.⁵

إنها حركة قوية لتغيير الوسط المادي للأفراد، تغيير النسيج الاجتماعي من أساسه الطبيعي إلى أساسه التقني.

¹Ibid, P 86.

²FZ. Bouzina oufriha, pression démographique et absorption de la force du travail par l'industrie en Algerie, Oran, 1980, P 3

³D.Liabes, capital privé et patrons d'industrie en Algerie, 1962-1982, Alger, crea, 1984, P96

⁴FZ. Bouzina oufriha, OP, Cit, P 3.

⁵Ibid, P 3.

إنه القطب الجاذب الذي بدأت تدور حوله الحياة، ليس فقط النشاطات الصناعية ولكن كذلك كل البنية التحتية التقنية والاقتصادية الكهربائية، الماء الصالح للشرب، الغاز، الاتصالات، شبكات الطرق، السكن، المدارس، مراكز التكوين المهني، مراكز الصحة والمستشفيات كل هذه القطاعات لتلبية الحاجات التي هي في تسارع كبير¹.
إنه الانخراط في عملية تسارعية مع الزمن.

لقد مرت توقعات الاستثمارات الصناعية من 5108 مليون دينار جزائري في فترة 1967-1969 إلى إجمالي بلغ 9440.2 مليون دينار جزائري أي بنسبة 54.75% من إجمالي الاستثمارات.
12400 مليون دينار جزائري خلال المخطط الرباعي الأول على إجمالي 24400 مليون دينار جزائري بنسبة 50.8%.

48000 مليون دينار جزائرية خلال الرباعي الثاني على إجمالي 110000 مليون دينار جزائري أي بنسبة 43.6%².

نلاحظ أن هناك تسارع كبير، حمل الاستثمار الصناعي المتوسط السنوي من 3.2 مليار دينار إلى 8.5 مليار دينار خلال المخطط الرباعي الأول ليصل إلى 28 مليار دينار خلال الرباعي الثاني³.
إذن حركة كبيرة في الاستثمار الصناعي الذي يصاحبه بقوة هيكلية التشغيل وقوته وبشكل كبير وسريع.

هذه الحركية تهيكل التشغيل في قطاعين هامين: تؤسس سوق طلب العمل المؤهل الذي يأخذ بعدا وطنيا معتمدا على إفراز متطلبات التنظيم العقلاني وقطاع ثاني محلي وجهوي يعتمد على العمل غير المؤهل⁴.

لقد شكلت هذه الحركية حى جديدة بدأت تملل كل القطر، هجر الزراعة والإدارة التقليدية للذهاب إلى المؤسسة - المصنع - حتى المهاجرون في فرنسا رجعوا للعمل في المصنع.
الإقامة على محيط المدينة والمصنع أو المركب الصناعي في بيوت قصديرية على أمل بعد عمل دائم يكون سهلا الحصول على مسكن من طرف الدولة.
المداهلة تتصاعد، عروض العمل، أسواق المقاولين، الأعمال التجارية، تنشيط، كل شيء يتحرك نحو الأعلى⁵ وتتحرك معها شرعية الدولة وشرعية المجموعة الحاكمة.

¹ Ali Ek-Kenz, OP, Cit, P 112.

² FZ. Bouzina oufriha, OP, Cit, P 3.

³ Ibid, P 4.

⁴ Ibid, P 4.

⁵ Amar Koroghli, institutions politiques et developpement en Algerie, Paris, Harmatton, 1989, P13

لقد خلقت السياسة الاقتصادية لسنوات 1966-1967 و 1975-1978 الشروط المادية لتوسيع التنظيم العقلاني وبروز شرائح من الفاعلين التنظيميين ذوي ولاء عضوي للدولة والنظام الوطني وهم أكثر ضمانا كمتحالفين لتسيير السلطة.

فالبحت بشكل جديد من العلاقات الاقتصادية هي كذلك البحث عن تنظيم جديد للسلطة¹ لأن تحويل التنظيم يجب أن يتصاحب مع تحويل التقنية ليس فقط لاعتبار التنظيم كنتيجة ضرورية للتقنية ولكن ، وهذا هو المهم، لأن التنظيم يسمح بإنتاج وإعادة إنتاج سلطة الإطارات في المؤسسة وأن الشروط الاجتماعية والثقافية والتاريخية للبيئة التي تحتضن هذا التنظيم يجب أن "تتكيف" مع النمط الذي يراد أن يوضع ولا يمكن أبدا العمل عكس هذا الاتجاه لأن هذا يعني إعادة النظر في مبدأ المشروع ككل² كمشروع سياسي يهدف إلى الشرعية وتأكيدا. إنه مشروع معرف كإرادة لتحطيم الملكيات، امتيازات الأنظمة القديمة، مشروع استئصال الفرد من تحديداته الاجتماعية لجعله المنتج لمجتمعه كفاعل ويرى فيه الفرد دعوة قوية إلى الصبغة الشخصية للذات التاريخية ومعارضة المجتمع ككل وقيوده وتنظيماته وإيديولوجياته، لقد أثار المصنع حاجات متزايدة بكثرة ومختلفة ومتعددة بدون توقف، إنه سرعة التغيرات وكثرتها بدون استقرار، في حركة دائمة، ولكن هذه الحركة الدائمة، هذا اللا نظام والفوضى تعمل شيئا فشيئا على قبول الدولة النظام كواقع وكبديهية وكحقيقة ماثلة في كل يوم، في كل إنجاز، في كل وظيفة، في كل خطوة تجري في المنطقة، أنه على مساحة بعض عشرات الكيلومترات المربعة يقيم ويعمل حوالي 2/3 سكان المنطقة - منطقة عنابة- في المصانع الرئيسية وبقية المؤسسات غير الفلاحية³. إنها الهيمنة المطلقة للإيديولوجية التقنية التي من خلالها يعتقد أن التطور التقني أو تطوير الإنتاجية يعتبران كمحرك للحياة الاجتماعية، إيديولوجية تخضع السلوكات الاجتماعية إلى متغير في حد ذاته غير اجتماعي، مادي الذي يحيل تنوع المجتمعات وتعدد أنماط سيرها إلى وضعية على سلم الفعالية وإلى الخضوع لمستلزمات داخلية لهذا السلم.

اقتضى انتشار التنظيم العقلاني وتضخمه إقامة الشركات الوطنية التي تحقق ميزتين ستجلبان الأفراد إليها ضمن استعداداتهم التاريخية ، المصاحبة والمرافقة لاتجاهات تكونت لدى العمال والأفراد والتي ترسخت في سلم قيمهم الاجتماعية - كأهمية العمل خارج الزراعة، الأجر القار، العمل الإداري، لقد عمل التنظيم العقلاني في ظل انتشار الشركات الوطنية على فتح المجال

¹Ali El-Kenz, OP, Cit, P 50.

²Ibid, P 112.

³Ibid, P93.

واسعا لاحتضان هذه الاستعدادات وتلبية هذه الحاجات لمجموع غفير من الأفراد مما أدى إلى بروزها كمحل إدماج قوي في شكل تنافس وسباق نحوها وبالتالي محل مركزية وسلطة متنامية للفئة الحاكمة.

شبكة واسعة وقابلة للتوسيع تحتضن المزيد من الأفراد عبر خلق واسع للمكانات العقلانية التي تعمل الجامعة، مراكز التكوين المهني والمدارس على توزيع المؤهلات ، اللازمة والضرورية لدخولها ، على الأفراد.

فالتنظيم العقلاني الموسع يعمل على تمديد حدود الاندماج السياسي والاجتماعي وإعطاء التكريس للممارسات السلطوية الوطنية ولهذا كان الإصرار على أن الشركات تكون شركات وطنية، في محاولة لتوسيع نفوذ السلطة الوطنية كمطلب أساسي للسلطة المركزية. لقد استطاع الحاكمون عن طريق الشركات الوطنية إقامة حركية وطنية جد فعالة خلقت تفاعلات كبيرة بين المناطق والمدن والجهات حيث بواسطة إقامة المصانع ذات البعد الوطني كالحجار مثلا سجلت حركة اجتماعية ومهنية قوية حيث يتم التعرف على بعض المدن وأسمائها لأول مرة، فحسب إحصاء لسنة 1977 سجلت العاصمة 535000 نازح وسجلت وهران 217000 نازح، كما عرفت عنابة 95000 نازح والبليدة 110000 نازح، إنها الجاذبية التي خلقتها الشركات الوطنية.

لقد أدت هذه الجاذبية إلى إعادة هيكلة الفضاء الاجتماعي ككل، المناطق التقليدية والحارات التقليدية للتجمع والمقاهي التقليدية كلها هجرت، لقد بدأ نسيج آخر للسكان يتكون على إيقاع المشاريع الصناعية، كل الحياة تتوجه نحو المحور الطريق المؤدي إلى المصنع¹. تسارع النمو الديموغرافي للسكان في المناطق الصناعية والمحيط بها، إنها حركة متسارعة للأفراد قصد الاقتراب ما يمكن من "الحضارة" من المصنع، من الأجر الشهري ومن متعة "العمل الدائم ذي الأجر القار" ومتعة النهوض في الصباح نحو "الوزين" والرجوع مساء. فلقد تضاعف الحجار مثلا في خلال 10 سنوات من 15670 ساكن إلى 39640 وسكان عنابة من 169800 إلى 226000 ساكن، كما سجل في سنة 1981 في بلدية عنابة عدد السكان بـ 307000 ساكن في حين إحصاء سنة 1977 أعطى رقم 254000 ساكن أي بزيادة 50000 ساكن في ظرف 5 سنوات².

¹Ibid, P 93.

²Ibid, P 93.

12. المصنع كمبدأ مركزي لإدماج الصراعات:

إن المصنع كجهاز إنتاجي وتنظيم صناعي هو كذلك مجتمع مبني أي بنية اجتماعية فهي تحوي سلطة مبنية في تشكل علاقات اجتماعية بين الأفراد متمفصلة حول العقلانية يقتضيها المركب المعقد للآلات، هذا المصنع سيكون المول، مول السلطة المبنية والشرعية التي ستفرغ فيه انسجامية المجتمع الغالبة على الأفراد والمجموعات والناجمة عن الظروف التاريخية التي مر بها المجموع الجزائري كما ذكرنا ذلك في سياق سابق، فخرج المصنع لا يوجد أية سلطة شرعية، خارج التنظيم العقلاني ليس هناك بناء للسلطة مع زوال المجتمع التقليدي، تلك الانسجامية للمجتمع الجزائري المتسمة بالطوبى التحررية تمنع قيام أي شكل من أشكال البناء الاجتماعي الذي يكون بالضرورة بناء للتمايز الاجتماعي والفوارق تتمتع بقدر مناسب من الشرعية. ولهذا سيكون المصنع والتنظيم العقلاني الوسط الوحيد لكسر هذه الانسجامية وبناء ممارسة للعلاقات الاجتماعية تحول الأفراد إلى فاعلين اجتماعيين متميزين يفرض استبطان التوجهات ذات المعنى للعلاقات والتي يفرضها التنظيم العقلاني فتدفع الأفراد إلى الحصول على تأهيلات "اجتماعية - سياسية" وتقنية، هذه المؤسسة تخضع إذن إلى تحديدات هيكلية، إنها تشكل فاعلين غير متساويين كضرورة "تقنية"، فضاء المؤسسة مقبول كإطار للنزاعات والصراع من أجل مراقبة تقنية - شرعية تقنية- على الموارد وهكذا يتشكل وسط اجتماعي، لقد شكل التنظيم العقلاني المرتبط بالمصنع رهان للمحافظة أو الزيادة أو خفض أو تحطيم التحديدات الهيكلية التي تفرز اللاتساوي في السلطة والنفوذ والهيمنة والقوة¹.

لقد شكل المصنع مبدأ مركزيا لإدماج النزاعات والصراع وهذا هو المهم بالنسبة للفئة الحاكمة طالما المصنع هو في متناول مراقبتها فبالتالي تتمكن من مراقبة وإدارة الصراع المتولد في المصنع، السلطة السياسية عوضا أن تؤسس على ضامن ميتا اجتماعي فهي مؤسسة على نمط معقلن عام يسمح لها بإدارة المراقبة الاجتماعية للإنتاج والسلطة التي يتيحها المصنع.

إن المجموعات التي يفرزها التنظيم العقلاني والمتزايدة في الأطر التنظيمية تزداد معرفتها وقدرتها من جهة ومن جهة أخرى أهمية الأفراد بوجودهم في هذه المؤسسات، أي محاولة خلق تحالفات وتضامات وخيوط اتصال على مستوى كل التنظيم لاحتضان المصالح الخاصة وتسهيل الخدمات والاستفادة من الموارد المسخرة للتنظيم ودواليبه.

¹G.Bajoit, model culturel, ideologie et theorie de l'histoire, recherches sociologiques, 1980, pp.3-29

وهكذا فلأن الأفراد يعرفون جيدا أهمية الإدارة في التوزيع للمصالح فهم يعملون جاهدين على كسب ولائها وخلق تحالفات معها. وهذا التوسع هو الهدف الجوهرى للنظام ولذلك شجعه بكل قوة وعمل الربيع النفطى كمادة نافخة بقوة لتضخيم أفراد التنظيم وعدد المستفيدين منه على كافة المستويات بتوسيعه إلى الجهاز السياسى والجهاز الإدارى¹.

مع التوسع لأفعال الدولة وتنظيماتها - توسع للتنظيم العقلانى- يعطى المجال للشبان ذوي المؤهلات التقنية، المكانات (الأوضاع) في كل من القطاع الاقتصادى وفي أجهزة الدولة، مما يشكل مجموعة من "التكنوقراط" ومجموعة من "البيروقراط" في الدولة².

هذه الفئات ستوسع وتتشابك - ضمن منطق داخلى للانتشار- حسب توسع عمليات المؤسسة والتطور في إنشاء التنظيمات الصناعية والإدارية.

شكل هذا التوسع مع نواة الجيش ما يدعى بـ "التكنوقراطية" في شكل اعتماد متبادل في الشرعية، بين تنظيم السلطة والتنظيم الصناعى - الاقتصادى فهى متداخلة وتعمل على تبادل الشرعية عن طريق الاستناد المتبادل.

هكذا استطاعت نواة الحكم من تأسيس إدارة مستقلة مكونة موضوعيا أي غير مشخصة كما في النظام التقليدي، وغير تابعة للعلاقات الشخصية وهدفها الرئيسى يبقى البحث عن "المصلحة العامة"³.

إن وضع البنى العقلانية كمنتوج لحركة اجتماعية/تاريخية عرفتها مجتمعات أخرى كشكل لتنظيم المجتمع الجزائرى، كحركة اجتماعية/تاريخية أدى إلى صراع بين مقتضيات الحركة الاجتماعية وإفرازات البنى العقلانية تلك، لقد أصبحت التنظيمات العقلانية رهان سياسيا وموضع صراع أكثر من كونها كأطر للحركة نحو التطور والحدثة.

لقد استطاعت النخبة الحاكمة فتح قنوات الصراع نحو التنظيمات العقلانية المتمحورة حول الألة - التقنية- لتتم مركزة النزاعات وتوحيدها فقد يستجيب هذا المنهج لتغطية العلاقة المباشرة للسلطة بين النخبة الحاكمة والأفراد عن طريق خلق سلسلة طويلة من "المسؤوليات" المتراكبة تعمل على تمويت الصراعات بواسطة مثلا، التضحية بالمسؤولين (المباشرين)، ومن جهة أخرى يتيح للأفراد التعبير عن مطالبهم وممارسة الصراع "الشرعى" والتنافس.

¹ Amar Koroghli, OP, Cit, P 174.

² أماكن التنظيم تصبح مركز الصراعات (سلطة الدولة وأجهزتها) إذ يمكن أن تكون رهان -محمل العملية التنظيمية وإعادة التنظيم في سيرورتها وتبلورها بواسطة الصراعات من أجل المراقبة، تجزئة المراقبة أو الحفاظ على وضعيات مكتسبة. أماكن التنظيم، إنها رهانات ولكن رهانات ثانوية لأنها لا تعمل إلا على بلورة وتمير الصراعات الجوهرية أين تكون النقطة المحورية فيها هي الهيمنة واستعادة مشروع المجتمع.

³ Burhan Ghaliun, le malaise arabe, Etat contre nation, Alger, enag, 1991, P56

هكذا يكون التنظيم المكان الاستراتيجي للصراع بين المجموعات لتمير ضغوطاتها وتحالفاتها، إنه المعبر اللين والفعال في آن واحد.

وفي نفس الوقت يضمن النظام عدم تسييس الصراع وبالتالي يعطي الطابع اللاسياسي للصراع الذي يحال إلى "مشاكل" و"عراقيل" في طريق التنمية، وبالتالي لا يعيد النظر في المشروع السياسي أو الشك في البناء المؤسسي ككل والذي كان السبب في افراز هذه "المشاكل".

تظهر الدولة هكذا، أكثر قوة في بروزها كهيئة حيادية أمام الصراعات الدائمة والتي لا تحل أبداً على مستوى التنظيم لعدم توفره على الوسائل اللازمة لحلها لذا لا بد من تدخل سياسي، "إرادة سياسية" و"تعقل سياسي"، ليفرض الحل النهائي في اخر المطاف.

إنها دعوة ذاتية وشخصية للحاكم أين يتماهى هذا الأخير مع الذات الجماعية كذات تاريخية وينفي نفسه كذات فردية تحمل مصالح جزئية.

فالخصوصية الهامة في النظام الاجتماعي الجزائري تكمن في التخطيم الذي تعرضت له البنية المادية والاجتماعية لهذا النظام من جراء الطابع الاستيطاني للاستعمار الفرنسي والتفكك الذي حدث عبر مجموعة العمليات التكسيرية للتنظيم الاجتماعي للشروط الحياتية للأفراد مما حطم الولاءات القديمة بدون خلق ولاءات جديدة – بمعنى نظام سياسي، نظام سلطة. التجربة التي تمكن الأفراد من خوضها في العمل في فرنسا وفي بعض المدن في الصناعة الفرنسية في الجزائر وفي عمليات التكيف مع التنظيم الحياتي الجديد وتنظيم السلطة الجديد تعتبر نقطة انطلاق وإرهاص لنمو منطق اجتماعي جديد لحركة اجتماعية جديدة تكون حاسمة في الحركة الوطنية وبالتالي في بناء الدولة الجزائرية الحديثة.

إن جدلية التفكك للنمط التقليدي للسلطة وتدخل السلعة والعمل وبرز المهن وتحرير حجم كبير من الأفراد في شكل عمال الذين أصبحوا يتنافسون على المناصب والأجر مع زوال المؤسسات التقليدية للسلطة التي كانت تدير نمط الإنتاج التقليدي إضافة إلى سياسات الحشد وحرب التحرير شكلت كل هذه العوامل قاعدة عريضة ومنسجمة بين الجزائريين سواء في ظروفهم المعيشية أو توجهاتهم.

وستكون هذه القاعدة العريضة المحور الأساسي لبناء النظام السياسي الجزائري غداة الاستقلال.

مع التغير الجذري في الريف الجزائري والمواقف تجاه العمل الزراعي والثقافة الفلاحية سيكون على النظام السياسي – مهما كان أفراده - أن يتبنى هذه القاعدة وتوجهاتها واستعداداتها،

ويحاول أن يكون حاضرا ومعبرا عن حركتها لكي تلجأ إليه فيعمل على اندماجها عبر تنظيم مجالات حركة الأفراد وأفعالهم ووعيهم وهذا عبر آليات متعددة ومتنوعة تشكل تجربة "البناء الوطني" و"التطور الوطني" تجسيدا لها.

جدول 01 غداة الاستقلال كانت الخريطة الاجتماعية الجزائرية كما يلي:¹

تاجر صغير	حرفي	موظف مكتب	عامل في التجارة	برجوازية صغيرة
62300	20100	9400	5800	150000

برجوازية متوسطة ضعيفة تشكل من (1 إلى 1.5%) من السكان.

وتشكل المجموعة الغالبية من المجتمع الريفي أغلبية سكان العمل حوالي 80%.

لم يكن لهذه القاعدة البشرية مؤسسات وأطر سياسية أو شكل محدد من تنظيم السلطة كنمط حكم أو إدماج أو تمثيل، نتيجة لطبيعة الاستعمار بدون بناء سياسي ولهذا نجد في الفترة بين 1962 و1967 الصراع السياسي كان أفقيا بحثا بين الجماعة السياسية كأفراد وتحالفاتهم الشخصية بلامبالاة كبيرة من القاعدة.

لهذا تحاول الجماعة المهيمنة تبني وضم هذه الفئات الشعبية عبر عدة عمليات تأطير واحتواء وتكون هذه العمليات كتجارب متعددة في طريق "بناء الأمة الجزائرية" و"دولة المؤسسات". خلق مؤسسات تستخدم لجلب الولاء وكسب الشرعية ينسج علاقة وثيقة بين الدولة والمواطن ونسج مجموعة من المصالح المشتركة بينهما بشكل يجعل المواطن يعطي ولاءه ومساهمته مقابل مجموعة من المصالح والخدمات تقدمها الدولة له عبر تلك المؤسسات. تعمل تلك المؤسسات على إشعار الفرد بحضور الدولة في كل يوم عبر المؤسسة الاقتصادية، عبر المصنع، عبر الأجر الذي يتقاضاه، عبر تنظيم لتلبية الطلبات على شكل تنظيم السوق، إلى جانب دور الوسيط في حل النزاعات بين الأفراد بفعل المؤسسة القضائية.

إنه التدخل عبر آليات الإدارة والمصنع خاصة للقضاء على أية سلطة يمكن أن تراها الدولة تنافسها إنها، مؤسسات المراقبة السياسية والربط المستمر للأفراد بالدولة.

وستحدد عمليات بناء الدولة على المستوى الفعلي الواقعي بعاملين أساسيين هما التخوف من الدولة نتيجة الخبرة مع الدولة الاستعمارية وثانيهما اعتبار الدولة مكان لآمال كبيرة تكون متناقضة وغير منسجمة وغير محددة أكثر في شكل مؤسسات وهياكل، وعلى كل، تكون الدولة

¹Amar Koroghli, OP, Cit, P177.

المكان الإيجابي للأفراد لأنها تدعي تحمل كل شيء بنفسها فهي ترد العدوان وتحاكم وتفرض النزاعات، كما تتحمل مصير الأفراد.

إن الانسجامية القوية للمجتمع الجزائري غداة الاستقلال تجعل مصير الجزائر مستقلة مرتبطا إلى حد كبير لا بالنخبة السياسية فقط وقعت تصفيتها منذ البداية ولكن بالعلاقة التي ستقوم بين الجيش من ناحية وجماهير الفلاحين من ناحية أخرى¹، لقد كتب محمد حربي في تحليله لهذه الظاهرة "أنه لا يمكن اعتبار حركة التحرير حركة فلاحين ... إن مشاركة الفلاحين كانت مهمة على المستوى الميداني ولكنها كانت سلبية على مستوى التوجيه والوعي ... فليس من باب الصدفة أن تلتقي وزمينا "ثورة الريف" مع استهداف السكان الريفيين لعملية تصفية معاناتهم من وضعية انبثات وهم محبوسون في المحتشدات .. إن نظرية "الثورة انطلاقا من الريف" التي صاغها فانون تعلن في الواقع نهاية الحركة الفلاحية، وتملكها من طرف الشرائح الوسطى التي نشأت داخل الجيش"².

إننا أمام كتلة اجتماعية غير مميزة، ولكن تحوي كمونا لحركة اجتماعية متوجهة أساسا بمقتضيات المجتمع الصناعي بفعل تفاعل الأفراد داخل الثورة مع أنفسهم ومع الاستعمار لذا نلاحظ انعدام نظام يبرز من خلاله قائد أو زعيم وكأن الثورة، ثورة عفوية، إنها ثورة بدون وجه، إنها ثورة شعبية بأتم معنى الكلمة، ليست سياسية أساسا وليست دينية وليست ثقافية أساسا، إنها كذلك نتيجة لحاجة للعمل، للخلق الناتج عن الاتصال بالحضارة الصناعية وبهذا يمكن أن يفسر التصنيع لاحقا كمرادف للعمل، للحضارة، للتنمية بدون منازع.

تجربة العمل والبحث عن العمل هي التي تفسر لنا الأولوية القصوى بعد الاستقلال للفئة الحاكمة التي أخذها تنظيم العمل وإنجازها للعمل.

لا يمكن التعامل مع المجتمع الجزائري بمفاهيم المجتمعات التي شهدت عراقة في تفاعلاته التاريخية في ظل مجتمع تام ومبني بناءا ووعيا، إن المجتمع الجزائري هنا هو "بدائي" ومساواتي تجعل منه خاصا ونموذجيا ضمن هذه التحديدات يتم تكريس الدولة كتعبير عن تنظيم ذاتي للمجتمع وذلك عن طريق تفريغ الكتلة الاجتماعية غير المميزة تلك في قنوات وتنظيم عقلاني "خارجي بطبيعته" لأنه نتاج لضرورات تطور اجتماعي لمجتمعات أخرى ومعبر عن نظام التمايز والاندماج في تلك المجتمعات، ولقد تم تدويل ذلك التنظيم عبر العالم الناتج عن الاتصال

¹ محمد عابد الجابري، وآخرون، تطور الوعي القومي في المغرب العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص 195.

² Mohamed Harbi, Naissance d'une Hégémonie : Vert l'armée de métier, Temps Modernes, Oct, 1977, PP 183, 184.

المكثف بين الدول في العالم سواء عبر الاستعمار أو الاتصالات وتوحيد العالم عبر السلعة والرأسمال وتكون النظام الاقتصادي العالمي.

فالتنظيم الهيكلي للسلطة ليس حياديا بل منخرط في علاقات القوة المنظمة للمحافظة على الهيكل العام لعلاقات التوزيع لتمرير الفائض الاجتماعي لفئة معينة ضمن تطور النظام الرأسمالي للعلاقات، فالتنظيم هو جزء من هذه العلاقات كذلك يتم تكريسها من خلال تنظيم الحياة العامة واليومية للأفراد.

لهذا فالتنظيمات المعتمدة والناجمة عن النظام الدولي للدول ليس نتيجة لتطور داخلي في المجتمع، تصبح أطر معدة سلفا لتفريغ الأفراد فيها وهكذا ينتج التوتر الدائم والمستمر بين الضرورات الاجتماعية للحركة الطبيعية للأفراد وبين مقتضيات التنظيم نظرا لعدم تطابق تاريخي بين الحركة والبنية التنظيمية للحركة.

فالتفاعل للشحنات والتحالفات التقليدية في هذا التنظيم العقلاني هو الذي يحرك هذا التنظيم وهكذا تمشي التنظيمات الناجمة عن التنظيم العقلاني من منطق حركة الفاعلين الاجتماعيين وليس حسب أشكالها وأنماطها القانونية والتنظيمية.

هذا الشكل من اللاتزامن التفاعلي يخلق توترات وأزمات ناتجة عن تعارض بين إفرازات التنظيم العقلاني وإفرازات حركة الفاعلين الاجتماعيين في شكل تعارض بين إفرازات التنظيم العقلاني وإفرازات حركة الفاعلين الاجتماعيين في شكل تعارض بين التنظيم القانوني والتنظيم الاجتماعي، بين التنظيم الشكلي والتنظيم الواقعي "الحقيقي" أو الفعلي.

إن تبني المعايير الدولية للتنظيم السياسي والاقتصادي ليس اختيار ذاتي ولكن يشكل شرط موضوعي لمشاركة المجتمع في نشاطات الحضارة وإذن المحافظة على تاريخيته في شكل شخصية من شخصيات المجتمع الدولي ذات الحق¹ ، بالمفهوم القانوني.

فالدولة ومشروعها المجتمعي مرتبط بتطور بنيات الإنتاج والاستهلاك وتطور التنظيم السياسي والاجتماعي كما يظهر التنظيم في الجزائر كأداة لعملية البناء الوطني وليس جهازاً أو تنظيم يعكس ويسير تصور قوى اجتماعية متبلورة ومبنية.

لقد جعل تآكل المجتمع التقليدي وبناءه من التنظيم العقلاني التنظيم الوحيد الشرعي الذي يحتضن شبكات التضامن والتحالف والتبادل والاتصال المشكلة للمجتمع كوحدة وكتنظيم².

¹ Amar Koroghli, OP, Cit, P137.

² المطلب الفلاحي القديم المؤسس على امتلاك الأرض لا يمكن أن يصل إلا في شكل مفاهيم حديثة تسيير ذاتي، تعاونيات، ولا يمكن أن يلبي إلا في أشكال حديثة للتنظيم، تنظيم عملية الإنتاج، القطاع المسير ذاتيا والتعاوني للثورة الزراعية.

فالشرعية ليست مبادئ مبطنة ومستمدة من التاريخ فقط بل هي كذلك علاقة اجتماعية منظمة ومقننة تعبر عن نفسها في كل مجالات الحياة اليومية للأفراد في المصنع ، في العائلة وفي الجامعة ...

إن اعتماد التنظيم العقلاني كتتنظيم للمجتمع، لمجتمع انسجامي بشكل قوي في اتجاهه العام، سيؤثر كثيرا على جسم المجتمع ذلك أن التنظيم العقلاني يقتضي التمايز والتغاير وبالضرورة الفوارق الاجتماعية المتباينة في توزيع الثروة، إنه تنظيم لمجتمع طبقي، رأسمالي يتميز بالتمايز البنوي للنظام السياسي، فظهور طبقة سياسية وفئة حاكمة يجد تبريره في مقتضيات التقسيم الاجتماعي للعمل، كما أن هذا التمايز البنوي مرتبط بدرجة تطور المجتمع وتعقده وهو نتيجة لصراع القوى الاجتماعية وتعقد وتطور الوسط التقني والابتعاد شيئا فشيئا للأفراد عن الاتصال المباشر بالطبيعة ما يجعل من الضروري الدخول في بنيات متراكبة ومعقدة وبالتالي الاعتماد المتبادل والتبعية الشديدة أكثر فأكثر، يتطلب الخلق الدخول في هذه البنيات والارتباط بها أو البحث للارتباط بها أو خلق بنيات جديدة وهكذا. عملية التمايز الوظيفي المتصاعدة هذه حددت تصور المرور للمجتمعات من مجتمعات "تقليدية" "متخلفة" إلى مجتمعات حديثة أي "تطور تاريخي".

كما ارتبط هذا التنظيم بضرورات العصرية والتطور. إلى جانب أن هذا التنظيم تمخض عن الاحتراف في البنية السياسية، الاحتراف معناه مهنة وأجر، وتظهر هنا مشكلة التمويل سواء بالنسبة للنظام السياسي ككل أو بالنسبة لهيكله الأخرى، يجب أن يدخل هذا التمويل في إطار النظام الاقتصادي ككل وضمن التنظيم الاجتماعي، إن وجود محترفين سياسيين تطرح كذلك مشكل يتعلق بفكرة الاستقلالية النسبية للنظام السياسي وبالتالي علاقتها بالمجتمع ككل. ارتبط هذا التنظيم العقلاني بمحتوى الدولة القائم على أساس أنها مسؤولة على تحمل الأفراد الذين يعالجون كمواطنين، هذا المحتوى هو الذي أدى إلى خلق وتطوير إدارات وخدمات اجتماعية فالسياسة تظهر وكأنها ممارسة نظرية وتطبيقية لرسم مشاريع ومخططات الاستراتيجية التي عليها يعتمد تدخل الدولة¹.

يمكن أن نجد في التعاونية الحديثة جذور من أشكال التعاون التقليدية وتقسيم العمل ولكن يطلب منها سلوك "المؤسسة" والمتعاونون أن تكون لهم عقلية فيبرية- أنظر:

D.Liabes, OP, Cit, P 447.

¹Burhan Ghalium, OP, Cit, P59.

إن بناء الدولة اعتبر على أنه عملية دولنة المجتمع¹ ، أي الاعتماد على التنظيم العقلاني وخلق مراتب رسمية قصد تأطير الناس في مختلف القطاعات وتأسيس مجموع اجتماعي ينتظم حول مركز أو منطق مركزي بحيث أن مختلف المجالات في الحياة الجماعية تظهر تقوم بوظائف مؤسسة تقوم آليات المراقبة الاجتماعية والاجتمعة بالمحافظة عليها، إقامة نظام سياسي ووضع وتطوير مجموعة من المعايير والميكانيزمات والمؤسسات تمنح السلطة وتعين القادة، تفض النزاعات وتحدد مبادئ ومعايير توزيع الثروات على مختلف قطاعات المجتمع تعتبر النظام السياسي كنظام توفيق يفرز على مجموعات نزاعية الحد الأدنى من القواعد ويوزع الثروات الضرورية لحفظ انسجام المجموع الاجتماعي، هذا الانسجام لا يعني أبدا زوال النزاعات لأن النزاعات لا تزول ولا تحل دائما أو تفض عن طريق علاقات القوى العنيفة أو الرادعة². هنا يظهر النظام السياسي متولد عن حاجة المجتمع للعيش مع نزاعاته بفرض نمط معين من تسير النزاعات وتحديد يتطلبه ضمان الانسجام الاجتماعي³.

إن خروج المجموع الجزائري من حرب تحريرية عنيفة مع الاستعمار جعلت الأفراد يحملون في وعيهم دعوة قوية إلى الصبغة الشخصية للذات التاريخية المكرسة في الفعل الثوري بمعنى معارضة المجتمع ككل ولقيوده ولتنظيماته ولإيديولوجياته، إنها الطوبى التحررية⁴ التي طبعت الفرد الجزائري، إلا أن الروح القومية "الوطنية" كانت بناءة على اعتبار أن القيم الجماعية متجذرة ومستبطنة حيث يظهر أن تحقيق المشروع الفردي مرتبط بقوة بناء تنظيم جماعي⁵.

كما أن الحاجة إلى جهاز للعقلنة وإعادة التنظيم والانسجام والإنجاز تصبح قوية وملحة عندما يكون المجتمع يشعر بالفوضى وعدم الرضا بالدولة في وعي الفرد – صاحب مشروع فردي- لا تقوم على تحقيق فكرة أو الدفاع عن رسالة أو تغيير المجتمع وإنما تقوم كعون في إنجاز مشروعه الفردي عبر التنظيم والقنوات والتسهيلات التي تقدمها له، الفرد لا يرى البناء الوطني، اللحاق بالركب الحضاري، الدخول في التاريخ إلا كخطاب إيديولوجي قد يكون ذا فعالية قصوى كاعتزاز ذاتي وشعور بالعزة الوطنية والسيادة بعد ذل وهوان.

¹ عبد الباقي الهرماسي، المجتمع و الدولة في المغرب العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص127.

² J.C.Vatain, l'Algerie politique, histoire et société, Paris, fnsp, colin, 1974, P9

³ Ibid, P9.

⁴ Alain Touraine, sociologie de l'action, Paris, Seuil, 1965, P168

⁵ Ibid, P169.

إن تطور المهن والتأهيل كمتطلبات التنظيم العقلاني والذي بدوره أصبح أداة حديثة لتوزيع الثروة والسلطة بدأت إرهاصاته في ظل التفاعل مع مجتمع الاستعمار وانتشار التنظيم العقلاني وخاصة مع الانتشار الصناعي الاستعماري بالجزائر.

لقد أدى هذا الانتشار إلى تكون حركة اجتماعية قوية ومندفعة تجاه النظام الاجتماعي الذي أفرزه التنظيم العقلاني وخاصة في ميدان العمل، هذه الحركة الاجتماعية أثرت على صياغة المشروع الفردي وبشكل قوي في شكل محددات لتبلور مشاريع فردية تتسم بالحركة الجوهرية فيه: ريف/مدينة كمقطع أساسي للتمايز الاجتماعي والصراع الاجتماعي، ولكي تحصل الدولة على شرعية ما فلا بد لها من التماهي مع هذه الحركة الاجتماعية عن طريق توسيع التنظيم العقلاني ولا بد لها من موارد وافرة جدا لتعبئتها من أجل هذا الانتشار الذي يأتي من القمة وليس انطلاقا من القاعدة ولهذا يجب أن تمر بتعديل النظام القانوني لاحتكار أكبر قدر ممكن من الموارد ضمن إقليم الدولة في شكل تأميمات كشرط ضروري من أجل توسيع التنظيم الإداري والاقتصادي. وهكذا تأتي العائدات النفطية المحصل عليها لتحل مشكل الموارد، تلك العوائد يجب أن توزع، شرعيا، حسب البنية الاجتماعية للامتيازات داخل الدولة ولكن التطور الذي هو فعل التنمية الذي يقوم به الحاكمون والذي يعرف المواطنين على شكل ذات جماعية لا تعرف كنظام علاقات اجتماعية ولكن كفعل تاريخي أي كمبدع للتطور الاقتصادي، هذا التطور لابد أن يأخذ بشروطه الاجتماعية المظاهر الاجتماعية للنموذج المعقلن¹ والذي يعتبر الفضاء الوحيد الجوهرى والشرعي لتوزيع الثروة في شكل تنمية وفي شكل صناعات مصنعة وما يتطلبه من هيكل إداري وتنظيمي. إنها ظاهرة تنظيم السلطة المتمفصلة على تنظيم صناعي/اقتصادي فعلية إعادة تنظيم مؤسساتي كهرم للسلطة بالتماس مع إقامة التنظيمات الاقتصادية -الصناعية- لتعطي تشابكا تطوريا ومساحة كبيرة لاحتضان المجتمع وفئاته.

وهكذا توسيع لقاعدة عريضة مرتبطة عضويا بالدولة ومؤسساتها عبر تأكيد وتوسيع للتنظيم العقلاني الذي كان قد بدأ انتشاره قبل الاستقلال على ثلاثة مستويات: الإدارة الفرنسية، الصناعة الفرنسية وما سمي "ببيروقراطية الثورة"

وسع النظام السياسي من هذه القاعدة المرتبطة بواسطة إدخال متواصل للأفراد في التنظيم العقلاني وتعميمه وربط مصيرهم بمصير المؤسسات أي بمصير النظام.

¹Ibid, P309.

هذه الجدلية هي التي اكتسب النظام شرعيته بواسطة في تهيئة موقع يقبله الأفراد لما يسمح لهم من التوسع في استعمال القوة السياسية لجهاز الدولة وتحقيق وترسيخ القدم على المستوى المحلي أو المركزي.

إن التوسع الإداري مرتبط بمهمة الدولة التي لم تصبح تهتم فقط بحفظ الأمن وجباية الضرائب بل تعدته إلى مجالات غير تقليدية كالصناعة والتجارة والتعليم والخدمات الثقافية والاجتماعية ولهذا كان التوسع مبررا في الإدارات المركزية بواسطة تبني أسلوب التخطيط الوطني من أجل التغيير الشامل والتعمير.

لقد كان لهذا الأسلوب وجهين: فهو يعتبر جزء من التحديث والعصرنة الذي ترفعه الدولة أي التنمية الإدارية وإدخال العقلنة قصد القضاء على المؤسسات التقليدية المبنية على التشخيص وهي كذلك دولة مشاريع¹. والوجه الثاني أسلوب ادماج سياسي سيعزز النظام قوته وشرعيته ومقبوليته .

إن الحياة الاقتصادية، أين تقع المبادئ الرئيسية للتغيير الأكثر أهمية، تظهر مقادة من طرف العقلنة وإذن متحررة من كل نفوذ خارجي.

فالتنظيم العقلاني الذي يعني مجالا مهيكلًا من المواقع - مناصب - تتوقف خصائصها على وضعها في هذا التنظيم ومثمنة اجتماعيا مرتبط عضويا بتطور مستوى معين من التقنية وتقسيم العمل الاجتماعي يقتضي مجموعة متباينة من "المؤهلات" المقابلة لمجموعة متباينة من المكانات في التنظيم، هذه المؤهلات لا تنتج إلا بالقطعية مع الآخرين "غير المؤهلين" وذلك بتشكيل نظام خاص لإنتاج "التأهيل" وهكذا يفرض التنظيم العقلاني منطقته على المجتمع عبر مراكز التكوين والجامعات التي تمدّه بالتأهيلات التي تسمح باحتلال المكانات والوضعيات في التنظيم العقلاني، لقد لجأ كثير من المجاهدين وأبناء الشهداء، إضافة إلى شرعيتهم التاريخية، إلى الدخول لمراكز التأهيل للحصول على "الشرعية التنظيمية" والتي أصبحت ضرورية للعمل على احتلال مكانات التنظيم العقلاني كوضعيات سلطة إذ سجل الآلاف من أعضاء ومناضلين في جيش التحرير وجهية التحرير يتسابقون إلى مقاعد الجامعات².

هذه التركيبة الاجتماعية ستدوب بشكل سريع أمام الانتشار الهائل للتنظيم العقلاني الذي تشكل نواته الأولى المجموعة الإدارية الموروثة عن الإدارة الاستعمارية والتقنية والإطارات القليلة العدد ،

¹ عبد الباقي الهرماسي، المرجع السابق، ص127.

² علي الكنز، معطيات لتحليل الانتلجانشيا في الجزائر، المستقبل العربي، السنة العاشرة، العدد 104، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 1987، ص، ص 61-77، ص63.

لقد أدى إقامة قطاع الدولة إلى توسيع سريع للتنظيم العقلاني لإفراغ المجموع البشري في دواليبه، إنه إفراغ بشري لا يشكل طبقة ولا شريحة منسجمة أو ذات وعي جماعي لمصالحها بل مجموع أفراد متمفصل على الجسم الاجتماعي كله وقواه الاجتماعية السياسية وعلى رأسهما الجيش.

ولهذا سيستعمل التنظيم العقلاني كرهان لصراع القوى الاجتماعية مما يعطي الصراع صبغة تنظيمية و"قانونية" وليس صراع مكشوف، إنه صراع داخل الإدارة وبواسطتها، ضمنها تتم التحالفات والإقصاءات والولاءات والهيمنة وتوزيع السلطة والثروة التي تأخذ في ذروتها شكل حرب القوانين والإدارات.

فالمكانات التي يقتضيها التنظيم العقلاني والبروز التدريجي للفئات الوظيفية التي يفرزها هذا التنظيم تشكل جدلية تطوره ومنطقه الداخلي عن طريق العرض والطلب.

فالاستثمار في التعليم الحديث (المدارس الابتدائية، الثانوية، الجامعات) بشكل كبير وواسع يشكل نتيجة وسببا في آن واحد للتنظيم العقلاني ولهذا شهد الانتشار للتنظيم أفقيا وعموديا وسمح للأفراد بصفاتهم حاملين لمكانة في النموذج العقلاني بدخول التنظيم واحتلال وظائف قيادية حيث تغلغلوا في أماكن القيادة الإدارية والحزبية والعسكرية والاقتصادية. كل هذا كان تحت الشرعية التنظيمية التي يتطلبها التنظيم العقلاني، هذا التنظيم العقلاني يبدأ ينتج نفسه إنتاجا موسعا عن طريق إقامة التكوين والتعليم على كل المستويات لإنتاج الشهادات والدبلومات كأدوات شرعية تقتضيها "العقلنة" للانخراط في التنظيم وهكذا وسعت الدائرة لتشمل إقامة المؤسسات القانونية/ السياسية للبناءات الاقتصادية.

إن الأسباب التي تؤدي إلى التضخم البيروقراطي تكون متداخلة ومعقدة ولكن المهم هو أن هذا التضخم ليس عارضا أو مرضا، كما يريد أن يتصور البعض ولكن يشكل تركيبه عضوية في النظام السياسي والسياق الاجتماعي لممارسة السلطة إذ يكون التماثل قويا للنظام السياسي كتنظيم بيروقراطي.

يشكل التوسع الإداري الحديث بؤرة تتجمع فيها كثير من الروافد الاجتماعية حيث تعمل على احتضان الصراع السياسي والتنافس لأنها باختصار منبع السلطة الشرعية المفوضة من القمة. فالرغبة في تطوير الدولة من جهة وزيادة تطلعات الشعب في تلقي الخدمات الحكومية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من جهة أخرى تعتبر الركيزة الأساسية لهذا التطور.

كما أن الدولة الحديثة كضرورة في نظام العلاقات الدولية تستدعي التماثل في الأجهزة وقيم المعاملات لهذا يكون في كثير من الأحيان سببا في استحداث إدارات جديدة.

واستنادا إلى الطابع الريعي للدولة إذ يشكل الدخل الوطني الإجمالي أكثر من الثلثين من عائدات نفطية، هذا الريع يتجه نحو الدولة لتقوم بتوزيعه وإنفاقه مما يؤدي إلى تضخم في الأنشطة الحكومية ومؤسساتها والعاملين بها، فالتوسع في الإدارة ينظر على أنه أسلوب مقبول وعصري لتوزيع الثروة عن طريق التعيين في وظائف حكومية واستحداث وظائف جديدة ذات مرتبات وامتيازات مسطرة كأدوات العمل الإداري الناجح (السيارة، المكتب، الهاتف ...).

قد يكون التنظيم العقلاني وسيلة تنظيمية وسياسية لتوزيع عوائد النفط بين الأفراد، إذ يمثل التوسع في التوظيف العام ميكانزم احتواء وإدماج إذ من المعروف أن الاتجاهات الفكرية المتطرفة والقوى المعارضة السياسية تجد بين طلبة الجامعات مرتعا لها فيكون التوظيف وسيلة لاستيعابهم في النظام وأسلوبا للسيطرة التنظيمية عليهم وتجنب انضمامهم أو استقلالهم كجماعات فكرية وسياسية معارضة.

كما تعمل الإدارة كأداة مراقبة سياسية فعالة ونمط من الاتصال وتدفق المعلومات في شكل مدخلات ومخرجات للنظام السياسي.

اعتماد النظام السياسي على الإدارة اعتمادا عضويا في عملياته السياسية، إن السلطة السياسية هنا، عوضا أن تؤسس على ضمان متين اجتماعي للنظام الاجتماعي، فإنها مؤسسة على وعي مرتبط بنمط معقلن عام وبالنتيجة، مرتبط بإرادة المراقبة الاجتماعية للإنتاج والسلطة¹.

هذه الإرادة تغذيها بشكل قوي جدا الطوبى التحررية في وعي الأفراد بمعارضة المجتمع ككل ومعارضة قيوده وتنظيماته وإيديولوجياته إنها دعوة قوية إلى الصبغة الشخصية للذات التاريخية² التي يتسم بها الأفراد، هذه الطوبى التي تجعل من الفرد الجزائري لا يشكل إجابة لوضعية اجتماعية، كوضعية شرعية بالنسبة له، بل يتحدد الفرد الجزائري بفعله الذي يضع محل تساؤل قوي وربما بشكل ثائر لرابطة الهيمنة التي تحدد وضعيته الاجتماعية مما يسمح له كفاعل يعمل على تسيير وإدارة كل الموارد الثقافية والمادية المتاحة، إن الفرد الجزائري لا يتحدد بحتمية اجتماعية وهذا قد يكون راجعا للمسار التاريخي والثورة التحريرية وزوال البناء الاجتماعي الشرعي في شكل حتميات اجتماعية تحدد وضعيات الأفراد.

¹Alain Touraine, sociologie de l'action, OP, Cit, P 154.

²Ibid, P168.

وستكون لهذه الوضعية لوعي الأفراد دور بارز في الحركة الاجتماعية في المجتمع الجزائري الذي يبرز في شكل أفعال مستمرة ومعيدة النظر في المؤسسات أكثر من بروزهم كاستجابات لبناء من المواقع المهيكلية ولهذا فالشرعية تكون شرعية الحركة والفعل لا شرعية المؤسسات، ذلك الفعل الاجتماعي الذي لا يمكن إحالته لا إلى تكييف الفاعل مع النظام ولا إلى عمليات الذهن التي تكون عند كل نشاط اجتماعي ولا إلى سلوكات اجتماعية، إنه قبل كل شيء، خلق وإبداع ومساهمة وإعادة نظر للوضعية، تخلق نزاعات، تنشئ مؤسسات وعلاقات اجتماعية جديدة¹ لاجل خلق شروط جديدة لفعل جديد.

وعلى هذا الأساس فإن المؤسسات ليست فقط نظام علاقات اجتماعية بل تشكل ذات جماعية تتحدد أساسا كفاعل جماعي ذلك والذي يؤلفه فاعلين -أفراد- في شكل توتروصراع وأزمات نحو استحواذ على ناتج الفعل أو على الأقل باسم الفعل الجماعي.

إن التنظيم العقلاني ليس مجموعة من القوانين غير المشخصة ولكن هو نظام إدماجي للأفراد نجو قيمة جماعية والتي من أجلها يشاركون وهنا يصبح النظام السياسي أداة فعالة للعب دور المنتج لهذه القيمة الجماعية وبشكل مستمر ودائم بقصد الإدماج المستمر للأفراد، إن الإدماج لا يحترم التوتروالموجود، دوما بين الأفراد الحاملين للذات التاريخية والوسائل الضرورية التحقيق وإنجاز عملها الجماعي.

وهكذا فإن التكون التدريجي لفئات التنظيم العقلاني كالتقنيين والمهندسين وإطارات الجيش والذين يتمتعون بشرعية تنظيمية يعرفون أن هذه الشرعية غير كافية ولا تشكل تأكيدها من أجل الهيمنة إلا بالاستناد إلى شرعية سياسية ونلاحظ أنه كلما صعدنا لهرم السلطة يكون استلزام الشرعية السياسية ضروريا.

التميزات و التعددية والتنوع التي تتمخض عن التنظيم العقلاني وانتشاره في المجتمع عبر التصنيع والتنظيم الإداري والضعف المتزايد لوحدة المجتمع كوحدة إيديولوجية و "غير عقلانية" في نظر الأفراد تجعل التنظيم السياسي يسعى أكثر فأكثر لضمان الاتصال، دائما غير مباشر وصعب، بين هذه الوحدة وهذه التعددية.

وقد يشكل هذا مصدر أزمات حادة يتعرض لها جسم النظام السياسي في وحدته وهكذا ولضمان انفجاره فإن النظام السياسي يحاول أن يدير تلك الأزمات حسب مفهوم "المصلحة العامة" المحددة بشكل مبهم، فهذه المصلحة العامة ضرورية كقيمة جماعية التي من أجلها يشارك

¹G.Bajoit, OP, Cit,P 8.

الأفراد، بهذا يتخلص النظام السياسي من كونه جسما ماديا من مؤسسات تفرض قواعد عمل وسير على المجتمع.

يحاول النظام السياسي تأسيس الحد الأدنى من الانسجام للصراع والتعدد كي يستمر ويعيد إنتاج نفسه وذلك بمراقبة التوترات المتولدة عن النزاعات في الطلبات وفي الهويات. إن التوسع في النظام العقلاني أدى إلى اضمحلال الدولة المتزايد نتيجة لضعف الضمانات الخارجية – ميتا اجتماعية- للنظام الاجتماعي بالزوال المتزايد لدور الدولة كدولة قمع واستبداد في مجتمع أن قيم التطور أكثر رواجاً يجعل من الدولة تنتهي، مبدئياً، بأن تكون فاعل خاص، لتكون مجموعة من وسائل الفعل في خدمة التطور، وهذا يعني أن الدولة تمحي نفسها لتصبح إدارة الرفاه أو إدارة أمينة أو ساع أمين.

وهنا تدخل الكفاءة والفعالية لهذه الإدارة ومدى توفرها على الوسائل والموارد لإدارة الرفاه وإنجاز مهامها بفعالية، هكذا تصبح الشرعية تعني الفعالية والكفاءة، بدون هذين العاملين لا تكون الدولة إلا دولة قمع مادي ودولة قيود مادية تمارس على الأفراد، على الذوات وليس على إنتاجهم ووعيهم.

تلك الفعالية التي لا تكون بجهد النظام السياسي المتوجه نحو التطور ونحو إقامة نظام إجازات كمنتوج التطور، يتمتع بشيء من الرضا عليه من طرف الأفراد، إنه التوفيق بين التطور والتنمية وبين أثارها على مستوى حياة الأفراد هو الذي يحدد فعالية النظام السياسي. ولكن ولضمان سير وتنظيم مساهمات الأفراد وانخراطهم في عمل التنمية يقتضي القيام بتعبئة الأفراد ومساهمات سياسية في شكل توزيع للسلطة لتحقيق مشاركة السياسية في النظام السياسي.

نستطيع أن يدعو إدماج، التوازن بين المشاركة والفعالية في النظام السياسي، ففي حالة غياب هذا لإدماج الذي هو إدماج بين أهداف ووسائل النظام السياسي يؤدي هذا الوضع إلى أنوميا سياسية متمثلة في عمل سيئ للتنظيم وإدارة النظام السياسي¹.

13. المصنع كخالق للشغل و للوظائف :

لقد كانت أولى مهام الدولة الحديثة في الجزائر هو خلق العمل وتنظيمه، فلقد تماهت الدولة بشكل كبير كمنظمة للعمل، إنه الجانب الأكبر في مقتضيات شرعيتها كمؤسسة تشكل، في آن واحد، ذات جماعية ونظام علاقات اجتماعية وكفاعل تاريخي نحو التطور، نحو التنمية. ففي

¹Alain Touraine, sociologie de l'action, OP, Cit, P 316.

هذا المنظور تأتي عملية "التصنيع" التي لا يمكن أن تتم بدون امتصاص كمية من "قوة العمل" هذا الامتصاص يكون محكوما ومحددا بعاملين أساسيين هما:

- نسبة التراكم وهذا يعني ليس فقط حجم الاستثمارات ولكن خاصة التوطين القطاعي له.
- طبيعة التجهيزات المقامة أي بمعنى درجة وشكل هذه التجهيزات ودرجة تقنياتها الأمر الذي يحملنا إلى مسألة التركيب العضوي للرأسمال، إذا كان قويا جدا، يكون غير قابل لاستحداث التشغيل بشكل كبير في حد ذاته، ولقد تطور هذا النمط في الدول الرأسمالية خاصة لتعويض المرونة الضعيفة لعرض العمل.

ولكن في الجزائر، الحاصل هو العكس تماما، الأمر يبدو تناقضا صريحا من الزاوية الاقتصادية ، نحن أمام عرض كبير جدا للعمل، فلماذا اللجوء إلى إقامة المركبات ذات التركيب العضوي المرتفع والذي يعتمد على تعقيد تقني متطور جدا؟

تناقض من وجهة نظر اقتصادية، تناقض حاد، ولكن هو منطقي تماما من الوجهة السياسية والمنطق الاجتماعي السياسي وعملية إعادة إنتاج شرعيته الموسعة.

فإذا كانت قوة العمل تشكل قيда لسياسة التصنيع فإنه في الحالة الجزائرية شكلت متغيرا. لقد شكلت طبيعة الآلات -المصنع- وشكل التشغيل متغيرا تابعا لكمية العائدات النفطية كمصدر رئيسي للريع، لأن إعادة التدوير الداخلي للريع النفطي داخل المجتمع تؤدي إلى توليد تشكيلة من الدخول الريعانية الثانوية المشتقة من خلال برامج التصنيع والتشغيل كبرنامج إنفاق عام.

أدت عملية الإنفاق الاستثماري في شكل تصنيع إلى حركية عمالية ترافقت مع حركية جغرافية، هذه الحركية قضت على التضامانات التقليدية، وخلقت تضامانات كبيرة ونظم تشابك في المصالح والولاءات جديدة كالإدارة والنقابات والتحامي الإداري، مما يجعل الدولة محور تلك العلاقات وتلك التضامانات الجديدة والتي تصب في تدعيمها وليس إلغائها فالأجور التي تعطي من طرف المصنع لعماله أكثر ارتفاعا م تلك المعطاة في القطاعات الأخرى، فقد اعتبرت امتيازات كبرى فالعمل في المصنع كان لدى العديد من البطالين وعمال الأرض الذين فروا من قطاع الزراعة مثلا للترقية الاجتماعية المأمولة.

لقد أصبحت الدولة، عن طريق المصنع، تسير وتقوم بعملية التراكم وبالتالي أصبحت عون في إقامة علاقات جديدة للهيمنة والاستغلال، علاقات تفاضلية جديدة.

إن وضع تحت تصرف الدولة معظم مصادر الثروة الوطنية، أصبحت وظيفتها الأساسية هي توزيع المزايا والمنافع على أفراد المجتمع وبذلك يتحدد دور الدولة الأساسي باعتبارها مؤسسة توزيع المنافع والمكاسب وقد انعكس ذلك بدوره على تشكيل علاقات المجتمع بحيث تم ترتيب هذه العلاقات على نحو يسمح للمصالح الخاصة والفئات الاجتماعية المختلفة بالحصول على أكبر قدر من إعادة توزيع الربح المحقق لدى الدولة¹ ولقد كان خلق المصنع ميكانيزما أساسيا وشرعيا لتركيب تلك العلاقة التمايزية بواسطة الشغل.

لقد يتبع خلق منصب صناعي خلق 1.15 و 1.50 منصب في قطاع البناء والأشغال العمومية مثلا ولقد زادت هذه النسبة خلال فترة 1973-1977 إذا وصلت بين 1.72 و 2.4 منصب. لقد كان التشغيل من جراء بناء المصانع.

إن بناء المصنع وفتح الورشات شكل، في ظل المنطق هذا، هدفا في حد ذاته لتدعيم شرعية الإنفاق اللامتساوي على قطاعات الحياة، فهل سيتمكن النظام من مسايرة هذا المنطق الذي خلقه أي فتح الورشات دائما والانجاز دائما وهل سيتمكن من تعبئة الموارد المالية الكافية والمتصاعدة لمسايرة منطقته هذا؟

ستتحول الدولة كدولة ريع حتما إلى دولة تقوم بدور رصد التخصيصات للعائد الذي تتسلمه من أنحاء العالم² ولها أن تقوم بذلك في مشاريع صناعية، في محاولة من الفئة الحاكمة لجلب أفراد داخل وسط -وهنا المصنع- لممارسة السلطة الشرعية عليهم، هذا الإصرار من طرف النخبة الحاكمة يتزامن مع الوعي الحاصل بين الأفراد بالرباط بين الترقية العمالية والأجور والسلطة دخل المجموعة الصناعية، إنه الوعي بالتراتبية التي تخلقها الصناعة والتنظيم الصناعي ونمط توزيع السلطة في هذا التنظيم، مما أدى إلى الربط بين السلطة والترقية التي تعني الانفصال عن الأعمال اليدوية نحو أعمال أعلى كالمراقبة، نحو أعمال الإدارة ومميزات كل درجة في التنظيم.

لقد عززت هذا الاتجاه الطبيعة الريعانية للعلاقات الاقتصادية وفي نفس الوقت، أدت إلى نمو الانخراط الذي يؤدي كذلك إلى نمو التناقضات وتراكمها.

لقد استطاع المصنع أن يجلب إليه مجموعة بشرية مرتبطة بحياته، كإطار شرعي وببقائه كمؤسسة وبالتالي بالنظام السياسي القائم.

¹ حازم الببلاوي، الدولة الريعانية في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 103، السنة العاشرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سبتمبر 1987، ص 65-77

² جياكومولوشيان، دول رصد التخصيصات مقابل دول الانتاج، المستقبل العربي، العدد 103، السنة العاشرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سبتمبر 1987، ص 78-93

فالعلاقات التراتبية بين المجموعات المحددة بالتنظيم تطورت وتضخمت في شبكة معقدة من العلاقات الاجتماعية المنسوجة وتم استبطان العلاقات الريفية التي لا تكون بطبيعتها إلا علاقات حضوة.

فالجزائر كدولة نفطية، دخلها يقرر إلى أبعد الحدود، إجمالي الناتج المحلي وليس العكس وبالتالي تعكس الفوارق في إجمالي الناتج المحلي للفرد الواحد المتغيرات في فرص الدخل وأفضليات الإنفاق لكل بنية وهذا تكون الدولة فاعلا في إقامة علاقات جديدة للهيمنة وعلاقات تفاضل اجتماعي عبر الفوارق المقامة في توزيع الدخل، أما على مستوى الأفراد والمجموعات فإنهم لا يرون بشكل مباشر السياسات والتنمية والفوارق الاجتماعية والاقتصادية إلا عبر المشاريع التي يضعها هؤلاء الأفراد وحظوظ تحقيقها وإدراك العوائق أمام إنجاز هذه المشاريع، لقد شكل المصنع فضاء اجتماعيا، سياسيا لرسم وإنجاز تلك المشاريع الفردية والجماعية وهكذا يشكل المصنع الوسط الذي تلتقي فيه الدولة والأفراد في رهان، إنه المؤسسة الوحيدة التي يوجد بها العامل كفرد وكشخص وكمجموعة من الأشخاص لهم مشاريع مشتركة، فالمصنع أصبح الوسيط الوحيد –الشرعي- للعمال كأفراد بداخله يعبرون عن بمطالبهم ليس كمنتجين يطلبون الشروط الأفضل لظروف العمل ولكن كمواطنين يطلبون أن يعيشوا أحسن¹ ويرفضون التنظيم البيروقراطي والتراتب في القيادة باسم المشاركة المباشرة في كل القرارات وفي كل القيم البشرية التي تكون الدولة.

في الواقع أن التصنيع يطور من فئات العمال (المؤهلين أولا) هم وحدهم الذين يتوجهون للإنتاج والصيانة وتوسيع قدرات الإنتاج بينما العمال الذين لا ينخرطون في الإنتاج هم منتجون بشكل غير مباشر أو غير منتجين –في دارة الإنتاج.

خارج هذه الدارة فإن تطور وتضاعف المصالح الإدارية ومصالح النشاط التوزيعي والخدمات يؤدي إلى بروز سريع لـ "كتلة اجتماعية" من منظمي الإدارة "البيروقراطية" لا تتطور انطلاقا من "القاعدة العمالية" كما هو الحال في الدول الرأسمالية بل هنا، تبعا لتطور وتنمية ذاتية للعمل غير المنتج داخل وخارج دارة الإنتاج، أي تطور على قاعدة الموظفين، قاعدة الإدارة المركزية والمحلية على السواء²، هذا المنطق من التوسع يتحدد بكون أغلب إجمالي الناتج الوطني يتأتى من مصروفات الحكومة الأمر الذي يضمن عمليا عدم ظهور جماعات بديلة عن جماعات الحضوة.

¹Ali El-Kenz, OP, Cit, P 307.

²FZ. Bouzina oufriha, OP, Cit, P 22.

ولهذا فالأجور ليست تعبيراً رأسمالي تتحدد في توليفة الإنتاج وتدخل في تكوين الأسعار وحساب التكلفة في عملية الإنتاج بل هي عبارة عن مصدر ريعي بحت وليست أجر، إنها منح تسلم بواسطة وعن طريق المصنع والهيئات الحكومية والإدارية التي تعتبر كوسط شرعي لتسليم تلك المنح من جهة وكوسط يسمح بجعل التفاوت والتمايز في تلك المنح شيئاً شرعياً يقتضيه تنظيمها العقلاني كبناء تراتبي بطبيعته.

إنه الوسط الذي يتيح إعادة تدوير الريع وفي هذا الأفق تحولت سلطة تسيير الأجور المؤسسات للإدارة المركزية، فأجر المؤسسة كنمط تنظيم صناعي، هو عبارة عن أجر الدولة¹. لقد أتاح خلق هذا الوسط إلى تصاعد عدد العمال غير الزراعيين من سنة 1966 إلى سنة 1977 حيث مر عدد العمال المؤهلين من 77556 في 1966 إلى 121423 في سنة 1977. أي زيادة بـ 56.5%، كما انخفض لنفس السبب - أي نشر وسط تنظيمي وصناعي - عدد العمال اليدويين من 204905 في 1966 إلى 63799 في سنة 1977 أي انخفاض قدر بحوالي 70%². كما تضاعفت شريحة الإداريين تقريباً 3 مرات خلال الفترة الممتدة من 1966 إلى سنة 1977 والمتكونة بفعل التنظيم العقلاني المنتشر، كتقنية للسلطة والحكم، من ثلاثة فئات.

- الإطارات العليا والتي سجلت تزايداً بـ 64% بين 1966 و 1977.
 - الإطارات المتوسطة والتي سجلت تزايداً بـ 17 مرة بين 1966 و 1977.
 - الموظفون التي سجلت تزايداً بـ 217% بين 1966 و 1977.³
- لقد شكلت هذه الفئات، عبر انتشارها الوسط الاجتماعي لإدارة السلطة، سلطة الدولة نظراً للارتباط العضوي بها، وتزامن هذا الانتشار مع البناء المؤسساتي و"التطور الاقتصادي" للمجتمع الجزائري.

جدول 02 تطور الفئات السوسيو المهنية والطبقات الاجتماعية بين 1966 و 1977⁴

الفئات	1966 %	1966	%	تغير 77/66 %
أرباب، مشغلون في الصناعة والحرف والتجارة	0.39	8424	0.47	124
أحرار غير فلاحيين	8.20	175077	9.82	123
مزارعون مربون وشبه أحرار	16.98	3622451	11.58	70.4
مزارعون وشبه مشغلون	0.93	4983	00	-
إطارات عليا ومهن حرة	0.48	28660	2.14	164

¹ Ali El-Kenz, OP, Cit, P 201.

² A. Bouzida, le projet social algerien-génèse et évolution, Alger, Opu, 1991, P232

³ Ibid, P 233.

⁴ Ibid, P 230.

1852.5	8.70	191827	0.48	10355	إطارات متوسطة تقنية وإدارية
217.9	9.11	421176	9.05	193246	متعلمون وأشباه متعلمون
119.7	31.66	697782	27.3	582786	عمال غير فلاحيين ومدمجون
37.4	13	287860	35.9	768186	عمال فلاحيين دائمون وموسميون
-	3.43	75596	-	-	متعاونون
103.2	100	2203560	100	2134168	المجموع
		2336972		2361292	إجمال المجموعة العاملة

هذا الجدول يظهر لنا تراجع الزراعيين والفلاحين المتوسطين وزوال الزراعيين المشغلين. من جهة يظهر بروز فئة اجتماعية مهنية متمحورة حول الدولة والنظام بشكل عضوي والمتمثلة في فئة المتعاونين في الثورة الزراعية ولكن الشيء الأساسي هو التطور الكبير في عدد العمال غير الزراعيين بين 1966 وسنة 1977 وكذلك ثقل الأرباب والمشغلين الصناعيين وغير الصناعيين وخاصة الأكثر ثقلاً.

عدد الإطارات الإدارية والموظفون الذين بلغوا نسبة مذهلة كما يوضحه الجدول التالي¹

جدول 03 عدد الإطارات الإدارية والموظفون بين 1966 و 1977

1977	1966	
%104530.47	%134070.62	البرجوازية
%47165621.4	%53752825	البرجوازية الصغيرة
%98564248.09	1350972	طبقة عمالية ومدمجة
%66016229.95	%23226110.87	البيروقراطية

تدل المعطيات السابقة على ذوبان في للفئات الاجتماعية المستقلة عن النظام والدولة الحديثة من جهة وانخراط دائم ومستمر للأفراد في القطب الجاذب، الدولة ومحورها السياسي، عبر الربط المصلحي تكون فيه مؤسسات الدولة ومواردها وأعوانها كوسيط ضروري في إنجاز المشروع الفردي والمشروع الجماعي لكل الفاعلين الاجتماعيين، ونظراً للعلاقات الريفية التي هيكلتها الفئة

¹Ibid, P231

الحاكمة فإن البرجوازية والبرجوازية الصغيرة و"الطبقة العاملة" سجلت تراجعاً لصالح البيروقراطية وهي الكتلة الاجتماعية للدولة والنظام السياسي.

إنها الشريحة التي تعرف تصاعداً سريعاً من حيث العدد والنوعية فهي الشريحة الأكثر ارتباطاً بالدولة وبوجودها وبالنظام السياسي والأكثر حرصاً على بقاء النظام ومنطقه في إعادة إنتاج نفسه، إنها تمتاز بالارتباط العضوي بالدولة عكس باقي الشرائح الاجتماعية، ولهذا فشرعية وجودها أساساً، من شرعية وجود النظام نفسه، إنها الوسط البشري - الاجتماعي - للنظام في شكل شرائح متموضعة حول محور السلطة المركزية.

ولهذا فهي ليست عنصراً خارجياً عنها أو عارضة من عوارض الأزمة، بل هي عنصر تكويني أساسي وجوهري في بنية النظام ومنطقه الاجتماعي.

إن قاعدة الموظفين تطورت بسرعة ويظهر أنها الأكثر أهمية وأصبحت تشكل محور النظام ومصدر سلطته ومنبع إعادة إنتاج نفسه، منها يستمد بقاءه لذا فلقد شكلت الرهان الذي يسطر نقاط القوة ويحدد اتجاهاتها الذي يسير فيه النظام وأي تحلل لهذه القاعدة أو خلل في منطقها - إعادة إنتاجها - معناه فقدان النظام لتوازنه وفقدان التحكم في آليات وجوده.

فتماسك هذه الكتلة، مصالحها وماديا وكذلك تمسك نمط التوجهات ذات المعنى هو الذي يعطي للنظام قوته لأنها تشكل وسط حياة الدولة الريفية وفواعله في محور التوزيع الريفي، إنها تقوم بجمع الربح من السوق الدولي وتحدد مقتضيات توزيعه إنها الوسيط بين الخارج والداخل.

لقد شكل الموظفون، إجمالاً 18% من مجموع المشغولين وإذا أضفنا إليها 6.1% للإطارات غير التقنية والإطارات العليا نصل على 24.1% بمعنى ربع إجمالي المشغولين في مقابل 14.1% نسبة العمال المختصين و 5.1% نسبة العمال المؤهلين غير الزراعيين أي ككل 19.2% من المجموع. لقد تصاعدت "البيروقراطية" في مجملها بين 1966 وسنة 1977 بنسبة 14% في الإدارة وبنسبة 86% في القطاعات الاقتصادية حيث توسعت إلى كل الأفرع¹.

وإذا كانت كل فئاتها قد تزايدت بشكل معتبر، فإن الإطارات المتوسطة بدأت توسعاً شاذاً سمح لها بتجاوز عدد العمال المؤهلين في القطاع غير الزراعي في سنة 1977 بينما في سنة 1966 كان عدد هؤلاء أقل من هذا العدد بأكثر من سبعة مرات².

لقد أدت هذه الوضعية في تطور النظام السياسي للسلطة على قاعدة الإدارة بوصف الدولة الجزائرية الحديثة بالدولة الإدارية¹، كما وصفت آليات تطور هذا الشكل من التنظيم بالإدارة

¹Ibid, P 233.

²Ibid, P 233.

الشعبية والتي تشكل الجسم المهيمن للأجربة الشعبية أو البيرونتاريا التي تجمع بين البيروقراطية والريع² إنها "بيروعية".

وعلى هذا الأساس تشكل الوظيفة عملا سياسيا وينظر إليه هكذا سواء من طرف الدولة أو من طرف المواطن، وتكاد تتركز واجبات الموظف العام في الدوام في مقر العمل بصرف النظر عن نوع وحجم الخدمة التي يؤديها.

فالوظيفة لا علاقة لها بقوة العمل ولا بأساسها العقلاني في المجتمع الرأسمالي.

أمام هذا الشكل من التنظيم تتحاشى النواة المركزية في التنظيم وضع دائرة محددة بوضوح للجماعات والمجموعات تضم أنصارها ومؤيديها، كما تتحاشى التحديد الصارم لمقتضيات التنظيم الذي يكون في كثير من الأحيان فضفاضاً لأن هذا من شأنه أن يديم أهمية السياسة "الدنيا" الفئوية والجهوية والشخصية وأهمية وجود الجماعات القائمة على الصلة الزبونية، كتضامات شخصية من شأنها تعزيز هذه الأهمية في عمومية الإطار العام أو الدائرة العامة. ويجد هذا الشكل من الممارسة تجسيدا له في بروز الشركات الوطنية، كتتنظيم عقلاني ذي البعد الوطني وما سايرها من دواوين وطنية، مؤسسات وطنية وحتى لجان وطنية ومع أجهزة التنفيذ الدولية كالوزارات في شكل إدارة مركزية والتي تتقوى في خضم البناء المؤسسي الذي سيكون من القاعدة إلى القمة كمصاحبة للتطور "الاقتصادي" للمجتمع الجزائري.

لقد شكل التنظيم الإداري المنهج السياسي لصياغة نظام للسلطة يتميز بقدرته على توظيف كل الموارد الوطنية قصد تحقيق اندماج مركزي لتوجهات الفاعلين ولإدماج النزاعات المتولدة في المجتمع، إنه التكون للدولة كنواة لوحدة المجتمع وفرض نفسها كإطار مرجعي لكل الأفراد. شكلت العقلنة والمركزة محوري أرضية بناء الدولة في شكل منظمة إدارية كبيرة أين المجتمع يظهر من خلالها أقل من كونه صراعات بين طبقات اجتماعية بل يظهر أكثر كفضاء صراعات متقاطعة على مستوى "الإيديولوجيا المهيمنة" أو داخل أجهزة القمع.

يرتبط دخل الدولة بشكل أساسي بتصدير النفط وبالتالي تحر الدولة من قاعدتها الاقتصادية الداخلية³ فيكون منطق سير النظام السياسي معتمدا على علاقات ريعية محاولا جعل هذه العلاقات تهيمن على كل العلاقات الأخرى وخاصة علاقات الإنتاج التي من شأنها تقوية القاعدة الاقتصادية الداخلية.

¹Jean Leca, J C Vatin, l'Algerie politique : institutions et régime, Paris, FNSP, Colin, 1975, P29

²A.Bouzida, OP, Cit, P 259

³جياكومولوشيانى، المرجع السابق، 81

إن النظام، للمحافظة على منطق شرعيته، يعمل على إضعاف قاعدة العلاقات الإنتاجية لأنه يعتمد لدعم قاعدة الاقتصادية الخاصة على القاعدة الإنتاجية للدول الأخرى والتي تستورد النفط، في شكل تحويل للعوائد النفطية لطلب فعال لتلك الدول، إنه زبون ذي طلب فعال. وهكذا، وفق هذا المنطق في إعادة إنتاج النظام، فإن تقوية الاقتصاد المحلي لا تنعكس أثرها في دخل الدولة لذا فهذه التقوية ليست شرطاً مسبقاً لبقاء النظام واستمراره وشرعيته.

لقد تصبح القاعدة الاقتصادية المقامة وخاصة القاعدة الصناعية وسطاً تنظيمياً كوسيلة فقط، لتوزيع الدخل لا تهدف إلى الإنتاج أولاً يشكل الإنتاج هدفها الجوهرى، إن هدفها يكمن فيما تجلبه تلك القاعدة الصناعية من تنظيم عقلائي يسمح للنظام توسيع نفسه وإدارة وتسيير مستلزمات إعادة إنتاج نفسه في شكل مؤسسات وتنظيمات.

وضمن هذا المنطق يأتي بناء مصنع كالحجار مثلاً، لقد أنجز ليس في أفق نموذج معد سلفاً حسب برنامج محدد وواضح، ولكن في شكل مراحل متتابعة من القرارات السياسية والفرص التاريخية السياسية محددة بإدخال تحالفات وفاعلين مختلفين ومتباينين على كافة مراحل إنجازها، إنه إنجاز سياسي أكثر منه إنجاز اقتصادي بحت.

إنه إنجاز لمنظمة إدارية تدور حول الآلة وكأن هذه الأخيرة هي التي تعطي شرعية كل شيء فالحصول على التكنولوجيا التي تجلب إلى المجتمع المحلي يجب أن تمر عبر التنظيم والذي تقتضيه التكنولوجيا، أي إذا قبلت مبدأ التكنولوجيا فلا بد أن تقبل التنظيم العقلاني كضرورة وسيطة لتصل إلى التكنولوجيا.

هكذا حصل التنظيم على شرعية وجوده وشرعية توسعه وإعادة إنتاج شروط وجوده. لقد تصاعدت البيروقراطية في مجملها بين 1966 وسنة 1977 بنسبة قدرت بـ 14% في الإدارة وبنسبة 86% في القطاعات الاقتصادية حيث توسعت إلى كل الأفرع فالتشغيل الإدارية تسارع بشكل قوي حيث سجل نسبة نمو سنوية تقدر بـ 17.27%¹.

إن استحداث الشغل الإداري بالجملة اعتبر مكان لتحويل البطالة وتكلفة الشغل الذي لابد أن تتحمله الجماعة أمام فائض هيكلي للعمل² ولكن هذه التركيبة، ساهمت في الحد من قيمة العمل الإنتاجي على حساب النشاط الإداري الذي أصبح هو السيد، إنه هدف النظام. وإن كانت الإدارة تمد الشغل الإداري بنسبة 47.6% فإن القطاع العام غير الإدارة يشارك في نسبة قوية تقدر بـ 33.1% كنسبة الشغل الإداري¹، فبعد أصبح الحجار مصنعا للمهندسين تغير

¹A.Bouzida, OP, Cit, P 233

²FZ. Bouzina oufriha, OP, Cit, P 21.

بيطء وبشكل تحتي، لقد أصبح ملكية -في الواقع- للمنظمين² -الإدارة-، الظاهرة تترجم بالنفخ الكبير في عدد الإداريين على حساب عمال الإنتاج وبالتحرك البطيء لإطارات وتقني الورشات نحو مصالح التسيير.

هذه الحركة أدت إلى رفع من دور التحكم، على مستوى المصنع متجاوزة موقفها التنظيمي وإلى تضخيم لكفائته التقنية والسلطوية، مما أدى بشكل عام إلى ضعف كبير للمستوى العام للتحكم التكنولوجي.

فبتحويل فعلي لجزء من المسؤوليات التقنية والتي كانت بحوزة إطارات نحو المتحكمين مقابل تحويل السلطة التراتيبية للإطارات يصبح المتحكم في وضعية تسمح له بمواجهة مجموعة العمال والذي منهم، وأقرب من المنشآت الصناعية، إنه يومياً بتماس مع الآلة ولكنه غير قادر على التحكم التقني فيها وغير قادر على رأسملة التجربة التقنية.

وبالتالي التحكم في تقنيات صناعية معقدة مستوردة ليس له المعرفة اللازمة ولا التعليم الكافي لتمكنه من رأسملة التجربة التقنية وتحويلها إلى معرفة تقنية/ عملية قابلة للتراكم³.
لقد أبعد الإطار عن أماكن الإنتاج، في الورشات، بمعنى عن المكان الذي تتم وتجرى فيه، نظرياً، عملية "نقل التكنولوجيا"⁴.

إن التطور والتنمية معناه خلق القوة والنظام السياسي يقوم على عمليات التطوير مما يؤدي بالضرورة إلى خلق قوى متعددة ولكن هذه القوى الجديدة قد تهدده بالضرورة أو على الأقل تهدد وحدته بانتفاء مبرر وجوده وهو إنجاز قوي.

أمام هذا المأزق التاريخي للنظام في إعادة إنتاج وحدته وشموليته يجب عليه إما أن يتوفر على إيديولوجية قوية يخلق اغتراباً عميقاً يمارس على الأفراد وعلى وعيهم لربط هذه القوى الجديدة وإما يعمل على تجريدها من القوة التي خلقها وباستمرار في شكل حركة سلب.

إن غياب الحل الأول، غياباً تاريخياً، بفعل الطوبى التحررية للفرد الجزائري من جهة واعتبار المسيرين كوسيط فقط بين الأفراد والتطور وليس كحكام بطبيعتهم، يجعل النظام يقوم على جدلية توزيع القوة التي تأخذ شكل التنمية وتحطيم تلك القوة في آن واحد، إنه منطق خلق القوة وإعدامها، في نفس الوقت، لكي يستطيع النظام الإبقاء على نفسه كشرط أدنى لأن التطور

¹Ibid, P 22.

²Ali El-Kenz, OP, Cit, P 160.

³Ibid, P 160.

⁴Ibid, P 168.

يستدعي خلق أقطاب آخرين تطالب بالضرورة بالمشاركة في القرار وبالتالي يعتمد النظام إلى تجريدها من سبب قوتها، إنها "إعادة الهيكلة".

إنها تنمية وإعدام النمو وليست تنمية بدون نمو¹.

فالنظام الإداري مضطر للحفاظ على هيمنته وشرعيته إذن لابد من إذابة، بدون توقف للسلطات أو البناءات مهما كانت مصادرها للحيلولة دون بروزها كقوة.

إنه يعمل على إدماجها في منطق الخاص أو منعها، سواء بالإلغاء النظامي أو الإلغاء المادي إنه يساهم في إفقار وإضعاف المجتمع ككل بتحطيم، وبدون توقف، لقدراته وقواته الحقيقية، إنه يعمل على تحويل وتغيير البناءات السلطوية المتمفصلة حول جذور قواعدها الاجتماعية سواء إنتاجية، مهنية أو ثقافية وتحويلها إلى "تفويض" عن طريق الاستعمالية (تنازل مكافأة، تهديد تذويت القوة في منطق النظام الخاص) إنها المراقبة الإدارية للمجتمع والتسيير الإداري لنشاطاته التي تفرض كنظام، كبنية تنظيمية عامة²، كشمولية صارمة، تلك الشمولية التي تعتبر صفة أصيلة في النظام وإلا كل مبرر وجوده سينهار ويزول.

شمولي لأنه حدد نفسه وحدد شرعيته في شكل وسيط حصري أو عرقلة شاملة بين الأفراد والذات التاريخية.

الدولة بهذا الشكل من التنظيم واقعة في تناقض تاريخي حاد: فهي تقوم بوظيفتين متناقضتين، الجمع بينهما يكون مستحيلا إلا عن طريق الآلة القمعية وبالتالي حالة لا شرعية أصيلة.

- وظيفة التطور أي خلق فرص التطور للمجتمع كأفراد وكمجموعات لا تشكل الدولة محل ولاء لها بالضرورة أو كشرط معطى، كسبب وجود الدولة.

- وظيفة إعدام التطور كسبب وكشرط وجود الدولة أيضا كمنظومة إدارية قائمة على سلطة ريعية بالدرجة الأولى أي القمة كمنع لسلطتها وليس القاعدة.

إنها عملية التصافر المستمرة والإعدام المتبادل بين المجتمع والدولة..

14. المصنع، إنجاز السلطة الوطنية:

سيكون الوسط التقني/ التنظيمي الحقل الاجتماعي الملائم لإنجاز السلطة الوطنية ولإعادة إنتاج هذه السلطة وشروط رعايتها التي تمنح امكانيات التحكم ومراقبة الدخول والاشتغال والخروج. إن التنظيم العقلاني كتنظيم للسلطة وإدارتها والوسيلة التي بواسطتها تبحث الدولة للتغلغل في عمق المجتمع لتكون روحه وسبب وجوده ومحور وعيه أي تصبح الدولة مدار

¹A.Sid ahmed, développement sans croissance, Alger, OPU, 1983.

²Ali El-Kenz, OP, Cit, P 160.

الشعور والوعي يعرف الأفراد كمواطنين وكمجتمع يبحث عن التنظيم الذاتي وكمال وجوده أي البحث عن الشرعية التامة¹.

ولكن إقامة هذا التنظيم تتطلب مقتضيات اجتماعية وسياسية مكونة تاريخيا في شكل حركة ينخرط فيها الأفراد بدورها عالميا تتطور العمل ضمن الحضارة الصناعية وبروز الدولة القومية، التنظيم السوق في مرحلة تاريخية معينة مع التغيرات الدولية والإقليمية وضرورات تنظيم صراع القوى الدولية التي في رحمها تولد الدولة للمراقبة وقطع العلاقات المنشئة للتراكم خارج البيئة المحلية إلى جانب ضرورات مراقبة النشاط الاجتماعي كالإنتاج والسوق وذلك بتأسيس وحدة اجتماعية كوحدة تمارس عليها السلطة الشرعية من جهة وطبيعة السلطة الناشئة غداة الاستقلال التي حددت نفسها على أن مبدأها هو أن تبقى مصدر كل سلطة وأنها الضامن لفعل كل الناس، الأفراد وكل المؤسسات ولا تسمح لنفسها بأن تكون تابعة كي تضمن بقاءها واستمرارها لأي سلطة أو عامل خارجي، إنها سلطة ذاتية تستمد وجودها من ذاتها وبالتالي فإنها قادرة "بصفة مطلقة" أن تنجز أهدافها وفرض قانونها وأنها مرجع نفسها² من جهة أخرى. هذه المحددات تحيل المشروع الاجتماعي إلى مشروع تطور اقتصادي ومشروع تنمية القوى الإنتاجية للأمة، للوطن وتوسيع السوق الداخلية، مشروع في شكل إستراتيجية اقتصادية - تخطيط اقتصادي- وبهذا البعد الاجتماعي السياسي لعملية التنمية وحركة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية يتدرج إلى درجة العامل التابع لكونها عملية غير متحكم فيها. اعتبرت مسألة التنمية للقوى الإنتاجية محرك للتغير الاجتماعي وحتى الحضاري، وكذلك تقوم بشكل مباشر على تلبية الحاجات الاجتماعية وعلى خلق العمل. إنه مشروع إرادي تقوم به سلطة أفراد متطوعين ومناضلين، إنه مشروع قائم على الإرادية كإطار للصراع من أجل إدارة وقيادة الدولة الوطنية الجديدة. لهذا يحاول المشروع إدماج وتوحيد وتحويل المطالب الاجتماعية المتناقضة إلى قاسمها المشترك الأساسي ويعمل على تأسيس لعبة متعددة الأطراف في السلطة تتميز بتقوية السلطة التنفيذية المتحملة أكثر فأكثر مباشرة مهمات إدارة وتسيير الاقتصاد³.

ولإنجاز هذا الغرض تعمل الدولة على استحداث بناءات دولية جديدة لا تفرض أولا كمصدر للحريات الفردية أو الجماعية غير المنفصلة عن مفهوم الجنسية والمواطنة ولكن أساسا كصيغة

¹Burhan Ghalium, OP, Cit, P59.

²Ibid, P196.

³Alain Touraine, sociologie de l'action, OP, Cit, P 302.

وحيدة لإنتاج الدولة وإنتاج وتوسيع حكمها وسلطتها، فالدولة الحديثة هي قبل كل شيء قدرة غير محددة لإنتاج السلطة المؤسسة على توسيع مراقبة الدولة على محيطها¹ أي القانون، الاقتصاد، كل مناحي الحياة الاجتماعية وهي شرط –أي المراقبة- لإنجاز فكرتها الأساسية، خدمة المجتمع والاهتمام بشؤونه² ومصيره.

الإرادوية التي يحملها القادة تعتبر الحداثة، التغيير، التطور شيئا لا يفرض من الخارج على ثقافة محدودة وضعيفة، يوجد تغيير لأن ذلك ممكن سياسيا وإراديا مرغوب، إن الحداثة تظهر مرتبطة بالقوة³، فالتصنيع ليس التطور فقط ولكن هو شكل من أشكال التحكم في الأشياء، إذن هو قبل كل شيء اختيار⁴.

كما أن التطور السياسي والاجتماعي مرتبط بشكل سببي بدرجة تطور قوي للإنتاج، لأن الاختلاف بين أمم متحضرة، أي أمم مصنعة وأمم متخلفة، أمم غير مصنعة ظاهر للعيان، التمييز بين أمم غنية وأمم فقيرة يكون مؤسس جوهريا على اختلافات في التطور التقني. الأمم الغنية هي دولة صناعية أين الإنتاج يقوم جوهريا على العلم والآلات والأمم الفقيرة هي أمم أين الإنتاج يقوم على تقنيات بدائية⁵.

يظهر مشروع التنمية –التطور المؤسس على نظرة اقتصادية وتقنوية- كمشروع امتلاك الدولة للموارد الكبرى في البلد وضخها في توسيع للتنظيم العقلاني المعتمد أساسا على إقامة تنظيم عقلاني صناعي الذي يقوم على ركيزتين هما: إقامة بناءات مادية (آلات، ورشات ...) في شكل مصنع وتنظيم صناعي كظاهرة تابعة للوسط التقني.

تكون غاية التصنيع، من جهة يعني الربط بين الإنجاز الصناعي والسلطة السياسية بشكل مباشر وضروري وبشكل متلازم مما يخلق شرعية هذه السلطة، ومن جهة أخرى يهدف إلى تكسير التركيبة الاجتماعية الاستعمارية بالقضاء على الأنماط الإنتاجية السابقة مما يؤدي إلى إضعاف القوى الصاعدة والمستقلة عن السلطة أو الحيلولة دون بروز قوى أخرى سواء في الفلاحة أو في قطاعات أخرى. التصنيع، إنه يشكل مبدأ للاندماج والوحدة، مبدأ مركزي لتوجهات الفاعلين ولإدماج النزاعات، فالتطور بالتصنيع يعطي مبررا لتطبيق العلم والتقنية الحديثة في الإنتاج الأمر الذي يلزم التخطيط وتنظيم العمل كأدوات مراقبة وكسب الولاء السياسي باعتبار أن التنمية

¹Ibid, P302.

²Burhan Ghalium, OP, Cit, P57.

³Etienne Bruno, et autres, elites, pouvoir et légitimité au maghreb, Paris, cnrs, 1975, P76

⁴Ibid, P76.

⁵R. Aron, 18 leçons sur la société industrielle, Paris, Gallimard, 1962, Cité in, Ibid, P49.

بواسطة الصناعات المصنعة هو قدر اقتصادي لا مفر منه للأمة إذ أن هذه النشاطات هي التي تحمل في ذاتها شروط التراكم والخبرة الصناعية¹.

كما أن ظهور داخل المشروع الوطني أهداف متعارضة أدى إلى البحث عن وفاق اجتماعي وإرادة تشريع نظام السلطة الجديد المؤسس على برنامج التصنيع الذي يعطي لكل قواعد الانطلاق². لقد شكلت المؤسسات المملوكة والمراقبة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات والفرنسية والمهمة جدا حجما وإنتاجية والتي تعتبر فروع لشركات فرنسية في أغلبها كرونو وبارلي والتي حافظت على نشاطها خلال 1962 والتي أمتت بين سنوات 1966-1975، النواة الصلبة في يد الدولة لاستعمالها في تدخلها المباشر وتأكيد شرعيتها وبالتالي تحقيق مشروعها الاجتماعي والإيديولوجي والذي أصبح يسمى قطاع الدولة³ الذي أتت به المخططات مع انطلاق المشاريع الصناعية التي ستهيكل، حتى آفاق 1980، الاقتصاد الوطني.

إن التساؤل الجوهرى في ظاهرة التصنيع بالجزائر يكمن في السؤال الآتي:

ألا يمكن اعتبار أن التصنيع هو الوجه الآخر للصراع مع الريف؟

إن مشكل الفلاحة يظهر كمشكل بشكله الحاد نظرا لصعوبة التحكم فيه، إلى جانب أن طبيعة الفلاحة لا تخلق الجو المناسب والمتسم بالغموض -التعقيد- للتنظيم العقلاني لممارسات سلطوية شرعية إلى جانب حساسية القطاع الفلاحي تجاه الإدارة عند أي إثارة في محاولة تدخلها قد تثير الفلاحين ضف إلى ذلك المسألة العويصة التي تتسم بها ملكية الأرض. هذا ما جعل الاعتماد على إضعاف الاستثمار في الفلاحة، رغم الضجة الإعلامية والإيديولوجية حول عالم الريف فalcروض العمومية المكرسة للقطاع شهدت انخفاضا من 9.7% في 1970-1973 إلى 3.4% فقط بين 1974 و1977⁴.

إنه الفشل في إدخال التنظيم العقلاني في الريف وممارسة والمراقبة مما يعطي نتائج ضعيفة فيما يخص الاندماج العضوي الذي يهدف إلى القادة السياسيون ولهذا أهمل هذا القطاع. ستعالج المشاكل الزراعية من طرف السلطة السياسية ليس حسب المطالب ولكن حسب التوازن بين الطلبات المتناقضة لتصورات مختلفة للتطور الاقتصادي وبالتالي للفئات الاجتماعية.

¹D.Liabes, OP, Cit, P 30.

²Ibid, P30.

³Ibid, P91.

⁴FZ. Bouzina -Oufriha, OP, Cit, P17.

فالمسألة الزراعية أساسية وجوهرية أصبحت تسير وتقاد، تحول وإيجاد إنتاجها من طرف فواعل النظام السياسي ولكن بشكل غير مباشر.

إنه من السهل بناء مصنع من أن تغير سلوكات الوسط الريفي التقليدي بإيديولوجية الثورة الزراعية تظهر باهضة الثمن من التنمية الصناعية وتستطيع أن تعود ضد السلطات المشكلة للنظام السياسي إذا لم تصل إلى تطبيقها بشكل فعال وصارم وأقل من هذا سيثير استياء كبير وقوي في صفوف الريفيين¹، الأمر الذي يفسر التردد الكبير للنظام في شكل تعديلات متعددة ومتنوعة للقرارات والمواثيق الزراعية وعدم الجسم في المسألة الزراعية، لقد اختار النظام الحل المأمون والأضمن، لقد تحكمت محاولات التسيير الذاتي بواسطة الشركات الوطنية.

إن إنشاء الصناعات القاعدية شكلت حجر الزاوية في انتشار التنظيم العقلاني الذي سيعتمد عليه النظام وتحقيق الابتعاد السياسي نوعا ما عن منبع الشرعية الثورية التي تبقى ضرورية للإسناد إذا اقتضى الأمر كاحتياط سياسي في الشرعية - احتياط شرعية.

هذا الابتعاد يكون بواسطة نشر التنظيم العقلاني والذي بدوره يعتمد على نشر وسط تقني كأساس وحاضن لعملية توسيع التنظيم، مشروع نشر وسط تقني يسمح بتدعيم نظام عقلاني كمكانات ووضعيات سلطة في شكل مناصب ووظائف مما يخلق فئات اجتماعية أخرى متمفصلة مع المشروع والتنظيم، هذا التمثيل وتطوره بواسطة موارد النظام المادية سيخلق الانتشار السريع لشبكة التنظيم.

وبالتالي الانخراط الواسع لفاعلين جدد كشرائح متراكمة ومتفصلة ومتشابكة مع بعضها البعض مما يخلق كثافة سميكة حول المحور العسكري والتبلور للكتلة الاجتماعية المتزايدة باستمرار وهكذا الابتعاد شيئا فشيئا عن الشرعية الثورية التي لا يمكن تحويلها إلى شرعية يومية ودائمة أي سيرورة اجتماعية، نحو الشرعية التنظيمية إنه مشروع اندماج وتوحيد للمجتمع الذي يريده النظام السياسي ضمن هذا المشروع يدخل إقامة "المصنع" كوسط تقني، كأرضية قاعدية لنظام السلطة الشرعية.

إنه الأداة الضرورية للتقدم والتطور، فالمصنع معناه إنجاز التغيير المجسد والمجسم للتطور، أي ربط إنجاز المصنع بمشروع التحضر والتنمية الاجتماعية والسياسية.

فالمصنع هو الوسيلة التي من خلالها الدولة تؤكد شرعية تدخلها ومراقبتها على انتقال القيم المادية وعلى انتقال الأفراد².

¹Jean Leca, OP, Cit, P 258.

²المصنع إنه الفضاء الإنتاجي الذي سيجلب إليه، كبادرة لتجميع الصراعات التاريخية من أجل الهيمنة واستعادة مشروع المجتمع.

المصنع هو الضامن للولاء بالربط اليومي والمباشر بين الدولة والأفراد عن طريق الدراسات، التمويل، الإدارة، الأجر والقضاء في نفس الوقت على إمكانية تطور أي قوة خارجة عن النظام. فالمصنع يتيح عملية تسيير الإنتاج ومراقبته بشكل صارم.

ثم المصنع يعمل على ربط دائم ومستمر للسلطة المحلية والجهوية عكس الفلاحة وقطاع البناء والأشغال العمومية التي، وإن تحدث استقطابا اجتماعيا فإنها غير إدماجيا ولها علاقة سطحية وغير مباشرة بمستوى الانخراط العضوي في النظام إنه لا يسمح بالإدماج والارتباط المصلي لارتباطه بالبنى التقليدية والإطار المحلي والجهوي البحت كما انه لا يستطيع أن يكون إدراكا وطنيا في وعي أفراد، فالحجار يظهر ليس فقط كمشروع بناء مركب الحديد والصلب ولا فقط مصنع الحديد والأنابيب ولكن أيضا و"ربما الأهم" كجهاز ضخخ لتغيير المجتمع، لتكوين وإعادة توزيع العمال¹، إنه إنجاز ذو بعد وطني ورمز للإرادة والتحكم، وجهاز ضخخ يدل على قوة المنجز الذي هو الإدارة المركزية لربط في وعي الأفراد بين الإنجاز وصاحب الإنجاز، إنه المعبد الضخم الذي يبينه الإمبراطور تعبيرا عن سلطته وتخليدا لها، إن المصنع يصبح أداة لربط وإدماج الأفراد بالنظام ومصالحه وخلق شبكة المصالح المتمحورة حول الدولة وليس خارجها وهكذا يتم القبول بها كبؤرة للمصالح.

لقد استطاعت الدولة بطبيعتها الريعية أن تخلق هيكلًا من شرائح ريعية، فإذا كانت إيرادات النفط تذهب مباشرة إلى الدولة، فليس معنى ذلك أن الدولة هي صاحب الريع الوحيد، بل أن منطق النظام يتطلب تكوين شرائح متعددة من أصحاب الريع ترتبط مع الدولة حلقات متتابعة في شكل تنازلي، إنه نظام قائم على رأسه.

سيكون التوسع والانتشار للتنظيم العقلانيا الإداري/ الصناعي بمثابة خلق الظروف التي تسمح لفئات أخرى باكتساب أنواع متعددة من الريع وذلك كطاقة استيعابية لتطلعات وطموحات الأفراد عبر ضخ هذا الريع النفطي في مختلف "مخططات التنمية".

مخططات نابعة من إرادة ذاتية، إنه التطور المحمول إراديا من طرف الفئة الحاكمة، لهذا تظهر الانجازات، إنجاز المؤسسات كإنجاز أصيل، فالمؤسسة الاقتصادية كوسط جديد لتنظيم حركة المواد والقيم سواء بها أو لواسطتها، هي كذلك مؤسسة سياسية تشكل رهان السلطة وأداة صراع لربط الولاء وإدماج الأفراد وخلق شبكة مصالح مرتبطة بالدولة.

¹Ali El-Kenz, OP, Cit, P 116.

إذن تعتبر المؤسسة الاقتصادية كأداة من خلالها تحقق الدولة شرعية وجودها عبر كل مستويات تطور المؤسسة، منذ إنجازها بحيث يعقد ربطا مباشرا بين إقامة المؤسسة والنظام عن طريق التمويل وبناء المؤسسة وهكذا يظهر بناء المؤسسة الاقتصادية على هذا المستوى ككل الانجازات التي تؤكد وجود الدولة والسببية المباشرة بينهما، إنه الإنجاز في حد ذاته هو المهم، لا تهم فعالية هذا الإنجاز من وجهة النظر العقلنة الاقتصادية.

وسيدل كبر المؤسسة، كالحجار مثلا، على قوة الدولة وعظمتها ولا شأن هذا الكبر بالطاقة الاقتصادية المتمخضة عنها، حيث يدل المشروع العظيم على عظمة الدولة. وطالما سيكون الربيع النفطي هو المحرك في هذه الحركة وشروط تحويل التقنية هي شروط دولية، بمعنى خارجية عن البيئة المحلية فإنه توجد إحدى خصائص لتنمية "قطاع الدولة" وهي أن حصة التمويل الخارجية تتجه لتكون المهمة الأساسية في النظام وبالتالي تشكل فئة تسيير وتكون حلقة مانعة/واصلة بين الاقتصاد الدولي والاقتصاد الوطني – المجتمع المحلي- تسيير العلاقات: الحصول على الربيع والتوزيع على المستوى الوطني، ذلك التوزيع لا يكون إلا سياسيا حيث انه بالرغم من أن عدد المشتغلين في إنتاج النفط لا يتجاوز 2-3% من مجموع العاملين، فإن إنتاج النفط يمثل ما بين 60-80% من الناتج المحلي ويؤول دخل النفط إلى الدولة مباشرة¹. إن التصرف في هذا الدخل وفق الشروط التي ذكرناها تؤدي إلى بروز "التكنوبيروقراطية" كقوة اجتماعية خاصة أمام وضعيتها في جهاز الدولة تتمتع ببعض الانسجام ولكن كمجموع معقد بدون وحدة تقيم علاقات متنوعة ومختلفة ومتصارعة مع المجتمع²، علاقات سلطة على شكل مثلث تتأثر بقوة باستراتيجيات الأفراد والمجموعات على مستوى المجتمع المنتشر على جسم التنظيم الإداري.

فتحولهم إلى منظمين، التقنيون في المستوى الأعلى يصبحون إداريين في نظر النظام "تكنوقراط" ولكن ينتقلون من الورشة إلى المكاتب، إنه استبدال للباس العمل في الورشة ببذلة المكتب الإداري³.

هذا يؤثر على توازن المصنع في خلق عدم توازن في كل البنية التنظيمية له مما يؤدي إلى تدهور مادي للمصنع، اضمحلال للرأسمال التقني بشكل كبير، لقد أحيل عدم التحكم إلى التعامل مع

¹حازم البيلالي، المرجع السابق، ص71.

²Gauthier de villers, «Etat et classes sociales en Algerie », *peuples méditerranéens*, n°27-28, avril-sept., 1984, pp.207-232

³Ali El-Kenz, OP, Cit, P 160.

التعقيدات التقنية الصناعة المتطورة والدقيقة، بدون أي رأسمال مهني/علمي يمكنه من السيطرة على سير الآلات مما يجعله في موقع بيركولاج¹ أي الحد الأدنى والأبسط من سير عملية الإنتاج وبصعوبة، كحد أدنى لبقاء شرعية التنظيم الإداري الذي بدوره يصبح أفراد غير شرعيين.

لقد عمل التنظيم الإداري على القضاء على أية إمكانية لبروز أية قوة على أساس الإنتاج، لقد أصبح العامل أمام عوائق لا يمكن أو يستحيل عليها تجاوزها أمام آلة تبقى دائما غريبة عنه وهو غريب عن تركيبها وقوانين عملها.

أمام هذا التكريس الإرادي لوضعية اللا إنتاج، كمنطق لإنتاج شرعية الإدارة، فإن العمليات الأكثر تعقيدا في الصيانة وإصلاح العطل المعقد تلجأ الإدارة إلى الخارج قصد الاستعانة بمتعاونين أجانب ونظرا لعولمة الرأسمال والتقسيم العالمي للعمل يشهد البيروقراطيون الذين يسيرون ويديرون الرباط وضمان هذا التقسيم العالمي للعمل بضمان تحويل التكنولوجيا وهكذا تتم فصل مصالح البيروقراطية الوطنية مع التراكم الدولي، ويتم دخول هذه البيروقراطية في الدارة الدولية من خلال:

أولا: إعادة إنتاج نقل التكنولوجيا - في شكل مصانع وبتعقيدات تقنية متطورة ثم في شكل قطع غيار وعقود الصيانة والتعاون وهذه إعادة الإنتاج تلزم إعادة إنتاج شروطها وهي إضعاف التحكم التقني في المصنع وبشكل مستمر ومتصاعد.

ثانيا: احتكار هذه الوساطة بين السوق الدولي والتنظيم الصناعي المحلي لضمان استقرار عملية إعادة إنتاج هذه الوساطة.

كما ستعزز البيروقراطية المركزية موقعها في حلقة إعادة إنتاج تحويل الطاقة (البتروال والغاز) نحو الخارج (سونطراك).

إن الإضعاف الدائم للإنتاج وتمركز البنية التنظيمية حول قطاع الإدارة وإنتاج عدم التحكم التقني في الآلات والمنشآت وإعادة إنتاج هذا الإعدام بشكل موسع، سيوسع من التعبئة التكنولوجية أكثر وبشكل أكثر توسعا وتنوعا، هكذا يتعزز دور الإدارة ونظام التراتبية بشكل أكثر، لتدعيم هذه التبعية التي تعطي الشرعية لإدارة الموارد المالية المحصلة من بيع النفط.

باسم الصيانة وقبلا، باسم إقامة المصنع ثم باسم ضمان سير المصنع، تشكل الإدارة شرعيتها لاحتكار موارد الدولة لتصبح الحلقة الضرورية لتسيير التبعية للسوق الدولي بل تعمل على إنتاج

¹Ibid, P 162

موسع لهذه التبعية وتوسيعها على قطاعات أخرى، وهكذا تتعمم التبعية بشكل شامل على كل قطاعات الحياة المحلية ليس فقط على مستوى الصناعة بل كذلك على مستوى الغذاء وهذا بإنتاج شروط هذه التبعية وهي إضعاف الإنتاج الفلاحي والقضاء على قدرات الفلاحة لإنتاج الحاجة إلى الغذاء كتبرير للجوء إلى الخارج، الأمر الذي يعطي شرعية إدارة العملة الصعبة وطالما هذه الأخيرة متموضعة على مستوى القمة فتبعية مستويات المسؤولية من أسفل إلى أعلى في شكل تبعية تصبح قوية مما يعطي شرعية الإدارة المركزية كآخر ملجأ أو كمنبع السلطة الأساسي.

15. ازمة المصنع ، ازمة السلطة الوطنية :

إن التكنوبيروقراطية لا تتحدد بملكية وسائل الإنتاج ولكن بالدور الذي تلعبه في إعادة توزيع فائض القيمة –وهنا الربح- فهي لا تعمل حسب منطق تعظيم الربح ولكن حسب منطق تعظيم سلطة إعادة التوزيع¹.

كل عضو في جهاز الدولة يبحث على الاستحواذ على أقصى سلطة في التوزيع في شكل سلطة اتخاذ القرارات في نظام الإدارة وبالتالي البحث عن الاستفادة القصوى من موارد ووسائل الدولة كملك خاص، ولهذا فالحصول على أقصى سلطة قرارية يصبح أهم من البحث عن أقصى مرتب أو مورد مالي.

إن الإمكانيات الضخمة والوسائل الكبيرة التي تتيحها الدولة للأفراد إلى جانب الصورة غير الشرعية للإثراء الواضح بالتماس مع الدولة ووظائفها يجعل من البحث عن تعظيم السلطة هو الهم الأكبر في التنافس والصراع والنزاعات، لقد ترك بعض الأفراد أعمالهم الحرة أو في القطاع الخاص وبمرتبات عالية في سبيل وظيفة ضمن الإدارة وبمرتب أقل ولكن بسلطة أعلى للاستفادة من معين الدولة الذي لا يضاهيه أي معين.

لقد تشكلت التكنوبيروقراطية كوضعيات سلطة تشهد صراع وتنافس حولها من قبل الأفراد، مجموعة خاصة نسيت أن عقلنتها لا تعرف إلا بالرجوع إلى المجتمع كذات وأهدافه المتمثلة في التطور والحضارة. فالدولة، المصلحة العامة، الإدارة الشعبية تحولت إلى أجهزة ليس لها أي تمثيلية، لقد تجاوزت دورها الأداتي لتصبح مصدرا للشمولية وبالضرورة مصدرا للإقصاء.

لقد شكل التوزيع الريعي في شكل دولة حديثة ومؤسسات وتنظيم إداري عام ووظائف دولة ونظام خدمات عامة للمواطنين بشكل منتظم سواء في الدفاع أو الأمن والتعليم، الصحة، التأمينات الاجتماعية وفرص العمل فضلا عن توفير شبكات البنية الأساسية المتقدمة من طرق،

¹Gauthier de villers, OP, Cit, P 228.

اتصالات، مواصلات كل هذا شكل مجموعات ومؤسسات تحمل حياتها الخاصة وأهدافها ومنطق سيرها وأهما أساسها الشرعي على أنها أداة ووسيط لتنفيذ الأهداف العامة للمجتمع المحددة كتعبيرات يحملها الأفراد كإيديولوجيا بحتة لقد أصبح التمييز بين الخدمة العامة والمصلحة الخاصة مختلطا ومتداخلا بشكل كبير.

هذه المؤسسات المرتبطة فيما بينها بعملية إعادة التوزيع الدولية والتي هي إعادة توزيع لريع مستخلص من تثمين المحروقات في السوق الدولي، إذن مرتبطة بالمجموعة الاجتماعية المهيمنة التي تتحدد بعلاقتها مع السوق العالمي وبدورها في تسيير التمثيل بين الاقتصاد الوطني وهذه السوق.

وأن هذه المجموعة التي تقدم على أنها عون التطور الوطني المستقل هي في الحقيقة تعمل بمنطق الريع، إنها تنتج إعادة إنتاج التبعية¹.

إنها تعتمد على إنتاج موسع للشروط التقنية للإنتاج، لإعادة إنتاج موسعة لشروط التبعية التقنية والمالية مما سمح لها تحقيق إستراتيجية إحلال الواردات والتي تفهم على أنها سياسة إحلال الواردات بواردات أخرى².

تنظيم تسيير وإدارة عملية الإنتاج التي تتم تحت نمط مراقبة إدارية للإنتاج وهيمنة الإدارة عليه وتوسيع نمط استهلاكي مرتفع نوعا ما للمواد الغذائية وغير الغذائية ثم الاعتراف بعدم كفاية الإنتاج المحلي أو تحطيمه أو إنتاج شروط إدارية لتحطيمه والتضحية بالهندسة الوطنية "كخبرة"، لحساب بناء المصانع العالية التقنية والإنشاءات ثم التضحية بالتحكم الوطني للتقنية، كل هذا أعطى الشرعية للجوء إلى استيراد السلع الاستهلاكية الغذائية وغير الغذائية الدائمة واللجوء إلى التعاون الأجنبي واستيراد الصيانة، إنها إستراتيجية تنمية في شكل إستراتيجية إحلال الواردات.

إنه يجب سير المصنع مهما كان الثمن لأنه الوسط المنبع لشرعية هذا الأساس إنه التدهور في المشروع الوطني "التصنيع"، إنها إعادة النظر في التنمية والتطور لحساب ضرورات المحافظة على السير اليومي و"العادي" لهذه المنشآت الصناعية بالتبعية المستمرة والمكثفة للتعاون الأجنبي³ ولكن هل يضمن الريع هذا البناء من العلاقات؟

¹Ibid, P 224

²D.Liabes, OP, Cit, P 295.

³Ali El-Kenz, OP, Cit, P 160.

إن الريع النفطي والديون الدولية تشكل جوهر الموارد المعبأة من طرف الدولة تنتج تبعية تعيق بناء مؤسسة دولية وبلورة اقتصاد وطني مصنع مبني على الإنتاج¹ وهذه الظاهرة تشكل ظاهرة تاريخية ونظرية عرفت في أوساط الاقتصاديين Dutch disease² والمتمثلة في بروز مصدر ريعي للدخل من شأنه إضعاف التطور الاقتصادي والقضاء على إرغاصات النمو وتركيب علاقات اجتماعية وسياسية على أساس ريعي.

فالإدارة المركزية في الحالة الجزائرية المرتبطة أساسا بعلاقات ريعية تجعل نجاح البناء الصناعي كإنتاج يؤدي إلى عدم شرعيتها على حساب المنظمين المباشرين للعملية الإنتاجية، وبالتالي فقدانها لمكانتها الشرعية كوسيط ضروري.

ولهذا ستكون الآلة القانونية والتنظيمية هي الآلة التي ستسخر للحيلولة دون فقدان هذه المكانة وهكذا تأتي "إعادة الهيكلة" وإعادة التنظيم المستمر في شكل استراتيجيات لمنع تبلور أي قوة أو بروز نتوءات قوة على كل المستويات كآليات تكسير وإعادة بناء دائمة من هذا المنطق في بناء السلطة يستدعي إضعاف الإنتاج الوطني كما يحصل لقطاع الغذاء والتي تزداد فيه حاجيات الأفراد بتسارع كبير في الاستهلاك.

هذا الوضع - ضعف الإنتاج وتسارع كبير في الاستهلاك - عبر تشجيع الاستهلاك بالتدعيم المبالغ يأتي تدخل المنظمين الشرعي بأن يكونوا وسطاء قصد القيام بعملية استيراد الغذاء وعقد الصفقات مع الشركات الأجنبية التي لا تستطيع ممارسة نشاطها في الدولة إلا من خلال موظفين في الدولة عبر مصالح التجارة الخارجية ومصالح العلاقات الخارجية في كل المؤسسات وبالتالي الاستفادة من المناقصات الدولية التي يطرحها القطاع العام وأفراده المسيرين. لقد شكلت الوظيفة العليا بالتماس مع الخارج رهانا أقصى قصد تعزيز موقع الاستفادة القصوى من عروض الدولة كزبون فعال على مستوى السوق الدولي.

ولهذا سيكون توفر الإنتاج الوطني عاملا سلبيا في منطق إنتاج النظام السياسي يضع شرعية المسؤول الأعلى في محل تساؤل، إن خلق إضعاف الإنتاج ليس "أثارا سلبية عارضة" بل تدخل في ضرورات منطق عمل النظام وفعاليته المرتبطة بالإنتاج الموسع لضرورات اللجوء إلى السوق الدولي.

¹Gauthier de villers, OP, Cit, P 228.

²A.Sid AHMED, économie de l'industrialisation à partir des ressources naturelle (IBR), tome 1, Alger, OPU, 1983,(sd),p.17

ففي الواقع أكبر جزء من "مشاريع التنمية" المسجلة من سنة 1970 إلى سنة 1979 هي مشاريع تتجسد بمشاركة مهمة أكثر فأكثر مع السوق المالية الدولية والشركات المتعددة الجنسيات.¹ لقد شهدت مرحلة 1967-1978 نمو النفقات غير المنتجة، إنشاء لقطاعات اقتصادية وسياسية متمفصلة حول التنظيم العقلاني وخاصة فيما يخص القطاع الصناعي للدولة. هذا القطاع الذي هو البنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة تطور من خلال اتصاله المستمر بالسوق العالمي (بناء المصنع...استيراد المواد، قطع الغيار) مما خلق كثافة أثر فأكثر في العلاقات بين الفاعلين التنظيميين والسوق الدولي وذلك قصد احتكار تلك العلاقة وإعادة إنتاجها بشكل موسع.

إنه عكس الهدف الإيديولوجي فعوض، مع استكمال بناء المصنع تضعف العلاقة مع السوق الدولي، أصبح ضمن مسار هذه العلاقة هو الاتجاه أكثر نحو الكثافة والتوطيد مما خلق شبكة مصالح بين المنظمين والسوق الدولي يلعب الريع النفطي دورا أساسيا في هذه العلاقة وإعادة إنتاجها بشكل موسع.

إنه عكس الهدف الإيديولوجي، فعوض، مع استكمال بناء المصنع تضعف العلاقة مع السوق الدولي، أصبح ضمن مسار هذه العلاقة هو الاتجاه أكثر نحو الكثافة والتوطيد مما خلق شبكة مصالح بين المنظمين والسوق الدولي يلعب الريع النفطي دورا أساسيا في هذه العلاقة ولهذا كان التخلي عن الإنتاج والعمال والتخلي عن المصنع لصالح إعادة إنتاج الارتباط مع السوق الدولي، بل يكون من مقتضيات إعادة إنتاج هذا الارتباط هو كسر الإنتاج وإضعاف العملية الإنتاجية ككل لحساب الارتباط مع الاقتصاد الدولي، لقد شرد الإنتاج. إن التركيب العضوي للرأسمال في المشاريع الصناعية المختارة له علاقة مباشرة بالتشغيل إنه هو الذي يحدد العاملين واستعمال "قوة العمل" أو استيراد الآلات.

لقد سجلت الحالة الجزائرية تناقضا صارخا بين نمط التصنيع الذي هو ذو طبيعة ذات كثافة رأسمالية كبيرة وتركيب عضوي عال نتيجة لسياق دولي اتسم بالتطور التقني الشديد وعدم التوجه إلى كثافة العمل وبين سياسة متسمة بالتوجه نحو التشغيل العام المعتمدة على استحداث مناصب العمل (سوق عمل واسعة) هذا التناقض من وجهة نظر اقتصادية سيحل إذا نظرنا إليه من داخل منطق تشكل النظام السياسي كعمليات اجتماعية، هذا المنطق يعتمد هذا التناقض الجوهرى في إنتاج وإعادة إنتاج نفسه كآلية شرعية، فالمنظمون، كوسطاء بين

¹ Amar Koroghli, OP, Cit, P 189.

السوق الدولي والمجتمع، مبرر وجودهم هو نقل التقنية والتصنيع من الخارج نحو الداخل وبالتالي يعملون على إنتاج وإعادة إنتاج هذه المكانة بشكل موسع عن طريق إنتاج وإعادة إنتاج موسعة للتبعية التقنية، فبعد جلب المصنع، وضمن المنطق الريعي يجب أن يكون ذا تكلفة عالية جدا وفي شكل "مراحل" معقدة، عبر عدة صفقات وعقود، لابد أن تأتي مرحلة جلب قطع الغيار والصيانة والتكوين في الخارج والتعاون التقني...

ومن جهة أخرى تعزيز هذه المكانة داخليا بتوسيع الحاجات من السوق الدولية (عدم التحكم في التقنية العالية، تحول التقنين إلى المكاتب وإبعادهم عن الآلة وضمان حد أدنى لسير المصنع في شكل "بريكولاج" دائم.

هذا الوضع يسمح لضمان إنتاج العقود الطويلة المدى مع الشركات المتعددة الجنسيات لضمان نشاط ما بعد الإنجاز...) والتي تضمن الاستفادة من هذه العقود وتعزيز التفاوض الشخصي قصد "بقششتها" بالتوازي يسمح إقامة هذا الوسط التقني من ضخ مجموع هام من الأفراد وتكديسهم إلى جانب ذاك الكم من الآلات في شكل "تنظيم عقلائي" (هياكل مهنية، مواقع مهنية جديدة) لتوزيع الريع في شكل مناصب مالية.

إنه التوضع حول الريع هو الذي يولد نمط من التفاعلات ونمط من السلوكات والتي تصبح بهذا الشكل من التفسير وأخذها في إطار الريعي، عقلانية تماما، وذات منطق داخلي تعمل على أساسه، فالأفراد يستبطنون هذا النمط من التوجيهات، وبالتالي يرسمون مشاريعهم الفردية على المنطق الداخلي لسير العملية السياسية. إن الأفراد والمجموعات لا ترى بشكل مباشر السياسات والتنمية والعقلنة الاقتصادية من الخارج، إلا عبر المشاريع التي تضعها وحظوظ تحقيقها والعوائق التي تعترض إنجازها.

ولهذا فإن العقلنة الريعية هي التي تهيكل مجمل العلاقات الاجتماعية وضمن التنظيم الإداري كوسط حديث لممارسة السلطة.

لقد شكلت بؤرة التمثيل مع السوق الدولية بؤرة مركزية في التوجه المركزي للسلطة والشمولية فلقد كان الاستثمار الصناعي لصالح قطاع التصدير يدور حول حد أقصى يقدر بـ 50% وحد أدنى يقدر بـ 34% و 36% ليبقى القطاع المهيمن¹.

¹FZ. Bouzina oufriha, OP, Cit, P8

كما يشكل هذا القطاع، من جهة النظر الاقتصادية قطاع رأسمالي بمعنى أنه ذو تركيب عضوي للرأسمال يميل إلى كثافة في الرأسمال الثابت أي (الآلات) والذي يعتمد على الشركات الأجنبية بشكل أساسي نظرا للتقنية العالية والمعقدة التي يتمتع بها.

إنه، اقتصاديا، لا يمكن أن يهيكل الاقتصاد الوطني ككل ليبقى جزيرة معزولة إضافة أنه لا يمكن أن يبتلع قوة عمل كبيرة وخاصة إذا كان تثمينه يعتمد على السوق الدولي. لقد تكون إعادة إنتاج الحاجة إلى اليد المتعاونة الأجنبية وقطع الغيار المنطق الذي يعزز شرعية وجود المجموعات التنظيمية في شكل إدارات وصية على القاعدة.

ولهذا فإن وجود الربيع حرر هذه المجموعات من قاعدتها، بل اقتضى مبرر وجودها وتكاثرها، الإضعاف المستمر والدائم للقدرات داخل هذه القاعدة وإعدام أي تكوين ذاتي للقوة كالتحكم والعمل التقني والإبداع ... وذلك بخلق مبررات اللجوء إلى الخارج قصد جلب التطور عن طريق جلب المصنع ثم منع المصنع من أن يتحول إلى "تطور" و إلى "قوة" قد يقضيان على الهيمنة لذا لا بد من إعدام هذا "التطور"، إنها جدلية مراوحة في شكل إعادة إنتاج موسعة للتبعية ليس فقط في الميدان التقني بل تتعمم هذه القاعدة على كافة المستويات كالغذاء، الثقافة، التعليم، التكوين ...

التبعية في كل المجالات التي أصبحت شرط إعادة إنتاج النظام لقوته ومنطقه، وإن كان استدعى هذا المنطق إضعاف وإفراغ المجتمع من كل إمكانيات تحصيل أية قوة أو أي مصدر قد يشكل نواة قوة أو سلطة، حتى ولو أدى هذا إلى تكلفة باهضة لسير هذا المنطق (إهمال مصنع كبرى، تكسير قدرات إنتاجية كبرى، والبحث عن صفقات دولية بالغة الثمن قصد تعظيم فرص استغلال الموارد الريعية كما حدث لصفقات استيراد الغذاء).

إنه نظام لتسيير التبعية هذا النظام سيدوم طالما الربيع النفطي مازال مضمونا، إذن نظام مرتبط بشروط مادية خارجية بحتة.

ولهذا فمجرد خلل أو تدهور في الربيع سيصبح كل شيء في محل تساؤل.

2 الفصل الثاني : الدولة والسوق: من الفعل التصنيعي الى الفعل التوزيعي

21. حركة المجتمع تجاه الدولة كموزع للمداخل :

ان الارادة القوية للتغيير والحركة التي ستدفع الدولة الوطنية التماهي معها تعطي اهمية بالغة لدراسة القرارات الكبرى التي اتخذتها السلطة الوطنية الامر الذي يجعل علم الاجتماع الفعل التاريخي يترعرع بسهولة في المجتمعات اين المؤسسات و انماط التنظيم الاجتماعية و القيم الثقافية مهروزة و ممزقة بفعل التحولات و ارادة تغيير لقوى الانتاج¹ .

...الامر الذي يضطر التحليل للانطلاق من القرارات الى اشكال الحياة الاجتماعية...التحليل الفعلاوي يعاني لانه يعتبر مقارنة اكثر منه منهجا² .

نحن نعتبر ان المؤسسات ليست تعبيراً عن بناء اجتماعي و سياسي قائم او عن تكوين اجتماعي مهما كان نوعه بل التصور هو المؤسسات ستاتي في سياق مشروع بناء جديد مشروع تهديم و اعادة بناء مشروع فاعلين جدد مشروع تاريخي بكل ابعاده الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية مشروع بناء اطار جديد للحركة الاجتماعية ومشروع قوة و السلطة بناء سياسي اننا نحو البحث عن ماوراء ضغط المؤسسات ، عن "مشروع" الفاعلين³.

ولهذا فالحالة هي حالة تظهر كاتار للسلوكات الاجتماعية هو في الواقع نتيجة دائما محدودة ، هشة و غير مدمجة عن الصراعات و الصفقات التي تتشكل بين القوى الاجتماعية ، فاعلي التاريخانية ، فاعلون ينشطون و يفسرون نظام الفعل التاريخي لمجتمع ما⁴.

يجب التمييز بين انواع السلوكات الجماعية التي تطابق نظام الفعل التاريخي او نظام المؤسسي (السياسي) او نظام المنظمي ، كما يجب مميزات كل نوع من هذه السلوكات ، سلوكات تظهر صراع الطبقات و سلوكات تظهر انسداد مؤسسي -سياسي- و سلوكات تظهر ازمة منظمية⁵

إن الحركة الاجتماعية التاريخية التي انخرط فيها الأفراد الجزائريون والتي بلورت بعد الحرب العالمية الثانية كان جوهرها حركة ريف/مدينة مغداة بانقلاب للمجتمع التقليدي في شكل انقراض لبناء وتوجهاته لصالح توجهات أخرى لعب الاتصال المباشر مع مجتمع الاستعمار في شكل مجتمع صناعي دورا كبيرا في صياغة تلك التوجهات، إنه استبطان للأفراد لمقتضيات المجتمع الصناعي والتي شكلت شحنات ذاتية قوية حددت مسار الحركة الاجتماعية للأفراد.

¹ A Touraine, sociologie de l'action, op.cit., p.95

² Ibid, p.92

³ Ibid, p.148

⁴ A touraine, production de la société, Seuil, Paris, 1973, édition révisée, librairie générale française, 1993 p.307

⁵ Ibid, p.308

فعلى الرغم من استبعاد المجتمع المحلي من الدخول السلمي و"الطبيعي" للمجتمع الصناعي كان الاستبعاد نفسه مغذيا لشحنة قوية لحركة اجتماعية حددت مقتضياتها من داخل المجتمع الصناعي.

شكل مجتمع الاستعمار كتنظيم عقلاني متمحور حول الصناعة على مستوى القيم والهوية نقيضا للمجتمع المحلي إلا أنه استطاع أن يتماهى بشكل قوي مع تنظيم العمل وحركية جديدة لتنظيم الحياة يكون محورها العمل في الشكل الذي أفرزه تطور المجتمعات الغربية إلى مجتمعات صناعية.

هذا من جهة، من جهة أخرى تحدد الحركة الاجتماعية التاريخية تلك بوعي واستبطان الرباط بين الترقية العمالية والأجور وبين السلطة داخل المجموعة الصناعية، إنه الوعي بالتراتبية التي يخلقها التنظيم الصناعي كتنظيم وكنمط توزيع للسلطة وتفاوتها وتمايزها. كما غذى هذا الشكل من التنظيم الربط بين الترقية والانفصال عن الأعمال اليدوية أي الانفصال عن الاتصال المباشر بالطبيعة نحو أعمال أعلى كالمراقبة، الأعمال الإدارية ومميزات كل درجة في التنظيم.

إن هذه الهيكلية في إدراك الأفراد لأنفسهم كعمال أو كباحثين عن العمل هي التي تقرر طبيعة نشوء شبكة من العلاقات التوزيعية وإعادة توزيع المزايا التي يترتب على قيام الدولة الجزائية الحديثة كدولة ريعية.

سيكون انتظام المجتمع في هيكل أشبه بهرم من الشرائح الريعية المتتابعة التي تحصل على مزايا خاصة تكون نتيجة لموضعها المتميز، وهي تقوم بدورها بإعادة توزيع جزء من الربح لحلقات تالية من الشرائح الريعية¹ ونظرا لانقراض النظام التقليدي لتوزيع المزايا وتوفير شحنات ذاتية عمل على خلقها الاتصال بتنظيم المجتمع الصناعي، فإن الشرائح الريعية وإعادة توزيع الربح لا تكون إلا من خلال نشر وخلق تنظيمات ومؤسسات المجتمع الصناعي، كوضعيات ومكانات شرعية متميزة وليس كأفراد وجماعة أفراد.

من هنا شكل التشغيل أحد أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية المؤسسة منذ 1967 والتي تتطلب ضخ متزايد للموارد المالية بشكل كبير، كشكل من أشكال توزيع الربح. ولتحقيق هذه الإستراتيجية اعتمد على الاستثمارات العمومية في خلق وسط تنظيمي متمحور على الوسط التقني -الصناعات، كهيكل شرعي لتوزيع كبير وواسع للدخول الأجرية وغير الأجرية.

¹حازم الببلاوي، مرجع سابق

إلى جانب ما يوفره هذا الشكل من التنظيم كجهاز متسم بالاستقرار والكفاءة من مظاهر السيطرة التي يفرضها التنظيم المتراتب للجهاز الإداري والفني المعتمد على التأهيل وعلى التخصص، أي مهام متخصصة والتي لا يمكن القيام بها إلا من طرف موظفين محترفين ومؤهلين¹.

إن النخبة الحاكمة وجدت نفسها أمام ريف يعمل على طرد جماعي للأفراد، إنها الظاهرة الأكثر قوة وحسما في بناء النظام السياسي، لا بد أن يستجيب للاتجاهات الجديدة للأفراد. ومع التطور، النزوح كان متزايدا وبقوة مع تشجيع النظام له والاستجابة لطلباته، إذ ليس هناك بنى تقليدية زراعية تشد الفرد إليها، إنه الانفلات الكلي جراء التحطيم الذي تعرضت له البنى الزراعية.

سيرتبط التشغيل عضويا بدرجة الاستثمار الذي تقوم به الدولة وبشكل كبير ومتزايد، مع العلم أن تطور هذا الطلب يشجعه التعليم والتمدين ومستوى آمال وتطلعات الأفراد المتأثرة بشكل كبير بنمط استهلاك في تغير وتطور سريع.

إنها الحركة الاجتماعية التي يتفاعل معها تشكل النظام السياسي الجزائري، فكان لا بد من فتح الورشات، الورشات التي لم تخلق لتلك الحركة ولكنها التقطتها، لتصنع ن الفرد الهارب من الريف عاملا.

مع تصاعد في العدد ومن خلال عمال الورشة فئات مهنية جديدة خلقت تنوع في التأهيل المهني واختلافه كتشريع ينعكس على تنوع الأجور كتشريع تابع لتشريع التنوع السابق. فالأرضية متاحة، حركة اجتماعية يشكل الطلب الفعال على العمل مجموعات متحررة ومستعدة في كل وقت للعمل المأجور.

بالتماس المباشر مع الورشة وتنظيمها الخاص في سلك مهن وفي دورات جديدة للعمل، وبالتماس مع أشكال جديدة من التراتبية ومع أنماط جديدة ليصبحوا "عمالا"، عمال أصبحوا فعليا عمال صناعة منخرطون في حركة جماعية للعمل محددة بمعايير جديدة.

لقد شكل الانطلاق في المشاريع الكبرى بداية حركية سريعة لتجاوب الحركة السياسية مع الحركة الاجتماعية، إنه انطلاق القطاع البناء والأشغال العمومية خلال فترة لما بعد 1969

¹جان بياركوت، مويني، جان بيار، من أجل علم اجتماع سياسي، ترجمة هناد محمد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، ص232.

لتمثل عامل حركية سريعة حيث عدد العمال فيه تضاعف بـ 3.88 مرة وبـ 4.88 مرة وبنسبة نمو سنوية قدرت بـ 26.18%¹.

إن نمو هذا القطاع ارتبط مباشرة بسياسة بناء المصانع وبروز الطابع الاتفاقي للنظام وبشكل صارخ.

إنها العلاقة الطردية بين تطور قطاع البناء للمصانع وتطور مناصب الشغل حيث نسجل ركود في الشغل من سنة 1966 إلى سنة 1969 ونمو قوي بين 1973-1996 ونمو قوي جدا بين 1973-1977²، لقد حققت شرعية النظام أوجها.

سار خلق مناصب الشغل بـ 25000 منصب سنويا من سنة 1969 إلى سنة 1973 وإلى 278000 منصب من سنة 1973 إلى سنة 1977 بحصة سنوية قدرت بـ 64000 منصب. إن خلق وبالجمله لمناصب العمل قصد مواجهة النمو السريع للسكان وخاصة السكان القادرين على العمل كان أحد الأهداف الدائمة والقارة في فترة 1967-1978 ولهذا كان خلق حوالي 1112000 منصب شغل في فترة 1967-1978 حيث كان مجموع المناصب في 1967 حوالي 1747500 ووصل إلى 2859400 منصب في سنة 1978 بنسبة نمو سنوية تقدر بحوالي 4.2%³.

جدول 04 خلق صاف للمناصب حسب الفترات:10*

السنوات	1969-1967	1973-1970	1977-1974	1978-1977
خلق صاف للمناصب	144.8	289.4	468	1111.9

هذا الجدول يبين ريثم خلق التشغيل في المخططين الأولين الذي كان نسبيا ضعيفا بمعدل 72000 منصب في السنة مقارنة مع المخطط الرباعي الثاني الذي نسجل فيه خلق في المتوسط حوالي 117000 منصب جديد سنويا⁴، إنها الفترة التي شهدت إقامة المؤسسات السياسية للنظام وتدوين أعظم وثيقة مرجعية للدولة الحديثة المتمثلة في ميثاق 1976. إن التشغيل بالجملة سيكون مع "التصنيع" الذي سيستوعب ما بين 340000 و387730 عامل سنة 1977 بنسبة نمو تقدر بـ 9.36%⁵.

¹ F.Z.Bouzina-Oufriha, Pression Démographique et absorption de la force du travail par l'industrie en Algérie, Oran, 1980, P19.

² Ibid, P19.

³ Ahmed Zekane, analyse de l'offre d'emploi, réalités et perspectives, cas de l'Algérie, thèse de magister en Sces-Eco, Alger, Université d'Alger, juin, 1992, P62

⁴ Ibid, P62.

⁵ F.Z.Bouzina-Oufriha, OP, Cit, P17.

لقد أدى الاستثمار في خلق وسط تقني ضخم في إطار عملية "التنمية" والتطور إلى التوسيع من التنظيم العقلاني وخلق مكانات وتأهيلات جديدة ومتنوعة من مقتضيات الوسط التقني الجديد إلى التوسع الكبير للحاجيات التنظيمية مما أدى إلى حركية سريعة، عن طريق التكوين والتعليم بكل فروعه في شكل نظام نسقي يعمل بإعادة التغذية الموسعة.

لقد استهلك المصنع "قوة عمل" كبيرة وعمل على تشكيل وهيكله مادية وثقافية لهذه "القوة" في إطار جديد وفي بناء جديد تعمل التقنية والآلات دورا هاما فيها وهكذا أضاف إلى "قوة العمل" الخاصة بتحديدات جديدة كالتأهيل والتنظيم...

إنه أعاد تشكيل الخريطة الاجتماعية والفئات الاجتماعية العاملة، عمال يدويين وموظفين، لقد سجل المصنع، كمركب ومؤسسات شركة الحديد والصلب، في سنة 1980 أكثر من 20000 منصب شغل أي ما يقرب نصف كل المناصب للقطاع الثاني بولاية عنابة¹ وإذا اعتبرنا مع مسؤولي التخطيط في المؤسسة بأن كل منصب في المركب يؤدي إلى إيجاد منصبين آخرين بشكل غير مباشر وبأن كل منصب شغل يعيل في المتوسط 5 أفراد فإن وزن المركب على المنطقة وزن حاسم وقوي².

هذا الاستحداث بالجملة للتشغيل الذي كان هدفه إيجاد منصب عمل لكل السكان القادرين على العمل كان فرصة لتوزيع المداخل أكثر منه كتثمين "العمل" كعامل من عوامل الإنتاج.

إنه ينظر إليه، هذا الاستحداث، سواء من طرف الدولة أو من طرف الفرد كشكل مقبول وشرعي من أشكال الاستفادة من ربح الدولة ولهذا كان الاستحداث غير مقيد بأي شيء، قيود- ماعدا قيد توفر الربح، إن استحداث سنوي متوسط للشغل لم يتوقف عن النمو والتصاعد من سنة 1967، لقد مر من 72000 شغل إلى 142000 شغل خلال سنتي 1980 و1985³.

تستقي شرعية النظام دائما من إدعاء السياسة بأنها هي التي خلقت الطبقة العاملة⁴.

هذه الظاهرة ومنطقها يظهر جليا ابتداء من سنة 1985 والتي تشهد تباطؤا في حركية التشغيل.

لقد أدى تناقص الإمكانيات المالية -الموارد النفطية- إلى هبوط محسوس في استحداث الشغل بنسبة تقارب 50% مقارنة مع فترة 1980-1985 أي هبوط بمعدل 76000 شغل/سنويا في السنوات الخمس 1984-1989.

¹Ali Kenz, op.cit., P115

²Ibid, P112

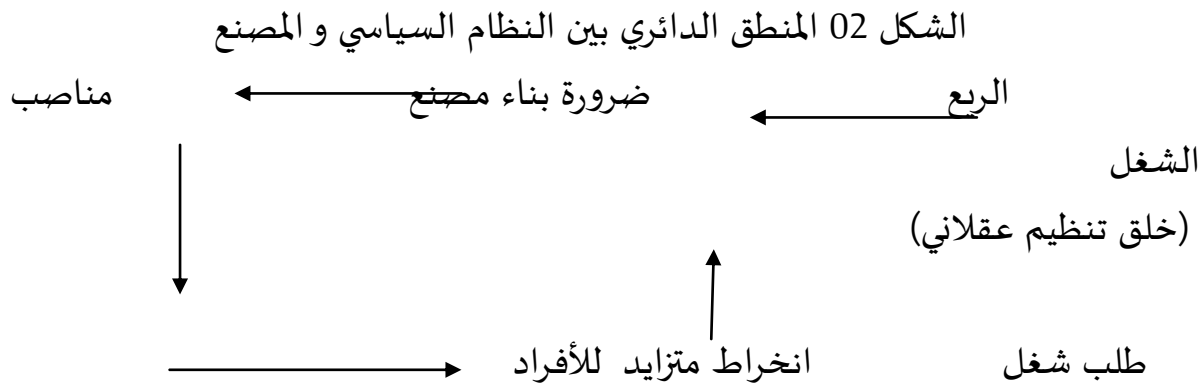
³Ahmed Zekane, OP, Cit, P113.

⁴عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، ط1، بيروت، مركز الدراسات والوحدة العربية، 1987، ص79.

إذا كان التشغيل قد شهد ابتداءا من سنة 1973 تسارعا كبيرا والذي أصبح في تسارع مذهل حيث نسبة نموه السنوي وصلت بين 12.7% و 15.7%¹ فإنه في خضم هذه الحركة، الشريحة التي تعرف تصاعدا سريعا من حيث العدد والتنوعية هي "البيروقراطية" هذه الشريحة الأكثر ارتباطا بالدولة وبوجودها والمهيكل للنظام السياسي والأكثر حرصا على بقاء النظام ومنطق إعادة إنتاجه.

إنها تمتاز بالارتباط العضوي بالسلطة المركزية وبالتبعية المطلقة لها عكس باقي الشرائح الاجتماعية ولهذا فشرعية وجودها، أساسا، من شرعي وجود النظام نفسه، إنها تكون الشرائح المتموضعة حول محور النظام وليست عنصرا خارجيا عنه أو عارضة من عوارض الأزمة، لقد شكلت عنصر تكوين أساس في بنية النظام ومنطقه الاجتماعي، إنها الوسيط الاجتماعي للسلطة. كما أن دخول أفراد جدد في النظام ونظرا للطبيعة الريعية للدولة يشكل إحدى آليات الاندماج للنظام من جهة وآلية مشاركة سياسية بالنسبة للفرد من جهة أخرى. فالوظيفة عمل سياسي وينظر إليه هكذا سواء من طرف الدولة أو المواطن وتكاد تتركز واجبات الموظف العام في التواجد "الدوام" في مقر العمل بصرف النظر عن نوع وحجم الخدمة التي يؤديها.

فالوظيفة لا علاقة لها بقوة العمل في التنظيم الرأسمالي. إن هذا المنطق الذي حكم النظام، بصفة مبدئية مرهون بالقدرات المالية التي يستطيع تعبئها لوضع المخططات ولفتح الورشات دائما، لذا سيكون فتح ورشة أو بناء مصنع هو الهدف في حد ذاته وليس مهما ما ينتج هذا المصنع. إنه المنطق الدائري للنظام السياسي الجزائري الذي يمكن ان نمثله كما يلي :



¹F.Z.Bouzina-Oufriha, OP, Cit, P19.

لكسب مكانات التنظيم

إن ضرورات سير هذه الدارة لا تكون داخلية بل خارجية عنها إنه الربيع النفطي المحصل من الأسواق الدولية هو الذي يضمن سير هذه الدارة، وأي خلل في وصول الربيع يعني تعطل الدارة. كانت 71.5% من الاستثمارات في فترة 1967-1987 لصالح قطاع المحروقات بـ 30.3% وقطاع الصناع بـ 30% و 8.8% للزراعة و 19% لصالح البنية التحتية للسوسيوإداري الذي قفز من 19% إلى 30.7% بينما الصناعة لم تشكل سوى 21.1%¹.

إن هذا الانقلاب على أهميته العظمى لم يمس وتيرة التشغيل إذا استمرت نسبته في التطور، هذا يدل بشكل واضح على استقلالية عامل التشغيل عن طبيعة الاستثمارات ويؤكد العامل الربيعي في استحداث الشغل.

فخلال فترة 1980-1984 تم عرض معتبر لمناصب الشغل، حوالي 693000 منصب خارج الزراعة استحدثت أي بعمل استحداث سنوي قدر بـ 139000 منصب². لقد كانت هذه النتائج ممكنة بواسطة الوضعية المالية الجديدة.

جدول 05 تطور التشغيل العام خلال 1980-1984 (10³)

84-80	1984	1983	1982	1981	1980	
	3715	3577	3425	3284	3158	التشغيل الإجمالي العام
693	138	152	141	126	136	خلق صاف للشغل

وإذا كانت كل الفئات قد تزايدت بشكل معتبر فإن الإطار المتوسطة بدأت توسعا شادا يسمح لها بتجاوز عدد العمال المؤهلين في القطاع غير الزراعي.

لقد أدت الحركية السريعة في التشغيل إلى ذوبان الفئات الاجتماعية المستقلة عن النظام والدولة الحديثة من جهة وإلى انخراط مستمر للأفراد نحو القطب الجاذب الدولة ومحورها النظام السياسي، لقد تراجعت القوى التقليدية بشكل كبير "كالبرجوازية" و"البرجوازية الصغيرة" والطبقة العاملة لصالح "البيروقراطية" وهي الكتلة الاجتماعية للدولة والنظام السياسي، فقد تصاعدت هذه الكتلة في مجملها بين 1966-1977 بنسبة 14% في الإدارة وبنسبة 86% في القطاعات الاقتصادية حيث توسعت إلى كل الأفرع³.

¹Ahmed Zekane, OP, Cit, 114.

²Ibid, P64.

³A. Bouzida, Le projet Social Algérien-Genese et évolution, Alger, OPU, 1991, P233.

هذه التركيبة ساهمت في الحط من قيمة العمل الإنتاجي لحساب النشاط الإداري الذي أصبح هو السيد، لقد أصبحت العلاقات الربعية هي الأساس وفرضت نفسها في كل المجالات. فبعد أصبح الحجار مصنع للمهندسين تغير ببطء وبشكل تحتي، لقد أصبح، ملكية، في الواقع، للمنظمين (الإدارة)¹.

الظاهرة تترجم بالنفخ الكبير في عدد الإداريين على حساب عمال الإنتاج والتحرك لإطارات وتقنين الورشات نحو مصالح التسيير.

هذه الظاهرة لا تستثني أية مؤسسة حتى المؤسسات التي تلقي أمامها منافسة وإنتاجية قوية كقطاع التصدير، إنه التشغيل غير الإنتاجي حتى في الدائرة الإنتاجية ذاتها. هذا ما نلاحظه في معمل ارزيو أين العمال المنخرطين بشكل غير مباشر في الإنتاج يشكلون الحصة المهيمنة تمثل 35% من المجموع².

إنها الوضعية نفسها في معظم المؤسسات، ففي حال سونيتاكس بينما نسبة الإنجاز مقارنة بالتكاليف القديمة سجلت 34.7% لكن قياسا للتكاليف المعاد تقييمها لم تسجل سوى 22.92%³، عكس ما هو حاصل على مستوى الشغل، لقد أنجزت وتجاوزت شيئا ما توقعات المخطط الرباعي الأول حسب ما يمدنا به الجدول التالي:

جدول 06 خلق صاف للشغل في مؤسسة سوفيتاكس (10³)

	1984	1983	1982	1981	1980	
التشغيل الإجمالي العام	3715	3577	3425	3284	3158	
خلق صاف للشغل	138	152	141	126	136	

وهذا بالرغم من أن استعمال قدرتها الإنتاجية ضعيف "لا يتجاوز 70%" فإننتاجها يسير بصعوبة مع تحملها لثقل اهتلاك الآلات أكثر فأكثر مع ممارسة استثمار أكثر فأكثر مرتفع جدا. إنها وضعية "متناقضة" إذ أن الطلب على مستوى السوق الداخلية يبقى غير ملبي⁴ وضعية متناقضة إذا كانت العلاقات الاجتماعية في المؤسسة مبنية على علاقات إنتاجية ولكن طالما أنها علاقات ربعية أساسا، مرتبطة عضويا بمصدر خارجي -الربح- هذه المؤسسة لا تشكل عضوية تامة تحمل حياتها بنفسها، إن مصدر حياتها خارج عن عضويتها فهي "وسط" لتمير العلاقات

¹ Ali Kenz, OP, Cit, P133.

² F. Zohra Friha l'impact du pole industriel de l'argent sur l'emploi, Ministère d l'Industrie et de l'Energie, Oran, 1977, cité in FZ. Bouzina-Oufriha, OP, Cit, P13.

³ Ibid, P13.

⁴ Ibid, P13.

الريعية فقط، وسط شرعي أي يعطي الشرعية لبناء علاقات ريعية يأخذ المؤسسة وهيكلها وآلاتها ذريعة لتقديم المنح تعمل المؤسسة على إعطاء شرعية تفاوت هذه المنح. ومن هذا المنظور يجب رؤية توسيع قطاع التشغيل لدولة كدولة توزيعية بدون اعتبار المردود الناتج عنه. إنها عملية إدماج واحتواء فقط وربطها بالتنظيم وتراتبته وبالتالي بالنظام السلطوي. أدى الاستثمار بالجملة في شكل عملية تنمية إلى ظهور فئات قوية تحمل التنظيم العقلاني ومتحصلة على مكاناته كتأهيلات مما يعطيها شرعية تنظيمية قوية، إنها تحاول المشاركة في اتخاذ القرار الذي أصبح معقدا وتقنيا وليس سياسيا وإراديا فقط، فعدد العمال غير الزراعيين تصاعد من 1966 إلى سنة 1977 بسبب التغيرات النوعية الهامة على مستوى التأهيل العام خاصة لقد مر عدد المؤهلين من 77556 في سنة 1966 إلى 121423 في سنة 1977 أي زيادة قدرها 56.5% في حين عدد العمال اليدويين قد انخفض من 204905¹ في سنة 1966 إلى 63799 في سنة 1977 أي انخفاض قدر بحوالي 70%² كما أن تحليل تطور بنية التشغيل تظهر نموا رتبيا لحصة القطاع الإداري في التشغيل الإجمالي قدر بـ 17.52% في سنة 1967 و 22.75% في سنة 1984 و 24.47% في سنة 1989³.

يشكل هذا النمو للشغل الإداري عاملا هاما ومميزا سواء في الإدارة المركزية أو في المجموعات المحلية وخاصة مع التقطيعات الإدارية التي يجريها النظام لقد استحدثت الإدارة في فترة 1967-1989 حوالي 737000 شغل أي بمتوسط سنوي يقدر بـ 33000 شغل سنوي وبنسبة نمو سنوية متوسطة تقدر بـ 5.74%⁴.

بهذا الاستحداث بالجملة للإدارة يجعل هذا القطاع رقم واحد كمستهلك للشغل. أعلى الاستحداثات سجلت خلال المخططين الرباعيين بـ 230000 و 1980000 شغل على التوالي. جدول 07 متوسط نمو الشغل في الإدارة⁵.

الفترات	1973 - 1970	1977-1974	1984-1980	1989-1985
النسبة المئوية	8.09	5.70	6.56	4.30

¹Ahmed Zekane, OP, Cit, P74.

²A. Bouzida, OP, Cit, P232.

³Ahmed Zekane, OP, Cit, P74.

⁴Ibid, P74.

⁵Ibid, P75.

إن هذا الاستحداث توسع مع توسع أفعال الدولة وتنظيماتها -كوسط تنظيمي لإدارة السلطة السياسية- لقد أعطى هذا التوسع المجال للشبان ذوي المؤهلات التقنية لاحتلال المكنات في كل القطاعات الاقتصادية والدولية، مما يشكل مجموعة من "التكنوقراط" يتحولون إلى بيروقراط في الدولة.

هذه الفئات ستتوسع وتتشابك ضمن منطق داخلي للانتشار حسب توسع عمليات المؤسسة في التطور في إنشاء التنظيمات الصناعية، هذا التوسع شكل مع نواة الجيش ما يدعى التكنوبيروقراطية في شكل اعتماد متبادل في الشرعية بين تنظيم السلطة وتنظيم إداري اقتصادي بشكل متداخل يعمل على تبادل في الشرعية والاستفادة من المساندة المتبادلة. إنه امتزاج مصطنع وغير مستقر دوماً حول شرعية شكلية صرفة وحقيقة حكم فعلي وفعال. لقد ابتلع التنظيم الإداري المجتمع أين يظهر هذا الأخير كفضاء لصراعات متقاطعة على مستوى الإدارة وحتى داخل "أجهزة القمع" كما شكل مبدأ مركزياً لتوجهات الفاعلين ولإدماج النزاعات.

22. الاتجاه نحو الاستهلاك "الصناعي":

إن العلاقات الريعانية التي تؤسسها الدولة تجعل من الصعوبة بمكان تحديد فئات سسيواقتصادية متميزة حسب نشاطها والتي تكون على أساس العلاقات الإنتاجية لذا لابد من تصنيف جديد للفئات، انطلاقاً من طبيعة العلاقات الريعانية.

فالتصنيف حسب المداخل يكون أجدى من التصنيف حسب القطاعات الاقتصادية لتحديد انتشار القوة واتجاه حركة الأفراد. لأن السياق هو سياق ادخال المجموعة الجزائية في الاستهلاك وسيكون سياق كوكا كولا هو سياق ادخال المجموعة الوطنية في الاقتصاد العالمي وبصورة ادق الى الاستهلاك العالمي ، الدولة الفاعل الرئيسي وبامتياز في العملية

تماس كبير ومباشر بين المجموعة الوطنية (عمال مشرفون رجال السوق) مع منظومة عالمية .

ولفهم توطن الشركة العالمية -كوكاكولا مع منتصف التسعينات عبر المؤسسة الاقتصادية التي تعتبر قبل كل شيء منظمة اجتماعية سترتبط عضويًا بالنظام السياسي المؤسسي لأن اشكال المنظمات الاجتماعية لا يمكن فهمها الا بالرجوع الى القرارات السياسية المحددة والموجهة من طرف نظام الفعل التاريخي والعلاقات الطبقية¹.

¹ A Touraine, production de la société, op., cit., P60

ان المرحلة التي ادمجت فيها كل ادوات و عناصر الفعل التاريخي لقد ادمج النظام السياسي الراسمال والاقتصاد والمجتمع اصبحنا نعيش الان القطيعة بين الراسمال والمجتمع ، الاقتصاد ، الموارد انفصلت عن المجتمع وعن توجهاته المعيارية .

نشهد الان تحلل معاني الجماعات ، الاسرة المؤسسة او حتى الصداقة لقد اصبحت اشياء غير ذات معني و مابقي في "المجتمع" عبارة عن بين الاشخاص.

التطور التنمية النهضة كل هذه المفردات التي اطرت المجتمعات وشكلت اندفاعاتها وحركاتها التاريخية تحللت و انهارت و مشكل الجماعات هو انها تعيش بارث الماضي وليس امامها اي مفردة او مشروع يجعلها تتحرك .

لم يقم الهرم الاجتماعي على طاقة لتدوير وخلق فائض الإنتاج أي على ملكية وسائل الإنتاج سواء فردية أو للدولة بل على الصلة بالأجهزة العامة التي توزع السلع والخدمات وتقرر طاقة الاستهلاك ففي الدولة النفطية كالجزائر، دخل الدولة هو الذي يقرر إجمالي الناتج المحلي وليس العكس، وبالتالي تعكس الفوارق في إجمالي الناتج المحلي للفرد الواحد، المتغيرات في فرص الدخل وأفضليات الإنفاق لكل بنية¹.

لقد شكلت سياسة التشغيل وسياسة الأجور إستراتيجية محورية، كان وجود الريع النفطي والغازي يعطي النظام القدرة على أن يكون القائم الأساسي في توزيع المداخل. إن هذا الأساس هو الذي سيحدد تصرفات وسلوكات كل من الدولة والمواطن تجاه بعضهما البعض.

كان مشروع تغيير المجتمع وتحديثه يتصاحب مع أفعال ضرورية وهي توزيع وتنويع السلع المصنعة من طرف الصناعة بتوسيع عملية إدخال السلع والاستهلاك المستقرين و ربح وضعيات اجتماعية بخلق استهلاك أي إدماج شرائح عريضة من المجتمع في سوق السلع الاستهلاكية إنه جهاز للاتصال بالحضارة الصناعية عن طريق منتوجاتها، كنمط لتحقيق أهداف الحركة الاجتماعية التاريخية الجزائرية الحديثة.

هكذا سيكون الحاكمون، بفضل موارد مالية، عبارة عن وسيط بين الأفراد ومنتوجات الحضارة الصناعية وعلى الحاكمين إنجاز التحويل المستمر والدائم للمنتوجات الصناعية وتوزيعها على المواطنين في شكل استهلاك ولكن قد يعتبر هؤلاء الحاكمون كعرقلة تحول دون وصول المواطنين

¹جياكومو، لوشيانني، مرجع سابق

إلى المنتوجات الصناعية، وبالتالي هناك مراقبة اجتماعية على نقل المنتوجات واحتكار عملية النقل هذه وعلى توزيع المنتوجات على مختلف أفراد المجتمع.

تستمد السلطة السياسية في الجزائر شرعيتها من إدعائها بأنها قادرة على خلق المجتمع، فالتوزيع الريعي يتم على شكل دولة حديثة ومؤسسات حديثة¹ كالتنظيم الإداري العام ووظائف الدولة ونظام الخدمات العامة وبشكل منتظم سواء في الدفاع أو الأمن أو التعليم أو الصحة أو التأمينات الاجتماعية وفرص العمل، فضلا عن توفير شبكات البنية الأساسية المتقدمة من طرق، اتصالات، مواصلات وغالبا ما تقدم هذه الخدمات مجانا أو مقابل رسوم زهيدة جدا.

إن التغير الحاصل الذي تحدثه الدولة هو عمليات نظام سياسي لتأسيس الشرعية بخلق التغيرات وخلق طلبات جديدة ولكن متوجهة كلها نحو الدولة وبشكل مستمر.

ولكن مع تزايد الطلبات وتكاثرها وبالتالي تزايد تبايناتها وتنوعاتها، يخلق تناقضات في تركيبة الطلبات، فهل الدولة التي تأسست على أساس تلبية الطلب تستطيع أن تتماشى دائما مع هذه التلبية؟

موارد الدولة لابد أن تكون محدودة وبالتالي فإن السياسة الدولية في ما يخص توزيع المداخل في شكل قدرة استهلاكية وخلق طلب وسوق أكثر فأكثر تنوعا يجب تلبيتها بتكاليف منافسة سيؤدي هذا الوضع لا محالة إلى هزة عنيفة للنظام تجعله يضطر لإعادة النظر في أسسه وحتى في شرعيته.

لقد حددت الدولة طبيعتها الريعية منذ البداية وبالتالي حددت مجال شرعيتها إذ اعتمدت السلطة الوطنية على سياسات المنح "والتعويضات" وفتح باب الامتيازات العقارية والتجارية" لصالح الفئة الأكثر إلحاحا وحساسية تجاه السلطة السياسية، الفئة التي يشكل أرادها طاقما غير قابل للمطاوعة السياسية باستعمالهم، كإستراتيجية فعالة، للطوبى التحررية وهي دعوة قوية إلى الصبغة الشخصية أو الفتوية للذات التاريخية وكأنه كان يمكن أن يكون الاستقرار والتحرر خارج التنظيم الجماعي للمجتمع وخارج ثقافته وقيوده ليكون هذا مبررا قويا وشرعيا لرفض التنظيم والتراتبية وحتى القيادة باسم المشاركة المباشرة في كل القرارات وفي كل قيم المجموعة كمشاركة إقصائية وحصرية.

وضعية متناقضة إذا كانت العلاقات الاجتماعية في المؤسسة مبنية على علاقات إنتاجية ولكن طالما أنها علاقات ريعية أساسيا، مرتبطة عضويا بمصدر خارجي -الريع- هذه المؤسسة لا تشكل

¹حازم البلاوي، المرجع السابق، ص72.

عضوية تامة تحمل حياتها خارج عضويتها فهي "وسط" لتمرير العلاقات الريعية فقط، وسط شرعي أي يعطي الشرعية لبناء علاقات ريعية يأخذ المؤسسة وهيكلها وآلاتها ذريعة لتقديم المنح تعمل المؤسسة على إعطاء شرعية تفاوت هذه المنح. ومن هذا المنظور يجب رؤية توسيع قطاع التشغيل لدولة كدولة توزيعية بدون اعتبار المردود الناتج عنه.

إنها عملية إدماج واحتواء فقط وربطها بالتنظيم وتراتبته وبالتالي بالنظام السلطوي. أدى الاستثمار بالجملة في شكل "عملية تنمية" إلى ظهور فئات قوية تحمل التنظيم العقلاني ومتحصلة على مكاناته كتأهيلات مما يعطيها شرعية تنظيمية قوية، إنها تحاول المشاركة في اتخاذ القرار الذي أصبح معقدا وتقنيا وليس سياسيا وإرادويا فقط، فعدد هؤلاء العمال غير الزراعيين تصاعد من سنة 1966 إلى سنة 1977 بسبب التغيرات النوعية الهامة على مستوى التأهيل العام خاصة لقد مر عدد المؤهلين من 77556 في سنة 1966 إلى 121423 في سنة 1977 أي زيادة قدرها 56.5% في حين عدد العمال اليدويين قد انخفض من 204905¹ في سنة 1966 إلى 63799 في سنة 1977 أي انخفاض قدر بحوالي 70%² كما أن تحليل تطور بنية التشغيل تظهر نموا رتبيا لحصة القطاع الإداري في التشغيل الإجمالي قدر بـ 17.52% في سنة 1967 و 22.75% في سنة 1984 و 24.47% في سنة 1989³.

يشكل هذا النمو للشغل الإداري عاملا هاما ومميزا سواء في الإدارة المركزية أو في المجموعات المحلية وخاصة مع التقطيعات الإدارية التي يجريها النظام لقد استحدثت الإدارة في فترة 1967-1989 حوالي 737000 شغل أي بمتوسط سنوي يقدر بـ 33000 شغل سنوي وبنسبة نمو سنوية متوسطة تقدر بـ 5.74%⁴.

بهذا الاستحداث بالجملة للإدارة يجعل هذا القطاع رقم واحد كمستهلك للشغل. أعلى الاستحداثات سجلت خلال المخططين الرباعين بـ 230000 و 1980000 شغل على التوالي. جدول 08 متوسط نمو الشغل في الإدارة⁵

الفترات	1973 - 1970	1977 - 1974	1984 - 1980	1989 - 1985
نسب مئوية	8.09	5.70	6.56	4.30

¹ Ahmed Zekane, OP, Cit, P74.

² A. Bouzida, OP, Cit, P232.

³ Ibid, P74.

⁴ Ibid, P74.

⁵ Ibid, P75.

جدول 09 النمو في التشغيل حسب القطاعات بالآلاف الوظائف¹

القطاع / السنة	1967	1982
الصناعة	123	468
البناء والاشغال العمومية	71	552
النقل	53	148
التجارة و الخدمات	321	542
الخدمات الحكومية	306	752
الزراعة	874	960

يلاحظ هبوط كبير في معدلات البطالة في جميع القطاعات في سنة 1966 كانت نسبة العاطلين من الذكور 35% فانخفضت إلى 23% في سنة 1977 وإلى 11% في سنة 1984. مما يظهر معدل نمو دائم في نسبة التشغيل قدره حوالي 4.5% سنويا من سنة 1967 إلى سنة 1982.²

لقد أدى النمو الهائل في حجم التوظيف العام واتساع نطاق السلع والخدمات العامة كالتعليم والصحة والخدمات المجتمعة إلى إيجاد آليات هامة لإعادة توزيع العائدات النفطية بين الفئات الاجتماعية، تشير البيانات إلى أن مشروعات البنية الأساسية تلهم النسبة الكبرى في الإنفاق العام ولعل السبب في ذلك أن هذه المشروعات تلبي الاحتياجات والتسهيلات السريعة اللازمة لمساندة أنشطة الاستهلاك³ لقد عمل النظام على تكوين وهيكله بواسطة نماذج الاستهلاك الانتقائية أسواق متميزة وموحدة ومتفصلة فيما بينها، عن طريق توزيع دولتي للأجور والمنح وتحويل الربح⁴.

لقد حدد النظام نفسه كوسيط بين الحداثة، "التطور" والمجتمع لتتجسد هذه الوساطة في وساطة بين السوق الدولية والاستهلاك الداخلي فالنظام لا يريد أن يتجه المجتمع بنفسه إلى السوق الدولية ولهذا يحاول أن يقضي على أية محاولة اتصال لا يكون هو الحلقة الضرورية فيها.

¹ نفس المرجع، ص727.

² نفس المرجع، ص727.

³ عبد الفضيل محمود، السلوك والأداء الاقتصادي للدول النفطية الربعية، المستقبل العربي، السنة العاشرة، العدد 103، بيروت ومركز الدراسات الوحدة العربية، سبتمبر 1987، ص94.

⁴D.Liabes,P68

وسيكون اللجوء إلى الاستيراد، استيراد السلع الاستهلاكية الغذائية وغير الغذائية، الدائمة وغير الدائمة بالاعتراف بعدم كفاية الإنتاج المحلي والنتيجة هي ضرورة تعزيز إستراتيجية إحلال الواردات.

إن وضع تحت تصرف الدولة معظم مصادر الثروة الوطنية أصبحت وظيفتها الأساسية هي توزيع المنافع على أفراد المجتمع وبذلك يتحدد دور الدولة الأساسي باعتبارها مؤسسة توزيع وقد انعكس ذلك بدوره على تشكيل علاقات المجتمع بحيث يتم ترتيب هذه العلاقات على نحو يسمح للمصالح الخاصة والفئات الاجتماعية المختلفة بالحصول على أكبر قدر من إعادة توزيع الريع المتحقق لدى الدولة.

ولهذا فإن التشكيل الاجتماعي يتمحور حول فئات أو طبقات ريعية لتحديد الصراع الاجتماعي الجوهري كصراع طبقات استهلاكية، وهكذا سيكون مشروع إدماج وتوحيد المطالب الاجتماعية المتناقضة فقد تقتضي آليات توسيع السوق الداخلية للسلع المصنعة آليات أخرى ضرورية هي تعميق اللامساواة في الوصول إلى هذه السلع وتشكل الجماعات ذات الأجور المرتفعة العاملة في القطاع العام والإدارة جزءا هاما من السوق وبالتالي، لابد من التأكيد على الجماعة المشكلة للنظام التي هي أيضا مستهلك وخالق لسياسة الاستهلاك¹.
هكذا يتكرس منطق ريعي سيميكل كافة العلاقات الاجتماعية ويكون جوهر بناء النظام السياسي يأخذ شكل دائرة مغلقة بقطبين: الأجور وسوق المواد الاستهلاكية، دائرة بعيدة عن دائرة الإنتاج وربما متعارضة معها.

فالإنتاج المادي لا يشكل قيда لضمان سير الدائرة اليعية تلك، هذا الإنتاج المادي في الجزائر خارج المحروقات "التي تشكل ربع لا تدخل قيمتها في علاقة مع العمل" هو أقل من مجموع الأجور (بدون حساب المداخل المستخدمين) كما يوضحه الجدول التالي²:

جدول 10 قيمة الإنتاج المادي خارج المحروقات مقارنة بالأجور 10⁶ دج*

1976 1975 1973 1984

54600	17614.9	18739	12495.5	الإنتاج المادي
76600	21986.5	18313.4	11890.0	الكتلة الإجمالية
45000	15857.4	21701.8	11992.2	مدخول المستخدمين

¹Ibid, P67

²A. Bouzida, OP, Cit, P258

يلاحظ كذلك أن تكلفة العمل مرتفع جدا قياسا للنسب الملاحظة عادة، إنه تضخم كبير في الأجور¹ مما يدل على أنها لا تتحدد انطلاقا من تئمين الإنتاج وكأن إقامة المصنع تكون لذاته والأجور لا علاقة لها بالإنتاج وتكاليفه لتصبح عبارة عن منح تأخذ المصنع كوسط لتميرها فقط.

لقد تكرست ممارسات دولية بقوة عن طريق الحماية، توزيع الدخل، إعادة توزيع الريع، إنه تأكيد لسلطة الدولة وضرورة وجودها، فمع التوسع على المستوى الداخلي بإقامة وحدات كبيرة من القطاع العام وتكوين الأسعار وتطوير مرتبات وعمال، كل هذا مرتبط بشكل أساسي وضروري بجهاز الدولة وكأنها وحدات مستقلة عن بعضها البعض، تجعل النظام السياسي يشكل محور التفاوض بين الفاعلين الاجتماعيين في شكل تدخل سياسي بحث، تدخل إرادي وربما شخصي لإحداث التوازن وليس هنا كآليات "طبيعية" في شكل تبعية بين تلك الوحدات كنظام موحد ومندمج. إنها تجزئة تجعل من التدخل السياسي شيئا ضروريا.

أما على المستوى الخارجي تأكدت سلطة النظام بالسيطرة على التجارة الخارجية والتأمين لتحويل واستهلاك التقنية والمنتجات الصناعية الأخرى، إنه تأكيد لدورها كوسيط وحيد والمحتكر لهذه الوساطة بين المجتمع والسوق الدولية.

وهكذا ستكون التنمية والتطور في شكل تنمية وتطوير الاستهلاك وتنويعه ليصبح استهلاكاً صناعياً وهذا يقتضي تصاعداً في الأجور كقدرات شرائية في نفس الوقت تصاعداً لعدد المستخدمين كداخليين جدد إلى دائرة الاستهلاك الصناعي.

لقد تطورت العلاقات بين زيادة مجموع المأجورين غير الزراعيين والزيادة في الكتلة الأجرية الكلية كما يلي:²

جدول 11 الزيادات في الكتلة الأجرية الكلية

3266000	%33	2449000	%389	493920	%22	404100	مأجورون غير زراعيين
107400	%40	766000	%313	18313.4	%52	11989.2	الكتلة الإجمالية 10

تعززت منذ سنوات 1974 و 1975 الهيكلية بواسطة الطلب في هذا الاتجاه عن طريق التوسيع الكبير للأجور كقدرات شرائية يستطيع النظام لعب دور الممول الرئيسي للسلع والخدمات لتلبية

¹F.Z.Bouzina-Oufriha, OP, Cit, P12.

²A. Bouzida, OP, Cit, P256.

هذا الطلب، هكذا يلعب القطاع العام باحتكاره للتجارة الخارجية الوسطة التجارية بين الأجور وتلبية الطلبات المتوقعة¹.

إن التكوين لسوق داخلية بتوسيع الأجرة وعدم المساواة في توزيع المداخل وعملية التمدين والهجرات كانت عملية خلق لنمط الاستهلاك المطابق للنموذج الغربي الذي هو كذلك معبرا للحضارة الصناعية وبالتالي يشكل مظهرا من مظاهر التاريخية بمعنى تأكيد المساهمة والحياة في العصر وفي الحاضر ومنتجاته وليس "متخلفين" عن "العصر" إنه الاتصال بالحضارة الصناعية عبر منتوجاتها الذي أصبح يتماشى مع التطور والحداثة.

لهذا كان الاهتمام المتزايد باستقطاب سكان الريف وربطهم وجعلهم يدورون حول محور الدولة من خلال رفع مستوى معيشتهم واستدراجهم للمدينة قصد تأطيرهم سياسيا ودعائيا وهذا ما يفسر لماذا خصصت نسبة 80% من الاستثمارات الاقتصادية في مخطط 1974-1977 للمدن في حين خصصت باقي الاستثمارات في إقامة المعدات الجماعية والإدارية في الريف. إنه في الواقع ليس استدراج من طرف واحد، إنه التقاء حركة اجتماعية تاريخية من الريف إلى المدينة يتم التقاطها من طرف النظام السياسي إنها عملية تبني لحركة اجتماعية حاصلة. حصة الزراعة والصناعة في قوة العمل، إجمالي الناتج المحلي :

جدول 12 الاستثمار العام المخطط نسب مئوية²

القوة العاملة			إجمالي الناتج المحلي			الاستثمار العام		
القطاع/السنة	1965	1983	1965	1970	1970	1977	1980	1984
الزراعة	67	26.9	15	8	10	5.9	11.8	
الصناعة والمحروقات	12	30.4	34	42	53	56	38.3	

لقد جرى تحويل عوائد النفط إلى قدرة شرائية للعمال دون أن تحول إلى وسائل جديدة للإنتاج الزراعي، إن الريف كان ينظر إليه كمنافس قوي قد يقضي على النظام السياسي إذا ما تركت قواه تتطور، ضف إلى ذلك النظرة الكئيبة التي أعطيت عن الريف والتي كرسها النظام حيث وصفه بأنه لا يرجى منه شيء، بل هو معبر عن البنية القديمة المرتبطة بالتخلف والحرمان المناقض لمشروع التطور والتنمية الذي يحمله النظام³.

¹D.Liabes, OP, Cit, P69.

²وليام زارتلمان، المرجع السابق، ص726.
³نفس المرجع، ص727.

أما المناطق الريفية الغنية المفترض أن تشكل رأسمالا زراعيا كان ينظر إليها على أنها هدف سياسي متاح لاستغلاله ودعائيا ولم ينظر للزراعة كنظام إنتاجي فعال، ومهما يكن فقد طغت الحركة ريف/مدينة على احتمال لاتجاه ما يعدل أو يحول من اتجاه تلك الحركة، لقد كان الريع دافعا قويا لتلك الحركة وكان كل شيء هئي لبلوغ الحركة غايتها.

لقد تضاعف عدد السكان القاطنين بالتجمعات المدينية أربع مرات في منتصف الثمانينات عما كان عليه في سنة 1960 وخمس مرات عما كان عليه سنة 1954¹، كما شكل سكان المدن ازدياد من 31% سنة 1966 إلى 49% حسب الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 1987²، إنها حركة اجتماعية نحو الريع والاقتراب من منبع تجمع الثروة ما يمكن لضمان وصوله والاستفادة منه بأي شكل من الأشكال.

لقد كانت العاصمة هي منبع الريع وبالتالي كان الأكثر جاذبية ثم تأتي المدن الكبرى كوهان والبلدية وعنابة ...

فالتشغيل في القطاع الفلاحي لم يتوقف عن الانحسار منذ سنة 1971 إذ تراجعت نسبة نموه في تركيبة التشغيل الإجمالي، تراجع محسوس بلغت نسبته خلال فترة 1967-1989 حوالي 50% في سنة 1967 إلى 24.6% في سنة 1989³.

في حين كان النمو المتصاعد لتشغيل في قطاع البناء والإدارة والصناعة حتى نهاية المخطط الخماسي لسنة 1989 على الأقل.

التضاعف للتشغيل العام المرتبط بالدولة ونفقاتها هو السمة الرئيسية في بنية التشغيل، ففي سنة 1982 كان التشغيل العام 'مع الإدارة' يمثل 61% من مجموع التشغيل مقارنة مع 46% في سنة 1967 و58% في سنة 1977.

كما ارتفع التشغيل العام في الحقل غير الزراعي في الفترة 1979-1982 من 1112800 إلى 1335000 وارتفع التشغيل في الإدارة من 615 ألف إلى 752 ألف منصب، حيث كانت النسبة في القطاع العام تقدر بـ 20% باستثناء الإدارة، وفي الإدارة بنسبة 15%. وكان عدد المستخدمين في القطاع العام غير الزراعي سنة 1983، 1920000 أي 73% من مجموع القوة العاملة في الحقل غير الزراعي بالمقارنة مع 70% في سنة 1979⁴.

¹عبد الباقي الهرماسي، المرجع السابق، ص80.

²Ahmed Zekane, OP, Cit, P74.

³Ibid, P70.

⁴وليام زارتمان، المرجع السابق، ص733.

جدول 13 النمو في مجموع التشغيل غير الزراعي في القطاع العام¹ 1980-1984 بالآلاف الوظائف.

	1980	1982	1984	نمو 80-82	نمو 82-84	80-82%	82-84%
القطاع العام ماعدا الادارة	889	1033	1217	144	184	16.1	17.8
الإدارة	660	752	842	92	90	13.9	11.9
مجموع القطاع العام	1549	1785	2059	236	274	15.2	15.3

كل هذه المعطيات تدل على أن هناك حركة اجتماعية قوية ومندفعة نحو تكريس الدولة كفاعل قوي واستراتيجي يشكل محور المشاريع الفردية والجماعية التي يكونها الفاعلون الاجتماعيون في حركتهم تلك.

إنها حركة تكوين عضوي للدولة ذاتها في شكل تجتل لعناصر ذات اعتماد متبادل وتبعية متبادلة من حيث التغذية.

في هذه الحركة لا يشكل الحاكمون طبقة ولا فئة "طلائعية" وإنما وسطاء قد يكونون فاعلين بين الأفراد والقيم والموارد التي تتمتع بها الدولة، الأمر يتعلق بنظام سياسي تشكل عملية المراقبة للمشاريع الجزئية التي يحملها الفاعلون الاجتماعيون مهما كان مستواهم كمسيرين أو كأفراد غير الهياكل التنظيمية المعتمدة جوهره.

لذا ستكون الدولة عبارة عن فضاء تتقاطع فيه الصراعات والتحالفات على كافة مستويات المواقع التنظيمية سواء في القمة أو في القاعدة ونظرا لتمرکز الثورة في القمة، فإن الاتجاه المنطقي في الحركة هو الابتعاد أقصى ما يمكن عن القاعدة والتموقع في أقرب نقطة من منبع الربيع الذي يعني أنه الصراع من أجل المواقع في التنظيم الإداري الذي يشكل الوسط الوحيد، الشرعي، لإدارة السلطة.

بهذا المنطق تكون الحركة نحو المدينة، نحو الاستهلاك الصناعي هي حركة نحو الإدارة والتنظيم الإداري.

هذه الحركة سيلتقطها النظام السياسي ويتبناها في شكل البحث عن تنظيم لسلطته وتسييرها عبر المؤسسات والتنظيمات التي تقتضي مساهمة الأفراد لضمان عملها وسيرها وفي نفس الوقت للمراقبة المتبادلة بين الفئات المتكونة.

¹ نفس المرجع، ص 733.

ولهذا فالموظفون تطوروا بسرعة ويظهر أنها الفئة الأكثر أهمية وأصبحت تشكل جسم النظام السياسي ووسط سلطته، فيه تعقد الرهانات وتسطر نقاط القوة واتجاهاتها وتسييرها. وأي تحليل لهذا الجسم أو خلل في منطقته معناه فقدان النظام لتوازنه فالنسيج الذي تشكله هذه الفئة هو الضامن والمدير للريع بجمعه وإدارة تحصيله من الخارج ثم تحديد مجالات توزيعه داخليا، وسيكون ضروريا أن هذه العمليات تتم انعكاسا لتوجهات هذه الفئة ومصالحها وتصوراتها.

لقد يتماهى نمو النظام السياسي بنمو هذه الفئة من الإداريين، فخلال فترة 1966-1977 هذه الشريحة تضاعفت تقريبا بثلاث مرات والمتكونة حسب قربها من منبع السلطة إلى ثلاث فئات¹:

- الإطارات العليا والتي سجلت تزايدا بـ 64% بين 1966 و 1977.

- الإطارات المتوسطة والتي سجلت تزايدا بـ 17% بين 1966 و 1977

- الموظفون والتي سجلت تزايدا بـ 217% بين 1966 و 1977.

فالموظفون بشكل إجمالي يشكلون 18% من مجموع المشغولين وإذا أضفنا إليه 6.1% للإطارات غير التقنية والإطارات العليا نصل إلى 24.1% أي ربع المشغولين في مقابل 14.1% عمال مختصين و 5.1% عمال مؤهلين غير زراعيين أي 19.2% من المجموع².

جدول 14 وزن الموظفين من ناحية العدد والأجور بالنسبة لمجموع الأجور غير الزراعية :

1984	1975	1973	1989	
3266000	2449000	499920	404100	عدد إجمال المأجورين غير الزراعيين
%100	%100	%100	%100	
1075000	842000	340000	300000	عدد الموظفين الإداريين
32.9	34	68	74.2	مكان الإداريين بـ %

بالرغم من مكانها الذي يبقى مهما وأعلى من كل القطاعات الاقتصادية الأخرى غير الزراعية، الإدارة تبقى ساحقة من الناحية العددية في سنة 1973 وتشهد تقلص تدريجي في بنية العدد الإجمالي للمأجورين لكي تستقر حول 30% في سنة 1989 حسب التوقعات³.

¹A. Bouzida, OP, Cit, P233.

²F.Z.Bouzina-Oufriha, OP, Cit, P22.

³A. Bouzida, OP, Cit, P257.

إن الإدارة العامة شغلت في سنة 1978 حوالي 391460 بينما في سنة 1984 شغلت حوالي 843000، أي بنسبة 28.8% من مجموع المأجورين في القطاع العام غير الزراعي في سنة 1978 وما يقارب 41% من هذا المجموع في سنة 1984.

لقد تزايد المأجورون في الإدارة العامة في الفترة 1978-1984 بنسبة سنوية متوسطة تقدر بـ 19% بينما القطاع الاقتصادي العام لم يتزايد إلا بنسبة 26% خلال كل الفترة المعتبرة أب بنسبة تقارب 4.3% كنسبة تزايد سنوي متوسط.

سجلت الإدارة تصاعدا قدر بـ 5 مرات مقارنة بنسبة تصاعد القطاع العام الاقتصادي¹. ترتب عن قيام الدولة الريعية نشوء الإدارة كشبكة من الطلاقات التوزيعية وتقوم هي كذلك بإعادة التوزيع، إنه تكدرس إداري في شكل هرم من الشرائح الإدارية تتم على مستوى كل شريحة جزء من عملية التوزيع الريعي.

إن إيرادات النفط أتاحت المجال لجعل التشغيل بمرتب على قاعدة عامة واحدة وكذلك لخلق الأعمال دون زيادة مقابلة في الإنتاج ولتعزيز النشاط الإداري² فكان أغلب إجمالي الناتج الوطني يتأتى من مصروفات الحكومة هذا الوضع يضمن عمليا عدم ظهور وتوسع لجماعات بديلة عن الجماعات الإدارية في شكل جماعات الحضوة، كما يمنع تطور أي جماعة أخرى أو أقوى غير مرتبطة وبشكل عضوي للجماعة الإدارية.

ستكون الجماعة الإدارية دون غيرها في الجماعة التي تتطور في شكل دولة حديثة ومؤسسات حديثة وعبر وظائف الدولة ونظام فعلها كشرائح ريعية متتابعة تحصل على مزايا خاصة نتيجة لموضعها المتميز وهي تقوم بدورها بإعادة توزيع جزء من الريع لحلقات تالية من الشرائح الريعية، ولهذا تظهر الدولة في شكل هيكل من الشرائح الريعية تقف الدولة على رأسه باعتبارها المصدر الأول للريع والملاذ الأخير للشرائح الريعية الأخرى³.

هذه الوضعية تجعل حصة أجور الإداريين تبقى عمليا مستقرة حول 30% على مدى فترة 16 سنة بين وزنها عدديا بالنسبة انخفض ليثبت حول 30% أيضا، الأمر الذي يعني أن المأجورين في الإدارة حسنوا من أجورهم بشكل معتبر⁴.

¹Ibid, P253.

²وليام زارتمان، المرجع السابق، ص728.

³حازم الببلاوي، المرجع السابق، ص70.

⁴A. Bouzida, OP, Cit, P258.

كما أن الكتلة الأجرية الكلية تزايدت بشكل أقل سرعة من تزايد عدد المأجورين غير الزراعيين في الفترة 1975-1984 في حين وفي نفس الفترة هذه، الكتلة الأجرية هذه للإداريين استمرت في التزايد بشكل أسرع من عدد المأجورين¹.

يؤدي إعادة التدوير الداخلي للريع، داخل المجتمع، إلى توليد تشكيلة من الدخول الريفية الثانوية المشتقة من خلال برامج الإنفاق العام مع تبعية الطلب المحقق داخليا لعرض مكون خارجيا أي معتمدا على القاعدة الإنتاجية للدول الأخرى مما يجعل الاقتصاد الجزائري لا يشكل دارة مغلقة، إنه نصف دارة، نصفها الآخر يكون خارجيا وهذا يظهر في الحالة الجزائرية "أنم كل شيء يمر على مستوى إجمالي الاقتصاد بدون أي استغلال للعمل، إذ أنه لا توجد فائض قيمة على المستوى الكلي للمجتمع، الأجور المداخل أعلى بكثير من الإنتاج المادي².

جدول 15 تطور الأجور 10^6 *

1989	1984	1975	1973	
107400	76600	18313.4	11989.2	الكتلة الأجرية الكلية
36500	26100	6445.7	3678.7	أجر إدارية
33	34	35.19	30.6	المكانة %

جدول 16 تطور الموظفين في الإدارة والكتلة الأجرية (مليون دينار)⁴

1989	%	1984	%	1975	%	1973	
1075000	27	842000	147	340000	13	300000	الموظفون
36500	50	26100	304	6445.7	75	3678.5	الكتلة الأجرية 10^6 *

جدول 17 تصاعد سنوي متوسط للموظفين الإداريين والأجور:

الفترة	تصاعد سنوي متوسط للموظفين	تصاعد سنوي متوسط في الأجور %
1975-1973	6.5	37.5
1984-1974	16.3	33.7

¹Ibid, P256.

²Ibid, P259.

³Ibid, P257.

⁴Ibid, P256.

10	5.4	1989-1985

هنا تكون طبيعة الدولة الجزائرية دولة "الأجربة الشعبية" أو "البيرونتاريا"¹ أو البروعية إذا صح هذا التعبير، دولة الأجر-أو التخصيصات المالية لأن "الطبقات الاجتماعية" هي طبقات "من الناحية الاقتصادية شكلية اعتبارا أن الاستغلال غير موجود، إنه عبارة عن وضعيات اجتماعية خلف الرأسمال أين العمل "تخصص" له كذلك حصة من الربح.²

التضخم والديون الخارجية خاصة هي التي تسمح لهذا المنطق أن يدوم (إلى حين) فمادامت الحكومة قادرة على توفير الشغل لأصحاب الشهادات وللذين لفظتهم المدارس، فهي لا تخشى معارضة سياسية يمكن أن تهدد قاعدة وجودها.

لقد استطاع النظام السياسي، بمنطق ريعي، أن يجعل المجتمع الجزائري يعرف سلسلة من التغيرات الاجتماعية المكثفة والمتسارعة أدت إلى فقدان التوازنات التقليدية الأساسية وأنم يهيكل فئات اجتماعية كبيرة حول الدولة أو تلعب الدولة فيها دورا محوريا، تتميز هذه الهيكلية الجديدة في نسبة الحضر التي قفزت من 19.17% من مجموع السكان في سنة 1954 إلى 23.14% في سنة 1960 لتصل إلى 41% في سنة 1979 ثم إلى 49% في أواسط الثمانينات.³

كما تميزت هذه الهيكلية الجديدة في الدخل السنوي الفردي الذي ارتفع في القطاع الزراعي بنسبة 10% وهو ما يدل على تحسن الوضع في المدن بالقياس إلى الريف وذلك حتى ولو أخذنا بعين الاعتبار مؤشر غلاء المعيشة التي تضاعف بين 1969-1978.⁴

كما يظهر تشكل لعضوية الدولة والنظام السياسي في بروز لإدارة تشارك وحدها بـ 30% من الكتلة الأجرية الموزعة.⁵

هذه الحركية الكبرى تجاه الدولة وهي التي تجعل هذه الأخيرة عبارة عن حامل لحركة اجتماعية وبالتالي يتمثل تعزيز الدولة مع حركة الأفراد والجماعة على المستوى المادي وعلى مستوى الوعي يؤدي كذلك إلى تماهي الدولة مع المصلحة العامة والإرادة الشعبية وهذا ما يحيل الدولة إلى

¹Ibid, P259.

²Ibid, P259.

³عبد الباقي الهرماسي، المرجع السابق، ص80.
⁴نفس المرجع، ص78.

⁵A. Bouzida, OP, Cit, P257.

مؤسسة أو منظمة شرعية كما يحيل أفرادها ومسيرها إلى أفراد شرعيين وهم يمارسون وظائفهم القيادية.

وفي نفس الوقت هذه الحركة الاجتماعية حول الدولة وحول النظام بقدر ما تعطي للدولة الحرية في إنجاز القرارات فإنها تتحدد أيضا بالأمال والطلبات الاجتماعية المتوالدة عن هذه الحركات بفعل أن المجتمع يلقي كل المسؤولية على الدولة كما يترك هذا المجال لتطور جسم الدولة كإدارة وكأجهزة قمع.

إن بروز العلاقات الاجتماعية للرعي لعلاقات قاهرة في المجتمع أدى إلى تحطم كل القدرات المنتجة سواء الزراعية أو الصناعية أو أي قدرة أخرى قد تشكل تهديدا لبناء العلاقات الريعية التي يلعب النظام السياسي دورا محوريا فيها، من المقابل نشهد تطور مذهب للعملية التجارية وتراكم الرأسمال التجاري وتوسعه، إنها شكل من أشكال توليد تشكيلة من الدخول الريعية الثانوية المشتقة من خلال برامج الإنفاق العام في صورة خلق أسواق جديدة ومتنوعة والمرتبطة بشكل عضوي بالشرائح الإدارية المركبة للنظام السياسي.

فمنطق النظام يتطلب تكوين شرائح متعددة من أصحاب الرعي ترتبط بالدولة في حلقات متتابعة.

هكذا تساعد الدولة على خلق ظروف تسمح لفئات أخرى باكتساب أنواع متعددة من الرعي. فالتجارة مثلا، وكما هو الحال في العديد من الحرف أو المهن الحرة لا تعدو أن تكون مناسبات للإفادة من المزايا أو الظروف الخاصة التي تتوفر لبعض الفئات بحكم القانون أو الواقع كما حصل لفة المجاهدين "بتوزيع رخص المقاهي وسيارات الأجرة، ورخص استثمار محطات البنزين... هكذا تتعزز ضرورة الإدارة كوساطة عبر لعب دور حلقة مانعة/واصلة في منطقي عمل هما:

- القضاء على القدرات الإنتاجية للحيلولة دون بروز قوي مهما كان نوعها ولو كانت في قطاع الدولة، كالإنتاج وقوة العمل ... سواء على مستوى الفلاحة أو الصناعة أو أي مجال يمكن أن يبرز احتمال للقوة المستقلة عن الإدارة (الثقافة، العلم ...)

- تأكيد السلطة عبر احتكار لعملية الإنفاق واستيراد المواد الاستهلاكية، خلق السوق المرتبطة مباشرة بالسلطة التي تنظم وتدير عملية الوساطة بين السوق الدولي والسوق الوطني. لقد شكلت الإدارة إحدى الظروف التي تسمح باكتساب الرعي وليكون الرأسمال التجاري دائرة نشطة للتراكم.

الاستفادة من أملاك عمومية وخاصة في ميدان البناء والأسواق العمومية وبداية ظهور وتعزيز أسواق المضاربات في العقارات وفي السلع الدائمة (السيارات، الأثاث ...) والاستفادة من التموين الدولي للسلع والخدمات، المضاربة والاحتكار ورفع الأسعار واستغلال فرص الندرة وشبكات التوزيع المستغلة عن طريق الوساطة بين الدولة والمواطن¹.

كل هذا شكل انخراط كبير للإدارة وأفرادها في إدارة، ومن بعيد، نسيج الشبكة الريعية وخلق اشتقاقات أخرى ريعية أيضا بأقصى ما يمكن، فالإداريون، كمجموعة خاصة، تنسى أن عقلنتها لا تعرف إلا بالرجوع إلى المجتمع لتحديد الأهداف هو في ذاته معدوم المعنى، لذا فالدولة، المصلحة العامة، أو الإرادة الشعبية تتحول إلى أجهزة ليس لها أي تمثيلية وتتحول إلى إدارة ذاتية تحمل مصالحها الخاصة وتنفذ "برامج التنمية" وبرامج "تطوير الشعب" وفق الأهداف التي تضعها ووفق الاستراتيجيات التحالفية التي تنجزها مع قوى أخرى.

هكذا فمن خلال برامج الإنفاق العام في شكل بناء وإنجاز القطاع الدولي تشكل ظروف طلب ومجال "استثمار" كفرصة لإعادة توزيع الريع والاستفادة التفاضلية منه.

إن ضرورات البناء والانجاز جعلت القطاع الدولي يشكل طلب ومجال استثمار ومن هذه المجالات الحاسمة في التراكم في صناعات البناء والأشغال العمومية وتطور صناعة مواد البناء وأعمال التجارة والكهرباء والماء.

كل هذه شكلت طلب كبير عبرت عنه الدولة والمتمثل في قطاعات اجتماعية تجهيزات صحية ومدرسية وثقافية كجلب الماء الصالح للشرب، إدخال الكهرباء إلى الريف ...

هكذا تطور القطاع الخاص ليس على قاعدة إبداع وخلق للطلب وخوض مجال يتسم باحتمال الخسارة كشكل من أشكال المخاطرة ولكن تطور على أساس عرض هو أقرب من الفرصة للإثراء أكثر منها استثمار لرأسمال ناتج عن ادخار.

لقد تطور القطاع الخاص على أساس طلب الدولة في شكل عملية التنمية وخاصة في مرحلة البناء إذ شكل البناء والأشغال العمومية قطاعا محتكرا بين 50% إلى 100% من السوق العمومية².

وكل سلوكات إتاحة هذه الأسواق العمومية تمر بعلاقة الحضوة كرأسمال العلاقات والذي يعتبر المحدد الأساسي لمنح هذه الأسواق كفرصة لدخل ريعي مضمون، إذ شكلت تحالف مصالح بين الإدارة المحلية والإدارات العليا مع هؤلاء المبادرين المحميين من القانون والعقوبات¹.

¹D.Liabes, OP, Cit, P94.

²Ibid, P101.

فمهمات الإنجاز وخاصة المصاحبة للتصنيع أعطت فرصا تفاضلية للاستفادة من أموال الدولة، لقد أعطى الحجار آفاقا للأثرياء وأصحاب الأعمال لمضاعفة أموالهم، على الرغم من الحجم الضئيل لتلك العقود إلا أنه سمح لهم بالانطلاقة الضرورية لكي تكبر أموالهم بالاستفادة والارتباط أكثر بمشاريع الدولة.

أحدهم، بدأ بشاحنة واحدة وقد أصبح بأسطول من الشاحنات، والآخر لم يكن له سوى ورشة صغيرة للصباغة وجد نفسه بمؤسسة تستخدم 50 عاملا. هكذا تلعب استراتيجيات التحالف المعقدة، المال، السلطة المحلية، الوظيفة في المصنع كضرورة في الأعمال مع الحجار والاستفادة من المشاريع.²

إن إطارات الدولة والقطاع العام ليسوا فقط ممثلي السلطة ولكن عاملون ومسكرون للتراكم وموظفين ومسكرون للرأسمال الاجتماعي، أين يتم التحالف بين فئات اجتماعية تحمل رأسمال رمزي (الثوري والمجاهدية) داخل المجتمع.

إنهم باسم العقلنة يقومون بتسيير الريع سيتحالفون مع الفئات الاجتماعية المتميزة رمزيا بفعل الحرب لتكرس إستراتيجية تفاضلية في التوزيع في ظل الانسجامية الشديدة للمجتمع. هكذا على ريثم الانجاز الطويل يشكل النظام جسمه الاجتماعي ودخوله وشرعيته ماديا ومعنويا وحتى نفسيا حيث الحضور الدائم واليومي لظل الدولة والنظام سياسا وماليا ورمزيا. فمع الانجاز المادي يتم إنجاز الشرعية ومع مشاكل الانجاز تأتي مشاكل الشرعية وعلى ريثم الانجاز وعمليات الدولة، الفضاء الاجتماعي يتشكل على قواعد جديدة اقتصادية وثقافية عبر بروز خطوط التمايز والتفاضل الاجتماعي. إن مشروع التحديث مرتبط بمحتواه الاجتماعي ويؤدي إلى شرائح اجتماعية وأفراد كفاعلين حاملين لمشاريع فردية، وجماعية تفاضلية. فالتحديث يمكن أن يفهم بأنه تكوين للسوق الداخلية والطلب، أي تطوير حاجيات وأنماط استهلاك وبالتالي مشاريع ومشاريع مضادة في العملية الوطنية³ في شكل صراع من أجل تعظيم طاقة الاستهلاك.

فمع تحرير العمل من العلاقات الإنتاجية من جهة والقدرة التعبئية من جهة للموارد من طرف الدولة -الريع- السوق الداخلية للقوى العاملة تشكل فعليا بالتوازي مع توسع الخدمات والسلع (مع زيادة نفقات الدولة).

¹Ibid, P101.

²Ali Kenz, OP, Cit, P133.

³D.Liabes, OP, Cit, P71.

توسع السوق الداخلية: توزيع الأجور والنفقات الدولية والإدارات العامة المنفوخة والتحول في سياسة الدولة حول الصحة، مجانية الطب، كليا بعد سنة 1974 وفتح مراكز صحية اجتماعية وشركات وطنية وتدعيم الأسعار المنتوجات ذات الاستهلاك الواسع (فرينة، سميد، زيت ...) كل هذا حرر الاستهلاك العائلي وتحول إلى استهلاك السلع الدائمة (المسكن، تجهيزات منزلية، السيارات ...)، حيث أن استهلاك العائلات ارتفع من 9820 مليون دينار جزائري في سنة 1967 إلى 80000 مليون دينار جزائري في سنة 1981، مع تسجيل ارتفاع للأجور من 5813 مليون دينار جزائري إلى 36253 مليون دينار جزائري بين سنتي 1967-1978¹.

كل هذا كان مكنًا بالرغم من الابتعاد والتحرر من العلاقات الإنتاجية لأن تقوية الاقتصاد المحلي لا ينعكس أثرها على دخل الدولة أو هذه التقوية ليست شرطا مسبقا لبقاء الدولة وشرعيتها بل ربما ستكون هذه التقوية معارضة لمنطق إعادة إنتاج النظام.

إن القاعدة الاقتصادية كبناء مادي تتكسر في شكل وسيلة لتوزيع الدخل فقط، لا تهدف إلى الإنتاج أو لا يشكل هذا الأخير شرطا ضروريا لبقائها وهذا ما يفسر تركيز نصف الإطارات العليا، حوالي 45.5% في الإدارة، نشاط لا إنتاجي وكذا القطاع العام ما عدا الإدارة (الصناعة، البنوك، التأمين) الذي يشكل تقريبا نفس النسبة بـ 42.8%².

هذه النسب ليست بريئة في النظام وفي تركيبته، إنها تعكس اتجاه القوة في النظام حيث يعمل الإداريون على تكريس نمط من التفاعلات والممارسات في شكل علاقات شرعية داخلية عبر النسيج الإداري المكون كوسط تحالفي وصراعي داخلي ونمط من الممارسات المهيكلية على مستوى "الجمهور" خارج النسيج الإداري.

تكريس نمط من الممارسات تصبح شرعية على مستوى الداخل وعلى مستوى العلاقات مع الخارج، كل هذا يتم عبر تشكيلة لأنماط سلوك، وعلاقات اجتماعية تعمل على التشخيص وبقوة، إنها علاقات بين أفراد طبيعيين وليس بين شخصيات معنوية وفق التنظيم العقلاني، الذي يصبح عبارة عن بؤر شخصية للقوة والسلطة الذاتية، هكذا تعمل الإدارة على فرض أشكال معينة من إعادة إنتاج نفسها عبر إعادة إنتاج سلطتها وهيمنتها على المجتمع والعمل على جعل المجتمع يدور حولها.

وطالما أن قوة الإدارة ليست قوة ذاتية أو بالأحرى أن الإدارة غير منتجة للقوة وبالطبيعة قوتها نابعة ومستمدة من قوى أخرى فكيف لهذا الطاقم، الكتلة الاجتماعية غير المنتجة، تستطيع أن

¹Ibid, PP.393, 394.

²Ahmed Zekane, OP, Cit, P24.

تكبر وباستمرار وبالقائمة المطلقة وتحسن وضعيتها في بنية الأجور في اقتصاد "شاب" ومتخلف وخاصة وأن الإدارة لا تمثل سوى رأس طافية لفئة موظف والتي هنا تمثل بين 30% و40% من مجموع المأجورين خارج الإدارة؟¹

إنها تعمل وفق منطق تعظيم المصروفات الحكومية وجعل أغلب إجمالي الناتج الوطني يأتي من هذه المصروفات، هذا المنطق يؤدي إلى:

- إضعاف القوى الاجتماعية المنتجة والممكن أن تساهم في الناتج الوطني، إضعاف كعملية واعية ومنظمة وليست عوارض في شكل إهمال أو إفقار أو تحكم في اختيارات الإنفاق العام: في هذا السياق تدخل عملية إضعاف القوة الفلاحية بشتى الوسائل، وبشكل متزايد الأمر الذي يؤدي إلى طلب متزايد على المواد الغذائية مما تصبح معه، ضروريا، الإدارة كوسيط بين السوق الداخلية والسوق الدولية لتسيير استيراد المواد الغذائية كالقمح والزيت والحليب أساسا.
- بهذا تكون الإدارة قوة ذات شرعية باحتكارها الوساطة وإعادة إنتاج تلك الوساطة تعمل على الإعدام المستمر للقوى الإنتاجية بشكل خاص.
- ضمان، بالتالي، عدم ظهور جماعات بديلة عن الجماعات المرتبطة بالإدارة في شكل علاقة زبونية بحتة.

هذا المنطق يظهر جليا حتى داخل الوسط الإنتاجي، المفترض أن تكون العلاقات الإنتاجية هي العلاقات القاهرة فيه، فظهور فئة من زبائن المصنع، ليست مرتبطة بالمصنع كعملية إنتاجية، بل وبصفة أدق مرتبطة بإدارة المصنع، الوسيطة بين مجموعة الأفراد - الزبائن - والإدارة المركزية عبر المصنع عن طريق منح عقود لإنجاز الورشات، فعبر الحجار، من 998 عقد مع المؤسسات الجزائري أقل من 1/3 ذهب إلى القطاع العام والباقي كله ذهب إلى القطاع الخاص، إنها عملية تراكم الأموال يستفيد منها بعض المقاولين لمدة قصيرة ومعينة بعمليات بسيطة لا تتطلب تقنيات معقدة (نجارة، نقل، صباغة ...)².

لقد ساهم المصنع في ميلاد وتوسيع شريحة من التجار والمقاولين الخواص والتي تصبح بسرعة نواة المجموعة أثرياء تراكم أموالا ضخمة وتعيد توسيعها عبر التجارة والمضاربة ليس بعيدا عن الإدارة.

¹A. Bouzida, OP, Cit, P258.

²Ali Kenz, OP, Cit, P120.

لقد كان المصنع أداة ضخمة في تكوين هذه المجموعات الثرية عن طريق منح أولويات الاستفادة من أموال المصنع والدخول في أعماله ثم في استغلاله تالياً.

ولكن نؤكد أن هذه الفئة الجديدة تختلف عن الثرية القديمة التي حطمتها الدولة عبر سلسلة من التنظيمات والتأمينات، إنها فئات جديدة مرتبطة عضوياً بالنظام وبالإدارة أي هي من إنتاجهما وهي شكل من أشكال الربط المصلحي بين الإدارة والأفراد الذين يعيشون عضوياً بواسطة الإدارة وأموالها.

إنه نظام إعادة التوزيع للريع، لقد أمجز المصنع كوسط شرعي هذه المهمة وطالما حافظ المصنع على مهمته هذه فهو لا يخاف على شرعية بقائه.

التضخم الحاصل في دور الدولة في خلق شرائح اجتماعية – طلب زبائن لها بإنتاج طلبات جديدة، وبالتالي ضغوط جديدة قد تدفع بالنظام إلى انتهاج سياسات متناقضة وربما حادة نظراً للتمايز الكبير في الطلب وتنوعه، وربما تناقضات في الطلب والزبائن في حد ذاتهم، مع ظهور مجموعات أكثر تفضلاً.

تلبية الطلب المتزايد وغير المنسجم لا يمكن أن يحصل بدون "تجاوز سياسي واجتماعي" قد يعرض النظام لفقدان المبررات وأسباب وجوده، فتكوين لسوق داخلية بتوسيع الأجرة وعدم مساواة في توزيع المداخل نتيجة للعلاقات التفاضلية بين أفراد الإدارة من جهة والعلاقات التفاضلية بين الإدارة والأفراد تؤدي بدورها تؤدي بدورها إلى تكوين طلبات وفئات زبونة متميزة ومتفاضلة وبالتالي هيكلية لأسواق منتوجات موجهة إلى جهات اجتماعية متميزة¹ وبالضرورة متناقضة.

إن وصول لجيل جديد من الحاملين للتأهيلات من التقنيين والإطارات الذين لا يبالون بطبيعة الإطار السياسي بقدر ما يهتمون بالتصرف في المؤسسات وابتعاد نسبي للقدمات وخاصة المجاهدين وتوجههم إلى العمال الحرة والقطاع الخاص، هذا الذي بدأ ينوع في نشاطاته ويستجيب للحاجيات فقد مر عبر أحضان ورعاية المصنع وأموال الدولة، وعبر مقتضيات مراحل الانجاز. ولكن عند هذه المرحلة الرأسمال الخاص لا يعيش فقط، لأن من الأشغال التي يقترحها الحجار، إنه يستغل اليد العاملة التي تكونت في المصنع يجذبها بواسطة أجور أكثر امتيازاً. فالرأسمال الخاص أصبح قويا وبالغا، لقد استطاع أن يحول الرأسمال النقدي إلى آلات ثم إلى تنظيم.

¹D.Liabes, OP, Cit, P70.

إنه يستغل القدرات التنظيمية للمصنع¹ (القطاع العام).

إن أعمال الدولة الاحتكارية، احتكار التجارة الخارجية وحماية ودعم الأسعار لبعض المواد الضرورية والسياسية الوطنية للأجور والتكوين المهني، إنتاج الدولة للاستهلاك، ارتبطت كذلك بالتغيير والتقوية التدريجية لدور ومكانة القطاع الخاص -كشكل من أشكال إعادة توزيع الربح- سواء على المستوى السياسي الإيديولوجي أو على مستوى التنظيم وعمله الاقتصادي وتوسعه والذي يتضح في مشاريع القوانين حول التمهين وإنشاء جماعات تعاونية ومؤسسات خاصة ومشروع قانون الاستثمارات².

إن ما سعى تنمية ما هو إلا تنمية السوق وتنمية فئات تجارية، هي في الواقع فئات ريعية تحمل صبغة أساسية في محور النظام السياسي.

فالدولة، المصلحة العامة أو الإرادة الشعبية تتحول إلى أجهزة ليست لها أي تمثيلية، إنها تتجاوز دورها الأداتي وتنسى أن عقلنتها لا تعرف إلا بالرجوع إلى المجتمع كذات³، لتصبح الدولة عبارة عن مجموعة خاصة، وبالتالي نظام فعال خاص⁴، فمع تزايد الطلب عليها بشكل مستمر ومتزايد يتزايد الانتظار منها المزيد فهي التي تخلق الطلب عليها عوض خلق اقتصاد ذاتي متمحور على نفسه وينمي نفسه بنفسه مستقلا وهذا يدفع الدولة نحو غزارة التصنيع وخلق الوظائف وتلبية الطلبات المتزايدة خاصة المكونين وخارجي المعاهد والجامعات، لقد أصبحت الدولة محل استقطاب المجتمع وفاعل رئيسي ومحوري في إدارة المجتمع.

إدارة فئات اجتماعية تتموضع في مواقع تفاضلية تجاه الدولة في عملية إعادة إنتاج وإعادة توزيع الربح.

لقد نجحت الدولة لتكون مبدأ مركزي لكل الفئات وتوجهاتها ولتكون مركز إدماج النزاعات عن طريق خلق التمايز والتجزئة للمجتمع عبر فئات كلها متصلة بالدولة في شكل عمودي، لا تشكل قاعدة واحدة للنظام، قاعدة متكاملة ولكن عبارة عن مجموعة من "القواعد الصغيرة" كل قاعدة لها حبلها الخاص على مستوى الإدارة المركزية التي تشكل كذلك "قمم صغيرة" لتلك القواعد الصغيرة.

¹ Ali Kenz, OP, Cit, P122.

² D.Liabes, OP, Cit, P66.

³ Alain Touraine, Sociologie de l'action, Seuil, Paris, 1965, P309.

⁴ Ibid, P308.

ولهذا تتحاشى الدولة وضع دائرة محددة بوضوح تضم أنصارها ومؤيديها لأن هذا يديم أهمية السياسة "الدنيا" الفئوية والتقليدية، وأهمية وجود الجماعات القائمة على الصلة الزبونية، كتضامانات شخصية من شأنها تعزيز هذه الأهمية في عمومية الإطار العام أو الدائرة العامة. هكذا شهدت الدولة استقرارا قويا وأوج شرعيتها ولم تكن أبدا بأي وجه من الأوجه ديمقراطية طالما أن "التنمية الاقتصادية" مست كل الناس وطالما شكلت الدولة مركز الانخراط القوي لإنجاز المشاريع الفردية والفئوية والتي عملت الدولة، في نفس الوقت، على تصاعدها تنوعا وتعقيدا وتبانيا في شكل وظائف الدولة من أجل التنمية والتطور فالدولة استطاعت أن تلتقط الحركة الاجتماعية التاريخية وتحتضنها وتجاريها وحتى تسبقها لتدعمها وتوجهها، لقد حملت الدولة الحركة الاجتماعية التاريخية وبشكل فعال، على المستوى المادي وعلى مستوى الوعي. كما استطاعت أن تتماثل مع الأمة كوحدة منسجمة وكذات تاريخية متوجهة بقوة نحو المستقبل، فالدولة حافظت على وحدتها وعلى أنها وحدة لنظام فعل تاريخي وبالتالي نظام فعل المجتمع ككل.

ولكن بروز الاتجاه لحركة اجتماعية جديدة ومن أحضان الدولة وعملياتها، هل تستطيع الدولة هنا أن تنفذ وظائفها ومشاريعها (مشاريع الفاعلين في الدولة كمحصلة) وربط هذا التنفيذ بالعلاقة مع المشروع الجماعي للتطور والتنمية ؟

23. تجاوز حركة الافراد للدولة كتنظيم مركزي: تجاوز استهلاكي

تجسدت عملية التحديث على مستوى ممارسة في شكل عملية استهلاك للسلع الصناعية، لتصبح رموز ثقافية للتمايز الاجتماعي، إنها كذلك عملية انتشار وتصاد الاستهلاك الصناعي الأمر الذي يؤدي إلى تزايد الاستيراد للسلع أكثر تنوعا، وأكثر تعقيدا وتطورا، فالاتصال بالحضارة الصناعية عن طريق منتوجاتها التي تنتج ضمن شروط اجتماعية/ثقافية وسياسية معينة تسمح لها بالتطور والتنوع والتعقد الذي هو من طبيعة تطور النظام الرأسمالي ليصبح هذا الاتصال ينتج نفسه إنتاجا موسعا في شكل خلق للطلب كسوق للإنتاج الرأسمالي. العملية الوطنية للتراكم هي في ذاتها عملية إنتاج شرائح اجتماعية جديدة تتحدد أساسا بالاستهلاك التصاعدي والأكثر تبعية.

هذا المنطق للحركة لا بد أن يصل إلى نهايته فلا بد أن يصبح الطلب غير مقتنع بالسوق الواسعة (السوق الداخلية) وتصبح شرائح اجتماعية تشعر بالحدود الداخلية على استهلاكها -على ضمان اتصالها بالحضارة الصناعية-منتوجاتها- وبالتالي بحدود أمام تطورها حيث أن عملية إعادة

الإنتاج الموسع لاستهلاكها بعد القدرة على التحكم في التمثفصل سوق دولية /سوق وطنية التي تعمل فيه النظام السياسي الحلقة الواصلة/ المانعة كوسيط ضروري، تؤدي إلى انفجار للسوق الداخلية.

كل شيء يعمل وكان منطق الأمور لابد أن يصل إلى نهايته فنظام التوزيع لم يمنع تبلور حالات عدم المساواة الاجتماعية، لا بل يمكن القول أنه يشجعها، نحو الدخول، رفع من طلب الاستهلاك ولكن الإنتاجية المنخفضة للنظام الإنتاجي الوطني لم يكن قادرا على توفير السلع الاستهلاكية لتلبية هذا الطلب، إنها القاعدة العامة في سير منطق النظام السياسي، لقد نشهد في المرحلة حتى 1969 هبوط في الإنتاج الفلاحي والإنتاج الصناعي مع تضخم كبير في النفقات التسييرية وانطلاق تطور الاستهلاك العائلي بواسطة التوزيع للأجور للإدارة وللقطاع العام ومعه القطاع الفلاحي¹. إنه المنطق الإنفاقي الذي يفرضه المنطق الريعي للدولة ، هذا المنطق الذي يفسره أن حوالي 80% من الاستثمار العام خصص للمحروقات والصناعة الثقيلة. ونفس المنطق الريعي الذي يفسر لنا توفير ظروف مهياة لبروز وبقوة لفروع صناعية مريحة جدا –كفرص ريعية- كالبناء، الصناعة الخفيفة والتجارة في قطاعات كان الاستثمار العام فيها على أدنى مستوى.

هذه الفرص للإثراء مع الأجور العالية والمتحررة أدت إلى التراكم أو التضخم في الأموال والادخار مع "محدودية القدرات الإنتاجية للدولة" يؤدي إلى الاتجاه نحو السوق الخارجية والذي يؤدي بدوره إلى تحطيم للإنتاج.

أصبح التضخم في الأموال يشكل طلبا مقموعا يأتي اليوم الذي ينفجر فيه خصوصا أنه مرتبط بفئة حاكمة رأسمال شرعيتها ادعاؤها النضالية و"نكران الذات" و"التضحية" مما يضطرها إلى انتهاج اللامبالاة الأيديولوجية وممارسة خطاب الصمت.

إن أرباح الاحتكار في السوق وإنخفاض تكاليف الإنتاج جراء الأسعار المنخفضة للمواد الخام والمنتجات الوسيطة نتيجة دعم الدولة والتي يحصل عليها من القطاع العام وانعدام المصروفات على الأغراض الاجتماعية –لعدم فعالية الجباية الضريبية- مع الخيار في النظام الأجور والاستغلال الفاحش لليد العاملة وبشكل تقليدي، كل هذا خلق ظروفًا مواتية لتحقيق أرباح وتضخم مصطنع في القيمة المضافة.

¹D.Liabes, OP, Cit, P234.

آلاف من المؤسسات الخاصة قد وقع بعثها وهي مشدودة إلى الدولة إلى درجة أنه يستحيل أن تقوم بدونها، فالحالة تتجاوز الإعانة والمساعدة لقد أخذت الدولة، وبكل بساطة، مكان المقاول الذي لا يمتلك المؤسسة إلا صورياً، فهي في أغلب الأحيان تضع بين أيدي المقاول مصنعه وسوقه وكذلك أرباحه¹ إلى جانب ضمان الحماية القانونية والسياسية له.

إنها دفعة قوية على مستوى المشاريع الخاصة والتي لم تترجم على مستوى حركة التشغيل خلال 1984-1980 وهذا ناتج لطبيعة هذا الاستثمار الخاص الذي يفضل القطاعات المضمونة المتمثلة في التجارة أساساً وتفادي تحمل مخاطر الاستثمار الثقيل²

ففي الفترة بين 1980-1967 ركزت القوة الشرائية للعمال في حين أن القوة الشرائية لمنظمي الأعمال الخواص تزايدت بنسبة 56%³.

كما أنه خلال الخطة الخماسية الأولى حدثت زيادة في دخول العمال بحوالي 3% سنوياً في حين ارتفعت دخول عمال يعملون لحسابهم بصورة أسرع كثيراً سجلت 14% سنوياً⁴. مما ساهم في ظهور اتجاه تضخمي كبير وحالات عدم مساواة اجتماعية على الواقع وهذه عدم المساواة تزداد وضوحاً لأن الدخل غير الزراعي من المرتبات لم ترتفع إلا بسرعة أقل مما كان متوقعا.

كل هذا كان ينتج داخل الإدارة ووفق تضامناً طبيعية دون وطنية مما أدى إلى وضوح فاضح لتجاوز الأجهزة الدولية لدورها الأداتي وانفصام قوي وحاد بين وظائف الدولة وممارساتها وبين المشروع الجماعي للتطور والتنمية الذي حملته كمبرر لوجودها.

فإذا كانت شرعية الدولة الوطنية كفاعل إدماجي وكمبدأ لتنظيم المجموعة الجزائرية تشكل فرصة تاريخية لكونها ظاهرة تاريخية شاملة فإن فقدان الشرعية نفسه يظهر وكأنه قدر تاريخي يتموقع في نقطة ما في مسار التاريخ بفعل أن الدولة الوطنية الحديثة لا تشكل صياغة سياسية خالدة، وبقدر ما تشهد اضمحلال لها لصالح صياغات أخرى لاحتضان التجارب الجماعية والفردية للبشرية.

فمع تقلص موارد الدولة الخارجية، أصبح الدعم المقدم مهزوزاً وأن تعويض هذا التقلص الخارجي بالجباية الضريبية عملية غير فعالة لصعوبة التحول إلى سياسة "قاسية" مع الأفراد

¹ Moncef Dellagi, classes moyennes, Limites et possibilités, Démocratie, 23 dec 1978 نقلاً عن عبد الباقي الهرماسي، المرجع السابق ص 63.

² A. Bouzida, OP, Cit, P248.

³ Thiery, Emploi, formation et productivité dans l'industrie Algérienne, PP 190, 191. المرجع. نقلاً عن وليام زارتلمان، السابق، ص 731.

⁴ Ibid, P731.

وخاصة أصحاب المشاريع المعتمدين أساسا على التملص من الضرائب والعضوانية التي تميز هؤلاء بجهاز النظام من جهة فإن نهاية الانجاز شكل مأزقا أمام تحويل العمل إلى اتجاهات أخرى، فنهاية الأشغال أحالت إلى البطالة عدد من العمال سيضافون إلى أعداد قادمين إلى سوق العمل. لقد تقلصت الحركية العامة للتشغيل، وتجاه العرض الكبير للعمل البسيط في السوق والطلبات المهمة للعمل المعقد، الأجور تتجه نحو الانخفاض على مستوى الفئات الدنيا وتتجه نحو التضخم على مستوى الفئات العليا.¹

ومن جهة أخرى نجد أن الاستهلاك العالمي للنفط لم يرتفع إلا بسرعة أقل كما أن جميع المؤشرات تدل على أن الانخفاض الكبير في إيرادات المنتوجات النفطية أدى إلى هبوط في الاستثمار وإلى عدم توازن في ميزان المدفوعات.²

هذا الهبوط يضطر الحكومة إلى التقليل من الطلب المحلي بنسبة 5% تقريبا في محاولة لاحتواء العجز الخارجي³، كما تم إلغاء عدة مشاريع صناعية كبيرة بقرارات سياسية كمصنع التكرير ببيجاية ومصنع لتمييع الغاز الطبيعي⁴ وإعادة الهيكلة "لتحسين إنتاجية العمل" والاتجاه الجديد للاستثمارات بحيث في غلاف 155 مليار دينار جزائري مخصص للصناعة والبناء والأشغال العمومية، 78 مليار أي بنسبة 52% خصصت للأشغال الباقية من المشاريع السابقة و77 مليار دينار جزائري أي بنسبة 48% كرست لمشاريع جديدة التي تشكل في الواقع استثمارات إعادة ترميم وتدعيم الإنتاج الموجود.⁵

تقليص نسبة الشغل بفعل انخفاض نسبة كثافة التصنيع وإعادة الهيكلة لجهاز الإنتاجية "حسب معايير المردودية الاقتصادية الصارمة" وتملص القطاع الخاص، عوضته جزئيا الإدارة.⁶ ولكن رغم هذا فإن القدرة الشرائية للعمال لم تتحسن فإذا كان دخول العمال قد ارتفعت بحوالي 3% سنويا خلال الخطة الخماسية الأولى فإنه في المقابل ارتفعت دخول أفراد يعملون لحسابهم بصورة أسرع كثيرا 14% سنويا.⁷

لقد حدث انقسام خلوي في طاقم التنظيم الدولي، فالبيروقراطية العليا تخلت عن المهام "التنموية" عندما ضعف الربح ونقص نصيبهم منه وذهبوا إلى المراكز الأكثر كسبا (وزارة

¹ Ali El-Kenz, OP, Cit, P12.

² Dossier et documents, l'Algérie face au contre choc pétrolier, *Maghreb-Mechrek*, No 113, 1986. نقلا عن وليام زارتلمان، المرجع السابق، ص731.

³ نفس المرجع، ص78.

⁴ A. Bouzida, OP, Cit, P240.

⁵ Ibid, P239.

⁶ Ibid, P255.

⁷ وليام زارتلمان، المرجع السابق، ص736.

الخارجية، سفراء، المجلس الشعبي وهياكل الحزب وتنظيم المجاهدين) والتخلي عن التسيير اليومي للمصنع والإدارة.

إنه تملص وابتعاد عن النظام والمسؤولية فيه وتحويل استثمار المكانة الإدارية السياسية، بعد أن بدت عاجزة عن ضمان استمرار إعادة إنتاجها ولو إعادة بسيطة، إلى رأسمال مادي عبر الاستفادة من المشاريع والتسهيلات الحكومية (أراضي، عقارات، رخص بناء واستثمار...) لقد أدى هذا إلى طموح كثير من الموظفين إلى التحول نحو التجارة والمشاريع الخاصة في محاولة إلى وضع مسافة بينهم وبين النظام والتحسب للمرحلة القادمة.

كما شكلت ظاهرة التسرب للإطارات والموظفين على كافة المستويات في شكل هجرة نحو الخارج أو الانتقال إلى الأعمال الحرة والمصانع الصغيرة الأكثر مضمونية، نزيفا حادا من التنظيم الدولي، فعلى مستوى مصنع الحجار الذي كون ما يقدر بـ 15 ألف فرد بين 1967-1978 كلهم لا يبقون في المصنع متوسط سنوي للتسرب من المصنع قدر على مستوى 10 سنوات بـ 15%¹. إنه الإفقار الحقيقي للمنظومة الدولية وقدراتها كقدرات تنظيمية وكاستطاعة للتحكم في المحيط. هذا الإفقار أدى إلى ضعف التحكم في ممارسات الدولة وتدني مستوى التأهيل الإداري والتنظيمي، إنه الإضعاف الكبير للدولة كجهاز حكم ومؤسسة تنظيمية قادرة على التحكم في بيئتها وتنظيم عناصرها وصياغة مركزية تركز ممارسات واعية وشاملة، ممارسات وطنية لقد أدى هذا الوضع إلى هزال تنظيمي إنها حالة "أنوميا أصابت التنظيم التي تجسدت في سوء التنظيم وسوء عمل الإدارة.

لقد حددت الدولة نفسها منذ البداية كفاعل تاريخي كدولة تحديث وبالتالي تماهت مع دولة المشاريع ودولة الإنجاز ولهذا فإن إنهاء أو نهاية الورشات، نهاية العقود مع تقلص الأشغال طلبات الحجار تقلصت كذلك وجاء الوقت لتنتهي شرعية الحجار لقد أصبح الآن خردة، فوضى صناعية، وتبذير لأموال الدولة².

"مع المرحلة الثالثة من حياة الحجار التي توافقت نهاية عملية البناء والشروع في "الإنتاج"، القطاع الخص وصل إلى حد أنه تهيكل وتقوى حيث أصبح يتركز على مستوى نشاطات منتظمة. ولكن قدراته المالية والتقنية والبشرية الآن تسمح له من فك الارتباط عن المصنع والعمل مستقلا ومشكلا استراتيجيات ومنطقه لإعادة إنتاج نفسه"³.

¹Ali El-Kenz, OP, Cit,P115

²Ibid, P12.

³Ibid, P123.

لقد أنهى الحجار دوره ويجب أن يزول أو على الأقل "يحتاج على إعادة نظر!"¹. لقد أصبح القطاع العام الآن ومنظمه بدون شحنة إيديولوجية ولا قيمة.

هذا الوضع أدى إلى صراعات بين الفئات الاجتماعية ولكنه أدى في الوقت نفسه وبطريقة أكثر خطورة إلى استقطاب حاد: من يمكن تسميتهم بالمدمجين (رجال أعمال، الإطارات العليا، ...) والمبعدين وبالخصوص العاطلين، الشباب المتسرب من المدارس وحتى من الجامعات والنازحين. وبين هذين القطبين نجد تدهور في أوضاع فئات الموظفين من الفئات الوسطى مع إجراء إعادة الهيكلة العامة لكل المؤسسات الاقتصادية التي أدت إلى تفتيت للقوة التنظيمية والقدرات المادية والبشرية للتنظيم، إلى جانب ذلك أدت إلى تفتيت التصور الشامل والمتكامل للعملية الوطنية مما خلق وحدات مشتتة وضعيفة ليس لها الموارد اللازمة للسيطرة على واقعها.

لقد تفتت رأسمال التنظيمي المحصل وتفتت الوسط التنظيمي/التقني الذي كان يقوم بتنظيم وتسيير وغدارة السلطة الشرعية بشيء من الفعالية، إن بروز الشركات الوطنية، كتنظيم عقلائي، أفرز شرائح اجتماعية متفصلة بالتنظيم وأجهزة التنفيذ الدولية مما خلق مع تطور وانتشار هذا النموذج، مع ما يتطلبه كمعايير تنظيمية من شرعية مستندة على المؤهلات التقنية، جعل من اتخاذ القرارات مسألة معقدة وتقنية أكثر منها سياسية وإرادوية هكذا سيكون الطبيعي هو توسيع المشاركة السياسية في اتخاذ القرار إلى المنظمين الاقتصاديين والتقنيين الذين يتمتعون بالشرعية التقنية والتنظيمية.

لقد بدأ التصدع يظهر في التحالف الأولي الذي ربط التنظيم السياسي والتنظيم الاقتصادي، لقد بدأ التنظيم الاقتصادي الإداري في حقل القطاع العام خاصة والذي يتمتع بقوة جذب وولاء قوية خاصة مع تقنين وإطارات لا يبالون بالإطار السياسي بقدر اهتمامهم بالأمر التقنية، يهدد تنظيم السلطة السياسية المبني على أساس "المؤهلات السياسية" ذات البعد الذاتي وغير الموضوعي والمعتمدة على الولاء الشخصي.

مما قد يفجر التحالف القديم، هذا التحالف الذي نشأ مع توسع لأفعال الدولة وتنظيماتها الذي أعطى المجال للشبان ذوي المؤهلات التقنية المكنات (الأوضاع) في كل من تنظيم القطاع الاقتصادي وأجهزة الدولة، مما شكل مجموعة من التكنوقراط ومجموعة من "البيروقراط" في إدارة سلطة الدولة وتسييرها.

¹Ibid, P123.

هذه الفئات توسعت وتشابكت ضمن منطق للانتشار حسب توسع عمليات المؤسسة وتطور في إنشاء التنظيمات الصناعية ، شكل هذا التوسع مع نواة الجيش كإدارة وكتنظيم أيضا ما يدعى "التقنوبيروقراطية" في شكل اعتماد متبادل في الشرعية، بين تنظيم السلطة والتنظيم الصناعي الاقتصادي فهي متداخلة وتعمل على تبادل في الشرعية، والاستفادة من المساندة. أصبحت القوة تميل إلى المنظمين بفعل تعقد مسألة اتخاذ القرار ليتمكنوا من السيطرة الفعلية على السلطة وعلى التنظيم الإداري مما قد يغير في اتجاه المشاريع الجزئية والتحالفات الموزعة والمتصارعة داخل النظام الإداري.

خارج هذا المنطق لا يمكن فهم سياسات إعادة هيكلة وحدات لاقتصاد الوطني ولا يمكن أن ندرك في جزائر السبعينات الحجم الذي اتخذته الشركة النفطية سوناطراك ثم تقسيم الشركة نفسها.

حاول النظام لتخفيف من قوة ضغط "التكنوقراط" بالبحث عن مراقبة حقيقية على الشركات الوطنية لقد استطاع النظام التفرقة بين "المؤهلات السياسية" و"المؤهلات التقنية"¹. تجد مجموعة التقنوبيروقراطية ، كإفراز للتنظيم العقلاني الحامل للمشروع الشامل للتنمية ، نفسها متورطة في نظام سيطرة وضعته هي نفسها، فالتشابك التطوري لتنظيم السلطة السياسية والتنظيم الاقتصادي خلق كتلة اجتماعية يسيرها تنظيم الربيع النفطي وتحصيله من الأسواق العالمية، هذه الكتلة غير المنسجمة سياسيا وثقافيا والمنتشرة على مجموع التنظيم العقلاني في المجتمع ستلعب رهان المراقبة الاجتماعية والسياسية في داخلها لتشكيل التحالفات الطبيعية .

هكذا جاءت "سياسة إعادة الهيكلة" للقضاء على أي احتمال تطور أو بروز لعامل من شأنه إعادة النظر في التوازن الحاصل أو بالأحرى في نظام السيطرة هذا حتى ولو أدى إلى تحطيم كل القدرات التنظيمية وشبكة تنظيم السلطة الوطنية.

بالفعل لقد أدت هذه السياسة إلى انهيار للبناء التنظيمي وتمزق في شبكة التنظيم في شكل وحدات منعزلة هزيلة وفاقدة للاتصال الفعال سواء على مستوى مركزي أو على مستوى القاعدة.

خلق هذا الوضع ترد كبير في الأداء التنظيمي وزوال نظام المراقبة المتبادلة إضافة إلى هروب أو إقصاء للإطارات التنظيمية والتقنية، فباستثناء الأقلية القليلة التي ترتقي إلى مواقع تخول لها

¹Amar Koroghli,P174

خطط إدارية امتيازات مالية كبيرة ومثيرة في آن واحد فإن الوضع العام أدى إلى شعور أعوان الدولة بالحرمان النسبي وخاصة إزاء نظرائهم في القطاع الخاص.

إن هذه الشرائح المتوسطة بعد أن قادت جهاز الدولة ومشروع التنمية أصبحت تدفع باهضا ثمن السياسة الجديدة.

إنه انهيار للتحكم الذاتي للتنظيم، فالدولة كمنظومة، بعد أن كانت تعبيراً عن الإدارة والتحكم في الأشياء وقوة تفرض سلطتها على الكل وتحدد اختياراتها كاختيارات إرادية وشاملة، أصبحت تعبيراً عن تحالفات جزئية وفرعية كمصدر رئيس للسلطة الدولية.

محاولات تشكيل للقوى والوعي خارج الدولة وحدودها وتوازيها معها أضعفت كثيراً السلطة والنظام الوطنيين، ضمن شبكات ثقافية ومادية خاصة وخفية تعمل على إنتاج نفسها وإعادة إنتاجها للوعي والانتماء على نقض الانتماء والولاء للدولة والنسيج الوطني وإعادة إنتاج هذا النقض مما أدى إلى انحلال للنسيج الوطني¹.

أصبحت الدولة جهازاً مسخراً لفائدة شبكات بيروقراطية مرتبطة بأوساط أصحاب المشاريع، إنها الآن عبارة عن محصلة لضغوط مستمرة من طرف قوى تحاول جعل الدولة كفاعل خاص بعيداً عن التصور الوطني والمصلحة الوطنية، وأصبحت آليات الدولة تستجيب أكثر للفئات المنظمة كالمقاولين والعمال وتجاهل مطلق للفئات الخارجة عن التنظيمات وهي تتزايد أعدادها بكثرة وخاصة في صفوف الشباب الذي يعد نسبة كبيرة غير مؤطرة.

وهكذا يأتي القطاع الخاص كنتيجة لأزمة الدولة الوطنية، إنه تغير في القيم الذي يضع فاصلاً بين مرحلة ومرحلة أخرى جديدة بعيدة عن المشروع الوطني.

المشروع الوطني الذي كان الحجار، بكل جوانبه التقنية والاجتماعية والسياسية تجسيدا له. "الحجار الذي كون الفضاء الاجتماعي الجديد وهيكل فئات اجتماعية جديدة ولكن الآن إنجازاته تجاوزته وأصبحت تهدده". "بعض العمال يقترحون التسيير الذاتي له من طرفهم" و"رجال الأعمال يتجهون بـ"الليبرالية" والخصوصية"² لقد فقد شرعيته وبريقه.

إن هشاشة هيكل تعبئة الموارد في النظام الجزائري الناتجة عن التعبئة الأحادية (اعتماد الدخل في مجمله على عوائد المحروقات) تجعل الإدارة المركزية في النظام السياسي ذات حساسية مفرطة تجاه التغيرات الخارجية وبالتالي هشاشة شرعيتها كوساطة بين المجتمع والسوق الدولية.

¹Burhan Galion,P15

²Ali El-Kenz, OP, Cit, P124.

إذ يجب على الدولة أن توسع سوق الإرث العام والاستهلاك وتنوعهما كما يجب عليها في المقام الثاني أن تفعل الأمر ذاته في سوق العمل ومن غير الواضح إمكان القيام بالأمرين معا وفي نفس الوقت لأن الأعمال التي تخلق في سوق العمل لا تعطى بالضرورة المنافع التي تلبى مقتضيات سوق الاستهلاك، كما أن هذه الأعمال لا تعطي المنافع ذاتها للجميع.

هذا الشرح أدى إلى تصدع شيئا فشيئا لآلة الدولة ابتداء من السوق الداخلية والتحكم في التجارة الخارجية، وظهر "الترباندو" كعامل تكيف ولكن خارج الدولة، يقوم بوظيفتين:

- توفير العمل للعاطلين والذين ليس لهم تأهيل عملي وأهملتهم مؤسسات الدولة وبالتالي الترباندو خلق توازيا بين الأفراد والدولة وتطور الأمر إلى أن يصبح عداء بين الدولة وأفرادها ناهيك عن ولاء أو عدم مبالاة، لقد أصبحت الدولة بعجزها عن توفير العمل، عائقا كذلك أمام فرص العمل الأخرى إذا أن الدولة كانت تعتبر شاملة تقوم بكل شيء وهذا سر وجودها وتقبلها من طرف الأفراد، مع انحصار، مجال عملها بعدم قيامها بدورها كمشغل يبدأ مسلسل تآكل دعائم شرعية وجودها.

- توفير السلع الاستهلاكية للفئة العليا التي بدأت ترى الدولة عائقا لعدم قدرتها الاستجابة لاستهلاكها المرتفع مع الأموال المتوفرة لديها -جاء إعادة توزيع الريع- بدأت تتجاوز إطار الدولة قصد تلبية طلباتها وتجد في "الترباندو" وسيلة لتحقيق هذا التجاوز. إن الاتجاه نحو فتح الاقتصاد بوجه "القطاع الخاص" يبدو وكأنه محاولة للاستجابة لهذا التجاوز، فالدولة لا يمكن أن تبقى إن لم يكن لها كهدف أساسي تطوير قدراتها لتلبية المطالب الاجتماعية المتصاعدة.

إنه التمزق في الكتلة الاجتماعية التي ما لبث النظام السياسي يفاخر بادعائه أنه خلقها. هذا التمزق الذي خلق تباينا كبيرا في الاستهلاك بعد فترة من الاستهلاك الجماهيري، التباين الذي يجعل من التفاوت في الدخل مسألة حساسة جدا.

إن إحصائيات الإنفاق الذي يقوم به المستهلك تشير إلى ارتفاع عام في مستوى المعيشة لسكان المدن (التسلية ...) كما تشير إلى تردي نوعية الاستهلاك بشكل كبير أيضا.

لقد فقدت الدولة شرائح استهلاكية كبيرة حيث انسلخت واحدة في شكل اندماج في الاستهلاك العالمي في حين انكمشت الأخرى في ثقافة متاحة لاستبعادها عن دائرة التوزيع.

أدى هذا إلى مأزق في الحراك الاجتماعي الذي شهدته الفئات الوسطى من جراء عمليات التنمية، هنا المأزق يبدو أكثر تهيوًا للاهتزاز الاجتماعي ولعدم الاستقرار، فعدم شرعية الثراء الفاحش لدى

الأفراد والذي يربط بشكل آلي بالسرقة والاختلاسات من جهة وارتباطه كذلك بالاستهلاك العالمي كنمط ثقافي فيه كثير من عدم الرضا عليه وخاصة أن ظاهرة الإثراء مازالت حديثة وامتيازاتها فجأة و نمط استهلاكها تظاهري مما يجعل عملية قبولها كطرف شرعي عملية صعبة جدا لتبعتها لجهاز الدولة واعتمادها على الدعم الحكومي، إلى جانب نزعة "الثرى الجديد" إلى الإسراف في الترف مما يجعله "عامل تفكك اجتماعي" هذا السلوك أصبح من أهم العوامل المولدة للعداء الاجتماعي بين الفئات¹.

إضافة إلى أن النجاح والحراك الاجتماعيين أصبحا غير مقترنين بالكفاءة والمقدرة. إن هذا الوضع قد يكون مقبولا بقدر ما يكون النظام قادرا على ضمان حد أدنى من تحقيق المشروع الذي يحمله الفرد.

طبيعة الدولة التي تحددت عبر الحركة الاجتماعية التي أدت إلى بروز الدولة الوطنية باعتبارها دولة المهمة التاريخية، تنفي المصالح المتناقضة وتنفي الصراع، إنها تمثل الأمة كوحدة موحدة ومنسجمة ومكتملة، تعمل الوطنية على طرد من الوعي الانقسامات والتناقضات الواقعية والتي تجاوزها في الواقع والممارسة يتطلب مجهودات وصراعات وتحالفات صعبة تجعل فهم وحل هذه التناقضات مشكلة عويصة في حد ذاتها².

ولهذا تعمل في شكل شمولي بمعنى أن كل شيء لابد أن يكون للدولة فيه تدخل وأي تدخل عن هذا المبدأ –الشمولية- يعني هناك منافسة ليس داخل الدولة وإنما منافسة للدولة لأنه كما قلنا المجموعة السياسية ليست متطابقة مع الدولة الوطنية ومن هنا تأتي المهمة التاريخية للدولة. يأتي الربيع النفطي ليؤكد ويكرس هذه الشمولية ولهذا نرى كل الدول المعتمدة على ريع خارجي كبير هي دول شمولية إطلاقية عكس الدول الأخرى غير النفطية التي تشهد ولوقليل من التشكل الديمقراطي للقوى³.

وعلى هذا الأساس الذي حدد طبيعة الدولة الوطنية في الجزائر تمت صياغة التنظيم، تنظيم السلطة الشمولية ونمط إدارتها وتسييرها في شكل خلق وضعيات مستقرة نسبيا تحتضن الأفراد وعلاقاتهم بالسلطة بحيث أن الفاعل الفردي، في نفس الوقت يكون مشروطا بهذه الوضعية ويساهم في إنتاج وإعادة إنتاج هذه الوضعية.

¹ عبد الباقي الهرماسي، المرجع السابق، ص71.

²Burhan Galion, OP, Cit, P106.

³حازم الببلاوي، المرجع السابق، ص70.

لقد تأسست شرعية الدولة بواسطة أداة محورية وهي استخدام الريع في توزيع المداخل عبر مؤسسات تنظيمية اقتصادية، اقتصادية، إدارية، دينية وقضائية وأي مساس أو خلل في هذه الأداة يعتبر خللا في هذا الأساس وبالتالي يجعل الدولة تفقد الانخراط المطلوب.

لأن المسيرين لا يشكلون طبقة ولا يعبرون عن بناء سياسي معطى في المجتمع ومكرس في شكل تقاليد حكم في شكل بناء اجتماعي ثقافي للامتيازات والسلطة ولهذا فالعلاقات الاجتماعية التي يعقدونها تكون علاقات شرعية بفعل الوضعيات الاجتماعية المستقرة نسبيا وليس بفعل صفة الأفراد.

فالسلطة هنا لا تعني مراقبة معممة على الآخر لذا فهي ليست شرعية بطبيعتها بل شرعيتها تكون تابعة لمتغير آخر وهو فعالية الوساطة التي يحتلها المسكرون بين المواطنين وأهداف وغايات الذات التاريخية. لهذا فالمسكرون لا يعتبرون مسيرين شرعيين إلا بالقدر الذي يجعلون فيه مجهودات المراقبة الاجتماعية للمواطنين على الظروف الاجتماعية لوجودهم تنفذ بالعلاقة مع المشروع الجماعي للتطور والتنمية.

وبهذا التحديد الحاد تكون شرعية المسيرين كطموح صعب المنال في أغلب الأحيان نظرا لصعوبة المحافظة الدائمة على ربط كل أفعالهم وممارساتهم لوظائفهم بالمشروع الجماعي. هكذا تجعل هذه الصعوبة على مستوى الواقع الفاعلين الاجتماعيين لا يشكلون إجابة لوضعية اجتماعية تجاه السلطة ولكن في وضعية تضع محل تساؤل دائم لرابطة الهيمنة إنها الحالة المميزة في التكوين السياسي الجزائري الحديث المتمثلة في طغيان الطوبى الأممية في وعي الأفراد والتي تعيق أي بناء للسلطة والهيمنة، إنه الرفض المطلق للتنظيم البيروقراطي والتراتب في القيادة، باسم المشاركة المباشرة في كل القرارات وفي كل قيم المجموعة. ولهذا فالسلطة لا تنتج حصريا عن مراقبة الموارد المادية للتنظيمات، بل كذلك وربما أكثر على الأفراد، كأفراد طبيعيين والعمل على الاندماج الطبيعي الذي يستند على قيم التنظيمات. هذا النمط من الممارسة يضعف التنظيمات لصالح تقوية السلطة الطبيعية للأفراد في شكل قدرات شخصية ومميزات فيزيولوجية ونفسية للفرد كالفرازة "الجري" "الشرطة" وحتى "اللسان". إنه وضع محل تساؤل لرابطة الهيمنة التي تسمح للفاعل تسيير وإدارة الموارد الاجتماعية الرئيسية المتاحة بإعطاء الصبغة الذاتية والشخصية للعمل الجماعي.

هكذا تكون "الحتميات الاجتماعية" مرادفة تماما للسلبية والركون مما يصبغ الفضاء الاجتماعي للسلطة بالتوتر وحتى بالثورة الدائمة، لتصبح القاعدة العامة هي لا شرعية السلطة حتى يثبت العكس.

إن الدولة الوطنية، أي تلك الآلة الحديثة والأفكار التي تقودها تجاه المجتمع تعمل كأداة تنفيذية لسياسات مفروضة من طرف حركات وقوى تمارس سلطتها خارج المؤسسات. هذه الاستعمالية ازدادت تحت النظام السياسي الوطني.

إن هذه البنيات التنظيمية ذات منشأ ليبرالي ونيوليبرالي من ناحية القانون والتنظيم، تدهورت مع "تطبيق البرنامج الوطني".

هذه الاستعمالية تعني أن الأجهزة والتنظيم لم يتمكنوا من التطوير تطورا ذاتيا وتطابقيا أو أن يطور المبادئ الموجهة أي وعي ذاتي ومعايير وغايات ذاتية تتطابق مع مفهوم الوطن¹، إنما استمرت في تبعيتها التامة في محتواها ومنطق عملها وتوجهاتها لعوامل خارجية وإرادة أفراد وجماعات اجتماعية.

لقد كرست هذه الاستعمالية للدولة، التضامانات والتشكلات دون الوطنية (جهوية، فردية، وطبيعية ...) بشكل كبير وخاصة مع ظهور عجز الدولة في تحصيل الموارد اللازمة للتخفيف من هذه الاتجاهات أو على الأقل العمل على إدماجها والحد من تناقضاتها.

هذه التشكلات دون الوطنية تتقوى وتتعزيز مواقعها على طول جسم تنظيم الدولة في محاولة لإضعاف الدولة ذاتها كمبدأ مركزي للتنظيم والاندماج ويظهر نجاح هذه المحاولة في شكل تفكك للدولة وأجهزتها وتنظيماتها التي تصبح تعمل بدون مبدأ مركزي للتنظيم، تصبح عرضة لاستراتيجيات التضامانات دون الوطنية والتي بطبيعتها تكون متناقضة ومتعارضة، وبالتالي تصبح قرارات وسياسات تحمل اسم الدولة ولكن في الحقيقة صادرة عن تلك التضامانات دون الوطنية كسياسات متناقضة ومتعارضة وفوضوية مما يزيد في تدهور وضعية الدولة في وعي الأفراد.

24. التحول الاستراتيجي : من المصنع الى السوق.

إن مرحلة التخطيط وإستراتيجية التنمية وتكوين وتنظيم الأجهزة، عملت على تشكيل النظام السياسي، كبناء سياسي وكتفاعلات سياسية وأدخلت فئات كبيرة كفواعل فيه وتكونت مصالح وطموحات وتحالفات وتضامانات عبر الكتلة المتنامية في حجمها كجسد النظام السياسي.

¹Burhan Galion, OP, Cit, P93.

الأمر يتعلق بنظام سياسي تشكل ما يسمى قطاع الدولة عمودها الفقري لتتم عملية اصطفاء للمصالح بحيث تكون هي مصالح النظام وجسم النظام نفسه حيث تتحول عملية إدخال فاعلين جدد إلى إعطاء صبغة معينة للنظام نفسه قد يشكل هؤلاء الفاعلون النظام ويقودونه.

لذا فالمنطق ليس نظام سياسي وقاعدة اجتماعية، بل نظام سياسي كخلية داخل جسم المجتمع ، يعتبر هذا المجتمع المغذي لها في شكل انتفاخ وانكماش، فالأفراد لا يؤثرون على الحكومة أو يوجهونها ولكن يدخلون التنظيم لاقطاع جزء من السلطة لتسييره حسب مصالحهم وتوجهاتهم. وهكذا فالتكنوبيروقراطية تشكل فئة منقسمة على كامل الجسم المجتمعي في هيئة مكانات سلطوية عامة تشكل محل صراعات حادة بين الأفراد والعائلات والمجموعات المحلية والفئات الثقافية وفئات المصالح ... فممارسة الوظيفة هو الذي يؤسس وجود مجموعة أو فئة أو حتى فرد كفاعل في وظيفة إعادة التوزيع للفائض الاجتماعي الممتص من طرف الدولة، إنه الاتجاه نحو تعظيم سلطة إعادة توزيع لفائض القيمة وهنا، الربيع هو الذي يشكل مصدر النزاعات والانقسامات وان الهرم الاجتماعي الذي شكله النظام السياسي لم يقم على طاقة لتدوير وخلق فائض إنتاج أي على ملكية وسائل الإنتاج سواء فردية أو دولية بل على الصلة بالأجهزة العامة التي توزع السلع والخدمات وتقرر طاقة الاستهلاك.

فخارج منطق تكون وتغير في المشاريع الجزئية المنقسمة والمتصارعة داخل النظام الإداري لا يمكن فهم سياسات إعادة هيكلة وحدات الاقتصاد الوطني ولا يمكن أن ندرك في جزائر السبعينات الحجم الذي أخذته الشركة النفطية سوناطراك ثم تقسيم الشركة نفسها¹ بالرغم من الإصرار على عزل اتجاه القطاع العام عن بقية الاتجاهات ، بأن يكون جزء من الإدارة يعطي لها رفع شعار باستغلال المهمة التاريخية وهي خارجة عن وظيفتها في التوزيع وتنظيم قطاع الدولة العام بحيث لا يرى في هذا القطاع إلا الجانب التقني له.

لقد شكل التصنيع نظام مراقبة سياسية لضمان الاندماج والقضاء على جيوب الشرعية المنافسة وخلق وإعادة إنتاج الوساطة (التبعية) المالية والتقنية، تصدير البترول مع السوق العالمي.

إنه التكريس للدولة الإنفاقية في اتجاه قطاع بناء وإقامة المصانع والوحدات الصناعية عبر وظيفتين.

¹ عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، المرجع السابق، ص 77.

- الوظيفة الأولى: نشر التنظيم العقلاني بشكل واسع باستيراد التنظيم الصناعي المتمفصل حول الآلات التقنية.

- الوظيفة الثانية: تحصيل وتوزيع الربح كوسيط بين السوق العالمية والمجتمع جلب التقنية وتسيير عملية نقلها للمجتمع كعملية إنجاز التطور الذي اختصر في تحويل ونقل منتوجات المجتمع الصناعي إلى المجتمع المحلي، هذا التحويل لم يفهم كاستراتيجيات استثمار ولكن "أساساً وجوهرياً" كأداة تحديث للنظام القيمي والبنىات والمؤسسات، إنها الجواب على تحديات التاريخ¹، إنه ظهور لنظام جديد للوجود ونظام جديد للأشياء، مجموع الفضاء الثقافي يشهد فوضى في عناصره ومحاولة ترتيبها كقناعات واعتقادات ذات تاريخ تكويني طويل. فكل التنظيم، كل الفئات الاجتماعية انخرطت في منطق آخر وكأنما حولت بقوة نحو الحاضر القريب ونحو المستقبل الذي يقرب أو يبعد حسب الهدف نهاية اليوم، نهاية المنصب، نهاية الشهر، تاريخ استبدال قطع الغيار نهاية تاريخ إقامة التجهيزات، العطلة السنوية ... إنه الحاضر الذي لا يترك مكان للماضي ومؤسساته التقليدية، إنه التنظيم للحاضر والمستقبل الذي يضمن إدارة الشبكة الجديدة والمجموع الجديد الذي لا يعرف الماضي، إنه مجموع جديد، ابن الحاضر لا يشكل إجابة لوضعية لكن يضع محل تساؤل وبشكل دائم وضعيته ليجعل من نفسه فاعلاً قوياً نحو تسيير وإدارة الموارد كل الموارد المتاحة حوله من أجل نفي وضعيته الاجتماعية.

لقد استطاعت النخبة الحاكمة من تحقيق نظام سياسي متوازن يضمن آليات عمله عبر التنظيم العقلاني - الإداري/الصناعي - حيث الأفراد كمواطنين يؤدون له بعض المساهمات، بواسطة التنظيم، يساهمون في إنجاز وعمل مؤسساته في المقابل يبحثون عن مراقبتها، إن الشيء الذي يقدمه المواطنون للنظام السياسي هو إرادة إنجاز التي لا تصبح اجتماعية إلا بواسطة المؤسسات، إنهم يطالبون بوضع الدولة كنظام شرعي، والمسировون لا يعرفون أنفسهم بالوظيفة الأداتية أو بالوظيفة الإدماجية ولكن بدورهم كفاعلين من أجل التطور. غير أنهم كذلك يبحثون لتقوية مجموعة مؤسسية خاصة بفعل إدماجي فالدولة الوطنية تؤسس مجموعة خاصة لا تستطيع إلا بتأكيد إيديولوجي خالص، أن تماثل المجتمع الشامل وأهدافه. تأسيس هذا النظام غير ممكن إلا بوضع الدولة - كمورد إستراتيجية - كإرث أوريث في حد ذاتها يتمتع المستفيدون في شكل وضعيات سياسية وإدارية ولهذا كانت عملية تنظيم المصروفات

¹Burhan Ghalium, OP, Cit, p 96.

العامة في شكل منح واستفادات لأعضاء الجيش القدماء والمعطوبين والأرامل وأبناء الشهداء إحدى ميكانزمات الشرعية الأولى التي ستتوسع في منطقتها.

لقد أدى قبول الأفراد والمجموعات للخضوع للنظام الإداري التراتبي أي للسلطة العمومية كمصدر وحيد للسلطة وتمركز سلطة الدولة لكن بهدف بناء وتكوين، بارتياح كبير لمناطق نفوذ – إمارات حقيقية- متمفصلة ليس على فضاءات متميزة وواضحة ولكن على أجهزة الدولة¹ لضمان جزء من سلطة توزيع الريع.

طالما أن الريع متمركز في القمة فإن الخضوع إلى السلطة العمودية وإلى السلطة المركزية لدولة يكون آلية أساسية في العملية السياسية في النظام السياسي الجزائري.

إنه تحويل للتنظيم الإداري –العقلاني- إلى آلة وأداة لتحقيق بؤر سلطة سياسية، فالتموضع بقوة على هيكل التنظيم والارتباط به وبالتالي بالمجموعة الحاكمة يكون لضمان وصول قناة الريع المتدفقة من الأعلى.

لقد تشكلت لعبة متعددة الأطراف للسلطة تتميز بتدعيم السلطة التنفيذية المكلفة أكثر مباشرة بأعمال الإدارة الاقتصادية ومع الاقتدار في التحكم وبكفاءة في شروط إعادة إنتاج الدولة الوطنية كفاعل دولي يعني أن صلابة هذه الدولة من حيث قبول الناس لها كإطار للصراع المادي والرمزي، بغض النظر عن حدة ومرجعيات هذا الصراع، مازالت قائمة. إن قبول هذا الإطار مازال قويا ويحض بانخراط قوى فيه. لقد استطاعت الدولة أن تظهر أنها فوق لعبة المصالح الخاصة ولا تريد أن تحدث الانطباع على أنها منغمسة مع هذه المصالح وصراعاتها. وفي نفس الوقت لا تريد أن تعرف على أنها نظام تحكيم بين المجموعات والجماعات المتنافسة، فالدولة تريد أن تحافظ على وحدتها على أنها وحدة لنظام فعل تاريخي وبالتالي نظام فعل المجتمع ككل.

وهذه الوحدة تعني أن الدولة تريد أن تعرف على أنها نظام تحكيم بين المجموعات والجماعات المتنافسة، فالدولة تريد أن تحافظ على وحدتها على أنها وحدة لنظام فعل تاريخي وبالتالي نظام فعل المجتمع ككل.

وهذه الوحدة تعني أن الدولة تريد أن تجعل مجهودات المراقبة الاجتماعية للمواطنين على الظروف الاجتماعية لوجودهم تكون أو تنفذ بالعلاقة مع المشروع الجماعي للتطور والتنمية².

¹Ali El-Kenz, OP, Cit, P 246.

²Alain Touraine, sociologie de l'action, OP, Cit, P 307.

لقد تمكنت من فرض نمط من السلطة يعمل على توازن إنتاج يتسم بالضبط المستمر متماشيا مع الحاجات الاجتماعية ومواقع الأفراد فيها أين الجماعة تتمكن من إنتاج نفسها والمحافظة على ذاتها ليتم التوازن من خلال منطق اجتماعي يعين ممارسات الإنتاج والاستهلاك والتوزيع وهذا من خلال سياسة الإنفاق، عندما تصل الأموال بهذا الشكل إلى أيدي الفاعلين الاجتماعيين (موظفين الدولة، تجار، مقاولين ...) وتنفق الدولة جانبا من الدخل الوطني على الواردات التي تعتبر تسربا مهما من تيار الدخل الوطني ولكن بقية المبالغ يعاد إنفاقها في الداخل وبالتالي تتم حدوث دورة ثانية من الإنفاق وتقف الدولة في الحلقة لتنظيم هذه الدورة التدفقية الدائرية للدخل والإنفاق¹

ويكون دور الدولة مهما جدا في هذه الدورة لأنها تتحكم في تيار الدخل الوطني، كما أنها تحدد دورة الإنفاق الداخلي وتتحكم فيه (في شكل صفقات تجارة، منح، خلق فرص الثراء). الدولة من خلال المنظمين تكون فاعلة في إقامة علاقات للهيمنة والاستغلال وعلاقات طبقية جديدة²

ففي المجتمعات المتميزة بالدولتية Etatism، أي أن تطور الدولة لم يترافق مع تشكيل لنظام سياسي قوي (نظام مثيل وتنظيم مستقل للقوى الاجتماعية)، الدولة لا تكون عون جماعي موحد ومنسجم للتغيير الاجتماعي بل يتوجه لعمل كحقل للقوى، كمسرح للنزاعات بين المجموعات من الأفراد لهم مصالح متميزة، ويحاولون تطبيق استراتيجيات مصلحة في داخل وظائف الدولة (أي في عملية إنجاز وظائف الدولة) فجهاز الدولة يصبح نظام سياسي - إداري - يعمل وفق لعبة داخلية للصراعات والتفاوضات والوفقات، جهاز الدولة يشكل "سوق سياسية للإحلال"³، إن النخبة السياسية الحاكمة تستفيد بقوة من انتقال الصراع على داخل جهاز الدولة وتأطيره في القنوات التنظيمية وهذا هو الهدف الجوهرى للنخبة السياسية مهما كان حجم هذا الصراع أو طبيعته لأن بقاء الصراع خارج التنظيم يضع العلاقة المباشرة بين النخبة السياسية كأفراد خواص وبين الأفراد الآخرين.

يمنع التنظيم من تصدع العلاقات الاجتماعية وتحطيمها، فمن خلال التنظيم العقلاني استطاعت النخبة السياسية الحاكمة إدماج وتوحيد للعلاقات الاجتماعية، ضمنه تكون تلك العلاقات شكل من التعاون الشرعي الذي يجعل الفاعلين الاجتماعيين غير متساوين وهم

¹ أجياكومولوشي، المرجع السابق، ص 88.

² Gauthier de villers, OP, Cit, P 222.

³ Ibid, P 225.

يمارسون تلك العلاقات، هؤلاء الفاعلون هم متعاونين وأعداء في نفس الوقت يتبادلون تأهيلات سوسيو ثقافية إضافية تعطيها لهم ممارسة العلاقة -هذا التعاون- يجعلهم غير متساويين في التحكم في الموارد المادية، إذن في نزاع من أجل مراقبتها¹ ضمن التنظيم العقلاني الذي يضفي عليها شرعيته.

لقد انقلب دور الدولة باعتبارها موزعا للمزايا والخدمات في تحديد علاقة الأفراد بالدولة ونظرتهم إلى حقوقهم في المشاركة² طالما أنه يشارك بطريق غير مباشر في الإدارة وفي مراتب التنظيم العقلاني الشامل المطبق. فالإدارة المركزية مشكلة من قوى اجتماعية متباينة بدون مشروع موحد وواضح، موحدة في الظاهر وشكليا ومترابطة صراغيا بواسطة الربيع النفطي والغازي لمراقبة وضمان التوزيع. مختلف الأفرع والأجزاء توزعت إلى مراكز سلطة مبعثرة عبر أجهزة الدولة واستعمال هذه الأجهزة كأدوات للقوة السياسية.

ولهذا لا يستطيعون التصارع إلا بشكل غير مباشر، عن طريق هذه الأجهزة بمعنى القدرة على التلاعب باليات وإجراءات مؤسساتية وبتقنيات التنظيم العقلاني في خضم استراتيجيات الصراع وتحت غطاء أن هذه المؤسسات هدفها تنظيم المجتمع واقتصاده³.

فالسياسة تظهر، في الممارسة الاجتماعية، كاستراتيجيات، كفن لتحويل مخططات الدولة وقوانينها والتلاعب بها واستغلال الثغرات الطبيعية لجعلها في خدمة مصالح خاصة⁴ الدولة هنا، حامل للذات التاريخية، هي مجموع خاص، فالحاجات الإستراتيجية للدولة قد تدفع بها لكسر حركات اجتماعية وكذلك قد تصل الحركات الاجتماعية لابتلاع الدولة كدولة رفاه، أو تعايش سلمي للتسامح المتبادل بين السلطة السياسية واقتصادية والحركة الاجتماعية أي بين الدولة والمجتمع، فالحياة الاقتصادية في يد الدولة وليس في يد المجتمع⁵.

هذه الوضعية تتطور، فالدولة مهيمنة عليها ضرورات دولية وتظهر، في نفس الوقت، أنها قادرة على إجابة متطلبات أساسية وتنمية وتسيير الاقتصاد.

¹G.Bajoit, OP, Cit, P 27.

²حازم الببلاوي، المرجع السابق، ص 71.

³Ali El-Kenz, OP, Cit, P 298.

⁴Burhan Ghalium, OP, Cit, p 96.

⁵Alain Touraine, sociologie de l'action, OP, Cit, P 338.

النخبة الإستراتيجية في عملية التنمية لا يؤلف فيها العسكر جزء مهما وبتوليهم المراكز المدنية يتمسكون بالمسؤولية السياسية أكثر من تمسكهم بالوظائف الفنية، يقومون وينظمون وحتى يحافظون على النظام مع التأكيد على التنظيم والتراتب.

إن دراسة أنتليس Entelis حول النخبة الجزائرية والحكم "التكنوبيرقراطي" والسلطة العسكرية تشير إلى أن العسكريين يديرون الوظائف الحكومية والمشاريع العامة والشركات بمهارات إدارية ومهنية غير أن تأثيرهم أدى إلى دوام التدخل المعقد وغالبا إلى بيروقراطية غير فعالة¹. لقد شكلت النخبة العسكرية، كمجموعة وكأفراد، وسيطا فعالا بين الأفراد (المواطنين) ومنتوجات المجتمعات الصناعية والتي يتم تعزيز قاعدتها الإنتاجية لبروز دور الدولة كزبون ذي طلب فعال.

الدولة، كمجموع خاص، استطاعت أن تتماهى وبشكل شمولي مع الحركة الاجتماعية التاريخية الجزائرية نحو التطور، لقد استطاعت أن تكون السلطة من أجل التنمية وتؤكد نفسها كحقيقة وفي نفس الوقت إنجاز خارجيتها على المجتمع لتكون من أجل التنمية فقط وتكون فعالة ضد كل من يكون ضد التنمية. وعلى هذا الأساس كانت شرعيتها في مراقبة الثروة ووسائل العمل ونتائج العمل.

لقد شجعت حركة جماهيرية متلاحمة بقوة حول "التنمية" و"التصنيع" وحول قائد سياسي استطاع أن يتماثل مع المجتمع كذات تاريخية ومع أهدافها في التطور، الذي يعني على الأقل الاتصال بالحضارة الصناعية.

تمكنت النخبة الحاكمة من تحقيق هذا الاتصال وبشكل فعال بفضل الربيع النفطي الذي استطاع أن ينجز هذا الاتصال بأقصر السبل وذلك عن طريق توزيع وانتشار السلع المادية وغير المادية وتوسيع الاستهلاك الجماهيري في شكل استيراد لمنتوجات المجتمعات الصناعية (التقنية، الغذاء، المواد الاستهلاكية الدائمة وغير الدائمة، السيارات ...) لقد تماهت الدولة مع تحول الاتجاه في الحركة الاجتماعية هاته وشجعت هذا النمط من الاتصال المعتمد أساسا على الربيع. لقد استطاعت أن تخلق إيهاما بما أن المجتمع ملك الحضارة الصناعية عبر قناة استهلاكه للمواد الصناعية دون المرور عبر خلق مجتمع صناعي كما تمكنت من الظهور على أنها فوق لعبة المصالح الخاصة.

¹وليام زرتلمان، المرجع السابق، ص 550.

فالدولة حافظت على وحدتها على أنها وحدة لنظام فعل تاريخي وبالتالي نظام فعل المجتمع ككل، هذه الوحدة التي تعني أن الدولة جعلت مجهودات المراقبة الاجتماعية للمواطنين على الظروف الاجتماعية لوجودهم تنفذ بالعلاقة مع المشروع الجماعي للتطور والتنمية ولهذا يتم التخطيط ووضع البرامج الوطنية.

إنه إنجاز للسلطة الشمولية التي تتحكم مباشرة في مجموع التنظيم الاجتماعي وبروز ما سمي بالمصلحة العامة.

فقد استطاعت الإيديولوجية السياسية للسلطة أن تنجز الانخراط الذاتي للأفراد في النظام السياسي وتحقق الالتحام مع الإيديولوجية التقنية والبيروقراطية لتصبح شمولية. الشمولية التي ولدتها الشحنة الاندفاعية نحو التنمية والتطور إنه الشعور العام للمجموعة "بالتهديدات الخارجية والداخلية" كهجوم ضد تطورها والذي غذته الإيديولوجية الوطنية المنخرطة في "نضال" ضد "الظلم" و"الإمبريالية" على المستوى العالمي والذي جاء في سياق الحرب الباردة التي مدته بالعناصر الدولية لتكريس التوجه الشمولي إضافة إلى الوقوف في الصف الراديكالي العربي في مواجهة "التحديات التاريخية التي تواجهها الأمة العربية". إنها الأسباب الخارجية التي تزامنت مع جهد كبير من أجل التطور والتنمية، من أجل امتلاك المصير الذاتي.

هكذا تضافرت شروط تاريخية/اجتماعية وحتى شخصية المتمثلة في شخصية هوارى بومدين ليصل النظام السياسي أوج شرعيته التي عبرت عنها الاعتراف بالشحنة الذاتية للتنظيم السياسي الوطني.

لقد تميز النظام السياسي بمبادرة فعالة وبالفعل الخلاق التي تمثلت في تطوير التنظيم الاقتصادي الواسع وضمان التطور الاقتصادي الاجتماعي الذي شكل رؤية للمعنى الذاتي للتنظيم الاقتصادي.

كما حقق النظام إدماجا قويا تميز بالإرادوية السلطوية عن طريق نشر التنظيم العقلاني وبالتالي ضمان عمل المؤسسات بانخراط كبير من طرف الأفراد الذين كانت لهم استعدادات تاريخية سهلت انخراطهم هذا. لقد الريع دورا جوهريا في إنجاز هذا النظام السياسي وتأطير للحياة السياسية وعمل على تلبية المطالب الفردية والجماعية ورفع جماعي لمستوى الحياة وتحقيق الاستهلاك جماهيري.

فالريع النفطي عمل كآلية إستراتيجية في تحويل "التطور" إلى واقع معاش ورفع من قدرة النظام على المبادل والفعل الخلاق كما عمل، على مستوى الذهن، في عقد مصالحة ذهنية باعتبار وتماهي الاتصال بمنتجات الحضارة الصناعية بالتطور المطلوب، إنها آلية تحويل فعالة. لقد اختصر الطريق، فبدون المرور بالمجتمع الصناعي أعطى إمكانية قوية "للتمتع" واستهلاك المنتجات الصناعية كدليل ومؤشر على التطور.

فعوض أن يقام مجتمع صناعي على أساس الإنتاج الصناعي، لقد أقام "مجتمع صناعي" على أساس الاستهلاك الصناعي.

وسيكون النظام أسيرا لهذا المجتمع الجديد الذي وضعه وكان قدره أن يستمر في إدارة وتسيير الاستهلاك الصناعي وبشكل متصاعد، فهل يمكنه الريع النفطي الذي لا يتحكم فيه، من الاستمرار في هذه اللعبة ؟ إنه محك شرعية النظام كلها.

25. تحليل الفعل الصناعي:

لقد استثمرت الدولة كعنوان استراتيجي في إقامة وتحديد العلاقات الاجتماعية القاهرة بدعوة أنها دولة المهمة التاريخية، فالدور المؤكد والقوي للدولة يعطيها الوسائل للمراقبة عمليات كل الحياة الاجتماعية وفرض نفسها كسلطة حقيقية، الوحيدة في المجتمع ولهذا فالعلاقة مع الدولة هي التي تتحكم في كل العلاقات الاجتماعية الأخرى، يكفي إذا تقطعت هذه العلاقة الأساسية أو غابت لكل لتحلل كل العلاقات والروابط والتوازنات بفعل تبعيتها القوية للسياسي¹.

إن غياب المجتمع أو تغييبه ليحل محله مجموعة فاعلين اجتماعيين أدى إلى تحول الدولة إلى انعكاس لمحصلة تفاعلات القوة بين الفاعلين، كفاعلين خواص، يحملون مشاريع خاصة وجزئية. هذا الغياب للمجتمع كان نتيجة إلى أن النخبة لم تنجح في ضمان استقلاليتها إزاء القوى الاجتماعية وتؤكد قدرتها على بناء آليات إدماج فعلية في المجتمع²، مجتمع يسير بسرعة، بفعل عمليات الإنجاز للتطور، الكثيفة، نحو التغير، في هذا الوقت بالذات، تكتشف هذه النخبة تقلص قاعدتها الاجتماعية ومن ثم حدود نفوذها.

الفئات المحظوظة كانت نزعتها أن تقف على مسافة فاصلة من النظام الذي حصلت في إطاره على حظوظها، فإن الجموع المحرومة من أي حظوظ ليست لها فائدة في دعم نظام ترى أنه لم يحقق لها طموحات³.

¹Sayed Yassine,op.,cit.,P114

²عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، المرجع السابق، ص74.
³نفس المرجع، ص74.

لقد شكل هذا الانقسام العرضي للمجتمع الانشطار الأولي في وحدة المجتمع ليظهر هذا الأخير وبشكل قوي في هيئة مجموعة "المقربين" ومجموعة "المبعدين" لتحدث انشطارات أخرى متعددة على مستوى كلا المجموعتين في صورة تعددية كبيرة لفاعلين خواص. فهل يمكن أن يكون هناك مبدأ مركزي لتوجهات الفاعلين والإدماج النزاعات مع تحول الدولة لصالح مصالح خاصة، إنه تحول في وظيفة الدولة وانحلال المؤسسات ذاتها وتفسخ هياكل الدولة.

فظهر التضامانات الجزئية تجد في هذا التحول وظيفة الدولة، كمشروع عام وكلي مصدرا لانتعاش وانبعاث خاص، لا تفرض الدولة الحديثة ولكن تفرض نفسها كبدايل وحيدة قادرة على إعطاء مبادئ ما للتضامن وإعادة تنظيم للجماعات¹. إنه محاولة توريث الدولة وخلق شرعية هذا التوريث بعد موت المؤسسات المركزية والوطنية للدولة.

زوال السياسة كمصدر للتضامن العام هو الذي أصبح يثمن ويعيد تثمين ويعيد تثمين، آليا، العودة إلى أنماط مخفية ومتوحشة للتنظيم داخل الدولة التي تخاطر بوحدتها وداخل المجتمع المهتد بالفوضى².

لقد تدهور فعل الدولة بشكل يمس جوهر وجوده ومبرره كفعل صادر عن الدولة فمن "فعل ثوري" و"مؤسسات ثورية" تقهقر إلى ردود أفعال ومؤسسات خاضعة للواقع المكرس من طرف الفاعلين الخواص على مستوى الإدارة المركزية والإدارة المحلية وحتى التغيير والتجديد المستمر أصبح بدون معنى وبعيدا أن يكون تغييرا ثوريا.

لقد أصبح التغيير في السياسة والاتجاه وحتى في النخبة الحاكمة لا يعني شيئا بل أكثر مرتبط بتكريس "السياسة الدنيا" التي انخرطت فيها النخبة.

والتي تحمل على استثمار قوى للتضامانات الجزئية والشخصية وحتى إحياء "للقيم والنظم دون الوطنية التقليدية والتي لا تحمل أي معنى أو مدلول يمكن أن يوصف بالوطني"³. الدولة التي أصبحت ضحية لتصورها الخاص، كدولة استعمالية، ودولة فوق المجتمع لضمان خضوعه "لإدماجه في التاريخ والحضارة".

¹Burhan Ghalium, OP, Cit, p 101.

²Ibid, P 101.

³Ibid, P 98.

دولة تحديثية، انتهت بانفجار كلي بدون وجود إحلال لها¹ وعوض أن تشكل أداة رئيسية للتنظيم والانسجام في المجتمع أصبحت مراقبة من طرف المجتمع.

إن التطور الذي حملته الدولة ومؤسساتها تحول إلى أن تكون الدولة ومؤسساتها ومنطقها كأكثر عرقلة نحو التطور أمام الإنتاج المتزايد والكثيف لشروط الطلبات إلى التطور في شكل مؤهلات، آمال، وخاصة في صفوف الفئات الشابة.

لقد أدى هذا الانحطاط لهدف الدولة وغزو هذه الأخيرة من طرف الفاعلين الخواص إلى تكوين نمط من الدولة كتنظيم مغلق غير قادر على تعريف نفسه كتنظيم للتطور، كما أدت هذه الوضعية إلى تشكل مجتمع مغلق غير قادر على تعريف نفسه على أنه مجتمع في تطور. كان التطور المصدر الرئيسي في توجيه الانخراط نحو الدولة ومؤسساتها مع انهيار التطور تصبح كل دولة عاجزة على ضمان إعادة إنتاج سياسي ومادي لها، الشيء الذي أدى إلى تحلل للانخراط في شكل عدم مبالاة ورفض ولكن المسافة التي يأخذها الفرد تجاه تنظيم المجتمع لا تقوقعه على نفسه ولكن تهيؤه للعودة إلى الفعل يحمله لكي يستثمر نفسه في حركة اجتماعية أو إبداع ثقافي جديد².

هذه الوضعية أدت إلى الرجوع والانتكاس وبقوة مندفعة للماضي، للتاريخ، فالشرعية هي كذلك تعبر عن "استمرار" "تواصل" مع الماضي ولأن المستقبل والتطور هو الدعوة إلى شيء غير موجود وبالتالي فالدولة تجد نفسها متحررة شيئاً ما في أفعالها وفي صياغة تصور خاص لهذا المستقبل ولهذا التطور قصد فرضه على الأفراد، كما أن التنظيم الفعل يكون هنا أمراً سهلاً لأن الدولة تستطيع احتكار تمثيل التطور.

فإن الماضي والتاريخ هو دعوة إلى شيء موجود، وبالتالي دعوة إلى الالتزام والتقيد، كما أن الماضي ليس حكراً على الدولة فقط، إنه دعوة إلى التعدد والتباين والاختلاف وبالتالي تعدد الفاعلين الحاملين للتاريخ وإذا كانت هوية التطور والحدثة هي دعوة إلى التماثل والانسجام والوحدة فإن هوية الماضي، التاريخ هي دعوة إلى الاختلاف والانسجام والتباين. هذا يعني أنه إذا كانت هوية التطور مصدر تعزيز الدولة كمبدأ مركزي للانخراط والمساهمة فإن هوية التاريخ ستكون مصدر تحلل تلك الدولة وتحلل الانخراط وتحلل المساهمة.

¹Ibid, P 98.

²A. Touraine, le retour de l'acteur, Paris, Fayard, 1976, P16

وأخيرا إذا كان التطور يسمح بالسلبية والعدمية تجاه الهوية والارتكاز فقط على أفعال التطور ونتائجها فإن الماضي هو تثوير للهوية وانتفاض للفاعلين لتحديد أنفسهم تاريخيا وبالتالي الاستثمار القوي للتاريخ والماضي بشكل فعال في الصراع والتنافس.

فالتطور يدعو إلى العقلنة إلى "العلم" إلى "الحقيقة" التي لا تكون إلا واحدة وموحدة ومن جهة أخرى يدعو إلى الابتعاد عن الذات عن الجوهر عن الإيمان والاعتقادات والتصورات الذاتية والأساطير الاجتماعية التاريخية، فإن الرجوع إلى الماضي تعني الدعوة إلى الذات إلى الجوهر إلى الإيمان، وإلى الاعتقادات والتصورات الذاتية وإلى الأساطير الاجتماعية التاريخية، وبقوة. وإذا كان التطور يدعو على اللاثقافة فإن الماضي، التاريخ هو بالعكس دعوة قوية للثقافة وإلى الفاعلين الثقافيين.

وإذا كان التطور يدعو إلى نزع الثقافة على كل الحياة الاجتماعية للجماعة ولل فرد فإن الماضي يدعو إلى تثقيف كل الحياة الاجتماعية للجماعة ولل فرد.

هنا تطفو الثقافة على السطح وتحال التفاعلات الصراعية والودية في المجتمع إلى تفاعلات ثقافية في ثوبها الصراعية أو الودية.

لقد فقدت الدولة بسرعة مصداقيتها ولم تتوصل لتأكيد نفسها كدولة وطنية أي كمقر للسياسة وملتقى ضروري لكل التبادلات فيما يخص علاقات القوة والهيمنة وعوض أن تشكل أداة تنظيمية رئيسية للتنظيم والانسجام في المجتمع أصبحت مراقبة من طرف المجتمع¹، المجتمع الذي أصبح عبارة عن بؤرة متميزة لإنتاج الوعي الجماعي لا يمت بصلة للوعي الوطني. صراع حول الشرعية السياسية وليس تكون لفضاء ثقافي متمحور حول نفسه في شكل إعادة إنتاج موسعة للتراكم الثقافي.

صراع سياسي لم يبق للفاعلين فيه سوى التاريخ لاستثماره قصد الحصول على الطاقة الضرورية في هذا الصراع.

إنه منطق لا ثقافي يسير الثقافة ويخضعها لشروطه ومقتضياته إن الثقافة تظهر وكأنها "ثقافة سياسية" لأن محورها ومبرر وجودها هو العلاقة بالدولة وبسلطتها سواء بعدا أو قربا. لذا فالحالة هنا هي تكون مناخ إيديولوجي عام أكثر منه مناخ ثقافي علي.

¹Burhan Ghalium, OP, Cit, p 101.

هذا المناخ الإيديولوجي العام سيكون رهانا لمعارضة الدولة وتحطيمها فالدولة تنجز وتجهز، تعلم وتشغل وتنظم، إنها تبني المساجد والمدارس والجامعات ولكن هذا لا يكسبها شرعية ولا يزيدها تقبلا، هناك تناقض أساسي بين وظائف الدولة وطبيعة المناخ الإيديولوجي العام¹. لقد خلقت الدولة انتماءات أخرى ليس حولها بل مناقضة لها، أو على الأقل، ليست محورا لهذه الانتماءات، فأفعال الدولة ليست لتعزيز وجودها كوعي وانتماء بل لصالح أشكال أخرى للوعي، لقد خلقت "وعي الأمة التقليدي" كما خلقت "وعي الجماعة المحلية" وبيان قائمان، أساسا، في موقع المنافسة والمزاومة، لوعي الوطني وليس لتدعيمه.

فخلل في تسيير مؤسسة صغيرة في قرية في منطقة القبائل يربط، آليا، بالسياسة الدولية القائمة أصلا على عدم احترام اللغة المحلية بل أبعد من ذلك يربط آليا، بجوهر وجود الدولة. فقدت الدولة محاوريتها ومركزيتها في خضم هذا الجو العام للثقافة الجزئية والعامة التي تعمل على هدم الدولة كوعي وإطار شرعي مميز للممارسة السياسية، الأمر الذي يعني محاولات خلق تضامانات جزئية دون وطنية أو تضامانات فوق وطنية لتكون هي الموجه الرئيسي للسلوكات والممارسات على مستوى الدولة كلها كتنظيم عام للمجتمع لقد انتشرت على مستوى المجتمع كله التنظيمات الصغيرة للوعي والتعبير كل منها يحاول التماهي مع المجتمع كذات كلية. هذه التنظيمات الجزئية أنتجت أشكالا ثقافية ومعاني اجتماعية وصور جديدة لشكل العلاقات ورؤية للعالم والكون أصبحت تشكل عالما رمزيا منفصلا عن الحياة الاجتماعية والعلاقات السياسية في المجتمع لقد انفصل المجتمع عن الثقافة. هذه الثقافة أصبحت لا تشكل "إطارا" عاما للعلاقات الجماعية ومجموع القيم وأصبحت كذلك لا تشكل "إيديولوجية مهيمنة".

لقد أصبح المجتمع كتنظيم اجتماعي بدون ثقافة تحافظ عليه بل أصبح مهددا من طرف الثقافة المشكلة في أحضانه وبالتالي أصبحت الدولة، كتنظيم اجتماعي خاص مهددة هي أيضا من طرف هذه الأشكال الجديدة للثقافة. إنها حالة اللاشرعية العامة التي تشهدها كافة الروابط الاجتماعية كروابط هيمنة التي تتمثل في انهيار "الأسس الموضوعية" التي تجعل علاقات الهيمنة علاقات "طبيعية" فلا التأهيلات الاجتماعية ولا السيوسيو ثقافية-العلمية ولا الثروة ولا مكانات التنظيم تشكل معايير موضوعية، معنى خارجية عن الأفراد وذواتهم لتأسيس علاقات هيمنة شرعية.

¹ عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة، المرجع السابق، ص125.

هذه الوضعية شكلت دعوة للأفراد لذواتهم ولشخصياتهم الطبيعية "لسانهم و"شطارتهم" و"قفازتهم" وحتى أمزجتهم وطبائعهم كتحدى "للواقع" والمجتمع ولكل "العوائق" الموضوعية والأسس الموضوعية التي تريد أو تسيطر عليهم أو تخضعهم.

لقد أصبحت اللاشرعية هي الشرعية في حد ذاتها وتزامنت التحولات الإستراتيجية في مكانة الدولة الجزائرية الحديثة الحاصلة على مستوى الكيف مع تحولات أخرى على مستوى الكم في شكل خروج للأفراد وإقصاء لهم ليتحولوا فاعلين اجتماعيين خارج إطار الدولة وبالتالي غير ملزمين بالدفاع عنها وعن شروطها الثقافية هذا التسرب للأفراد من الدولة ناتج عن ضعفها من ناحية الموارد والتنظيم يتم على مستويين:

- المستوى الأول يتمثل في تدهور وتيرة لانخراط في الدولة للأفراد الناتج عن تكاثر عدد الحاصلين على الشهادات، ليصبح التعليم لا يعطي لأصحابه المكانة الاجتماعية التي تتمتع الجيل الأول ولا فرص العمل في الوظائف الحكومية، يضاف هذا العدد إلى الأعداد المتسربة من المدارس ليشكل عدد غفير من الأفراد لا يمسه تنظيم الدولة ولا مؤسساتها بل عملت على إهمالهم وتشريدهم طالما أنهم لا يتوفرون على أي إطار تعبيري لإيصال صوتهم.

- المستوى الثاني يتمثل في خروج إرادي واستراتيجي لأفراد من التنظيم الدولي بد ضعف موارده للاستثمار المادي خارج الدولة في شكل "قطاع خاص" ليحقق هدف مزدوج فهذا الخروج يمكنه من الاستفادة من موارد الدولة وتشكيل "مورد خاص" ويتخلص من الالتزام بالدفاع عن الدولة بإنجاز المسافات المطلوبة لتحرره منها، هذا الخروج المعتبر لأفراد خارج تنظيم الدولة المباشر وخارج مراقبتها لا يحتفظون بلا مبالاة وحيد تجاه الدولة إلى أبعد حدود وبالتالي حقلا خصبا لانتشار ثقافة موازية خصوصا إذا كانت تتموضع أساسا على مستوى "الطبقة المتوسطة" والتي يسمح لها رصيدها التعليمي أن تكون مجالا مهيكلًا وبالتالي سهلا لتحول السريع في المواقع الاجتماعية في شكل مواقع ثقافية.

لقد عرفت هذه الفئات المتحولة حركة سريعة، عمودية، تجاه المجتمع وخاصة كمجال حيوي لها "الطبقة المتوسطة" المكونة من الموظفين الصغار والطلبة وأصحاب الأعمال الخاصة إضافة إلى جموع المتسربين غير المؤطرين في إطار محدد ليضاف إليهم عدد الذين خرجوا عن طوعية من الأطر الدولية في شكل خروج استراتيجي قصد إعادة هيكلة استثمار اجتماعي ثقافي خاص. لقد كانت عضوانية هذه الفئات تتناسب عكسيا مع المسافة بين أفرادها والسلطة السياسية فكلما ابتعد الخطاب وندد بالسلطة السياسية كلما كانت عضوانيته قوية في الوقت الذي كان

الانسحاب قويا للسلطة السياسية من هذه "الكتلة ذات الضغط العالي" هذا إذا بقين فعلا سلطة سياسية مركزية لتشكل قطبا مقابلا للمجتمع فلقد تحلل المجتمع السياسي الهش التكوين بتحطيم، ضمنه، على كل أشكال التضامن الوطنية، في إطار الصراع "الداخلي" من جهة واختراق قوى من طرف المجتمع المدني وصراعاته للمجتمع السياسي من جهة أخرى إنها حالة من التوتر والاضطراب غير المميز نظرا لتعدد الصراعات المتقاطعة والمركبة لتشكل المجتمع السياسي نفسه فضاءا لصراعات متقاطعة، صراعات على مستوى "الإيديولوجية المهيمنة" وصراعات على مستوى أجهزة القمع إنها جماعة تعيش الدولة والمؤسسات الدولية، ليس كتعبير لإرادتها أو كتعبير للتضامن الاجتماعي لأفرادها ولكن كمبدأ لنفها¹.

إنه انحطاط آخر على مستوى الفاعل العمومي، كفاعل وطني والذي يمكن أن تعبر عنه إرادة النخبة السياسية في شكل انحطاط لهذه الإرادة .

هذا الانحطاط على مستوى شخصية الزعيم أدى إلى انحطاط كل الرموز المرتبطة بها في شكل انحطاط في تصور لرجال السياسة، فالانطباع السائد هو أن السياسيين اليوم يعيشون من السياسة أكثر مما يعيشون من أجلها وأصبح الفرق واضحا بين زمن دولة المجتمع وزمن دولة الخواص².

كل هذا أدى إلى انقسام خلوي للمجتمع الذي فيه تفقد الشرائح الوسطى لتضغط بصعوبة إلى الأعلى وبأكثر سهولة نحو الأسفل، هذه الشرائح التي شكلت "الطبقة العازلة" عادة³ من جهة والجسم السياسي للدولة الوطنية الموجهة إليها التعبئة والثقافة المتوسطة والسياسة المتوسطة... على مستوى الهوية السياسية، للدولة الجزائرية الحديثة، لا تكون شرعية إلا إذا ظهرت قادرة على نقض نفسها لأنها تظهر مؤقتة و"صاحبة مهمة" هذه المهمة تتباين ماهيتها من فئة اجتماعية لأخرى ومن فاعل اجتماعي لآخر إلا أنه في كل الأحوال ظهرت هذه المهمة المناطة بالدولة مهمة مقدسة، الأمر الذي يضيف على الدولة تبعا لذلك صفة القدسية. لقد عملت الوطنية الدور المغذي والدافع لهذا الانطباع المكرس لقدسية الدولة وباسم هذه القدسية كانت كل أفعال الدولة، وهي تقويم بإنجاز مهمتها، لقد عملت على تدويل المجتمع الجزائري، إدخاله في الاستهلاك العالمي، هذا الإدخال الذي سمي تطورا أو تنمية.

¹Burhan Ghalium, OP, Cit, p 115.

²عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة، المرجع السابق، ص130.
³نفس المرجع، ص73.

هذا التدويل لا يكون إلا تفاوتاً تفاضلياً لأنه لا يتم تزامناً لكل المجتمع بل لأفراد وفئات بصفة متفاوتة وتفاضلية حسب الوضعيات الاجتماعية والثقافية والسياسية لكل فئة تكون الدولة هي التي تحمل على عاتقها مهمة هذا التدويل وخلق هذا التفاضل.

لا يشكل التدويل التفاضلي للمجتمع مشكلة في حد ذاته ولكن عندما يفقد إلى "الأساس الاجتماعي والثقافي" له يصبح ويتحول إلى مشكلة جوهرية، وعندما يتزامن هذا التدويل بـ "تهديد قوي للهوية، للذات" وبـ "خوف من فقدان الذاتية، أو الشعور بخطر إعدام ونفي الذات" في خضم هذا التدويل فكأى عملية اندماج اجتماعية في دائرة أوسع وأعلى تنتج إثارة حادة لهذا الشعور بالتهديد للذات، لاستقلاليتها ولقدرتها على تعريف نفسها بنفسها وخصوصاً إذا كان هذا التدويل مقترناً "بتعاون والمشاركة التي يقتضيها" التطور" مع من "كانوا سبباً في يوم ما على تدمير الذات وإعدامها وكانوا سبباً في إعاقة مسيرتها التاريخية كذات" لها كل العناصر الضرورية للصدارة والزعامة التاريخية" وخاصة إذا كانت تمثل في يوم ما "حضارة عالمية وكونية" كانت لها "الفرصة التاريخية لتقود العالم وتتصدره" وكانت، إلى تاريخ قريب، مصدر ثورة مسلحة مع "شركاء التطور اليوم" مازالت رموزها تغذي شرعية الدولة والحكم كمصدر وحيد.

إن العلاقة بين التدويل الاجتماعي وبروز الحساسية المفرطة تجاه الهوية التي يغذيها الخوف من فقدان الذات كوحدة مستقلة، كوعي ذاتي لوحدة تاريخية "لها أهداف خاصة وغايات مميزة" ليست بالضرورة نفسها لدى كل المتعاونين في المجتمع الدولي بل ربما الثابت الأساسي، أن هذه الغايات المميزة تقف في شكل تعارض وتناقض، الأمر الذي يؤدي إلى اعتبار أي "تعاون" أو "مشاركة" أو انخراط في أي تدويل يعني فقدان لتلك الغايات المميزة لهذه الذات المميزة. ولعل هذا يفسر لنا هذا التزامن القوي بين "وضوح سياسات التدويل للدولة والمجتمع" و"وضوح سياسات البحث عن الهوية وتأكيد العمل على إبرازها على السطح" لينتهي عهد الخفاء والتغطية المتبادلة ليأتي عهد المكافشة المتبادلة والتجاهر المتبادل، لينتهي معه زمن الاحترام السطحي، أي زمن التحالف الهش.

هذا الوضع في شكل انقسام استقطابي عبر التجاهر المتبادل يصبح يعبر عن نفسه في الإصرار على الهيمنة على مستوى الحياة العمومية ومظاهرها بإبراز مظاهر الذات، مظاهر الهوية وبشكل صارخ على مستوى اللباس والعادات والمعاملات الاجتماعية (الزواج، الزيارات، اللغة ...) وعلى مستوى الاستهلاك (نمط الاستهلاك التظاهري، "الفاحش" البناء ...) لإبراز الفوارق في الثروة.

هكذا يتم تدهور وانحطاط على مستوى "مهمة الدولة المقدسة" التي جعلت من الدولة مقدسة، لقد تدهورت المهمة المقدسة إلى مجرد استهلاك عال ولكن استهلاك أيضا "غريب" لقد تحولت "المهمة المقدسة" إلى مجرد مهمة نقل "انحرافات المجتمع الغربي" و"عيوبه". إنه تقهقر خطير على مستوى المهمة الذي أدى إلى تدهور لهوية الدولة تلك المهمة المقدسة التي أعطت قدسية للدولة انهارت في شكل نزع لقدسية المهمة الذي أدى بالضرورة إلى نزع لقدسية الدولة.

وإذا كان هذا التدهور يدعو إلى تحليل وبالتالي إلى تعدد في أشكال المعارضة والرفض بتعدد مجالات استثماراتها للماضي (جهوية، محلية، عرقية، لغوية، دينية، مذهبية، فرقية). مقابل هذه الخصوبة للحقل الماضي لا يوجد سوى الفقر المدقع خاصة بعد جفاف الوطنية ونضوب معينها، إنه مأزق الحركة الوطنية الممزقة بين التعاون والمشاركة التي يقتضيها التطور وثورتها الوطنية التي تعكس حالة الشعوب التي شهدت الاستعمار والإقصاء وهذه الثورة التي بقيت المصدر الوحيد للشرعية، مع حضور إسلام يبقى رغم كل شيء يغذي جزء من الشرعية، يؤسس أخلاقية اجتماعية مازالت فاعلة ويشكل مرجعية جماعية وانخراط في تراث ثقافي مصدر لذاكرة جماعية¹.

لقد اضمحل التبرير السابق بأن الاستعمار والمؤامرات السرية والعنصرية مسؤولية في التخلف وعدم التطور.

إنها إعادة النظر في أصل الدولة المتمثل في إعادة النظر في مهمتها الأولية لتشكّل أزمة الوطنية الحادة، هذه الأزمة تصبح تتغذى يوميا من الواقع ومن مشاكله وتفاقم ضعف الدولة في مواجهة الطلبات المتزايدة ومواجهة الضغوطات ومطالبتها بأن تكون "دولة ليبرالية"، وقطاع خاص بشكل حصري أو مطالبتها بأن تكون دولة تدخلية وبشكل حصري هذه التحديدات الحدية تصبح تعيد إنتاج نفسها عبر تفاوت الدخول وعبر السلوكات للفئات الحديثة الثراء والاستهلاك التظاهري ليغذي الشعور بالحرمان واليأس في نفوس الشباب الذي شعر بانغلاق الآفاق وتضخم الشهادات وفقدان الأمل في الحراك الاجتماعي وتحقيق ولو جزء مما حققه الجيل الذي سبقه² ليجد الشباب نفسه إزاء "مواطنة استهلاكية" قاسية شروطها لتأخذ الأزمة بعدا سياسيا عندما ينتشر الاعتقاد بأنها غير مرتبطة بالكفاءة والجهد، بقدر ما هي مرتبطة بالهوية الطبيعية، الذاتية لأفرادها.

¹Burhan Ghalium, OP, Cit, p 29.

²عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة، المرجع السابق، ص130.

لهذا فالشباب مستعد لأن لا يشاهد أمامه إلا نمط الحياة التظاهري المطبوع "بالفساد" ولا يرى من التنمية إلا "الحيث الاجتماعي" ولهذا فهو يختار ببساطة أن يرفض نسقا يرى أن لا مكان له فيه¹.

يعلن عن تمرده على رموز الثورة والدولة ويشكك في الوطن ليس لأنه "غير وطني" ولكن لأنه يتألم من الإحساس بعدم الانتماء إلى المجموعة الوطنية ويرفض عالما لا يرى نفسه فيه لذا يلجأ إلى "الطوبى الإسلامية" أو إلى "الطوبى الأمازيغية" ليؤكد أنه موجود، كذات إزاء الإعدام والإقصاء الذي يعانيه من طرف المؤسسات الدولية ويزداد هذا الإعدام والإقصاء مع الضعف المادي والمعنوي للدولة ليس في معنى الوسائل القمعية بل بمعنى التحكم السياسي والثقافي في محيطها الدولي والوطني وعدم وجود تحكم حقيقي في عوامل التطور والتنمية والحضارة وعدم القدرة على إجابة الطلبات الاجتماعية فتتجه لتعويض هذا الضعف بالقوة القمعية الدائمة ليتحول التنظيم الإداري إلى تنظيم القمع في شكل تقييد للأفراد كأشخاص ومراقبة ذواتهم مراقبة مادية/فيزيائية عن طريق إنتاج وإدارة "القانون الداخلي" و"التأديبي" وقواعد الانضباط" لينخرط كل التنظيم في تنظيم مراقبة الأفراد وليس لتنظيم ومراقبة إنتاجهم، إنه تحول آخر في شكل تقهقري للتنظيم، الأمر الذي يحيله إلى تنظيم تعسفي ليشعر الأفراد معه بالقيود المادية على أشخاصهم، هذا التدهور على مستوى التنظيم يؤدي إلى تدهور في الروح الأممية للأفراد من روح أممية بناءة تأخذ شكل استبطان للقيم الجماعية أين يصبح إنجاز المشروع الفردي مرتبط بقوة ببناء التنظيم الجماعي² وحمائته إلى روح أممية هدامة تدعو إلى التحلل للتنظيم وتقويض كل بناء لتنظيم اجتماعي أين يصبح المشروع الفردي في تناقض مع مشروع التنظيم بل يظهر المشروع الفردي يقوم على اللا تنظيم للتنظيم الاجتماعي في شكل نزع للتنظيم. هذه الحالة من التدهور تدعو للذهاب إلى أبعد الحدود في هذا المنطق لتكون ظاهرة شاملة، الأمر الذي يستدعي اللجوء إلى أجهزة القمع المادية (الجمارك، الشرطة، الجيش ...) لتعويض القواعد الاجتماعية للتنظيم الاجتماعي العام الغائبة.

26. تكريس النموذج المانع: صناعة السوق الوطني

هنا السوق يأخذ المعنى الخاص في السياق التكون المجتمعي السياسي الجزائري فمحدداته خاصة بعيدة عن التشكل الأوروبي للسوق الحرة وفق الاقتصاد الكلاسيكي الذي جاء به ادم

¹ نفس المرجع، ص 130.

² Alain Touraine, sociologie de l'action, OP, Cit, P 169.

سميث و يصيغه الاقتصاديون نحن هنا اين دور الدولة اساسي ،النمو المتوازن الذي تدرسه النظرية الاقتصادية لكي يتحقق يجب ان تتوفر شروط مقيدة ادن النمو لا يكون متوازنا تلقائيا وبصورة تلقائية ، النمو يجب ان يكون متوازنا بتدخل القوة العمومية ، الامر يتعلق بشكل من السلطة الخاصة اين التحليل يطرح مشاكل الدولة و علاقتها بمختلف المجموعات الاجتماعية او الاقتصادية¹ .

إن التاريخية، وهي فعل المجتمع على نفسه، لا يمكن أن تمارس تحكمها على التنظيم الاجتماعي عندما يكون التباعد كبيرا بينها وبين النظام الاجتماعي الأمر الذي يعني، واقعيا، أن الطبقة العليا لا تفرض على التنظيمات الاجتماعية وعلى النظام السياسي نموذجا للتراكم ولا نموذجا الثقافي. إن فعلها يتوقف سواء جراء عدم الانسجام أو سواء جراء التبعية البينية القوية لعناصر النظام الاجتماعي، في هذه الحال النظام الاجتماعي يكون مغلقا وتطوره لا يمكن أن يكون إلا بواسطة قطيعة يحدثها فعل نقدي لحزب ثوري يأخذ مراقبة الدولة²

ولكن في الجزائر كانت هذه التاريخانية قوية جدا، لقد كان تدخل المجتمع على الفعل على نفسه كثيفا وقويا، هذا يعني أن الفئة العليا تمارس بسهولة تحكمها على التنظيم الاجتماعي، تستطيع هذه الفئة من فرض نموذجا للتراكم ونموذجها الثقافي لأن النظام الاجتماعي انهيار بفعل الاستعمار، الأمر الذي خلق انسجامية قوية، قلما توجد في بلدان أخرى، وحالة تفكك قوية للنظام الاجتماعي وهزال التبعية البينية بين عناصر النظام الاجتماعي.

هذه الوضعية جعلت التحكم في التاريخانية ونمط التراكم والنمط الثقافي المحمول بواسطة "طبقة قائمة" قويا، فالنظام الاجتماعي كان مفتوحا والمجتمع يمكن أن يتطور بواسطة الإبداع، بواسطة نخبة قائمة.

لقد كانت اتجاهات الأفراد قوية نحو التطور، الحداثة، كاتجاهات فردية، هذه الوضعية جعلت من بناء شرعية سلطة الفئة الحاكمة سهلة ومتيسرة، نوعا ما، لأن رفع شعار التغيير والثورة والتنمية لا يجد مقاومة أو معارضة بل العكس تماما هو الحاصل، إنه دعوة تستجيب لاتجاهات الأفراد نحو الحداثة التي لا تعني سوى إقامة شروط ومقتضيات الحياة الصناعية على غرار المجتمع الصناعي الغربي. في هذا المستوى يتم لقاء الدولة بالأفراد، فالخبرة القاسية لهؤلاء مع الإدارة التي هي أولا تمثل الضريبة التي تستنزفهم وتجوعهم ثم هي التي شردهم وقضت على أرضهم وبيوتهم ورحلتهم إلى المحتشد وقطعت جذورهم الاجتماعية وأعاقت السير الطبيعي

¹Raymond,courbis,le monde diplomatique,dec.,1973

²G.Bajoit, OP, Cit, P 19.

لحياتهم، كل هذا جعل المواطن يتميز بالتمرور روح الاستقلالية الفردية وهيئته من الحكم المركزي والإدارة التي تهدد وجودهم في كل وقت وهي، إذا، تقترب منه فالأمر أكيد في غير صالحه ولهذا تتسم علاقته بالإدارة بالشك والتهرب وعدم الطاعة إذا وجد فرصة لذلك.

ولكن الدولة الآن، تضع أمام الأفراد إمكانات كبرى، موارد للتطور وتجميع القوة، إنها تشكل مكان الثروة والجاه والمكانة الاجتماعية، فظهور عائدات خارجية جعلت حصول الحكم المركزي على موارد وتعبئتها أمرا سهلا بدون اللجوء إلى الأفراد.

لقد أصبحت القيادة في حاجة إلى وسيلة لتنظيم تلقي الثروة ويقوم بتوزيعها، مع غياب التنظيم الاجتماعي بالمنطق الخلدوني أو المنطق الرأسمالي، تبقى هذه المهمة على عائق الإدارة الجديدة.

إنها وظيفة أساسية للدولة، وهي وظيفة تلقي الربح وتوزيعه، تتزامن هذه الوظيفة مع نظلم اجتماعي مفتوح ومجتمع أفراده قابلين للتطور، بل مندفعين له وبقوة، الأمر الذي سمح للقيادة مجالا واسعا لنشر سلطتها، لقد استدعى تبني التطور، بناء أجهزة إدارية وإعداد موظفين للتعامل مع الأنشطة والتنظيم المعقد لهذه المهمة والتعامل مع البيئة الخارجية وتنظيماتها لضمان تدفق الموارد مع توزيعها على الإدارة تحت طائلة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

هكذا استطاعت القيادة من تقوية سلطتها، إذ لم تصبح مجرد مجموعة أفراد أو شريحة اجتماعية في الحكم بل عملية دخول أفراد كثيرين وجدد من المجتمع وأعماقه في هياكل معقدة ومتفرغة ومن جهة أخرى تستغني عن الأفراد بعدم مطالبتهم بالدفع، هذا يضمن لها على الأقل اللامبالاة بها وانكفاف الأفراد على حياتهم اليومية ونشاطاتهم "التقليدية" ولا يسألون عن الدولة طالما لم تسأل عليهم هي¹.

تزداد سلطة القيادة بجلب الأفراد أو باحتضان مجيئهم في شكل إداريين وعمال، يربطهم برواتب شهرية تمنح من السلطة العليا التي تتحكم في عملية التوزيع.

هؤلاء الإداريون والعمال الذين يعرفون أن رواتبهم تأتي من فوق وليس من أسفل يتحول ولاءهم حول الدولة وليس حول شيء آخر ليجعل من السلطة المركزية محور ولاء ومصدر المصالح.

هذا يؤدي إلى القضاء على القوى المنافسة المحرومة من الموارد وبالتالي المحرومة من أية سلطة. إن الدولة تريد نقل وعي الأفراد من كونها مجرد محصل للضرائب والقمع إلى أم مانحة، تمنح الكفاءات والجوائز ... في شكل رواتب وتسهيلات مالية، وبالتالي مانحة للمكانات الاجتماعية،

¹ جياكومولوشيانني، المرجع السابق، ص 91.

وباعثة لطبقات اجتماعية هكذا تصبح القيادة من خلال الدولة مصدر المصالح وبالتالي مصدر السلطة الوحيد.

لهذا يشكل النظام السياسي الجزائري كنظام مانح، نموذجا مانحا نجد فيه فئة محدودة من المجتمع تحصل بشكل مباشر على عناصر الثروة (الريع الخارجي) في حين يقتصر دور الغالبية العظمى على استخدامات هذه الثروة بحيث ينشأ عن ذلك نشاطات اقتصادية واجتماعية تعتمد، أساسا، على المصدر الجوهري للثروة¹.

هنا تتحدد السلطة كسلطة توزيعية لتصبح الحكومة هي المستفيد المباشر من الريع، بصفة حصرية، فتركيز هذه القوة الاقتصادية في يد عدد محدود لا يلبث أن يؤدي إلى تركيز القوة السياسية فيها في نفس الوقت.

وبالتالي فالحكم لا يكون إلا شموليا ومحددا للمشاركة الفعلية في القرار لأن أية مشاركة سياسية معناه مشاركة في مقاسمة الريع وكلما توسعت دائرة المشاركة تقلصت الحصة المتقاسمة من الريع وبالتالي تربط السيطرة الاقتصادية على الريع بالسيطرة السياسية أيضا أو تدفع السلطة السياسية إلى الاستيلاء على الريع الاقتصادي.

لقد كان الدعم المعطى من طرف القيادة لأعضاء الجيش والحزب القدماء الذين وضعوا على المعاش كدعم مالي وكتسهيلات لخلق مؤسسات ومقاهي ودكاكين كانت الانطلاقة في تشكل هذا النموذج المانع.

يعتبر هذا الدعم كمقابل مادي للرأسمال التاريخي الذي يتمتعون به، إنه الاستغلال لفترة الحرب وما أفرزته من تصنيعات رمزية/اجتماعية لإنجاز نظام تمايزي/تفاضلي لتوزيع الثروة. تعمل مفاهيم الحرب دورا سياسيا واجتماعيا بارزا للتمييز بين "المشاركين الفعليين" في الحرب والشعب ككل.

هذا الاستثمار يتم على مستويين:

- المستوى الأول: كرصيد تاريخي وتضحية وذلك بالربط المباشر بين هذه الفئة والاستقلال في علاقة سببية وشخصية، إنها دعوة قوية منها إلى الصبغة الشخصية للاستقلال ولتحقيق الذات التاريخية ولهذا تقوم بمعارضة المجتمع ككل وقيوده وتنظيماته وإيديولوجياته التي تحاول أن تباعد بينها وبين فعل الاستقلال.

¹حازم الببلاوي، المرجع السابق، ص 67.

- المستوى الثاني: هذا الرصيد التاريخي يستغل قصد تجميع الثروة وشرعية الاستفادة اللامتكافئة من توزيع الربح النفطي.

هذا يفسر المقايضة التي تتم بين المجاهدين والقيادة بتلبية مطالبهم المادية عن طريق التسيير المباشر، في الحكومة، لتوزيع ومراقبة الربح -وزارة المجاهدين- والعمل على استصدار (رخص لاستيراد، منح سيارات، رخص مقاهي، مصالح البنزين ..) مقابل ضمان بعض الوظائف الإيديولوجية والسياسية عن طريق منظمة المجاهدين التي تقوم بالولاء السياسي للقيادة. لقد أسس هذا الدعم المالي النموذج المانح تأتي أفعال الدولة المكثفة في شكل أفعال التنمية لتكرس هذا المنطق لكن بصفة غير مباشرة، عبر التنظيم العقلاني المنتشر عبر الإدارة وبواسطة نشر وسط تقني على نطاق واسع بإقامة المصانع وفتح الورشات. لقد شكلت مخططات التنمية والانجاز الصناعي الوسط الاستراتيجي المتاح تمرير عمليات توزيع الربح عبر تخصيصات الانجاز، أجور العمال، وعروض المقاولات.

هكذا يتم تحويل الصراع إلى صراع على التوزيع، صراع حول المصانع، حول الورشات، مكانها الجغرافي، الجهة المستفيدة منها.

بهذا التحويل للصراع حول السلطة السياسية إلى الصراع حول سلطة التوزيع ومستوياتها، صراع بين الفئات الاجتماعية وبين الأفراد صراع داخل "مشروع التنمية" تحقق القيادة السياسية أوج شرعيتها واستقرارها والانخراط حولها. داخل "مشروع التنمية" ثم استشارة كل أشكال الصراع الاجتماعي وأدواته الجبهوية، الشخصية، النفوذ، القوة المادية، المجاهدوية من أجل تجميع السلطة الذاتية إلى جانب هذا خلق حركة سريعة جدا. نحو كسب وتحصيل عناصر ومقتضيات لاحتلال مكانات التنظيم العقلاني الإداري الصناعي المتمثلة في التأهيلات، إنها حركية سريعة نحو التكوين التعليم، الجامعة للحصول على الشهادات كاعترافات موضوعية "تمكن الأفراد المتحصلين عليها احتلال مكانات التنظيم، كمكانات سلطوية في نظام سلطة التوزيع. إن الولاء هنا هو للنظام وليس للأفراد في السلطة.

ويعتبر الأفراد في السلطة على أنهم محظوظين أو يتمتعون برصيد أكبر من العلاقات (قوة اجتماعية، سلطة ذاتية، سلطة عقلانية ...) تمكنهم من الوصول على هذه المرتبة من الامتيازات ومن السلطة التوزيعية، إن السلطة تعتبر امتيازا أقصى على السلم يحضى به من جمع أكثر الأرصدة التاريخية/الاجتماعية وليست استحقاقا موضوعيا ومتطلبا للقوة وإنتاجها على مستوى القاعدة الاجتماعية.

إن "مشروع التنمية" يكرس حاله النموذج المانح ومحورية السلطة التوزيعية في بناء النظام السياسي الجزائري فمفهوم تامين الثروات الطبيعية، شرط لتمويل المشروعات الصناعية ونشاطات التنمية، نلاحظ استقطاب الصناعة والإنتاج الصناعي حول قطاع المحروقات (73% من مجموع الإنتاج الصناعي في 1975 وقريب من 90% من قطاع الصناعة الثقيلة). لقد كانت المركزية القصوى للسلطة المقتضي الأساسي للتحكم في سلطة التوزيع مع انتشار أفعال التنمية وتعددتها والتي تؤدي إلى تشكيل تعدييات مختلفة تريد تفكيك وتفتيت السلطة المركزية، تعددية إدارية، تعددية تقنية، تعددية عمالية ...

فمع هيمنة القطاع الريعي على "مشروع التنمية" تتكرس القيادة السياسية من خلال الدولة، كأبرقوة اقتصادية من ناحية الموارد في البلاد ولكنها في حاجة إلى التاجر والمستثمر الخاص والموظف، هذا الموظف يكتسب رأسمال تنظيمي، يبدأ عقد تحالفات مع التاجر والمستثمر، تتشابه مصالح الدولة ومصالح النخبة الحاكمة مع الإدارة نظرا لحاجة هذه الأخيرة لتلك النخبة ذات الرصيد الإيديولوجي والشرعي وحاجة هذه النخبة إلى بيروقراطيين لأنهم الأدرى بمسائل التنظيم¹ وإدارة وتمير المصالح عبر التنظيم العقلاني.

بهذا يتشكل نظام تراتبي للسلطة التوزيعية من أعلى إلى أسفل متسلقة على الهرم الإداري. يتحدد النظام السياسي كنموذج مانح، في تحمله لفعل هيكلية وإقامة سوق وطنية للاستهلاك عن طريق عمليات الاحتكار الدولي للسوق الخارجية بواسطة هيكله نظام الاستهلاك عبر الاستيراد وإقامة نظم الواردات، السوق الداخلية التي تكون سلطة إقامتها ومراقبتها من سلطة القيادة المركزية، لقد حملت هذه الأخيرة على عاتقها هيكلية عرض للسلع انطلاقا من تحملها لخلق الطلب بواسطة التوزيع الكثيف للأجور والمداويل، إنها عملية تأطير المجتمع انطلاقا من السوق. عملية التأطير هذه تتم عبر مجموع المنظمات يجسد التوجهات الاجتماعية والثقافية وعلاقات طبقية مسيرة من طرف نظام سياسي². اين تشارك المنظمة في نظام الفعل التاريخي، لكن من خلال النظام المؤسسي³ (النظام السياسي).

فالمؤسسات -بمعنى توران النظام السياسي المهيكل- هي اليات للنقاش والبادلات وفي نفس الوقت تشكل سياسي (هيكلية سياسية) لهيمنة اجتماعية هدة المؤسسات هي دائما ادوات قيود (تقييد) وفي نفس الوقت ادوات للشرعنة.

¹ وليام زرتلمان، و آخرون، الامة و الدولة و الاندماج في الوطن العربي، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص 598.

² A touraine, production de la société, op., cit., p.258

³ Ibid, p.185

هي لا ترمز كل او مجموع حقل التاريخانية ، هي تشوهمه و تطوعه باقصاء بعض مركباته و تقييد فعل الطبقات الاجتماعية و خاصة الطبقات المهيمن عليها¹

النظام السياسي هو المكان الذي تجرى فيه عملية التحويل من حقل الفعل الى منظمة² .

التحول الحاصل في المنظمة او للمنظمة في شكل اصلاحات و اعادة هيكلة او انشاء مؤسسات جديدة و اشكال تنظيمية اخرى يضع المسالة السياسية في لب المشكلة فالنظام السياسي وسيط بين حقل التاريخية و المنظمة الاجتماعية فهو تهيمن عليه التاريخية وهو بدوره يوجه المنظمة.

النظام السياسي يستطيع ادخال بعض التماسس في العلاقات الطبقية و في قواعد المنظمة³ .

المؤسسة الصناعية الرأسمالية ليست عمل مقاول حيث فعله يمكن تفسيره بمفردات غير محددة اجتماعيا ، بروح الابتكار ، ارادة تحقيق الربح او اجابة لوضعية الندرة. انها مظهر خاص واقعي لنظام فعل تاريخي و علاقات طبقية ، انها كذلك نشاط منظم بقرارات اتية من النظام السياسي⁴.

ان التمثيل بين الدولة و السوق يمكن قراءته كشكل من اشكال التمثيل بين شكلين من ممارسة الحرية..... حرية فردية و حرية جماعية او ايضا بين حرية المستهلك و حرية المواطن.⁵

واقصاء مشاكل السلطة او القوة pouvoir في التحليل الاقتصادي نسبيا حديث و لم يسجل ال مع نهاية القرن التاسع عشر مع ولراص و باريتو . تصور "الكلاسيكيين" و اعتقادهم الراسخ في خصائص السوق و في وجود نظام طبيعي في حوالى سنة 1968 جاءت استبدال "الاقتصاد السياسي الى "علم الاقتصاد".⁶

إن مجموعة عمليات الاحتكار والتأميم تصب كلها في رغبة القيادة في احتكار سلطة التوزيع وتكون هذه السلطة بالضرورة، في منطق إعادة إنتاجها كسلطة، متناقضة مع السلطة القائمة على الإنتاج وبالتالي تكون العلاقة بين الأفراد محظوظين - بقرب دائرة التوزيع- وآخرين مبعدين عنها تكون مهمة بكثير من العلاقة بين المالكين والعمال.

ينتج عن هذا المنطق بأن تكون التجارة أساس الوظيفة الاقتصادية في المجتمع وليس الإنتاج.

¹ Ibid,P.186

² Ibid,p.184

³ Ibid,p.181

⁴ Ibid,p.250

⁵ Article marc ,jacquemain, etat et marcheet mondialisation

⁶ V. Chassagnon,«pouvoir et économie politique,l'apport de Francois,Pérroux a l'analyse positive de la firme »,revue économique,vol.65,n°5,sept.,2014,pp. 719-742

إننا هنا أمام اقتصاد تداول أكثر منه اقتصاد إنتاج، فمجال الوصول على الربح وإعادة تدويره هو مبدأ محوري في الهيكلة والبناء الاجتماعي أهم من ملكية وسائل الإنتاج.

هذا المنطق يكرس ويعيد بشكل موسع السلطة، القيادة المركزية، كمحور في تكوين القوى والتدخل في إحداثها وليس تمثيلها لهذا شهد الرأسمال التجاري تطورا كبيرا على حساب الرأسمال الصناعي أو الزراعي.

المشروعات الكبرى للتنمية كإقامة المركبات الصناعية الكبرى تكون وسطا استراتيجيا لإعادة إنتاج السلطة المركزية من خلال:

أولا: إنتاج الوساطة بين السوق الدولية والمجتمع عبر عملية نقل التقنية كإحدى مقتضيات إقامة "مجتمع صناعي" وكاستهلاك لمنتجات الحضارة الصناعية.

ثانيا: ضخ للأفراد في مكانات عقلانية يوفر التنظيم الذي تتطلبه إقامة الآلات والتقنية كتنظيم صناعي.

ثالثا: يسمح التنظيم الصناعي كتنظيم رأسمالي يحوي مكانات تفاضلية تقابلها مداخل تفاضلية، بتوزيع الربح النفطي بصفة تفاضلية تأخذ شرعيتها من "مقتضيات التنظيم الصناعي".

رابعا: يسمح وضع المصنع بإعادة إنتاج سلطة القيادة المركزية عن طريق خلق شروط تقنية وموضوعية لإعادة إنتاج موسعة للوساطة بين السوق الدولية والمصنع عن طريق إنتاج التبعية لهذه السوق وبشكل موسع في شكل صيانة، تعاون أجنبي ...

خامسا: السيطرة على العمل، كمجال حيوي بإخضاع العمال إلى سلطة توزيعية فوقية والحيلولة دون استقلاليتهم وممارسة سلطة تنظيمية وسياسية على العمال.

هكذا وعبر مصانع التنمية، إطارات الدولة والقطاع العام كمثلي السلطة، إذن قوى مهيمنة من أجل تنظيم التراكم العام في مكوناته الثلاثة، قرار التراكم، تسيير التوزيع الاجتماعي، تنظيم شكل العلاقة الأجرية بين الدولة والعمال¹ يعيدون تنظيم سلطتهم وإعادة إنتاجها.

وعبر مشاريع التنمية تتحقق فرص الثراء، فبشكل عام فإنه يمكن القول أن معظم الثروات الخاصة لم تتكون بعيدا عن ممارسات السلطة العامة في سياستها الإنفاقية، فالإنفاق العام كان، إلى حد بعيد، مسؤولا عن تكوين الثروات الخاصة عن طريق الوظائف، الخدمات الاجتماعية، مشروع التنمية، هيكله سوق وطنية، استهلاك وطني، الفرد انخرط أكثر فأكثر في

¹D.Liabes, OP, Cit, P 118.

الدينامية العامة ليشكل مشروعه الشخصي القائم على طبيعة العلاقة الأولى التي أقامتها معه القيادة، فالفرد واع بها ويعرف جيدا تلك القواعد ومصدر القوة وكيفية المحافظة عليها. إن الفرد يلاحظ ويتعلم، يقارن ويعرف حدود السلطة المركزية وسرها لذا يتعامل معها بهذا المنطق ويستمر في لعبة السلطة ذاتها معه، يعرف سلم القوة وبالتالي يبني مشروعه الشخصي وفق الفرص المتاحة في داخل الدينامية العامة لإدارة السلطة مقابل بعض المشاركة السياسية. مع الوقت تتشكل الاستراتيجيات الاجتماعية، الفردية، الجماعية والعائلية لتصبغ الحياة العامة بأشكال جديدة من المعاملات ونمط من التفكير والمصطلحات والمفاهيم الاجتماعية وفضاء رمز يحدد مجالات السلطة وقواعد اللعبة يتم استبطانها من طرف الأفراد.

مع التوسع والتشابك وبناء المشروع الشخصي تبدأ عملية التمهيد بين المشاريع الخاصة إلى أن تصل إلى بناء مشاريع جماعية فرعية والتي قد تتبلور في شكل مصالح مشتركة ومجموعات مصالح مستقلة ومتعارضة.

ليصبح الأمر بعد ذلك، بعد "الحركة السريعة" في تشكل المشاريع الفردية والجماعية، عبارة عن إدارة المصالح والصراعات المتبلورة والقائمة. هنا تظهر الوضعية وكأنها فقدت سرعتها، توقف الزمن، توقفت "عملية التحديث" وتوقف التطور.

إن الدولة، هكذا تصبح في وعي الفرد صاحب المشروع الفردي الآن وربما حامل مشروع جماعي لا تقوم على تحقيق فكرة أو الدفاع عن رسالة (تغيير المجتمع، تحديثه أو تطويره) وإنما بقدر تماثلها مع إنجاز مشروعه الخاص عبر التنظيم والقنوات وتسهيلات النظام وعبر الموارد والسلع التي توفرها أمامه - كمنتجات الحضارة الصناعية- إن الفرد الآن لا يرى البناء الوطني، اللحاق بالركب الحضاري، الدخول في التاريخ إلا كخطاب إيديولوجي قد يكون ذا فعالية ما، كاعتزاز ذاتي وعزة وطنية.

تكون المشاريع الفردية والجماعية ونموها يؤدي إلى تراكم الطلبات ودفعها إلى دفعها إلى الأعلى طالما السلطة التوزيعية محصورة في القمة.

تزايد الطلبات في اتجاه المنتجات الصناعية يؤدي إلى ضغط متزايد على الوساطة. ضغط ناتج عن التراكم الكمي في الطلبات ولكن ناتج كذلك عن التراكم في تنوعات وتباينات في هذه الطلبات من جراء التوزيع التفاضلي للريع.

هذا يجبر النظام السياسي بالقيام بتصفية وانتقاء في الطلبات فيرفض بعضها ويستجيب لبعضها ولكن المآزق الأساسي الذي يقع فيه النظام هو أنه ليس هناك معايير موضوعية لهذا

الانتقاء في الطلبات وبالتالي تكون العملية دعوة قوية للذاتية والاستراتيجيات الفرعية والشخصية.

عملية تقوم على هوية أصحاب الطلبات، مما يفجر مرة أخرى التضامانات الطبيعية. تتحول ممارسة السلطة هنا إلى تسيير هذه التضامانات وإدارتها في صراعاتها البينية من أجل تلبية طلبات ورفض طلبات أخرى.

إن النظام السياسي هنا كنموذج مانح يساعد على خلق نمط تفكير ريعي يكون جوهر تشكل المشاريع الفردية والجماعية، إنها النظرة إلى العائد وبخاصة انفصاله عن الجهد أو تحمل المخاطر، فالعائد لا يعدو أن يكون رزقا، حظا أو صدفة وليس أبدا عنصرا من نظام إنتاجي لهذا يكون الحصول على الدخل عملا منعزلا يرتبط بالظروف والعلاقات الاجتماعية وليس حلقة في عملية إنتاجية وما يرتبط بها من جهد ومخاطر، ومن هنا يظهر التعارض بين العقلية الريفية والعقلية الإنتاجية ففي هذه الحالة الأخيرة، العائد أو المكسب هو نتيجة لعمل إنساني منظم وكجزء على الجهد أو مقابل تحمل مخاطر تدرج في تصور متكامل لنظام إنتاجي¹. فالحديث عن ظاهرة الريع هو بالدرجة الأولى حديث عن نمط للسلوك الاجتماعي يفتقد النظرة الإنتاجية وما تتطلبه من جهود.

النظرة الخاصة للريع إنما ترتبط بالسلوك الاجتماعي السياسي لأصحاب الريع وانفصالهم عن دورة الإنتاج بل تكون هذه الأخيرة مناقضة لكل العملية السياسية القائمة على الريع. لهذا لا قوى زراعية ولا قوى صناعية يريدان النظام، إنه يعمل دائما على التفكيك وإعادة التركيب ليؤكد حضور سلطته من جهة ويعيد إنتاجها باستعمال الثنائي الجوهري: الريع/الآلة القانونية.

وفي هذا المنطق تدخل عمليات إعادة الهيكلة للمؤسسات.

ولا تفلت الإدارة، كوسط عملية السلطة، من هذا الإجراء، إذ تعمل النخبة القائدة على التقطيع وإعادة التركيب للمصالح الإدارية حتى على المستوى المركزي (الوزارات) والدواوين المركزية، إعادة الهيكلة أو التجزئة المستمرة لتشتيت التصور العام والشامل إلى وحدات تصور وأجزاء تصور غير متكاملة وبالتالي عاجزة وضعيفة مما يستدعي تدخل السلطة المركزية للربط بينها وإدارة العلاقة بين هذه الأجزاء.

¹حازم الببلاوي، المرجع السابق، ص67.

وهذا ما حدث مع نمو المؤسسات وانتهاء أغلب المصانع من إنجازها وتوسيع نشاطها، لقد بدأ القطاع العام مع "المعتقلين" يشكلون قوة تقتضي المشاركة في سلطة القرار الذي لم يعد قرارا سياسيا بل أيضا قرارا تقنيا معقدا، لهذا لابد من "تبسيط القرارات" بواسطة "إعادة الهيكلة" وتفكيك الصورة الشمولية للنسيج المؤسسي القائم.

إن النموذج المانح يعمل على توزيع الثروة ولا على توزيع القوة وإذا كانت طبيعة وظيفة التوزيع وفعل التطور تؤدي بالضرورة إلى توزيع القوة وبالتالي توزيع السلطة إلى جماعات وأفراد تفرزها عملية "التنمية" ويفرزها خاصة التنظيم العقلاني كنموذج تنظيمي للمجتمع الصناعي الرأسمالي القائم على تعددية القوى الاجتماعية وبالتالي تعددية في السلطة.

يصبح هذا الإفراز في تناقض مع عملية تركيز السلطة والاحتفاظ بالقوة.

محاولة الربط التعسفي لطرفي هذا التعارض تؤدي إلى انتشار "عدم الرشادة" "اللاعقلانية" في التسيير، تفرغ الهياكل العقلانية من محتواها الاجتماعي، تعارض بين المقتضيات الاجتماعية والمعايير القانونية والنظامية التي شكلت محتوى نظم إنتاج التأهيل المفترض أن يتطابق مع ما تكون عليه الهياكل العقلانية ونمط سيرها.

هذا التناقض يؤدي إلى :

- هجر الأفراد الذين يختارون أولوية تأهيلهم على أولوية سير الهياكل ولا يريدون التنازل عن تأهيلهم، إنهم يشكلون التسرب للإطارات نحو التعليم أو البحث العلمي أو نحو الخارج.
- توظيف أفراد يقبلون بالتنازل عن تأهيلهم وعن العمل على التوفيق بين المقتضيات السياسية لسير الهياكل العقلانية وهيكلية مشاريعهم الفردية.
- توظيف أفراد سيئين وبدون تأهيل، لمجرد الولاء أو للإعاقة وشل وإحباط السير العادي لنمو القدرات (تكسير عملية تجميع القوة) ويطل هذا الأسلوب حتى الإقصاء والإهمال وتحويل الإطارات بمنطق بعيد عن المنطق التنظيمي ومقتضياته.
- إن استمرار بعض الأوضاع الإدارية وبعض المشاريع غير المنتجة وتسيير التحطيم اليومي لقدرات الإنتاج وقدرات التنظيم تصبح هدفا مقصودا وليس "عوارض" و"شوائب" في مسيرة التنمية. الأمر الذي يسهل عملية إحكام القبضة على إدارة هشة ومشاريع فاشلة وأنصاف تصورات تنظيمية لأنها تبقى أكثر تشبها بالسلطة الحاكمة للاحتماء بها.

وحتى "الفساد الإداري" قد يعتبر، في حدود طبعها، هدفا لذاته لضمان ولاء بعض الموظفين وتمير "الفساد الأكبر"¹ وخدمته وتسييره والمحافظة عليه أو في سبيل التغطية التنظيمية والإدارية عليه، كذلك وسيلة تعطي لصغار الموظفين لتحقيق المراقبة والهيمنة على وسطهم الاجتماعي، وكسب الشرعية المحلية.

والحملات التي تقوم بالقيادة، حملات لتطبيق القانون بصرامة تكون عبارة عن إنذار أو تحذير من تجاوز حدود هذا "الفساد" مما قد يعري العلاقة المباشرة بينه وبين السلطة العليا وكإظهار لوجود الدولة وإعادة التأكيد على قوتها وصرامتها مما يرسخ في ذهن الأفراد أنها قوية ومازالت ذات السلطة وبالتالي إعادة شرعيتها وترسيخها قد تقوم من أجل هذا بمعاينة تظاهرية كتأكيد مادي لسيادة القانون وضمان تطبيقه.

لقد تكرر النموذج المانع في النظام السياسي الجزائري مع تكريس مشروع التنمية وبقوة، إنه نموذج الإرضاء، رضا الفرد الذي تحتاجه القيادة ويظهر بانخراط الفرد ولإرادته في المساهمة في عمل النظام السياسي وبالتالي تتوسع وتتعدد التنظيمات والإدارات وتكون مشاريعها ومصالحها الخاصة عبر المشروعات الوطنية، مجالات الإنفاق.

لقد استطاع النموذج المانع بخلق حالة الرضا، الذي لا يعرف كرضا لبعض الحاجات الذي يكون معناها بالارتباط بالفعل الجماعي وبالارتباط الذي يقام بين فعل القادة ومواقف المواطنين كوعي للتوازي والارتباط بين التطور الاقتصادي وتحسين حياة الفرد الأمر الذي يؤدي إلى ما وراء مستوى الحياة، الوعي بتطور طبيعة الحياة، عصرنة الاستهلاك. هذا التوجه القوي للرضا يجعل المنافع غير موزعة بالتساوي لا تشكل حافزا كافيا لتلاحم الأفراد ومحاولتهم تغيير المؤسسات السياسية.

والحل بالنسبة للفرد الذي يشعر أن منفعه ليست على ما يرام، هو أن يناور من أجل الحصول على مغنم شخصية ضمن الوضع القائم، وهذا الحل يتقدم دائما على عدم التحالف مع الآخرين هم في ظروف متشابهة، قصد تعظيم فرص الاستفادة الشخصية، لأنه لا يوجد أساس موضوعي للإدعاء بأن للفرد أن يحصل على مزيد من المنافع ذلك لأن إسهامه قابل على العموم للاستغناء عنه في كل وقت² طالما لا يشكل "رأس مال متغير" في عملية الاستثمار. الشيء الذي حدا ببعض المفكرين التساؤل الجوهرى في بناء النظام السياسي في الجزائر، عن كيفية طاقم الكتلة

¹وليام زرتلمان، المرجع السابق، ص 595.

²جياكومولوشيانى، المرجع السابق، ص 87.

الاجتماعية غير المنتجة والتي تستطيع أن تكبر وباستمرار وبالقيمة المطلقة وتحسن وضعيتها في بنية الأجور في اقتصاد "شاب" ومتخلف. فئة الموظفين التي تمثل بين 30% و40% من مجموع المأجورين خارج الإدارة¹.

فإذا "ما طبقنا على الاقتصاد الجزائري قانون القيمة التي يعتبر أن القيمة تأتي من العمل المنتج، الأجور ومداخيل المستخدمين للقيمة المستخلصة في دارة الإنتاج المادي، المداخيل والأجور في التجارة والخدمات المتأتية من توزيع القيمة المضافة الإجمالية المستخلصة من دارة الإنتاج المادي بين مختلف مالكي رؤوس الأموال: الأجور زائد المداخيل يجب أن تكون ضروريا أقل من الإنتاج المادي لاقتصاد معطى لكي يستطيع هذا الأخير من إعادة إنتاج نفسه، إعادة إنتاج بسيطة.

في الجزائر، الإنتاج المادي خارج المحروقات (التي تشكل ريعا بفعل لا علاقتها بالعمل المنخرط) يكون أصغر من المجموع الأجرى بدون حساب مداخيل المستخدمين كما يبينه الجدول التالي:

جدول 18 قيمة الإنتاج المادي (خارج المحروقات) مقارنة بالأجور (10⁶ دج)

	1973	1975	1976	1984
الإنتاج المادي	12495.5	18739	17614.9	54600
الكتلة الأجرية	118900	18313.4	21986.5	76600
دخل المستخدمين	11992.2	21701.8	25857.4	45000

هذه الأرقام تدل، وكأن كل شيء يمر على المستوى الكلي للاقتصاد، بدون وجود استغلال للعمل طالما لا يوجد فائض القيمة على مستوى المجتمع كله: الأجور والمداخيل أعلى من الإنتاج المادي. دولة الأجر، لأن الطبقات الاجتماعية هي طبقات اجتماعية، اقتصادية شكلية، طالما، إجماليا، الاستغلال غير موجود.

إنها وضعيات اجتماعية "خلف" رأسمال والعمل انطلاقا منها يتم الوصول إلى حصة، قليلة أو كبيرة، من الربح².

تكون العملية السياسية أهم بكثير من العملية الاقتصادية فالطلبات لا بد أن تسييس عن طريق إدماجها في المشروع الوطني وضمن سلطة القيادة مما يعني أن احتكار السلطة الرمزية يعتبر مهم

¹A.Bouzida, OP, Cit, P 258.

²Ibid, P 259.

جدا في إيصال المشروع إلى الفوق، من جهة أخرى يصبح المقر الرمزي أداة فعالة في إجهاض المشاريع الأخرى.

إن هذه العملية ليست خارجية عن النظام السياسي نفسه كحامل لذات تاريخية من جهة وكحامل لمشاريع خاصة يريد العمل على أن يطابق بينهما بفعل إيديولوجي وبفعل قمعي كذلك، فالنظام بالضرورة شمولي بحيث يضع نفسه فوق المجتمع، فوق المشاريع الخاصة، إنه يعمل في اتجاهين متناقضين:

1- يوزع الموارد لتجميع القوة – فهو يدفع عادة أجورا وإمكانات مما يجعل أي "خروج" ينطوي على خسارة كبيرة في الدخل.

لهذا يكون الولاء شيئا رابحا بالنسبة لأغلبية السكان.

2- يقضي على كل محاولة لأن تتحول عملية التوزيع إلى تفتيت وانتشار للسلطة عبر التأكيد على العلاقة الوطيدة بين رفع العراقيل المتعلقة بالسيطرة الاستعمارية وحماية السوق الوطني، توزيع الأجور، الدعم الواسع لقدامى وأعضاء الجيش وجبهة التحرير وكذلك وأهم شيء هو الاستقرار والسلام الاجتماعي¹.

إن دور الدولة في خلق السوق الوطني تدخل في منطق داخلي لتطور هذا السوق قد يصل إلى حدوده القصوى بانفجار النظام السياسي، كون على القيادة الحاكمة أن تتحمل الطلب الكمي والنوعي المتزايد وبالتالي تغذي عملية إعادة إنتاج السوق الوطني عملية داخلية تفجر هذه السوق إلى أسواق متعددة ومتباينة جراء الإنفاق التفاضلي، إنه منطق دائري ولكنه تراكمي للتباينات في الطلبات يؤدي إلى تراكم للاختلافات والتصدعات مباشرة عندما يظهر أن الحكم المركزي يرفض بعض هذه الطلبات، إنه خطر تطور نزعة القوى المختلفة في طلب الامتيازات المفرطة، طلبات أكثر فأكثر ليبرالية، طلبات الإدماج في الاستهلاك العالمي.

هنا يدخل النموذج كله في أزمة الهيمنة، المتمثلة في تحمل هذه المطالب الليبرالية من طرف سلطة الدولة وحضور قوى للمصالح الاقتصادية والسياسية لفئات خاصة داخل كتلة الحكم أخذت تخضع وتقاوم المعقلنين وبدأت تؤثر في القرارات الاقتصادية وفرض على مجموعة القطاع العام بقبول دخول القطاع الخاص وتحرير الأسواق الداخلية.

هجوم في سلطة الدولة لمجموعات من أجل الحفاظ وإعادة إنتاج العلاقات الأساسية للإخضاع والهيمنة الاجتماعية وهذا مقابل ثمن التضحية العامة بإحدى المجموعات المهيمنة وما تعليق

¹D.Liabes, OP, Cit, P 96.

مخطط 1980-1984 وإعادة الهيكلة والتجزئة والدعوة إلى القطاع الخاص وتعزيز دور الحزب والجيش في الخيارات الاقتصادية ما هي إلا أقطاب هامة في هذه الحركة من أجل إعادة التوازن¹.
اد يمكن فهم حركة التغيير والتغير وحتى الصراعات الحاصلة في اطار التوترات و التفاوتات بين تاريخية مجتمع وطبيعة اشكال الممارسة الاجتماعية². و ان المجتمع ليس فقط نظام معايير او نظام هيمنة ، المجتمع نظام علاقات اجتماعية نقاشات و صراعات مبادرات سياسية ومطالب ايديولوجيات و اغترابات³. و ان الناس لا يصنعون تاريخهم باسم نواياهم او قيمهم ولكن بمعنى الفعل الذي يمارسه المجتمع على نفسه ، فعل ذاتي و موضوعي في نفس الوقت⁴.
هجوم اشخاص وأجهزة غير الاقتصادية للدولة ضد إدارات قيادية في القطاع العام تهدف، أساسا، إلى إعاقته ميدانيا، هذه الإعاقة أو الشلل عبر الاتهام بعدم القدرة في تسيير حركة الإضرابات بصفة عامة والعلاقات الأجرية وضمان السير العادي لوظيفة التراكم في علاقته خاصة مع الرأسمال الدولي والسوق الدولية (ملف الطاقة مثلا)⁵ وملف الندرة (برنامج مكافحة الندرة).

لقد دشنت هذه الأزمة عملية إهمال وتخل قوية للقطاع العام، فبعد أن كان محور تشكل السوق الوطني وتشكل الطلب (الاستهلاك) أصبح أكبر عائق الآن، بعد أن كان عامل تحفيزي قوي، أمام تطور الاستهلاك وتلبية الطلبات الأكثر إلحاحا والأكثر تبلورا ووعيا في شكل مجموعات مصالح ضاغطة.

إنه الاتجاه نحو انتشار الكتلة الاجتماعية التي شكلت قاعدة تأسيس النظام السياسي وجمهور خطابة ومنبع موارده البشرية.

الشرائح الوسطى تفقد مكانها وتتدحرج إلى الأسفل وتفقد شعورها بالحركة، تفقد شعورها بالتطور والتنمية لتتكرس وضعية يائسة تتميز بالشعور بجمود التاريخ وأن الزمن توقف عن السير.

هكذا فقدت الدولة معناها كدولة تطور، دولة تملك وسائل التحكم في اتجاه في اتجاه التاريخ واتجاه الزمن، حالة فئة اجتماعية معينة وصلت بوسائل مختلفة وغير واضحة إلى حالة من اليسر لم تعرف كيف تتصرف بواسطتها لتنمية ثروتها، إنفاق تظاهري أدى إلى استفزاز الآخرين.

¹Ibid, P 122.

² A touraine, production de la société, op., cit., p.54

³ Ibid, p.56

⁴ Ibid,

⁵ Ibid, P.123

طفو التضامانات التقليدية على السطح، تغيرات عديدة في المسؤولين في الفرق الوزارية ورؤساء المؤسسات.

إنه الشعور العام بانعدام كل مشروع، كل تصور شامل وواضح.

تحلل المجتمع السياسي الهش التكوين وتحطيم كل أشكال التضامانات الوطنية¹ ورجالها، انفصام قوي بين "دولة القانون" و"دولة المجتمع" أدى إلى زوال السياسة كمجال لممارسة السلطة إلى ممارسات متوحشة ووحشية في الصراع السياسي المعتمد على الخفاء مما فجر كل مشاعر الشكوك والريبة.

مما أدى إلى فقدان الكثير من مظاهر الحياة العامة في كل المدن والقرى، إنه انكفاف على النفس، انطواء في مجموعات وعي صغيرة.

في البعد الاجتماعي-الاقتصادي، اتخذت الأزمة طابع الإدانة المتواصلة للامساواة الاجتماعية أولاً وبشكل حاد في الأوساط العمالية والنقابية، هذه الأوساط التي سجلت أرقاماً قياسية في الاضطرابات، إلا أن الأخطر من ذلك هو البروز المكثف لظاهرة المهمشين المبعدين وبحتم عن إطار التعبير المغلق في وجوههم وما يبقى لهم إلا الشارع ليعبروا عن استنكارهم وغضبهم في شكل فوضوي وتلقائي².

إنه الشعور بالإبعاد والنبد عن المواطنة الاستهلاكية الصارخة والعلنية التي تصر فئات الاستهلاك العالي على المفارقة بها.

لقد كانت نتيجة إنجاز مشروع التنمية هو إنتاج فئات استهلاكية متميزة ولهذا يكون الصراع كله يتمحور حول مراقبة الدولة، كدولة رعية ليس إلا.

لذا فإن عدم العدالة في التوزيع لا يكون قضية، ولكن إذا كان البحث عن منفعة شخصية يؤدي إلى الفشل في الحصول على الربح الممكن كاملاً، فإن عدم عدالة التوزيع تتطور إلى قضية مهمة جداً والسبب أن عدم العدالة في التوزيع لا تصحح إلا بإفادة البعض والإضرار بالبعض الباقي³. مع تقلص الموارد الخارجية للنظام السياسي والتي لا يتحكم فيها تقلص منه حسب نظام

"الأقربون بالمعروف"، هنا القرابة ليس بالضرورة القرابة التقليدية، إنها قرابة من نوع جديد، قرابة استهلاكية، استهلاك منخرط أو أخذ بالانخراط في الاستهلاك العالمي والسوق العالمي (بنية

¹Burhan Ghaliun, OP, Cit, P 100.

²عبد الباقي الهرماسي، المرجع السابق، ص 117.

³جياكومولوشيانني، المرجع السابق، ص 89.

الترابندو تؤكد أنه قائم أساسا، على الاستهلاك المباشر، استهلاك منتوجات المجتمع الصناعي، المباشرة -ملابس، أحذية، مواد التجميل، مواد غذائية كاملة، سيارات، برابول ... هذا التوجه والتحول الجذري لم يسبق أو يصاحبه، على المستوى الإيديولوجي والثقافي، حركة وتحول فوق الخطاب الشرعوي في تناقض محوري بين المفردات والمحتوى الاجتماعي له. أكثر من ذلك بدأ، مع الإحساس بفقدان الشرعية، التركيز وإعادة إنتاج مكثفة للخطاب الثوري والتأكيد على رموز الثورة، على التواصل والاستمرارية، كل هذا تزامن مع تدهور اجتماعي وتحول كبير في توقعات الحياة لدى الأفراد وخاصة الشباب فحسب الإحصاء العام للسكن والسكان لسنة 1987 فإن عدد الشبان الذين أعمارهم من 15-24 سنة ارتفع إلى 4675000 ممثلا لـ 1/5 السكان، من بين هذا العدد 1.6 مليون شاب قادر على العمل ممثلا نسبة 34.5%، في حين الشباب العامل نسبته تقدر فقط 57% الأمر الذي يعني أن نسبة 43% من الشباب هي في بطالة¹.

هذا يعني أن خمس السكان من مواليد سنة 1963 فما فوق أي بعد سنة من الاستقلال وكان عمره على الأقل سنتين في سنة 1965، السلطة السياسية تريد أن تتطابق مع التنظيم الجماعي للعمل²، تجد الجزائر محولة إلى ماضي، ساكن ممجد وبطولي إلى تاريخ دائما في إعادة كتابته، من طرف جيل معتر بحربه التحريرية والرغبة والإلحاح في وضع كل قرار، كل فعل بالارتباط مع العملية الثورية لإيصال "المهمة لآخرها"³.

إن التطور الحاصل مع بداية الثمانينات في مجال الانفتاح، جراء ضغط الطلبات الاستهلاكية على المنتوجات الصناعية، أتاح فرصا للمقاولين من "القطاع الخاص" كي يزدوا من نصيبهم من الدخل الوطني في التجارة الخارجية والداخلي وفي الإسكان وفي إنتاج سلع الاستهلاك، وتعاونهم مع العسكر في السلطة قد أتاح لهم الحصول على الرخص والقروض والمواد الأولية. تقاسموا منافع عملية الانفتاح والاستفادة من المضاربات وزادت علاقتهم الاقتصادية من خلال استراتيجيات ليست شاملة⁴.

السلطة بدأت تأخذ توازن جديد بتحمل طلبات جديدة وبأخذ مركز ثقل جديد ليس فقط بإقصاء مجموعة من الحكم بل بخضوعه وانقسامه، إنه إعادة ترتيب في الكتلة الحاكمة وإعادة

¹ A.Zekane, OP, Cit, P 65.

² ibid

³ J.Leaca, OP, Cit, P 137.

⁴ وليام زرتلمان، المرجع السابق، ص 554.

تمركز، فالانتقال قد بدأ والتحالف المتمثل للضباط المحترفين والمنافسين من الإداريين قد تحول، تدريجيا، إلى جماعات مصالح¹.

هذا التكريس وبقوة قام على أساس التذكير بالخطر الكامن أو الحقيقي أو تحذير فقط من احتمال قطيعة بين التحالفات كعامل مهم في مستوى المراقبة الاجتماعية والإيديولوجية، هذا الموقف لا ينبع من تحليل علاقات القوى الراهنة، ليس فقط اقتصادية ولكن إيديولوجية وسياسية داخل كتلة الحكم وعلى مستوى التكوين الاجتماعي في مجمله².

إن الخيار الليبرالي بدأ يتبلور كأنه البديل الضروري لمشاكل إستراتيجية التراكم، "التنمية" الحاملة لتناقضات قد تكون قاتلة، غياب سياسات اجتماعية، ديون خارجية معتبرة ونمو العمالة وتهميش شرائح عريضة من السكان والشباب.

ستتكفل العولمة مع الخيار الليبرالي لتتجه نحو تحليل الوحدة المكونة للدولة وللرأسمال الوطني تحت مختلف جوانبه³ اللدان سيصفيان الاقتصاد الوطني، "انها نهاية الاقتصاد الوطني"⁴ هذه السيرة تتسارع مع الخصائص كما تفسرها المجلة الأكثر ليبرالية الاكونوميست، انها نظريا القطاعات الخدمات (توزيع الماء الكهرباء النقل الاتصالات البنوك والتأمينات) التي تجذب حركات رؤوس الاموال لان المنتجات السلفة لا تنتقل، لكن هذه القطاعات في غالبيتها هي احتكارات الدولة عي غالبية الدول او مقتصرة على الشؤركات المحلية، كل هذا تغير بفعل الخصخصة ونزع التنظيم⁵ deregulation.

هذا التبلور يظهر في مجموعة من الأحداث في سنة 1979-1980، إعادة النظر في السياسة الاقتصادية وتغيير الفرق الوزارية، تحييد الإيديولوجيين وذوي السبيل الدولي وتطبيق المادة 120 من القانون الداخلي للحزب وكذا مناقشة ملف القطاع الخاص⁶.

لقد شكل جرد لعشرية التخطيط 1967-1968 انتقادا كبيرا للتكنوقراط في شكل إبراز كل المساوئ والعيوب لهذه الانجازات "التكلفة الاجتماعية والمالية"، "نمو النفقات"، عدم التحكم في الإنتاج".

¹ نفس المرجع، ص 554.

² D.Liabes, OP, Cit, P 25.

³ Jean-Marc.Siroen, « 21. L'État-nation survivra-t-il à la mondialisation ? », *La question politique en économie internationale*. La Découverte, 2006, pp. 297-312.

⁴ ibid

⁵ Multinationals, the economist, 27 mars, 1993, in ibid

⁶ Ibid, P 26.

إن هذه الانتقادات تمس قلب قطاع الدولة في المقام الأول والمشكل كتجسيد مادي للمشروع الوطني.

هذه الانتقادات بدأت أولا كتمهيد للقضاء على قطاع الدولة وقصد القيام بعمليات تجزئته، القطاع العام الذي أصبح نموّه السياسي بنمو القوى المرتبطة به كالتقنوقراط والعمال يشكل خطرا على نظام السلطة، إنها القوى التي بدأت تطالب، كضرورة بالمشاركة في صناعة القرار السياسي الذي أصبح قرارا معقدا وتقنيا. هذا الاتجاه يهدد بتوزيع السلطة وخروجها من أيدي الفئة الحاكمة التي يشكل العسكريون فيها النواة الصلبة لذا لا بد من إعدام كل القاعدة التي شكلت أساس قوة المعقلين والعمال، إعدام القطاع العام. إنها جدلية الخلق/الإعدام التي تسير سلطة النخبة الحاكمة لإعادة إنتاج الشروط الموضوعية لهذه السلطة. جدلية بعيدة كل البعد عن إمكانية نمو القدرات الخطي والمتواصل والتراكمي.

في هذه الحالة يكون الهم الأول والمنطلق الأساسي للحاكم هو البقاء في الحكم ذلك عن طريق إرهاب وقمع والتخويف من البدائل المنافسة للسلطة، تضخيم المنجزات وافتعال الأزمات الداخلية والخارجية لتبرير "التقاعس والفشل"¹.

أمام هذا الانحسار للقوى العمومية يقابله دفعة قوية للقطاع الخاص الذي وجد في التوجهات الجديدة الطارئة على مستوى القيادة والتحالفات الجديدة المتبلورة إمكانات كبيرة للتوسع وتحقيق مكاسب مستفيدة من الرعاية القانونية والإيديولوجية وحتى المادية للقيادة. إن التغير الاستراتيجي في توجهات العسكريين هنا تكون مهمة جدا لفهم أنماط التحول في التحالفات من القطاع العام إلى فئات اجتماعية أخرى قديمة وجديدة، تجار، مقاولين مستفيدين من تراخيص وقوانين الحكومات المتعاقبة من جراء "الإصلاحات الاقتصادية" المتتالية.

الفئة الحاكمة هي التي تنماهى مع التاريخية ولكن ليست سوى جزء من المجتمع. تنماهى أيضا التاريخية مع مصالحها وتمازج النماذج الثقافية مع أيديولوجيتها الذاتية.² قيادة التوجه الجديد يطرح المسألة الاجتماعية بكل قواها في قلب الإصلاحات وإعادة البناء فتوجهات التاريخية لا تحدد بنفسها قواعد السلوكات لأن بينهما يتموضع الصراع الطبقي وطبيعة الهيمنة الاجتماعية – أي بين التوجهات والسلوكات.³ ومحاولات إخفاء الصراع وطبيعة

¹ محمد بشير حامد، المرجع السابق، ص39.

² A touraine, production de la société, op., cit., p.49

³ ibid

العلاقات الطبقية التي هي تعبير يعني الفاعلين الاجتماعيين للفعل التاريخي¹ في مجرد مشروع تغيير شكلي او تقني فالنشاط الاقتصادي لا يقتصر في دورة الانتاج - الاستهلاك ، انه الاقطاع الذي يوضع في خدمة تجاوز المجتمع لنفسه سواء تعلق الامر بتجاوز نحو المستقبل او نحو النمو او نحو مبدأ دي طبيعة دينية او سياسية .²

ان تصورنا للمسألة تنطلق من ان المجتمع يسير على ثلاثة مستويات ، المجتمع ينتج نفسه ، المجتمع يتكيف ، المجتمع يستهلك الامر الذي يحدد لنا ثلاثة مستويات يسميها الان توران بحقل التاريخية و النظام السياسي و التنظيو الاجتماعي - او المنظمة الاجتماعية .³ هذه التاريخية تتحقق في نظام فعل تاريخي و في علاقات طبقية و في نظام سياسي و في اشكال التنظيم الاجتماعي.⁴

يجب تتبع الحركة التي تقود من التجربة التاريخية للمجتمع الى نظامه لتنظيم الاجتماعي وللمراقبة الاجتماعية و التدكير بوجود و حضور الفعل التاريخي و مشاكله على مستوى سير مختلف مناحي التنظيم الاجتماعي...⁵

هكذا سلمت 273 اعتمادا لمشاريع خاصة مهمة تصل إلى 2100 مليار دينار بواسطة اللجنة الوطنية و 745 مشروع وصلت استثماراتها الكلية إلى 1300 مليار دينار بواسطة اللجان الولائية وذلك في الفترة بين 1980-1984.⁶

ولكن الفئات الجديدة غير قادرة على إنتاج سيطرتها بشكل كاف يضمن محوريتهم في السلطة والقرار.

إن إستراتيجية الضباط هي أنهم بناء الدولة ليحتفظا بالسلطة إلا أنه على المدى البعيد فإن مصالح التجار الكبار تتعزز مع الوقت التي تضعف فيه عملية بناء الدولة.⁷ إنه في الوقت الذي يسير فيه المجتمع بقوة إلى التفاضل والتميز على أساس الاستهلاك نجد هنا غياب كبير، كنتيجة تاريخية ثقافية، لنظام ثقافي/سياسي يعمل لتبرير هذا التميز وهذا التفاضل أو يعمل على خلق الاغتراب التفاضلي.

¹ ibid

² ibid,p.51

³ ibid,p.53

⁴ ibid,p.54

⁵ ibid,p.58

⁶ A.Bouzida, OP, Cit, P 241.

⁷ وليام زرتلمان، المرجع السابق، ص 554.

حركتان متعاكستان تعملان في المجتمع، حركة في اتجاه التمايز الاقتصادي وحركة في اتجاه الإنسجامية والمماثلة.

هذه الوضعية تنزع كل شرعية لحركية التمايز ما يخلق أزمة مجتمع تنحدر من وضعية تتسم بتعايش مجتمعين في فضاء واحد أولهما فقير والآخر غني، أولهما مندمج في نظام الدولة، في الاستهلاك، في نظام التواصل والآخر يوجد خارج كل ذلك، دون أمل في أن يوجد يوما ما في الداخل¹.

وطالما أن عملية الاتصال مع التراتبية هي رأسمال اجتماعي يستثمر في تكريس هذه الوضعية فإن الشارع يقحم نفسه كطرف مهم في اللعبة طالما جميع الأطر الموجودة، الحزب والمنظمات الشعبية ملتصقة جدا بالنظام لا تتبنى هذه المطالب بفعالية ونضالية قوية مما يؤدي إلى شارع تلقائي وعفوي سيكون عرضة سهلة لأي عملية تسييس، المهم التماهي مع الغضب وبشكل قوي وفعال.

هكذا تسقط أسطورة الحكم المركزي القوي والمستقل، الأسطورة التي كانت مصدر شعبية الحكم، أصبحت مصدر غياب شعبيته.

لقد بدا يختفي الصنف المؤسس للشرعية، المرحلة الحديثة ترضى بمتطلب الشرعية الاجرائية المعرفة من خلال الاجراءات والشروط المسبقة للتبرير مشكلة الاسباب التي تضمن الشرعنة وبتعزيز وتقوية الصلاحية.

الدولة التي تنظم وتجمع الشروط التي تسمح للبرجوازيين كاشخاص خواص يعملون في تنافس حسب استراتيجية في صورتها النهائية " الدولة تطور وتضمن القانون الخاص...

يملك المجتمع التاريخية القدرة لانتاج حقله الاجتماعي والثقافي ووسطه التاريخي²... المجتمعات الانسانية لاتعرف بصورة كافية بقواعدها وبادوات سيرها. المجتمعات تؤثر على سيرها لتغييره اولتجاوزه³...

يجب ان يكون لبديل المجتمع وسائل الفعل والتدخل في السيرالمادي للمجتمع، ادن وسائل الاستثمار⁴. لقد بدأت عملية اعادة تعريف هذه الوسائل وهذا التدخل، اعادة النظر في طبيعة

¹ عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة، المرجع السابق، ص116.

² A touraine, production de la société, op., cit., p.44

³ ibid, p.43

⁴ ibid, p.44

وسائل الاستثمار وتوزيعها لذا ستظهر ترتيبات مؤسسية جديدة وادماجها في نظام مؤسسي معقد اين الكل متداخل وهش¹.

اشكالية تحليل سلطة الدولة – الشروط النظامية التي مكنت الفاعلين السياسيين من بناء ومن اعادة بناء الدولة الوطنية ليتم نقل او انتقال علاقات الهيمنة من المصنع من المنظمة نحو الاستراتيجيات العالمية للمؤسسات العابرة للوطنية و الى الشبكات المالية².

في هذه المرحلة سيتعزز تعزيز الجهاز التنفيذي اكثر لانه من غير ممكن الا عندما يكون عدد متزايد للمشاكل المهمة تعتبر انطلاقا من نموذج معقلن اين شروطه تتجاوز تعارض الطبقات و الاحزاب³.

وستظهر العلاقات الاجتماعية و السياسية في الدولة الوطنية اكثر حدة و تشنجا لانه يجب اعتبار الحكام كوساطة و كعائق في نفس الوقت بين المواطنين و الدات التاريخية بمعنى قيم التطور و الديموقراطية⁴.

اصبح فعل السلطة اكثر تقييدا بفعل التعبئة التي حملها النظام مند الوهلة الاولى التي حدد فيها نفسه كخالق التطور و الحركة و نفي الواقع ، غرامشي يتكلم عن التعبئة كوضعية موضوعية و داتية تتسم بدخول فئات اجتماعية كانت معزولة ، الى الاقتصاد الحديث و الى اللعبة السياسية جراء التصنيع و الحراك المهني و الجغرافي و التمدين⁵ ، التعبئة تعبير عن ارادة تكوين دات جماعية ، فاعل تاريخي للتطور. التطور و هو فعل التنمية الذي يقوم الحكام. المواطنون ينخرطون في نظام سياسي مشكلين دات جماعية التي لا تعرف كنظام علاقات اجتماعية ولكن كفاعل تاريخي اي خالق التطور الاقتصادي ، شروطه الاجتماعية هي المظاهر الاجتماعية للنموذج العقلاني.

تعتبر التعبئة الاجتماعية هنا كشرط الفعالية و التطور⁶ و ابراز السلطة السياسية مرتبطة بالنموذج المعقلن العام و بالتالي مرتبطة بمكمله ، بارادة الرقابة الاجتماعية للانتاج و للسلطة⁷.

¹Alain Caillé. « Présentation », *Revue du MAUSS*, vol. 30, no. 2, 2007, pp. 5-28.

²A. Touraine, un nouveau paradigme, pour comprendre le monde d'aujourd'hui, Fayard, Paris, 2005, p.48

³A. Touraine, sociologie de l'action, op., cit., p.304

⁴Ibid, p.311

⁵ibid

⁶Ibid, p.312

⁷Ibid, p.299

في كل الحالات ،السلطة السياسية مرتبطة بشكل وثيق بتنظيم التطور الاقتصادي و في كل الحالات ايضا تنصدر القيم الديمقراطية بمعنى خضوع الدولة للمجتمع الذي تمثله و تراقبه.¹ التحديد الاولي كدولة السياسية و دولة مجتمعية .

هناك فرق الحياة السياسية و حركتها و الحركة الاجتماعية الصلبة . الغرب استطاع ان يشكل على قاعدة مجتمعية صلبة و فعلية (راسماية وطنية دات مكونات ثقافية رمزية) حياة سياسية مائعة و وهمية متعددة الاطراف في شكل لعبة شكلية (مهرجانية) اعلام راي عام حقل تكتيكي وليس استراتيجي و لا يمس القاعدة المجتمعية الصلبة تلك.

صورة السلطة دات الاتجاه نحو ان تصبح شاملة ، نحو ان تحدد مباشرة مجموع التنظيم الاجتماعي ، المجتمع منخرط في التاريخ في شكل دات جماعية .

ان الفعل السياسي ليس فقط اداتي بل كذلك معياري و تبني النموذج المعقلن و الدعوة الى الديمقراطية ليست سوى تعبيراً مجتمعياً لمقتضى الدات التاريخية المزدوج للخلق و المراقبة² ، لكن الحاصل هو انفجار المجتمع العقلاني، قطيعة مجتمعية ، بين الحقل الرمزي و حقل العقل استغلال الشحنات الداتية و جهد الشخصي في الرمزي خارج اوساط الوظيفة و العمل و بشكل موغل و كبير استثمار الفرد داته – الوقت و الطاقة و التفكير.

في حين افكار متزايد لحقل العمل و الخلق و المؤسسة و الجامعة و الادارة افراد داخل بدون اشخاص الاستثمار في خارج الاطر الرسمية بل حتى سلب حقل العمل من موارده لتستغل خارجه. في المقابل اصبحت المشاكل اكثر تقنية ، اصبحت المشاكل مركبة و معقدة وبالتالي التسيير المعيارى لهذه المشاكل اصبحت صعبا و مكلفا للدولة

ادن تحديد دور الدولة و الادارة كحامي المعايير و كمسؤول على تطبيقها

مجموعة فاعلين يستطيعون تعبئة الموارد لمعارضة الدولة ، الدولة بدات تفقد موارد هيمنتها انه التفكك للوحدة التي شكلت الدولة الوطنية التي احتضنت الفعل التصنيعي و التحديث و قيادة التطور و بداخلها المؤسسة كفاعل اساسي في كل العملية الوطنية (انظر الى فصل الدولة كفاعل تصنيعي و من التصنيع الى التوزيعي) .

في هذا الانفصال لفعل التحديث و الفاعلين في مجتمع في طور التحديث تكمن الازمة الايديولوجية التقليدية التي تستند على التاكيد على التوافق التام بينهما.³

¹ibid

² ibid

³A. Touraine,critique de la modernité,op.,cit.,p.161

الدولة المتقمة لفعل التحديث عن طريق خلق شروطه وتسييره ومراقبته الان في مازق تبحث عن الرقابة وفي نفس الوقت تعمل على تضيقه لصالح انتاج واستهلاك معلوم¹ لا تستفيد منه و اذا كانت المؤسسة هي الاداة الاكثر صلابة والاكثر حيوية والاكثر واقعية يومية حياتية في يد الدولة في فعلها في المجتمع فادا تخلت عنها باي شكل من الاشكال او نافستها قوة اخري او جهة اخرى هذا يعني ان الدول اصبحت وحشا واداة قمع ونصب تنتزع عنها اي صفة اجتماعية ايجابية .

المجتمع اصبحت تجره طلبات المستهلكين .

المفارقة المركزية للرؤية النيوليبرالية للدولة تكمن في ان الدولة تتجه لتكون دولة الحد الأدنى – مسؤوليات واستقلالية مقتصرة على تطبيق المعايير الاقتصادية الشاملة – دولة "معدلة حسب السوق الكوني" ، دولة سهلة الاستبدال والتغيير وفي نفس الوقت يطلب من الدولة قيادة و تبني النظام النيوليبرالي ومؤسساته². فالقانون تعرض الى الخصخصة وفي نفس الوقت اصبحت عبروني³ وبروز الدور المتنامي لفاعلين فوق الدولة مكاتب المحامين مكاتب الاعمال المحاكم التحكيمية غرف التجارة الدولية ومؤسسات دولية وموظفون دوليون في البنية العالمية الخاصة والدولية كالبنك الدولي والخبراء الدوليون في شتى المجالات الفنية والعلمية وفي البيئة والقانون والتسيير وحتى خبراء في الجيو استراتيجية والسياسة الدولية . كل هذا التحول ادى الى تنوع وتعقد عمليات واشكال التنظيم وساهمت في انشاء قواعد وطرق فض النزاعات وتفسير وتطبيق المعايير بعيدا عن الدولة وفي بعض الاحيان ضد الدولة.

احتكار الدولة للتشريع تعرض الى كثير من الاهتزاز بفعل تصاعد عمليات خصوصية التشريع ووضع المعايير ، "كل المجتمعات تغير معاييرها ومؤسساتها تحت املاءات صندوق النقد الدولي و البنك العالمي"⁴.

بالنسبة الى ايلريك باك Ulrich Beck يجب اعادة التفكير في القوة والسلطة في عالم كوني في "مجتمع الخطر العالمي" الاقتصاد استحوذ على القوة المعتبرة مقارنة بالدولة⁵.

انفصال العملية الاقتصادية والتنظيمية عن الفضاء الوطني ليعاد هيكلتها في فضاء كوني¹ بعيدا عن السلطة الوطنية. لقد دخلنا في مرحلة الاقتصاد غير الهام² weightless economy .

¹ Ibid, p.160

² Ulrich Beck, « repenser le pouvoir dans un monde globalisé », mondialisation : gagnants et perdants, www.constructif.fr, consulté le 10/10/2014

³ ibid

⁴ ibid

⁵ ibid

ان المجتمع السياسي المشكل لجماعة الدولة الوطنية بنى ايديولوجيته وقاعدته على مفهوم المجتمع الصناعي اين يكون النشاط الصناعي محور تاسس السلطة الوطنية فالمجتمع الصناعي هو مؤسسة ايديولوجية تظهر كمجتمع المبادرة بينما المبادرة هي فعل سياسي .

الانتاج والاستهلاك الواسع هي اهداف صناعية تبرر على ان وراءها مشروع ارادة تغيير الناس .

يتعلق الامر بمشروع الحصول على مكانة في النظام الاجتماعي . المجتمع الصناعي يضع كضروورة اقتصادية ادماج الافراد في عالم دائما جديد .

تفهم الهيمنة في المجتمع على انها القدرة على التأثير في التوجهات الاساسية للحياة الاجتماعية .

الصناعة تمارس هذه الهيمنة وهي التي تحدد توزيع المداخيل والثروة .

سلطة الصناعة تتعاظم بحكم ان المجتمع الصناعي مرتبط بالقوة العسكرية التي يشكل المعطي التكنولوجي البعد الاساسي فيها .

المجتمع الصناعي في خطر الشمولية بحكم انه يتجه للقضاء على التفاوت بالدخول الذي يتيح الى الاستهلاك .

ان البرنامج النيوليبرالي يتجه لتشجيع القطيعة بين الاقتصاد والحقائق الاجتماعية... فهو برنامج التشكيك في كل البنيات الجماعية -الامة- الجماعات -جماعات العمل ...

فردوية الاجور والمسارات المهنية تحجيم العمال وتصغيرهم جماعات الدفاع عن الحقوق العمال ، النقابات جمعيات تعاونيات العائلة الكل فقد السيطرة على الاستهلاك³.

النيوليبرالية تقود فعل تغييرى وتحطيمى للسيلسي مثال الاتفاق متعدد الاطراف حول الاستثمار AMI موجه لحماية الشركات الاجنبية ضد الدول الوطنية⁴.

النيوليبرالية برنامج تحطيم البنيات الجماعية القادرة ان تشكل عقبة امام منطق السوق .

النيوليبرالية تحوالت الى برنامج سياسي عالمي⁵.

المفاهيم لم تعد صالحة واصبحت مصدر غموض وبدون معنى ، فالحدود بين الخاص والعام ، بين الوطني والعالمي و حتى بين القانوني وغير قانوني اصبت غامضة جدا ومائعة .

¹ Penser l e dans un mondialisation

² قالها روبرت م. سولو الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد، في وليام هلال وكينث ب. تايلور، اقتصاد الحادي و العشرين، افاق اقتصادية-اجتماعية لعالم متغير، ترجمة حسن عبد الله بدير وعبد الوهاب حميد رشيد، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، 2009، ص.42

³Pierre Bourdieu, L'essence du néolibéralisme, le monde diplomatique, <https://www.monde-diplomatique.fr/1998/03/BOURDIEU/3609>, consulté le 13/10/2014

⁴Ibid

⁵ ibid

الاقتصاد العالمي اتخذ اتجاهها فيه ملامح التشتت والتفتت والانتشار على العديد من الفاعلين من الصعب تحديدها او تحديد وحدتها الامر الذي زاد من تعقيد هذا "العالم المعقد" .
في السياق النيوليبرالي و انسحاب دولة العناية والعولمة بدات المؤسسة تستحوذ على مفردات الدولة لشرعنة هيمنتها وتوغلها كمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والمسؤولية المجتمعية للمؤسسة وحتى المؤسسة المواطنة لتدعي المؤسسة الخاصة عنايةها بالمصلحة العامة كالمحافظة على البيئة والصحة والتعليم في حين ان هذه المجالات كانت تقليديا من صلاحيات القرارات السياسية .

ماهي الشرعية التي تمتلكها المؤسسات عندما تؤكد انها مؤسسة مواطنة و من اوكل لها تعريف خيارات المجتمع دون الرجوع اليه انما توضع في قالب التسيير الحديث... العلمي.
انها انماط جديدة لتنظيم الانشطة الاقتصادية تضع المؤسسة الاقتصادية وخاصة العالمية منها في قلب هذا التنظيم وتصبح الدولة عاجزة على رقابة اثار وعواقب النشاط الاقتصادي .
من المصير الجماعي الى المصير الفردي ادن الخضوع للنظام الاحتماعي والكل يحمل مصيره بصورة فردية امام هذا النظام .

تخطيط الهوية الجماعية وفقدان التجربة لمعانها واعتبارها فقدان للحياة المشتركة النيوليبرالية ، برنامج سياسي طوبى عن طريق النظرية الاقتصادية التي تتبناها تريد ان تصل الى انها وصف علمي للواقع ...

تشكل محاولات تتبع ومراقبة الشروط العامة لاعادة انتاج الانظمة الاجتماعية ظاهرة معاصرة ذات اهمية قصوى ، القواعد لا يمكن فهمها بعزل الموارد المنخرطة في علاقات الاستقلالية والتبعية وبالنسبة لجيدنز العديد من الاجراءات في الظاهر بدون اهمية ومستعملة يوميا لها تاثير اكثر عمقا على السلوكات الاجتماعية في مجملها بالنسبة لجيدنز القواعد المكتوبة كالقوانين والاتفاقيات الجماعية رغم ان لها اهمية كبرى في حقيقتها ليس لها سوى تاثير سطحي على العناصر الاكثر جوهرية لنسيج الحياة الاجتماعية. الاشياء الصغيرة في الظاهر بدون اهمية لها اثر عميق على النظام.

هذا الانقلاب نتج عنه اثر مهم. الدولة الممثل للمصلحة العامة اصبحت قاعدتها محدودة ضيقة مقارنة مع المؤسسة المعولة التي اصبحت مصالحها هي التي توجه فعل الدولة ، هذا التغير في علاقة الدولة بالمؤسسة جعل "الدول تتجه نحو حصرها في الدور الاجتماعي والتنازل بهذا

للمؤسسة عن مهمة ضمان النمو –التطور الاقتصادي للمجتمع. المؤسسة تخصص الدور الاجتماعي.

التنافس-التسابق الاقتصادي اصبح مواجهة بين الدول المتحالفة مع المؤسسات اين شبكات الفعل و التحالفات اصبحت شيئا فشيئا معولة" و الدولة ينظر اليها على انها مكلفة بتغطية تكلفة الهياكل القاعدية' البحث النظري الجامعات الطرق.....ووضع التحفيز الضريبية و الاجتماعية و ضمان المنافذ التجارية" الاسواق العمومية مثلا....

تغيرت الوظيفة الاقتصادية الرئيسية للدولة انها الان تتعلق بضمان الشروط العامة لهذه "الجاذبية"¹

"ادوات الانتاج الصناعي تغيرت ادن طبيعتها.الدول لم تعد تعتمد على الحلف المقدس مع المؤسسات الوطنية(دعم و حماية مقابل استثمار ووظائف) بهدف ضمان تنمية اقليمها² الدولة ليس لها سياسة صناعية ممكنة لكن يجب ان تكتفي بجعل اقليمها جاذبا³ بصورة عامة التنسيق لوحداث الانتاج توسع السوق و تيارات التمويل للمؤسسات الرئيسية لا تتطابق ابدا مع قواعدها الوطنية⁴.

اصبحت حدود الدولة مهمة لا نعرف مثلا كيف نفسر ميزان المدفوعات و طلاق كبير يظهر بين عافية المؤسسات و الدينامية الاقتصادية لبلد ما⁵.

بتقليص الطلب الداخلي يمكن ان نحسن ميزان المدفوعات وبالتالي نخفف من ضغوط العجز التجاري على معدل التبادل، حاليا نسبة مهمة من التبادلات الخارجية لبلد ما هي في الواقع تبادلات داخلية للشركات الكبرى، الاثر الناتج على النتائج التجارية و المالية يرجع في النهاية الى اعتبارات استراتيجيات خاصة – الخواص.⁶

¹ Marc Jacquemain, op., cit.

² Commissariat general au plan, investor en france, un espace attractif, la documentation francaise, 1991 cite in ibid

³ ibid

⁴ ibid

⁵ ibid

⁶ ibid

3. الفصل الثالث : نموذج المشروب الغازي

31. دولة الاستهلاك و محورية السوق :

الدولة معدلة على مقاس السوق البراديجم النمطي للنيلوليبيرالية يؤكد ان التبادل الحر يزيد في تحسن المعيشة للانسانية و ادن تحدد شروط اللعبة محصلتها ايجابية تسمح للخاسرين بان يعوضوا من طرف الرابحين... لكن في الواقع شروط التوزيع الارباح و الخسائر في حال الانفتاح لا تسمح ابدًا للخاسرين بان يعوضوا بسبب وجود علاقات القوى التنافسية بين المجموعات الاجتماعية و القدرة السوسيو سياسية للمجموعات المهيمنة – انه المستوى السياسي للاقتصاد الذي يتغافل عنه رواد الاقتصاد البحت .

فقد كان كارل بولاني في كتابه التحول الكبير يحلل العلاقات التاريخية بين المجتمع و الدولة و السوق ، و يدحض فيه اسطورة السوق كنظام طبيعي لا اجتماعي و يؤكد على تاريخية السوق كعنصر مشكل و مهيكّل للمجتمعات الاوروبية.

الدولة الحديثة اصبحت تتماهى مع هيكل السوق و الدولة كاطار سياسي قانوني الذي يفصل المجتمع على السوق.

"الشعبوية الجزائرية هي طوبى تبحث عن غرس الحركية الاقتصادية في اطار سياسي - اداري يضمن "التوزيع العادل للثروات"¹ .

الاتجاه اقتصاد شامل وشمولي يتمفصل حول ثنائية القوة و المراقبة و هذا من وظائف المنوطة بالنظام المالي العالمي مع دراع عسكرية من اجل تحييد اي شكل من اشكال العصيان او الاستقلال المحتملة.

... غابت القدرة على التراكم اين اصبحت الاولوية للاستهلاك على حساب الانتاج. مجتمعاتنا اصبحت ادن اسواق و بازارات²

السوق المعمم يدفع الى العنف الى الانحراف الى الحروب و ادن الى تحطيم المجتمع.

لان السوق يخلق التهميش و الحرمان امام صور المتعة و اللذة التي تغذيها المظاهر الفاحشة للاشهار و بريق صور السلع – الاسواق العملاقة و الكبيرة و الاعلانات التي تمارس اللطم في العيون...

¹ Houari Add, « contribution : marché, état et société en Algérie », *le soir*

d'algerie, www.lesoirdalgerie.com/articles/2013/01/29, consulté le 18/03/2013

² A touraine, un nouveau paradigme, op., cit., p160

التميز بين الاستقلالية والسيادة ، عملية الكوننة تصاحبها انزياح من الاستقلالية مؤسسة على الحصرية الوطنية نحو استقلالية مؤسسة على التعددية الوطنية . السياسة الجديدة تبدأ "باجتياز جدار الوطني"¹.

الاجابات السياسية التي تجابه الجغرافية الاقتصادية الشاملة هي دولة منزوعة الاقليم والسياسة و

الهوية² ، فمادا يبقى من الدولة ؟

نتكلم عن القطاع الخاص كضرورة انية وبديلا عن القطاع العام. قطاع خاص صورة النجاح و الاقتصاد الحقيقي انه مرتبط بكل الايجابيات النشاط الاقتصادي في المقابل اصبح القطاع العام بكل المساوئ بل ومنافي للاقتصاد الحقيقي ...

عدة مشاريع خوصصة تمر بدون تهريج ...وهي عبارة عن تحطيم و انهيار وليست اعادة تركيب للقدرة و القوة ، انه الانهيار الايديولوجي للقطاع العام...الذي يصاحبه انهيارالاقتصاد الوطني ، تفكك و تفكيك الاقتصاد الوطني...

كل هذا يعكس تفكك وتحول في النظام السياسي في شكل ابعاد "الصناعيين" و استبدالهم بفئة "التجارين" التحول من فاعلي الانتاج الى التحالف مع فاعلي السوق .هذا التحول لم يكن الا على قاعدة انهيارالاقتصاد الوطني كما اشار لذلك معمرو ضرسة في كتابه ' انهيارالاقتصاد الجزائري في زمن الشاذلي ' و استفحال الاقتصاد الموازي الذي حلله احمد هني في مؤلفه ' الاقتصاد الموازي '.

المرحلة التي اتسمت بالتفكك وتعدد وتشتت التنظيمي اضطراب القراروزارة الاقتصاد ثم وزارة اعادة الهيكلة ثم الصغيرة والمتوسطة ... وتعدد اشخاص القرارجهة التحرير الوطني حماس النهضة تكنوقراط التجديد

على مستوى المواقف بدأت تظهر الى العلن وفي تبجح صارخ المواقف الممجة للقطاع الخاص و ايجابية القطاع الخاص تجربة النقل اعادة الاعتبار و "كرامة" الزبون .تنويع و توفير السلع بعد حالات الندرة المزمنة و ما يصاحبها من سلوكات .القضاء على رداءة السلع و المنتوجات و غلائها القهوة الزيت المشروبات .

¹ Ulrich Beck, op., cit.

² ibid

كما بدأت و اعيد احياء قطاعات عديدة من القطاع الخاص و ظهور فئات من المشاريعيين في قطاع البناء و العقاقير و بعض التحويل البلاستيك و الزواج و الاجر ...بروز فئة جديدة من المشاريعيين شباب دات قاعدة عائلية لكن بتكوين حديث.

على المستى السياسي دشنت عمليات "تخفيف الثقل السياسي و الاداري و التقليدي في المبادرة المشاريعية. و الفصل بين السياسة و الاقتصاد ، ظهور المؤسسة اللالسياسية . كما اتيح لتعدد الاتجاهات في شكل تعايش سلمي للصراعات السياسية.

الانتشار المشاريعي حسب منطق جهوي او ايدولوجي او ديني واثني تقليدي و عائلي و تدعيمه و السماح لها بالتعبير و التحقيق (عنابي - وهراني - شاي - قبائلي - مزاي ...) . الاتجاه نحو الواقعية الاجتماعية - التظيف التعامل و العلامة التجارية ... مسرغين - سعيدة - ايفري - قديلة ...

اختراق الكتلة الصلبة الادارة المركزية و الولائية الضرائب الجمارك .
لقد بدا سقوط الاحادية نحو التعددية حتى داخل الكتلة القرارية.
على مستوى الخطاب انفجار وحدة الخطات و مفرداته، "خردة حديد " تنتشر كقناعة يعاد تكرارها لبورجوازية اكثر تجارية منها صناعية و التي كانت دائما تحلم بتطور على الطريقة " التونسية¹.

التفكك - التفكيك ، انهيار تنظيمي للاقتصاد السياسي و الانهيار الايدولوجي للقطاع العام حسب المنظور المهيمن ان الدولة تظهر كمتطفل ككاح و ليس كحامي و كضامن للانسجام الاجتماعي نحن دخلنا الى ما اسماه ميشال البير مرحلة الراسمالية في مكان الدولة انها النزعة النيوليبرالية ، تفوق السوق و تحطيم التنظيم على كل المستويات .
سناخذ تحليل استهلاك و طلب المشروبات الغازية كمعيار لهذا التوجه مند بدايته الى انفجاره و دخوله الاستهلاك العالمي عبر توطن الشركات العالمية كوكاكولا و الاخريات في السوق الجزائرية
لقد وصل مستوى الاستهلاك و الطلب في صناعة المشروبات في الجزائر في سنة 2007.

¹Ali kenz, op.,cit.,p.12

جدول 19 مستوى الاستهلاك و الطلب في صناعة المشروبات في الجزائر في سنة 2007

المشروبات	معدل الاستهلاك الوطني السنوي بالتر	حجم الطلب الوطني في السنة بمليون السنة
المشروبات المسطحة عصائرو فواكه	4.7	170-150
المشروبات الغازية	22	800 - 700
المياه المعبأة	22	800 - 700
المجموع	48.7	1500

المصدر تقرير داخلي.

و حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء ان العامل الديموغرافي أدى إلى نمو في سوق المشروبات في الجزائر وصل الى 7 بالمائة حيث سجل سنة 2007 حجم طلب يفوق 1.5 مليار لتر و ارتفع استهلاك الفرد الواحد ب 13.2 لتر في السنة بين 2003 و 2007 مايقارب 2 مليار اي 1.925 مليار لتر من المشروبات الغازية تستهلك في الجزائر في سنة 2011 هذا يمثل 83.7 مليار دينار جزائري من المبيعات.

اي ما يقارب 35.6 لتر لكل ساكن و مع نسبة نمو سنوية بين 2011 و 2016 تقدر ب 7.8 بالمائة بهذه الارقام الجزائر تقع وتصنف في المتوسط نسبيا ب 55 بالمائة مقارنة بالدول الاخرى فيما يتعلق بالاستهلاك حسب السكان 20 بالمائة من الدول الاخرى لها استهلاك اقل من 53.6 بالمائة

السوق الجزائرية في مجال المشروبات الغزية تعد من بين 9 بالمائة من الاسواق التي تسجل نمو اعلى من 7.8 بالمائة

في سنة 2010 78.3 مليار دينار جزائري بالقيمة لكمية الاستهلاك تقدر ب 1.784 مليار لتر و في سنة 2012 88.9 مليار دينار جزائري بالقيمة لكمية تصل الى 2.037 مليار لتر مقارنة المشروبات الغازية مع بعض المشروبات تكون كما يلي في سنة 2011.

جدول 20 مقارنة حجم الاستهلاك للمشروبات الغازية بالمشروبات الاخرى

المشروب	مليار لتر
مشروبات غازية	1.9256
ماء معبا	1.032
عصائر	0.239

السوق المحلية للمشروبات الغازية تشهد نموا قويا و متصاعدا مع انتاج 20 مليون هكتلتر في سنة 2008 ما يعادل رقم اعمال يقدر ب 45 مليار دينار جزائري اي 490 مليون اورو. تقدر نسبة الاستهلاك السنوي و لكل ساكن بحوالي 35 لتر في سنة 2005 حيث مرت النسبة للمشروبات المنعشة بدون كحول من 49 لتر في سنة 2007 لتصل حاليا الى 56 لتر. يقدر الارتفاع السنوي لرقم الأعمال ب 30 بالمائة

السوق المحلي للمشروبات الغازية و العصائر تشهد نموا قويا و متصاعدا مع انتاج 20 مليون هكتلتر في سنة 2008 ما يعادل رقم اعمال يقدر ب 45 مليار دينار ب 490 مليون اورو 35 لتر لكل ساكن سنويا في 2005 استهلاك المشروبات المنعشة بدون كحول مرت من 49 لتر في 2007 لتصل حاليا الى 56 لتر.

الارتفاع السنوي لرقم الاعمال العصائر و المشروبات بقدر ب 30%

السوق الجزائرية للمشروبات يقدر بحوالي 3.1 مليار قارورة حجم 20 سل وهو الذي له قدرة كامنة على التطور الأكثر والأعلى في المنطقة من ناحية الاستهلاك. يمثل هذا الاستهلاك 22 لتر في السنة للسكان الواحد .

حسب جمعية منتجي المشروبات نشرت في سنة 2008 المشروبات الغازية تمثل 44.8 % من السوق الاستهلاكي في الجزائر والطلب السنوي يقع بين 700 و 800 مليون لتر في السنة طلب يلبي كلية من طرف " الانتاج الوطني "

حسب جمعية منتجي المشروبات في الجزائر APAB هناك حوالي 800 مؤسسة عاملة في قطاع المشروبات .

وحسب ادارة (برنامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالتعاون مع الاتحاد الاوروبي و مساهمة Apab) المنجز في 2012 تسجل تراجع لعدد المؤسسات العاملة في قطاع المشروبات بكل انواعه من 1400 محصاه في 2005 الى 748 لسنة 2012 حسب نفس الدراسة هذا التراجع يفسر بالتحويلات العميقة وإعادة الهيكلة التي خضع لها هذا القطاع .

تشكل صيغة الشركة ذات المسؤولية المحدودة 60 بالمائة من المؤسسات القطاع SARL و 30 بالمائة SPA الشركة ذات الأسهم مع تسجيل تبني صيغة عقود الامتياز الدولية و و ظهور منتجات لايت لتغطية طلبا متزايدا على المشروبات قليلة الطاقة و قليلة السكر لايت .

الدراسة سجلت استهلاك قدر ب 57.4 لتر / السنة لكل سكان بعد ان كان في حدود 33.6 الى 40.6 لتر في سنة 2005 و 22.2 لتر بالنسبة للمشروبات الغازية وحدها ولقد تجاوز هذه النسبة 62 لتر في سنة 2015¹

جمعية منتجي المشروبات Apab تعمل مع السلطات العمومية و الفاعلين الاقتصاديين من اجل استحداث مركز تقني صناعي في قطاع الصناعة الغذائية وهذا من اجل " استمرار القطاع الذي يعاني من نقص في التكوين المتخصص وتأهيل المستوى التقني بصورة دائمة وكذا توفير مخابر تحليل مناسبة وخدمات ضرورية لبقاء وتطور قطاع المشروبات -²

يعتبر الجزائريون مستهلكون كبار للمشروبات الغازية الدليل بالأرقام 2.3 مليار لتر يبعث على مجموع التراب الوطني في سنة 2012 رقم في تصاعد مستمر يعكس تطور هذه السوق في الجزائر انفق الجزائريون فعليا 104.8 مليار دينار في المشروبات الغازية والعصائر خلال سنة 2012 حسب Euromonitor اورومونيتور هذا المبلغ وجه الى شراء 2.391 مليار لتر الذي يمثل لسكان عددهم الاجمالي 35.98 مليون اي بنسبة يرجع 66 لتر لكل ساكن في السنة. الأرقام توضح في سنة 2012 ان كمية القارورات المباعة ارتفعت مقارنة مع السنوات الماضية 1.78 مليار لتر اشترت سنة 2010 و 1.91 مليار لتر سنة 2011 نمو الاستهلاك للمشروبات الغازية والعصائر يتوقع تصاعده على الأقل حتى 2016 حسب توقعات اورومونيتور Euromonitor.

سجلت " جمعية منتجي المشروبات حوالي 695 مؤسسة في القطاع الا ان السوق يهيمن عليه قلة من المؤسسات مما جعل القطا يمتاز بخاصية احتكار القلة Oligopole وبنسبة 99% من السوق.

حسب الإحصاءات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمنشورة في 08 نوفمبر 2013 تشير ان المصاريف السنوية للجزائريين تضاعفت ب 3 مرات خلال عشر 10 سنوات اذ كانت في سنة 2000 , 1500 مليار دينار لتتجاوز 4500 مليار في 2011

المصروف المتوسط الشهري في حدود 59700 دينار تمثل السلع الغذائية 46% في الوسط الريفى و 40% في الوسط الحضري .

¹ ALGERIE NEWS, news80.org/presse/algerienews.htm , consulté le 24/11/2013

² /ELMOUDJAHID consulté le 17/12/2011

سيتم تكريس نموذج غربي للتوزيع وانعكاساته على تصورات المجتمعات من خلال عقلنة التوزيع المبنية على الوفرة ونزع الثقافة.¹

يبدو ان الاستهلاك الفردي والعشوائي وتحلل الاطر التقليدية للاستهلاك وصناعة الغذاء المتجهة اكثر نحو الفرد وليس الجماعة يجعل من فكرة دوكايم عن الكثافة المعيارية تسقط لان الكثافة الديموغرافية لم تنتج لنا الكثافة المعيارية بقدر ما نشهد الافكار المعيارية والشئية . مع الاتجاه الى هيمنة على المستوى العالمي الصناعات الكبرى وخاصة في الصناعات الغذائية و صناعة الاستهلاك قد يشكل خطر الشمولية في الاقتصاد العالمي.²

اصبح المنطق الصناعي مرادفا للهيمنة الاجتماعية ، المنطق الذي يتيح خلق و ادارة وتسيير الهيمنة وتوزيع الثروة ، " شمولية المنطق الصناعي".³ المجتمع يظهر الحرية قبل كل شيء حرية الاستهلاك ، الفرد و الجماعة على حد سواء يعبران عبر الاستهلاك عن حريتهما .

...انخفاض الاستثمارات ومشاريع الطويلة المدى الذي يطلق عليه علماء الاجتماع نموذج المكافأة المؤجلة الذي استبدل برغبة المشاركة الانية والعاجلة⁴ تنقلص الحياة الاجتماعية في شكلها الاكثر ليبرالية الى سوق غير منظم ، كل واحد يدفع الاخر للاستحواد على منتج يعرفه كصفقة جيدة.

هذه المنافسة المعممة تغدي مجموعات المصالح والجماعات المهنية التي لا تكون مرجعيتهم المصلحة العامة. قوة النخبة القائدة المحدودة تسير الى العجز المتزايد بعدم قبول التكاليف و المخاطر والامال التي يغديها الاستثمار والانتاج والعمل.⁵

المراقبة التي تمارسها السلطات على المواطنين الدين اصبحوا مجرد مستهلكين والخطابات على الحتميات الاجتماعية كل هذا لا يتوافق في مجتمعات منقسمة ، في تغير ثابت و تتخلله شظايا الحرب.⁶

¹Danteur Thibault. Pour une analyse complexe de la mondialisation. Socio-anthropologie comparative du cas de la grande distribution alimentaire au Maroc, en France et aux États-Unis. Sociologie. Université Paul Valéry – Montpellier III, 2012,p.291

² Qui gouverne De Vos René,«qui gouverne ?,l'Etat,le pouvoir et les patronsdans la société industrielle »,/les fiches de lecture de la chaire dso,édition l'armattan,1997,mip-ms.cnam.fr,consulté le 13/05/2014

³ Ibid

⁴ Ibid

⁵A. Touraine, un nouveau paradigme, op., cit.,p.159

⁶ Ibid,p.157

لقد تم صنع مواطن في شكل مستهلك انفصل عن مكانته في الترتيب الاجتماعي الفاعل ينفصل عن النظام¹ فالامة ، المؤسسة ، الاستهلاك أصبحت قطع منفجرة للحادثة التي كانت عقلنة و تماهي الفرد مع ادواره الاجتماعية² ، بودريار baudrillard يتكلم عن " مجتمع مزيف " او " رموز بدون معنى " هذه التعبيرات لها الفضل في التاكيد على فقدان المرجعية الاجتماعية³.
مجتمع الاستهلاك تعني خروج المجتمع ، المجتمع الذي كان يعرف بالسلوكات المحددة فيه بمكانة الفاعل في عملية التحديث هذا التشكل الاجتماعي والاقتصادي للسلوكات تحللت و الفاعل يقع امام نفسه او امام الرسائل الاتية من فضاء لا حدود له اويكتفي بانتمائه الى مجموعات ضيقة جدا و ابتدائية⁴.

32. إنتاج " وطني " ، عرض رديء وغير كاف:

تميز انتاج المشروبات الغازية بصورة عامة في الجزائر قبل دخول الشركات العالمية بالضعف الشديد و الجهوية او المحلية غالبا مايكون العرض رديئا و غير كاف و خاصة في فترات دروة الاستهلاك في فصل الصيف و في رمضان والاعراس .

هذه الصناعة تشمل المؤسسات أين النشاط الرئيسي يتمثل في صناعة المشروبات الغازية ، الثلجات و المياه في القارورات، المياه الغازية الطبيعية و المشروبات المنعشة.

1- أنواع المؤسسات : نميز بين المصنعين و الموزعين.

● 1- /المصنعون: صنفان:

المصنع الصناعي : فئة تشمل المؤسسات الكبرى (أكثر من 100 عامل) المؤسسات المتوسطة (50-100 عامل) و مؤسسات صغرى (10-49 عامل).

هذه المؤسسات تتميز كلية بعملية إنتاج آلية و أتوماتيكية و غالبا روبوتية المثال هنا : coca cola
المصنع التقليدي : Artisanal غالبها مؤسسات صغيرة جدا (أقل من 10) و صغيرة (10- 41 عامل)

● 2- /الموزعون : وهم ثلاث فئات :

- موزع الجملة – بائع الجملة المتخصص يوزع فقط ورئيسيا المشروبات
- موزع الجملة يوزع تشكيلة متنوعة من المنتجات الغذائية و من العصائر و المشروبات.

¹A. Touraine ,critique de la modernité,p.167

²ibid ,p.168

³ibid

⁴ ibid,pp.167,168

- أعوان Agent : يعملون لصالح مصنع واحد

2- شبكات التوزيع :

الشكل التالي يوضح مختلف شبكات التوزيع الموجودة في قطاع المشروبات و يقدم العلاقات بين مختلف أنواع المؤسسات والزبائن وفي حالتنا التوزيع للمنتجات مندمجة في أنشطة المؤسسة ، لديها مخزن entrepôt مركزي محاذي للمصنع و مجموعة من المخازن الصغيرة الجهوية dépôts و أسطول شاحنات.

بصورة عامة الدراسة عانت من قلة المعلومات المتاحة و خاصة ، الكمية منها و الممكن أنه توجد في الجزائر .

على مستوى الهيئات العمومية، بالرغم من الكم الهائل للمعطيات حول النشاط الاقتصادي لكنه أكثر عمومية لا يستجيب لمقتضيات الاستغلال الضروري على مستوى التحليل الاستراتيجي للتموقع لقطاع صناعي معين.

على مستوى المؤسسة الخاصة ، ما زالت ثقافة "السر" و الأسرار هي المهيمنة و التي تكون ضارة جدا بأصحابها قبل الآخرين من اجل رؤية واضحة و شمولية تساعد على التنبؤ و التحكم في التغيرات على المستوى الجزئي و الكلي.

داخل قطاع الصناعات الغذائية الزراعية ، صناعة المشروبات تحتل مكانه مهمة جدا . من الناحية الاقتصادية والاجتماعية يستطيع القطاع درأرباح كبيرة و توظيف يد عاملة مهمة. صناعة المشروبات تتسم بالتعقيد في الزوج منتج- سوق، يوجد داخل هذه الصناعة العديد من الأنشطة الإستراتيجية .

المتخصصون متفقون على أن النقطة المشتركة الأهم في مجال المشروبات يبقى تكنولوجيات التعبئة و التوزيع.

بجانب مؤسسات كبيرة للدولة نجد العديد من الفاعلين الصغار الخواص والمحليين جدا و بسوق ضيقه ، طاقات إنتاج محدودة جدا مع غياب تام لإدارة التحسين والتوسيع . بل أدى هذا إلى الرداءة في المنتج هذا شجعتة الحماية الاقتصادية الكلية للاقتصاد الذي حى القطاع و بقية الاقتصاد الوطني من غزو الشركات المتعددة الجنسيات وضعية الاحتكار تغيرت بفعل الانفتاح الاقتصادي و الخصوصية و بروز الاستثمار الخاص الذي شهد بالفعل انفجارا مميذا في قطاع الصناعة الغذائية بصورة أخص لم يشهده في أي قطاع آخر. هنا ستطرح قضية التوطن للمجموعات العالمية بالجزائر و بأي صيغه.

الشركات الوطنية الجزائرية في مجال المشروعات عانت كثيرا من الآلات و التجهيزات القديمة و المتآكلة و يد عامله غالبا غير مؤهلة إلى جانب :

- ضعف التسيير و التنظيم .

- عدم التحكم في النوعية و ضبط المعايير.

هذه المشاكل كلها غطاها الطلب الكبير و المتزايد خاصة في فصل الصيف و رمضان أمام عرض هزيل.

قطاع الصناعات الزراعية الغذائية في مجمله يقدم في حسابات الصناعة الجزائرية كقطاع في نمو قوي : على سبيل المثال تطور ب 26% بين سنة 2000 و 2001¹

القطاع كذلك مدعوم من طرف برنامج وطني للتنمية الفلاحية PNDA المسطر من طرف السلطات العمومية منذ سنة 2000.

كما أن القطاع افاقه تنطوي على إمكانات هائلة للتطور و يشهد حالة تنافسية قوية.

مميزان قطاع الصناعة الغذائية IAA في العالم هي كما يلي :

1- يتميز القطاع ب Oligopolisation قوية : احتكار الأقلية قوي جدا بمعنى عدد قليل من

الفاعلين تهيمن على الجزء الأكبر من السوق.

هذا الاتجاه لم يوجد في الجزائر على المستوى المحلي ، قبل رفع الاحتكار و دخول الفاعلين

الأجانب و خاصة العمالقة كوكا كولا و بيبسي كولا و coca و Pepsi .

تحصي جمعية منتجي المشروبات حوالي 1400 مؤسسة في المشروبات مسجلة في السجل التجاري ، لكن بحصص سوق موزعه بشكل غير متساوي.

2- الميزة الثانية و مشتقة من الأولى : قوة و شراسة التوزيع الكبير ، الشيء الذي يشجع التسويق

العدائي و الهيمنة المطلقة على الفاعلين الصغار الذين سيكتفون بالانزواء على المحلي و الجهوي

او الاكتفاء بحصة متواضعة .

3- ميزة خاصة بالمشروبات في الجزائر و هي قوة تبعية القطاع إنتاجا و توزيعا لعادات و تقاليد

الاستهلاك عمرها أكثر من قرن (القازوز) و رسوخه في يومية و موسمية الغذاء الجزائري.

¹Etude de la filiere boissons,algerie,2005,rapport principal,analyse filiere

boissons,Apab/edpme,eurodeveloppement pme,alger,juin,2005

الجانب المؤسسي حاسم هنا حيث لا يمكن تصور تطور قطاع المشروبات لمعزل عن قرارات و قوانين السلطات العمومية والتنظيمات التي تتعلق بالترخيص والسماح بالنشاط إنتاج و توزيع و ما يتعلق بالتغليف و المعايير و البيئة و تحديد أقاليم العلاقات و التسميات الأصلية... ينشط قطاع المشروبات ثلاثة فاعلين أساسيين :

1- فاعل التمويين.

2- فاعل المنتج ، المغلف ، المعبئ

3- فاعل الموزع- الموزعون.

الجزائر لها تاريخ مع المشروبات الغازية – القازوز- شركة حمود بوعلام تأسست في 1889 و مازلت احد الرواد في المجال و في شكلها الحالي الذي تأسس في 1921 . عبر كل الفترات نشهد ظهور العديد من الوحدات لإنتاج المشروبات في غالبية مناطق الجزائر و غالبيتها موسمية – موسم الصيف و رمضان و في كثير من الأحيان وحدات غير رسمية. يمكن إحصاء 85 مؤسسة في سنة 2003 في قطاع المشروبات الغازية موزعة حسب المناطق كما يلي:

جدول 21 مؤسسات قطاع المشروبات الغازية موزعة حسب المناطق ، سنة 2003

الغرب	الوسط	الوسط الشرقي	الشرق	الجنوب
25	27	13	17	3

العلاقات بين مختلف مؤسسات القطاع من جهة تتسم بالضغوط التنافسية حسب منتج / سوق و من جهة أخرى حسب التكنولوجيا المستعملة .

- العلاقة بين المومنين و الزبائن (الموزعون)

- العلاقة بين مؤسسات القطاع و الإدارات و التنظيمات الحكومية

تحرير التجارة الخارجية ، نزع الاحتكار للنشاط الصناعي و خصوصية المؤسسات العمومية في ما سمي " الإصلاحات الهيكلية مع ملائمة الإطار التنظيمي و القانوني المشجع للاستثمار و الخواص. هذا و حسب احصائيات المركز الوطني للسجل التجاري حوالي 400 مؤسسة تحمل علامة مسجلة تنشط ميدانيا في سوق المشروبات الغازية

بالنسبة للمشروبات الغازية العمالة ارتفعت من 3817 عاملا في سنة 2002 إلى 4184 عاملا في سنة 2003 بنسبة نمو قدرت ب10%.

حقق قطاع المشروبات الغازية في سنة 2002 رقم الاعمال 10700 مليار دينار جزائري وفي 2003 بلغ 10200 مليار دينار جزائري .

مما يعني أن هناك استقرار في التطور الذي شهده القطاع منذ 1997 الى غاية 2002¹. من حيث تكلفة اليد العاملة المباشرة تسجل الجزائر مقارنة مع التكاليف الأوروبية ، امتيازاً ملحوظاً².

جدول 22 تكلفة اليد العاملة المباشرة

الأجر الخام الشهري المتوسط 2003	دينار جزائري	فارق / متوسط
المشروبات الغازية	232800	-11%

أما فيما يتعلق بتكلفة اليد العاملة على مستوى الأنشطة فتتوزع كما يلي³:

جدول 23 تكلفة اليد العاملة على مستوى الأنشطة

الأنشطة	DA	فارق / متوسط
البيع	274300	-8%
الإنتاج	258300	-14%
الصيانة	356300	+24%
الإدارة / الإمداد	288900	-2%
خدمة الزبائن	293900	0%

خبراء في مجال الصناعة - المشروبات الغازية - تسجل عدة ملاحظات حول اليد العاملة في القطاع أهمها⁴:

- 1- تأهيل متدني واضح للعمليات يترجم بصورة خاصة عند عمليات تغيير الأدوات.
 - 2- فعالية غير مرضية لخدمات الصيانة بالرغم من الأجور المخفضة.
 - 3- جدولة وترتيب بدائي جدا وجنينا غير واضح ليكون فعالا
- التكاليف غير مباشرة - المكملة :
- بالنسبة لسنة 2003 ، سجلت المشروبات الغازية¹:

¹ ibid,P.27

² Ibid,P.28

³ Ibid,P.29

⁴ Ibid,P.30

جدول 24 نسب الاستغلال في قطاع المشروبات

معايير مرضية	استغلال تحت الإجازة أو البراءة	تنافسية المنتج
%16	%32	-

الخلاصة أن هناك قدرات فائضة مهمة جدا

- نقص في الاستعمال عدم الاستغلال الامثل الطاقة الانتاجية
- نسبة نفايات معتبرة قياسا لرقم الأعمال
- كل هذا مضرو غير مفيد في التحكم في التكاليف غير المباشرة
- أما التكاليف العامة المنطوية تحتها : تكاليف هيكلية و تكاليف التوزيع و التكاليف المالية : تكاليف نسبية

جدول 25 نسبة التاثير في الصناعة المشروبات

نسبة التاثير		
إطار	تحكم	
1.4	3.2	البيع
2.9	4.5	الإنتاج
0.5	0.8	الصيانة
3.5	4.3	الإدارة/الإمداد
0.7	1.7	

تكاليف التوزيع :

في المشروبات الغازية² : تشكل نسبة تكاليف التوزيع حصة مهمة نظرا لطبيعة النشاط الذي يعتبر التوزيع مهمة استراتيجية تحضى بكثير من العناية والاهتمام حيث تصل نسبة التوزيع بالجملة الى 64 بالمائة ونسبة التوزيع غير المباشر الى نسبة 22 بالمائة. عامة يستعمل القطاع من 3 إلى 4 قنوات مختلفة للتوزيع وليس هناك هيمنة أو افضلية حادة لاحدها.

¹Ibid,P.31

² Ibid,P.32

يلعب الاشهار ، المكون الاستراتيجي في الصناعة المشروبات والاستثمار الدائم في العلامة و الشهرة و الحضور معتمدا، اساسا الانتشار الواسع. على سبيل المقارنة يمكن ان نورد الاستثمارات الاشهارية في فرنسا في مجال المشروبات التالية¹

جدول 26 تكاليف الاشهار

النسبة المئوية	مليارد ج	
53	25371	المشروبات بدون كحول
18	8604	المشروبات الغازية
10	4473	عصائر

سوق المشروبات في حالة تطور ونمو من الناحية الكمية ولكن مع هيكله في نوعية الطلب. فعادات الاستهلاك مع التنوع بدأت تظهر و الطلب بدا يأخذ منحى العادي شيئا فشيئا. مع بعض التدقيق في الاختيارات و الافضليات نظرا لتنوع العرض. بالنسبة للمشروبات الغازية – القازوز- الجزائريون يعرفونه منذ أكثر من قرن و يمكن هنا إبداء الملاحظات التالية :

- 1- يشكل "القازوز" بديلا غالبا عن التحليات desserts في كثير من العائلات والأفراد و مختلف الفئات الاستهلاكية وترتبط كل وجبة غداء بقارورة مشروب غازي و هدة العادة تشمل كل مستويات الدخل الجزائرية.
- 2- مفهوم مشروع محلي – حمود بوعلام- راسخ في أذهان الشيوخ و الشباب و يحضى بحضور قوي – رأسمال تاريخي/ اجتماعي للصورة و العلامة (دخول عمال كوكا كولا إلى المصنع فرويتال fruital بساندويتش مع حمود و ليس كوكا!!
- 3- هناك مرجعية الذوق ، فالمستهلكون يقارنون دائما المنتجات المعروضة عليهم و العلامات الجديدة الداخلة إلى السوق بالذوق القديم مباشرة (السكر ، الغاز ، اللون ، الذوق). تطور الاستهلاك مع استقرار سعر الوحدة في المشروبات الغازية في سعر " معقول " متوسط نظرا إلى :

- 1- تطور للقدرة الشرائية مع زيادة الأجور
- 2- تطور نوعية المنتج – بعد الرداءة و الشك جاءت مرحلة المنتج الثقة في النوعية و النظافة.
- 3- مجهود التغليف – تاريخ الإنتاج ، تاريخ انتهاء الصلاحية – أشكال متناسبة ، علبة. قابلة للرمي قابلة للفتح...

¹ Ibid,P.36

استهلاك ترحالي وعدم استرجاع القارورة
استهلاك فردي القارورة الصغيرة
استهلاك عائلي قارورات ذات حجم 2 لتر
المعروض يلبي كل هذه الأنماط من الطلبات
ثم أخيرا التوجه إلى فئة الحميات الخاصة او النظام الغذائي الخاص بتوفير عرض لايث القليلة
السعرات الحرارية
في 2003 سوق المشروبات الغازية تشكلت كما يلي ¹:

جدول 27 سوق المشروبات الغازية في سنة 2003

سوق ب 1000 هل	استهلاك السنوي ساكن/ل	السعر المتوسط للتر.د.ج
5315	16.6	19.2

جدول 28 قطاعات الزبائن الرئيسية للمشروبات الغازية 2003 بالنسبة المئوية ²

47	تموينات غذائية
16	شراءات وخدمات اخرى
15	مطاعم
06	نزهات وتسلية
02	اسفار ورحلات
07	تربية
06	مكان العمل

فيما يتعلق برقم الأعمال المسجل في قطاع المشروبات وحسب تقرير لجوان 2005 ولمجمل
مؤسسات الفرع كما يلي :

¹ Ibid,P.41

² Ibid,P.42

جدول 29 رقم الأعمال المسجل في قطاع المشروبات 2005

السنة	2002	2003	2003/2002
CA رقم الاعمال (MDA)	14075	14438	2.58%
CA رقم الاعمال المتوسط (MDA)	485.33	497.87	

قطاع المشروبات مهيم على عدد قليل من المؤسسات حيث 5 مؤسسات تملك في المجلد 50 % من حصة السوق حسب تقرير جوان 2005¹.

نلاحظ كذلك أن 20 مؤسسة في القطاع لا تتجاوز حصتها سوى 10 % من السوق .
وان 10 مؤسسات لا يتجاوز حصتها 1 % من السوق.

تعزز هذا الاتجاه مع دخول العمالة العالمية لقطاع المشروبات السوق الجزائرية.
الدراسات المختصة في مجال المشروبات والتي انجزت برعاية نقابة المنتجين للمشروبات الغازية
تجمع على النقائص التالية :

- نقص لنظام المعلومات كامل و ذي مصداقية حول نشاط القطاع المشروبات.
- غياب الشفافية في العلاقات بين المنتجين (صراع مصالح)
- غياب إطار مهني ملائم بالرغم من وجود نقابة حديثا APAB لتشكيل قوة اقتراح تجاه السلطات العمومية
- نقص في قنوات و مؤسسات (خاصة أو عامة) للدعم و المساندة.
- على مستوى النظم و القواعد المنظمة للقطاع تسجل الدراسات المنجزة على القطاع؛
- ضعف و عدم ملائمة التنظيم لظروف و معايير النظافة و الإنتاج و الحفظ.
- انعدام وضعف المعايير الوطنية و المراجع المهنية فيما يتعلق بإنتاج المشروبات .
- ضعف الرقابة لظروف البيع و شروطه في كل مراحل القطاع (البعيدة و القبلية).
- عدم احترام كثير من المنتجين لمعايير الصناعة الغذائية (الجودة ، مراحل الإنتاج ، المعايير الدنيا للنظافة و الأمن الغذائي...)
- صعوبات عديدة في طريق التمويل البنكي .

¹ Ibid, p.51

- العمليات البنكية البطيئة و خاصة فيما يتعلق بالتحويل و الدفع بالصكوك و بصورة اخص مع المعاملين الأجانب .

- ضعف القواعد البنكية المنظمة لعمليات الدفع خاصة عندما يتعلق الأمر (حقوق العلامة و البراءة)

مشاكل عديدة للإنتاج تحت الترخيص sous licence

نظام المنافسة غير عادل و السوق غير الرسمي خلقت فوضى كبيرة بفعل وجود و بروز منتجين دائمين أو مؤقتين غير مؤهلين يلجئون إلى استعمال فوضوي للملونات و الإضافات غير المراقبة و بدون نظام معياري. مع انتشار سلوكات بيع و تطبيق أسعار زهيدة لمشروبات رديئة الجودة.

الآلات و الأجهزة جديدة في معظمها في قطاع المشروبات و الأجهزة أقيمت في غالبيتها ، بعد سنة 2000 من طرف هندسيات مدمجة في الممون الرئيسي للأجهزة الصناعية كسيال أو تترالافال

Sidel ou tétra / Laval

الملاحظة الأساسية في هذا المجال هو غياب إدماج المعرفة التقنية محليا و التي تسمح التحكم في الأدوات و الآلات الامر الذي يجعل التحكم التكنولوجي ضعيف نوعا ما.

العمال ، حتى الأكثر تكويننا منهم، لا يملكون الكفاءات المؤكدة في مجال المشروبات إذا استثنينا المخابر. و بالتالي أصبحت التبعية للخارج مهمة جدا و مصيرية

المؤسسة تنتظر الكثير من مموئها الاجانب سواء فيما يتعلق بالأجهزة و بالعناصر و المكونات.

ماعدا مؤسسة واحدة كانت لها أفعال تكوين لها يقارب ثلث (30%) لعمالها كل الفئات المهنية (16 مهندسين، 55 تقني ، 29 عامل موظف..

لا يشكل التكوين في معظم المؤسسات هما كبيرا .

في ما يتعلق بالتكوين ، المؤسسة تلجأ في كثير من الأحيان إلى تكوين إطارات و تقنيين لدى

الممونين الأجانب للأجهزة عند الاقتناء الأولي لهذه الأجهزة.

هذا التكوين يبقى محدودا في الاستعمال اليومي و الجاري للأجهزة و صيانتها الوقائية.

لا يوجد في الوقت الحالي مراكز مختصة في التكوين المختص و المكيف لأنشطة قطاع المشروبات.

غياب في قطاع التكوين الحكومي – التكوين المهني و التمهين لتكوينات خاصة و متخصصة في

قطاع المشروبات، التكوينات القريبة هي غير مباشرة و هي للمناصب العمل المشتركة كالحاسبة ،

أعوان المخازن ، تقني البيع، ميكانيك عامة...

- المراكز هذه تعطى تكوينات قاعدية ، غير متلائمة مع التكنولوجيات المعقدة و الحديثة في القطاع.

- الاهتمام منصب من طرف المؤسسة على المدى القريب للحفاظ على حصة السوق وليس التكوين .
- فيما يتعلق بالكفاءات و المؤهلات يلاحظ إجمالاً ، نقص في التاطير – نقص نسبي للتأطير الذي المقدرب 8% في قطاع المشروبات الغازية في سنة 2003¹.
- وإذا أخذنا فقط تأطير التعليم العالي (مهندس و ليسانس) سيكون نسبة التاطير ضعيفة جدا حوالي 4 %
- في النهاية نلاحظ ضعف التاهيلات للعمال على مستوى كل الفئات السوسيو مهنية بما فيها التسيير.
- نلاحظ ضعف تأطير التوزيع و فعاليتيه القليلة .
- مع غياب العلاقات التوزيعية الواسعة ماعدا بعض التجارب القليلة جدا الاقتصار على محل أو محلين... في العاصمة
- إشكالية التوزيع انعدام لشبكة مهيكلية و مبنية على المستوى الوطني للتوزيع متخصصة و فعالة ومحترفة، هذا الوضع يشكل مشكلا كبيرا لكثير من مؤسسات القطاع.
- 70% إلى 80 % من التوزيع يتم عبر تجار الجملة.
- نشاط التوزيع في الجزائر مهيمن عليه قطاع غير الرسمي – حجم صغير ، تكاليف مضاعفة لمضاعفة العمليات الخطر المالي الفوضى انعدام الرؤية و التوقع استعمال النقود ، عدم الفاتورة ، الفاتورة الوهمية والوسطاء....
- عدم معرفة للسوق من طرف المؤسسات (قطاعات الزبائن ، الطلب حسب كل جهة كثافة التنافس بين المنتجات المعروضة المجهولة المصدر والمصنع.
- الدولة والإدارات المختلفة وزارة الصناعة ، وزارة المالية ، وزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الموارد المائية ، وزارة الفلاحة – الضرائب ، الجمارك والتجارة.
- وصعوبة التنسيق بين هذه الإدارات و المؤسسة التي تجد نفسها تتعامل مع العديد من الإدارات يصعب التوفيق بينها وقد تتضارب علاقاتها مع المؤسسة
- إلى جانب النقابات و الجمعيات التي تعتبر أدوات تدخل و مراقبة المؤسسة و في مؤسسة.
- يلاحظ انه بالرغم من الاستهلاك والإنتاج في الجزائر اكبر منه في المغرب وتونس إلا ان رقم الأعمال ، نظاميا ، اقل وهذا يعود إلى تدني مستوى المعيشية في الجزائر حسب الخبراء.

¹ Ibid,

كوكا كولا الجزائر تعاني على المستوى الدولي أيضا من منافسة حادة من العلامات المحلية – حمود بوعلام في الجزائر وخاصة بعد إعادة الانطلاقة لهذا المنتج التاريخي بعد شعوره بتهديد الانقراض و الخروج نهائيا من الصناعة عند دخول كوكا كولا ثم بيبسي كولا. أما الربط بين الاستهلاك و السياسي أو حتى الديني الثقافي – مساندة الولايات المتحدة الامريكية لإسرائيل ، غزو للعراق لا تخلو من مؤثرات على اتجاه الاستهلاك و أن لم تحض الظاهرة بكثير من الاهتمام.

مع سنوات 90 يظهر القطاع الخاص بسرعة وخاصة بداية 1996 مع العلامات الوطنية / NCA HRI سيدي كبير أو مع التراخيص كوكا كولا...لا ان القطاع بقي يحافظ على طابعه وعلى الهيكل الاحتكاري لقطاع المشروبات الغازية (احتكار الأقلية)

جدول 30 هيكل السوق الجزائري للمشروبات الغازية

إنتاج محلي	استيراد	عدد السكان (2003)
10200 مليار دج	6 ملايين دج	32.0 مليون

جدول 31 مستوى الاستهلاك في السوق الوطني نسجل بالنسبة للمشروبات الغازية¹

الاستهلاك الوطني	l/ hab/an22
الطلب الوطني	800-700 مليون لتر / السنة
الإنتاج الوطني	800 - 700 مليون لتر / السنة
التغطية	100
استيراد	هامشي

¹Analyse de pression fiscale sur la filiere boissons et elaboration d'un plaidoyer pour la defence des interets des industriels,sous filiere boissons gazeuses ,rapport , juin,2007,p.89

جدول 32 وضعية الطلب في سنة 2007 بالنسبة للمشروبات الغازية¹:

نسبة النمو بالحجم	3-1 %
نسبة نمو رقم الاعمال	5 %
	700-800 إلى 900 مليون لتر

جدول 33 ديموغرافيا الجزائر في 2008²

2008	mhab	%
أطفال 0 – 14	11.7	34
مراهقون 15 - 19	4.1	12
كبار 20 - 64	16.9	49
شيوخ اكبر من 65	1.7	5
المجموع	34.4	100

جدول 34 الطلب على المشروبات الغازية في سنة 2008 حسب الفئات العمرية³:

أطفال	12.1
مراهقون	23.0
كبار	19.4
شيوخ	4.8
الحجم المتوسط	16.6
الحجم المطلق	5.713.000 هل

¹ Ibid,P89

² Ibid,P.90

³ Ibid

جدول 35 تطور الاستهلاك كبير كما تشير الأرقام التالية¹ :

السنة	هـلتر
2003	5.315.000
2008 المتوسط	7.388.000

القطاع يعرف منافسة بين الفاعلين ، منافسة حادة الأكثر شراسة في الجزائر، كما أن التجارب و الخبرة في الإنتاج و التوزيع تمتد لأكثر من قرن.

جدول 36 بعض حصائص صناعة المشروبات الغازية مع مميزات السوق

تطور الطلب	مرحلة النضج
المحيط التنظيمي و القانوني	تعزيز المراقبة : معايير (المدخلات ، التغليف
الداخلون الجدد	تنامي المصانع الصغيرة غير المصرح بها و موسمية
الممونون	ارتفاع سعر السكر مثلاً
التوزيع	الوضعيات المهيمنة لتجار الجملة ممارسات قوية للترويج تجاه الموزعين فقط.
السعر	ركود
ابتكار	تنوع قليل جدا شبه منعدم

مؤسسة خاصة سيفيتال تمد القطاع بأغلبية ما يحتاجه من السكر (الشراء يتم محليا)
نلاحظ اللجوء المتزايد لاستيراد القارورات الزجاجية من تركيا نظرا لرداءة جودة الزجاجات المحلية (عمرها محدود ، نسبة الانكسار عالية...)

القدرة الإنتاجية للمشروبات الغازية تصل إلى مليار و 200 مليون لتر في السنة القدرة النظرية في حين القدرة الفعلية تصل إلى أكثر 200 مليون لتر في السنة².

كوكا كولا تصنف من المؤسسات التسعة التي يفوق رقم أعمالها 1000 مليون دج³.

نقاط القوة و الضعف في قطاع المشروبات⁴

¹ Ibid,P.91

² Ibid,P.101

³ Ibid

⁴ Etude de la filiere boissons,algerie,2005,rapport principal,analyse filiere
boissons,Apab/edpme,eurodeveloppement pme,alger,juin,2005,p.66

نقاط القوة تتمثل عناصر قوة قطاع المشروبات في التكلفة الضعيفة للاستهلاكات الوسيطة و المحلية و استغلال شبه مجاني للمياه وتكلفة اليد العاملة الضعيفة اضافة الى نسبة هامش الربح المعتبرة جدا مع فرص السوق الواسعة.

اما نقاط الضعف فتتمثل في معرفة قليلة بالسوق نقص في التحكم في التوزيع الذي لايزال تسوده الفوضى و السلوكات غير الرسمية انعداد الابتكار و التجديد مع نقص في التاهيلات وخاصة التخصصات الدقيقة مع ضعف التايطير و القدوة التفاوضية المحدودة اضافة الى البيئة التنظيمية المتدبدة و غير الصارمة .

33. دخول المنتج العالمي ، مشروب كوكاكولا :

منذ منتصف التسعينات، كوكا كولا المشروب المطروح في السوق الجزائرية يعبا من طرف مؤسسة فرويتال وفق عقد امتياز من طرف الشركة الام كوكاكولا. سياق كوكا كولا هو سياق ادخال المجموعة الوطنية في الاقتصاد العالمي وبصورة ادق الى الاستهلاك العالمي ، الدولة الفاعل الرئيسي و بامتياز في العملية.

تماس كبير و مباشر بين المجموعة الوطنية (عمال مشرفون رجال السوق ...) مع منظومة عالمية يفسرها برماس بان الدولة المجتمع و الاقتصاد كانت بنفس السرعة وبالتوازي داخل نفس الحدود الوطنية لكن العولمة حولت الاقتصاد لم تصبح دولية فقط بل كونية . العولمة جعلت الدول مرصعة داخل الاسواق¹.

و تدرج دور الدولة فالدولة الوطنية اصبحت الدولة الاجتماعية للتخفيف من الاثار المدمرة للسوق عبر الوطني².

و يؤكد هابرماس ان "...مع الازمات الاقتصادية الدولية اصبحت المنظم لكنها لم تصل الى التحكم في السوق"³.

غير ان التشكيل الجديد لسلطة السوق لم يكن على رغم الدول و انما وحسب جواتان سيبوني Jonhatan siboni صاحب الاطروحة الاقل راديكالية "بالرغم من ان العولمة تؤدي التقليل سيادة الدولة الوطنية فانها اي الدولة نفسها تساهم في اضمحلال الدولة"⁴

¹Bonnel Germain,« economie,mondialisation et pouvoir politique »,publiée 03/

01/2013,www.germainbonnel.wordpress.com,consulté le 21/07/2014

² ibid

³ ibid

⁴ ibid

انها الدول هي التي تصنع العولمة حتى ولو لم تكن الوحيدة بالرغم ما يظهر ان هذه العولمة تنزع بعضا من سلطتها السياسية¹.

يرى سيبوني ان العولمة ماهي الا اعادة تشكيل لدور الدولة الوطنية و بصورة مختارة². النظام السياسي اسس نظاما يسمى الاستبداد الوطني فاعل وحيد يجسد الامة الدولة اقضاء كل فاعل خاص .

دخول كوكاكولا الى الجزائر لا يمكن ان يفهم من جهة اخرى الا في سياق يعاد فيه تشكيل العلاقات التبعية والترابط وعلاقات السلطة او القوة بين المؤسسات والدول في سياق العولمة . فادا اردنا ان ندرك هذا الدخول اى جانب الهيكلة الجديدة التي ستحدث على السوق الوطني ، فان الاشكال التنظيمية للمؤسسات و استراتيجياتها تشكل متغيرات وسيطة مهمة في فهم تقييم تاريخي التي تتعلق بالاجرية بالتقسيم الدولي للعمل وكذلك بالتحويلات للنظام الرأسمالي³ ان من كل الفاعلين التي تكون حقل الأنشطة الاقتصادية، المؤسسة تعد ربما الفاعل الذي لا بد ان علم الاجتماع يستثمر بشكل قوي لإدراك وفهم التحويلات للنظام الرأسمالي المعاصر⁴ وكما كانت المؤسسة معقلنة أكثر كلما تكون بشكل مباشر خاضعة لنظام توجهات المجتمع. من هنا تولد المشاكل الجوهرية في المؤسسات الكبرى ، فهي وحدات أكثر استقلالية وفي نفس الوقت أدوات لـ "سياسة" ما.

لقد تبعثرت عملية الانتاج التي كانت مدمجة تخضع لسياق واحد منسجم و موحد ضمن سلطة سياسية واحدة ثقافة واحدة و اطار مؤسساتي واحد الان الجهاز الانتاجي ينفصل ويستقل عن الاقليم_سوق اكثر فاكثر وبعض الشركات اصبحت ماوراء الاقليم بصورة كلية ، يقول ريك ان الشركات الامريكية اصبحت كالمنتوجات الامريكية منفصلة عن الولايات المتحدة، فمثلا شركة نستللي لا تنتج سوى نسبة ضعيفة من انتاجها او من مبيعاتها في سويسرا نفسها⁵ و نادرا نجد المنتوجات التي لها جنسية محددة⁶ فالمنتوجات هي اكثر فاكثر ماوراء الاقاليم، اصبحت مستحيلا تحديدها بجنسية واحدة⁷.

¹ ibid

² ibid

³ Pierre francois, ,thomas reverdy,n° SPECIAL RFS , »sociologie des firmes et mutations du capitalisme »

⁴ ibid

⁵ Marc Jacquemain, op. cit.

⁶ Robert reich, l'économie mondialisée, dunod, 1993, cité in ibid

⁷ ibid

في البداية لم يكن السعر في متناول شريحة كبيرة من المستهلكين قبل الإقامة في الجزائر كانت قارورة كوكا كولا تأتي من المغرب او من تونس السباقتين لاحتضان المشروب العالمي وكان سعر القارورة 250 دينار جزائري للتر الواحد.

الشركة الأم عن طريق ممثلها و أفرعها في أوروبا تمد فرويتال المشروب في حالته المركزة، تركيبة المنتج تبقى في حكم الأسرار والتي كانت مثار العديد من التكهنات و مازالت. شركة فرويتال تقوم بالتمنيع بإضافة الماء ثم تقوم بالتعبئة في القارورات والتوزيع.

يتصاحب هذا المعطى مع ارادة سياسية قوية للتفكيك لانهييارالاقتصاد السياسي الذي بدوره يتزامن مع الانهيارالايدولوجي للاقتصاد الوطني ، الاقتصاد القطاع العام التفكك – التفكيك ، انهيارتنظيمي للاقتصادي السياسي .الانهيارالايدولوجي الذي للقطاع العام .

سينتقل الكلام و الخطاب من صناعة استراتيجية مهيكله، تنمية وطنية استقلال اقتصادي و سياسي و امتلاك للقوة للسيادة الى استهلاكية مشروب مبتدل نزعة مادية استهلاكية انية تكرر الخضوع التبعية استيلا ب من شركة امريكية انه الاتجاه نحو الواقعية الاجتماعية التخلي عن "القيم " و "الطموحات " الوطنية . من الحالة الاستثنائية الى الدخول ضمن القطيع مصر تونس المغرب ...

مشروع كوكاكولا ، مشروع اعادة تركيب بناء مستفيدا من الارضية المناسبة مهيأة و جاهزة يد عاملة كفاءات خبرة تسويقية استهلاك مبني وله تاريخ طويل مع المنتج – حمود بوعلام 1889 .

الوحدة الجديدة فرويتال كوكاكولا ستنسج مجموعة من الارتباطات و العلاقات من العديد من المجموعات الفاعلين - مجموعة العمال – البائعين - مجموعة الناقلين – الموزعون . تنجذب هذه المجموعات الى الشركة وتدخل في نمط من العلاقات والتحالفات و السلوكاتاقصادية وتجارية قانونية اطر وقوانين جديدة و اجتماعية . مجموعات اجتماعية مدنية اكثر حرية اكثر حيوية اكثر شبابا .

اعادة بعث استهلاك المشروب الغازي بعد ان ارتبط بالانتاج الرديئ وغير الصحي ... وكاد ان يغيب من الاستهلاك .

سيرتبط مشروب كوكاكولا الان بالرفاهية والاستهلاك المدني و بقوة وفي كل اماكن الاستهلاك

و ستشهد افاق اعيننا ديكور جديد بالاحمر والابيض بدأ يجتاح لافتات المحلات و الطرق و الملصقات و الالواح الضوئية و كذا المقاهي و تجهيزاتها الطاولات و الكراسي و المظلات و الثلجات...

المؤسسة موقع جديد وواقع جديد ترتيب جديد فضاء عمل جديد -فضاء مفتوح مكاتب جديدة خفيفة وليست ثقيلة وليست موصدة مغلقة حركة جديدة بين اماكن العمل افقيا وعموديا بعيدا عن الصرامة العمودية المعهودة في الادارات نظام دخول وخروج جديد يعتمد على الامن و تحصين الرقابة . فضاء اكثر الكترونية وانماط جديدة من الاتصال الكتابي و الشفهي ... غاب او غيب الخطاب السياسي و الاجتماعي الرنان و سيفرض الواقع نفسه كامر طبيعي كان لا بد منه بل هو الوضع "صحيح" و "المنطقي" ، شرعية الواقع الجديد التي تقدم في شكل التقني اولاً اين التقني يتحكم في الاجتماعي ، القبول و التقبل وخضوع للمانا جمت الجديد و الحديث ... نضج للقطاع الخاص و انضاج للقطاع الخاص ومحاولته لاقتحام مجالات اخرى هذه المرة كيفية تتمثل في التحول الى الاستهلاك العالمي الى التحالف مع الراسمال الخارجي عضويا تنظيميا و استراتيجيا بعد ان قادت الدولة مسيرة الادخال الى الاستهلاك العالمي و حان الوقت لياخذ القطاع الخاص المبادرة بدل الدولة .

رؤية جديدة للقطاع الخاص للتوسع و الاستمرار ليس على قاعدة وطنية مستقلة و انما على قاعدة الالتحام مع القطاع العالمي .

انها حركة انضاج للقطاع الخاص وسينطلق قطاعا خاصا جديدا برعاية و اشراف الفاعلين السياسيين ومراقبتهم و سينشئون وكلاء للاعمال في شكل مشاريعيين ليس لهم تاريخ في قطاع الاعمال ، طبعا وفق اتفاق خفي الوكيل-رجل الاعمال صاحب المؤسسة الاقتصاد - صاحب التنظيم والموكل صاحب المؤسسة الادارية السياسية الذي يقوم بالتايطير لحدود اللعبة الاقتصادية...

كوكاكولا العلامة موجودة في 200 دولة بمختلف العلامات الجزئية وعدد العمال الإجمالي 71000 العلامة الأكثر شهرة في العالم تهيمن على الإشهار والدعاية 2.7 مليار نفقات الإشهار سنة 2007

كوكا كولا " تبيع ماء غازي ملون و مقطر لكن تبيعه بصورة جيدة " احسن " فاصبحت المشروب الأكثر استهلاكاً في العالم " حسب مدير عام سابق للشركة .

بعد سنوات الندرة و الطواير سننتقل مع كوكاكولا من اقتصاد العرض الى اقتصاد الطلب...العمليات الانتاجية موجهة نحو الطلب ، هذا التحول اعاد توزيع الاوراق الاستراتيجية نحو البعدي l'aval بتشجيع بروز استراتيجيات جديدة لرقابة القبلي من طرف الفاعلين في التوزيع...¹

لأنستطيع التساؤل عن طبيعة المجتمع لكن فقط التساؤل عن - ادارته - عن توجهاته - عن السلطة القوة - عن اليات القرار- اشكال التنظيم و- عن تغيراته². عدم اتساق المجتمع مع تنظيمه يوجد دائما نقاش على توجه التغيير.

الامر الذي دعا البعض الى الاعتقاد ان الجماعات تعيش في مرحلة الاتجاه نحو ان تكون "الراسمالية في مكان الدولة " مع كونية الاقتصاد وبالاخص المالية منها .

اين يهيمن الاقتصاد اللامادي المتميز بالحركية السريعة وامكانيات الانتقال الفائقة ففي هذا النوع من الاقتصاد في اتجاهه اللامادي بين 20 شركة في العالم نجد 6 شركات في قطاع الاعلام الالي و الميكرو الالكتروني .

نشهد ازاحة مزدوجة من السياسي الى الاقتصادي و من الاقتصادي الى المالي .

يتم تغييب الايديولوجيا والسياسي بالرغم من ان المجتمع الصناعي هو مؤسسة ايديولوجية تظهر كمجتمع المبادرة بينما المبادرة هي فعل سياسي .

فالانتاج والاستهلاك الواسع هي اهداف صناعية تبرر على ان وراءها مشروع ارادة تغيير الناس . يتعلق الامر بمشروع الحصول على مكانة في النظام الاجتماعي . المجتمع الصناعي يضع كضرورة اقتصادية ادماج الافراد في عالم دائما جديد .

كما يتم تغييب في ترسانة هائلة من التقنيات مفهوم الهيمنة فقد تفهم الهيمنة في المجتمع على انها القدرة على التأثير في التوجهات الاساسية للحياة الاجتماعية . الصناعة تمارس هذه الهيمنة وهي التي تحدد توزيع المداخل والثروة .

سلطة الصناعة تتعاضد بحكم ان المجتمع الصناعي مرتبط بالقوة العسكرية التي يشكل المعطي التكنولوجي البعد الاساسي فيها.

المجتمع الصناعي في خطر الشمولية بحكم انه يتجه للقضاء على التفاوت بالدخول الذي يتيح الى الاستهلاك .

¹ Céline Rozenblat , « les entreprises multinationales : processus urbain dans un environnement international et transnational », *l'information géographique*, vol. 71, armand colin, 2007/2, p43-66

² A.Touraine, sociologie de l'action, op., cit. P.28

34. كوكاكولا : منتج عالمي وصناعة "جزائرية؟"

ان دخول كوكاكولا سيكون عبر الوسيط المؤسسي و سيكون وسطا سانحا او معدلا لكي يتم عملية في "احسن الظروف" هنا غالبا ما تطرح مسألة التغير المؤسسي، من الصعب قياس وتيرة التغير او فهم باية صيغة تظهر مؤسسات جديدة. اقامة مؤسسات جديدة و عملية "تصحيح" بعض المؤسسات الاكثراهمية في المجتمع الذي هو في حالة تراجع تحسب من المشاكل العويصة في عصرنا" (Hollingsnorth,2000,pp.598-600).¹

و عملية "الاصلاحات الاقتصادية" و "الخصوصية" لا يمكن تلخيصها في تغيير تقني في تسيير الاقتصاد الشامل في المجتمع ، يتعلق الامر بازمة باعادة تنظيم و اعادة التوازن لنظام القوى السياسية ضمن الصراع الاجتماعي...لان "كل ممارسة ابتداء من التي تظهر بداهة انها "اقتصادية" بحثة يجب اعتبارها ك "حدث اجتماعي شامل" بمعنى مارسيل موس². ولقد كان كارل بولاني الفضل في اظهار البعد الاجتماعي السياسي اي البعد التاريخي للمؤسسات و السلوكات الاقتصادية يدحض فيها الزعم الاقتصاديون الكلاسيكيون في طبيعية السوق و اقتصاد السوق لقد كان لمفهوم "العملية الاقتصادية المؤسسة" processus economique institué لكارل بولاني يفسر بانه يجب ان يكون هناك جهاز اجتماعي و سياسي ليتمكن اقامة اقتصاد السوق³

لدا سيكون لماسسة دخول كوكاكولا الى الفضاء الجزائري غير بعيد عن تبدل في طبيعة الدولة وبداخلها بنية التحالفات داخل النظام لصالح اتجاه الانفتاح "على الطريقة المصرية" اي الانفتاح يجب ان يتم بقيادة و بمراقبة من داخل النظام و اجنته مع استبعاد للقوى الاقتصادية غير الاليفة و تعمل خارج النظام .و الطريق التجاري هو الاضمن و الكثر تبعية ليكون قاعده الانطلاق ولهذا تحرير التجارة الخارجية يكون القطاع الاول للانفتاح الجديد و بروزالشركات التجارية في الاستيراد لتحقيق التراكم الاولي ...ثم سنرى ! كما لا يمكن فهم اعادة تركيب الفضاء الاقتصادي الجزائري بدون ابراز الارادة الجامحة منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي في ازالة و تشريد المجموعة الصناعية و استبدالها بمجموعة جديدة التجار كوبرادور بدون مهنة – sans metier - في شكل تحالف تجاري اداري سياسي متمفصل على محور البنوك والضرائب الجمارك .

¹Marguerite Mendell, «karl polanyi et le processus institué de democratisation politique », revue mauss, la decouverte, n° 29, 2007/1, p.444-464, cain.inf/revue-de-mauss-2007, consulté le 03/02/2016

²Pierre, bourdieu, les structures sociales de l'economie, 2000, seuil, paris, p.11

³M. Mendell, op., cit.

شركة كوكاكولا سلوك عالمي و خبرة عالمية و طموح كوني تتابع بشكل دقيق و عن قرب المواعيد الجيوستراتيجية المرتبطة بتوسع الاسواق مع سياسة غلق الفجوات الاسواق لتؤكد بعدها العالمي فبعد المغرب ثم تونس لا بد ان ياتي الدور على الجزائر .

ملاحظة مثيرة حركية سريعة شهدتها مؤسسات متوسطة و صغيرة في قطاع الصناعة الغذائية تحويل العجائن و انتاج الحليب و مشتقاته الجبن و المارجرين... انشاء العديد من المؤسسات لم يكن بعيدا عن رجال الحكم و الدولة الذين قادوا الانفتاح بالصيغة التي ارادوها... انه التحول في الاستمرارية نحو منطق اعادة انتاج النظام السياسي.

مع قانون الاستثمار لسنة 1993 المعدل لقانون 1966 اعطى تسهيلات اكثر للفاعلين الخواص المواطنين و الاجانب مما شجع نشوء العديد من المؤسسات الخاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة مثلت اكثر من 72 بالمائة من مجموع المؤسسات من نفس الحجم في سنة 2003 .

الصناعة الزراعية الغذائية سجلت 12354 مؤسسة صغيرة و متوسطة خاصة اي نسبة 65 % من مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية و الحرفية في سنة 2003 ، "اتجاه جديد لقطاع الصناعة الغذائية ناشئ في حالة نمو قوي"¹

الاتجاهات الاقتصادية الكبرى تعبر عن قيادة الدولة و الكتلة القرارية للمجموعة الوطنية الى الاستهلاك العالمي و تحضير الاقتصاد و النسيج الاقتصادي للمواعيد الاقتصادية الكبرى (الانخراط الى المنظمة العالمية للتجارة...) و في اطار التغير المؤسسي الذي سيتيح الطريق لهذه الاتجاهات تشكل الشراكة الخاصة مؤشرا مهما حيث شهدت نموا ملحوظا ابتداء من 1995 تاريخ تبني برنامج التعديل الهيكلي و اولى عمليات حل المؤسسات العمومية الكبرى. هذا التطور شجعت تبني قانون جديد للاستثمار في سنة 1993 هكذا ما يقارب من 70% من المؤسسات الخاصة انشئت بعد سنة 1995 .

ياخذ التماسك شكلا من اشكال "الاصلاحات الاقتصادية" ، في الجزائر التي يقودها السياسي من اجل او في محاولة لتوضيح الحدود بين المؤسسة و الادارة و الوكالة الحدود التي كانت قبلا اكثر التصاقا و ابهاما و تداخلا فالمنظمات الاقتصادية التي لا تشارك مباشرة في نظام الفعل التاريخي حتى ولو كانت لها تاثير سياسي كبير ليست سوى "مؤسسات" تقع تحت الوكالات².

¹Foued Cheriet , analyse des alliances strategiques entre fmn et pme,cas de l'accord danone en algerie,institut agronomique mediterraneen de montpellier,master,2006,p.27

²A Touraine, production de la société,p.275

فمع هذه الاصلاحات سيكون الفصل بين نوعين من المنظمات المؤسسات والوكالات أصبح أكثر وضوحا . يجب التمييز بشكل واضح المنظمات الاقتصادية التي تشارك في النمط الثقافي الجديد بالمساهمة في التطور التقني وتسير كنظام وتبلي نوع جديد من الحاجات و بين المنظمات المسيطر عليها السوق واستحواذ الرأسمال ، بشكل مباشر، على العمل " المنتج " ، انها هنا مؤسسات صناعية تقليدية و بالتالي تصنف وتجد نفسها لا تشارك في عالم الوكالات وتصبح مؤسسات خالصة .

عملية التماسس الجديدة تصاحبها التحول في الخطاب على المؤسسة في الجزائر من الشركة الى المؤسسة يدل على هذا المعنى انه التدرج في مكانة المنظمة و دورها الاجتماعي والسياسي و بالتالي علاقات جديدة علاقات قوى بين المؤسسة والسياسي .

الميزة الاساسية في التماسس الجديد ستكون المؤسسة الصناعية منخرطة بشكل مباشر داخل دائرة التطور والراسمال، التماير بين حقل التاريخية والنظام المؤسسي او النظام السياسي ضعيفة جدا¹

لقد بدا ابتعاد السياسي عن الاقتصادي او بالاحرى اعادة تركيب هذه العلاقة في زوال مظاهر المصابع الكبرى والبراقة لتتحول الى انشاء المناطق الصناعية بالية و باهتة و غير مميزة بل و حقيرة يغيب فيها كل علامات او رموز سياسية او ثقافية يمكن تفسيره أن الدولة تخلت عن المؤسسة الاقتصادية و سحبت منها الدور الذي كان سابقا كونها تعتبر أيضا وكالة .

أنها تدهور في المكانة السياسية للمؤسسة الاقتصادية و خروج المؤسسة من حقل التاريخانية مجرد "مصنع لتعبئة مشروب" و سيتم محو المعنى الاجتماعي اين المؤسسة ، بالضرورة ، تعتبر وحدة سياسية سيرها يقتضي قبلا علاقات طبقية و بالتالي وجود سلطة طبقية ، المؤسسة تفعل توجهات النظام الفعل التاريخي و تسير توتراته ، انها تقع داخل العلاقات الطبقية² .

فالمؤسسة دائما مراقبة من طرف النظام السياسي العام، نشاطها يجب ان يمارس في اطار قوانين، مراسيم و تنظيمات reglements³ .

اشكال المنافسة و التعاون تقاطعت و تعقدت على المستوى الدولي افرزت توفيقه معقدة هذه التوفيقه الجديدة لا تترك للدولة سوى دور تابع .

¹ ibid,p.274

² ibid,p.272

³ ibid,p.271

الاطار التنظيمي و القانوني الذي سيؤسس لطبيعة جديدة لعلاقات جديدة ستربط الدولة مع المجموعات العالمية ، يقول بيتريلا "ان نجاح الشركة على المستوى الدولي شرط لنجاح و ضمان الاستقلالية التكنولوجية و الاقتصادية للبلد".

الادوار انقلبت حيث اوضحت المؤسسة القائمة للاقتصاد العالمي بدعم و تواطؤ من الدول المحلية"¹

و مع كوكاكولا يمكن ان نتكلم عن صناعة التوزيع او صناعة الاستهلاك بحيث لم يعد التوزيع نشاط تابع او ثانوي للانتاج بل اصبح صناعة كبرى مجهودات تسييرية و تقنيات و هندسية و كفاءات عمالية و تكوينات و موارد مادية و بشرية تسخر لصناعة و انتاج الاستهلاك و خلق المستهلك

عند منتصف التسعينات الكوكا كولا المشروب المطروح في السوق الجزائرية يعبأ في الجزائر من طرف مؤسسة فرويتال وفق عقد الامتياز من طرف الشركة الأم كوكا كولا. كل القارورات تصنع في الجزائر عبر صناعة تحويل البلاستيك ماعدا الكانيت، العبوات المعدنية التي لا تصنع في الجزائر.

خارج السوق الجزائرية فرويتال تصدر منتجاتها ، كوكاكولا و المنتجات الاخرى كفانتا و سبرايت الى إفريقيا الغربية إحدى عشرة دولة افريقية كغانا و غينيا ...

30 بالمائة من رقم الأعمال يأتي من التصدير في سنة 2008 حسب تصريح منصف سعيد عثمانى أي حوالي 22 مليون دولار مبلغ موجه للتصدير " نحن سادس مصدر خارج المحروقات في الجزائر يصرح عثمانى

حوالي 35 مليون لتر من كوكاكولا و فانتا و سبرايت تده بالى 11 دولة في افريقيا الغربية و هذا الرقم في تصاعد مستمر سنة بعد سنة

توقعات 2009 بزيادة تقدر ب20 في المائة على التصدير يوضح رئيس فرويتال مؤسسة فرويتال تخدم اكثر من 5000 زبون مباشر 7000 زبون على مستوى مجموع شبكة التوزيع

أما التموينات الخارجية لافريقية الغربية تتم عبر الشحن البحري بالنسبة للتموين الداخلي يتم عبر الشاحنات النقل البري حوالي 800 نوع من الشاحنات المختلفة لا يصل كوكاكولا الى المستهلك و الزبائن

¹ J. M. Siroen, op. ,cit.

من اجل رفع قدرات الإنتاج التعبئة خط جديد دخل الخدمة بداية جويلية 2009
يتم تطوير المؤسسة فرويتال من خلال سايسة ارسنها المؤسسة بين 2008 و 2010 توقعت انداك
ضخ 60 مليون اورو لاستثمارها

لقد تحصلت مؤسسة فرويتال على جائزة خاصة باللجنة سنة 2008 ل تروفاي اكسبور المنظمة
من طرف مركز التجارة العالمي الجزائر

مع علامة كوكاكولا تعتبر فرويتال محصنة من من مشاكل التقليد لمنتجاتها وهذا يرجع للتميز
الواضح لمنتجات العلامة كما ان المركز محاط بشروط كافية تجعله غير متاح للتقليد او النسخ
بالمرة و نفس الشئ بالنسبة للعلامة و التغليف .

يرى بعض الجزائريين ان كوكا كولا الجزائرية لها مذاق يختلف عن مذاق كوكاكولا الفرنسية
أجابنا احد الموظفين أن المركز القاعدي هو نفسه لكن الاختلاف يكمن في نوعية ومذاق الماء
المضاف والذي يختلف من دولة إلى دولة بل من منطقة إلى منطقة لكن الشركة تعمل جاهدة
بالوسائل التكنولوجية الغذائية المتاحة الحفاظ على المذاق الأصلي

أصلا المنتج المركز يصدر من ممون واحد الشركة الام صاحبة البراءة الشئ الذي يتغير هو الماء
المضاف للتميه الماء مختلف من مكان الى مكان تبذل جهود لمعالجة المياه لكي تكون حسب
المعايير والمقاييس المسطرة من الشركة الأم كوكا كولا .

ستكون فرع كوكا كولا في الجزائر في أعلى قائمة المصدرين بالرغم من التراجع الذي شهده قطاع
المشروبات و الذي مر من رقم أعمال يقدر ب 22.7 مليون دولار إلى حوالي 18 مليون دولار في سنة
2009 بعد ما وصل في سنة 2008 إلى 29.2 مليون دولار.

اجمالي التصدير في 2009 تسجل كوكا كولا 80 % حصة الاسد يرجع حسب المنتجين هذا
التراجع الى قانون المالية التكميلي لسنة 2009 مع انشاء القرض السنوي الذي اثقل مسار
التصدير الى جانب التكاليف الشحن الدولي الكبيرة التي لا تشجع .

عبر الاشهر النمطي يكون اشهر "محلي" اين يجتهد المسوقون في كوكا كولا لإبراز هوية جديدة
يتماهون فيها مع القيم الايجابية كالحملة الاشهرية للعلامة التي تدور حول مبدأ التفاؤل "
السعادة" و " التعايش" بجانب كوكا كولا الزجاجاة دائما غير ممثلة هي زجاجة دائما " نحو
الكمال "

الاستثمار في الحضور و التواجد قوي جدا لشغل كل الفضاءات التي يقع عليها النظر
الحوامل الاشهرية التقليدية التلفزة والراديو والإلصاق الثابت و المتحرك، ديكور مداخل

المحلات و المقاهي كوكا كولا تملك في السوق الوطني للمشروبات الغازية 25 % كحصة سوق من اجمالي السوق.

في 2006 العلامة سجلت نموا ب 5 % بالرغم من ارتفاع الأسعار نتيجة التذبذبات الحاصلة في السوق العالمية للمواد الأولية.

الخبرة في النوعية فسرت تغييرات في مذاق الكوكا كولا بأنه ليس هنا أي اختلاف في المنتج القاعدي - المركز - وإنما في نوعية الماء المستعمل في التمييه حيث قالت " ان هناك فروق المذاق حتى بين مصانع عنابة وخميس الخشنة وبين الماء المستعمل في وحدات روية اين تستعمل تقنيات أكثر حداثة في معالجة المياه ليكون المنتج النهائي اكثر تدعيما بالحموضة". مجلة ارايبس Arabies أوضحت ان العلامة كوكا كولا مهيمنة في منطقة المغرب العربي وأنها تقمع المنافسة في سوق اين العلامات الأخرى تحاول فقط البحث عن البقاء. في الجزائر كوكا كولا تحقق اكبر مبيعاتها في المنطقة حسب المصدر السابق العلامة الرائدة في السوق الجزائرية بحوالي 25 % كحصة من السوق الإجمالي متقدمة عن بيبسي وحمود بوعلام.

فيما يتعلق بنمو الشركة قدرت نسبة النمو في سنة 2006 ب 5% في 2006 الشركة حققت رقم أعمال قدر ب 100 مليون دولار و سجلت حجم صادرات ب 25 مليون دولار تقدر السوق الجزائرية للمشروبات بحوالي 3.1 مليار قارورة حجم 20 سل وهو الذي له قدرة كامنة على التطور الأكثر والأعلى في المنطقة من ناحية الاستهلاك. يمثل هذا الاستهلاك 22 لتر في السنة للسكان الواحد .

حسب جمعية منتجي المشروبات نشرت في سنة 2008 المشروبات الغازية تمثل 44.8 % من السوق الاستهلاكي في الجزائر والطلب السنوي يقع بين 700 و 800 مليون لتر في السنة طلب يلي كلية من طرف " الانتاج الوطني "

كوكا كولا الشركة COCA COLA EXPORT CORPORATION تعمل مع المؤسسات المحلية المختصة في مجال التعبئة كفرويتال بالوسط وسكيكدة بوتلينغ كوبي وشركة المشروبات للمغرب الجزائري

حسب تصريحات مدير الشركة COCA COLA EXPORT CO. ALGERIA هذه النسبة تطورت لتصل الى 7% في الثلاثي الاول لسنة 2007.

أمام هذا النجاح التجاري المؤسسة استثمرت 7 ملايين دينار جزائري في التطوير لأنشطتها و خصصت حوالي 50 مليون اورو من اجل اقامة تجهيزات التعبئة الأكثر حداثة.

حسب جمعية منتجي المشروبات في الجزائر هناك حوالي 800 مؤسسة عاملة في قطاع المشروبات .

وحسب ادارة (برنامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالتعاون مع الاتحاد الاوربي و مساهمة Apab) المنجز في 2012 تسجل تراجع لعدد المؤسسات العاملة في قطاع المشروبات بكل انواعه من 1400 محصاه في 2005 الى 748 لسنة 2012

حسب نفس الدراسة هذا التراجع يفسر بالتحويلات العميقة وإعادة الهيكلة التي خضع لها هذا القطاع .

تشكل صيغة الشركة ذات المسؤولية المحدودة 60 بالمائة من المؤسسات القطاع SARL و 30 بالمائة SPA الشركة ذات الأسهم مع تسجيل تبني صيغة عقود الامتياز الدولية وظهور منتجات لايت لتغطية طلبا متزايدا على المشروبات قليلة الطاقة و قليلة السكر لايت. الدراسة سجلت استهلاك قدر ب 57.4 لتر / السنة لكل سكان بعد ان كان في حدود 33.6 الى 40.6 لتر في سنة 2005 و 22.2 لتر بالنسبة للمشروبات الغازية وحدها و لقد تجاوز هذه النسبة 62 لتر في سنة 2015¹

شركة كوكا كولا بغرب الجزائر SBOA حكم عليها بغرامة 60 مليون سنتيم و مليار سنتيم كبدل للخسائر لصالح فلاحين اثنين مالكين لقطعتين ارض تعرضتا للتلوث جراء إلقاء النفايات في الأراضي الفلاحية.

القضية تعود الى شراوت 2008 عندما مصنع كوكا كولا في واد تليلات يقع على بعد 25 كم عن وهران افرغ خلال عدة أيام مياه مستعملة و ملوثة في ارض زراعية تابعة لشخصين لمحاذاة المصنع.

اعلم بالحادث من طرف مدير البيئة للولاية الوالي شكل لجنة مؤقتة للمتابعة مكلفة بتوقيف كلي لتفريغ المياه المستعملة ، تصليح " المجاري " وتعويض المتضررين و اعادة استصلاح الأراضي الملوثة .

تحقيقات الشرطة العلمية و الدرك الوطني قطعت بان المياه المستعملة كانت بالفعل سامة.

¹Algerie news, op.cit.

الشركة المتعددة الجنسيات اعترفت بالافعال على لسان مسؤولها وهو اطار اجنبي تم تحويله للعمل في مناطق أخرى لتفادي الجنايات ، الضرر الواقع تمثل في اراض ملوثة ، وأشجار فواكه اتلفت¹

جمعية منتجي المشروبات Apab تعمل مع السلطات العمومية و الفاعلين الاقتصاديين من اجل استحداث مركز تقني صناعي في قطاع الصناعة الغذائية وهذا من اجل " استمرار القطاع الذي يعاني من نقص في التكوين المتخصص وتأهيل المستوى التقني بصورة دائمة وكذا توفير مخابر تحليل مناسبة وخدمات ضرورية لبقاء وتطور قطاع المشروبات -²

الخط الإنتاجي الجديد في منطقة مرسيليا يعتبر الأكثر حداثة وسرعة لمجموعة كوكا كولا في فرنسا الخط قادر على تعبئة 36000 قارورة في الساعة مقابل 15000 قارورة للخط السابق . هذا التجهيز تم في 2009

23 مليون اورو استثمرت بين 2009 و 2012 لاجل اقامة هذا الخط الثاني المصنع من طرف SIDEL مع إعادة تنظيم الإنتاج التعبئة.

كوكا كولا ب 3 مؤسسات SBOA SBC SKIKDA FRUITAL

- FRUITAL مؤسسة ذات أسهم SPA تنتج المشروبات الغازية (الصودا + ليمونادة)
- GROUPE CASTEL SBOA (كوكا كولا) : تنتج المشروبات الغازية (الصودا + ليمونادة)
- SKIKDA SBC كوكا كولا تنتج المشروبات الغازية (الصودا + ليمونادة)

¹/Liberté 03/06/2010 consulté le 24/11/2013

²/ELMOUDJAHID consulté le 17/12/2011

الباب الثاني
شركة عالمية تبحث عن المحلي و مؤسسة محلية تبحث عن العالمي
الانخراط اللامتكافئ

" كل نظام لا يتم تعديله يتدهور "
ميشال كروزييه

4. الفصل الرابع : شركة متعددة الجنسيات تبحث عن المحلي، مؤسسة محلية تبحث عن العالمي

41. السوق ، الطلب : القاعدة الانطلاق المشتركة :

التحول الاستراتيجي للدولة وفي الدولة مع اواخر الثمانينات وبداية التسعينات الذي سيعرفها كدولة السوق سيتأكد هذا التحول في التخلي عن القطاع العام وتفتيته وفي الخصوصية و تحرير السوق ونزع احتكار التجارة الخارجية محتوى هذا التحول هو التخلي عن الانتاج – الايديولوجية الانتاجية – الى التماهي مع السوق... غابت القدرة على التراكم اين اصبحت الاولوية للاستهلاك على حساب الانتاج. مجتمعاتنا اصبحت ادن اسواق و بازارات¹ و سترجم ها الاتجاه الى ...انخفاض الاستثمارات ومشاريع الطويلة المدى الذي يطلق عليه علماء الاجتماع نموذج المكافأة المؤجلة الذي استبدل برغبة المشاركة الانية والعاجلة² تنقلص الحياة الاجتماعية في شكلها الاكثريبيرالية الى سوق غير منظم ، كل واحد يدفع الاخر للاستحواد على منتج يعرفه كصفقة جيدة.

هذه المنافسة المعممة تغدي مجموعات المصالح والجماعات المهنية التي لا تكون مرجعيتهم المصلحة العامة. قوة النخبة القائدة المحدودة تسير الى العجز المتزايد بعدم قبول التكاليف و المخاطر والامال التي يغديها الاستثمار والانتاج والعمل³.

هذه الدعوة الى التفرد الفردي يمكن ان يذهب بعيدا الى ان ينقلب يصبح مضاد للحدثة. الحياة الاجتماعية لا تظهر الا كمواجهة مباشرة بين حرية السوق شكل منحط للعقل والتعقل و بين الدعوات الهوية اشكال ايضا منحطة للفردانية. قوتان متعارضتان ولكن تتحالفان لنزع اي فضاء للفعل الحر من الفاعلين الاجتماعيين والثقافيين⁴.

¹ A Touraine, un nouveau paradigme, op. cit., p. 160

² ibid

³ ibid, p. 159

⁴ ibid

جدول 37 مستوى الاستهلاك و الطلب في صناعة المشروبات في الجزائر في سنة 2007

المشروبات	معدل الاستهلاك الوطني السنوي للفرد بلتر	حجم الطلب الوطني في السنة بمليون لتر في السنة
المشروبات المسطحة عصائرو فواكه	4.7	170-150
المشروبات الغازية	22	800 - 700
المياه المعبأة	22	800 - 700
المجموع	48.7	1500

المصدر تقرير داخلي

و حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء ان العامل الديموغرافي أدى إلى نمو في سوق المشروبات في الجزائر وصل الى 7 بالمائة حيث سجل سنة 2007 حجم طلب يفوق 1.5 مليار لتر و ارتفع استهلاك الفرد الواحد ب 13.2 لتر في السنة بين 2003 و 2007

السوق المحلية للمشروبات الغازية تشهد نموا قويا و متصاعدا مع انتاج 20 مليون هكتلتر في سنة 2008 ما يعادل رقم اعمال يقدر ب 45 مليار دينار جزائري اي 490 مليو اورو.

تقدر نسبة الاستهلاك السنوي و لكل ساكن بحوالي 35 لتر في سنة 2005 حيث مرت النسبة للمشروبات المنعشة بدون كحول من 49 لتر في سنة 2007 لتصل حاليا الى 56 لتر.

غالبية الاستهلاك او الطلب يلبي من طرف الصناعة الوطنية.

تشهد السوق المحلي للمشروبات الغازية والعصائرنموا قويا و متصاعدا مع انتاج 20 مليون هكتولتر في سنة 2008 ما يعادل رقم اعمال يقدر ب 45 مليار دينار ب 490 مليون اورو 35 لتر لكل ساكن سنويا في 2005 استهلاك المشروبات المنعشة بدون كحول مرت من 49 لتر في 2007 لتصل حاليا الى 56 لتر.

الارتفاع السنوي لرقم الاعمال العصائرو المشروبات بقدر ب 30%، لا يشكل لاستيراد سوى رقما هامشيا .

السوق الجزائرية للمشروبات يقدر بحوالي 3.1 مليار قارورة حجم 20 سل وهو الذي له قدرة كامنة على التطور الأكثر والأعلى في المنطقة من ناحية الاستهلاك. يمثل هذا الاستهلاك 22 لتر في السنة للسكان الواحد .

قطاع يهيمن عليه القطاع الخاص ولعله الأكثر استفادة من السياسيات الجديدة للخصخصة و الأكثر استفادة من سياسات تشجيع دخول الاستثمار الاجبي الى الجزائر اننا الان نتكلم عن القطاع الخاص كضرورة انية و بديلا عن القطاع العام . قطاع خاص صورة النجاح و الاقتصاد

الحقيقي انه مرتبط بكل الايجابيات النشاط الاقتصادي في المقابل اصبح القطاع العام بكل المساوئ بل ومنافيا للاقتصاد الحقيقي ...

وفي منطق السوق هذا سيكون تصدع احتكار التجارة الخارجية و بروز فاعلي السوق في الصدارة وخاصة المستوردين بؤرة التحالف الجديد - يمكن ان نسميه التحالف التجاري الميركاتي و سيأخذ ادارة السوق اشكالا مختلفة من اهمها والتي تهمنا في هذا السياق هو اقامة مؤسسات على حواف السوق و التوزيع التي تقوم بتحويل السلع الخارجية الى سلع محلية - اعادة التوظيف و التعبئة و التفريق وفق متطلبات الزبائن الجزائريين فلاغربة ان تزدهر مند البداية هذا النوع من النشاط و خاصة في المواد الغذائية الطحين القهوة الحليب و المشروبات لقد تغيرت الوظيفة الاقتصادية الرئيسية للدولة انها الان تتعلق بضمان الشروط العامة لهذه "الجاذبية"¹

و سننتقل من الكلام بدل من صناعة استراتيجية مهيكلية تنمية وطنية اقتقلال اقتصادي و سياسي و امتلاك للقوة للسيادة الى استهلاكية مشروب مبتدل نزعة مادية استلاكية انية تركز الخضوع التبعية استيلا ب من شركة امريكية انه الاتجاه نحو الواقعية الاجتماعية التخلي عن "القيم" و "الطموحات" الوطنية . من الحاة الاستثنائية الى الدخول ضمن القطيع مصرتونس المغرب ...

مشروع كوكاكولا ، مشروع اعادة تركيب اعادة بناء مستفيدا من الارضية المناسبة مهيأة و جاهزة يد عاملة كفاءات خبرة تسويقية استهلاك مبني وله تاريخ طويل مع المنتج - حمود بوعلام 1889 .

الوحدة الجديدة فرويتال كوكاكولا ستنسج مجموعة من الارتباطات و العلاقات من العديد من المجموعات الفاعلين - مجموعة العمال - البائعين - مجموعة الناقلين - الموزعون . تنجذب هذه المجموعات الى الشركة وتدخل في نمط من العلاقات و التحالفات و السلوكات اقتصادية و تجارية قانونية اطر و قوانين جديدة و اجتماعية . مجموعات اجتماعية مدنية اكثر حرية اكثر حيوية اكثر شبابا . اعادة بعث استهلاك المشروب الغازي بعد ان ارتبط بالانتاج الرديئ و غير الصحي ... و كاد ان يغيب من الاستهلاك .

¹J. M. ,Siroen, op.,cit.

سيرتبط مشروب كوكاكولا الان بالرفاهية والاستهلاك المدني وبقوة وفي كل اماكن الاستهلاك حسب جمعية منتجي المشروبات نشرت في سنة 2008 المشروبات الغازية تمثل 44.8 % من السوق الاستهلاكي في الجزائر والطلب السنوي يقع بين 700 و 800 مليون لتر في السنة طلب يلبي كلية من طرف " الانتاج الوطني "

حسب ادارة (برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الاتحاد الاوروبي و مساهمة Apab) المنجز في 2012 تسجل تراجع لعدد المؤسسات العاملة في قطاع المشروبات بكل انواعه من 1400 محصاه في 2005 الى 748 لسنة 2012 .

42. الشركة العالمية : شركة كوكاكولا :

تعتبر شركة كوكاكولا العالمية من اهم الشركات الكونية التي يشكل الانتشار والتواجد في كل مكان الاتجاه الاستراتيجي في الشركة وكثيرون يعتبرون سلوكها مؤشرا اكثراهمية في مدى جدية الدول و المناطق على الانفتاح و سلامة جو الاعمال ودلت التجارب ان شركة كوكاكولا هي الاول من يدخل البلد و هو اخر من يخرج في حالات الازمات القصوى.

هكذا ستجد كوكاكولا نفسها "مجبرة" ان تدخل وتتواجد و مع كل الظروف بل ومستفيدة من الظروف نفسها اد تحسن التعامل مع المعطيات المحلية وتجد الصيغة المناسبة للتواجد وهذا ما كان في الجزائر مع مع اوائل منتصف التسعينات مع قطاع المشروبات الذي و حسب جمعية منتجي المشروبات في الجزائر APAB هناك حوالي 800 مؤسسة عاملة في قطاع المشروبات .

حسب ادارة (برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الاتحاد الاوروبي و مساهمة APAB) المنجز في 2012 تسجل تراجع لعدد المؤسسات العاملة في قطاع المشروبات بكل انواعه من 1400 محصاه في 2005 الى 748 لسنة 2012

حسب نفس الدراسة هذا التراجع يفسر بالتحويلات العميقة وإعادة الهيكلة التي خضع لها هذا القطاع .

هذا التواجد لا يمكن ان نختله في مجرد تغير كمي او تقني بل يمس وبشكل اكثر عمقا التحول في الدولة الحاضنة وعلاقتها الاستراتيجية بالمؤسسة هذا التغير في علاقة الدولة بالمؤسسة جعل "الدول تتجه نحو حصرها في الدور الاجتماعي والتنازل بهذا للمؤسسة عن مهمة ضمان النمو – التطور الاقتصادي للمجتمع. الى حد التبجح بالقول ان المؤسسة بدل الدولة ان المؤسسة تخصص الدور الاجتماعي .

اصبح التنافس-التسابق الاقتصادي مواجهة بين الدول المتحالفة مع المؤسسات اين شبكات الفعل و التحالفات اصبحت شيئا فشيئا معولة¹ وان قدرة وقوة المؤسسة غير المرتبطة بالاقليم ليست بحاجة الى السياسة للحصول عليها اولشرعنتها¹.

حسب نفس الدراسة هذا التراجع يفسر بالتحويلات العميقة وإعادة الهيكلة التي خضع لها هذا القطاع .

الاصلاحات الاقتصادية ، في الجزائر يقودها السياسي من اجل او في محاولة لتوضيح الحدود بين المؤسسة والادارة والوكالة الحدود التي كانت قبلا اكثر التصاقا وابهاما وتداخلا.

ينظر لهذا الانقلاب في الادوار " في الاطار الحالي لعولمة التكنولوجيا والاقتصاد، الدوات دات النزعة الخاصة والحاملة للمصالح الخاصة هي التي تجر وتوجه فعل الدوات دات النزعة العامة الحاملة للمصلحة العامة.

نشهد ادن انفصال متزايد بين القوة الاقتصادية المعولة وبين القوة السياسية " الوطنية² استهلاك قدر ب 57.4 لتر / السنة لكل سكان بعد ان كان في حدود 33.6 الى 40.6 لتر في سنة 2005 و 22.2 لتر بالنسبة للمشروبات الغازية وحدها ولقد تجاوز هذه النسبة 62 لتر في سنة 2015³.

حسب الإحصاءات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمنشورة في 08 نوفمبر 2013 تشير ان المصاريف السنوية للجزائريين تضاعفت ب 3 مرات خلال عشر 10 سنوات اذ كانت في سنة 2000 , 1500 مليار دينار لتتجاوز 4500 مليار في 2011

المصرف المتوسط الشهري في حدود 59700 دينار تمثل السلع الغذائية 46% في الوسط الريفى و 40% في الوسط الحضري .

جمعية منتجي المشروبات Apab تعمل مع السلطات العمومية و الفاعلين الاقتصاديين من اجل استحداث مركز تقني صناعي في قطاع الصناعة الغذائية وهذا من اجل " استمرار القطاع الذي يعاني من نقص في التكوين المتخصص وتأهيل المستوى التقني بصورة دائمة وكذا توفير مخابر تحليل مناسبة وخدمات ضرورية لبقاء وتطور قطاع المشروبات -⁴

يعتبر الجزائريون مستهلكون كبار للمشروبات الغازية الدليل بالأرقام 2.3 مليار لتر يبعث على مجموع التراب الوطني في سنة 2012 رقم في تصاعد مستمر يعكس تطور هذه السوق في الجزائر

¹ Ulrich Beck ,op.,cit.

² J. M. ,Siroen, op.,cit

³ ALGERIE NEWS 24/11/2013

⁴ /ELMOUDJAHID consulté le 17/12/2011

انفق الجزائريون فعليا 104.8 مليار دينار في المشروبات الغازية و العصائر خلال سنة 2012 حسب Euromonitor اورو مونيتور هذا المبلغ وجه الى شراء 2.391 مليار لتر الذي يمثل لسكان عددهم الاجمالي 35.98 مليون اي بنسمة يرجع 66 لتر لكل ساكن في السنة الأرقام توضح في سنة 2012 ان كمية القارورات المباعة ارتفعت مقارنة مع السنوات الماضية 1.78 مليار لتر اشترت سنة 2010 و 1.91 مليار لتر سنة 2011 نمو الاستهلاك للمشروبات الغازية و العصائر يتوقع تصاعده على الأقل حتى 2016 حسب توقعات اورو مونيتور Euromonitor.

سجلت APAB جمعية منتجي المشروبات حوالي 695 مؤسسة في القطاع الا ان السوق يهيمن عليه قلة من المؤسسات مما جعل القطاع يمتاز بخاصية احتكار القلة Oligopole وبنسبة 99% من السوق.

سياق كوكا كولا هو سياق ادخال المجموعة الوطنية في الاقتصاد العالمي و بصورة ادق الى الاستهلاك العالمي ، الدولة الفاعل الرئيسي و بامتياز في العملية تماس كبير و مباشر بين المجموعة الوطنية (عمال مشرفون رجال السوق) مع منظومة عالمية سيدشن هذا الانخراط الارضية المهمة لاستقبال الغزو الجديد من طرف كوكا كولا فمند منتصف التسعينات، كوكا كولا المشروب المطروح في السوق الجزائرية يعبا من طرف مؤسسة فرويتال وفق عقد امتياز من طرف الشركة الام كوكا كولا.

و ستدخل الشركة العالمية المنافسة في اطار الالبناءات الجديدة للاقتصاد العالمي و اشكال المنافسة الدولية ، اشكال المنافسة الدولية التي تغيرت فقد احتدمت في العديد من الجوانب لكن يصاحبها تشكيل لشبكات معقدة من التحالفات التي تؤسس لعلاقات تعاون تخص المشاركة في الموارد العديدة و الضرورية و البحث العلمي و التكنولوجي و استغلال نفس التكنولوجيا الجديدة .

اشكال المنافسة و التعاون تقاطعت و تعقدت على المستوى الدولي و يمكن الكلام مع بيتريلا عن احتكار القلة¹ هذه التوفيقية الجديدة لا تترك للدولة سوى دور تابع.

تظهر هذه البناءات الجديدة في اقوى صيغها في القطاع الزراعي الغدائي اين شركات القطاع الزراعي الغدائي مكونة من محفظة علامات لديها سهولة اكبر في نقل الاصول اللامادية و خاصة

¹ J. M. ,Siroen, op.,cit

من خلال اتفاقات تعاون مع المؤسسات المحلية عكس شركات القطاعات الأخرى التي تضطر لنقل أصول صناعية وتكنولوجية مادية.¹

لقد شكلت الصناعات الغذائية تشكل مسرح مفضل للاستراتيجيات التطور و النمو الخارجي و هذا لعدة اسباب منها خصائص الاسواق الغذائية و اتجاهات التشبع السوق في الدول التطورة كما ان هذا القطاع بالدات يمتاز بالنزعة الاحتكارية لذا يحاول تسليط مراقبة قوية للمنافسين اضافة الى عامل الترخ و عامل الحجم فالمؤسسات القطاع لها تاريخ مند نهاية القرن ما قبل الماضي وبداية القرن الماضي الى جانب التوجه العلمي لهذه الشركات. احد دوافع الشركات الغذائية العالمية نحو التدويل هو تباطؤ و تشبع الاستهلاك الغذائي في الدول المصنعة.²

سلوكات الشركات في القطاع الغذائي استجابة لاهداف عملياتية و استراتيجية لكن مقيدة و تتكيف مع خصائص والمنتجات الغذائية . و يؤثر على هذه القدرة على التكيف و التأقلم مع المعطيات المحلية مسألة السعر ففي البداية لم يكن السعر في متناول شريحة كبيرة من المستهلكين قبل الإقامة في الجزائر كانت قارورة كوكا كولا تأتي من المغرب او من تونس السباقتين لاحتضان المشروب العالمي وكان سعر القارورة 250 دينار جزائري للتر الواحد.

الشركة الأم عن طريق ممثلها و أفرعها في أوروبا تمد فرويتال المشروب في حالته المركزة، تركيبة المنتج تبقى في حكم الأسرار والتي كانت مثار العديد من التكهنات و مازالت. شركة فرويتال تقوم بالتميع بإضافة الماء ثم تقوم بالتعبئة في القارورات والتوزيع.

هذا الانخراط في في العلاقة مع الشريك المحلي لا يكون بمعزل عن تسيير القوة بواسطة الاقتصاد فبالنسبة الى ايلريك باك Ulrich Beck يجب اعادة التفكير في القوة والسلطة في عالم كوني في "مجتمع الخطر العالمي" الاقتصاد استحوذ على القوة المعتبرة مقارنة بالدولة³ وستفضل الشركة العالمية الصيغة الأقل تكلفة و الأقل خطرالعقد هذه الشراكة مع الطرف المحلي و تتمثل في عقد الامتياز، عقود الامتياز تعطي الاولوية للنتائج التجارية و المالية ، الامتياز التجاري مرتبط بتسيير التسويق.¹

¹ Foued Chriet, analyse des alliances, op.cit., p.25

² Ibid, p.24

³ Ulrich Beck , op., cit.

الامتياز مرتبط بالحصريّة الاقليمية المعطاة للمؤسسة المحلية وبالتالي يعطي الرشة صاحبة الامتياز قوة وسلطة تجعل الطرف المحلي ضعيفا وخائفا من نزع الامتياز منه في اية لحظة .
المساهمة الرئيسية هي نقل المعرفة الخبرة التي تعد اصيلة وعملية .

النقطة الحرجة هنا تكمن في اجراءات التقنية و الكيفية بما فيها المدخلات الاساسية ، غياب هذه العناصر تنهي اساس الامتياز اصلا .²

في صيغة عقود الامتياز تكون مواصفات الطرف المعطى له الامتياز مهمة للغاية اد نلاحظ التقاط ميزات محددة بعيدة عن المؤسسات الثقيلة او الحكومية الصعبة التميرن لتتجه الى المؤسسات دات البيانات البيانات الشخصية للمعطى له الامتياز شاب مقاولتية عائلية مستوى تعليمي عال مع تكوين عال في الاعمال الحديثة بزنس سكول ... وهذا ما ينطبق على قادة فرويتال عائلة عثمانى ...

يعتبر عقد الامتياز هنا بمثابة عملية ماسسة الدخول الى الفضاء الجزائري و بالتالي تتاح امكانية العمل و التسيير لمشروع كوكاكولا و التواجد في السوق المحلية بخلق كل الشروط المؤسسية التي تسمح بالاستفادة من الموارد المادية و اللامادية من اجل تسويق المنتج العالمي .
تعتبر عقود الامتياز تكتيك في خدمة استراتيجية المؤسسة و لهذا نوعية التسيير تكون مهمة جدا في هذا النوع من العمليات³

الامتياز الذي تعتبر كتكنولوجيا عليا حيث التقنيات فقط التي تسمح للتحكم في مثل هذه العمليات⁴

الامتياز كبنية منظمية تقيم علاقات وكالة بين طرفين (راسمال علامة دافعية انتشار جغرافي...) على اساس تبادلات رسمية او غير رسمية قواعد لتطوير شبكة الثقة عموديا و افقيا .⁵
النموذج النيوكلاسيكي للطرح المالي يحكمه عاملان اساسيان اولا تقليص الاستثمار الاولي و الثاني سرعة عائد الاستثمار .

¹HananeRochdane,« pme marocaines face a la mondialisation :quelles opportunités du système de chranchise ? »,11° journées scientifiques du *reseau entrepreneuriat*,27,28,29 mai 2009,sur la vulnérabilité des tpe et des pme dans un environnement mondialisé,inrpme,trois rivières, canada,2009

² ibid

³ ibid

⁴ ibid

⁵ ibid

بعد تحييد اشكالية الانتاج بفعل القدرات الانتاجية الهائلة بفضل التكنولوجيا انتقلت الاشكالية الى الاستهلاك و مكوناته ، ليس تلبية الطلب فقط بل ايقاظه بل وصناعته عن طريق سياسة الاغراق للاسواق والوفرة و اللطم على العيون اينما تكون تكون كوكاكولا . سياسة الاقناع ضمان الجودة الى جانب الوقع النفسي الاجتماعي لعلامة عالمية ، منتج غربي...امريكي .

يتمتع المعطى له الامتياز مند الانطلاق بعلامة تجارية معروفة وخبرة تسويق مؤكدة و سوق مبني كل هذا يلغي كل مخاطر او صعوبات يتلقاها المقاول المعزول . ويستفيد من الحصول على التقنيات المستعملة في التوظيف و التكوين و التسريح تقنيات اثبتت نجاعتها . يستفيد من تقنيات التسويق ذات التاريخ الطويل و الخبرة المتراكمة . المستفيد من الامتياز يحافظ على هامش استقلاليته القانونية و المالية . يستفيد من الاستشارة المرتبطة بالتسيير من اجل التقييم للاصول و المخزونات الموظفون الاعباء الاجتماعية الرسوم و الضرائب...

على المستوى المالي يستفيد من شروط الاقتراض الميسرة و امكانات مع صاحب الامتياز كضامن من المؤسسات المالية كما يتفادى استثمارات غير مباشرة¹ . ويدخل الامتياز لمرونته ضمن افضليات الشركة العالمية حيث الامتياز تدمج في اطار استراتيجية تطوير لانها تتميز بسرعة الانتشار المستقاة من الامتيازات التجارية و المالية² . العديد من الدراسات خلصت الى ان الدافع الرئيسي للدخول في عقد الامتياز هي الحصول على بعض الاستقلالية مرتبطة بالضمان³ .

و يعتبر الامتياز عملية ادماجية بامتياز كالتعبئة و التوزيع ... الامتياز يقود نوع من الشراكة يلغي التبعية و الارتباط ادن تحقق الاستقلالية في داخل الاعتماد المتبادل ...⁴ و يمكن اعتبار الامتياز بمثابة قناة توزيع الامتياز يشجع كونية المنتوجات و الخدمات و انسجامية الاستهلاك المرتبط بكونية الاسواق و كذلك تنميح المنتوجات و الخدمات - اعادة انتاج وحدات متشابهة على العديد من الاسواق -⁵

¹ ibid

² Arruda ,D. ,1992 in , ibid

³ ibid

⁴ ibid

⁵ ibid

لقد اعتبر الامتياز شكل من اشكال التعاون يهدف الى التطور المسرع عن طريق افعال مشتركة مع الاحتفاظ بالاستقلالية في اطار اتفاقات الحصرية¹.

يشجع مثل الشكل من اشكال التواجد و التوطين خصائص الاستهلاك الذي اصبح اكثر فاعل عالميا و يتسم بانسجامية عادات الاستهلاك عبر العالم تقليص تكاليف النقل السلع و دوران احسن الرؤوس الاموال و للمعلومات و خاصة النظرة العالمية للتوزيع ، كلها عوامل تشجع اللجوء الى عقود الامتياز.²

يمكن ان تكون عقود الامتياز كوسيلة لترقية المؤسسات المتوسطة و الصغيرة المحلية . ان الصفة اللامادية للانتاج و تطور وسائل الاتصال و نقل المعارف و التسيير الانى للتدفقات المالية و للعمل عن بعد ... كل هذا يشكل الارضية التكنولوجية الصلبة التي تقف عليها الاشكال الجديدة لادارة الاعمال الدولية.

كما ان استراتيجية الشركات العالمية التي تتفادى التواجد الثقيل او التوطين الثقيل و تفضل التواجد الخفيف و السريع التحرك و التحريك مع تكوين اقتصاد-عالم مندمج ياتي مع التحولات في مناهج الانتاج التي اتاحت اقامة تقسيم دولي للعمل مرن البنية في شكل شبكات.³ هذا الاتجاه الى العولمة تعزز بفعل التحولات التكنولوجية و كذلك بفعل السياسات النيوليبرالية⁴

...بروز الشركات الكونية ذات القدرة على تسيير، على اساس كوني، التصور و الانتاج و التوزيع لمنتجاتها و خدماتها.⁵

على انقاض السوق الوطني تكون سوق كوني الذي اضحى الافق الاستراتيجي الطبيعي للشركات الكبرى.⁶

هذا التوجه ليس فقط تسارع و تضخم في التدويل ولكن ايضا نمط جديد لهيكله الاقتصاد العالمي بمعنى تحول نوعي كافي...⁷

¹ibid

² ibid

³J. M. ,Siroen, op.,cit

⁴ibid

⁵ Riccardo,petrella, »la mondialisation de la technologie et de l'économie »,futuribles,n°135 ?SEPT. ,1989,)cité in ibid

⁶ ibid

⁷ ibid

لقد استطاعت كوكاكولا الدخول الى السوق المحلية بقوة وتحقيق انتشار هائل واستطاعت ان تتجه الى خارج السوق الجزائرية فرويتال تصدر منتوجاتها ، كوكاكولا و المنتوجات الاخرى كفانتا و سبرايت الى إفريقيا الغربية إحدى عشرة دولة افريقية كغانا و غينيا ...

30 بالمائة من رقم الأعمال يأتي من التصدير في سنة 2008 حسب تصريح منصف سعيد عثماني أي حوالي 22 مليون دولار مبلغ موجه للتصدير " نحن سادس مصدر خارج المحروقات في الجزائر يصح عثماني

حوالي 35 مليون لتر من كوكاكولا و فانتا و سبرايت تده بالى 11 دولة في افريقيا الغربية وهذا الرقم في تصاعد مستمر سنة بعد سنة وقدرت الزيادة في سنة 2009 ب20 في المائة على التصدير يوضح رئيس فرويتال

مؤسسة فرويتال تخدم اكثر من 5000 زبون مباشر 7000 زبون على مستوى مجموع شبكة التوزيع

أما التموينات الخارجية لافريقية الغربية تتم عبر الشحن البحري بالنسبة للتموين الداخلي يتم عبر الشاحنات النقل البري حوالي 800 نوع من الشاحنات المختلفة لايصال كوكاكولا الى المستهلك و الزبائن

من اجل رفع قدرات الإنتاج التعبئة خط جديد دخل الخدمة بداية جويلية 2009 يتم تطوير المؤسسة فرويتال من خلال سياسة اريستها المؤسسة بين 2008 و 2010 توقعت انداك ضخ 60 مليون اورو لاستثمارها.

لقد تحصلت مؤسسة فرويتال على جائزة خاصة باللجنة سنة 2008 ل تروفاي اكسبور المنظمة من طرف مركز التجارة العالمي الجزائر.

مع علامة كوكاكولا تعتبر فرويتال محصنة من من مشاكل التقليد لمنتوجاتها وهذا يرجع للتمييز الواضح لمنتوجات العلامة كما ان المركز محاط بشروط كافية تجعله غير متاح للتقليد او النسخ بالمرّة و نفس الشئ بالنسبة للعلامة و التغليف .

يرى بعض الجزائريين ان كوكا كولا الجزائرية لها مذاق يختلف عن مذاق كوكاكولا الفرنسية أجابنا احد الموظفين أن المركز القاعدي هو نفسه لكن الاختلاف يكمن في نوعية ومذاق الماء المضاف والذي يختلف من دولة إلى دولة بل من منطقة الى منطقة لكن الشركة تعمل جاهدة بالوسائل التكنولوجية الغذائية المتاحة الحفاظ على المذاق الأصلي

أصلا المنتج المركز يصدر من ممون واحد الشركة الام صاحبة البراءة الشئ الذي يتغير هو الماء المضاف للتميه الماء مختلف من مكان الى مكان تبدل جهود لمعالجة المياه لكي تكون حسب المعايير والمقاييس المسطرة من الشركة الأم كوكا كولا .

ستكون فرع كوكا كولا في الجزائر في أعلى قائمة المصدرين بالرغم من التراجع الذي شهده قطاع المشروبات و الذي مر من رقم أعمال يقدر ب 22.7 مليون دولار إلى حوالي 18 مليون دولار في سنة 2009 بعد ما وصل في سنة 2008 إلى 29.2 مليون دولار.

من إجمالي التصدير في سنة 2009 تسجل كوكا كولا 80 باتلمئة

حسب المنتجين يرجع هذا التراجع إلى قانون المالية التكميلي لسنة 2009 مع إرساء القرض المستندي الذي أثقل وتيرة مسار التصدير إلى جانب تكاليف الشحن الدولي الكبيرة التي لا تشجع. عند منتصف التسعينات الكوكا كولا المشروب المطروح في السوق الجزائرية . يعبأ في الجزائر من طرف مؤسسة فرويتال وفق عقد الامتياز من طرف الشركة الأم كوكا كولا.

في البداية كان الهدف السعر في متناول مجموعة السكان قبل الاقامة في الجزائر كانت القارورة كوكا كولا تأتي من المغرب او تونس و تباع 250 دج/ل.

الشركة الام عن طريق ممثليها او فرعها تمد فرويتال بالمركز كوكا كولا تركيبته و مكوناته تبقى في حكم الاسرار والتي كانت مئارعة تكهناات و... مازالت .

تقوم مؤسسة فرويتال بالتميه بإضافة الماء ثم تقوم بالتعبئة في القارورات .

كل القارورات تصنع في الجزائر عبر صناعة تحويلية البلاستيك ، ماعدا العبوات المعدنية les cannettes التي لا تصنع في الجزائر.

خارج السوق الجزائرية فرويتال تصدر منتوجاتها الكوكا كولا و المنتوجات المشتقة فانتا وسبرايت إلى إفريقيا الغربية ، إحد عشر بلدا إفريقيا كغانا وغينيا تمون من كوكا كولا فرويتال. 30% من رقم الأعمال يأتي من التصدير في سنة 2008 حسب تصريح السيد منصف سعيد عثمانى أي حوالي 22 مليون دولار المبلغ الموجه للتصدير " نحن سادس مصدر خارج المحروقات في الجزائر "يصرح م.عثماني.

حوالي 35 مليون ل كوكا كولا وفانتا وسبرايت تذهب الى 11 دولة في افريقيا الغربية الرقم في تصاعد مستمر سنة بعد سنة .

ستكون توقعات 2009 بزيادة تقدر ب 20% على التقدير يوضح رئيس فرويتال .

مؤسسة فرويتال تخدم اكثر من 5000 زبون مباشرة و 7000 على مستوى مجموعة شبكة التوزيع

التموينات لافريقيا الغربية عبر الشحن البحري

اما بالنسبة للجزائر تتم التموينات عبر الشاحنات حوالي 800 نوع من الشاحنات المختلفة لأصال الكوكا كولا للزبائن .

من اجل رفع قدرا الانتاج هنا "التعبئة" ، خط جديد يدخل في العمل شهر جويلية 2009 تطوير فرويتال يدخل في سياسة المؤسسة بين 2008 و 2010 حيث 60 مليون اورو متوقع استثمارها.

فرويتال تحصلت على جائزة خاصة باللجنة 2008 ل TROPHY EXPORT المنظمة من طرف مركز التجارة العالمي للجزائر.

مع علامة كوكا كولا مؤسسة فرويتال لا تعرف مشكلة تقليد المنتج.

العلامة و المنتج الأولي مركز كوكا كولا غير متاحة بالمرّة للتقليد والنسخ .

البعض يقول أن كوكا كولا هنا لها مذاق مختلف عن كوكا كولا فرنسا مثلا التفسير المقدم هو أن المركز المنتج القاعدي هو نفسه لأن المصنع الممون له واحد الشركة الأم التي يشكل براءة محمية ومسجلة الشيء الذي يتغير هو الماء المضاف للتمويه ، الماء مختلف من مكان الى مكان نحن نعالج المياه بحيث تكون حسب المعايير والمقاييس المسطرة من الشركة الأم كوكا كولا.

ستكون كوكا كولا في اعلى القائمة المصدرين بالرغم من التراجع الذي شهده قطاع المشروبات الذي مر من رقم اعمال 22.7 مليون دولار ب 18 مليون اورو في 2009 بعد ما كان في 2008 يقدر ب 29.2 مليون دولار

اجمالي التصدير في 2009 تسجل كوكا كولا 80 % حصة الاسد يرجع حسب المنتجين هذا

التراجع الى قانون المالية التكميلي لسنة 2009 مع انشاء القرض السنوي الذي اثقل مسار التصدير الى جانب التكاليف الشحن الدولي الكبيرة التي لا تشجع التصدير.

عبر الاشهار النمطي يكون اشهار "محلي" اين يجتهد المسوقون في كوكا كولا لإبراز هوية جديدة يتمهون فيها مع القيم الايجابية كالحملة الاشهارية للعلامة التي تدور حول مبدأ التفاؤل " السعادة" و " التعايش" بجانب كوكا كولا الزجاجاة دائما غير ممثلة هي زجاجة دائما " نحو الكمال "

الاستثمار في الحضور والتواجد قوي جدا لشغل كل الفضاءات التي يقع عليها النظر
الحوامل الاشهارية التقليدية التلفزة والراديو الإلصاق الثابت والمتحرك، ديكور مداخل
المحلات والمقاهي

اصبحت كوكا كولا حاضرة بقوة في السوق الوطني للمشروبات الغازية ب 25 % كحصة سوق.
في 2006 العلامة سجلت نموا ب 5 % بالرغم من ارتفاع الأسعار نتيجة التذبذبات الحاصلة
في السوق العالمية للمواد الأولية.

الخبرة في النوعية فسرت تغييرات في مذاق الكوكا كولا بأنه ليس هنا أي اختلاف في المنتج
القاعدي – المركز – وإنما في نوعية الماء المستعمل في التمييه حيث قالت
ان هناك فروق المذاق حتى بين مصانع عناية وخميس الخشنة وبين الماء المستعمل في
وحدات روبية اين تستعمل تقنيات أكثر حداثة في معالجة المياه يكون المنتج النهائي أكثر
تدعيما بالحموضة.

مجلة ارايبس Arabies أوضحت ان العلامة كوكا كولا مهيمنة في منطقة المغرب العربي وأنها
تقمع المنافسة في سوق اين العلامات الأخرى تحاول فقط البحث عن البقاء¹
لقد ادت شراسة المناغسة واخذت نطاقا عالميا مع ازدياد الكبير للشركات دات التوجه العالمي
ففي سنة 1995 كان عدد الشركات المتعددة الجنسيات 44 الف وقد وصل هذا العدد الى 77
الف شركة في سنة 2005 . الكنوسيد يحصي 300 الف فرعا لشركة متعددة الجنسيات
(cnuce, 2006).

يغطي نشاط الشركات العالمية الجزء الأكبر من التبادلات بين الدول .
ثلثا التجارة العالمية تحت رقابة 200 شركة متعددة الجنسيات (cnuce, 2002)² .
كما اتسمت الحالة العالمية بازدهار كبير لعدد العلاقات الاتفاقية الاتفاقات التي ادمجت في
بنية المنظمة العالمية للتجارة في سنة 1995 مكونة من المعاهدات الثنائية وبين الدول تضمن
امان الاستثمارات المباشرة الخارجية .

¹Le magazine arabies, in le maghreb, le quotidien de l'economie du 17/12/2011

²Céline Rozenblat ,« les entreprises multinationales : processus urbain dans un environnement inetnational et transnational », *l'information géographique*, vol. 71, armand colin, 2007/2, p43-66

عدد هذه المعاهدات كانت في سنة 1980 تقدر بـ 181 لترتفع الى حوالى 2500 في نهاية 2005 (cnuCED,2006)، مجموع هذه المعاهدات تشكل مناخ ثقة ضروري لتطور الاستثمارات الاجنبية.¹ يتزامن دخول كوكاكولا المنطقة في سياق اصبحت الدولة ليس لها سياسة صناعية ممكنة لكن يجب ان تكتفي بجعل اقليمها جداباً² في الجزائر كوكا كولا تحقق اكبر مبيعاتها في المنطقة حسب المصدر السابق العلامة الرائدة في السوق الجزائرية بحوالى 25% كحصة من السوق الإجمالي متقدمة عن بيبسي وحمود بوعلام.

هذا التواجد سيدشن علاقات جديدة ستربط الدولة مع المجموعات العالمية يقول بيتريلا "ان نجاح الشركة على المستوى الدولي شرط لنجاح و ضمان الاستقلالية التكنولوجية والاقتصادية للبلد"، الادوار انقلبت حيث اصبحت المؤسسة القائدة للاقتصاد العالمي بدعم وتواطؤ من الدول "المحلية"³

فيما يتعلق بنمو الشركة قدرت نسبة النمو في سنة 2006 بـ 5% في 2006 الشركة حققت رقم أعمال قدر بـ 100 مليون دولار و سجلت حجم صادرات بـ 25 مليون دولار

كوكا كولا الشركة COCA COLA EXPORT CORPORATION تعمل مع المؤسسات المحلية المختصة في مجال التعبئة كفرويتال بالوسط وسكيدة بوتلينغ كوبي وشركة المشروبات للغرب الجزائري

حسب تصريحات مدير الشركة COCA COLA EXPORT CO ALGERIA هذه النسبة تطورت لتصل الى 7% في الثلاثي الاول لسنة 2007.

أمام هذا النجاح التجاري المؤسسة استثمرت 7 ملايين دينار جزائري في التطوير لأنشطتها و خصصت حوالي 50 مليون اورو من اجل اقامة تجهيزات التعبئة الأكثر حداثة حسب جمعية منتجي المشروبات في الجزائر APAB هناك حوالي 800 مؤسسة عاملة في قطاع المشروبات .

لكن هذا النجاح التجاري لكوكاكولا في الجزائر لم يمنع بروز الجانب السلبي الذي لا يعرف منه الا الشيء القليل وخاصة فيما يتعلق بالتلوث والنفايات الاستغلال المفرط للمياه الجوفية التي

¹ibid

²J. M. ,Siroen, op.,cit

³ibid

لم نتمكن من رصدها ولا نملكن عنها معلومات ال ما نشر في الجرائد من ان شركة كوكا كولا بغرب الجزائر SBOA حكم عليها بغرامة 60 مليون سنتيم ومليار سنتيم كبديل للخسائر لصالح فلاحين اثنين مالكين لقطعتين ارض تعرضتا للتلوث جراء إلقاء النفايات في الأراضي الفلاحية.

القضية تعود الى شهر اوت 2008 عندما مصنع كوكا كولا في واد تليلات يقع على بعد 25 كم عن وهران افرغ خلال عدة أيام مياه مستعملة وملوثة في ارض زراعية تابعة لشخصين لمحاذاة المصنع.

اعلم بالحادث من طرف مدير البيئة للولاية الوالي شكل لجنة مؤقتة للمتابعة مكلفة بتوقيف كلي لتفريغ المياه المستعملة ، تصليح " المجاري " وتعويض المتضررين واعادة استصلاح الأراضي الملوثة .

تحقيقات الشرطة العلمية والدرك الوطني قطعت بان المياه المستعملة كانت بالفعل سامة. الشركة المتعددة الجنسيات اعترفت بالافعال على لسان مسؤولها وهو اطار اجنبي تم تحويله للعمل في مناطق أخرى لتفادي الجنايات ، الضرر الواقع تمثل في اراضي ملوثة ، وأشجار فواكه يبدست¹

43. المعطيات الدولية :

● الاقتصاد المبتذل :

كثير من المفكرين يعتقدون اننا نعيش في مرحلة رأسمالية جديدة عصر رأسمالي جديد فبعد الكلام الكثير عن ماسي باقتصاد المعلومات ها هو المفكر الاقتصادي الكبير يطلق اسم عصر اقتصاد الصور على المرحلة التي نعيشها الان إن عصر رأسمالي آخر، جديد. والذي يمكن ان يدعى عصر الصور. بعد مرحلة ما سمي اقتصاد المعلومات.

"لقد فقدنا المعاني الميتافيزيقية والتقاليد الفكرية والجمالية المستفيضة في اقتصاد الصور، ففي -الحقبة السابقة، أي العالم الحديث، كانت الفنون تفكر بنفسها وكأنها تعمل في حيز مستقل ومنعزل، يمكنها منه أن تتأمل ما للحياة الصناعية من عقلانية وهدف واضح .

لقد انهار التمييز بين الإنتاج الفني ومنتجات العالم التجاري - بين الفن والإنتاج الاصطناعي. إن أولئك الذين يكتبون عن عصر ما بعد الحداثة ربما يفحصون الآثار بالنسبة إلى الأدب، والفن المرئي، أو النقد، أكثر مما بالنسبة إلى الاقتصاد."

¹/Liberté 03/06/2010 consulté le 24/11/2013

انه عصر الابتدال عندما يدخل الاقتصاد في انتاج انماط كثيرة من الصور ويعمل على ربطها ربطا تعسفيا بالصور التي تغزو كاشياء غريبة افاقنا السمعية والبصرية وتفرض علينا كواقع معيشي يومي وفي وقتنا الحاضر، فإن المقدرة الإلكترونية والميكانيكية على إعادة إنتاج الفن وتقديم الصور قد قادت إلى تكاثر المكرواسع الخيال، إن الواقعية المؤسسة بإحكام للعهد الصناعي الحديث قد أفسحت المجال لواقعية مفرطة من المعاني المنفلتة والمفككة فعمل السيارة أصبح الآن نمطاً للتحرر الذاتي. والكساء قد كف عن أن يكون ثياباً تمت خياطتها من القماش بل أصبح علامات تدل على بهاء المنظر، والأفومة، والاحترام، وبقية الصفات الذاتية. ومع أن الطعام مازال يحمل شياً بالإنتاج الصناعي، فإن الأطعمة أخذت شكل لغة بالية من مستخدمات الطعام، ولكن هذه الأطعمة، في الطاولات الطويلة للطعام المبرد ومطاعم الوجبات السريعة، أصبحت أشياء ثانوية ملحقة بمحيط مصمم بعناية.

ان منتجات مابعد الحداثة ذات الأهمية الاقتصادية المتزايدة دوماً - تصمم لتمثيل تجارب حضارية دخيلة، مع أنها، في الغالب، ذات مصداقية إثنوغرافية تافهة. وهذه الصور باتت منتشرة جداً بحيث إنها لم تعد مجرد وسائل تحايل لجذب المستهلكين لسلعة معينة.

إن مموني المنتجات التجارية يدركون أنهم لا يستطيعون الآن بيع الأشياء المحلية فقط، بل يستطيعون أيضاً بيع الصور المغرية التي من خلالها يمكن للمستهلكين أن يتظاهروا بممارسة هواياتهم - الصور التي بالنسبة إليها تعتبر سلع أو خدمات محددة أمراً عرضياً إلى هذا الحد أو ذاك. إن الاهتمام نفسه بإنتاج المعاني يصبح الآن عنصراً طاعياً من عناصر الرأسمالية المتقدمة. تكنولوجيا التلفزيون، والفيديو، والأفلام السينمائية، تسهل وتقوي هذا التحول الاقتصادي. ولكن عكس اقتصاد المعلومات، فإن التكنولوجيا لا تخلق العالم الجديد بصورة منعزلة، بل تشارك فيه بشكل متكرر. وبخلاف اقتصاد المعلومات، فإن اقتصاد الصور لا يعبأ إلا قليلاً بمعالجة المعلومات، والحساب، والتحليل التكتيكي.

إن الإفراط السائد في الصور عقبة للتفكير المتناسك، إن كان يعني أي شيء أصلاً، ففي هذا الاقتصاد، لا يسيطر المختصون التكنيكيون - التحليليون. وإن المهندسين ومشغلي وسائل الإعلام الإلكترونية مطلوبون، ولكن باعتبارهم موظفين فقط فالمهارات التي تهيم في الاقتصاد هي تلك التي تعود للأداء التعبيري، والفنون المرئية، والتصميم التصويري، والعلاقات العامة، وتصميم المنتجات والرزم، والواقعية العملية، وإنتاج الفيديو.

"الصناعات الرائجة في اقتصاد الصور الأكثر تقدماً، اقتصاد الولايات المتحدة، إن القوة الاقتصادية الحقيقية للبلاد تكمن الآن في الصناعات التي تشكل الصور المثيرة. وإن لهذه الصناعات حدوداً مشتركة مع الثقافة الأمريكية ويتعذر تمييزها عنها. وعلى غرار الأفلام السينمائية الأمريكية، فإن السلع الاستهلاكية، ومحلات الأطعمة السريعة، تنتشر في العالم كله، وإن صورها التي يعاد تكوينها باستمرار تبرز بوصفها ثقافة عالمية.

إن اقتصاد الصور الجديد، عالمي الانتشار، يطوق ليس فقط إمبراطوريات الدعاية والإعلان، فحتى المؤسسات الأعمال التي تنتج سلعاً عادية كالسيارات تنفق على تصميم صورة السلعة بقدر ما تنفق على الجوانب الميكانيكية.

مؤسسات مابعد الحداثة تحقق الثروة حينما يجري تصميم معارضها مع الصور وهي تغلف المنتجات التي تبيعها على نحو ما لإثارة رغبات المشاهدين ومخاوفهم، فالمركز المهيمن من الاقتصاد لا يهتم الآن بإنتاج السلع، ولا بمعالجة المعلومات، بل بتشكيل المعاني. إن انتشار قوة الأعمال يرتبط بقوة بظهور المالية العالمية. وإذا لم تعد تخضع لسيطرة أفراد عائلات معينة، فإن الشركات الكبرى يملكها مستثمرون لا حصر لهم ممن يمتلكون المحافظ والأسهم والسندات يمارسون تأثيراً قليلاً على الحصص الفردية. إن أكبر أصحاب الأسهم هم أنفسهم شركات: كصناديق التقاعد، وشركات التأمين، والمصارف، والصناديق التعاونية.

● نخبة متشابكة عالمياً :

إن مديري الأعمال والمديرين الماليين يتصرفون باعتبارهم نخبة متشابكة عالمياً، وهم قد يختلفون في ما بينهم ويتنافسون على الاستثمارات الفردية، ولكن تجمعهم مصلحة متبادلة في وجود إجراءات صحيحة وجو عمل سليم؛ وعلاقات مقبولة مع الحكومة وجماعات المصالح والعمل. ورغم أنهم يديرون عمليات ذات نطاق عالمي، فإنهم يبقون قريبين من بعضهم بجعل العمليات الأساسية تتم في مدن عالمية مختارة كنيويورك، وفرانكفورت، وطوكيو، ولندن. ورغم دعمهم المزعوم للمنافسة الاقتصادية المفتوحة، فإن المديرين متعددي الجنسية يستعملون استراتيجيات محكمة للمحافظة على مراكزهم الاقتصادية البارزة. وهم يسيطرون على حزم من براءات الاختراع، والملكية الفكرية، والخبرة الهندسية، كما أنهم يحكمون السيطرة على الشعارات والعلامات التجارية، والسمعة، والمظهر الخارجي للنوعية والجودة وذلك لتأمين المزايا الهائلة في الأسواق العالمية. وهم يمارسون بشكل عدواني التسعير، والاكْتَسَاب، والهيمنة حينما يتم تشخيص وجود منافسين خطيرين. وإن أكثر ما يستفيدون منه

هو مشاركتهم في النخبة العالمية للأعمال وشبكات علاقاتها للمصلحة المتبادلة، فبعكس الحال مع رومانسية السوق الحرة، فإن الخارجيين ممن تنقصهم الخبرة، وينحدرون من بلدان لها علاقات ضئيلة مع تلك النخبة، وليسوا قريبين من التمويل - لا يملكون سوى فرصة قليلة لاكتساب قوة الأعمال.

يعمل عصر هيمنة الأعمال، أيضاً من خلال السيطرة على العمل بشدة أكثر، إذ إن قدرة مشرفي الأعمال على إعادة تغيير مواقع العمليات الإنتاجية في مختلف الأقاليم والبلدان تمكنهم من الضغط على منظمات العمل. كما تسمح تقنيات الاتصالات الجديدة للمديرين بعرض تقييد أكثر على تلك المنظمات عن طريق تشتيت العاملين في محطات الحاسوب في مناطق بعيدة، رغم محافظتها على الإشراف المركزي. وبفضل تقنيات المتابعة الإلكترونية، يمكنهم الآن الإشراف بدقة على معدلات العمالة في مواقع العمل المرهقة التي تضم العاملين مع المدخلات - البيانات. وتتدنى منزلة الحرفيين والعمال الماهرين نظراً إلى أن الأشكال المختلفة من الأتمتة المتكاملة حاسوبياً تحول العاملين إلى مجرد تابعين ميكانيكيين.

إن الطبقة الوسطى تهبط ويظهر تقسيم طبقي جديد بين من يتعاملون مع المدخلات من البيانات الروتينية ومن يشاركون في نخبة المديرين كما أن سيطرة الأعمال تشكل الآن المصير الاقتصادي للدول والأقاليم، بما لها من قوة تصعب مقاومتها عبر الحدود السياسية، فالمصانع القائمة يتم إيقافها لتعود للعمل من جديد في مواقع قريبة من السواحل، حيث يكون العاملون أكثر انقياداً، وتكاليف العمل أقل، والحماية القانونية رخوة، والاستقطاعات الضريبية في حدها الأدنى. وحتى من دون إيقاف العمل في وحدة إنتاج ما، فإن التهديد بإعادة تعيين مهام العاملين وأعبائهم بين المصانع يمكن أن يؤثر بدرجة كافية على نظام العمل.

وفي ظل الشركات متعددة الجنسية، فإن محاولات الحكومات الوطنية لتوجيه السياسة الصناعية - نحو مركنتيلية جديدة - محكوم عليها بالتخبط. إن عصر المعلومات هو، إلى حد بعيد، انتاج عرضي لمحاولة قطاع الأعمال لفرض سيطرة وتحكم الشركات المعقدة معلوماتياً - خبراء و محللين ومستشارين في كل المجالات. إن هدف امتداد الشركات العالمي، كأوضح أثر لها، ليس هو تحقيق الاعتماد المتبادل وتوسيع المشاركة في اتخاذ القرارات بل الهيمنة على الاقتصاديات المحلية وإدارتها عالمياً.

كما أن سيطرة الأعمال بهذا القدر من شأنها أيضاً تشكيل رغبات المستهلكين. إن الحضور المفرط للصور هي الحصيلة العملية للتسويق المقصود من جانب الأعمال، فبعد أن ارهبت الحكومات،

فإن الشركة متعددة الجنسية يمكن أن تستعمل الدعاية والإعلان لخلق رغبات في سلع تافهة أو ضارة كالمشروبات الخفيفة...

إن الاقتصاد السياسي العالمي الجديد أخذ شكلاً تسيطر فيه طبقة عالمية جديدة على استثمار وجهاز إنتاج متعدد الجنسيات. وإن أعضاء هذه الطبقة يعيشون في مدن عالمية مختارة، ويرتادون جامعات مختارة، ويتكلمون لغات قليلة خاصة بالنخبة (ومع الإنجليزية باعتبارها اللغة المشتركة

ويسافرون عبر نفس المطارات، ويلبسون نفس الملابس الفاخرة لقطاع الأعمال، وينزلون في فنادق ذات معايير معينة. وهم ليسوا بالضرورة مولعين بالظهور في حالة انسجام، ولكنهم في الواقع يبرزون كنخبة عالمية، وينشرون في العالم كله الثقافة الموحدة للإشراف على الأعمال.

● عصر الصغير هو الأحسن: المرونة :

إن الحالة الراهنة للتوجهات الاقتصادية الاجتماعية لم تعد ملائمة مع التنظيمات الاقتصادية الكبيرة التي سادت في رأسمالية القرن العشرين. وإن ثباتها الاقتصادي قام على وجود فترات إنتاج طويلة لوحداث متماثلة، وتقسيم عملية الإنتاج إلى مهام بسيطة وروتينية، وأنواع جامدة من العمل، وفصل العاملين التنفيذيين عن الإداريين والمواجهات بين النقابات والإدارات. والتي قد اعتمدت في أدائها على صيغ إدارية بيروقراطية جامدة ، نحن الآن في عصر تفكيك قوة الأعمال المتكاملة و المدمجة عمودياً وصعود مؤسسات رأسمالية أصغر أكثر تنظيماً ، وأكثر تخصصاً ، وأكثر تكيفاً ، مؤسسات تعتمد على قوة عمل ذات مهارات متعددة.

إن المستهلكين في الاقتصاديات الغنية يبدون اهتماماً أقل بالملابس التقليدية، والأطعمة التقليدية المنتجة على نطاق واسع، والبيوت المتماثلة، والسيارات النمطية، فالمنتجات الموجهة لهؤلاء المستهلكين لم تعد قادرة على الصمود بإنتاج منتجات متماثلة لأوقات طويلة، بل ينبغي عليها، على العكس، أن تتجاوب مع أذواق متنوعة جداً ومتبدلة بسرعة. وفي الوقت نفسه، فإن المنافسين الأجانب الذين يظهرون بمنتجات وعمليات جديدة، يقتحمون أسواقاً داخلية محصنة من خلال مواقع متخصصة في السوق. إن صعود التقنيات الجديدة، الباعثة على عدم الاستقرار من التكنولوجيا الحيوية وصناعة الخزف المتقدمة إلى أجيال تتجدد باستمرار من معدات الحاسوب تضع ضغوطاً أكثر على المؤسسات الخاصة حتى تتكيف بسرعة. وفي هذه البيئة المتقلبة، فإن الشركات الصناعية المنظمة بيروقراطياً تكون في حالة تنقصها الميزة.

الكثير من المؤسسات لا تصمد الآن إلا لأنها تضع خطط إنتاج قصيرة الأمد، وتستثمر في وحدات يمكن أن تؤدي مهام متنوعة، وتدخل بسرعة منتجات جديدة. والشركات يمكن أن تسهل مثل هذا التغيير بالاعتماد أكثر على الحاسوب لمتابعة العمليات وكذلك انخراط المهندسين المعلوماتيين والمصممين في الإنتاج أكثر.

وبغية إنتاج منتجات ذات نوعية أرفع ضمن أنواع أكثر، ولفترات أقصر، فإن المؤسسات تبتكر أشكالاً لتنظيم مواقع العمل لا تعتمد على الإشراف ذي التسلسل الهرمي- إن المؤسسات الصغيرة، التنظيمية هي في أفضل وضع لتحقيق هذا الانتقال، فهي صغيرة إلى حد كاف للاستجابة للاذواق المحددة، ويقظة إلى حد كاف للتكيف بسرعة للتغيير الحاصل. وعندما يوجد عدد كبير من مثل هذه المؤسسات في نفس الإقليم الجغرافي، فإنها تتمكن من الاعتماد على نفسها في الحصول على المعلومات والخدمات المتخصصة التي حاولت الشركات الصناعية الكبرى ذات يوم الحفاظ عليها تحت مظلة تنظيمية واحدة. إن نفس العوامل التي تجعل البيئة الاقتصادية غير مستقرة - تقنيات الحاسوب والاتصالات - تساعد على ربط هذه الشركات بعضها ببعض ومع عملائها، مما يزيد أكثر من مقدرتها على الاستجابة السريعة. وغالباً ما تجد المؤسسات أنها تصمد على نحو أفضل حينما تكتفي أقاليم صناعية إذ يمكنها أن تهتم بمجموعة متنوعة من العلاقات المرنة في مابينها: إنها تتمكن من الوصول إلى المعلومات الداخلية، وتستفيد من (وتساعد على تطوير) العمل المدرب جيداً في الإقليم، وتقوم بالشراء والبيع والدخول في علاقات وتتحكم في الابتكارات والمعاومات. ورغم العولمة الواضحة للاقتصاد، فإن الإنتاج الرأسمالي يصبح الآن أكثر اعتماداً من أي وقت مضى على ما بين المؤسسات من علاقات معقدة.

إن الشركات الكبرى أصبح عملها سياسياً أكثر ولكن ينبغي أن تغير طرقها في أداء عملها، ففي البيئة الحالية غير الآمنة، تتخلص هذه المنظمات من الشركات الفرعية ذات القدرات التقليدية. وهي تقوي من قبضتها على قلب التقنيات وتبني خطوطاً إنتاجية متشابكة. كما أنها تنصرف عن دوائر البحث المدار مركزياً، ومكاتب أنظمة - المعلومات، وعمليات مركزها الرئيسي التي كانت ذات يوم تهدف إلى التنسيق بين الوحدات الفرعية المتعددة. وبدلاً من ذلك، فهي تبحث عن المرونة من خلال العلاقات مع عدد ضخم من الحلفاء في الأعمال، والشركاء الاستراتيجيين، المموين، والمتعاقدين الفرعيين وكذلك اصحاب براءات الاختراع والمبدعين واساتذة الجامعات ومخابر البحوث...

إن العامل في الإنتاج الكبير في العصر الصناعي السابق مصيره الزوال اليوم؛ فمهاراته الروتينية هي تلك المهارات بالذات التي يمكن أتمتها، فبخلاف التوقعات بأن الأتمتة والحوسبة ستعمل على التقليل من شأن مهارات العاملين وتحولهم إلى تابعين ميكانيكيين، فإن البيئة الجديدة قد تقوم على تنوع المهارات البشرية، فحينما يتعلق الأمر بتقديم منتجات جديدة، والتكيف لأزياء جديدة، وتغيير طرق الإنتاج، واستيعاب التكنولوجيا الجديدة، فإن الروبوت لم يتكيف في أي مكان كما ينبغي. وإن المؤسسات لم يعد بوسعها أن تعتمد لا على العاملين غير الماهرين الذين يخضعون للإشراف بصورة جامدة ولا على الأتمتة. وبدلاً من ذلك، تقوم تلك المؤسسات بتوظيف عاملين أكثر تعليماً وقدرة .

إن التحول الرأسمالي الجديد يجلب معه ظهور أقاليم رأسمالية جديدة واعتماد اقتصاد جديد على التنوع البشري، وثقافة دولية جديدة للتنظيم . هذا التحول يفرز نمطا جديدا من الهيمنة السياسية في محاولة خلق شعوب و افراد في صورة مستهلكين يلهثون وراء اشباع رغباتهم التي لا تنتهي ، تبديل في طابع الشعب ، " ولتأكيد هذه النقطة أكثر، ذهب هايك إلى أن التدخل الحكومي الواسع الذي يحد باستمرار من حركة الشعب باسم المحافظة على السيطرة الحكومية، يضغط، ويوهن، ويخمد، ويخدر، شعباً ما إلى أن يتحول البلد إلى شيء ليس أفضل من قطيع جبناء وحيوانات صناعية تقف الحكومة أمامهم كراعي"¹.

ويجد ارنست ستيرنبيغ بأن الرأسمالية عملية ديناميكية وتطورية، لم تعمل على توجيه التغير الاقتصادي وحسب بل عملت، وبدرجة متزايدة، على توجيه الأبعاد الاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والشخصية، للمجتمع. وهو يدعو إلى طرح علم اقتصاد جديد، تفسيري ، يمكننا من التأثير على التحديات والفرص الاقتصادية المتعددة².

تشديد النمو الاقتصادي المؤقلم في الرأسمالية المعاصرة وعن الدور الحاسم للأقاليم كمصادر للميزة التنافسية . كما أن الكثير، أيضاً، قد كتب عن التفاعل بين المستويين المكانيين للنشاط الاقتصادي (العالمي والمحلي) وحول الجيواقتصادية الجديدة للإنتاج والمنافسة التي بدأت تتبلور حول ما بينهما من ارتباطات. نحن امام عالم تتلاشى فيه بسرعة الحواجز السياسية للمعاملات الاقتصادية. ان عملية إعادة تنظيم جغرافية أساسية للرأسمالية يجري وضعها حالياً وهي

¹ وليام هلال وكينت ب. تايلر، اقتصاد القرن الحادي والعشرين افاق اقتصادية- اجتماعية لعالم متغير، ترجمة حسن عبد الله بدرو عبد الوهاب حميد رشيد، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، 2009، ص. 360.
² المرجع نفسه ، ص. 49.

تتضمن انخراط مجموعة من الاقتصاديات الوطنية في نظام معولم وإعادة رسم المجموعات المكانية القائمة في الوقت نفسه بحيث تتشكل شبكة لمركبات إنتاج إقليمية¹. وتميقت الحدود الاقتصادية والمالية واصبحت حتى المؤشرات الكلاسيكية للقياس الاقتصادي لم تعد تترجم الحقائق الواقع واصبحت حدود الدولة مهمة لا نعرف مثلاً كيف نفسر ميزان المدفوعات وفارق كبير يظهر بين عافية المؤسسات والدينامية الاقتصادية لبلد ما². اقتصاد سماه أحدهم اقتصاد عالمي المضاربة أو اقتصاد عالمي الكازينو... هذا التصوير لمميزات فضاء المعطيات الدولية أفرزت أشكالاً جديدة للتوسع والانتشار في شكل ما سمي بالأشكال الجديدة للاستثمار NFI حسب تعبير منظمة التعاون والتطور الأوروبي OCDE الهدف هو السماح لتسجيل الضور وتطوير النشاط الاقتصادي دون المرور بالاستثمار المباشر IDE وبالتالي وضع أموال جد محدودة وقد لا توضع أية مساهمة مالية في بعض الحالات. الشركات العالمية الكبرى تصبح في موقع قوة لاختيار التوطنات الملائمة في كل نقاط الكون، اللجوء إلى هذا الشكل يسره الانتشار الكبير لاستعمال التكنولوجيات الحديثة للاتصال والمعلومات والتكنولوجيا المالية فيما يسمى المولدة للأنشطة الاقتصادية³. الذراع القوية لهذه الأشكال الجديدة للاستثمار هي البنوك المتعددة الجنسيات BMN، بنوك متواجدة في كل مكان أين المرجعية للدولة أو الإقليم ليس له أي معنى لأن هذه البنوك أنشطتها تغطي في كل مكان وفي نفس الوقت بدون أن تكون متواجدة فيزيائياً. مفهوم شبكة من الأفرع والوكالات أصبح شيئاً ثانوياً في استراتيجيات هذه البنوك أداقورنت بكونية العمليات المالية⁴. تبنت الشركات العالمية استراتيجية عقلنة الإنتاج لمنتج نهائي تقضي بتفتيت عمليات الإنتاج عن طريق تفكيك دولي للعملية الإنتاجية DIPP. كل العملية الإنتاجية لاتقدم نفس الشدة من الراسمال التكنولوجي – أجهزة متخصصة – من اليد العاملة من الطاقة والمعرفة – التاهيلات. الشركات العالمية تختار الإقليم المستقبلي انطلاقاً من الامتيازات المقارنة لكل جزء عملية من عملية الإنتاج الكبرى⁵.

¹ المرجع نفسه ص. 156

² J. M. Siroen, op., cit

³ Wladimir Andreff, « la deterritorialisation des multinationales : firmes globales et firmes reseaux », *cultures et conflits*, 21-22, printemps- été, 1996, conflits.revues.org/150, consulté le 11/11/2013

⁴ ibid

⁵ ibid

الاثرا الكبير للتفكيك الدولي لعملية الانتاج DIPP هو فقدان الاستقلالية و تحطيم للانظمة الانتاجية الوطنية¹ ، كوكاكولا العلامة موجودة في 200 دولة بمختلف العلامات الجزئية عدد العمال الإجمالي 71000 و العلامة الأكثر شهرة في العالم تهيمن على الإشهار والدعاية 2.7 مليار نفقات الإشهار سنة 2007 . كوكا كولا " تبيع ماء غازي ملون و مقطر لكن تبيعه بصورة جيدة " احسن " فاصبحت المشروب الأكثر استهلاكاً في العالم " حسب مدير عام سابق للشركة انتقال علاقات الهيمنة من المصنع من المنظمة نحو الاستراتيجيات العالمية للمؤسسات العابرة للوطنية و الى الشبكات المالية²

العديد من الكتاب اشاروا الى هناك اعادة لتوجيه توطينات الشركات المتعددة الجنسيات نحو دول جنوب و شرق البحر الابيض المتوسط (Rastoin et al.,2004)³ . من الدوافع للدخول في علاقات تحالفية بين المؤسسات هناك ما يتعلق بالملاحم التنظيمية للشركاء (Geringer,1986) و هناك ما يتعلق بطبيعة الموارد التي يجلبها الشركاء (Tinlot,Mothe,2005)⁴ .

هذه الاشكال الجديدة للاستثمار المتوجهة نحو الجنوب في كثير من الاحيان تكون في شكل او صيغة عقود ادعان ذلك النوع من العقود التجارية المعرفة في لغة القانون انها عقود مصممة سلفا من الطرف الاقوى و الاكبر و الشريك الصغير و المحلي " يدخل " في العقد فهو مبدئيا لا يستطيع التفاوض و ابداء شروط الشركات الكبرى لها دائما قوة او سلطة في "المفاوضات" مع مؤسسات دول الجنوب ، ليست مفاوضات بالمعنى التام للكلمة وانما عبارة عن البحث عن الكيفيات الملائمة و الممكنة لتطبيق العقد و اخراجه الى حيز الوجود . من جهة اخرى فالدخول في علاقة مع شركة ذات الحجم الكبير في شكل متعددة الجنسيات يشكل حل استراتيجي للمؤسسة الصغيرة . المؤسسة المحلية كثيرا ما تطمح الى علاقة مع شركة كبرى كوسيلة للتوسع و التطور على حساب الصيغ الاخرى للتطور المستقل الذي قد يكون مكلفا جدا و مرهقا و محفوف بالمخاطر و يتطلب وقتا و صبرا كبيرين...

¹ ibid

² A Touraine, un nouveau paradigme, op.cit., p.48

³ Foued Cheret, instabilités des alliances stratégiques agroalimentaires en méditerranée, institut agronomique méditerranéen de Montpellier, these de doctorat en sciences de gestion soutenue le 10/07/2009, p.18

⁴ ibid, p.13

"تبعية الشركاء الصغار في العلاقة مع الشركات المتعددة الجنسيات فيما يخص الموارد والشرعية تعطي لهذه الأخيرة قوة و سلطة اعلى وتضعها في وضعية كامنّة لاستغلال العلاقة الدولية لصالحها"¹.

الفاريزو باريني في بحث على رضا قادة المؤسسات المتوسطة والصغيرة الامريكية التي انخرطت في علاقات مع شركات كبرى في قطاع بيوتكنولوجي توصلنا الى نتيجة مفادها ان " 80% من مجموع القادة لديه شعور بان مؤسساتهم كانت مستغلة من طرف الشركات الكبرى"² ان الشعور بان الجزء الاعظم من الفائدة هو لصالح الشركة العالمية يهيمن على انطباع المسؤولية كما ان التدخلات المتكررة والتغييرات المتلاحقة للاطار الاجنبي يؤدي الى الشعور بالغربة و حالة عدم التحكم في المصير "الشركاء المحليون لديهم شعور بانهم سلبوا و الشركاء الاجانب يشعرون بانها علاقات متعبه جدا"³.

الشركة العالمية في موقف قوة تعمل على تنفيذ استراتيجية واضحة للعمل الدولي تعرف اهدافها و وسائل العمل للوصول الى هذه الاهداف للشركات المتعددة الجنسيات تستطيع بسهولة تبني سلوكيات انتهازية تجاه الشركاء الصغار وهؤلاء الصغار يشعرون بان موقفهم هش تجاه مثل هذه السلوكيات.⁴

فالدخول في سلسلة معقدة و ملتفة من العلاقات التعاقدية يجب ان يحقق للشركة العالمية هدفين استراتيجيين هدف يتعلق بالموارد والاخر يتعلق بتحصيل القوة فعلاقات تعاقدية بين مؤسستين تقرر ان وضع جميع او جزء منمواردهما قصد انشاء وحدة جديدة لتحقيق امتيازات تنظيمية واستراتيجية الوصول الى اهداف اقتصادية. فنورولا و نانينغ (Nurula,Dunnig,1999) يصفان الفترة الحالية لتطور الاقتصاد العالمي ب"راسمالية التحالفات"⁵ كما ان لي و بيميش (1995) Lee et Beamish اشارا ان واحدة من شركتين لجأت الى شريك محلي صغير الحجم خلال عمليات التوطينات الدولية وخاصة في الدول النامية.⁶

ان هذا الاستغلال الكبير للموارد المحلية بالطرق الجديدة للاستثمار العالمي هو الذي ادى الى حركة احتجاجية انفجرت في الولايات المتحدة الامريكية ضد شركة كوكا كولا السبب هو ان هذه العلامة حرمت الهنود من الماء للشروب .

¹ Lu et Beamish,2006,p. 490, cite in ibid,p.12

² Ibid,P.12

³ Bellon et al.(2001) , in ibid,p.11

⁴ Veuglers,kestloot,1995,cite in,p.11

⁵ ibid,p.10

⁶ ibid ,p.12

كوكاكولا كانت قد اغلقت احد مصانعها - للتعبئة- في الهند بعد انشغال الكثير من الاحتجاجات ضد الشركة نتيجة سحبها لأكثر من مليون لتر من الماء يوميا¹.

لقد تمثلت استراتيجية الشركة كوكاكولا العالمية في سياسة عقودها مع الاطراف المحلية ولو بشكل متفاوت حسب المناطق في توزيع وظائفها على النطاق العالمي بشكل التالي :

أهم وظائف الشركة الام كوكاكولا الشركة وفروعها تقوم ب :

1. انتاج وبيعالمركز لشركات التعبئة (في القارورات)

2. تطوير المنتوجات الجديدة

3. تتكفل بمراقبة النوعية

4. تضمن التسويق نحو الزبائن

أما الشركة التعبئة (في القارورات) فهي مستقلة ومراقبة من طرف كوكاكولا

1. التعبئة في القارورات و القنينات

2. ضمان الامداد (التخزين و التوزيع)

3. تتكفل بالبيع للوسطاء و تسير المستهلكين الوطنيين

4. مسؤولين على الاحداث و الرؤية على المستوى المحلي .

التعبئة تتمثل في مزج المركز SIROP مع الماء و غاز كربوني ،الإغلاق، وضع الملصقات و الترميز ومراقبة النوعية و التغليف و التوزيع.

بتقليص الطلب الداخلي يمكن ان نحسن ميزان المدفوعات وبالتالي نخفف من ضغوط العجز التجاري على معدل التبادل،حاليا نسبة مهمة من التبادلات الخارجية لبلد ما هي في الواقع تبادلات داخلية للشركات الكبرى، الاثر الناتج على النتائج التجارية و المالية يرجع في النهاية الى اعتبارات استراتيجيات خاصة -الخواص².

و كذلك البيع و التوصيل (الإمداد) للزبائن و الوسطاء التجاريين و كذلك التنشيط التجاري على المستوى المحلي .

انها بالفعل عملية تباعد و انفصال لعملية الانتاج التي كانت في وقت ما مدمجة وواحدة الجهاز الانتاجي ينفصل و يستقل عنالاقليم - سوق اكثر فاكثرو بعض الشركات اصبحت ماوراء الاقليم بصورة كلية ، Reich يقول ان الشركات الامريكية اصبحت كالمنتوجات الامريكية منفصلة عن

¹WWW.MYSTER6TV.COM. Consulté le 09 10 2014

² J. M. ,Siroen, op.,cit

الولايات المتحدة، فمثلا شركة نستلي لا تنتج سوى نسبة ضعيفة من انتاجها او من مبيعاتها في سويسرا نفسها¹

السمة الاساسية في العلاقات التعاقدية لشركة كوكاكولا مع الاطراف المحلية هي ان هناك عدم لانتظرية السلطة او القوة - هناك فقدان للاستقلالية التي يمكن ان تتجه الى علاقات تراتبية بين الأمر والمنفذ .

ان عدم قابلية التغيير في التزام الطرف الجزائري ومن الصعب التراجع او تغيير يمس العلاقة المبرمة ذلك بسبب ان الامر يتعلق بالنشاط الرئيسي الحيوي ومن جهة اخرى يتعلق بحجم المساهمة لانها مساهمة استراتيجية .

علاقة ثانوية بالنسبة لشركة كوكا كولا لكن علاقة وتحالف استراتيجي بالنسبة لمؤسسة فرويتال . هذا النوع من العلاقة غير المتكافئة طورها وحللها (ارلاندس ، 1987 ، ونوال وزونغ ، 1992)²

يمكن حصر الدوافع للعلاقة بين الشركة كوكا كولا والمؤسسة الجزائرية فرويتال كما يلي

- دوافع كوكا كولا
 - دخول سريع لاسواق جديدة
 - تأكيد الطابع الشمولي والعالمي للعلامة
 - الدفاع عن موقع استراتيجي
 - الوصول الى الموارد المحلية (الماء ، اليد العاملة ، المناولات)
- دوافع فرويتال
 - علامة عالمية ومنتوج جاهز وفي مرحلة النضج
 - طلب مبني ومهيكل
 - منتوج وعلامة تاريخية ومؤكدة
 - تكنولوجيا رائدة في قطاعها
 - انماط ونماذج تسيير ناجعة .

منظمة التعاون والتنمية الاوروبية في سنة 2001 و امام ظاهرة تضاعف الاتفاقات بين المؤسسات المتوسطة والصغيرة والشركات المتعددة الجنسيات اكدت ان "الشركات بين الدولية

¹ ibid

² Cite in F. Chriet ,analyse des alliances,op.cit.,p.48

لا يجب اعتبارها من طرف المؤسسات المتوسطة والصغيرة كدواء سحري - ترياق - لكل مشاكلها امام حركة التدويل الذي اصبح اكثر قوة" (ocde,2001,p. 8)¹.

ولهذه العلاقات غير المتكافئة اثار على بنية السوق بالرجوع الى نظرية " قوة السوق المطورة من طرف كاغيت (Kagut ; 1998) ". الاتفاقات يمكن ان تؤدي الى اعادة هيكلة شاملة لبنية السوق و اعادة توزيع للمواقع التنافسية² و توزيع المهام - او التخصصات - كوسيلة لمراقبة نقل الخبرة و التعلم .

فالعلاقات الاتفاقية تطرح مسألة تسيير هدة العلاقة في كل مراحلها وذلك لابقاء على ميزان القوى الاول وذلك في خضم السباق من اجل اقتناء الكفاءات كحماية المعلومات الخاصة و تسيير عملية انتقال الكفاءات .

تشكل تجربة العلاقة فرصة يمكن استغلالها من طرف الشريك المحلي .

لقد شهد مفهوم التنافس تحولا كبيرا وتغيرا نوعيا الامر الذي ادى الى بروز اشكالا مختلطة من التنافس في التعاون ، المؤسسة المحلية دافعها الاساسي هو الوصول الى الكفاءات الاستراتيجية للشريك. وجود معارف للدخول في التعاون و نية هضم و استيعاب الكفاءات " ارادة التعلم " و القدرة على امتصاص المعارف الجديدة³.

فدخول كوكاكولا الجزائر من خلال المؤسسة المحلية يمكن تحليلها من خلال مفهوم قوة السوق لمعالجة الاثار على بنية القطاع⁴ ، الدخول في علاقة هو استثمار للاستفادة من فرصة للتوسع و الانتشار و السيطرة على السوق و حرمان الاخرين من حليف محتمل و اخيرا هو وسيلة من اجل استقرار القطاع .

حضور كوكا كولا في الجزائر خلق ازدواجية جديدة على مستوى الاتصال والاشهار ، الجانب المحلي تلاؤم المشروب مع العادات و التقاليد و الهوية و من جهة اخرى الجانب العالمي الانطلاق المغامرة و الشمولية و الحرية....

اتفاق فرويتال مع شركة كوكا كولا يمكن ان نراه كمحاولة تعلم و تدريب على السوق الجزائري (علاقة بيداغوجية) من اجل خلق ظروف الهيمنة و التحكم في المستقبل .

ان عدم التكافؤ في القوة و الحجم سيؤدي الى مراقبة كلية على المدى البعيد لان وصول كوكا كولا الى الجزائر ضمن استراتيجيتها الكونية ورؤيتها و تسييرها العلمي يجعل من المؤسسة المحلية

¹ Cite in ibid,p.44

² ibid

³ Voir F. Chriet, analyse des alliances, op.cit., p.37

⁴ ibid

فرويتال اعتبار الاتفاق غبار عن حظ او هدية على حساب الفاعلين الاخرين في الجزائر في هدة الحالة لا يمكن ان نتكلم عن مفاوضات بل عقد ادعان كعقد جاهزو معد على الشريك الجزائري الدخول فية و امضائه انها مفاوضات متكلم فيها من طر واحد لدا ستتسم الوحدة الجديدة بمراقبة المهيمن والاقوى على الطرف الضعيف.

فالسرية التي اكتنفت عملية ابرام الاتفاق الترخيص و عملية المفاوضات و مراحل تجعل من تحليل الاتفاق مسألة صعبة للغاية. ترى المؤسسة المحلية في هدة الشراكة فرصة مطلقة ولا مكان للتهديد او الخطر باي شكل من الاشكال نظرا للتفاوت الكبير بين الطرفين بين عملاق و صغير.

بعض المتعاملين الاقتصاديين يعتبرون ان وصول شركات مثل كوكا كولا اى الجزائر و اختيار هدا الشكل من التوطين هو عبارة عن غنيمة و مخرج و انقاد الهي على الاقل في هدا القطاع.

هدة الشراكة يمكن ان تؤشر الى انفتاح غير قابل للتراجع عنه ، ففي كثير من الاحيان يشكل سلوك كوكا كولا ازاء دولة ما او منطقة معينة عبارة عن مؤشر و مرجع دي مصداقية كبرى لسلوكاتها و مصدر للثقة.

وصول كوكا كولا الى السوق الجزائرية في شكل مؤسسة فرويتال كوكا كولا اعتبر في عدة جوانب عودة الى الاقتصاد الصحي الى التنافسية و الفعالية الاقتصادية يمكن التكلم عن الاثر المهيكل و المحول لهذا الوصول على الاقل في قطاع المشروبات الغازية التي اجبرت مؤسساته على اعادة الهيكلة الصناعية.

كما اعتبر هدا الوصول ايضا كمؤشر للارادة الدولة و السلطات العمومية على مكانة القطاع الخاص و ازالة المخاوف تجاه مسألة السيادة الاقتصادية ...

الشراكة تتوجه نحو المؤسسات العائلية دانون ثم كوكا كولا ، هدا الاتجاه واضح جدا و بصورة خاصة فمثلا فيما يتعلق بالمساهمات نجد مجموعة دانون لها الاغلبية في المساهمة في المؤسسات الحليب و البسكويت في تونس و في المغرب اين الراسمال ياتي مباشرة من عائلات مؤسسة بخفض السين¹.

حسب التجارب العالمية مع هدا النوع من العلاقات التعاقدية فان كوكا كولا في علاقات الشراكة الاولى تتجه في الغالب الى عمليات استحواذ التي تنفذ اما انفرادا او بالشراكة مع حليف محلي في

¹Gherzi, 2003, p 34, cite in ibid, p.30

الدولة المعنية انه تحلف مؤقت ادن لا يدوم الاوقتا ، يبدو ان الطرف الاقوى لا يريد تقاسم السلطة او القوة¹.

انشاء لوحدة فرويتال كوكاكولا كتجسيد لعلاقة الشراكة بين المؤسسة المحلية لعائلة عثماني التي لها تجربة في مجال الصناعة المشروبات لان التوسع والتطور الدولي للشركات العالمية كان دائما يتم انطلاقا من تجربة سابقة على السوق المحلي... هذا التوسع اساسا يتم على قاعدة الاستحواد على مؤسسات موجودة على سوق الدولة المستهدفة² بعد تجارب صعبة ومكلفة وبعضها فاشلة للتواجد بصورة مباشرة فشركة كوكاكولا سلوك عالمي وخبرة عالمية وطموح كوني تتابع بشكل دقيق و عن قرب المواعيد الجيوستراتيجية المرتبطة بتوسع الاسواق مع سياسة غلق الفجوات الاسواق لتؤكد بعدها العالمي فبعد المغرب ثم تونس لا بد ان ياتي الدور على الجزائر.

اصبح المجال متاحا لوصول الشركاء الاجانب تحت مختلف اشكال الشراكة بدأ ليكون مهما مع نهاية برنامج التعديل الهيكلي ، القطاعات المستهدفة ، خارج المحروقات هي قطاع الزراعي- الغدائي (المشروبات...) ، الفندقية الالكترونية والصناعات الصيدلانية... ان" التعاون من اجل تحديث القطاع الصناعي من خلال الشراكة يظهر اليوم كضرورة حتمية من اجل مرافقة اندماجنا في الاقتصاد العالمي... الشراكة يمكن ان تشكل احدى الادوات لوضع سياسة صناعية للدولة و تاهيل الاداة الانتاجية الموجودة و توسيع النسيج الصناعي الوطني"³. شكلت الاجراءات المقيدة والمحددة للاستثمار الاجنبي في شكل انتقاء القطاعات المفتوحة للاستثمار الاجنبي و قيود على حصة الراسمال الاجنبي المساهم و على انتقال الارباح توجيهها محدد لنمط معين من القطاعات والصناعات ، انها ملاحظة مثيرة حركية سريعة شهدتها مؤسسات متوسطة وصغيرة في قطاع الصناعة الغذائية تحويل العجائن و انتاج الحليب و مشتقاته الجبن و المارجرين... انشاء العديد من المؤسسات لم يكن بعيدا عن رجال الحكم و الدولة الذين قادوا الانفتاح بالصيغة التي ارادوها... انه التحول في الاستمرارية نحو منطق اعادة انتاج النظام السياسي.

مع قانون الاستثمار لسنة 1993 المعدل لقانون 1966 اعطى تسهيلات اكثر للفاعلين الخواص المواطنين و الاجانب مما شجع نشوء العديد من المؤسسات الخاصة المؤسسات الصغيرة و

¹Perz,1997,p.12, cite in ibid, p.30

² ibid

³www.mir-algeria.org, ministere de l'industrie ,Algerie

المتوسطة الخاصة مثلت أكثر من 72 بالمائة من مجموع المؤسسات من نفس الحجم في سنة 2003 .

الصناعة الزراعية الغذائية سجلت 12354 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة اي نسبة 65 % من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية والحرفية في سنة 2003 ، "اتجاه جديد لقطاع الصناعة الغذائية ناشئ وفي حالة نمو قوي"¹.

فالاتجاهات الاقتصادية الكبرى تعبر عن قيادة الدولة والكتلة القرارية للمجموعة الوطنية الى الاستهلاك العالمي وتحضير الاقتصاد والنسيج الاقتصادي للمواعيد الاقتصادية الكبرى (الانخراط الى المنظمة العالمية للتجارة...).

الشراكة الخاصة شهدت نموا ملحوظا ابتداء من 1995 تاريخ تبني برنامج التعديل الهيكلي واولى عمليات حل المؤسسات العمومية الكبرى. هذا التطور شجعت تبني قانون جديد للاستثمار في سنة 1993 هكذا ما يقارب من 70% من المؤسسات الخاصة انشئت بعد سنة 1995 .

استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في قطاع الاغروغذائي لها اثار جد مهمة على البنية الخاصة للقطاع وعلى بنية القطاع في الدول المستهدفة فانشطتها الدولية تتجسد بقرارات مهيكلية تمس محافظ الشركات في الدول المعنية والتدخلات على اسواق المؤسسات تعبر عن اختيار لانشطة قد تغير وفي بعض الاحيان تقلب البنيات الصناعية للاقتصادات الوطنية².

قبل ان نختم الكلام عن المعطيات الدولية الضابطة والمؤطرة للآطار التعاقدي لكوكاكولا لتوطنها في الجزائر لا بد من الاشارة عن معطى اساسي للشركات العالمية ازاء موارد الدول المستقبلية وخاصة مرافق الشركة العالمية كوكاكولا من انتقاد واحتجاجات فيما يتعلق

باستغلال المياه في صناعة المشروبات الغازية فقد كتبت لوموند ديبلوماتيك VANDANA CHIVA

مديرة مؤسسة البحث العلمي والتكنولوجيا البيئة (INDE) بالهند موقعها الالكتروني VISHIRA

NET . ومؤلفة كتاب حرب الماء دار AVENTARINE بباريس 2003 والحياة ليست سلعة عن

دار L'ATELIER بباريس 2004 ، وفي مارس سنة 2005 لوموند ديبلوماتيك كتبت حول موضوع

استغلال المياه من طرف شركة المشروبات المتعددة الجنسيات كوكا كولا بالهند حيث تملك كوكا

كولا مع بيبسي 90 " مصنع للتعبئة" التي هي في حقيقة الأمر " مصانع للضخ" للمياه منها 52

مصنعا لكوكاكولا. مصنع التعبئة هو في حقيقته مصنع لامتناس الماء.

كل وحدة مصنع يستخرج من 1 مليون الى 1.5 مليون لتر ماء في اليوم الواحد.

¹ F. Chriet ,analyse des alliances,op.cit.p.27

²Perz,1997,p.7,cite in ibid,p.25

يؤثر هذا الاستخراج للمياه الجوفية بهذه الوتيرة على توفر الماء الصالح للشرب ونسبته هذه المصانع ترمي النفايات السامة التي تهدد البيئة والصحة وتلوث المياه الجوفية والجارية نساء قبائل بلاشيمادا في بلاغات وكيرالا نظمن احتجاجات ضد جفاف المياه الجوفية و الاسغلال الكبير لشركة كوكا كولا لهذه المياه .

حيث تستعمل 9 لتر من الماء الصالح للشرب من اجل انتاج 1 لتر من كوكاكولا انتاج المصنع الذي فتح في مارس 2000 يصل الى 1224000 قارورة كوكاكولا السلطات المحلية اعطت رخصة استخراج الماء بشرط استعمال مضخات بالمحركات pompe motorisées لكن كوكاكولا بدأت الاستخراج – المص- بصورة غير قانونية لملايين لترات الماء الصافي في أكثر من 6 أبار حفرت من طرف الشركة ذاتها وباستعمال مضخات كهربائية قوية للغاية pompe électriques ultra puissantes الأمر الذي أدى إلى تدني مستوى المياه الجوفية بشكل رهيب حيث تواجد الماء انتقل من 45 متر إلى 150 متر عمقا لقد جفت 260 بئر التي كانت موجهة أساسا لتزويد السكان بالماء الصالح للشرب . في منطقة كيرالا المسماة سلة الأرز المردود الزراعي تدنى ب 10 % في سنة 2003 السلطات الصحية أبلغت سكان مقاطعة PLACHIMADA بلاشيمادا ان المياه أصبحت ملوثة وغير صالحة للشرب – النساء ثارت ضد " قراصنة الماء " . خصوصية الماء الذي يعد من العناصر التي يجب ان تكون في متناول جميع الناس بدون استثناء كالشواطئ والهواء والغابات ولا يمكن ان يكون الماء ملكا خاصا في راجاستان RAJASTHAN وبالأخص في جايبور العاصمة بعد افتتاح مصنع كوكاكولا سنة 1999 مستوى المياه الجوفية تدنى من 12 مترا الى 37.5 متر وحدة التعبئة كوكاكولا لوثت الماء والأرض العديد من المحاكم كانت محل شكوى و احكام ضد شركة كوكاكولا مثال الجزائر محكمة وهران واد تليلات . كوكاكولا راسملت سرعة التوسع في الصناعة المشروبات فأصبحت المصنع الأكبر للمشروبات في العالم. كوكاكولا حاضرة في أكثر من 200 دولة مع أكثر من 84000 ممون. حاليا أكثر من 70 % من مداخيل الشركة تأتي من مصادر خارج امريكا (كوكاكولا, 2012) كوكاكولا مستمرة في حماية سر التركيب المنتوج مع المنشآت التصنيع – الانتاج – المراقبة بصرامة .

44. معطيات محلية :

البيئة الحاضنة لاستقبال كوكاكولا في الجزائر يمكن دراستها من وجهين 238، الوجه الاول هو ان المنطق الصناعي اصبح مرادفا للهيمنة الاجتماعية ، المنطق الذي يتيح خلق و ادارة وتسيير الهيمنة وتوزيع الثروة ، " شمولية المنطق الصناعي".¹ وبالتالي الدولة الوطنية ستتكفل بوضع الشروط الملائمة لهذا التواجد ستدشن سلسلة من الاجراءات و الاصلاحات الليبرالية و بحدود شديد و تحت مراقبة لصيقة من قوى النظام السياسي .

هذه السيرة تتسارع مع الخصوصات ، الوجه الثاني كما تفسرها المجلة الاكثريبرالية الاكونوميست، انها نظريا القطاعات الخدمات (توزيع الماء الكهرباء النقل الاتصالات البنوك والتأمينات) التي تجذب حركات رؤوس الاموال لان المنتجات السالفة لا تنتقل، لكن هذه القطاعات في غالبيتها هي احتكارات الدولة عي غالبية الدول او مقتصرة على الشركات المحلية ، كل هذا تغير بفعل الخصخصة و نزع التنظيم² deregulation. الكونية هي في جزء كبير كونية مالية اصبحت ممكنة جراء نزع التنظيم شيع العام لأسواق رؤوس الاموال و العملات³ dereglementation كما ان احد اهداف نيوليبرالية هي رفع كل العراقيل التي يمكن ان تعترض دوران تيارات السلع والاموال⁴

النسيج الصناعي الوطني في مجال المشروبات قديم التكوين و متنوع و يمزج كثير من العناصر التقليدية و العناصر الحديثة كما يشكل مزيج من النشاط الرسمي و النشاط غير الرسمي في كثير من جوانبه يمكن ان نميز في هذا النسيج عدة فاعلين :
أنواع المؤسسات : نميز بين المصنعين و الموزعين.

● 1- /المصنعون: صنفان:

المصنع الصناعي : فئة تشمل المؤسسات الكبرى (أكثر من 100 عامل) المؤسسات المتوسطة (50-100 عامل) و مؤسسات صغرى (10-49 عامل).

هذه المؤسسات تتميز كلية بعملية إنتاج آلية و أوتوماتيكية و غالبا روباتية المثال هنا : coca cola
المصنع التقليدي : Artisanal غالبتها مؤسسات صغيرة جدا (أقل من 10) و صغيرة (10-41 عامل)

● 2- /الموزعون : وهم ثلاث فئات :

¹ Ibid

² Multinationals, the economist, 27 mars, 1993, in J. M. , Siroen, op., cit

³ J. M. , Siroen, op., cit

⁴ ibid

- موزع الجملة – بائع الجملة المتخصص يوزع فقط ورئيسيا المشروبات
- موزع الجملة يوزع تشكيلة متنوعة من المنتجات الغذائية و من العصائر والمشروبات.
- أعوان Agent : يعملون لصالح مصنع واحد

3- شبكات التوزيع :

نموذج غربي للتوزيع وانعكاساته على تصورات المجتمعات من خلال عقلنة التوزيع المبنية على الوفرة ونزع الثقافة.¹

يبدو ان الاستهلاك الفردي والعشوائي وتحلل الاطر التقليدية للاستهلاك و صناعة الغذاء المتجهة اكثر نحو الفرد وليس الجماعة يجعل من فكرة دوكايم عن الكثافة المعيرية تسقط لان الكثافة الديموغرافية لم تنتج لنا الكثافة المعيارية بقدر ما نشهد الالفقار المعيارى و الشيئية .
الصناعات الكبرى وخاصة في الصناعات الغذائية و صناعة الاستهلاك قد يشكل خطر الشمولية في الاقتصاد العالمى.²

في حالتنا مؤسسة فرويتال كوكاكولا، عملية التوزيع للمنتجات مندمجة في أنشطة المؤسسة ، لديها مخزن entrepôt مركزي محاذي للمصنع و مجموعة من المخازن الصغيرة الجهوية dépôts و أسطول شاحنات.
بصورة عامة الدراسة عانت من قلة المعلومات المتاحة و خاصة ، الكمية منها و الممكن أنه توجد في الجزائر.

على مستوى الهيئات العمومية، بالرغم من الكم الهائل للمعطيات حول النشاط الاقتصادي لكنه أكثر عمومية لا يستجيب لمقتضيات الاستغلال الضروري على مستوى التحليل الاستراتيجي للتموقع لقطاع صناعي معين.

على مستوى المؤسسة الخاصة ، ما زالت ثقافة "السر" و الأسرار هي المهيمنة و التي تكون ضارة جدا باصحابها قبل الآخرين من اجل رؤية واضحة و شمولية تساعد على التنبؤ و التحكم في التغيرات على المستوى الجزئي و الكلي.

داخل قطاع الصناعات الغذائية الزراعية ، صناعة المشروبات تحتل مكانة مهمة جدا .
من الناحية الاقتصادية والاجتماعية يستطيع القطاع درأرباح كبيرة و توظيف يد عاملة مهمة.

¹A Thibault Danteur.op.,cit. ,p.291

²René De Vos,«qui gouverne ?,l'Etat,le pouvoir et les patronsdans la société industrielle »,les fiches de lecture de la chaire dso,édition l'armattan,1997,mip–ms.cnam.fr,consulté le 13/05/2014

صناعة المشروبات تتسم بالتعقيد في الزوج منتج- سوق، يوجد داخل هذه الصناعة العديد من الأنشطة الإستراتيجية .

المختصون متفقون على أن النقطة المشتركة الأهم في مجال المشروبات يبقى تكنولوجيات التعبئة والتغليف. technologie d'embouteillage plus largement de conditionnement. بجانب مؤسسات كبيرة للدولة نجد العديد من الفاعلين الصغار الخواص والمحليين جدا و بسوق ضيقه ، طاقات إنتاج محدودة جدا مع غياب تام لإدارة التحسين والتوسيع . بل أدى هذا إلى الرداءة في المنتج هذا شجعت الحماية الاقتصادية الكلية للاقتصاد الذي حى القطاع وبقية الاقتصاد الوطني من غزو الشركات المتعددة الجنسيات وضعية الاحتكار تغيرت بفعل الانفتاح الاقتصادي و الخصخصة و بروز الاستثمار الخاص الذي شهد بالفعل انفجارا مميذا في قطاع الصناعة الغذائية بصورة أخص لم يشهده في أي قطاع آخر. هنا ستطرح قضية التوطن للمجموعات العالمية بالجزائر وبأي صيغه. الشركات الوطنية الجزائرية في مجال المشروعات عانت كثيرا من الآلات و التجهيزات القديمة و المتآكلة و يد عامله غالبا غير مؤهلة إلى جانب :

- ضعف التسيير والتنظيم .

- عدم التحكم في النوعية و ضبط المعايير.

هذه المشاكل كلها غطاها الطلب الكبير و المتزايد خاصة في فصل الصيف ورمضان أمام عرض هزيل.

قطاع الصناعات الزراعية الغذائية في مجمله يقدم في حسابات الصناعة الجزائرية كقطاع في نمو قوي : على سبيل المثال تطور ب 26% بين سنة 2000 و 2001¹.

القطاع كذلك مدعوم من طرف برنامج وطني للتنمية الفلاحية PNDA المسطر من طرف السلطات العمومية منذ سنة 2000.

كما أن القطاع افاقه تنطوي على إمكانات هائلة للتطور و يشهد حالة تنافسية قوية.

يتميز القطاع ب Oligopolisation قوية : احتكار الأقلية قوي جدا بمعنى عدد قليل من الفاعلين تهيمن على الجزء الأكبر من السوق.

هذا الاتجاه لم يوجد في الجزائر على المستوى المحلي ، قبل رفع الاحتكار و دخول الفاعلين الأجانب و خاصة العمالقة كوكا كولا و بيبسي كولا و coca و Pepsi .

¹Filiere boissons en algerie,2012,periode de l'etude mai-juin2012,pme II , alger,juin,2013,synthese

تحصي جمعية منتجي المشروبات حوالي 1400 مؤسسة في المشروبات مسجلة في السجل التجاري ، لكن بحصص سوق موزعه بشكل غير متساوي.

الميزة الثانية و مشتقة من الأولى : قوة و شراسة التوزيع الكبير ، الشيء الذي يشجع التسويق العدائي و الهيمنة المطلقة على الفاعلين الصغار الذين سيكتفون بالانزواء على المحلي و الجهوي او الاكتفاء بحصة متواضعة .

ميزة خاصة بالمشروبات في الجزائر و هي قوة تبعية القطاع إنتاجا و توزيعا لعادات و تقاليد الاستهلاك عمرها أكثر من قرن (القازوز) و رسوخه في يومية و موسمية الغذاء الجزائري.

45. تكنولوجيا الصناعة المشروبات الوطنية

الآلات و الأجهزة جديدة في معظمها في قطاع المشروبات و الأجهزة أقيمت في غالبتها ، بعد سنة 2000 من طرف هندسيات مدمجة في الممون الرئيسي للأجهزة الصناعية كسيال أو تترالافال

Sidel ou tétra / Laval

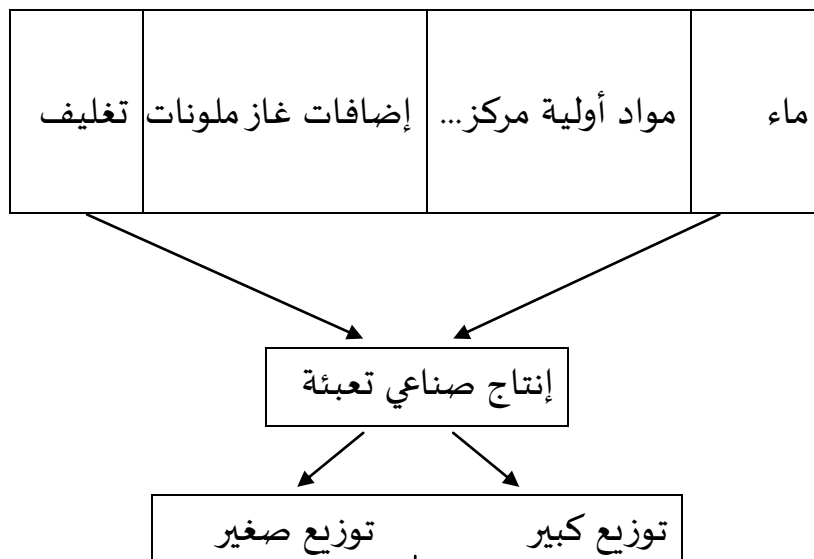
الملاحظة الأساسية في هذا المجال هو غياب إدماج المعرفة التقنية محليا و التي تسمح التحكم في الأدوات و الآلات الامر الذي يجعل التحكم التكنولوجي ضعيف نوعا ما.

العمال ، حتى الأكثر تكويننا منهم ، لا يملكون الكفاءات المؤكدة في مجال المشروبات إذا استثنينا المخابر. و بالتالي أصبحت التبعية للخارج مهمة جدا و مصيرية

المؤسسة تنتظر الكثير من مموئها الا جانب سواء فيما يتعلق بالأجهزة و بالعناصر و المكونات.

العملية الانتاجية تتم كما يلي :

الشكل 3 مخطط عناصر العملية الانتاجية



الزبون النهائي

- الخط الإنتاجي الجديد في منطقة ¹ داثة وسرعة لمجموعة كوكا كولا في فرنسا الخط قادر على تعبئة 36000 قارورة في الساعة مقابل 15000 قارورة للخط السابق . 23 مليون اورو استثمرت بين 2009 و 2012 لاجل اقامة هذا الخط الثاني المصنع من طرف Sidel مع إعادة تنظيم الإنتاج التعبئة.
- " خاصية هذا الخط هو النفخ للأشكال القبلية (القارورات) المضغوطة في شكل PET و المملأ (التعبئة) للقارورات في مكان واحد (BLOC) وموحد الأمر يسمح بكسب سرعة كبيرة للتعبئة حسب قول مديرة وحدة كوكاكولا في مارسيليا .
- الأشكال القبلية PREFORMES في شكل PET تتوجه الى بواسطة ناقل CONVOYEUR من المخزن ،مخزن المواد الأولية نحو ENTONNOIR ضخم الذي يغذي النافخة SOUFFLEUSE
- هذا الخط الجديد هو الأسرع في فرنسا وتقتصد أكثر الماء بواسطة نظافة الغسل بواسطة الهواء¹ Air comprimé
 - هذا النوع من تنظيم الإنتاج المسمى lean manufacturing يأتي من قطاع السيارات باليابان بهدف تحسين الكفاءات الصناعية بصورة مستمرة .
 - ترتيب و تنظيم مناصب العمل
 - تقليص مدة تغيير السلسلة
 - الصيانة المستقلة
 - و كذلك التسيير المرئي management visuel .
 - استفادت كوكاكولا بشكل كبير من التكنولوجيا وخاصة التطور الحاصل في ميدان النقل شاحنات نصف مقطورة SEMI REMORQUE أكثر سرعة و أكبر حجما و CARGOS و طائرات الشحن
 - التطورات التكنولوجية أصبحت قوة محركة لكوكاكولا في المعلومات و التوزيع و المخازن بمتابعة بدقة مستويات المخزونات.
 - تجهيزات الإنتاج AUTOMATISES INFOOMATISEES ترفع من حجم المنتج و التحكم فيه و في مساره على كل المراحل و تسهيل الرقابة عن طريق التنميط للطرق و المعايير.

¹ usine nouvelle .com(article consulté le 03/04/2014

46. التنظيم العام لقطاع المشروبات

الجانب المؤسسي حاسم هنا حيث لا يمكن تصور تطور قطاع المشروبات لمعزل عن قرارات و قوانين السلطات العمومية والتنظيمات التي تتعلق بالترخيص والسماح بالنشاط إنتاج و توزيع و ما يتعلق بالتغليف و المعايير و البيئة و تحديد أقاليم العلاقات و التسميات الأصلية... ينشط قطاع المشروبات ثلاثة فاعلين أساسيين :

1. فاعل التموين.

2. فاعل المنتج ، المغلف ، المعبئ

3. فاعل الموزع- الموزعون.

الجزائر لها تاريخ مع المشروبات الغازية – القازوز- شركة حمود بوعلام تأسست في 1889 و مازلت احد الرواد في المجال و في شكلها الحالي الذي تأسس في 1921 .

عبر كل الفترات نشهد ظهور العديد من الوحدات لإنتاج المشروبات في غالبية مناطق الجزائر و غالبيتها موسمية – موسم الصيف و رمضان و في كثير من الأحيان وحدات غير رسمية.

العلاقات بين مختلف مؤسسات القطاع من جهة تتسم بالضغط التنافسية حسب منتج / سوق و من جهة أخرى حسب التكنولوجيا المستعملة .

- العلاقة بين المموين و الزبائن (الموزعون)

- العلاقة بين مؤسسات القطاع و الإدارات والتنظيمات الحكومية

تحرير التجارة الخارجية ، نزع الاحتكار للنشاط الصناعي و خوصصة المؤسسات العمومية في ما سمي " الإصلاحات الهيكلية مع ملائمة الإطار التنظيمي و القانوني المشجع للاستثمار و الخواص. هذا و حسب احصائيات المركز الوطني للسجل التجاري حوالى 400 مؤسسة تحمل علامة مسجلة تنشط ميدانيا في سوق المشروبات الغازية .

ستتأثر اليد العاملة في قطاع المشروبات و بشكل كبير بخوصصة القانون قانون العمل و قانون التحكيم لفض النزاعات بين الخواص و بين الخواص و الدولة...

شهد قانون العمل التحول العميق في المحتوى و ليس فقط على مستوى الشكل لقد انتقل قانون العمل من المضمون المحتوى المعياري (المسالة الاجتماعية ، استغلال ...) الى المقاربة الاجرائية الشكلية تغيب فيه المسالة الاجتماعية المحتوى ازمة الانتقال من نظام الادماج الى نظام مراعي العلاقات التعاقدية .

بالنسبة للمشروبات الغازية العمالة ارتفعت من 3817 عاملا في سنة 2002 إلى 4184 عاملا في سنة 2003 بنسبة نمو قدرت بـ 10%.

حقق قطاع المشروبات الغازية في سنة 2002 رقم الاعمال 10700 مليار دينار جزائري وفي 2003 بلغ 10200 مليار دينار جزائري .

مما يعني أن هناك استقرار في التطور الذي شهده القطاع منذ 1997 الى غاية 2002¹.

جدول 38 الموارد البشرية في المشروبات الغازية²:

هيكل عمر العمال %	25-18	35-25	50-35	50+ سنة	الإجمالي
البيع	2	10	9	1	22%
الإنتاج	8	22	14	2	45%
الصيانة		2	2	1	5%
الإدارة والإعداد	2	12	9	3	25%
خدمات اللزائن		1	1		3%
الإجمالي	12	47	34	7	

من حيث تكلفة اليد العاملة المباشرة تسجل الجزائر مقارنة مع التكاليف الأوروبية ، امتيازاً ملحوظاً اذا قارنا الاجر الشهري الخام المتوسط مع الاجر الاوروبي ، الفارق في حدود 11 %³. أما فيما يتعلق بتكلفة اليد العاملة على مستوى الأنشطة فالملاحظة البارزة تخص تكاليف الصيانة المرتفعة جداً مقارنة بنظيرتها في اوروبا مثلاً اذ تقدر هذه التكاليف 356300 دينار جزائري و بفارق يتجاوز 24 بالمائة هذا يدل على الضعف التقني والاعتماد الكلي على الخارج⁴: خبراء في مجال الصناعة - المشروبات الغازية - تسجل عدة ملاحظات حول اليد العاملة في القطاع أهمها⁵:

1. تأهيل متدني واضح للعمليات يترجم بصورة خاصة عند عمليات تغيير الأدوات.
 2. فعالية غير مرضية لخدمات الصيانة بالرغم من الأجور المرضية.
 3. جدولة وترتيب بدائي جداً وجنينيا غير ناضج ليكون فعالاً
- التكاليف غير مباشرة – المكملة :

¹Etude de la filiere boissons,algerie,2005,rapport principal,analyse filiere Boissons,Apab/edpme,eurodeveloppement pme,alger,juin,2005 ?P.27

² Ibid,p.28

³ Ibid,p.29

⁴ Ibid,p.29

⁵ Ibid,P.30

بالنسبة لسنة 2003 ، سجلت المشروبات الغازية¹: نقص في الاستعمال عدم الاستغلال الامثل الطاقة الانتاجية و نسبة نفايات معتبرة قياسا لرقم الأعمال ، كل هذا مضرو غير مفيد في التحكم في التكاليف غير المباشرة

- أما التكاليف العامة المنطوية تحتها : تكاليف هيكلية و تكاليف التوزيع و التكاليف المالية تكاليف التوزيع²:

في المشروبات الغازية :تشكل تكاليف التوزيع 64% بالنسبة للتوزيع بالجملة و 22 بالنسبة للتوزيع المباشر

عاما يستعمل القطاع من 3 إلى 4 قنوات مختلفة للتوزيع وليس هناك هيمنة أو افضلية حادة لاحدها.

اما التغليف منبثق عن تكنولوجيا عالية و تخص بعناية عالية لتحمي و تنقل و تحافظ على قيمة و نوعية المنتج و تشجع البيع و تضمنه و تحققه.

هناك 3 أنماط من التغليف المختلفة :

- تغليف أولي للوحدة للاستهلاك .
- تغليف ثانوي للوحدة للنقل و التوصيل
- تغليف ثالثي للوحدة الآلية mécanisation الأشكال المتداولة للأغلفة:
- قارورات الزجاج
- قارورات البلاستيكية
- اجر كرتونية (علب كرتونية) brique
- علب الومنيوم canettes

جدول 39 نسبة سعر التغليف / سعر المنتج النهائي³:

سعر التغليف %	مشروب غازي 1.5 ل	نسبة سعر البيع
15.2	مشروب غازي 1.5 ل	6
36.4	ماء معدني PET 1.5 L	2.5

¹ Ibid,p.31

² Ibid,p.32

³ Ibid,p.33

قطاع التغليف في الجزائر ضعيف جدا يعتمد هيكليا على الاستيراد سواء بالمواد الأولية الموجهة إلى تصنيع التغليف أو المنتجات النهائية التطور نحو البلاستيك على حساب الزجاج يلعب الاشهار ، المكون الاستراتيجي في الصناعة المشروبات والاستثمار الدائم في العلامة و الشهرة و الحضور معتمدا ، اساسا الانتشار الواسع. حيث تشكل التكاليف الاشهارية اكثر من نصف التكلفة الكلية اذ تصل نسبتها الرازيد من 53 بالمئة .

45. سوق المشروبات :

حسب الإحصاءات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء و المنشورة في 08 نوفمبر 2013 تشير ان المصاريف السنوية للجزائريين تضاعفت ب 3 مرات خلال عشر 10 سنوات اذ كانت في سنة 2000 , 1500 مليار دينار لتتجاوز 4500 مليار في 2011

المصرف المتوسط الشهري في حدود 59700 دينار تمثل السلع الغذائية 46% في الوسط الريفى و 40% في الوسط الحضري .

التحول التاريخي في الاستهلاك الذي ستقوده الدولة الوطنية عبر مؤسساتها في سياق انجازها لسلطتها لان الاستهلاك الحديث الحضارة الاتصال بالمنتجات الصناعية غير ممكنة بدون مؤسسات وسيطة لانجاز كل هذا و الا كانت دعوة طوباوية فالدولة تصنع السوق و تخلق شروط نموه ، سوق المشروبات في حالة تطور و نمو من الناحية الكمية ولكن مع هيكله في نوعية الطلب.

فعادات الاستهلاك مع التنوع بدأت تظهر و الطلب بدا يأخذ منحى العادي شيئا فشيئا.

مع بعض التدقيق في الاختيارات و الافضليات نظرا لتنوع العرض.

بالنسبة للمشروبات الغازية – القازوز- الجزائريون يعرفونه منذ أكثر من قرن و يمكن هنا إبداء الملاحظات التالية :

1. يشكل "القازوز" بديلا غالبا عن التحليات desserts في كثير من العائلات و الأفراد و مختلف

الفئات الاستهلاكية و ترتبط كل وجبة غداء بقارورة مشروب غازي و هدة العادة تشمل كل مستويات الدخل الجزائرية.

2. مفهوم مشروع محلى – حمود بوعلام- راسخ في أذهان الشيوخ و الشباب و يحضى بحضور قوي

– رأسمال تاريخي/ اجتماعي للصورة و العلامة (دخول عمال كوكا كولا إلى المصنع فرويتال fruital بساندويتش مع حمود و ليس كوكا!!

3. هناك مرجعية الذوق ، فالمستهلكون يقارنون دائما المنتجات المعروضة عليهم والعلامات الجديدة الداخلة إلى السوق بالذوق القديم مباشرة (السكر ، الغاز ، اللون ، الذوق).
المستهلك العالمي الاول الامريكي ب100 لتر في السنة متبوع مباشرة بالالماني ، ادن هامش النمو مهمة جدا في الجزائر...¹
أماكن الاستهلاك :

- المقاهي
- المطاعم وخاصة الغداء تلعب المطاعم الشعبية و المنازل – العائلة
- محلات الوجبات السريعة
- أماكن الاصطيف – التنقلات (الحافلات ، القطار)
- أزمنة الاستهلاك :
- 1130-14 المطاعم/ المقاهي
- 16 – 1750 المقاهي
- رمضان – الصيف

تطور الاستهلاك مع استقرار سعر الوحدة في المشروبات الغازية في سعر " معقول " متوسط نظرا إلى :

1. تطور للقدرة الشرائية مع زيادة الأجور
2. تطور نوعية المنتج – بعد الرداءة والشك جاءت مرحلة المنتج الثقة في النوعية والنظافة.
3. مجهود التغليف – تاريخ الإنتاج ، تاريخ انتهاء الصلاحية – أشكال متناسبة ، علبه. قابلة للرمي . قابلة للفتح...

استهلاك ترحالي nomade عدم استرجاع القارورة

استهلاك فردي القارورة الصغيرة

استهلاك عائلي قارورات ذات حجم 2 لتر

المعروض يلبي كل هذه الأنماط من الطلبات

ثم أخيرا التوجه إلى فئة الحميات الخاصة او النظام الغذائي الخاص بتوفير عرض لايت القليلة السعرات الحرارية

نسبة تغطية السوق بالانتاج المحلي تصل الى 100 بالمائة مما يجعل الاستيراد يكاد يكون منعما

¹ Ibid,p.66

في 2003 سوق المشروبات الغازية تشكلت كما يلي¹:

جدول 40 مستوى السوق والاستهلاك

سوق ب 1000 هل	استهلاك السنوي ساكن/	السعر المتوسط للترد.ج
5315	16.6	19.2

فيما يتعلق برقم الأعمال المسجل في قطاع المشروبات وحسب تقرير لجوان 2005 ولمجمل مؤسسات الفرع فان الرقم سجل بين 2002 و 2003 نسبة نمو معتبرة فدرت ب 2.58% . قطاع المشروبات مهيم على عدد قليل من المؤسسات حيث 5 مؤسسات تملك في المجمل 50 % من حصة السوق حسب تقرير لجوان 2005 نلاحظ كذلك أن 20 مؤسسة في القطاع لا تتجاوز حصتها سوى 10 % من السوق وان 10 مؤسسات لا يتجاوز حصتها 1 % من السوق. تعزز هذا الاتجاه مع دخول العمالقة العالميين لقطاع المشروبات السوق الجزائرية. ان دخول مشروب كوكاكولا الى السوق الجزائرية عبارة عن الجزارة لمنتوج عالمي ادى الى زوال الصفة المظهرية لهذا المنتج الذي كان شراؤه واستهلاكه كمنتوج لسياق اجتماعي ثقافي اخر الذي كان يسمح بتعزيز مكانة اجتماعية اعلى . شراء منتج او علامة بسعر ما يقصي اجزاء من السكان تجزئة السكان حسب سلوك الشراء و حسب المنتج و حسب العلامة .شراء منتج لعلامة اجنبية يساهم في تقوية عملية التمايز الاجتماعي " انه غالي الثمن انهم فخورون لقد اشتروه..." ادن الذي نستطيع تسميته الاختيار بواسطة التمايز² .

ستعزز اليات " التمايز " (بورديو، 1979) يمكن بنفس الصورة و بمعنى ما ان تفهم كشكل من تفهم عقلانية الفاعل الاقتصادية لتتحول الى عقلانية من نوع اخر على اساس ابهة اجتماعية³ .

ان اضعاف القيود الاجتماعية التي تثقل المستهلك صعود الفردانية والتصنيع للانتاج والتحويل و التسويق الغذائي قطع الرابط بين الانسان و اغديته و افرزت سياق يهيمن فيه القلق الغذائي (poulain, 2002 ;85) هذا القلق يمكن فهمه كلاعقلانية الاختيارات العقلانية⁴

¹ Ibid, p.41

² D.Thibault . op., cit.p.306

³ Ibid

⁴ Ibid, pp., 304, 305

مع كوكاكولا يمكن ان نتكلم عن صناعة التوزيع او صناعة الاستهلاك بحيث لم يعد التوزيع نشاطا تابعا او ثانويا للانتاج بل اصبح صناعة كبرى مجهودات تسييرية وتقنيات وهندسية و كفاءات عمالية و تكوينات وموارد مادية وبشرية تسخر لصناعة و انتاج الاستهلاك و خلق المستهلك .

هذا الامر ليس تكتيكا بل امرا استراتيجيا فالنظر الى الهيكل التنظيمي للمؤسسة تجد المتصدرون هم رجال التوزيع و التسويق لقد انقضت الادارة العليا التي كان يحتكرها مهندسو الانتاج و تقنيات الانتاج لقد انقلب الهيكل على راسه و اصبحت عملية التوزيع محور التسيير برمته. الدراسات المختصة في مجال المشروبات و التي انجزت برعاية نقابة المنتجين للمشروبات الغازية تجمع على النقائص التالية :

- نقص لنظام المعلومات كامل و ذي مصداقية حول نشاط القطاع المشروبات.
 - غياب الشفافية في العلاقات بين المنتجين (صراع مصالح)
 - غياب إطار مهني ملائم بالرغم من وجود نقابة حديثا APAB لتشكيل قوة اقتراح تجاه السلطات العمومية
 - نقص في قنوات و مؤسسات (خاصة أو عامة) للدعم و المساندة.
 - على مستوى النظم و القواعد المنظمة للقطاع تسجل الدراسات المنجزة على القطاع؛
 - ضعف و عدم ملائمة التنظيم لظروف و معايير النظافة و الإنتاج و الحفظ.
 - انعدام وضعف المعايير الوطنية و المراجع المهنية فيما يتعلق بإنتاج المشروبات .
 - ضعف الرقابة لظروف البيع و شروطه في كل مراحل القطاع (البعيدة و القبلية).
 - عدم احترام كثير من المنتجين لمعايير الصناعة الغذائية (الجودة ، مراحل الإنتاج ، المعايير الدنيا للنظافة و الأمن الغذائي...)
 - صعوبات عديدة في طريق التمويل البنكي .
 - العمليات البنكية البطيئة و خاصة فيما يتعلق بالتحويل و الدفع بالصكوك و بصورة اخص مع المعاملين الأجانب .
 - ضعف القواعد البنكية المنظمة لعمليات الدفع خاصة عندما يتعلق الأمر (حقوق العلامة و البراءة)
- مشاكل عديدة للإنتاج تحت الترخيص.

نظام المنافسة غير عادل و السوق غير الرسمي خلقت فوضى كبيرة بفعل وجود و بروز منتجين دائمين أو مؤقتين غير مؤهلين يلجئون إلى استعمال فوضوي للملونات و الإضافات غير المراقبة و بدون نظام معياريمع انتشارسلوكات بيع و تطبيق أسعارزهيدة لمشروبات رديئة الجودة. لكن قطاع المشروبات يسجل نموا الاثراهمية منذ سنة 1996 و خاصة مع توطن الشركات العالمية في قطاع المشروبات و فتح القطاع للخواص .

لا يشكل التكوين في معظم المؤسسات هما كبيرا . و في ما كانت الحاجة ملحة للتكوين فان المؤسسة تلجأ في كثير من الأحيان إلى تكوين إطارات و تقنيين لدى الممونين الأجانب للأجهزة عند الاقتناء الأولي لهذه الأجهزة.

هذا التكوين يبقى محدودا في الاستعمال اليومي و الجاري للأجهزة و صيانتها الوقائية. لا يوجد في الوقت الحالي مراكز مختصة في التكوين المختص و المكيف لأنشطة قطاع المشروبات. غياب في قطاع التكوين الحكومي – التكوين المهني و التمهين لتكوينات خاصة و متخصصة في قطاع المشروبات، التكوينات القريبة هي غير مباشرة و هي للمناصب العمل المشتركة كالمحاسبة ، أعوان المخازن ، تقني البيع، ميكانيك عامة...

- المراكز هذه تعطى تكوينات قاعدية ، غير متلائمة مع التكنولوجيات المعقدة و الحديثة في القطاع.
- الاهتمام منصب من طرف المؤسسة على المدى القريب للحفاظ على حصة السوق و ليس التكوين .

فيما يتعلق بالكفاءات و المؤهلات يلاحظ إجمالا ، نقص في التاطير – نقص نسبي للتأطير الذي المقدر ب 8% في قطاع المشروبات الغازية في سنة 2003¹.

و إذا أخذنا فقط تأطير التعليم العالي (مهندس و ليسانس) سيكون نسبة التأطير ضعيفة جدا حوالي 4 %

في النهاية نلاحظ ضعف التأهيلات للعمال على مستوى كل الفئات السوسيو مهنية بما فيها التسيير.

نلاحظ ضعف تأطير التوزيع و فعاليته القليلة مع غياب العلاقات التوزيعية الواسعة ماعدا بعض التجارب القليلة جدا الاقتصار على محل أو محلين... في العاصمة

¹Etude de la filiere boissons,algerie,2005,rapport principal,analyse filiere
Boissons,Apab/edpme,eurodeveloppement pme,alger,juin,2005

إشكالية التوزيع انعدام لشبكة مهيكلية و مبنية على المستوى الوطني للتوزيع متخصصة و فعالة ومحترفة، هذا الوضع يشكل مشكلا كبيرا لكثير من مؤسسات القطاع.

- 70% إلى 80% من التوزيع يتم عبر تجار الجملة.
- نشاط التوزيع في الجزائر مهيمن عليه قطاع غير الرسمي - حجم صغير ، تكاليف مضاعفة لمضاعفة العمليات الخطر المالي الفوضى انعدام الرؤية و التوقع استعمال النقود ، عدم الفاتورة ، الفاتورة الوهمية والوسطاء....
- عدم معرفة للسوق من طرف المؤسسات (قطاعات الزبائن ، الطلب حسب كل جهة كثافة التنافس بين المنتجات المعروضة المجهولة المصدر والمصنع.
- الدولة والإدارات المختلفة وزارة الصناعة ، وزارة المالية ،وزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الموارد المائية ،وزارة الفلاحة - الضرائب ، الجمارك والتجارة.
- وصعوبة التنسيق بين هذه الإدارات و المؤسسة التي تجد نفسها تتعامل مع العديد من الإدارات يصعب التوفيق بينها وقد تتضارب علاقاتها مع المؤسسة
- إلى جانب النقابات و الجمعيات التي تعتبر أدوات تدخل و مراقبة المؤسسة و في المؤسسة.
- المؤسسة الناشطة في قطاع الصناعة المشروبات تعمل و تتعامل مع العديد من الفاعلين في محيطها المؤسسي يمكن اجمالها في الجدول التالي :

جدول 41 الفاعلون الرئيسيون مع المؤسسة :

الجمعيات	التنقيات	الإدارات
APAB	UGTAالاتحاد العام للعمال الجزائريين	وزارة الصناعة
		وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
FORUM	CAP	وزارة المالية
		وزارة التجارة
CE	CIPA	وزارة الموارد المائية
		وزارة الفلاحة
CEIMI	CGEA	
	CNPA	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

يلاحظ انه بالرغم من الاستهلاك و الإنتاج في الجزائر اكبر منه في المغرب وتونس إلا ان رقم الأعمال ، نظاميا ، اقل وهذا يعود إلى تدني مستوى المعيشية في الجزائر حسب الخبراء. كوكا كولا الجزائر تعاني على المستوى الدولي أيضا من منافسة حادة من العلامات المحلية – حمود بوعلام في الجزائر وخاصة بعد إعادة الانطلاقة لهذا المنتج التاريخي بعد شعوره بتهديد الانقراض و الخروج نهائيا من الصناعة عند دخول كوكا كولا ثم بيسيكولا. أما الربط بين الاستهلاك و السياسي أو حتى الديني الثقافي – مساندة الولايات المتحدة الامريكية لإسرائيل ، غزو للعراق لا تخلو من مؤثرات على اتجاه الاستهلاك و أن لم تحض الظاهرة بكثير من الاهتمام.

مع سنوات 90 يظهر القطاع الخاص بسرعة و خاصة بداية 1996 مع العلامات الوطنية / NCA HRI سيدي كبير أو مع التراخيص كوكا كولا...

الهيكل الاحتكاري لقطاع المشروبات الغازية (احتكار الأقلية) بعض خصائص سوق المشروبات الغازية :

جدول 42 خصائص صناعة المشروبات الغازية

تطور الطلب	مرحلة النضج
المحيط التنظيمي و القانوني	تعزيز المراقبة : معايير (المدخلات ، التغليف...)
الداخلون الجدد	تنامي المصانع الصغيرة غير المصرح بها و موسمية
الممونون	ارتفاع سعر السكر مثلا
التوزيع	الوضعيات المهيمنة لتجار الجملة ممارسات قوية للترويج تجاه الموزعين فقط.
السعر	ركود
ابتكار	تنوع قليل جدا شبه منعدم

المدخلات و قدرات الإنتاج :

- السكر (سيفيتال)
- القارورات (اسبانيا ، تركيا)
- مستخلص اروماتيك (فرنسا ، ألمانيا)
- حمض سيتريك (الصين)

- الخمائر

مؤسسة خاصة سيفيتال تمد القطاع بأغلبية ما يحتاجه من السكر (الشراء يتم محليا)
نلاحظ اللجوء المتزايد لاستيراد القارورات الزجاجية من تركيا نظرا برداءة جودة الزجاجات
المحلية (عمرها محدود ، نسبة الانكسار عالية..)

القدرة الإنتاجية للمشروبات الغازية تصل إلى مليار و 200 مليون لتر في السنة القدرة النظرية في
حين القدرة الفعلية تصل إلى أكثر 200 مليون لتر في السنة.

في حين أن نسبة استعمال القدرة الأدنى في القطاع تتدنى وتصل إلى 12 %.

توزيع الفئات مهنية للشركة كوكا كولا فروتياال التي تشكل 100 عامل

8% من بالنسبة الإطارات

17% من بالنسبة التحكم

75% من بالنسبة التنفيذيين.

نسبة تاطير قريبة من المعايير الدولية في الصناعة الغذائية أما بالنسبة للمستوى التعليمي

للمأجورين فهو في حدود ما يلي :

جدول 43 المستوى التعليمي لعمال صناعة المشروبات الغازية

النسبة %	المستوى
11.8	جامعي
20.8	ثانوي
20.9	متوسط/ابتدائي
44.4	بدون تعلم

المعطيات توضح ضعف التأهيل في القطاع بنسبة 11.8 % من المستخدمين يملكون مستوى
جامعي.

92 % من مؤسسات القطاع تضمن التوزيع لمنتجاتها (كليا أو جزئيا)

المؤسسة تلجأ إلى وسائل متعددة النمط المختلط للتوزيع

تشتغل مؤسسات القطاع استطاعت ان تنتقل من اقتصاد العرض الى اقتصاد

الطلب...العمليات الانتاجية موجهة نحو الطلب ، هذا التحول اعاد توزيع الاوراق الاستراتيجية

نخو البعدي l'aval بتشجيع بروز استراتيجيات جديدة لرقابة القبلي من طرف الفاعلين في التوزيع...¹

مع الدخول القوي من طرف كوكاكولا و تبني الاشكال المتنوعة للتخريج externalisation وفي فضاءات جغرافية تتجاوز الدول ساهم في بروز ما يسميه عالم الاجتماع الامريكي جيريفي بالسلاسل المقادة من طرف المنتجين، شركة تقود و تراقب شبكات واسعة من الفاعلين الذين ينجزون انتاج مكونات في القبلي اوالتوزيع في البعدي وذلك حسب هيكلية فضائية معاد تشكيلها بين الشمال و الجنوب و في علاقات تبعية اقتصادية جديدة.² الشركة العالمية اعادت تنظيم عملية الانتاج على النطاق العالمي ، التساؤل هو ماهي اشكال الحكم – التحكم التي تقود عولمة سلاسل القيمة³

ان قيادة عملية العولمة كشكل من الترابط فوقالوطنية المتزايد لسلاسل القيمة ، و نتائج هذه العمليات على علاقات الشركات بالاقليم.⁴ فهناك اشكال جديدة للمنافسة و التعاون التي تحاول هيكلية الصناعاتالمعولمة و هناك اعادة تعريف و تصور للعلاقة بين المؤسسات و الشركات العالمية خاصة باقليم الدولة.⁵

جيريفي يحاول ان يدرس السلاسل الكونية للقيمة CGV التي يحددها في اربعة ابعاد بنية مدخلات – مخرجات الاقليم الجغرافي القيادة في هذه السلاسل و اخيرا السياق السوسيو مؤسساتي.⁶ ان السلاسل الكونية للقيمة اداة تحليل سياقية هذه السلاسل التي اصبحت فوقوطنية و عبروطنية منتظمة في تراكب معقد من الشبكات بين الشركات حيث يشهد ترتيب الانشطة و انظمة القرار و علاقات القوة و العلاقات بالاقليم تغيرا عميقا⁷ لقد تغيرت معطيات المنافسة و لم يعد نموذج بورتر كافيا لفهم التغيرات في الاستراتيجيات و عملها و اعادة صياغة عملها على المستوى العبروطني و التغيرات الحاصلة في المحيط السوسيو اقتصادي جراء تلك التغيرات⁸

¹Palpacuer, Florence, et Nicolas Balas. « Comment penser l'entreprise dans la mondialisation ? », *Revue française de gestion*, vol. 201, no. 2, 2010, pp. 89-102.

² ibid

³ ibid

⁴ ibid

⁵ ibid

⁶ ibid

⁷ ibid

⁸ ibid

يتكلم بورتر عن سلسلة القيمة على مستوى داخلي، أي التدفق المادي للامداد والتصنيع و التسويق في قلب نشاط المؤسسة الواحدة فالسلسلة الكونية للقيمة تسمح بفهم المؤسسة في سياق العولمة ومعرفة الرهانات الاستراتيجية والتسييرية للعولمة في كل تعقيداتهما . فأي مؤسسة حاليا في مختلف الاماكن وفي أي حلقة في السلسلة العالمية وتمتلك نقاط قوة لاستقطاب القيمة بصورة دائمة¹، أصبحت المؤسسة حلقة من حلقات سلسلة ممتدة عبر جغرافيا العالم ويجب وضع الممارسات الاقتصادية في السياق الاجتماعي وبالتالي إعادة البعد السياسي للممارسات التسييرية في افق السوسيو اقتصاد والاقتصاد السياسي . فالارتباطات الجديدة ، سلوكات المؤسسات والعلاقات المعقدة بين الابتكارات التقنية والمنظمية وبين الفضاءات الجغرافية والاطر السوسيو سياسية التي يبنها ويحطمها الفاعلون الاقتصاديون². ان علاقات التنافس والتعاون والتبعية التي تنسج بين الامم والاقاليم الكبرى من طرف الفاعلين الاقتصاديين التي تدخل ضمن الحركية عبر الوطنية.

46. نشأة مؤسسة فروتيال :

مؤسسة فروتيال كوكاكولا هي شركة مساهمة ذات المسؤولية المحدودة تأسست سنة 1994 من طرف عائلة عثمانى وتحصلت على عقد امتياز من طرف شركة كوكاكولا الدولية لانتاج و تسويق جميع منتجات العلامة العالمية في الجزائر وهي اول علامة عالمية في صناعة المشروبات الغازية في الجزائر.

قررت مجموعة عثمانى العائلية الاستثمار في المشروبات الغازية وتحصلت على رخصة من طرف الشركة الأم كوكا كولا انشئت المؤسسة من اجل تعبئة وتوزيع منتجات كوكا كولا.

الشركة المتعددة الجنسيات امام سوق ناشئة_الجزائر_تبنى استراتيجية "تعدد المحلي " "multidomestique" وهي عبارة عن توسع جغرافي في النقاط التي تكون المهنة القاعدة ملائمة للمؤسسة ونمو خارجي مؤسس على عمليات الاستحواذ والاحتواء وفي كثير من الحالات إقامة شراكة مع المؤسسات الرائدة في الاسواق المحلية³.

ومن خصائص ومميزات القطاع الزراعي الغذائي نسجل الميزة الأساسية وهي استعمال مكثف لصيغة التعاون والتحالف لمواجهة المنافسة بين المؤسسات ولعلها ميزة خاصة في قطاع الزراعي الغذائي .

¹ ibid

² ibid

³ Tozanli ;2004 ; cite in F.Chriet, analyse des alliances,op.,cit.p.21

لقد شهد هذا القطاع على المستوى الكوني انتشاراً وهيمنة الأشكال الجديدة للاستثمار NFI التي وراءها عدة أسباب منها: ربح حصص سوق و الوصول الاثر الأعظم لمواجهة التوزيع الكبير والذي أصبح قويا وحاسما إضافة الى الأسباب التقليدية تكلفة الأجور المنخفضة و المزايا الضريبية الجذابة و مراقبة الأسواق الناشئة ذات الامكانيات الكامنة للنمو. فالقيود التي تقع على الشركات المتعددة الجنسيات تتمثل في كونها تحت ضغط الابتكار الدائم والذي يسميه موتشيللي السباق الاستراتيجي وذلك لضمان حضور عالمي هذه الشركات تسير محفظة شركات علامة أنشطة ودول¹.

الأشكال الجديدة للتدويل التي تتبناها الشركات المتعددة الجنسيات تنحصر السلوكات هذه الشركات في _اولا تسير عملياتي لأنشطة الشركة وخاصة الابتكار والتسويق الأشهار وثانيا تسير هيكلي مرتبط بمحفظة الأسواق-الدول او الاقاليم² فالخط التصاعدي و الثابت هو نحو انفتاح اكثر للأسواق او ما يسمى التدويل او العولمة رواد الدافعة في هذا الخط هي الشركات المتعددة الجنسيات التي قادت اولاً التصدير ثم الاستثمار الاجنبي المباشر ثم سياسة الأفرع و أخيراً بروز ما يسمى الأشكال الجديدة للاستثمار NFI المتمثلة في الاتفاقيات بين المؤسساتية تحت مختلف الأشكال.

كثير من المفكرين يتساءلون عن " الفائدة النظرية لتحالفات الاستراتيجية هي التعلم من طرف الحلفاء الوطنيين لتسيير الانتاج و الموارد البشرية و التسويق و ممارسات رقابة التسيير....من جهة اخرى الشركة الاجنبية تتمكن من التكيف السريع مع خصوصيات السوق الوطني" ، فمثلاً نظرية التعلم التنظيمي تركز على جوانب نقل الخبرة كتفسير لاستراتيجيات التحالفات، لان حدود الشركة لا تسمح ببث ارث المعارف و الخبرات، التحالف الاستراتيجي يستعمل كأداة للبث المراقب لهذه المعرفة³ كما يمكن ان نتكلم هنا عن امتيازات التعاونية لفورد و تيس Forde-teece على غرار الامتيازات التنافسية لبورتر Porter.

الامتيازات التعاونية تعرف من خلال تعاظم سلطة السوق بإضافة شركاء و تحقيق اثار التكافلية و تهجين التخصصات ، نقل الموارد بين الشركاء عن طريق استيعاب الكفاءات الجديدة (التحكم التقني، تسيير الموارد البشرية ، التسويق...

¹Ibid,p.20

²ibid

³Ibid,p.19

يفحص سلوك الشركات باستخلاص العلاقات بين بنية او هيكل الشركة و التوطين و اشكال التدويل .

الامتيازات الإستراتيجية من عملية التحالف هي الدخول السريع للأسواق الجديدة هذه السرعة يشجعها دافع تقليص لدورات حياة المنتجات و الدفاع و غزو لوضعية إستراتيجية و الوصول الى الموارد¹ .

ان الشركة المتعددة الجنسيات لديها سمعة دولية تكنولوجيا اساليب التسيير البشري و مراقبة شبكات التوزيع الدولية. في المقابل المؤسسة الجنوب لديها قدرات خاصة متعلقة القدرة على مراقبة و تسيير أنشطة قاعدية تمويها المحلي قدرتها على مراقبة شبكات التوزيع المحلية و المعارف حول الافضليات و العادات المستهلكين و السلوكات التجارية للبلد² فحسب ويليامسون " اصول تكون خاصة عندما تكون قيمتها في الاستعمالات البديلة ضعيفة مقارنة باستعمالها الحالي"³.

في المجمل ليس هناك نظرية تامة او نموذج لتفسير ظاهرة العلاقات بين المؤسسات في مجمله الشراكة بين طرفين غير متكافئين تتجسد بتوليفة جديدة للموارد المختلفة للوصول الى نتائج لم تكن لتنجز دون هذه الشراكة.

عدم التكافؤ في العلاقة التعاقدية بين الشريك العالمي و المؤسسة المحلية يبدو انه القاعدة العامة في مثل هذه الحالات اذ ممكن جدا ان نكون امام شراكة او تحالف ذو طابع استراتيجي لطرف و مجرد علاقة فرعية ، هامشية بالنسبة للطرف الاخر .

فالانتشار الكبير للاتفاقات التعاون في كل القطاعات الاقتصادية يشهد على ان هناك سلوك جديد من طرف المؤسسات ، اصبح التعاون بين المؤسسات وسيلة لتصبح المؤسسة او لتبقى تنافسية على الساحة العالمية.

وتتعرز حالة عدم التكافؤ هذه اكثر عندما تكون العلاقات المباشرة بين مؤسسات الشمال و الجنوب تشكل بالتأكيد شكلا جديدا للشراكة لكن مبنية على قواعد برادغيم الهيمنة على الجنوب⁴.

هناك العديد من النظريات التي عالجت التحالفات بين المؤسسات منها وأبرزها نظرية تكاليف التبادلات التحليل الاستراتيجي والاستيعاب التنظيمي ثم نظرية سلطة السوق.

¹Ibid,p.18

²Ibid,p.17

³ ibid

⁴Cite in ibid,p.14

لقد كانت المنظمة أو المؤسسة لا تعني حقل ميداني خاص لكن أصبحت براد يغم للبحث لاستكشاف وفهم المجتمع و الصيغة التي بواسطتها تهيك وتطور وتغير (كروزيه،الان توران...). التحول الاستراتيجي في قمة القرار الذي انتقل من المؤسسة الى دوائر اخرى يطرح بشكل قوي التساؤل المهم حول دور و وزن أصحاب الأوامر prescripteurs الجدد المحللين الماليين والمستشارين في تعريف استراتيجيات المؤسسات و حركيتها من اجل التحديث. فالاتجاهات المميزة للرأسمالية المعاصرة تطرح العديد من التساؤلات منها -انماط التمويلات للمؤسسات و اعادة تركيب نظام المساهمة ولكن هذا يجرنا الى موضوع اخر ليس المجال هنا لمناقشته .

من جهة الشركة الام مؤسسة كوكا كولا اختبارات فروتيال لان تملك تجهيزات تقنية حديثة في مستوى التطور التكنولوجي العالمي إلى جانب امتلاكها لأملاك عقارية كبيرة و تجربة في السوق و في الصناعة الغذائية و المتواجدة على مستوى منطقة خميس الخشنة ولاية بومرداس على مساحة 2.5 هكتار.

في البداية و مع إمضاء عقد الترخيص تمت العمليات الأولى للتعبئة على مستوى الشركة فروتيال في خميس الخشنة بتشغيل أكثر من 250 عاملا.

ثم في 1997 تم استحداث مصنع على مستوى المنطقة الصناعية الرويبة على مساحة تقدر ب 4.5 هكتار و بتشغيل أكثر من 1000 عامل ليحتضن التجهيزات الحديثة و بديكور جديد و مميز يستجيب لمقتضيات الصورة السمعة المميزة و التسويقية و الاشهارية. لشركة كوكا كولا وبمساعدة و خبرة الشركة الأم و فروعها باسبانيا

تتحول مساحة و مقرات خميس الخشنة إلى مخازن.

في 15 مارس 2006 تحولت شركة فروتيال إلى شركة ذات أسهم قدر رأسمالها ب 1668.303.000 دج و قام المجمع الاسباني اكواتوريال équatorial بشراء نسبة كبيرة من أسهم فروتيال. المجمع الاسباني يعتبر ممثل إقليمي لكوكا كولا في المغرب العربي و إفريقيا .

فروتيال كوكا كولا تقوم بتعبئة تشكيلة من منتجات الشركة الام المدخل الرئيسي في عملية التعبئة هو المركز او " السيرو" الذي تنتجه الشركة الام.

تقدم فروتيال كشركة تعبئة بعملية التمييز للمركز مع احترام مراحل التعبئة و مقاييس النوعية و النظافة

تضمن فروتيال وفق العقد المبرم ما يلي :

- تغطية السوق وإيصال المنتجات المعبأة للمستهلكين وفي أماكن الاستهلاك والاقتناء.
- بذل كل الجهود التوزيعية بتسخير كل لوسائل الإيصال الممكنة
- إغراق أماكن الاقتناء بالمنتجات وبالعلامات والحوامل الشهرية.
- التعاون والتنسيق في كل مراحل التعبئة.
- ضمان الجودة والنوعية المتفق عليها وفق المعايير المسطرة من طرف الشركة الأم الممثلة في مجمع اكواتوريال
- السيطرة على شبكة التوزيع والموزعين.
- التوظيف و ضمان امن المنشآت و التجهيزات و زيادة كفاءة الإنتاج.
- الاتصال بالسلطات المحلية و المركزية لحل المشاكل والحصول على التسهيلات
- الاتصال بالجمهور بالمعنى الواسع، مستهلكين، جمعيات ، فاعلين...
- التكوين و المحافظة على الطاقم البشري المؤهل إداريا و تقنيا لاستمرارية الإنتاج.
- تشكل المشروبات الغازية أهم منتجات شركة فرويتال كوكا كولا إذ تمثل 90 % من المنتجات المعبأة (الإنتاج).
- إلى جانب 10 % من الإنتاج لمجموعة من المشروبات الغازية ذات نكهة عصير الفواكه و مشروبات الطاقة.
- عملية الإنتاج تتمثل في ما يلي :
- التمييز
- التعبئة في القارورات زجاجية ، بلاستيكية ، عبوة معدنية لمختلف الأحجام.
- التغليف مع وضع ألصقات الحاملة للمعلومات
- ثم التوظيف هو وضع مجموعة من القارورات في صناديق بلاستيكية لتسهيل عملية النقل و المحافظ على المنتج من التلف في مسار نقله من المصنع إلى المستهلك النهائي و تخزينه و شحنه.
- المؤسسة فرويتال كوكا كولا التوزيع مدمج في أنشطتها لديها مخزن مركزي بمحاذاة المصنع والعديد من المخازن و المخازن المؤقتة و أسطول من الشاحنات.
- تتحول مساحة و مقرات خميس الخشنة إلى مخازن.
- في 15 مارس 2006 تحولت شركة فرويتال إلى شركة ذات أسهم قدر رأسمالها ب 1668.303.000 دج و قام المجمع الاسباني اكواتوريال équatorial بشراء نسبة كبيرة من أسهم فرويتال.
- المجمع الاسباني يعتبر ممثل إقليمي لكوكا كولا في المغرب العربي وإفريقيا .

فروتيال كوكا كولا تقوم بتعبئة تشكيلة من منتجات الشركة الام المدخل الرئيسي في عملية التعبئة هوالمركز او" السيرو" الذي تنتجه الشركة الام.
تقدم فروتيال كشركة تعبئة بعملية التمييز للمركز مع احترام مراحل التعبئة و مقاييس النوعية و النظافة

الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة فروتيال

في الهيكل التنظيمي للمؤسسة فرويتالتوزع المهام والأنشطة في شكل مديريات ، كل مديرية تتفرع على اقسام فعلى سبيل المثال نقوم بوصف مفصل لبعض المديريات
مديرية الإنتاج تتفرع الى قسمين

1. قسم الإنتاج المهمة الرئيسية نقل المواد من عناصر أولية إلى المنتج في صورته النهائية عبر الوسائل التكنولوجية و حسب المعايير المسطرة و الكيات المحددة و ذلك بواسطة
ضمان السير الحسن لوسائل الإنتاج الآلات و التجهيزات و الاستغلال الامثل للوسائل المادية و البشرية

التحكم في تكاليف الإنتاج

مطابقة المقاييس الموضوعية

و التحقق من الانجاز و مطابقتها مع الأهداف المبرمجة.

2. قسم الصيانة يعتبر قسما استراتيجيا نظرا لاهمية الآلات في عملية الانتاج ،يقوم بالمهام التالية
التأكد من صلاحية الآلات و التجهيزات و جاهزيتها للعمل
تشغيل التجهيزات

رصد التعطلات و القيام بأعمال الصيانة

مديرية التخزين و النقل تعتبر بمثابة مهنة المؤسسة لذا تكتسي أهمية إستراتيجية أنها تحتضن
حوالى 45 بالمائة من إجمالي عدد عمال المؤسسة.تنطوي على ثلاثة اقسام
1. قسم التخطيط يتفرع الى مصلحة التموين ومصلحة التصدير، مصلحة التموينتعتني بالشراء
للمواد الأولية المركز السكر القارورات و لواحقها الآلات و أدوات العمل و الحرص على ضمان
التموين.

أما مصلحة التصدير فتتكفل بعملية تصدير المنتج النهائي و متابعته.

2. قسم النقل توفير وسائل النقل لضمان توزيع المنتوجات ووصولها الى الزبون وتسيير و مراقبة
أسطول الشاحنات.

3. قسم التخزين وتسيير المخزون.

ان المسار التاريخي لمؤسسة فرويتال كوكاكولا الجزائر التي تعرف كشركة مساهمة ذات المسؤولية المحدودة تأسست سنة 1994 من طرف عائلة عثمانى وتحصلت على عقد امتياز من طرف شركة كوكاكولا الدولية لانتاج وتسويق جميع منتجات العلامة العالمية في الجزائر وهي اول علامة عالمية في صناعة المشروبات الغازية في الجزائر

ارتبطت بعقد شراكة في سنة 2006 مع المجمع الاسباني كوبيجا كوكاكولا وهذا بعد الضائقة المالية التي تعرضت لها وحدة فرويتال والخسائر المتراكمة في سنة 2005.

تأسست مجموعة كوبيجا COBEGA كوكاكولا الاسبانية في سنة 1951 لتسويق منتوجات كوكاكولا في اسبانيا، في حين ان المؤسسة المحلية ليست في نفس الوضعية التي ستواجه اثار العولمة وانفتاح السوق انها تذهب الى التحالف بعجز مركب حجمها ووسائلها المالية والمادية وبالتالي بوسائل الفعل محدودة جدا¹.

الشركة المتعددة الجنسيات امام سوق ناشئة_الجزائر_ تتبنى استراتيجية "تعدد المحلي " "multidomestique" وهي عبارة عن توسع جغرافي في النقاط التي تكون المهنة القاعدة ملائمة للمؤسسة ونمو خارجي مؤسس على عمليات الاستحواذ والاحتواء وفي كثير من الحالات إقامة شراكة مع المؤسسات الرائدة في الاسواق المحلية²

مجمع COBEGA هي مجموعة عائلية تسير من طرف الجيل الثالث من العائلة DAURELLA الاسبانية ويعتبر هذا المجمع من المعبئين الاساسيين في نظام شركة كوكاكولا العالمي حيث تتكون هدة المجموعة من اكثر من 40 شركة ولها ثلاثة افرع اعمال اثنان منها في صناعة كوكاكولا وهما

COBEGA كوكاكولا اسبانيا والبرتغال

ECCBC كوكاكولا المغرب العربي و افريقيا الغربية

فرع ECCBC كوكاكولا الذي تنتمي اليه شركة فرويتال كوكاكولا الجزائر يغطي احدى عشر دولة افريقية؛ الجزائر المغرب موريتانيا غانا غينيا سيراليون غامبيا ليبيريا ساوتومي غينيا بيساو الرأس الأخضر

¹Ibid,p.21

² Tozanli ;2004 ; cite in ibid,p 21

تحتل فرويتال كوكاكولا الجزائر المرتبة الثانية في المجموعة الاسبانية الفرع ECCBC بطاقة تعبئة تقدر بـ 26406000 وحدة و بحصة سوقية نسبتها 43 بالمائة من السوق الجزائرية بعد المعبي المغربي الذي يحتل المرتبة الأولى حسب حجم السوق المحلي، كوكاكولا المغرب تكتسح سوق المشروبات الغازية بالمغرب وبحصة سوق تقدر بـ 85 بالمائة و بطاقة إنتاج تقدر بـ 73785000 وحدة تجعلها تحتل المرتبة الأولى في هذا القطاع الصناعي. يغطي الفرع الاسباني ECCBC احدى عشرة دولة وينتج 136 مليون وحدة سنويا ويضم 16 مصنعا للتعبئة بمجموع 43 خطا انتاجيا بمجموع عمال يفوق 6000 عاملا. تتداول في الفرع إحدى عشرة عملة و أربع لغات العربية و الاسبانية والانجليزية والبرتغالية. في 2006 امضت شركة فرويتال كوكاكولا مع المجموعة الاسبانية او سي سي بي سيكوكا كولا ECCBC COCA COLA عقد شراكة يتم بمقتضى هذا العقد ضخ مبلغ 23 مليون اورو في حساب الشركة الاتفاق على استثمار 50 مليون اورو في الفترة بين 2007 و 2010 و أوكل التسيير لفرع او سي سي بي سي ECCBC COCA COLA ليتولى تسيير شركة فرويتال وتم الاعتماد على خمسة إطارات أجنب ذوي خبرة عالمية في مجال تسيير وإدارة الأعمال. لقد تم ادخال نمط تسييري جديد و اجاد الطاقم الجديد حسن استغلال و تاثير الإطارات و العمال الجزائريين. و بالفعل زادت مرد ودية فرويتال في الإنتاج و المبيعات و حققت أرباحا كما سجلت في سنة 2009 تصديرا باتجاه إفريقيا ما قيمته 22 مليون و 700 ألف لتر من مختلف المشروبات الغازية برقم أعمال وصل إلى 22 مليون دولار. لقد حققت شركة فرويتال كوكاكولا بعد الشراكة مع المجمع الاسباني زيادة إنتاجية المصنع وتحسين ورفع اجور العمال وتحسن في ظروف العمل والصيانة والتجهيزات. حصول الشركة على شهادات الجودة TCCQS 18000 22000 ISO9000 للبيئة و الجودة والامان. تبرع فرويتال كوكاكولا الجزائر في المرتبة الثانية في المجموعة الاسبانية بطاقة إنتاج تقدر بـ 26406000 وحدة و بحصة سوق تقدر بـ 43 بالمائة من السوق الجزائرية. الممارسات البالية المحاسبة الرديئة الفوترة العشوائية وغير الواقعية عدم التصريح رقم الاعمال العمالة ، كل هذا استبدل بتحسين ملحوظ في القدرات و تقنيات الانتاج، في النوعية والصيانة وظروف الامان و العمل و تغيرات في الممارسات التجارية و المحاسبية .

تضم عملية التعبئة لتشكيلة منتوجات فرويتال او ما يسمى في لغة التسويق مزيج منتج حسب السعة ستة خطوط انتاج- خطوط التعبئة-

خط تعبئة قارورات زجاجية 30 سل خط تعبئة قارورات زجاجية 1 لتر خط تعبئة قارورات بلاستيكية 0.5 لتر خط تعبئة قارورات بلاستيكية 1 لتر خط تعبئة قارورات بلاستيكية 2 لتر خط تعبئة العبوات المعدنية كانت 30 سل.

قررت مجموعة عثمانى العائلية الاستثمار في المشروبات الغازية وتحصلت على رخصة من طرف الشركة الأم كوكا كولا انشئت المؤسسة من اجل تعبئة وتوزيع منتجات كوكا كولا.

المقاول الاقتصاد الليبيرالي رجل الاعمال شانبيتيري - الاعنقاد في قدرة السوق ويفضل قيم الاستقلالية الابداع الاصالة والبحث عن الامتياز الفردي والزعامة .

اما المقاول في الاقتصاد التعاوني - اعتبار السوق منبع اللامساواة والاعدالة اليسوق عاجز في ما يتعلق بعملية توزيع الثروة لا بد من دولة اجتماعية قوية لتصحيح اختلالات السوق في خلق العدالة الاجتماعية - قيم الاستمرارية والاستقرار النمو والتوافق الاجتماعي المفاوضات.

اما المقاول في الاقتصاد الموازي السوق فوضوي غير منظم مقاول غبارة عن مصمم ومؤسس لشبكة اجتماعية يستند على مجموعة من علاقات الثقة ضمن معايير غير رسمية استعمال القوة والاتفاقات غير مكتوبة مة جه نحو البحث عن وضعيات ريعية وللمدى القصير يمتاز بالوصولية والانتهازية يترعرع في اقتصاد بمؤسسات عائلية و جهوية وتحتدولتية.

زمن اللقاء بين الشركة العالمية والمؤسسة المحلية الذي يتميز عدم تناظر عال بين رائد كوني مع محلي وحتى جهوي تنظيم عائلي.

القرار هنا مزدوج :

ان اختيار شكل العلاقة نظام الترخيص الذي يندرج من بين احد اهداف نيوليبرالية هي رفع كل العراقيل التي يمكن ان تعترض دوران تيارات السلع والاموال¹ و من وجهة نظر سياسية التوجه النيوليبرالي يهيمن منذ ثلاثين سنة .

بداية ان نظام يتحدد على المستوى الاستراتيجي كشكل مفضل في استراتيجية توزيع بالدرجة الاولى فنظام الترخيص هو طريقة للتوزيع اكثر منها طريقة للصناعة².
و المميزات الاساسية لهذا النظام يمكن اجمالها في النقاط التالية :

¹ J. M. ,Siroen, op.,cit

² H. Rochdane , op.,cit.,

- "صاحب الترخيص يفرض الاحترام الصارم للعناصر النظامية و النمطية للمعادلة و الشكل لكل ترخيص..."¹
- العلاقات بين صاحب الترخيص و المرخص له تولد حقوق رقابة الاول على الثاني²
- نظام الترخيص : يقيد المبادرة يزيد في التبعية فيما يتعلق بالمنتجات صعوبة التكيف في السوق المحلية فتكون صيغة ممتازة لتجاوز هذا العائق كما يمكن من تفادي التكاليف العالية للمساهمات³
- الخدمات المقدمة من صاحب الترخيص تتعلق غالبا بالتكوين و المرافقة في المستوى السوقي التجاري- التنميط للمفاهيم على المستوى التقني و التسييري
- التساؤل هو هل هناك خبرة تنتقل بفعل نظام الترخيص حسب التراخيص الفرنسية هذا الانتقال للخبرة العملية faire-savoir منعدم⁴
- في الواقع التراخيص تتسم بالعلاقة سيد مع تابع اين تطغى اكثر الريبة و الشك و السلوكات الانتهازية⁵
- التحالف يمارس تاثير على هيكل و بنية الوق المعنية_الفعل التجاري يكون حاسما _عوامل خارجية قدرة شرائية_ توسيع السوق(الطلب الشامل). هذا يدفع لدخول فاعلين جدد، علامات وطنية دولية اقليمية...
- سجلت خمسة حركات
- 1. وصول علامات عالمية اخرى منافسة تنوع وتميز
- 2. تعزيز السلطات القوة السوق للمؤسسات ابتكار تحفيز...
- 3. بروز منتجين صغار منتجات مبدلة اقل سعرا و نوعية مختلفة...
- 4. تغير و تحول لبعض المنتجين _كوندي دخلت عام 2000 بواسطة اتفاق ترخيص مع تكين لي
- 5. وصول منافسين محتملين الى السوق _ نيسيلي امضت اتفاقا للشراكة مع سيدي الكبير⁶
- صيغة جديدة من التعاونو المنافسة داخل قطاع المشروبات
- 1. افقيا تزايد المؤسسات تنوع المنتجات المناسبة الحادة و الموحشة

¹ ibid

² ibid

³ ibid

⁴ ibid

⁵ ibid

⁶ F. Chriet ,analyse des alliances,p.63

2. عموديا شبكات من المناولين قبلها وبعديا
هذا سيؤطر تجربة مجموعة عثمانى مع كوكاكولا.

- مناخ العمل و النزاعات الاجتماعية وحتى عائلية
- التخلي عن السياسة التقليدية للتوظيف (قديمة غياب معايير غياب التاهيل غموض السرية الزبونية و المعريفة ...3 او 4 عائلات في محور 15 كلم و خاصة في فئة العمالة البسيطة، نحو التكوين معايير موضوعية وضوح و شفافية تعريف دقيق للوظيفة تلاؤم منصب العمل مع المؤهل

- تحديث ادوات الانتاج
- سياسة جديدة في الموارد البشرية
- توظيف
- سياسة اجور
- التكوين مخطط
- على مستوى التنظيم :
- 1. تنظيم جديد
- 2. مهن جديدة
- 3. صرامة امن نظافة بيئة
- 4. مسار المنتوجات tracabilite
- 5. اثار على الموزعين ثلاجات شاحنات مصممة
- 6. سلوكات جديدة لباس مهني
- 7. اعادة انتاج ايجابي للعلامة ابراز مظاهر الاشهار بشكل واسع و مكثف

من جهة الشركة الام مؤسسة كوكا كولا اختبارات فروتيال لان تملك تجهيزات تقنية حديثة في مستوى التطور التكنولوجي العالمي إلى جانب امتلاكها لأملاك عقارية كبيرة و تجربة في السوق و في الصناعة الغذائية و المتواجدة على مستوى منطقة خميس الخشنة ولاية بومرداس على مساحة 2.5 هكتار.

هنا سيتم محاولة ادخال هذه الموارد المحلية واعادة صياغتها ودمجها ضمن السلسلة الشاملة للقيمة CGV لم تعد تنشغل في نفس الاقليم الوطني لقد انفجرت السلسلة لتتوزع على العديد من المناطق اي العديد من الدول . الشركة العالمية كوكاكولا ستشرف على تفكيك واعادة بناء و تفكيك السلسلة لتشمل العديد من الاقاليم الوطنية.¹

انفصال العملية الاقتصادية والتنظيمية عن الفضاء الوطني ليعاد هيكلتها في فضاء كوني² بعيدا عن السلطة الوطنية .

كل هذا يتم تحت تقسيم جديد للعمل الدولي اين فاعلو القبلي يستحدون على تطوير العلامات والمنتجات بينما الداخلون الجدد – في الجنوب- يقدمون خدمات التلعب و(التعبئة) الامر الذي يحطم الصورة التقليدية للشركة المدمجة.³ تفتيت للصورة وبالتالى لمكانة المؤسسة كواقع ملموس وكمحل انخراط اين يخعرف العامل نفسه كعامل وكفاعل و كشخصية مكوناتها الاساسية مرتبطة بالمؤسسة .

انطلاقا من منهجية السلسلة الشاملة للقيمة نتمكن من تحديد مسارات التدفقات المادية ومسار التحويلات للمواد الى غاية وصول المنتج الى الاستهلاك والتي تسمح لنا التعرف على التوليفات المنظمة والتخصصات بين-الشركاتية و جغرافية السلسلة و اندماجها في السياق السوسيو مؤسساتي⁴

جيريفي (Gereffi,1994) يوضح الملامح الاساسية المميزة لاقتصاد لما بعد الفورية استراتيجيات الفاعلين والاشكال الجديدة للتبعية التي تجد نفسها فيها المؤسسات ذات الحجم المحدود اين رقابة الكبار على منافذ التوزيع – سلاسل مقادة من طرف المشترين⁵

ظهرت السلاسل القيمة المعولة بقيادة هذه المرة المشترين الكبار. هذه السلاسل الكونية للقيمة تضاعفت بشكل رهيب ويمثل هذا قطيعة جدية مع النموذج الفوردوي الذي يستوعبه المقاربات الاقتصادية المتمحورة حول القياسات الوطنية ولا المقاربات التسييرية التي تركز على المؤسسة⁶

في البداية ومع إمضاء عقد الترخيص تمت العمليات الأولى للتعبئة على مستوى الشركة فرتيال في خميس الخشنة بتشغيل أكثر من 250 عاملا.

¹Palpacuer, Florence, et Nicolas Balas.op.cit

²ibid

³ ibid

⁴ ibid

⁵ ibid

⁶ ibid

ثم في 1997 تم استحداث مصنع على مستوى المنطقة الصناعية الروبية على مساحة تقدر ب 4.5 هكتار وبتشغيل أكثر من 1000 عامل ليحتضن التجهيزات الحديثة و بديكور جديد و مميز يستجيب لمقتضيات الصورة السمعة المميزة و التسويقية و الاشهارية. لشركة كوكاكولا وبمساعدة و خبرة الشركة الأم و فروعها باسبانيا.

فالشركة المتعددة الجنسيات امام سوق ناشئة_الجزائر_ تتبنى استراتيجية "تعدد المحلي " "multidomestique" وهي عبارة عن توسع جغرافي في النقاط التي تكون المهنة القاعدة ملائمة للمؤسسة و نمو خارجي مؤسس على عمليات الاستحواذ والاحتواء وفي كثير من الحالات إقامة شراكة مع المؤسسات الرائدة في الاسواق المحلية.

تتحول مساحة و مقرات خميس الخشنة إلى مخازن.

في 15 مارس 2006 تحولت شركة فروتيال إلى شركة ذات أسهم قدر رأسمالها ب 1668.303.000 دج و قام المجمع الاسباني اكواتوريال équatorial بشراء نسبة كبيرة من أسهم فروتيال.

المجمع الاسباني يعتبر ممثل إقليمي لكوكا كولا في المغرب العربي و إفريقيا .

فروتيال كوكا كولا تقوم بتعبئة تشكيلة من منتجات الشركة الام المدخل الرئيسي في عملية التعبئة هو المركز او " السيرو" الذي تنتجه الشركة الام.

انقلبت علاقة القوى، كانت الدولة تجعل الشركات العالمية في تنافس على اقليمها الامر الذي يعطي سلطة للدولة تجاه الشركات العالمية ، اليوم العكس الشركات العالمية هي التي تجعل الدول في تنافس على نشاط من أنشطة هذه الشركات .

التهديد بنزع التوطين الذي تلوح به الشركة العالمية اصبح مصدر مساومة و ابتزاز...

حضور الشركات العالمية او الشركات -الشبكات اقل مخاطرة في الاقاليم الوطنية .

الشركة العالمية تراقب الشركات الاجنبية بدون مساهمة راسمالية بآبن تصبح الممون الحصري بالتكنولوجيا او العلامة او الزبون وهذا بفضل الاشكال الجديدة للاستثمار NFI .

على الشريك المحلي للشركة العالمية التكيف مع القيود الاقليمية المحلية وليس الشركة العلمية¹. تاكل التقنيات الفورية و ظهور الطلب المشخص و المتغير يتطلب مجموعات متنوعة و انتاج مرن ، في كميات صغيرة ، الشركات العالمية وجب عليها التكيف مع هذا المعطى التكنو اقتصادي الجديد و استعمال الالات الاوتوماتيكية و القابلة للبرمجة و المرنة في استعمالها و تتيح اقتصادات التنوع بدل اقتصادات الكميات الكبرى للفورية².

¹ibid

² ibid

لا يمكن تاميم مؤسسة تسلم المفتاح في اليد لمؤسسة محلية بهدف الضغط على الشركة العالمية التي ليست المملوكة للمصنع الذي سلمته . كيف للسلطات المحلية رقابة اوتاميم اتفاق مرافقة تقنية او اتفاق OEM ازدهار الشركات العالمية اصبح اكثر علانية مع الاشكال الجديدة للاستثمار . الراسمال اللامادي البرامج اصبحت البديل القوي الذي يكتسح الراسمال المادي – التجهيزات – هذه التغيرات التقنية المعلوماتية ثورت القواعد التقليدية للصناعة و افرزت اعادة تركيب دولية وبشكل رهيب .

لقد تعززت الشركات العالمية – الشبكات بعملية التحالفات الاستراتيجية واصبحت التحالفات الامريكية – الاوروبية الاكثر عددا والاكثر ديناميكية ، هذه التحالفات احدثت شبكات من الشركات العالمية (رؤوس مجموعات) التي بدورها اصبحت شركات – شبكات . فضاء غامض اين الملامح والحدود القديمة سقطت : وضعية وسيطة بين السوق والمنظمة – ترابعية وعقد – ادخال – اخراج ... كل ذلك يهدف الى تقليص تكاليف الماملات و تكاليف الرقابة¹ وكوكا كولا على خطى شركات عالمية كنيك NIKE تخلت عن 90 % من انشطتها الانتاجية الى المناولة في اسيا ، لقد اصبحت لا تعتبر شركة صناعية بل اختصاصي في التصميم والابتكار والتسويق ، اصبحت شركة رخوة² Hollow coporation

لكي تكون كونية ومحليا متكيفة ، الشركات العالمية اقامت اشكال تنظيم جديدة. مثال وحدة دولة مامسؤولة عن البحث و التطوير واخرى في دولة اخرى مهمتها المالية و الثالثة مختصة في التسويق و الاشهار ، تشكل كلها نظام رقابة لاستراتيجية موحدة للشركة العالمية. اصبحت امام منتج لا جنسية له وبدون اي ارتباط باقليم بعينه .³

القوة الهائلة التي تتمتع بها الشركات العالمية يمكن ابرازها من خلال الخزينة المتراكمة لكل الشركات العالمية تمثل اضعاف مبالغ الاحتياطات النقدية الرسمية لمجموع البنوك المركزية ، لذا فان نقل 1 او 2 % من هذه الكتل النقدية منعملة الى اخرى من شأنه ان يغير سعر صرف اي عملة ..⁴

اتفاقات الترخيص والمرافقة التقنية والامتياز و المناولة الدولية و اتفاقات تقاسم الانتاج و التعاون الصناعي و اتفاقات التسيير والخدمات ... الاشكال الجديدة للاستثمار لاتعني اي راسمال

¹W. Andreff Wladimir ,op. ,cit.

² ibid

³ibid

⁴ ibid

بل فقط عزل عناصر المؤسسة القديمة فصل التقنية والخبرة عن العنصر المالي . الدولة المضيفة يجب تقديم الجوهري رؤوس اموال وقد تلجا الى الاستدانة¹ ...
تقدم فروتيال كشركة تعبئة بعملية التمييز للمركز مع احترام مراحل التعبئة ومقاييس النوعية والنظافة

تضمن فروتيال وفق العقد المبرم ما يلي :

- تغطية السوق وإيصال المنتجات المعبأة للمستهلكين وفي أماكن الاستهلاك والاقتناء.
- بذل كل الجهود التوزيعية بتسخير كل لوسائل الإيصال الممكنة
- إغراق أماكن الاقتناء بالمنتجات وبالعلامات والحوامل الشهرية.
- التعاون والتنسيق في كل مراحل التعبئة.
- ضمان الجودة والنوعية المتفق عليها وفق المعايير المسطرة من طرف الشركة الام الممثلة في مجمع اكواتوريال
- السيطرة على شبكة التوزيع والموزعين.
- التوظيف و ضمان امن المنشآت والتجهيزات وزيادة كفاءة الإنتاج.
- الاتصال بالسلطات المحلية والمركزية لحل المشاكل والحصول على التسهيلات
- الاتصال بالجمهور بالمعنى الواسع، مستهلكين، جمعيات ، فاعلين...
- التكوين والمحافظة على الطاقم البشري المؤهل إداريا وتقنيا لاستمرارية الإنتاج.
- تشكل المشروبات الغازية أهم منتجات شركة فروتيال كوكا كولا إذ تمثل 90 % من المنتجات المعبأة (الإنتاج).
- إلى جانب 10 % من الإنتاج لمجموعة من المشروبات الغازية ذات نكهة عصير الفواكه ومشروبات الطاقة.

عملية الإنتاج تتمثل في ما يلي :

لكي نفهم عملية الانتاج في هذا العصر الرسمالي الجديد يكون مفيدا جدا ان نستعين بمفهومين اساسيين يمكن ان يفسرا العملية وهما سلاسل القيمة ، سلسلة ينشطها المشترون وسلسلة بنشطها المنتجون ، الشركات القائدة CPA , CPP تتجه نحو التخلي عن الانتاج لكي تركز استثماراتها على ترقية العلامات وتصميم المنتجات والتسيير المالي².

¹ibid

²Palpacuer, Florence, et Nicolas Balas.op.cit

ان سياق ادارة السلاسل هاته CPA و CPP تتميز ببروز وسطاء كبار لحساب الشركات القائمة يضمّنون حصة متنامية من وظائف التنسيق العبروطنية لعملية الانتاج. هؤلاء الوسطاء لهم هويات متنوعة – حسب القطاع و حسب الدولة- الامريكيون لديهم وسطاء اقوياء جدا ومهيكلين بشكل قوي . انها القدرة و الكفاءة على قيادة و ادارة قطع متناثرة للعملية الاقتصادية الواحدة حيث تنتظم أنشطة التحويل للمنتوجات الضخمة كالزجاجات في المشروبات الغازية تجمع بقرب الاسواق النهائية من طرف اعوان متعاقدة مع الشركات القائمة التي يشكلها من بينهم المعبئون¹. فمؤسسة التعبئة هنا لا تشكل وحدة تامة بل جزء يجد نفسه منخرطاً في جسم اكبر تقوم اساساً و حصرياً بالمهام التالية

- التمييز
- التعبئة في القارورات زجاجية ، بلاستيكية ، عبوة معدنية لمختلف الأحجام.
- التغليف مع وضع ألصقات الحاملة للمعلومات
- ثم التوظيف هو وضع مجموعة من القارورات في صناديق بلاستيكية لتسهيل عملية النقل و المحافظ على المنتج من التلف في مسار نقله من المصنع إلى المستهلك النهائي و تخزينه و شحنه. المؤسسة فروتيال كوكا كولا التوزيع مدمج في أنشطتها لديها مخزن مركزي بمحاذاة المصنع والعديد من المخازن و المخازن المؤقتة و أسطول من الشاحنات. لقد كان هذا النمط من العلاقات نمط الشراكة هذا افرز هيكلية جديدة للسوق ابرز سيماتها الضخامة التي تبدو على مستوى مراكز البيع و التوزيع الشاحنات العملاقة التي تجوب الشوارع العابرة عبر كل محاور القطر. لكن السمة الاساسية هنا تكمن في تبعية المؤسسة المحلية تجاه الشركة المتعددة الجنسيات فهل يتحقق ما يشاع انها فرصة لتسريع عملية التلقين المنظمي، و ماهي الكيفية التي يسير بها هذا عدم التماثل وهل تتجه العلاقة الى علاقة تراتبية . تلك هي رهانات العلاقة بين مؤسسة محلية و شركة متعددة الجنسيات، علاقات التبعية و الهيمنة الموجودة في العلاقة بين المؤسسة المحلية و الشركة المتعددة الجنسيات يظهرها بشكل قوي الهيكل التنظيمي و تقاسم و توزيع المهام و عملية التسيير و تسمح لنا التعرف على السلطة و القوة المحصلة و تسييرها .

¹ibid

عديد من المؤلفين يقفون في صف المؤسسة المحلية بتقديم رأي مختلف بحجة رئيسية ان هذه المؤسسة تتمتع بمرونة كبيرة وإرادة في التعلم و قدراتها بسبب حجمها الصغير على التكيف مع مختلف السياقات والأوضاع فحجم الشريك يمكن ان تكون نقطة قوة في المفاوضات لاتفاق الدخول في علاقة ما ، واستقرار التحالف مرتبطة ايجابيا بوجود شريك مهيمن يمارس تأثير و ضغط على الآخر.

ان علاقات بين المؤسسة المحلية و الشركة المتعددة الجنسيات تطرح مسألة عدم التماثل المزدوج: الحجم و القوة او السلطة¹.

ظاهرة التحالفات الاستراتيجية اخدت في التعاضد سواء عدديا او في تنوع اشكال التحالف ، في تقرير لمنظمة التعاون و التنمية الاوروبية لسنة 2001 يسجل ان نمو التحالفات الاستراتيجية بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بين الشركات المتعددة الجنسيات مر من 290 عملية في سنة 1996 الى 453 عملية في سنة 1999² ولهذا فموضوعنا يكتسي اهمية بالغة وخاصة كونه يدرس العلاقات بين مؤسسات ذات سياقات مختلفة ، استراتيجية شاملة في سياق معولم شركة متعددة الجنسيات واقتصاد انتقالي لم يتمكن بعد وهش بالنسبة للمؤسسة المحلية .

التحالف مرتبط في كثير من الكتابات بمفهوم التبعية هدة التبعية تقلل من الق و السلطة داخل التحالف و تحكم على الشريك التابع بان يقدم و يعطي اكثر ام الشريك الآخر الاقوى يتجاوز احتياجاته جراء عملية الاستعاب و التعلم و اكتساب الكفاءات التي كانت تنقصه او التي احتاج اليها في بداية العلاقة ... انتهازية؟؟؟³

مؤسسة فرويتال كوكاكولا هي شركة مساهمة ذات المسؤولية المحدودة تاسست سنة 1994 من طرف عائلة عثمانى و حصلت على عقد امتياز من طرف شركة كوكاكولا الدولية لانتاج و تسويق جميع منتجات العلامة العالمية في الجزائر و هي اول علامة عالمية في صناعة المشروبات الغازية في الجزائر

ارتبطت بعقد شراكة في سنة 2006 مع المجمع الاسباني COBEGA كوكاكولا و هذا بعد

الضئقة المالية التي تعرضت لها و الخسائر المتراكمة في سنة 2005

تأسست مجموعة كوبيجا COBEGA كوكاكولا الاسبانية في سنة 1951 لتسويق منتجات كوكاكولا في اسبانيا، انتماء الفرع لمجموعة واحدة تحدد مشاركتها في تطوير المجموعة في اطار " استراتيجية

¹F. Chriet, analyse des alliances, op., cit., p.23

²ibid

³ibid

متقاسمة " .

هذا يشير الى "الاستراتيجية الشاملة " للمجموعات اين تسيير المنظمات المتعددة الجنسيات يستند على تخصص انتاج و خدمات الافرع ، الكل مرتبط ببعضها ببعض¹.

مجمع COBEGA هي مجموعة عائلية تسيير من طرف الجيل الثالث من العائلة DAURELLA الاسبانية و يعتبر هذا المجمع من المعبئين الاساسيين في نظام شركة كوكاكولا العالمي حيث تتكون هدة المجموعة من اكثر من 40 شركة ولها ثلاثة افرع اعمال اثنان منها في صناعة كوكاكولا وهما

COBEGA كوكاكولا اسبانيا و البرتغال

ECCBC كوكاكولا المغرب العربي و افريقيا الغربية

فرع ECCBC كوكاكولا الذي تنتمي اليه شركة فرويتال كوكاكولا الجزائر يغطي احدى عشر دولة افريقية؛ الجزائر المغرب موريتانيا غانا غينيا سيراليون غامبيا ليبيريا ساوتومي غينيا بيساو الرأس الأخضر

تحتل فرويتال كوكاكولا الجزائر المرتبة الثانية في المجموعة الاسبانية الفرع ECCBC بطاقة تعبئة تقدر ب 26406000 وحدة و بحصة سوقية نسبتها 43 بالمائة من السوق الجزائرية بعد المعبي المغربي الذي يحتل المرتبة الأولى حسب حجم السوق المحلي، كل هذا يتم في اطار نظام مراقبة – تبعية المقر يدير ضمن سياسة مشتركة ، مجموع نشاط التوطينات و الافرع في كل مجموعة .² و ان الافرع الاجنبية ليست بالضرورة مراقبة بصورة مباشرة من المقر الشركة الام ولكن من مقرات وسيطة ، يظهر الارتباطات المحكمة .

المؤسسات المشكلة للمجموعات تظهر شبه مستقلة الواحدة عن الاخرى مندمجة في وسطها ضمن عملية توطين الواحدة³. هذا التشكل يظهر الروابط المالية المباشرة التي تربط كل فرع وسيط في اطار شبكات التبادلات للشركة . هذا يسمح بالتاكيد على الدور الخاص لبعض الافرع كوسطاء لانجاز التدويل...⁴

¹ ibid

² ibid

³ ibid

⁴ Rozenblat , 2004, cité in Céline Rozenblat ,op.,cit

يظهر ان "الشركات العالمية – الكونية- يمكن اعتبارها انها تملك مسبقا حرية كامالة في الاختيار لاماكن توطين الانشطة"¹. ان دينامية الجذب لدولة عملية متطورة ويمكن بناءها عن طريق سياسات حكومية لترقية المناخ وتهيئة المناسبة للاستثمار الاجنبي .

الفضاء المدجن للشركة يستند على دوران "تيار مستمر" لرؤوس الاموال و المعلومات و المنتجات و الافراد بين الافرع الموطنة في تنوع كبير من الامم . هذا البعد في تسيير الشركة العالمية اصبح مهما جدا حصة التبادلات الدولية ما بين افرع الشركة – الداخلية – في التجارة العالمية تقترب من 40%²

الدور العظيم و الحاسم في اعادة التشكيل للشركات و الهيكلة الجديدة للعلاقات الذي بدوره لايمكن تصور مثل هذا التطور و خاصة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات .

الشركة العالمية تضع استراتيجيات على اساس منطقة تجارية سوقية مدمجة في عملية الاقلمة régionalisation³ اوندراف Andreff يعتبر ان بعض الشركات اصبحت حرة كالهواء – طليقة – فيما يتعلق بتوطين الانشطة و فيا يتعلق بالمفاضلة بين المناطق الجغرافية (andreff, 1999, p. 407)⁴

التحالفات الاستراتيجية ، اشكال جديدة للاستثمار الدولي ، افرزت سلوكات تعاون – تنافس في محيط اين الحدود بين القطاعات بين المجموعات و بين الشركات اصبحت متحركة و مائعة⁵ ان مفهوم الشركة الشبكة و شبكة شركات افرز شركات من نوع شركات كونية شركات تنظم عموديا توطيناتها و افرعها في شكل سلسلة مدمجة دوليا. في الاقتصاد الكوني ، الشركات العالمية اكثر انتقائية في اختيار التوطينات للانشطة المالية و التجارية و الانتاجية كما تتمتع بقدرة على تحييد اهمية المكان و الاقليم ، مرونة متزايدة في عملية نقل الانشطة من مكان الى اخر⁶ فمحددات الاستراتيجية العرضية في حافة البحر المتوسط تمزج بين البحث عن منابع التمويل المثمرة مع السوق الديناميكية و دات الحجم الكبير و التقليل من تكاليف الانتاج⁷ ان الاقليم ليس فقط مجرد حامل لعوامل التوطن بل فاعل يملك كذلك انماط التنظيم و التكيف دات الخصوصية .

¹Christophe Storaï. ATTRACTIVITE TERRITORIALE ET STRATEGIES DE LOCALISATION DES FIRMES : LE TERRITOIRE CORSE PEUT-IL DEVENIR UN NOUVEL EDEN ?. Information, Savoirs, Décision, Médiation, 2003.

² ibid

³ ibid

⁴ ibid

⁵ ibid

⁶ ibid

⁷ ibid

انه ادراك جديدة للاقليم تضع قطيعة مع التصور التقليدي للفضاء الاقتصادي . لقد انتقلنا من الاقتصاد الدولي – بين الدول - القائم على تبادل السلع والخدمات الى الاقتصاد متعدد الدول القائم على تدفق الاستثمارات المباشرة – حركة الاصول الانتاجية ومع نهاية الثمانينات نشهد الاقتصاد الشامل – الكوني ، ادماج تقليص الحماية مشاركة فعالة تداخل العوامل و التسيير و المعلومات في شكل تدفق و تثكف للاعتماد المتبادل و التداخل . وتعاضم الحركية للموارد و الاشخاص و المعلومات انه الانتشار و التفتت للانشطة التي كانت تقليديا مدمجة . الكونية تمشي مع الاقليمية في شكل تجاوز للدولة كوحدة ترابية و تنظيمية نتكلم عن اقاليم او مناطق و ليس دول .

كوكاكولا المغرب تكتسح سوق المشروبات الغازية بالمغرب وبحصة سوق تقدر ب85 بالمائة و بطاقة إنتاج تقدر ب73785000 وحدة تجعلها تحتل المرتبة الأولى في هذا القطاع الصناعي . يغطي الفرع الاسباني ECCBC احدى عشرة دولة و ينتج 136 مليون وحدة سنويا و يضم 16 مصنعا للتعبئة بمجموع 43 خطا انتاجيا بمجموع عمال يفوق 6000 عاملا . تتداول في الفرع إحدى عشرة عملة و أربع لغات العربية و الاسبانية و الانجليزية و البرتغالية . في 2006 امضت شركة فرويتال كوكاكولا مع المجموعة الاسبانية اوسي سي بي سيكو كولا ECCBC COCA COLA عقد شراكة يتم بمقتضى هذا العقد ضخ مبلغ 23 مليون اورو في حساب الشركة الاتفاق على استثمار 50 مليون اورو في الفترة بين 2007 و 2010 .

ان رصد المقدرة العظمى في التحكم في العلاقات التحالفية بهذا الشكل الذي يخص كوكاكولا مع الشريك الجزائري المحلي يمكن ان يعبر عنها بالرضا عن العلاقة التحالفية نسجل ان الشركة العالمية اكثر رضا عن الشريك المحلي¹ ، في حالتنا الاختيار صائب ولكن يتيح امكانات التعديل و التحسين و التطويع دون قلب العلاقة برمتها . وهذا ما حدث بعد الصعوبات التي تعرضت لها فرويتال ثم تدخل الشريك الاسباني ...

الرضا العام عن العلاقة التحالفية نسجل ان الشركة العلمية ، في المتوسط ، اكثر رضا عن العمليات المشتركة من الشريك المحلي (فرق 0.5 على سلم من 1 الى 5 اي حوالى 15 % فارق التقدير)²

¹ F.Chriet, instabilité des alliances, op. cit., P.276

² Ibid, P.276

التقدير المتوسط عن مدى الوصول للأهداف للشركة العالمية اعلى من تقدير المؤسسات المحلية ، هذا الفارق قوي و معبر¹.

الشريك المحلي يدرك القدرات العالية للتكيف للشركة العالمية² بينما الشركة العالمية ترى ان الشريك المحلي لا بد من المرافقة الجوهرية لتحقيق التكيف ، يمكن تفسير الحالة بالتجربة الكبرى لدى الشركة العالمية في تسيير العلاقات التعاونية الدولية .

اما بخصوص القطاع الزراعي الغذائي ان معاينة القدرة الانتاجية في قطاع الزراعي الغذائي (المقدرة بنسبة انتاج القطاع على عدد السكان) تشير ان القيمة تتجاوز 2000 دولار لكل ساكن في فرنسا في حين ان القيمة في الجزائر لا تتجاوز 100 دولار لكل ساكن³.

كوكاكولا تسجل رقم اعمال غذائي CAA قدر ب 18.546 مليار دولار في سنة 1996 ليصل الى 23.104 في سنة 2005⁴.

تهيمن الشركات العالمية على قطاع الزراعي الغذائي و تطور رقم الاعمال الزراعي الغذائي CAA بنسبة 18% خلال الفترة من 1996 و 2002 كرقم اعمال متوسط ل 100 شركة عالمية اي في حدود 9 مليار دولار⁵.

نسجل هيمنة الشركات الامريكية على قطاع الزراعي الغذائي العالمي 43% من رقم الاعمال الزراعي الغذائي ل 100 شركة المتصدرة قد حققته 34 شركة امريكية⁶

شهد القطاع الزراعي الغذائي حركية قوية في اعادة الهيكلة بين 1987 و 2006 حيث تضاعفت عمليات الالتحام والاستحواد ب 6 اضعاف في القطاع⁷

عدم توازن في علاقات القوى بين الشركاء وطبيعة عملية الدخول في العلاقة – في شكل عقد ادعان – يؤدي الى فض مرن "سهل" للوضعيات النزاعية⁸ نظرا للهيمنة المطلقة لاحد الشركاء و وهنا الشركة العالمية .

العلاقة التعاونية ليست منعزلة بل منغمسة في الاستراتيجيات الشاملة للشركاء ، على الاقل من طرف الشركة العالمية ومحفظة التحالفات للشركة العالمية تدار وتسير على المستوى العالمي .

¹ ibid

² Ibid, PP. 275,276

³ ibid

⁴ Banque des données agrodata ,UMR,MOISA ; Montpellier ,2007) in ibid,p.163

⁵ Ibid,P.165

⁶ ibid

⁷ ibid,p.166

⁸ ibid,p.261

عدم استقرار العلاقة التحالفية صفة اساسية في تسيير العلاقة و مصيرها تخضع الاختيارات الاستراتيجية للشركاء.

العديد من الدراسات الميدانية اشارت الى اثر عدم التوافق التنظيمي و التعقيد التسييري على العلاقات التعاونية¹، فالرغبة في تغيير في توزيع الرسمال بين الشركاء عن طريق اعادة التفاوض على الاتفاق. لقد اشار بيلون الى ان هناك اختلافات عميقة، في البنيات و في العملية التعاونية، بين الشركاء شمال - شمال و بين الشركاء شمال - جنوب الامر الذي يتمخض عنه اثار مختلفة فيما يتعلق بالامتيازات و المدة و الاستقرار و تقاسم السلطة في هذه العلاقة...² يؤثر عدم التناظر بشكل كبير على عناصر العلاقة التعاونية و مسارها. الرضا عن العلاقة التعاونية و الوصول الى الاهداف تؤدي بالتغيير في الراسمال سواء بالتخلي او الاستحواد على حصص من الراسمال.

الظروف الابتدائية للعلاقة التشاركية تكون محددة و حاسمة في مسار العلاقة و نتائجها. يبرز التغيير الكبير للرقابة الراسمالية في المؤسسة الجديدة في تغير لطاغم التاثير بتغيير الاشخاص في القيادة.

انخراط قوي للشريك المحلي كما تدركه الشركة العالمية يكون سانحا للاشكال الداخلية لعدم الاستقرار (استحواد او تنازل عن حصص)³ فالعلاقات التشاركية كبنية لتنافس مقنع من خلال السباق نحو الاستيعاب بين الشركاء.

أوكل التسيير لفرع او سي بي سي ECCBCCOCA COLA ليتولى تسيير شركة فرويتال و تم الاعتماد على خمسة إطارات أجنب ذوي خبرة عالمية في مجال تسيير وإدارة الأعمال. لقد تم ادخال نمط تسييري جديد و اجاد الطاقم الجديد حسن استغلال و تاثير الإطارات و العمال الجزائريين.

و بالفعل زادت مرد ودية فرويتال في الإنتاج و المبيعات و حققت أرباحا كما سجلت في سنة 2009 تصديرا باتجاه إفريقيا ما قيمته 22 مليون و 700 ألف لتر من مختلف المشروبات الغازية برقم أعمال وصل إلى 22 مليون دولار

لقد حققت شركة فرويتال كوكاكولا بعد الشراكة مع المجمع الاسباني النتائج التالية زيادة إنتاجية المصنع.

¹ Ibid, p.263

² Ibid, p.265

³ Ibid, p.270

تحسين ورفع اجور العمال.

تحسن في ظروف العمل و الصيانة و التجهيزات.

حصول الشركة على شهادات الجودة TCCQS 22000 18000 ISO9000 للبيئة و الجودة والامان. انه تحسن ملحوظ في القدرات و تقنيات الانتاج، في النوعية و الصيانة و ظروف الامان و العمل و تغيرات في الممارسات التجارية و المحاسبية
فبعد ثلاث سنوات على عقد الشراكة مع المجموعة الاسبانية حققت فرويتال القفزة المالية التالية:

جدول 44 مؤشرات التغير الايجابي من 2005 الى 2009 لشركة فرويتال

المؤشر	2005	2009
الطاقة الإنتاجية مليون لتر	73.2	152.4
التصدير	00	22.7
التوزيع المباشر	45%	65%
حصة السوق	26%	43% المرتبة الاولى
نسبة استغلال خطوط التعبئة	45%	65%
الجودة معيار BPQI	85%	92%
شهادة الجودة TCCQS	غير كامل	الحصول عليها
عدد العمال	900	980
الوضعية الاجتماعية للعمال	غير مرضية	جد مرضية
الديون مليون دولار	52	25
السنة المالية	خسارة	ارباح

تتربع فرويتال كوكاكولا الجزائر في المرتبة الثانية في المجموعة الاسبانية بطاقة إنتاج تقدر

ب26406000وحدة و بحصة سوق تقدر ب43 بالمائة من السوق الجزائرية.

تضم عملية التعبئة لتشكيلة منتوجات فرويتال او ما يسمى في لغة التسويق مزيج منتج حسب السعة ستة خطوط انتاج- خطوط التعبئة-

خط تعبئة قارورات زجاجية 30 سل خط تعبئة قارورات زجاجية 1 لتر خط تعبئة قارورات

بلاستيكية 0.5 لتر خط تعبئة قارورات بلاستيكية 1 لتر خط تعبئة قارورات بلاستيكية 2 لتر خط

تعبئة العبوات المعدنية كانت 30 سل.

هذا النجاح لم يكن ليتحقق لولا القدرات الهائلة على التكيف وادارة التحالفات و السلاسل فالشركات المتعددة الجنسيات تتمتع بقدرات و استراتيجيات التوسع و الانتشار و وسائل مالية تمكنها من ضمان نجاح اي اختيار استراتيجي على المدى البعيد.

في حين ان المؤسسة المحلية ليست في نفس الوضعية التي ستواجه اثار العولمة وانفتاح السوق انها تدخل الى التحالف بعجز مركب حجمها ووسائلها المالية و المادية و بالتالي بوسائل الفعل محدودة جدا¹

واخيرا فان مؤسسة فرويتال كوكاكولا ستكون مؤسسة الحد الأدنى اقرب قبل التوزيع le juste avant da distribution . انها قريبة من مهمة التوزيع منها الى مهنة الانتاج اين تحول الوظائف – جسم الوظائف من الانتاج افراد الانتاج الى جسم وظائف التوزيع .

التوزيع الذي سيصبح من وظيفة ثانوية – التوزيع الى علاقة استراتيجية محور المؤسسة – الوظيفة الاساسية مهنة المؤسسة المحورية . ويكون الاتجاه او التوجه – زبون خلق الزبون المحلي و المحافظة عليه بكل الوسائل تحويل الاشهار – العالمي الى محلي ، عجن العالمي وتحويله الى محلي ...

ان حصر المؤسسة في الوظيفة التوزيعية مع مولدة المؤسسات و تفعيل برادىغم القيمة الاسهمية و تشتت وتفكك سلسلة الانتاج عبر العالم مع كثافة وتعقد شبكات التفاعلات المتبادلة بين المؤسسات ، ظواهر تتجاوز حدود الدولة وتثير تساؤلات جديدة على الدولة الوطنية وخاصة مايتعلق باثر العولمة على ممارسات و علاقات العمل المحلية والمؤسسة المحلية.

¹ F. Chriet, analyse les alliances, op. cit., p.21

5. الفصل الخامس : مصنع إنتاج أم توزيع؟ المستوى المنظمي : فضاء تحويل القيمة نحو الخارج

51. اشكالية التنظيم :

ندخل المستوى المنظمة وهنا المؤسسة المحلية التي ستمزج العناصر العالمية مع العناصر المحلية وستشكل حالة مؤسسة فرويتال كمؤسسة خاصة قبل كل شيء وتندرج في سياق الانقلاب في الادوار في اطار، ينظر بيتر لهدا الانقلاب في الادوار" في الاطار الحالي لعولمة التكنولوجيا و الاقتصاد، الدوات دات النزعة الخاصة والحاملة للمصالح الخاصة هي التي تجر وتوجه فعل الدوات دات النزعة العامة الحاملة للمصلحة العامة.

نشهد ادن انفصال متزايد بين القوة الاقتصادية المعولمة وبين القوة السياسية " الوطنية¹ كما يمكن ان تختفي السياسة وراء المؤسسة اد تصبح ممارسة السياسة بواسطة المؤسسة. التأثير في الساحة السياسية الدولية بواسطة المؤسسة.

كما ان التحول العميق في تركيبة الاقتصاد الدولي وتوليفات الانتاج التي شهدت تغيرا جذريا عميقا مس الاسس الاستراتيجية والتوازنات السابقة التي اطرت الحياة الاجتماعية والسياسية مع ميلاد الدولة الوطنية وامتدادها لتكون دولة المجتمع ف"ادوات الانتاج الصناعي تغيرت ادن طبيعتها. الدول لم تعد تعتمد على الحلف المقدس مع المؤسسات الوطنية(دعم و حماية مقابل استثمار ووظائف) بهدف ضمان تنمية اقليمها²

في هذا المنظور ستصبح فعل المؤسسة ليس فعل تغيير محلي وطني بل كذلك اداة محلية لسياسة دولية هذا لا يغير من طبيعة المؤسسة التي تبقى المؤسسة عامل تغيير اقتصادي ولكن ايضا مجموع تقنيات انتاج واتصال³.

اصبحت المؤسسة فضاءا جديدا الوان وملامح المحلية ستمتزج بالملامح وعوامل الحركة العالمية وضمن تصور الفاعلين الكونيين اين عالم التقنيات ليس معزولا انه يضمن الاتصال بين الفضاءات الثقافية لكن تعطى ويصور على انه حيادي وفوق المحلية بل يستوعب المحليات انه انفصال كلي للتقنية عن هذه الفضاءات الثقافية⁴.

¹J. M. ,Siroen, op.,cit

²Commissariat general au plan,investor en france, un espace attractif,la documentation francaise,1991 cite in ibid

³A Touraine, critique de la modernite,op. cit.,p.170

⁴ ibid

مخرجات المؤسسة المعولمة بهذا الشكل تتعامل مع زبون مستهلك المستهلك انفصل عن مكانته في الترتيب الاجتماعي الفاعل ينفصل عن النظام¹.

شكل المؤسسة التي ستعيش في فضاء اجتماعي جديد و متدهور اين الاطر التقليدية اصبحت بالية فالامة ، المؤسسة ، الاستهلاك اصبحت قطع منفجرة للحدثة التي كانت عقلنة و تماهي الفرد مع ادواره الاجتماعية².

فضاء اجتماعي غريب بودريار baudrillard يتكلم عن " مجتمع مزيف " او " رموز بدون معنى " هذه التعبيرات لها الفضل في التاكيد على فقدان المرجعية الاجتماعية³.

المؤسسة التي تشهد تحولا عميقا في معناها و في محتواها الاجتماعي و السياسي في ظل مجتمع الاستهلاك تعني خروج المجتمع ، المجتمع الذي كان يعرف بالسلوكات المحددة فيه بمكانة الفاعل في عملية التحديث هذا التشكل الاجتماعي و الاقتصادي للسلوكات تحللت و الفاعل يقع امام نفسه او امام الرسائل الاتية من فضاء لا حدود له اويكتفي بانتمائه الى مجموعات ضيقة جدا و ابتدائية⁴.

قد نشهد نفي لمفهوم المؤسسة اصلا " المؤسسة التي كانت تعرف على انها عامل تحديث اصبحت تعني وتعرف عسكريا الذي يثيره كلمة استراتيجية⁵ " همها التوسع البحث عن القوة البحث عن مزيد من الموارد و تجميع المصالح مالية نقدية اساسا.

المؤسسة انتهى اعتبارها كتعبير واقعي مجسد للراسمالية ، تظهر اكثر كوحدة استراتيجية في سوق دولي تنافسي و كعامل يستعمل التكنولوجيات الجديدة وتعرف المؤسسة كوحدة تسيير الاسواق و التكنولوجيا لا غير⁶.

المؤسسة التي مثلت الركيزة الاستراتيجية التي استندت عليها الدولة الوطنية لانجارا و تدشين فعلها التاريخي انه التفكك للوحدة التي شكلت الدولة الوطنية التي احتضنت الفعل التصنيعي و التحديث و قيادة التطور و بداخلها المؤسسة كفاعل اساسي في كل العملية الوطنية (انظر الى فصل الدولة كفاعل تصنيعي و من التصنيع الى التوزيعي) .

في هذا الانفصال لفعل التحديث و الفاعلين في مجتمع في طور التحديث تكمن الازمة الايديولوجية التقليدية التي تستند على التاكيد على التوافق التام بينهما¹

¹ ibid,p.167

² ibid,p.168

³ ibid

⁴ ibid ,pp.167,168

⁵ ibid,p. 165

⁶ ibid,p. 164

نعتقد ان المؤسسة هي الاداة الأكثر صلابة و الأكثر حيوية و الأكثر واقعية يومية حياتية في يد الدولة في فعلها في المجتمع فادا تخلت عنها باي شكل من الاشكال او نافستها قوة اخري او جهة اخرى هذا يعني ان الدول اصبحت وحشا و اداة قمع و نصب تنتزع عنها اي صفة اجتماعية ايجابية .

و ستكون المؤسسة بمعنى اخر و محتوى اخرو حتى اهداف و سياسات اخرى ما يصبغها انها تمتاز المؤسسة بالعمل في فضاء يتسم بالحركية و بالشبكة الكونية . فهل بقيت محافظة على تعريف نفسها فالمؤسسة عند توران ليست كحياة اجتماعية منظمة بل كاليات تكوين القرارات الشرعية في وحدة سياسية².

مند منتصف التسعينات، كوكا كولا المشروب المطروح في السوق الجزائرية يعبا من طرف مؤسسة فرويتال وفق عقد امتياز من طرف الشركة الام كوكاكولا. الشركة الأم عن طريق ممثلها و أفرعها في أوروبا تمتد فرويتال المشروب في حالته المركزة، تركيبة المنتج تبقى في حكم الأسرار والتي كانت مثار العديد من التكهّنات و مازالت. شركة فرويتال تقوم بالتميع بإضافة الماء ثم تقوم بالتعبئة في القارورات و التوزيع. كل القارورات تصنع في الجزائر عبر صناعة تحويل البلاستيك ماعدا الكانيت، العبوات المعدنية التي لا تصنع في الجزائر. 30 بالمائة من رقم الأعمال يأتي من التصدير في سنة 2008 حسب تصريح منصف سعيد عثمانى أي حوالي 22 مليون دولار مبلغ موجه للتصدير " نحن سادس مصدر خارج المحروقات في الجزائر يصرح عثمانى

مؤسسة فرويتال تخدم أكثر من 5000 زبون مباشر 7000 زبون على مستوى مجموع شبكة التوزيع

أما التموينات الخارجية لأفريقية الغربية تتم عبر الشحن البحري بالنسبة للتموين الداخلي يتم عبر الشاحنات النقل البري حوالي 800 نوع من الشاحنات المختلفة لا يصل كوكاكولا الى المستهلك و الزبائن

من اجل رفع قدرات الإنتاج التعبئة خط جديد دخل الخدمة بداية جويلية 2009

¹ ibid,p. 161

² A.Toiraine,op.,cit.,p.59

يتم تطوير المؤسسة فرويتال من خلال سياسة ارستها المؤسسة بين 2008 و 2010 توقعت انداك ضخ 60 مليون اورو لاستثمارها.

لقد تحصلت مؤسسة فرويتال على جائزة خاصة باللجنة سنة 2008 ل تروفاي اكسبور المنظمة من طرف مركز التجارة العالمي الجزائر

مع علامة كوكاكولا تعتبر فرويتال محصنة من من مشاكل التقليد لمنتجاتها وهذا يرجع للتميز الواضح لمنتجات العلامة كما ان المركز محاط بشروط كافية تجعله غير متاح للتقليد او النسخ بالمرّة و نفس الشئ بالنسبة للعلامة و التغليف .

أصلا المنتج المركز يصدر من ممون واحد الشركة الام صاحبة البراءة الشئ الذي يتغير هو الماء المضاف للتمويه الماء مختلف من مكان الى مكان تبدل جهود لمعالجة المياه لكي تكون حسب المعايير و المقاييس المسطرة من الشركة الأم كوكا كولا .

ستكون فرع كوكا كولا في الجزائر في أعلى قائمة المصدرين بالرغم من التراجع الذي شهده قطاع المشروبات و الذي مر من رقم أعمال يقدر ب 22.7 مليون دولار إلى حوالي 18 مليون دولار في سنة 2009 بعد ما وصل في سنة 2008 إلى 29.2 مليون دولار.

تفكك لعملية الانتاج على المستوى الكوني ضمن اعادة صياغة الصناعات هذه المرة على قاعدة عالمية كونية اين تكون السيطرة و التحكم لا يتاح الا القلة صاحبة التصور العالمي بصورة عامة التنسيق لوحداث الانتاج توسع السوق و تيارات التموين للمؤسسات الرئيسية لا تتطابق ابدا مع قواعدها الوطنية¹

الجهاز الانتاجي ينفصل و يستقل عن الاقليم سوق اكثر فاكثر و بعض الشركات اصبحت ما وراء الاقليم بصورة كلية ، Reich يقول ان الشركات الامريكية اصبحت كالمنتجات الامريكية منفصلة عن الولايات المتحدة، فمثلا شركة نستلي لا تنتج سوى نسبة ضعيفة من انتاجها او من مبيعاتها في سويسرا نفسها²

عند منتصف التسعينات الكوكا كولا المشروب المطروح في السوق الجزائرية . يعبأ في الجزائر من طرف مؤسسة فرويتال وفق عقد الامتياز franchise من طرف الشركة الأم كوكا كولا. الشركة الام عن طريق ممثلها او فرعها تمد فرويتال بالمركز كوكا كولا تركيبته و مكوناته تبقى في حكم الاسرار و التي كانت مثار عدة تكهنات... و مازالت .

¹J. M. ,Siroen, op.,cit

² ibid

شكل جديد لاعادة رسم اطراف المعادلة الانتاجية في شكل سيرورة ستكون سياسات الخصوصية التي تحملها الحكومات الوطنية كشكل من اشكال الاصلاحات هذه السيرورة تتسارع مع الخصوصات كما تفسرها المجلة الاكثريبيرالية الاكونوميست، انها نظريا القطاعات الخدمات (توزيع الماء الكهرباء النقل الاتصالات البنوك والتأمينات) التي تجذب حركات رؤوس الاموال لان المنتوجات السلفة لا تنتقل، لكن هذه القطاعات في غالبيتها هي احتكارات الدولة عي غالبية الدول او مقتصرة على الشركات المحلية ، كل هذا تغير بفعل الخصخصة ونزع التنظيم¹ deregulation يضاف اليه او في احضان الكونية التي هي في جزء كبير كونية مالية اصبحت ممكنة جراء نزع التنظيم شبع العام لأسواق رؤوس الاموال و العملات² dereglementation. ان احد اهداف نيوليبرالية هي رفع كل العراقيل التي يمكن ان تعترض دوران تيارات السلع والاموال³.

مع الشركة العالمية ولواحقها على مستوى المناطق والدول اصبحت المؤسسة شبه دولة ويجب عليها اتخاذ قرارات سياسية وفي نفس الوقت اصبحت اساسا تابعة للتفاوض والثقة وبالتالي في حاجة الى شرعية⁴.

فالمؤسسة خلقت كل الشروط لكي تعمل في اطار مؤسسي قانوني يسمح لها بالحرية في الحركة و في اتخاذ القرارات الكفيلة بحمايتها ففي الواقع القانون تعرض الى الخصخصة وفي نفس الوقت اصبح عبروطني⁵.

و اذا كان من وصف للمؤسسة الحالية فالصفة المنظمة او المهيكلية للمؤسسة وللعلاقة مع محيطها الامر الذي سيوجه الى ما اسماه بعض المفكرين الرسمالية المعرفية (Bouillon,2003:2005)⁶. ان نظرية النشاط التي شهر بها اونجستروم (engestrom,1987) تضع التغير والتحول في الممارسات المنظمة في قلب التحليل انطلاقا من مفهوم التناقض⁷.

فتاثير المعلوماتية على المؤسسة ليس تاثيرا عرضيا انما له بعد استراتيجي عميق سيمس كل عمليات المؤسسة التقنية وكذلك واساسا نظام السلطة فيها وبها و"نعتقد ان ظاهرة غزو

¹ Multinationals, the economist, 27 mars, 1993, in ibid

² ibid

³ ibid

⁴ Ulrich Beck, op., cit.

⁵ ibid

⁶ Carole Giroleau et Anne Mayere, « l'articulation technologie – organisations : des pistes pour une approche communicationnelle », *communication et organisation*, presse universitaires de bordeaux, 31, 2007, communicationorganisation.revues.org, consult' le 13/10/2013

⁷ ibid

المعلوماتية للأنظمة تحتاج بان توطر في نظرية عامة للبنيات الاجتماعية ونظرية الفعل ، نظرية البنيائية لجيدنز تمدنا بالادوات الضرورية لتكوين نظرية ادماجية.¹

كذلك فان العامل التكنولوجي في المؤسسة قد تغير وزنه من مجرد لواحق الى العامل الاستراتيجي وخاصة عندما اصبح الامر يتعلق بالمعلومات وانتقالها لذا فان الانقسام الحاصل بين الداتويين والموضوعيين في دراسة التكنولوجيا يجب تجاوزها الى البحث عن نظرية ادماجية²

عند دراسة المؤسسة هنا فلانها النواة الفعلية ، الحلقة الاجتماعية التي تعمل على تاطير وتركيب النظام الاجتماعي الكلي لان الهيكلية الاجتماعية للمنظمات تجمع بين المستوى الجزئي والمستوى الكلي مع الاخذ بالاعتبار الدينامية التاريخية للمنظمات³

ستتأثر المؤسسة وبشكل كبير وحاسم بطبيعة الشخصية المحورية الحاسمة فيها بداية في ظهورها ثم في مسار تطورها وهيكلتها لان المقاول الاقتصاد الليبرالي رجل الاعمال شانبيثيري - الاعتقاد في قدرة السوق ويفضل قيم الاستقلالية الابداع الاصالة والبحث عن الامتياز الفردي و الزعامة .

اما المقاول في الاقتصاد التعاوني - اعتبار السوق منبع اللامساواة واللاعادلة وان السوق عاجز في ما يتعلق بعملية توزيع الثروة لا بد من دولة اجتماعية قوية لتصحيح اختلالات السوق في خلق العدالة الاجتماعية - قيم الاستمرارية والاستقرار النمو والتوافق الاجتماعي و المفاوضات. اما المقاول في الاقتصاد الموازي السوق فوضوي غير منظم مقاول غبارة عن مصمم ومؤسس لشبكة اجتماعية يستند على مجموعة من علاقات الثقة ضمن معايير غير رسمية استعمال القوة والاتفاقات غير مكتوبة مةجه نحو البحث عن وضعيات ريعية وللمدى القصير يمتاز بالوصولية والانتهازية يترعرع في اقتصاد بمؤسسات عائلية و جهوية وتحتدولتية . (atamer et al, 2007, p.30)⁴ .

لكن وفي كل الحالات فان الخط الموجه في تطور المؤسسة هو التحول والميتامورفوزية التي جعلت المؤسسة تنتقل من فعل الشخص المقاول او المبادر الى كيان متعدد الاطراف ومعقد العناصر والعلاقات فتنتقل الى ان تصبح "نظاما " غير مشخص " في شكل نظام تسيير ، " تطور الراسمالية ارتبطت بالمؤسسة الكبيرة الصلبة دات التراتبية والمستفيدة بالامتيازات

¹ ibid

² ibid

³ ibid

⁴ Justin K. Diwavova ,Problématique de l'entrepreneuriat immigré en République Démocratique du Congo: essai de validation d'un modèle, 2009, p. 5

البعد الكبير في الاقتصاد الكبير"¹ ثم انتقل مركز الاهتمام من المقاول لينصب على المؤسسة لنصبح في زمن المسيرين عوض المبادرين الصناعيين انه " عصر الرأسمالية التسييرية "². نلاحظ تراجع درجة تحكم المبادر في اداة الانتاج وفي نظام التوزيع اللدان اصبحا يتطلبان معطيات تقنية والتطور السريع للاسواق³ ، ليتم استبدال المبادر بالمسير. فاعلو القبلي يستحدون على تطوير العلامات و المنتوجات بينما الداخولون الجدد – في الجنوب- يقدمون خدمات التلعيب و(التعبئة) الامر الذي يحطم الصورة التقليدية للشركة المدمجة⁴. تفتيت للصورة و بالتالي لمكانة المؤسسة كواقع ملموس وكمحل انخراط اين يخعرف العامل نفسه كعامل وكفاعل و كشخصية مكوناتها الاساسية مرتبطة بالمؤسسة . مؤسسة فرويتال تقوم بالتميه اي بإضافة الماء ثم تقوم بالتعبئة في القارورات . كل القارورات تصنع في الجزائر عبر صناعة تحويلية البلاستيك ، ماعدا العبوات المعدنية التي لا تصنع في الجزائر.

خارج السوق الجزائرية فرويتال تصدر منتوجاتها الكوكا كولا و المنتوجات المشتقة فانتا وسبرايتالى إفريقيا الغربية ، إحد عشر بلدا إفريقيا كغانا و غينيا تمون من كوكا كولا فرويتال. وقد وصلت الزيادة في 2009 الى 20 % على التقدير يوضح رئيس فرويتال . مؤسسة فرويتال تخدم اكثر من 5000 زبون مباشرة و 7000 على مستوى مجموعة شبكة التوزيع

التموينات لافريقيا الغربية تتم عبر الشحن البحري اما بالنسبة للجزائر تتم التموينات عبر الشاحنات حوالي 800 نوع من الشاحنات المختلفة لأصال الكوكا كولا للزبائن . من اجل رفع قدرا الانتاج هنا "التعبئة "، خط جديد يدخل في العمل شهر جويلية 2009 تطوير فرويتال يدخل في سياسة المؤسسة بين 2008 و 2010 حيث 60 مليون اورو متوقع استثمارها.

فرويتال تحصلت على جائزة خاصة باللجنة 2008 لتروفي اكسبور المنظمة من طرف مركز التجارة العالمي للجزائر.

¹ Julien et Marchesnay , 1996, p.9 , cité in ibid, p.4

² ibid,p. 4

³ ibid ,p. 4

⁴ J. M. ,Siroen, op.,cit

علامة كوكا كولا ومؤسسة فرويتال لا تعرف مشكل تقليد المنتج فالعلامة و المنتج الأولي مركز كوكا كولا غير متاحة بالمرة للتقليد والنسخ .

تعالج المياه بحيث تكون حسب المعايير والمقاييس المسطرة من الشركة الأم كوكا كولا. ستكون كوكا كولا في اعلى القائمة المصدرين بالرغم من التراجع الذي شهده قطاع المشروبات الذي مر من رقم اعمال 22.7 مليون دولار ب 18 مليون اورو في 2009 بعد ما كان في 2008 يقدر ب 29.2 مليون دولار

اجمالي التصدير في 2009 تسجل كوكا كولا 80 % حصة .عبر الاشهر النمطي يكون اشهر "محلي " اين يجتهد المسوقون في كوكا كولا لإبراز هوية جديدة يتماهون فيها مع القيم الايجابية كالحملة الاشهارية للعلامة التي تدور حول مبدا التفاؤل " السعادة " و " التعايش " بجانب كوكا كولا الزجاجاة دائما غير ممثلة هي زجاجة دائما " نحو الكمال " الاستثمار في الحضور والتواجد قوي جدا لشغل كل الفضاءات التي يقع عليها النظر الحوامل الاشهارية التقليدية التلفزة والراديو الإلصاق الثابت والمتحرك، ديكور مداخل المحلات والمقاهي .الخبرة في النوعية فسرت تغييرات في مذاق الكوكا كولا بأنه ليس هنا أي اختلاف في المنتج القاعدي – المركز – وإنما في نوعية الماء المستعمل في التمييه حيث قالت " ان هناك فروق المذاق حتى بين مصانع عنابة وخميس الخشنة وبين الماء المستعمل في وحدات روبية اين تستعمل تقنيات أكثر حداثة في معالجة المياه يكون المنتج النهائي اكثر تدعيما بالحموضة".

مجلة ارايبس Arabies أوضحت ان العلامة كوكا كولا مهيمنة في منطقة المغرب العربي وأنها تقمع المنافسة في سوق اين العلامات الأخرى تحاول فقط البحث عن البقاء¹ في الجزائر كوكا كولا تحقق اكبر مبيعاتها في المنطقة حسب المصدر السابق العلامة الرائدة في السوق الجزائرية بحوالي 25 % كحصة من السوق الإجمالي متقدمة عن بيبسي وحمود بوعلام.

فيما يتعلق بنمو الشركة قدرت نسبة النمو في سنة 2006 ب 5% في 2006 الشركة حققت رقم أعمال قدر ب 100 مليون دولار و سجلت حجم صادرات ب 25 مليون دولار.

¹ ibid

السوق الجزائرية للمشروبات يقدر بحوالي 3.1 مليار قارورة حجم 20 سل و قدرة كامنة على التطور الأكثر والأعلى في المنطقة من ناحية الاستهلاك. يمثل هذا الاستهلاك معدل 22 لتر في السنة للسكان الواحد .

حسب جمعية منتجي المشروبات نشرت في سنة 2008 المشروبات الغازية تمثل 44.8 % من السوق الاستهلاكي في الجزائر والطلب السنوي يقع بين 700 و 800 مليون لتر في السنة طلب يلبي كلية من طرف " الانتاج الوطني "

كوكا كولا الشركة التصدير تعمل مع المؤسسات المحلية المختصة في مجال التعبئة كفرويتال بالوسط وسكيكدة بوتلينغ كوبي وشركة المشروبات للغرب الجزائري أمام النجاح التجاري ، المؤسسة استثمرت 7 ملايين دينار جزائري في التطوير لأنشطتها و خصصت حوالي 50 مليون اورو من اجل اقامة تجهيزات التعبئة الأكثر حداثة.

جمعية منتجي المشروبات apab تعمل مع السلطات العمومية والفاعلين الاقتصاديين من اجل استحداث مركز تقني صناعي في قطاع الصناعة الغذائية وهذا من اجل " استمرار القطاع الذي يعاني من نقص في التكوين المتخصص وتأهيل المستوى التقني وبصورة دائمة وكذا توفير مخابر تحليل مناسبة وخدمات ضرورية لبقاء وتطور قطاع المشروبات -¹

الخط الإنتاجي الجديد في منطقة مرسيليا يعتبر الأكثر حداثة وسرعة لمجموعة كوكا كولا في فرنسا الخط قادر على تعبئة 36000 قارورة في الساعة مقابل 15000 قارورة للخط السابق . هذا التجهيز تم في 2009 و 23 مليون اورو استثمرت بين 2009 و 2012 لاجل اقامة هذا الخط الثاني المصنع من طرف Sidel مع إعادة تنظيم الإنتاج التعبئة.

" خاصية هذا الخط هو النفخ للأشكال القبلية (القارورات) المضغوطة في شكل PET و المملأ (التعبئة) للقارورات في مكان واحد (BLOC) وموحد الأمر يسمح بكسب سرعة كبيرة للتعبئة حسب قول مديرة وحدة كوكا كولا في مارسيليا .

الأشكال القبلية PREFORMES في شكل PET تتوجه الى بواسطة ناقل CONVOYEUR من المخزن ، مخزن المواد الأولية نحو ENTONNOIR ضخم الذي يغذي النافخة SOUFFLEUSE هذا الخط الجديد هو الأسرع في فرنسا وتقتصد أكثر الماء بواسطة نظافة الغسل بواسطة الهواء² Air comprimé

¹ ELMOUDJAHID consulté le 17/12/2011

² usine nouvelle .com(article consulté le 03/04/2014

هذا النوع من تنظيم الإنتاج المسمى lean manuefacturing يأتي من قطاع السيارات باليابان بهدف تحسين الكفاءات الصناعية بصورة مستمرة .

1.ترتيب و تنظيم مناصب العمل

2.تقليص مدة تغيير السلسلة

3.الصيانة المستقلة

4.التسيير المرئي

كل أربع ساعات رئيس الفريق le chef d'équipe يلخص كل ما حول خطه و يلاحظ مؤشرات الاداءات و النوعية و الأمن ثم يعقد اجتماع كل صباح على التاسعة تجمع رئيس المجموعة و رئيس الخط و تقني في الصيانة لرصد احتمال المشاكل و الحلول المناسبة.¹

أهم وظائف الشركة الام كوكاكولا الشركة و فروعها تقوم ب

انتاج و بيع المركز لشركات التعبئة (في القارورات)

تطوير المنتوجات الجديدة

تتكفل بمراقبة النوعية

تضمن التسويق نحو الزبائن

أما الشركة التعبئة (في القارورات) فهي مستقلة و مراقبة من طرف كوكاكولا

التعبئة في القارورات و القنينات

ضمان الامداد (التخزين و التوزيع)

تتكفل بالبيع للوسطاء و تسير المستهلكين الوطنيين

مسؤولين على الاحداث و الرؤية على المستوى المحلي .

انطلاقا من منهجية السلسلة الشاملة للقيمة نتمكن من تحديد مسارات التدفقات المادية و مسار

التحويلات للمواد الى غاية وصول المنتج الى الاستهلاك و التي تسمح لنا التعرف على التوليفات

المنظمية و التخصصات بين-الشركاتية و جغرافية السلسلة و اندماجها في السياق

السوسيوميؤسساتي.²

لم يعد نموذج بورتر كافيا لفهم التغيرات في الاستراتيجيات و عملها و اعادة صياغة عملها على

المستوى العبروطني و التغيرات الحاصلة في المحيط السوسيواقتصادي جراء تلك التغيرات.³

¹ / cité :in : nouvelle usine

² J. M. ,Siroen, op.,cit

³ ibid

يتكلم بورتر عن سلسلة القيمة على مستوى داخلي أي التدفق المادي للامداد والتصنيع و التسويق في قلب نشاط المؤسسة الواحدة.¹

السلسلة الكونية للقيمة تسمح بفهم المؤسسة في سياق العولمة ومعرفة الرهانات الاستراتيجية و التسييرية للعولمة في كل تعقيداتهما .

فأي مؤسسة حاليا في مختلف الاماكن وفي أي حلقة في السلسلة العالمية وتمتلك نقاط قوة لاستقطاب القيمة بصورة دائمة.²

التعبئة تتمثل في مزج المركز Sirop مع الماء وغاز كربوني الإغلاق Bouchons وضع الملصقات Etiquetage الترميز Codage مراقبة النوعية والتغليف Conditionnement .

وكذلك البيع و التوصيل (الإمداد) للزبائن والوسطاء التجاريين وكذلك التنشيط التجاري على المستوى المحلي .

كل وحدة مصنع يستخرج من 1 مليون الى 1.5 مليون لتر ماء في اليوم الواحد.

يؤثر هذا الاستخراج للمياه الجوفية بهذه الوتيرة على توفر الماء الصالح للشرب ونسبته . هذه

المصانع ترمي النفايات السامة التي تهدد البيئة والصحة وتلوث المياه الجوفية والجارية.

في الهند نساء قبائل بلاشيمادا في بلاغات وكيرالا نظمن احتجاجات ضد جفاف المياه الجوفية و الاسغلال الكبير لشركة كوكا كولا لهذه المياه .

حيث تستعمل 9 لتر من الماء الصالح للشرب من أجل إنتاج 1 لتر من كوكاكولا

إنتاج المصنع الذي فتح في مارس 2000 يصل إلى 1224000 قارورة كوكاكولا

السلطات المحلية اعطت رخصة استخراج الماء بشرط استعمال مضخات بالمحركات pompe

motorisées لكن كوكاكولا بدأت الاستخراج - المص - بصورة غير قانونية لملايين لترات الماء

الصافي في أكثر من 6 أبار حفرت من طرف الشركة ذاتها وباستعمال مضخات كهربائية قوية

للغاية pompe électriques ultra puissantes الأمر الذي أدى إلى تدني مستوى المياه الجوفية

بشكل رهيب حيث تواجد الماء انتقل من 45 متر إلى 150 متر عمقا .

لقد جفت 260 بئر التي كانت موجهة أساسا لتزويد السكان بالماء الصالح للشرب .

في منطقة كيرالا المسماة سلة الأرز، المردود الزراعي تدنى ب 10 %

في سنة 2003 السلطات الصحية أبلغت سكان مقاطعة بلاشيمادا ان المياه أصبحت ملوثة وغير

صالحة للشرب - النساء ثارت ضد " قراصنة الماء " .

¹ ibid

² ibid

خصوصية الماء الذي يعد من العناصر التي يجب ان تكون في متناول جميع الناس بدون استثناء كالشواطئ و الهواء و الغابات ولا يمكن ان يكون الماء ملكا خاصا في راجستان وبالأخص في جايبور العاصمة بعد افتتاح مصنع كوكاكولا سنة 1999 مستوى المياه الجوفية تدنى من 12 مترا الى 37.5 متر. وحدة التعبئة كوكاكولا لوثت الماء والأرض ، العديد من المحاكم كانت محل شكوى و احكام ضد شركة كوكاكولا مثال الجزائر محكمة وهران واد تليلات .

كوكاكولا راسملت سرعة التوسع في الصناعة المشروبات فأصبحت المصنع الأكبر للمشروبات في العالم. كوكاكولا مستمرة في حماية سر التركيبة المنتج مع المنشآت التصنيع – الانتاج – المراقبة بصرامة .

تعاضد الحركية للموارد و الاشخاص و المعلومات انه الانتشار و التفتت للأنشطة التي كانت تقليديا مدمجة .

استفادت كوكاكولا بشكل كبير من التكنولوجيا و خاصة التطور الحاصل في ميدان النقلشاحنات نصف مقطورة أكثر سرعة و اكبر حجما و طائرات الشحن . التطورات التكنولوجية اصبحت قوة محركة لكوكاكولا في المعلومات و التوزيع و المخازن بمتابعة بدقة مستويات المخزونات .

تجهيزات الإنتاج AUTOMATISES INFORMATISEES ترفع من حجم المنتج و التحكم فيه و في مساره على كل المراحل و تسهيل الرقابة عن طريق التنميط للطرق و المعايير. يركز هنا على الجانب التقني و الستاتيكي و الجزئي و يغفل او يتغافل عن ان المؤسسة يمكن اعتبارها حامل التغيير الاجتماعي... و السياسي و ان المؤسسة هي منظمة ومؤسسة بالمعنى التوراني ، كمنتج للقواعد ، كوحدة قرار و فعل استراتيجي.

غالبا ما تطرح مسألة التغيير المؤسسي، من الصعب قياس وتيرة التغيير او فهم باية صيغة تظهر مؤسسات جديدة. اقامة مؤسسات جديدة و عملية "تصحيح" بعض المؤسسات الاكثر اهمية في المجتمع الذي هو في حالة تراجع تحسب من المشاكل العويصة في عصرنا" (Hollingsnorth,2000,pp.598-600)¹ .

¹M. Mendell,op.,cit.,

"الاصلاحات الاقتصادية" و "الخصوصية" لا يمكن تلخيصها في تغيير تقني في تسيير الاقتصاد الشامل في المجتمع ، يتعلق الامر بازمة باعادة تنظيم و اعادة التوازن لنظام القوى السياسية ضمن الصراع الاجتماعي...

"...كل ممارسة ابتداء من التي تظهر بداهة انها "اقتصادية " بحتة يجب اعتبارها ك"حدث اجتماعي شامل" بمعنى مارسيل موس.¹

هذا يقودنا الى مفهوم "العملية الاقتصادية المؤسسة " processus économique institué لكارل بولاني يفسر بانه يجب ان يكون هناك جهاز اجتماعي و سياسي ليتمكن اقامة اقتصاد السوق² شارل تايلور يتكلم عن الفرد المجتمعي sociétalisé .

المؤسسة هنا تعمل في بيئة وترتيبات مؤسسية جديدة و ادماجها في نظام مؤسسي معقد اين الكل متداخل و هش³ .

من جهة اخرى تظهر خصوصيات المؤسسة في القطاع الزراعي الغدائي اين الملامح العالمية و الابعاد الدولية تؤطر وترتب وبشكل قوي قواعد اللعبة و النشاط الاقتصادي ضمن استراتيجيات و سياسات و سلوكات و قواعد محددة و سلوكات الشركات في القطاع الغدائي استجابة لاهداف عملياتية و استراتيجية لكن مقيدة و تتكيف مع خصائص و المنتوجات الغذائية .
نميز المؤسسات بدرجة التمايز الداخلي...انها مؤسسة تجارية بمفهوم توران انها مقسمة بين مستوى المنظمي و مستوى المؤسسي (سياسي) نلاحظ في المنظمة ظهور تقطعات عدم تواصل و استمرار بين الاطارات المتحكمة في السلطة و القيادات الامر الذي يخلق نقطتين من الحساسية الحادة في المؤسسة.

اولا على مستوى التحكم بين العمال و المؤطرين و اتجاهات متناقضة ثانيا على مستوى الاطارات القادة الدين يجب عليهم الاعتماد على الجماعات الصغيرة cliques لتجاوز مستوى التاطيرو ممارسة ضغط على القرار الذي يكونون مكلفين بتنفيذه..... هذة المؤسسة بعيدة عن التطور انها عبارة عن وكالة⁴

¹Pierre, bourdieu, les structures sociales de l'économie, 2000, seuil, paris, p.11

²M. Mendell, op., cit.

³ ibid

⁴A touraine production de la société, op., cit., p.277

الاقتراب من نمط الوكالة يجعل المؤسسة تعطي اهمية مركزية للاهداف و التوازن تقترب من التسيير بالاهداف انها عبارة عن قيادة نظام تقني وبشري للاتصالات ، تشكل هذه القيادة المهمة الرئيسية في المؤسسة¹.

نحن هنا امام حالة المؤسسة البعيدة عن نمط المؤسسة المركزية التي تفضل الزوج اهداف- تبادل و منطق فعلها يعد منطقا اقتصاديا ، تترك مكان تابع و ثانوي للمشاكل الداخلية². البراديغم النمطي للنيوليبرالية يؤكد ان التبادل الحريز في تحسن المعيشة للانسانية وادن تحدد شروط للعبة محصلتها ايجابية تسمح للخاسرين بان يعوضوا من طرف الرابحين... لكن في الواقع شروط التوزيع الارباح و الخسائر في حال الانفتاح لا تسمح ابدا للخاسرين بان يعوضوا بسبب وجود علاقات القوى التنافلية بين المجموعات الاجتماعية و القدرة السوسيوسياسية للمجموعات المهيمنة – انه المستوى السياسي للاقتصاد الذي يتغافل عنه رواد الاقتصاد البحث.

المنظمة هي مجموع له معنى بالعلاقة مع الدات التاريخية ، لها هدف ، وظيفة معرفة بالمشروع الجماعي لتطوير العمل و مراقبة منتوجاته لكن هذا المجموع هو مجموع خاص لانه لا يتماهى مع الذات التاريخية³

التقنيون يتماهون مع العقلنة عن طريق التعبير عنها والاغلاق عليها في الهيكل التنظيمي وكتالوغ المعايير... لا يعترف بان العقلنة لها معنى سوى ارادة الخلق و رقابة قوى الانتاج⁴. العمال و الموظفون – في المنظور الطوباوي يريدون تحطيم الوسائط التقنية و التنظيمية و التي هي ضرورية لتحقيق العمل الجماعي⁵.

قمع المجموع و اخضاعه و حصره مستوى تنظيمي ، كنظام علاقات اجتماعية حول بعض المعايير الاتصال و السلطة هذا يجعل يفقد الشعور و اعتبار المنظمة كوسيط بين الفاعلين و التطور و المشاركة بل لا تسمح الا باعتبارها عقبة بين الافراد و التطور و الديمقراطية⁶ مستوى تسيير المنظمة الاعلى لا يتطابق مع الاندماج الاكبر و المشاركة الاقوى لاعضاءها في ادارة المنظمة و لكن يتطابق مع توجه الاعضاء نحو مبادئ شرعية المنظمة⁷

¹ibid ,p.277

²ibid,p.276

³ A Touraine , sociologie de l'action,op.,cit.,p.186

⁴ Ibid,p.185

⁵ ibid

⁶ ibid,p.183

⁷ibid

لهذا يكون التكوين اساسيا ولكن على اساس تلقين ، تلقين تعليمات تطبيقية جاهزة للتجسيد وليس على اساس معرف و مناهج تحليلية تجعل من المكون متمكن ولديه القدرة على التجاوز ، تكوين جزئي مرتبط بالمنصب المحدد و يصعب عليه في كثير من الاحيان تحصيل راسمال خبرة قابل للاستغلال في ظروف اخرى .

صناعة المشروب هنا يمكن وصفها صناعة السوق اد تتدرج ملية النتاج الى مرتبة ثانية ليتصدر القطاع صناعة السوق هو التوزيع اد يهيمن النشاط و تسيير التوزيع و الوحدة فرويتال تشكل الحد الادنى لما قبل التوزيع juste avant la distribution انها وحدة للتعبئة و التغليف و التوظيف لاجل التوزيع.

تقيم الوحدة حسب النجاعة السوق و مجهودات التسويقية لتحقيق اعلى المبيعات ، فالانشغال الاكبر هو البحث عن انجع الطرق لتعظيم المبيعات اما الانتاج فتتكفل به التكنولوجيا.

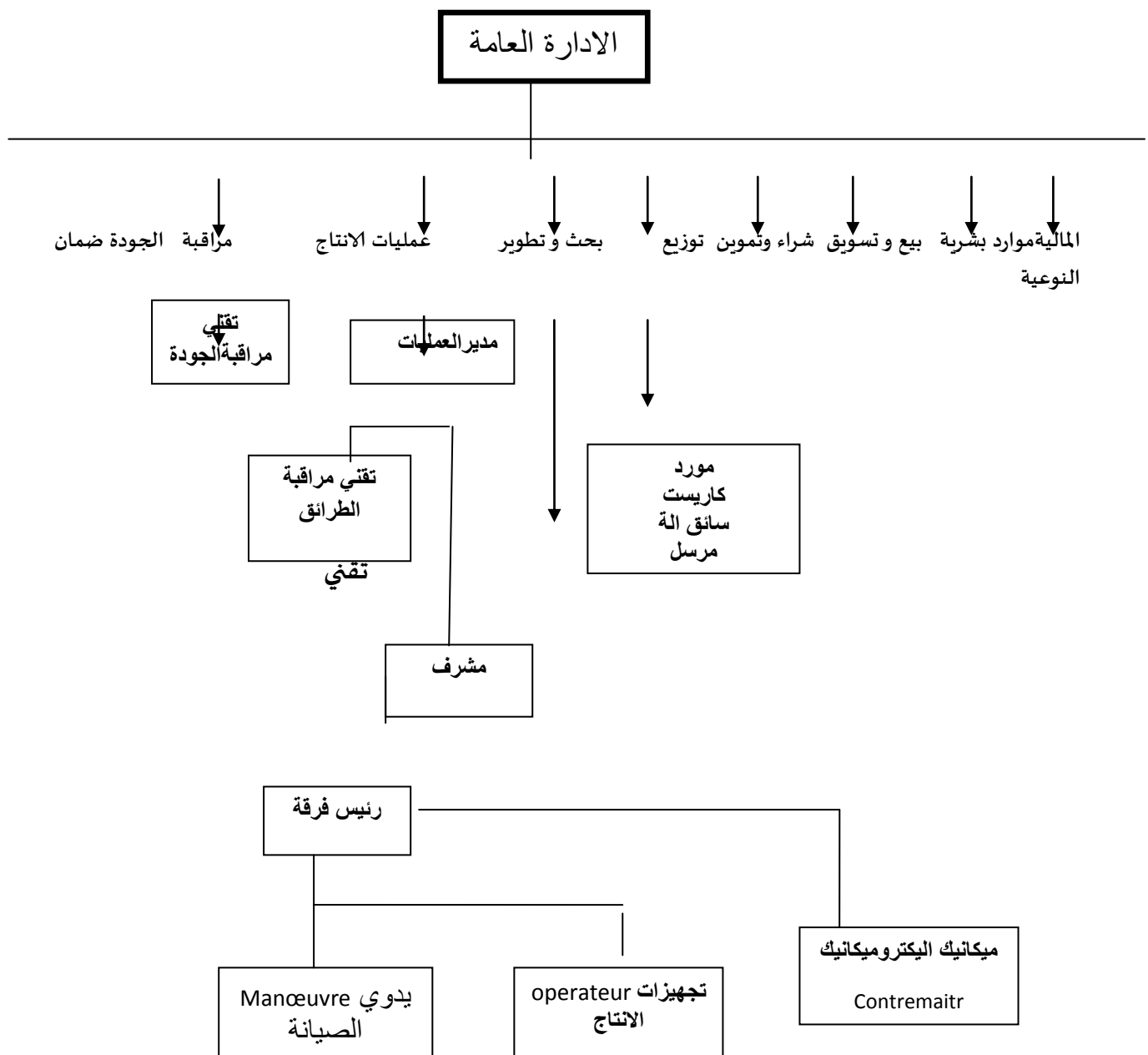
تشكل المعرفة و المعلومات على و حول السوق المحلية المحور الاساسي الذي تدور حوله الصناعة و يشكل التحكم و وضع استراتيجية و سياسات توزيع فعالة و هجومية محور العملية التسييرية للصناعة ، الهيكل التنظيمي يوضح هذا التمركز. تعتمد الصناعة على نمطية عالية اد تشكل عملية التطبيق الحرفي و الاعمى للسيرورة التسييرية و التقنية.

ببساطة فان التوطين للتقنية و التسيير بقرب السوق من اجل ضمان ايصال المنتج للمستهلك النهائي يصبح اولوية قصوى لان استيراد المنتج النهائي مكلف (النقل تكلفة الانتاج المواد الداخلة في الانتاج المدخلات و خاصة الماء و اليد العاملة...). .

ان غياب مشروع التطور والكلي من المؤسسة ستعوضها هيمنة الايديولوجية التسيير او ما يسمى التسييرية و المناجمية اين كلمة المسير هي التي تعلق كخطاب لشرعنة المنظمة الحديثة فكارل بولاني في كتابه التحول الكبير يحلل العلاقات التاريخية بين المجتمع و الدولة و السوق ، و يدحض فيه اسطورة السوق كنظام طبيعي لا اجتماعي و يؤكد على تاريخية السوق كعنصر مشكل و مهيكّل للمجتمعات الاوروبية.

فالدولة الحديثة أصبحت تتماهى مع هيكل السوق و الدولة كإطار سياسي قانوني الذي يفصل المجتمع على السوق ، ف"الشعبوية الجزائرية هي طوبى تبحث عن غرس الحركية الاقتصادية في إطار سياسي - إداري يضمن "التوزيع العادل للثروات"¹ هيكل تنظيمي للمؤسسة المشروبات الغازية :

الشكل 04 الهيكل التنظيمي للمرسسة فرويتال



¹H. Addi ,« contibution : marché,etat et societé en Algerie » ,le soir d'algerie, www.lesoirdalgerie.com/articles/2013/01/29,consulté le 18/03/2013

بعيدا عن كونها وحدة مدمجة و متكاملة و كلية فان مؤسسة فرويتال كوكاكولا الجزائرفالمقرات تتخلعن اقصى مايمكن من الوظائف الادارية لتكرس اكثر جهودها في المهام الاستراتيجية المتعلقة بالمراقبة اساسا .

ان العمل يمارس اكثر على التجهيزات و على المعلومات اقل منه على المواد الاولية او الطبيعية ، العمل ليس لقاء الانسان بالطبيعة ولكن لقاء الانسان بالمنشات الانسانية.¹ يمكن وصف فرويتال كـ "منظمة اداتية المعرفة مظنة خارجية عن الافراد – على الاقل بالنسبة للافراد الذين يشعرون مرتبطين بها – المنظمة لديها سياسة ولكن تكمن في نفي ذاتها باسم ليبرالية تحصر المبادرة و الادماج على تلاعب بالافراد"² اد " من النادر ان يكون الانتاج منظما بصورة رسمية على المستوى الدولي"(veltz,1998)³ .

تشكل وظيفة التسويق مكان بين كل السلالم المنظمة لانها حاضرة في كل المستويات.⁴ توزع المهام و الأنشطة في شكل مديريات ، كل مديرية تتفرع على اقسام فعلى سبيل المثال نقوم بوصف مفصل لبعض المديريات مديرية الإنتاج تتفرع الى قسمين

1. قسم الإنتاج المهمة الرئيسية نقل المواد من عناصر أولية إلى المنتج في صورته النهائية عبر الوسائل التكنولوجية و حسب المعايير المسطرة و الكيات المحددة و ذلك بواسطة ضمان السير الحسن لوسائل الإنتاج الآلات و التجهيزات و الاستغلال الامثل للوسائل المادية و البشرية.

التحكم في تكاليف الإنتاج و مطابقة المقاييس الموضوعية و التحقق من الانجاز و مطابقتها مع الأهداف المبرمجة.

2. قسم الصيانة يعتبر قسما استراتيجيا نظرا لاهمية الآلات في عملية الإنتاج ، يقوم بالمهام التالية التأكد من صلاحية الآلات و التجهيزات و جاهزيتها للعمل وتشغيل التجهيزات ورصد التعطلات و القيام بأعمال الصيانة.

¹ A Touraine, sociologie de l'action, op., cit., p.142

² ibid, p.229

³ Céline Rozenblat , op., cit.

⁴ ibid

مديرية التخزين و النقل تعتبر بمثابة مهنة المؤسسة لذا تكتسي أهمية إستراتيجية أنها تحتضن حوالى 45 بالمائة من إجمالي عدد عمال المؤسسة.تنطوي على ثلاثة اقسام.

1.قسم التخطيط يتفرع الى مصلحة التموين ومصلحة التصدير، مصلحة التموين تتعني بالشراء للمواد الأولية المكرز السكر القارورات و لواحقها الآلات و أدوات العمل و الحرص على ضمان التموين.

أما مصلحة التصدير فتتكفل بعملية تصدير المنتج النهائي و متابعتها.

2.قسم النقل توفير وسائل النقل لضمان توزيع المنتجات ووصولها الى الزبون وتسيير و مراقبة أسطول الشاحنات.

3.قسم التخزين وتسيير المخزون.

مديرية العمليات الإنتاج

مديرية العمليات أهم وحدة في المؤسسة يمكن ان يحتوي ثلث او احيانا نصف مجموع العاملين في المؤسسة .

المديرية تجمع مهن لها علاقة بعملية التصنيع للمشروب هنا التعبئة يوجد ثلاث أنشطة داخل هذه المؤسسة متميزة عن مديرية العمليات هذه هي : التوزيع البحث و التطوير و مراقبة النوعية .

مديرية التوزيع :

نظرا لأهمية هذا النشاط على مستوى الإمداد و عدد العاملين خصص له مديرية مستقلة عن العمليات

وقد يقسم التوزيع نظرا لأهميته الى مديرتين : التوزيع و التوصيل¹ نجد العديد من المهن :

camiste ; manutentionnaire ;réceptionnaire ; expéditeur camionneur

مديرية البحث و التطوير: مديرية خاصة اهم مهنة فيها هي التقني technicien

مديرية مراقبة النوعية اهمية الحفاظ و ضمان النوعية – المشروب – تخصص مديرية لهذا الغرض – مهنة التقني

1. مديرية العمليات

يديرها مدير العمليات يعمل تحت سلطته

11. التقني

¹Etude sectorielle du domaine des jus et boissons ,rapport complet,comité sectoriel de main d'œuvre en transformation alimentaires,quebec,2008, P 28

منصب التقني يأخذ ثلاثة اشكال :

أ- تقني في مراقبة الطرائق : procèdes, يعمل على ضمان الطرائق و العمليات أو الإنتاج و ضمان تسيير وفق المعايير والأنماط والإجراءات الموضوعة او المسطرة.

ب- تقني في مراقبة النوعية : او تقني المخبر يتحقق ويتأكد ما إذا كانت المنتوجات في مختلف المراحل و عمليات الإنتاج تستجيب لمعايير النوعية المسطرة .

(واذا كانت هناك مديرية النوعية في المؤسسة هذا التقني يتبع مديرية النوعية ولكن يعمل غالبا بوثاقة مع مديرية العمليات).

ج- تقني البحث والتطوير : و احيانا يسمى تقني المخبر يعمل على تطوير و اختبار منتجات جديدة (اذا كانت هناك مديرية للبحث ، التقني هنا يعمل تحت اشراف مديرها ولكن يعمل بالتعاون مع مديرية العمليات .

12. المشرفون superviseurs contremaitres

كل مشرف مكلف بالإشراف و تسيير مجموعات العمال :

أ- مجموعة العمليتين الخاصين بالتجهيزات الإنتاجية de operateurs d'équipements

production اهم مجموعة العمال من ناحية العدد

ب- عمال يدويون manœuvres العمال الأقل تأهيلا و تتضمن هذه المجموعة اليوميون journalier

الصيانة و empacteur هي المجموعة الثانية بعد المجموعة الاولى و المتمثلة في العمليتين المذكورة في أ من ناحية العدد

ج مكنيكين و اليكتروميكانيكي و كهربائي : هؤلاء يتبعون المشرف على الصيانة

و بفعل التعقيد التكنولوجي الكبير لتجهيزات الجديدة للإنتاج الحاجة تتجه نحو

الاليكتروميكانيكيين و ليس المكنيكين و يمكن ان نجد معهم كهروبايين

د- مسؤول الخط و هو منصب متوسط بين المشرف و العمليتين و العمال اليدويين و يسمى كذلك رئيس المجموعة .

هـ- نجد cariste سائقي الرافعات على مستوى مديرية العمليات و هم لا ينتمون لا الى

المجموعة -أ- ولا بالمجموعة - ب- و يتبعون مباشرة المشرف او المسؤول .

52. مناصب الدخول والمسارات الوظيفية :

هناك منصبان مباشر للدخول في المؤسسة اما عامل يدوي او عملياتي و ذلك حسب المؤهلات

- منصب عامل يدوي : ما ان تكون المهام متكررة جدا ولا تنطوي على مسؤوليات كبيرة .

- وقد يقترب هذا المنصب من منصب العملياتي في اي عملية تجهيز او عدة تجهيزات في سلسلة الانتاج الامر الذي يستدعي مسؤولية اضافية
- العامل اليدوي اذا اثبت سهولة التكون يستطيع ان يصل الى منصب عملياتي او يتوجه الى cariste او منصب اخر في التوزيع او التوصيل
- العملياتي: الذي يثبت قدرات خاصة و خاصة فيما يتعلق بالقيادة يستطيع ان يرقى الى منصب رئيس فرقة ويمكن ان يصبح مشرفا.
- لكن المشرف يحتاج الى تكوين في الموارد البشرية لذا يلجا الى التوظيف الخارجي لهذه الفئة (المشرفون)
- المشرف يمكن بعد سنوات تجربة و تحكم جيد في عملية الإنتاج و تسيير الموارد البشرية ان يستمر في مساره المهني كمدير للعمليات.
- اما منصب تقني – مراقب للطرائق , مراقبة النوعية هو حالة خاصة و هو منصب دخول مباشر لا يتم بالترقية لأنه يتطلب تكوين دقيق و موجه و مستوى جامعي
- هذا المنصب لا يؤدي عادة الى منصب مشرف او مدير عمليات.
- فيما يتعلق بالدخول و المسار المهني مناصب ميكانيكي اليكترو ميكانيكي او كهربائي هي مهن متخصصة مغلقة تشكل مناصب دخول في داتها و لا تحصل بالترقية لديها امكانية السير الداخلي نحو منصب مشرف على الصيانة .
- تكنولوجية الإنتاج
- تبنت الشركات العالمية استراتيجيات عقلنة الانتاج لمنتوج نهائي تقضي بتفتيت عمليات الانتاج عن طريق تفكيك دولي للعملية الانتاجية DIPP .
- كل العملية الانتاجية لاتقدم نفس الشدة من الراسمال التكنولوجي – اجهزة متخصصة – من اليد العاملة من الطاقة و المعرفة – التاهيلات . الشركات العالمية تختار الاقليم المستقبل انطلاقا من الامتيازات المقارنة لكل جزء عملية من عملية الانتاج الكبرى¹.
- الاثرا لأكبر للتفكيك الدولي لعملية الانتاج DIPP هو فقدان الاستقلالية و تحطيم للانظمة الانتاجية الوطنية².
- ارتهاق التقنيات الفورية و ظهور الطلب المشخص و المتغير يتطلب مجموعات منتوجات متجددة و انتاج مرن ، في كميات صغيرة ، الشركات العالمية و جب عليها التكيف مع هذا المعطى التكنو

¹ibid

² ibid

اقتصادي الجديد واستعمال الآلات الأوتوماتيكية والقابلة للبرمجة والمرنة في استعمالها وتتيح اقتصادات التنوع بدل اقتصادات الكميات الكبرى للفورية¹.

فضاء التصنيع أو الإنتاج الصناعي هنا أوتوماتيكي ماتم ، الرقمنة، الكمبيوتر حاضراً بقوة و ربتة عملية الإنتاج أصبحت واقعا ملموسا معاشا في الشركة ، الفضاء كله يعد فضاء تقنيا والعمل غالبه مؤتمم يسير أوتوماتكيا، هذا التعقيد التكنولوجي كان له عدة نتائج واثار كبيرة :

- 1- غياب بعض المهن التي كانت منها الأقل تأهيلا وخاصة العمال اليدويون و عمال التغليف
- 2- التكنولوجيا سمحت بإنتاجية أكبر بأقل عدد من العمال.
- 3- غيرت طبيعة العمل الكثير من العمال وخاصة العمليتين في المصنع ، العمل يتجه نحو التجهيزات المعقدة والمدمجة ومراقبة جودة الطرائق والمنتجات عبر النظم الآلية والمعلوماتية.

4- هذا أعطى أهمية أكبر لعنصر التكوين وخاصة منها الدقيقة الموجهة وكذلك ونظرا للتقدم السريع والمشاريع في التكنولوجيا ظهور تجهيزات جديدة اذن تكوين جديد ومستمر... اتفاقات الترخيص والمرافقة التقنية والامتياز والمناولة الدولية واتفاقات تقاسم الإنتاج والتعاون الصناعي واتفاقات التسيير والخدمات... الأشكال الجديدة للاستثمار لاتعني أي راسمال بل فقط عزل عناصر المؤسسة القديمة فصل التقنية والخبرة عن العنصر المالي . الدولة المضيفة يجب تقديم الجوهرى رؤوس أموال وقد تلجأ إلى الاستدانة ...²

معايير النوعية :

البرنامج الوحيد ذو أهمية في مجال المشروبات هو معيار hazard analyse critical control HACCP Point وهو نظام تسيير مانجمت لأمن المنتجات الغذائية وضمان سلامتها وصلاحياتها للتناول البشري يهدف إلى تحليل المخاطر وتحديد النقاط الحرجة التي لابد من التحكم فيها شهادة HACCP شهادة تعطي امتيازاً تنافسياً أكيدا .

الشهادة قد تعطى لوحدة إنتاجية واحدة وليس لمؤسسة أو شركة بكاملها التي لديها عدة وحدات

تعني هذه الشهادة العمال لأنهم يتعرضون للاستجواب ويسألون ويجيبون على بعض الأسئلة التي يطرحها المفتش الذي يأتي إلى المؤسسة لعدة أيام كل سنة.

¹ ibid

² ibid

اما ISO 9001 فهي معيار عام ينطبق على تسيير الجودة و النوعية بصورة عامة وهي معيار العملية وليست وليس معيار المنتج

شهادة ISO 9001 لا يعني ضمان امن المنتج وسلامته ولهذا تميل المؤسسة الى HACCP من ال ISO الذي يكون هنا مكمل و داعما وليس بديلا.

وضعية العمل اصبحت فردوية و شخصية وتسيير الاجير بواسطة القواعد لم يعد العمل وضعية مشتركة و اهتمام جماعي .

الجماعي انمى كلية المؤسسة لا ترى الجماعة بل ترى الفرد . انتقلنا من عالم الجماعي الى العالم الفردي .

لم تعد المؤسسة مكانا مغلقا على العمل بل مفتوحا و مائعا و سائلا .

الى جانب العمل و التطور اللدان يؤسسان المجتمع الصناعي ، رمز الحداثة هو المدينة حيث تتموقع الوحدة فرويتال على مشارف المنطقة الصناعية روية و تظهر انها مظهرا مدينيا بامتياز حيث تظهر المدينة كعلامة السلطة المهيمنة . المدينة تركز كل العمليات الاقتصادية ، العمل الماجور هو نشاط مديني ، خلق و انشاء مدن جديدة علامة القوة المهيمنة .

الناس تستخدم التقنية للمهيمنة على الاخرين، في فرنسا خاصة تكوين المهندسين يتاسس على التحكم في السلطة .

عدم التكافؤ في القوة و الحجم سيؤدي الى مراقبة كلية على المدى البعيد ففي السياق النيوليبرالي و انسحاب دولة العناية و العولمة بدات المؤسسة تستحوذ على مفردات الدولة لشرعنة هيمنتها و توغلها كمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة و المسؤولية المجتمعية للمؤسسة و حتى المؤسسة المواطنة لتدعي المؤسسة الخاصة عنايتها بالمصلحة العامة كالمحافظة على البيئة و الصحة والتعليم في حين ان هذه المجالات كانت تقليديا من صلاحيات القرارات السياسية .

ماهي الشرعية التي تمتلكها المؤسسات عندما تؤكد انها مؤسسة مواطنة و من اوكل لها تعريف خيارات المجتمع دون الرجوع اليه انما توضع في قالب التسيير الحديث... العلمي.

انها انماط جديدة لتنظيم الانشطة الاقتصادية تضع المؤسسة الاقتصادية و خاصة العالمية منها في قلب هذا التنظيم وتصبح الدولة عاجزة على رقابة اثار و عوقب النشاط الاقتصادي .

فصل العمل عن الشخصية وعن المجتمع ، لقد أصبح العمل ليس شكلا من اشكال الجماعة و ليس عاملا ثقافيا و اتزع منه اي معنى او شحنة داتية او اجتماعية وحوصر في العلاقة المادية فقط . حالة هشاشة العمل وتحتاجتماعيته .

الخطاب حول العمل و العامل والتسيير الحديث و المرونة والحركية العمل تضع العامل في سباق يفرض عليه التعديل و اللحاق بالتعديلات المستمرة و الدائمة للمنظمة العامل لابد ان يقبل المخاطر المغمرة التسريح السفر الترحيل و الحركية وان يتكيف مع مختلف الثقافات ، انها مواصفات العامل "الجيد" و "الحديث" .

دراسة في فرنسا اثبتت ان المديرين الفرنسيين لا يتقبلون بشكل جيد فكرة العقد " المنافية للشعور بالشرف في العمل " ، انه "عائق تسييري!؟" .

فردوية وضعية العمل ، وظيفة "الموارد البشرية" استراتيجية المنظمة " لتسيير" هذه الوضعية الجديدة .

تفتت الهوية الجماعية وغابت معها الحيوية الجماعية (الفرحة الجماعية القيم الجماعية و حتى الصراعات الجماعية ...) و ساد الانكفاء و الانسحاب لا تقاسم و لا شعور بالانتماء و لا استثمار للذات في الجماعة فتلاشى المطلب النقابي ... من المصير الجماعي الى المصير الفردي ادن الخضوع للنظام الاحتماعي و الكل يحمل مصيره بصورة فردية امام هذا النظام .

لقد اصبحت الفردوية نظامية بادخال قواعد عمل و اليات تسيير هذه الفردوية مواقيت متغيرة كفاءات مختلفة ، اجور مختلفة تقييمات فردية حقوق وواجبات فردية في المجمل لقد انتقلنا من المصلحة الجماعية الى المصلح الفردية المتفاوتة .

نشهد تضيق لحقل ونطاق العمل و حدوده لا نعمل من اجل المجتمع ولكن لنفسه ، غاب الشعور بالعمل لصالح المؤسسة لانتقرن مع الاخرى بواسطة العمل .

الكل في المؤسسة تحت وطأة التغييرات الدائمة تبديل القواعد تبديل الاتجهيزات الترحيل الانتقال من مكان عمل الى مكان اخر الامر الذي ينجم عنه الخوف ، شعور بالهشاشة والعرضة لفقدان العمل ، فقدان الثقة و فقدان لقيمة العمل ، الابتذال و سرعة العطب ، تحطيم الاعتبار و تأكيد الذات بواسطة العمل ...فقدان العمل فقدان الذات .

يفقد العمل قيمته الاجتماعية ولم يعد محور الجماعة و القبول الاجتماعي اننا نتكلم عن الوظيفة اكثر من تكلمنا عن العمل ...

تتحطم الهوية الجماعية وتفقد التجربة معانيها واعتبارها فقدان للحياة المشتركة فتكلفة العمل اقل بكثير من تكلفة التكنولوجيا والخدمات ...

تماهي العامل مع لاعب الكرة او المصارع او العداء البحث الدائم عن الكفاءة واحسن كفاءة يومية تضاعف الضغوط على العامل - الشخص .

فصل العمل عن الشخصية و عن المجتمع .فصل العمل عن الجتمعة عن الثقافة وعن المعنى ، انها عدم الامان المعمم للوظائف استراتيجية الايديولوجية التسييرية وهيمنتها على عقول المسييرين...

عدم امان وهشاشة ذاتية لعدم ترك الوقت اللازم للفرد لكي يتحكم في وضعية عمله ليهيمن عليه . هشاشة وضعف معمم مشاكل جديدة قواعد جديدة عدم ارتياح العامل مع التغيرات الكثيرة بحجة التكيف الدائم والمستمر واللهث وراء سراب التطور اللامتناهي ...

و القواعد الجديدة البحث الدائم عن التكيف والتاقلم العجز الدائم امام الوظيفة ... اللامن المعاناة القلق التهديد الدائم بالبطالة اساس هذا النظام تحت مفهوم الحرية . "العنف البنائي او البنيوي" اتفاقية العمل ادهبت كل الضمانات ، ثلاث ارباع التوظيف في شكل مدة محدودة ، التسريح الفردي يتجهليكون بدون اي قيود الشغل الهش اصبح هو القاعدة . استراتيجيات جعل الكل مسؤول ادت الى ضمان الاستغلال الداتي للاطارات الذين يتحملون المسؤولية على المبيعات على المنتوجات على افرعهم وعلى نقاط البيع ... في صورة "مستقلين" الذي يتطلب الرقابة الداتية والتي تجاوزت لتصل الى الماجورين حسب تقنيات "المناجمنت" خارج وظائف الاطارات او ما يسمى " التدويت العقلاني" .

سيطرة مطلقة للمرونة مع اتفاقيات لمدة محدودة او الايستخلاف و " الخطط الاجتماعية " التي تتكرر وبصورة دائمة في المؤسسة الواحدة .

فردوية الغلاقة الاجرية تحديد الاهداف الفردية التنافس بين الافرع وبين الفرق ...

البرنامج النيوليبرالي يتجه لتشجيع القطيعة بين الاقتصاد والحقائق الاجتماعية...

المؤسسات تحت ضغط التهديد الدائم فقدت الثقة الاسواق و بالتالي دعم المساهمين المهتمين بالحصول غلى مردودية على الدى القصير و بالتالي فرض ارادتهم على المسييرين ...

برنامج التشكيك في كل البنيات الجاعية -الامة -الجاعات -جماعات العمل ...

فردوية الاجور و المسارات المهنية تحجيم العمال وتصغيرهم جماعات الدفاع عن الحقوق العمال ، النقابات جمعيات تعاونيات العائلة الكل فقد السيطرة على الاستهلاك¹.
لقد اصبحت مصلحة و مسؤول الموارد البشرية تحضى بعدم اهتمام العاملين إلا في حالات خاصة وتظهر أهميتها فقط في مناسبات التكوين ، انه عدم الرضا لعمل هذه المصلحة وقد لا ترى لها وجود
ووجودها ديكوريا من مقتضى التسيير الحديث.

1- التوظيف

صلاية التشريع فيما يتعلق بتوظيف اليد العاملة المؤقتة ، القانون يفرض التوظيف بصيغة cdd اتفاق لمدة محددة حتى لتشغيل يوم واحد².
تشريع جديد مع بداية "الاصلاحات" لسنة 1990 و 1994 و 1997 التي تركز نوع من المرونة التي تبرز في تخلي التزام الدولة.
تأسيس للاتفاقيات الجماعية في المؤسسة او القطاعات .
تقليص لمبدأ حماية الشغل عن طريق تسهيل شروط تسريح العمال و مدة العمل اتفاق لمدة محددة و العمل لمدة جزئية ...
اقامة نموذج درويني اين الصراع الكل ضد الكل على كل مستويات العمل .
ماهي اشكال الصراع داخل المؤسسات و خاصة الصراع المحوري المؤسس للراسمالية – تعارض عمل رأسمال³
هناك في المؤسسة سياسة شكلية رسمية للتوظيف الرسمي و أدوات التوظيف مثال " تحليل السيرة الذاتية " Grilles d'analyse des CV
الاستجابات والاستمارات Grilles d'entrevue et questionnaires والانتقاء.
وتتوفر المؤسسة على بطاقات المواصفات والشروط لكل منصب التي يبحث عنها في كل عملية توظيف.
امام مسألة التوظيف المؤسسة تكون دائما امام خيارين؛ اما ان تقوم المؤسسة بنفسها بتنظيم كل عملية التوظيف أو تلجأ إلى المناولة وتوكيل مؤسسة مختصة.

¹ Pierre Bourdieu, « L'essence du néolibéralisme », *le monde diplomatique*, mars, 1998

² Etude de la filiere boissons, algerie, 2005, rapport principal, analyse filiere

Boissons, Apab/edpme, eurodeveloppement pme, alger, juin, 2005, p.58

³ ibid

نظرا للطابع غيرالنظامي لعملية التوظيف فان المؤسسة تتكفل بكل عملية التوظيف وخاصة ان الغالبية العظمى للعملية تشمل النشاط التجاري و التسويقي المرتبط بالبيع فيكون "التوظيف" هنا عبارة عن شبه مفاوضات ابرام عقد فيه الالتزامات و الحقوق و المزايا وهو غالبا ما يكون مؤقتا.

في كثير من الحالات نسجل ان الافراد – العمال تنتابهم حالة من الطوبى و يتصورون ان بالامكان تجاوز الوسائط المؤسساتية لانجاز وتحقيق اهدافهم الطوبى التي تتمثل في جهد الفاعل التاريخي للتماهي مباشرة مع الدات التاريخية خارج الوسائط المؤسساتية و المنظمية .

في الجهة المقابلة المسيرون في المؤسسة يجتهدون تاكيد الوسائط التقنية و الادارية بفعل ايدولوجي انها الايدولوجية التي تماهي هذه الوسائط مع الدات التاريخية فتصبح هدة الوسائط مشيأة و منزوعة الداتية – جهد تموضوعية هذه الوسائط .

تكريس الايدولوجية التقنية ، التطور التقني يصبح محرك الحياة الاجتماعية و الرقي الاجتماعي -تشيئي التطور .

وسائل التوظيف :

- كيف يعرف المترشح الموظف بالوظيفة الشاغرة ؟
- بالرغم من الوسائط التقنية و الإجراءات الشكلية و سياسة رسمية للتوظيف إلا أن الوسائط غير الرسمية هي المهيمنة في التوظيف و تبقى الوسائط التقنية للاتصال الانترنت مثلا هامشية و في حدود معينة.
- (حوالي 40% من عرفوا بواسطة احد يعمل داخل المؤسسة)
- (حوالي 37 % من الفم إلى الأذن)
- (لا يشكل الانترنت الا 5% في العملية)
- بالرغم من وجود سياسة مهيكله جيدا و مدروسة و ادوات " علمية " موضوعة من طرف " متخصصين في الموارد البشرية " تبقى الوسائط غير الرسمية هي المهيمنة في التوظيف (بواسطة معرفة شخص داخل المؤسسة ، فم اذن، ايداع شخص موظف للسيرة الداتية لدى المؤسسة (.....

2- الاستقبال و الادماج

يوجد عملية مسار شكلي رسمي للاستقبال و للاندماج للموظفين الجدد يتمثل هذا المسار في مايلي:

- زيارة المصنع
 - التقديم للموظفين
 - تدريب على المهنة
 - المرافقة مع موظف له تجربة
- يعطي الموظف الجديد كتيب Manuel يحدد فيه القانون الداخلي للمؤسسة -تعليمات متعلقة بالوقاية والأمن والنظام ومعايير الصحة.
- كذلك يتضمن العقوبات المقابلة للاخلالات والافراط الذي تصدر عن الموظف
- تحرص المؤسسة على الملتصقات والاتصال الداخلي نظرا لسمعة الشركة العلامة وريادتها في عالم الأعمال اذ تعد كمرجع للعديد من السلوكات و التطبيقات التسييرية ، فإنها تحرص على الوضوح و الدقة بحيث هناك وصف دقيق للمناصب كل المناصب سواء الإنتاجية او المناصب الإدارية و غالبا ما تكون ملصقة على الحائط و موجودة على الاجهزة الاليكترونية و على الحاسوب .

التقييم :

تقدم وثيقة تقييم مصممة بعناية ويكون التقييم سنويا ودوريا للموظفين هذا التقييم يحدد

- المسار المهني

- العلاوات

- التكوين

كما يساعد في رسم سياسات الموارد البشرية و جمع المعلومات ضمن نظام معلومات الموارد البشرية.

53. تنظيم العمل :

الاشكال التنظيمية للمؤسسات و استراتيجياتها تشكل متغيرات وسيطة مهمة في فهم تقييم تاريخي التي تتعلق بالاجرية بالتقسيم الدولي للعمل وكذلك بالتحويلات للنظام الرأسمالي¹ من كل الفاعلين التي تكون حقل الأنشطة الاقتصادية، المؤسسة تعد ربما الفاعل الذي لا بد ان علم الاجتماع يستثمر بشكل قوي لإدراك و فهم التحويلات للنظام الرأسمالي المعاصر² كلما كانت المؤسسة معقلنة أكثر كلما تكون بشكل مباشر خاضعة لنظام توجهات المجتمع.

¹Pierre François, Thomas Reverdy (dir.), « Sociologie des firmes et mutations du capitalisme », *Revue française de sociologie*, 56-3, Juillet-Septembre 2015, Les Presses de Sciences Po.

²ibid

من هنا تولد المشاكل الجوهرية في المؤسسات الكبرى ، فهي وحدات أكثر استقلالية وفي نفس الوقت أدوات لـ "سياسة" ، التبعية قوية تعني خطر فقدان عقلنتها الداخلية وبالتالي تضاعف منابع اللا عقلنة و الفوضى وتكون تبعية المنظمة ضعيفة فتكون السلطة في يد الذي له مرجعية اقل للذات التاريخية أو الذي يدافع عن مصالح خاصة أو الذي يمرر الاستقرار والمحافظة بدل التطور والديموقراطية¹ .

لا يمكنكم ان نتكلم عن المؤسسة كتنظيم الا اذا سلمنا بشكل ما من البرقطة التي هي نقطة الانطلاق لعملية تبني وإدخال الأنماط أو النماذج المعقلنة الى المؤسسة² .

من مستويات الإدارة التي عددها توران نحن هنا في مستوى النفعية او الانتفاعية وهو تصور فرداني للإدارة يستعمل المنبهات - المؤشرات المالية و البسيكولوجية و يؤمن بهوية المصالح الشخصية و المصلحة العامة و وحدتها ، انها نظرة ليبرالية ضيقة³ .

هذا النوع من التنظيم او ارساء النمط العقلاني لا يعني باي حال من الاحوال التسليم ان حركة الافراد داخل النظام تكون حرجية بمعنى اما تتطابق من مقتضيات النظام او خارجة او منافية له ، نبنى هنا التحليل الفعولي المطبق لدراسة أنظمة العلاقات الاجتماعية تتأكد دائما بالذي، عند المشاركين في النظام يطمح لتجاوز هذا النظام، هنا تدخل من جديد التآرجح الحي و الثابت من الايديولوجيا الى الطوبى⁴ ولهذا نفضل لدراسة البيئة الاجتماعية في المؤسسة نعطي الاولوية للافعال ليس كسلوكات منظمية بالمعنى مدى التطابق او النشوز عن القواعد التنظيمية انما انطلاقا من المعنى المحدد من طرف الفاعل ، معنى ليس "بسيكولوجي" وانما تحدده شروط التعريف الذي المجتمع في صورة ذات تاريخية مشكلة عبر التوافقات ولكن ايضا عبر الصراعات الاجتماعية ولهذا ننظر الى حركة الافراد داخل التنظيم كحركة اجتماعية ، شكل من اشكال المطالبة ، دعوة للذات التاريخية ليس ضد المنظمة ولكن من خلالها. تهاجم المعقلنون باسم الفعالية والقادة باسم اهداف المنظمة . في هذا المستوي الصراع لا يكون الا شاملا⁵ .

يحدد الان توران من هذا المنظور ان الانخراط في المؤسسة المنظمة عبارة عن مستويات ، مستويات الانخراط التي تشمل المشاركة والمطالبة ، لان التحليل للسلوكات ليس من خلال

¹ Alain touraine, sociologie de l'action, op., cit. p. 206.

² ibid

³ ibid

⁴ Ibid, p. 197

⁵ ibid, p. 196

النظام العلاقات الاجتماعية و انما من الزاوية الفعلوية بمعنى الرابط بين الفرد بالدات التاريخية¹.

في حالة دراستنا يتموقع الافراد على المستوى الثاني اين الافراد في المنظمة يقبلون بها فقط لانها وسيلة لممارسة نشاط مهني ،نوع من تلبية مشروع اجتماعي انها حالة الفردانية التي لا ترقى الى مستوى التماهي _ المستوى الثالث ولكنها تبتعد عن الانسحاب و الرفض.

المنظمة هنا لا تشكل مجموعة او مجموع خاص اين تتمتع بشئ من التضامن(اندماج و معارضة) ولا ترقى الى درجة الاعتراف بالشحنة الداتية للمنظمة.

من جهة اخرى نحن امام حالة بعيدة كليا عن المستوى الرابع الذي يشكل حالة تقييم و شرعية المنظمة دات قيمة عليا و تتمتع بشرعية كبيرة²

لا يوجد مشاركة قوية و لا مطالبة قوية ادن ليس هناك تجاوز للمجموع الاجتماعي العملي لهذا تنعدم كل حركة لفعل ، انه انغماس الافراد في المحددات الخاصة دون وجود شيء كالايمان الذي يتجاوز الكنيسة او شيء من الاندفاع الثوري الذي يتجاوز الحزب لدا ، هنا المنظمة لا تحضى باي تقييم معنوي و لاشريعة مطلقة ، غياب هذا التجاوز يجعل الفعل او الحركة يتماهى بقوة مع الاشكال المؤسسية و التنظيمية و قد تصل هذه الحالة الى اقصى مداها في شكل حالة شمولية³.

تاخذ دراسة المنظمة وجهين ، من جهة تدرس الانظمة الوسائل ، التقنيات و علاقة التبعية بين هذه الوسائل و واليات التوازن و التغير التي تحكم سير هذه الانظمة ، الراسة تعترف بوجود سلوكات اجتماعية مرتبطة بالمكانة المحتلة من طرف الفاعل في منظمة متميزة و مترتبة ، و من جهة اخرى الاخذ بالاعتبار ان هذه القواعد في المنظمة و هذه الاليت السيرو الادارة هي الشكل الخارجي لجسم اكثر انغماسا في المجتمع المتمثل في العلاقات السياسية المنغمسة بدورها داخل هيمنة اجتماعية⁴.

يجعل اونجستروم (1987) التغير و التحولات للممارسات التنظيمية في قلب تحليله انطلاقا من مفهوم التناقض. الا ان التحليل سيكون تبسيطيا ادا راينا العلاقات عبارة عن تقابل متعارض او متقابل يجب ان ينطلق التحليل من ان التنظيم الاجتماعي و الافراد يشكلون وسطاء وفي نفس الوقت عوائق امام الفاعل او الفرد داخل المنظمة.

¹Ibid,

²Ibid,P.197

³ ibid,

⁴A touraine , production de la societe,op.,cit.,p.63

تكنولوجيات المعلومات والاتصال TIC تشكل أكثر فاكثراً الحامل للشكلنة لثقافة المنظمة ، لمعاييرها و القيم و المناهج و المعارف والخبرة العملية التي يتم تداولها في المنظمة ، انها الصفة المنظمة او المهيكلية للتكنولوجيا في المنظمات المعاصرة (Feenbberg,2004s;Simodon ,2005)¹ الوحدات الاقتصادية التي تلعب دور الوكالة و في نفس الوقت دور المؤسسة يجب ان نعترف بوجود داخلها توتر جوهري بين نمطين من الفعل و السير متعارضان²

الدور المتزايد للتطور التقني ادى الى ان غالبية المؤسسات الصناعية لم تعد وكالات بل "مؤسسات " بالمعنى السوسيولوجي للكلمة³

المؤسسات التي لاتحمل النموذج الثقافي صراعاتها الداخلية على المصالح ادا كانت تتضمن صراعات طبقات الا انها ليست صراع طبقات بشكل مباشر.

المؤسسة الصناعية في المجتمع الصناعي هي رهان صراعات طبقات لانها جزئياً على الاقل وكالات⁴ .

انالاصلاحات الاقتصادية ، في الجزائر يقودها السياسي من اجل او في محاولة لتوضيح الحدود بين المؤسسة و الادارة و الوكالة الحدود التي كانت قبلاً أكثر التصاقاً و ايهاماً و تداخلاً المنظمات الاقتصادية التي لاتشارك مباشرة في نظام الفعل التاريخي حتى ولو كانت لها تأثير سياسي كبير ليست سوى "مؤسسات" تقع تحت الوكالات⁵

الفصل بين نوعين من المنظمات المؤسسات و الوكالات أصبح أكثر وضوحاً . يجب التمييز بشكل واضح المنظمات الاقتصادية التي تشارك في النمط الثقافي الجديد بالمساهمة في التطور التقني وتسير كنظام وتلبي نوع جديد من الحاجات و بين المنظمات المسيطر عليها السوق و استحواذ الرأسمال ، بشكل مباشر ، على العمل " المنتج " ، انها هنا مؤسسات صناعية تقليدية و بالتالي تصنف و تجد نفسها لا تشارك في عالم الوكالات و تصبح مؤسسات خالصة .

التحول في الخطاب على المؤسسة في الجزائر من الشركة الى المؤسسة يدل على هذا المعنى انه التدرج في مكانة المنظمة و دورها الاجتماعي و السياسي و بالتالي علاقات جديدة علاقات قوى بين المؤسسة و السياسي .

¹ Cite in Carole Giroleau et Anne Mayere ,« l'articulation technologie – organisations :des pistes pour une approche communicationnelle », *communication et organisation*, presse universitaires de bordeaux, 31, 2007, communicationorganisation.revues.org , consult' le 13/10/2013

² A touraine, production de la societe, op., cit., p. 276

³ ibid

⁴ ibid

⁵ ibid, p. 275

المؤسسة الصناعية منخرطة بشكل مباشر داخل دائرة التطور والراسمال، التمايز بين حقل التاريخانية و النظام المؤسسي او النظام السياسي ضعيفة جدا¹.

ان التراجع لدور المؤسسة الصناعية في نظام الفعل السياسي ولو على المستوى الرمزي يبرز في انشاء المناطق الصناعية بالية و باهتة و غير مميزة بل و حقيرة يغيب فيها كل علامات او رموز سياسية او ثقافية يمكن تفسيره أن الدولة تخلت عن المؤسسة الاقتصادية و سحبت منها الدور الذي كان سابقا كونها تعتبر أيضا وكالة .

انه تدهور في المكانة السياسية للمؤسسة الاقتصادية و خروج المؤسسة من حقل التاريخانية مجرد "مصنع لتعبئة مشروب".

المؤسسة تعتبر وحدة سياسية اين سيرها يقتضي قبلا علاقات طبقية و بالتالي وجود سلطة طبقية.

المؤسسة تفعل التوجهات النظام الفعل التاريخي و تسير توتراتها انها تقع داخل العلاقات الطبقيّة²

ولكنها في نفس الوقت المؤسسة...نشاطها تحكمها الأهداف البراغمية و غزو الأسواق الإثراء أو التوسع و القدرة على الاستجابة لتحولات المحيط.³

تظهر المؤسسة كفاعل على سوق معرّفا أهدافه و معايير و مسيرا تبادلاته مع المحيط و مسيرا كذلك التوازنات الداخلية و بصورة اخص انسجام لوسائله التقنية.⁴

المؤسسة دائما مراقبة من طرف النظام السياسي العام، نشاطها يجب ان يمارس في اطار قوانين، مراسيم و تنظيمات reglements⁵ فالمؤسسة هي مركز مستقل للقرار الذي يسير مباشرة منظمة لها اهداف اقتصادية ، هي منظمة ، مجموع وسائل في خدمة اهداف ، وهي كذلك مركز قرار، فاعل اقتصادي⁶

مجموع المنظمات يجسد التوجهات الاجتماعية و الثقافية و علاقات طبقية مسيرة من طرف نظام سياسي⁷.

تشارك المنظمة في نظام الفعل التاريخي ، لكن من خلال النظام المؤسسي⁸ (النظام السياسي)

¹ ibid,p.274

² ibid,p.272

³ Ibid,p.272

⁴ ibid,pp.271,272

⁵ Ibid,p.271

⁶ ibid

⁷ Ibid,p.258

⁸ Ibid,p.185

المؤسسات -بمعنى توران النظام السياسي المهيكل- هي اليات للنقاش و البادلات و في نفس الوقت تشكل سياسي (هيكلية سياسية) لهيمنة اجتماعية هدة المؤسسات هي دائما ادوات قيود(تقييد) و في نفس الوقت ادوات للشرعنة.

هي لا ترمز codifier كل او مجموع حقل التاريخانية ، هي تشوّهه و تطوعه باقصاء بعض مركباته و تقيّد فعل الطبقات الاجتماعية و خاصة الطبقات المهيمن عليها¹

المنظمة هي مجموع واقعي الذي يجب عليه تسيير علاقاته مع محيط.... من جهة اخرى هي مبنية حول مجموع قيم و معايير معبر عنه بنمط من السلطة و بتعريف المكانات و الادوار.

ان النظام السياسي هو المكان الذي تجرى فيه عملية التحويل من حقل الفعل الى منظمة² لكن اصبح الان لا يملك كل الادوات والوسائل الداتية و الموضوعية التي تمكنه من خلق منظمة

متسقة مع النظام العقلاني ما عدا ذلك ستكون منظمة مشوهة اصطناعية و غير قابلة للحياة . النظام السياسي وسيط بين حقل التاريخية و المنظمة الاجتماعية فهو تهيمن عليه التاريخية وهو بدوره يوجه المنظمة. النظام السياسي يستطيع ادخال بعض التماسس في العلاقات الطبقية و في قواعد المنظمة³

المؤسسة الصناعية الرأسمالية ليست عمل مقاول حيث فعله يمكن تفسيره بمفردات غير محددة اجتماعيا ، بروح الابتكار ، ارادة تحقيق الربح او اجابة لوضعية الندرة. انها مظهر خاص واقعي لنظام فعل تاريخي و علاقات طبقية ، انها كذلك نشاط منظم بقرارات اتية من النظام السياسي⁴

المؤسسة اصبحت الرق الجديد ، مستغلا من طرف المساهمين actionnaires مكان الاستغلال تغير من المؤسسة الى المالية. المؤسسة بواسطة السوق موضوعها قبل كل شيء ارضاء المساهمين و ادن تحصيل الارباح .

تقنيات التسيير ، ممارسات قديمة اعتبرت ناجحة في سياقات سوسيو تاريخية محددة قدمت في شكل قوانين و معايير. هذه التقنيات تعرف بغايتها وليس بطبيعتها. هذه التقنيات تنتشر و تجتاح ساحات جديدة -موارد بشرية ، سياسة عامة للمؤسسة ، تمويل ، توزيع ... يلعب التسيير دورا مهيكلا للفضاء المهني ، يقدم على صورتين ، التقنية و العلمية .

¹Ibid,P.186

²Ibid,p.184

³Ibid,p.181

⁴ ibid,p.250

لقد بدا يقتحم حتى الرفاق العمومية والادارات – المستشفيات والادارات المركزية والمحلية لتعويض نقص الشرعية الذي بدا ينخر جسد هذه المرافق ولاخفاء الطابع الخاص الذي بدا يشعر به الافراد لهذه الادارات... ويحال المريض و الطالب و التلميذ والمواطن الى زبائن . استبدال السياسي بالخبير في التسيير والمسير.

التسيير انه انتاج الاجتماعي ، انه الرقابة رقابة انتاج الاجتماعي ، التحكم في الوسط المنظم . " العلوم التطبيقية " مقادة بالوهم الوضعي ، حيث التحكم في العمليات التقنية تسمح بالتحكم في التاريخ .

الايدولوجية التسييرية مدعمة بترسانة من " علوم التسيير " ترغب في تشييد بناء معرفي تطبيقي يطغى على المؤسسة ، انها الموضوعانية objectivisme ترمي الى تشيئ التقاليد وبالتالى منع التفكير فيها او حولها و اقضاء اي محاولة للمناقشة او التفاوض ازاءها . وفي النهاية اقضاء اي محاولة لربط المعرفة بالمصالح الخاصة.¹

العديد من المجموعات الوظيفية – مسيرون مهندسون و معلوماتيون ... يبحثون على تاسيس شرعيتهم على قدرتهم على تحديد وتعريف الفعالية الجماعية في الوسط المنظم وبصورة اكثر عقلانية . وفي نفس الوقت يبحثون على ممارسة سلطة في الاجهزة الانتاجية بمراقبة تحولاتها . حتى ولو كانت الادوات التسييرية ثمرة توافقات و تفاوض الا ان تصميمها وتقديمها و اقحامها داخل المنظمة يبقى نشاط هؤلاء المسيرين² ، الدين لهم الكلمة و الخطاب هو خطابهم. يمكن ان نجد وراء اكتساح المناجمنت كشكل من اشكال التطبيع للاطروحات النيوليبرالية و للنفعانية في المجتمع المعاصر³ .

لقد استبدل المهندس في المشروع السان سيموني بالمسير في المشروع النيوليبرالي. التسيير هنا لابد ان يفهم من خلال التحولات الاقتصادية الكلية و السياسية (السوق الحر، بناء الاسواق العالمية ، المولدة للاقتصاد...) التي يروج لها و يعمل على انجازها النيوليبراليون . يمكن التكلم عن الانتاج التسييري للمجتمع او الاتجاه نحو تسييرية المجتمع و ان التغيير الاقتصادي يقتضي تغيير سياسي بمعنى لا يمكن ان يقود اشخاص الاقتصاد الموجه اقتصادا حرا اين السوق محور التنظيم .

¹ Art pour Craipeau sylvie Metzger jean-luc ,«pour une sociologie critique de la gestion »,altermondialisation,societe civile et mondialisation,38-1,2007,rsa-revues.org/523,consulté le 20/03/2015

² ibid

³ Martin et al.,2003

كما ان التغير الاقتصادي يفسر بالتغير في النظام السياسي وفي الكتلة القرارية ولا يمكن ان نقبل ان تقدم ارادة التغير الاقتصادي كعملية تقنية ، حيادية كما يحرص الخطاب السياسي على ترويجه .

علم الاجتماع النقدي لدراسة التسيير للتمييز عن علم الاجتماع المنظمات الذي اتجه الى مساعد و مروج للايديولوجية التسييرية – نقدي من اجل نزع التطبيع واختبار متنطوي عليه هذه الايديولوجية من رهانات تاريخية وسياسية واجتماعية .

علم الاجتماع الترجمة ل M. Callon et B. Latour و الطوبى التكنوتسييرية . "التسيير يقدم دائما بكونه بعيد عن البحث عن غاية مختارة من الافراد و عن غاية متفوض عليها داخل المجموعة و لكن تقدم هذه الغاية كغاية مفروضة من الخارج." (Girin , 1990)¹.

ايدولوجية التسيير لم تبق حبيسة الدائرة الوظيفية وفي عالم السلع كما لا تتعلق فقط بفئة الاطارات . انها تعني كل المجتمع بحيث تساهم في ابتدال الرؤى والافكار.

التسيير كعملية خاصة للعقلنة تقدم في شكل "مبادئ" وينشطه فاعلون و تحتضنه مؤسسات (مكاتب الاستشارة ومدارس تعليم و تكوين ...) و رهانه هيئات تقنية dispositifs ، وهو كذلك خطاب "علمي" ، مناهج و نتائج قابلة للتطبيق يقدمها "الخبراء" .

لقد تعاظمت اهمية التسيير الحديث مع انفصال ملكية الراسمال عن التسيير والرقابة، التسيير تجاوز تقنيات التنظيم ليصل الى تقنيات السلطة او القوة.

احد ملامح المؤسسة فرويتال كوكاكولا سواء على مستوى الافراد و النظام الاجتماعي او على مستوى التقنيات والتجهيزات او النظام التقني هو عدم الاستقرار والثبات اد نلاحظ التغير و التغير بصورة دائمة الالات جديدة و اجهزة جديدة تقنيات جديدة و حتى الاشخاص الامر الذي يعطي الانطباع بان التغير والتغير يصبح شكلا من اشكال " التسيير الحديث " ، ان التغير الدائم و المستمر يصير مورد و راسمال ، الهندسة الاجتماعية في تغير دائم و مستمر لتصبح منبع للسلطة و القوة لانه يضع الافراد دائما امام رهان و تحدي البحث عن التكوين عن التحكم مع التهديد المستمر للكفاءة و التاهيل و المكانة و السلطة و المزايا المرتبطة... امام صراعات جديدة توترات جديدة ... و بالتالي البحث الدائم عن التوازن الجديد و المؤقت... يتكلم Dubey G. 2004 عن صناعة الاجتماعي... ويتكلم S. Craipeau 2001 عن المؤسسة الفردية commutante او

¹ Cité in ibid

العمل معا بصورة منفصلة ... Durand , M.,2004 يتكلم عن السلسلة غير المرئية ، التدفق المحكم والعبودية الارادية . .

احد مظاهر هذه الهيمنة التسليع المتنامي للأنشطة الاجتماعية .

ان الازمة الاقتصادية التي يمر بها العالم مظهر ونتيجة للمميزات او الخصائص الهيكلية لنظام الحداثة ومعها المشروع التسييري - الماناجمنت - مشروع انتاج الاجتماعي . يقدم كمشروع تقني طبيعي يفرض كايديولوجية حصريا . عملية العمل علاقات العمل الاجور العلاوات الامن النظافة العلاقات مع الزبائن الممونين الممولين ... كل هذا يوضع في نظام عقلائي طبيعي خارجي فوق العجينة الاجتماعية ، النظام الوحيد والواحد لانه الاحسن لا منافس له الايديولوجية السياسية جهد تماهي الفرد مع المجموعة الكلية كلية المجتمع لم تعد مقتصرة حدودها على الاطار التقليدي ، الدولة الوطنية بل اصبحت مشروعا كونيا مشروع النيوليبرالية ، هذه الايديولوجية السياسية اذا احتوت الايديولوجية التقنية و الايديولوجية البيروقراطية يتمخض عنها ايديولوجية شمولية . كل تهديد خارجي او داخلي يشعر المجتمع بهجوم ضد تطوره ، الامر الذي يؤدي الى دفعة شمولية¹

تقنيون بيروقراطيون و ايديولوجيون وقادة شموليون لا يدافعون لاجلهم على وضعياتهم المهيمنة يدعون شرعية مؤسسة على الخدمة التي يقدمونها للمجتمع على دورهم في التوجيه وفي انجاز التطور الاجتماعي . لا يشكلون طبقات مهيمنة شرعيتهم تقام على الدور الاداتي في خدمة الوعي بالتطور²

يستند التقنيون على الاساس التقني لتأكيد مكانتهم ودورهم في المنظمة كما يستند الموظفون على الاساس الوظيفية او ما يسمى بالوظائفية لتبرير مكانتهم و ادوارهم في المنظمة .

المنظمة ليست مجرد تجميع لافراد و جماعات المنظمة لها هدف و وظيفة محددين بالمشروع الجماعي للتطور و تطوير العمل و لرقابة منتوجاته .

تظهر دراستنا لمنظمة المؤسسة فرويتال يمكن ملاحظة مستو بمبادرة القادة يتارجح بينقيادة منفعية على فكرة التضافر المصالح الفردية قيادة ليبرالية لانها لا تستند الا قليلا على فكرة المنظمة - التصور التقليدي للانسان الاقتصادي كتبرير نظري .

¹A. Touraine, sociologie de l'action, op.cit., p.167

²Ibid, p.169

لكن سطحيا و ايدولوجيا يتجه اى سياسة العلاقات الانسانية التي تعتبر المنظمة كمجموع افراد لكن كنظام لعلاقات اجتماعية مؤكدة على دور العلاقات الجيدة في تسيير فعال للمؤسسة وتؤكد على دور القائد كمنسق¹.

لم نلمس لاي ملامح لمشروع جماعي ذلك المشروع والدي يكون فيه العامل مرتبطا بمجموعة واقعية ناهيك بالمنظمة ، المجموعة الواقعية غائبة المجموعة المهنية غائبة و بالتالي لانتصور اي وجود في مثل هذه الظروف لاية مجموعة هوية – التي اصلا ليست مجموعة معارضة تستدعي المطالبة ولاوجود لوعي جماعي نهيك ان تعرف نفسها كعنصر ينتمي للمنظمة .

المشروع الفردي ، المشاركة في المنظمة التي تسمح بتحقيق المشروع الشخصي بدون ربط هذا المشروع بالجماعة المشروع الشخصي لا يربط الفرد بالمجموعة المنظمة تكون كاداة مظاهر هذه الحالة هي الحركية الوظيفية و الصراعات بين المشروع الشخصي و معايير المنظمة . المشروع المنظمي ، الوعي الجماعي ليس وعي انتماء للجماعة وانما للمنظمة تعتبر المنظمة هنا وسيطا بين الفرد و الدات التاريخية . مستوي التزامن مع شحنة داتية قوية ، المنظمة ليست وضعية افردية و ليست ايضا شبطة علاقات انسانية .

التعلق بوظيفة المنظمة الخلاقة ، التجاوز المستمر لكل المستويات ، تماهي النظام الاجتماعي مع نمط الفعل² هنا القادة في وضعية مهيمنة للتحفز الفردي البحث عن "روح جماعية " تداخل السلطة مع الادماج ، الهدف من الادماج خلق روح جماعية ، سياسة العلاقات الانسانية تجتهد لتصبح المنظمة كنظام مكانات و ادوار، البحث عن روح المنزل العائلة يستند على نظام اتصال واقعي³

الادماج الايدولوجي ، مستوى ادماج ، المنظمة لا تسمح الدعوة الفرد او الجماعة الى الدات التاريخية خارجها . لا تسمح بالمعارضة . معارضة القيادة يعني خيانة المجتمع – الامة . المنظمة تصبح نظام شمولي . ليس للفرد اي ملجا ضد الظهور المباشر و المعصوم للقيم⁴ فيما يتعلق بالمطالبة مؤسستنا – كوكاكولا – تظهر المستوى الثاني ، الدفاع عن الحقوق الفردية ، مقابل مباشر للمشروع الفردي ، هذه المطالبة تعاني منطوبى – التقني الفردي يبحث عن مسار مهني شخصي دون الاهتمام بالفعالية الجماعية لمجموعة العمل⁵

¹Ibid,P.191

²ibid

³ibid,p.193

⁴Ibid,p.194

⁵ibid,p.195

مايتعلق بمستوى القيادة direction في حالة دراستنا ، المنفعوية تصور فردي للادارة تستعمل المحفزات المالية و النفسية ، تؤمن بهوية المصالح الفردية ، ليبرالية ضيقة .
لكن تتجه غالبا نحو التنسيق (مستوى ثالث للقيادة) المعروف بالرجوع الى تسيير المجموع الذي لا بد له من قائد لديه المسؤولية و يعطي الدفعات والتحفيزات¹
غياب المشروع مستوى المشاركة الاضعف يؤدي الى الانسحاب ، تدبذب وعدم استقرار مهني و انطواء على المجموعة الابتدائية .

عدم وجود لرؤية صلبة للمنظمة ، الفرد يبرز اكثر من وظيفته ، القائد يطغى على قيادته انفصال العلاقات الابتدائية عن الوضعيات الوظيفية او الاقتصادية . هذا النمط نجده في صفوف العمال الادنى مستوى الانخراط – المشاركة والمطالبة – نحن امام حالة تبتعد عن الانسحاب لتتجه اكثر الى الفردوية اين الفرد يقبل المنظمة لانها وسيلة لممارسة نشاط شخصي ، تلبية مشروع اجتماعي ، يوجد تماهي رمزي لكن غير واقعي تماهي مع رمز منظمي وليس مع منظمة مجسدة .

54. ظروف العمل :

هناك سياسة رسمية للأجور على غرار توظيف المناصب – هناك سلالم الأجور لكل المناصب الموجودة في المؤسسة .

سؤال عن رضا العامل عن الأجور يعتبر سؤالا محرجا في السياق الجزائري لذا لابد من قياس الرضا بمؤشرات غير مباشرة اخرى كدرجة الاقبال على الدخول الى المؤسسة وترك مؤسسات اخرى....

من بين عناصر الرضا يمكن ان ندرج مايلي :

1. حيوية فضاء العمل
2. علاقات العمال
3. مرونة مواقيت العمل
4. الأجور
5. تعدد وتنوع المهام.

¹ Ibid,p.198

جدول 45 مؤشرات لقياس الرضا على الوضعية في المؤسسة

مؤشرات مقاسة			النقاط الموزعة		
			1	2	3
توقف للقهوة (المدة وقت مناسب)					
المدة المخصصة للوجبات					
الاجر					
علاوات (مقابل المردود العمل الليلي)					
اوقات العمل					
العطل					
امتيازات اجتماعية (ضمان وتقاعد)					
امكانية رفع الاجور (الارتقاء)					
امكانية تغيير المنصب					
دوران مناصب العمل					

1- راض جدا 2- راض نوعا ما 3 غير راض تماما

يعتبر بعض العمال انهم محظوظون او مميزون لانهم يعملون في شركة / علامة ذات شهرة عالمية الأمر الذي يجعلهم يتجاوزون بعض عدم الرضا على مستوى بعض المؤشرات .
التغيب وتغيير المؤسسة :الخروج من المؤسسة بصورة عامة ضعيف في هذه المؤسسة وعلى مستوى كل فئات العمال ، اد غالبية العمال تبقى على الاقل 3 سنوات او اكثر، 5 سنوات هذا يمكن تفسيره بالرضا العالي فيما يتعلق بظروف العمل وخاصة الاجر الذي يعتبر امتيازا اجتماعيا ليس داخليا فقط وانما خارجيا .

هناك ملاحظتان يجب وضعهما هنا في هذا السياق

الاولى : العمال اليدويون الاقل تاهيل والاقل اجورا يبقون في مناصبهم اقل من المتوسط

الثانية : عند العمال الاكثر حداثة والاكثر شبابا ولديهم اقل من سنة اقدمية نلاحظ انهم اكثر خروجا نسبيا.

نسجل في المؤسسة موضوع بحثنا ان الاستقرار المهني قوي حيث سجل مدة اكثر من 5 سنوات اعلى نسبة .

فيما يتعلق بالتغيبات سجل نسبة منخفضة جدا نتيجة المواقيت المناسبة وظروف العمل
الامتيازية

التاخر والتغيب يسجل اكثر في فئة العمال الشباب ويشكل الانضباط والدافعية لديهم و
التركيز مشكلا كبيرا

كما يسجل بعض المشاكل تصنف على انها مشاكل صراع الأجيال بين القدامى والجدد وبين
الشباب والكهول ومادنا نتكلم عن الظروف العمل لا بد ان نشير الى ظاهرة التدين التي
يحرص بعض العمال على أبرازها وان كانت خافته لدى فئة الموظفين الإداريين إلا أنها بارزة في
صفوف العمال في الفضاءات المغلقة او في الفضاءات المفتوحة.
مخاطر العمل في الوسط المهني

تمتع المؤسسة بخبرة كبيرة وتحكم كبير في المكان والتجهيزات وتسيير العمال عبر العالم و
السنوات الطويلة تعد من المؤسسات الاقتصادية الأكثر أمانا وأمنا .

الى جانب ان للمؤسسة سياسة رسمية واضحة اجراءات ومعايير وكفاءات) فيما يتعلق
بالأمن والسلامة سواء على مستوى الوسط الداخلي او تسيير عملية الدخول والخروج من و الى
المؤسسة (الوسط المهني) للأفراد والمعدات والمركبات.
الوسط الفيزيائي للمؤسسة وعمليات التصنيع والتخزين والتوزيع تنطوي على مخاطر لكن
العديد من الإجراءات والأفعال الوقائية ومجموعة من أنشطة التكوين تسمح بالتقليل من
هذه المخاطر وتفايدها.

- الى جانب تفعيل التكنولوجيا المتقدمة في الامن بكل صوره عبر الكاميرات الاليكترونية و
البطاقات والفتح والغلق عن بعد....) والتحكم الاتوماتيكي.
- هناك التعليمات الصارمة التي توجه للحراس والعاملين والعقوبات الممكن تسليطها على المخلين
بها

حوادث العمل قليلة جدا نظرا لفعالية السياسة الأمنية المنتهجة من طرف المؤسسة والفعالية
الكثيرة في التنفيذ وتطبيق هذه السياسة التي تحضى باهتمام كبير واستراتيجي.

يمكن سرد اهم المخاطر المحدقة بالعمال ويمكن اجمالها فيما يلي :

- 1- الضجيج : عمل الآلات في سلسلة الإنتاج وخاصة التعبئة يحدث ضجيج قد يتجاوز عتبة 90
دسيبل ، المؤسسة تمنح العمال أدوات تحميهم من الضجيج الخوذة المضادة للضجيج او غالقات
الاذن.

- 2- الأثقال : بعض العمال يحركون اثقالا تصل الى 25 كغ هذا المشكل حل عن طريق الرافعات و بعض المحركات داخل الوسط المهني تستعمل الوقود و الغاز الأمر الذي يلوث الهواء داخل المصنع و يعرض العمال لمونوكسيد الكربون .
- 3- العمل المتكرر و الوقوف طويلا : يؤدي الى أمراض عديدة و يؤدي الى نقص الانتباه و الحذرو التركيز و خاصة بملامسة الآلات و التجهيزات .
- 4- هناك مهندسون في الأمن الصناعي و لجان تفتيش تعمل على رصد الوضعيات الخطيرة وتحاول إيجاد الحلول لها .
- الى الجانب التكوين و الوقاية فيما يتعلق بالصحة و الامن في العمل و لكافة الفئات العمالية
- Formation et prévention en SST
- تكرس المؤسسة عدة ساعات او يوم واحد مخصص للإعلام و التكوين فيما يتعلق :
- الإنقاذ
 - التدخل في حالة تسرب الغاز و مواد كيميائية
 - إجراءات الإغلاق
 - العمل في الأعالي و الأماكن المرتفعة
 - سياقه واستعمال الآلات و الرافعات .
- كما توزع ملصقات صغيرة و توضع في باب الدخول يتناولها كل عامل داخل المؤسسة و طال هذا الإجراء حتى الزوار للمؤسسة و الذين عند تسجيلهم للدخول لسبب ما و بصورة مؤقتة للمؤسسة تعطى لهم ملصقات تبين اجراءات الواجب اتباعها و التعليمات الواجب التقيد بها في حالة طارئ و لتجنب اي حادث
- كما ان المؤسسة تسجل نظاميا و بانتظام واثق عديدة حول الحوادث و الأحداث.

جدول 46 تقييم الامن والصحة في العمل من طرف العمال

النقاط الموزعة					مؤشرات مقاسة
المعدل	4	3	2	1	
2.23	4	22	68	6	تجهيزات الانتاج و آلات العمل في ظروف حسنة
2.06	2	13	73	12	الوصول الى تجهيزات الحماية في ظروف حسنة
2.29	3	22	62	8	مجهودات المؤسسة في الحماية
2.23	1	24	64	8	الافعال الحمائية المنجزة للتقليل من الحوادث

1- راض جدا , 2- راض , 3- غير راض , 4- غير راض تماما

نسجل هنا في المجلد ان العمال راضون عن وضعية السلامة والأمن في المؤسسة يوجد عدد قليل من الغير راض تماما في مقابل كذلك العدد القليل لراض تماما وهذا شيء طبيعي كما يمكن تسجيل شعور قوي لدى العمال ان مسألة الامن والوقاية تتكفل بها المؤسسة بشكل جدي و استراتيجي و لا مجال للتهاون كما يشكل الاخلال وعدم التقيد بالشروط الامنية من المسائل التي لا تسامح فيها وتعرض صاحبها للعقوبات القاسية.

الاتصال ادارة عمال

في المؤسسة وسائل رسمية للاتصال التي تضمن وصول المعلومات والالتقاء بين مختلف الفاعلين في المؤسسة

- اللقاءات الرسمية : دورية اللقاءات متنوعة
- كما ان هناك لجان مشتركة في المؤسسة
- الملصقات في مدخل المؤسسة في اماكن العمل .
- غالبية العمال حسب النتائج ترى عملها هو منصب دائم وليس مؤقت بالرغم من طبيعة عقد العمل المؤقت من بين الأسباب التي تفسر هذا الانطباع ان العمل الحالي هو " احسن اختيار " وليس هناك أمامهم خيار أفضل .
- يتصدر الأجر الدوافع الرئيسية لهذا الانطباع يلي هذا السبب سبب اخر هو مكان العمل روية المتاحة جدا للتنقل والنقل الحضري والمتنوع منطقة صناعية وعمرانية كبيرة و

مريحة للعمل كما تشكل وسطا استراتيجيا لتلقي المعلومات حول فرص التوظيف نظرا لتكديس الكثير من المؤسسات وفي نفس القطاع و بالفعل كثير من العمال و الموظفين داروا بين اكثر من مؤسسة في هذا الفضاء السانح لذا يكون الانتماء الى العمل في هذا الفضاء في حد ذاته امتيازا يجب العمل بكل الطرق على عدم الخروج منه.

فيما يتعلق بالتخطيط و التسيير التوقعي لليد العاملة ، المؤسسة لها مخطط و سياسة لاحتياجاتها من اليد العاملة وهنا التجربة الطويلة للشركة / العلامة المرافقة للمؤسسة " الجزائرية" فرويتال يجعل من المحاذاة والمحاكاة للمؤسسات الأخرى هي القاعدة الى جانب مقتضيات التكنولوجيا وما يتطلبه صاحب التصور والتنفيذ لهذه التجهيزات (كالدليل الاستعمال، وصف المهن)

مديرية الموارد البشرية التي مهمتها على المدى القريب و المتوسط و الطويل وكذلك المسارات المهنية كالخروج (التقاعد و التحويل الخارجي)

ليس هناك صعوبة في تلبية الحاجات هنا وخاصة عندما يكون الدوران الخارجي ضعيفا

- السؤال حول السن المتوسط في المؤسسة لتحديد فجوات في الطاقم العمالي ؟
 - في الخارج السن متوسط 50 سنة اعلي من المتوسط الوطني يجعل التجديد ملحا و محرجا هل هي الحال فيمؤسسة فروتال؟
- بعض المؤشرات السوسيوديموغرافية للعمال في المؤسسة

● الجنس

الجنس	المعدل في المؤسسة	معدل الصناعة
ذكور	80	53
اناث	20	47

● العمل

وقت العمل	معدل المؤسسة	معدل الصناعة
وقت كامل	93	81
مؤقت	7	19

● العمر

الفئة العمرية	معدل المؤسسة	معدل الصناعة
اقل من 24	8	19
25 - 44	43	45
45 - 65	48	39

● التمدريس

المستوى الدراسي	معدل المؤسسة	معدل الصناعة
بدون شهادة	13	14
شهادة مهنية	19	18
مستوى متوسط	18	20
مستوى ثانوي	29	22
مستوى جامعي	21	26

فيما يتعلق بالتخطيط والتسيير الفوقي لليد العاملة المؤسسة لها مخطط وسياسة احتياجاتها من اليد العاملة وهنا التجربة الطويلة للشركة العلامة المرافقة للمؤسسة الجزائرية " فرويتال" يجعل من المحاذاة والمحاكاة للمؤسسات الأخرى هو القاعدة . إلى جانب مقتضيات التكنولوجيا وما يتطلبه صاحب التصور والتنفيذ لهذه التجهيزات (كاتالوج ، وصف مهني)

مديرية الموارد البشرية التي مهمتها على المدى القريب والمتوسط والطويل وكذلك المسارات المهنية كالخروج (التقاعد والتمويل الخارجي)

ليس هناك صعوبة في تلبية الحاجيات هنا وخاصة عندما يكون الدوران الخارجي ضعيفا

- السؤال حول الشيء التوسط في المؤسسة لتحديد فجوات في الطاقم العملي ؟

في الخارج السن المتوسط 50 سنة اعلى من المتوسط الوطني الامر الذي يجعل التجديد ملحا و محرجا هل هي الحالة في " فرويتال" المؤسسة اكثر شبابا من المتوسط الوطني والمتوسط العالمي يمكن ملاحظة غالبية العمال هم العمال اليدويين والعمليتيون.

المهن الموجودة

نجد ان الغالبية هم عمال الانتاج بنسبة 34% من مجموع عمال المشروبات .

اما الفئات العمالية فتتفرع الى العديد من الفئات وهي كما يلي

- عملياتيو تجهيزات الإنتاج منهم الغالبية العظمى عملياتيو آلات والطرائق

- العمال اليدويون

- عملياتيو تجهيزات الإنتاج

- منهم الغالبية العظمى عملياتيو آلات والطرائق

- العمال اليدويون

- ميكانيكيون صناعيون
- مشرفون وكونرومتر
- مدراء الانتاج
- تقني (تكنولوجيا وتقني في الكيمياء
- اليكتروميكانيكي
- سائقون – موصولون
- مرسلون و مستقبلون
- الحضور القوي المهن التسويق و البيع وهي :
- ممثلون للمبيعات
- مدير مبيعات التسويق والإشهار
- عمال اخرون اوليون (في البيع
- بائعون
- باحثون و خبراء استشارة في التسويق

55. وصف مفصل لبعض المناصب :

تشكل الاشكال التنظيمية للمؤسسات و استراتيجياتها متغيرات وسيطة مهمة في فهم تقييم تاريخي التي تتعلق بالاجرية بالتقسيم الدولي للعمل وكذلك بالتحويلات للنظام الرأسمالي ... في المنظمات لقاء التقنية والقوة (السلطة) ، فهي اشكال مجسدة لنظام الفعل التاريخي. الامر الذي يضطرنا للاعتراف ، اذا كان للممارسة اجتماعية نوع من الوحدة فهذا مرده ليس للقيم او للفئة المهيمنة وانما ، اساسا ، للدولة¹.

انتاجية العمل تعرف ليس بالعمل الفردي او المجموعة فقط ولكن باشكال التنظيم ثم ببرمجة مجموع الانتاج و تطبيق العلم و التكنولوجيا والحساب على النشاط الاقتصادي لانقبل بتقديم علاقات العمل كمواجهة مباشرة بين عامل منتج ورأسمالي انتهاز² نلاحظ ... ان التوجهات التاريخية لا تحدد بنفسها قواعد السلوك لانه بينهما ويتوسطهما صراع الطبقات وطبيعة الهيمنة الاجتماعية³

¹ A Touraine, production de la société, op., cit., p.246

² ibid , p.50

³ ibid, p.49

...انتاج الدات اصبح لا يتماهى اكثر مع العمل بل مع العلاقات بين الاشخاص
interpersonnelles مع المتعة مع اللذة . انه اعادة تعريف الدات انطلاقا من تجربة الفرد مع "
الحداثة" و مع "التطور".

...انخفاض الاستثمارات و مشاريع الطويلة المدى الذي يطلق عليه علماء الاجتماع نموذج المكافأة
المؤجلة الذي استبدل برغبة المشاركة الانية و العاجلة¹
تتقلص الحياة الاجتماعية في شكلها الاكثر ليبرالية الى سوق غير منظم ، كل واحد يدفع الاخر
للاستحواد على منتج يعرفه كصفقة جيدة.

هذه المنافسة المعممة تغدي مجموعات المصالح و الجماعات المهنية التي لا تكون مرجعيتهم
المصلحة العامة. قوة النخبة القائدة المحدودة تسير الى العجز المتزايد بعدم قبول التكاليف و
المخاطر و الامال التي يغديها الاستثمار و الانتاج و العمل.²
هذه الدعوة الى التفرد الفردي يمكن ان يذهب بعيدا الى ان ينقلب يصبح مضاد للحداثة.
الحياة الاجتماعية لا تظهر الا كمواجهة مباشرة بين حرية السوق شكل منحط للعقل و التعقل و
بين الدعوات الهوية اشكال ايضا منحة للفردانية. قوتان متعارضتان ولكن تتحالفان لنزع اي
فضاء للفعل الحر من الفاعلين الاجتماعيين و الثقافيين.³

الشيء الذي ينمحي امام عيوننا هو حضارة العمل... جورغن هابرماس يتكلم عن انفصال
المحتوى التاريخي و المحتوى الطوباوي للحضارة.⁴

1. المشرف او الكوترومتر

المشرف يخطط و يشرف على عمل العاملين الذين يعملون في الانتاج و التعبئة و التغليف
للمشروبات و ينسق بين العاملين

وصف المهام المنوطة بالمشرف

يقوم المشرف بالمهام التالية :

- تخطيط و تنسيق و مراقبة و الإشراف على أنشطة العمال الموجهين للانتاج و تشغيل
عملية الإنتاج و ضمان حسن سير سلسلة الإنتاج.
- وضع المناهج التي تسمح للوصول إلى أهداف الإنتاج .
- تخطيط و مراقبة المخزونات

¹ ibid

² A Touraine, un nouveau paradigme, op., cit., p.159

³ ibid

⁴ ibid, p. 124

- إعطاء توصيات للمدير العمليات الإنتاجية تتعلق بإجراءات تحسين الانتاجية ونوعية المنتج وتسيير الآثار على البيئة.
- السهر على تطبيق واحترام الإجراءات و المعايير الإنتاجية المسطرة
- القيام بمراقبات النوعية
- كتابة تقارير (تقرير الإنتاج , تقرير التحليل وتقارير اخرى
- التنسيق مع المصالح الأخرى في المؤسسة
- القيام ببعض المهام المتعلقة بالموارد البشرية
- توزيع العمل تسيير الأوقات ، تسيير علاقات العمل ، الاتصال والإعلام و التحفيز و الحرص على تطبيق الاتفاقية الجماعية
- المشاركة في وضع و الحفاظ و احترام معايير ضمان النوعية و خاصة HACCP
- القيام بتجارب في الانتاج لتحقيقه من التكييفات على الآلات او عندما يتعلق الامر بمنتجات جديدة
- تحليل السباب توقف التجهيزات
- بعض المهام يمكن ان توكل للمشرف والتي تدعى مهام متقاطعة
 - التكوين الموجه لفئة العمليتين
 - المساعدة والاستشارة لمن طلب منه ذلك
 - مراقبة المؤشرات وشاشات المراقبة للتحقق والتأكد من شروط التحويل الموضوعة
 - المشاركة في مراقبة النوعية
- متطلبات توظيف – شروط - المشرف
- يجب ان يكون حاملا لتخصص في تحويل الأغذية او شهادة في إدارة وتسيير الإنتاج
- غالبا يعطى منصب مشرف لصاحب التجربة في الميدان و الذين تدرجوا في الرتب (عملياتي – رئيس فرقة) مع إبداء كفاءات ضرورية.
- المعلومات المميزة التي تخص المشرف فهو رجل دكر، يعمل بالدوام الكامل ، في مجال الانتاج و التعبئة ، عمره يتراوح بين 45 سنة و 64 سنة المستوى الدراسي بالنسبة للشبان منهم جامعيون تدرج الاول يندرج اجره في وسط سلم الاجور و عند التوظيف الخارجي يشترط منه خبرة 3 سنوات على الاقل في نفس القطاع.
- تتميز مجموعة المشرفون عن بقية المجموعات المهنية الاخرى بالموصفات التالية؛

- انهم مزيج من القديم والجديد يميل مزاجهم الى الكهولة منه الى الشباب و يطلب منهم ان يكونوا كذلك اصحاب :
- كفاءة التكيف مع التغيرات والتغيرات
- القدرة والكفاءة العالية على العمل الجماعي مع الاخرين
- أحكام المشرف صائبة وسديدة
- دائما يجدون الصيغة المناسبة للحلول وللمشاكل
- يمتازون بان حياتهم كلها للمؤسسة ولعملهم
- انخراط قوي في المنظمة وفي العمل والتماهي القوي مع المؤسسة
- ويعتبر منصبهم غالبا منصبا نهائيا في المؤسسة
- ولا يستطيع المشرف ان يصبح مدير عمليات (مدير مصنع) الا اذا اثبت كفاءات و قدرات ضرورية.
- لكن يعتبرون عمالا ندرن ا دان المؤسسات تج صعوبة كبيرة في الحصول على مشرف للاسباب التالية :
- ندرة هذه الكفاءة في سوق العمل
- التكوين غير الكافي اد أن مؤسسات التكوين لا تقدم هذا التكوين و اذا وجد فهو تكوين ناقص و غير كاف
- عدم التكامل بين الكفاءة التقنية والكفاءة الادارية فاما ان يكون تقنيا بحتا او اداريا بحتا.
- نسبة خروج المشرف ضعيفة و ضعيفة جدا لأنه منصب استقرار و تجربة (اد يعتبر في المؤسسة بمثابة رجل البيت homme maison).
- التكوين المستمر للمشرفين داخل و خارج المؤسسة
- يتعرض المشرف للتكوين في مجال النظافة والممارسات الصناعية الجيدة وكذلك على معايير النوعية والامن ويتمتع المشرف برضا كبير من قبل رؤسائه بالرغم من بعض الملاحظات حول نقص الكفاءة خاصة في الموارد البشرية وروح التركيب والتحليل والاتصال المكتوب والتعبير الواضح و الملخص .
- لعبة الادوار
- التبادل

العائق الأساسي والجوهري لدى مشرف هو التغيير التكنولوجي السريع وتغير التقنيات والآلات مثال الانتاج المساعد من الكمبيوتر PAO والآلات القابلة للبرمجة الامر الذي يجعل المشرف في حاجة الى مهندس في الاعلام الآلي والاتوماتيك مما يؤثر على منصبه الذي ينظر اليه انه " كامل و " متمكن " ولا يظهر نقص. ليصبح يشعر بالتبعية.

2.التقني

التقني يعمل في تكوين تصور للمنتوجات ، يتحكم في تقنيات و طرائق المستعملة في التصنيع و يساهم في مراقبة النوعية و مراقبة الطرائق ، نجده في المخابر وكذلك في مصالح المصنع و على غرار حوالي 92% من المؤسسات المشغلة لأكثر من 50 عامل بها تقني . يكون التقني في المخبر، في ضمان النوعية ، وفي مراقبة الطرائق و البحث و التطوير ويقوم التقني بالمهام الاتية :

1. ضمان نوعية و نظافة المنتج (تنظيف-غسل-تعقيم للأوساط و التجهيزات)
استعمال و صيانة التجهيزات و الأدوات في المخبر و تحضير العينات
2. القيام بالتجارب و التحليل في المخابر الكيميائية و البيوكيميائية و البيولوجية و ميكروبيولوجية .
3. المشاركة في التدقيق و وضع التقارير
شروط الالتحاق بمنصب تقني
المرشح لاحتلال منصب التقني في المؤسسة يجب ان يكون مجال التخصص الدراسي في: تحويل الأغذية او الكيمياء او البيولوجية او البيوكيمياء.
يعتبر التقني أعلى مستوى من حيث شروط الدخول لكل المناصب في المؤسسة
هناك تطابق بين التكوينين، التكوين المتحصل عليه و التكوين المشترك من طرف المؤسسة،
فيما يتعلق بالخبرة المطلوبة يشترط من 1- 3 سنوات خبرة على الأقل
و ألا يكون التكوين الداخلي مهما جدا
يشترط على التقني ان يكون لديه :
1. التحكم في الإعلام الآلي
2. اهتمام كامل بمعايير النظافة
3. الديناميكية
4. يعتبر هذا المنصب تقني جدا مما يجعل مساره المهني داخل المؤسسة محدودا للغاية

الفارق الكبير نسبيا بين التكوين الخارجي في الجامعات والمعاهد وعالم المؤسسة وخاصة في قطاع المشروبات يجعل صعوبة كبيرة يجدها المشغل في تشغيل التقني (مدير الموارد البشرية يصرح انه غالبا صعب الى صعب جدا توظيف التقني نظرا لهذا الفارق بين التكوين الأولي و شروط العمل في المؤسسة وطبيعة التكنولوجيا المستعملة.

و يعتبر سنهم الأحداث والاكثر شبابا مقارنة مع بقية المهن الأخرى يدعون كذلك Des technologues في الكيمياء او تكنولوجيا في بيولوجيا.

يمتاز هذا المنصب بالتشتت وعدم التركيز ينتشر على قطاعات متفرقة للنشاط ، 66% منهم يعملون في قطاع الصناعة

نظرا لحركية القطاع والاستثمار الواسع وطبيعة السوق الجزائرية فان عدد التقنيين مرشح للارتفاع في مؤسسة المشروبات الغازية .

التجدد التقني والتكنولوجيا وخاصة في مجال المعلوماتية والأنظمة الحاسوبية يستدعي تكوينات متواصلة وموجهة .

3. عمليات تجهيزات الانتاج

يشغل عمليات تجهيزات الإنتاج الآلات للقيام بمختلف مهام التحويل ، التعبئة والتعليب يقومون بالتحقق وتصنيف والانتقاء للموارد الأولية والمنتجات النهائية لضمان تطابقها مع المعايير الموضوعة .

عمليات التعبئة embouteillage يقوم بالمهام التالية.

- تعديل وتسوية الآلات لتكون في الخدمة
- القيام بمراقبة المدخلات
- تحضير المنتجات (الأغذية – الخلطات melange ، المكونات ingrédients) بهدف التحويل إلى المشروب
- تشغيل الآلات (المتعددة الوظائف وذات الوظيفة الواحدة)
- استخدام لوحات القيادة والتحكم والشاشات الآلية للتحويل والتعبئة
- مراقبة المنتجات ورصد الاختلال
- تنظيف التجهيزات والآلات ووسط العمل
- مراقبة المؤشرات عبر الكمبيوتر والشاشات المراقبة المتحركة من شروط التحويل
- القيام بالتجارب و تحضير العينات

- العلاقة مع المخابر
- العلاقة مع الميكانيكي والالكتروميكانيكي في الصيانة والإصلاح
- يمكن ان يعمل في استلام وتسليم السلع عند الاقتضاء
- الاشراف على العمال اليدويين.

شروط الالتحاق

يتطلب تكوين داخلي في بداية العمل للتحكم في سيرالتجهيزات والإنتاج

التحكم في الإعلام الآلي

مستوى ثانوي او جامعي تدرج اول

التجربة مطلوبة ولكن ليست حاسمة طالما القاعدة الأساسية موجودة التي تسهل عملية

التكوين الداخلي الأولي،الا ان بعض المؤهلات مطلوب توفرها في المترشح:

1.الصحة

2.الرؤية الجيدة

3.الكفاءة والمهارة اليدوية

4. معارف في الميكانيك القاعدية

5.قوة جسدية

يمكن ان يطمح العملياتي اذ اثبت كفاءات وراسملة التجربة و خاصة قيادة الأفراد الى رئيس

فرقة ثم إلى مشرف .

مسؤولوالمؤسسة يصرحون ان هناك صعوبة نوعا ما في توظيف هذا النوع من العمال مما

يجعل نسبة خروج ودوران هؤلاء وخاصة عند الشباب منهم قوية نوعا ما بحيث لا يتعدى

استقرارهم السنة الواحدة .

جدول 47 المؤشرات السوسيواقتصادية للعمليات في قطاع تحويل الأغذية والمشروبات

الناشطون	المهنة	مجموع المهن
العدد الإجمالي		
المشغولون		
نسبة النشاط	91%	64.9%
نسبة الشغل	83.5%	60%
ذكور	60%	53%
اناث	40%	47%
44-25	57%	45%
64-45	26%	39%

يشغل هذه المجموعة في مجال المشروبات 11.3% و 7.4% من مجموع العمليتين في جميع القطاعات .

حسب المسؤولين يعرف هذا العدد للعمليات نوع من الاستقرار او حتى الانخفاض بفصل العامل التكنولوجي والمعلوماتي المهيمن والمتطور.

التكوين الداخلي والخارجي

1. يخضع العمليتين الى تكوين في بداية التوظيف نظرا لخصوصية التكنولوجيا في المصنع إضافة الى التكوين المشترك في النظافة والأمن

2. نقص في التكوين الأساسي يكمل بالتكوين الداخلي المهم توفر القدرات والامكانيات و الاستعدادات لدى المتربص

3. العمليتين يعطون أعلى رضا للمسؤولين وخاصة اذا كان لديهم استعداد كبير وقابلية للتكوين.

4. نظرا للوسط التكنولوجي الكثيف والمتطور وسريع التغيير، المشكل الأساسي هو مسايرة هذا التغيير وخاصة فيما يتعلق برمجة الآلات والتجهيزات والبرامج الحاسوبية .

4. العمال اليدويون

العمال اليدويون في المؤسسة يقومون بمهام جلب وتوصيل الادوات والمخزون والتنظيف
التغليف و نشاطات أخرى ملحقه
يمكن ان يدعى كذلك المقلب او المعبي
يقوم بالمهام التالية

1. النقل يدويا او بالآلات الميكانيكية الموارد الأولية والمنتجات النهائية و مواد التغليف في المصنع
وفي المخزن L'entrepôt
2. تنظيف فضاءات العمل و التجهيزات
3. التحقق من التغليفات و احكامها
4. المساعدة للعمليات
5. وزن ، قياس و شحن المواد في أماكنها
6. الجلوس امام البساط المتحرك tapis roulant و شحن يدويا المنتجات.

يصرح مسؤول في الموارد البشرية ان المؤسسة تجد نوعا ما سهولة كبيرة في توظيف العمال
اليديون .

نسبة الخروج تعتبر نوعا ما عالية و خاصة فيما يتعلق بالأكثر شبابا

يمكن تفسير الخروج roulement في العمال اليدويين بالحكم على العمل او الوظائف التي
يشغلونها انها اقل أهمية نظرا لطبيعة العمل الروتيني المتكرر الى جانب الاجراد يفضل الكثير
منهم الاتجاه نحو الحرف الحرة كالبناء و الكهرباء و الاجرو التريض و تكون اقامتهم في المؤسسة
المؤقتة مجرد تجربة العمل في مؤسسة ليس الا.

يوظف هذه الفئة من الثانويين الثالثة ثانوي او ثاني ثانوي لا يطلب خبرة في هذا النوع من
الإعمال تكفي المطالبة بالاستجابة لمقتضيات العمل في الوسط التقني الاكثر تعقيدا سواءا في
الرقابة او العمل او الامن ، لكن بعض الكفاءات لابد من توفيرها و هي على الخصوص :

- المهارة اليدوية
- الانضباط في أوقات و مدة العمل
- النظافة و جدية الوقاية و الأمن
- القوة الجسمية

- هذه الفئة قليلة الدوران في المؤسسة يمكن تحويل اليدوي الى سائق الرافعات بعد التكوين .

جدول 48 بعض المؤشرات السوسيو ديموغرافية لفئة العمال اليدويين

العاملون في تحويل الاغذية	مجموع المهن	
		مجموع الناشطي الاجمالي
		الأشخاص المشغولين
87%	49.9%	سوق العمل :نسبة النشاط
78%	60.4%	نسبة الشغل
88%	80%	مدة العمل: دوام كامل
12%	20%	دوام جزئي
60%	40%	السن 44-25
70%	40%	المستوى : ثانوي
30%	60%	متوسط

يشكل اليدويون في صناعة المشروبات 34% من مجموع اليدويون في الصناعة المقدرة 86.9 % من مجموع اليدويين في كل قطاعات النشاط الاقتصادي.

هذا يدل على ان المؤسسة صناعة المشروبات هي صناعة رأسمالية capitaliste لا تستهلك كثيرا يدا عاملة وخاصة يد عاملة يدوية .

فئة اكثر شباب من بقية الفئات العمالية في المؤسسة، والاقل مستوى تعليمي والادنى اجرا. وفي ما يتعلق بتعدد المهام لدى العامل ، المؤسسة تشجع بعض التعدد في المهام في المهن الإنتاجية

العمليائيون : يجب عليهم ان يقوموا بعدة انواع من الأنشطة الى جانب تشغيل انواع عديدة من التجهيزات بعض مهام الميكانيك القاعدية ومراقبة نوعية الطرائق. العمال اليدويون: مدعوون لانجاز العديد من المهام غير المتخصصة

تشجع المؤسسة تعدد المهام لدى العمال لان الحاجة تكون دائما عند غياب او تغيب عامل لأي سبب كان، كذلك يدخل هذا التوجه لتلبية رغبة العمال بالشعور بالأهمية و تغيير العمل ولو مؤقتا و لساعات أو أيام للقضاء على بعض " الامراض المهنية " المرتبطة بالروتين الميكانيكي الصناعي و الالكتروميكانيكي :

5. الميكانيكي الصناعي

يقوم بمهام تصليح و صيانة التجهيزات و أدوات الرقابة و القياس ... الالكتروميكانيكي يقوم بصناعة و تجريب و تصليح المحركات الكهربائية و المحولات و التجهيزات الكهربائية الملحقه و يقوم بالمهام التالية

1. عادة العمل يكون جماعيا تحت إشراف خبير

2. قراءة المخططات و الرسومات من اجل اقامة التجهيزات و المنشئات الصناعية

3. اقامة ، احالة ، تفكيك و تركيب التجهيزات الثابتة و المتحركة

4. تشغيل الآلات و آلات الرفع من اجل التركيب و التصليح

5. مراقبة التجهيزات و رصد الاختلالات و محاولة اصلاحها

6. التنظيف و تشحيم الآلات

7. التجميع للأنظمة

6. الالكتروميكانيكي و يقوم بالمهام التالية :

تجريب و تركيب الأنظمة الكهربائية

تحديد و تصليح الأعطال في الأجهزة الكهربائية و المحولات و الأجهزة الملحقه بالأجهزة الالكتروميكانكية .

تصليح الكوابل و التوصيلات.

ضمان سير و تشغيل الأجهزة.

يتمثل التأهيل، يكون مهندس في الميكانيك الصناعية و غالبا في الكهروميكانيك او الهندسة الصناعية او الالكترونيك الصناعية.

هناك تطابق تام بين الوظائف المشغلة في المصنع و التأهيل فالتكوين الموجود في الجامعات و المعاهد يفي بالمطلوب و يتطابق الى حد بعيد مع التكوين المطلوب نظرا لتطابق هذا التكوين الموجود في المعاهد و الجامعات كتخصصات .

غالبا ما يتطلب خبرة ميدانية تصل الى 5 سنوات نظرا للوسط التني الالي المعقد ليس فقط من الناحية التقنية ولكن من الناحية التنظيم الصناعي والطرائق الخاصة .
مؤهلات اخرى يرغب المسؤولون توفيرها فهذا النوع من الوظائف

1. القدرة على حل المشاكل

2. روح المسؤولية

3. القدرة على العمل الجماعي

4. الاتصال الجيد والتعبير الكتابي والشفهي الجيد

يرى المسؤول في المؤسسة انه صعب توظيف هذه الفئة بالرغم من الطلبات الكبيرة التي تأتي للمؤسسة لانعدام التجربة الأولية والخصوصية التكنولوجية المستعملة من طرف الشركة و التكوين المكلف جدا وغير المضمون .

لهذا دائما يكون الاستثمار في الشباب ذوي الشهادات لكن مع التكوين الداخلي المكثف وهذا مكلف جدا مع انعدام ضمانات البقاء بعد مدة قليلة من التكوين إلا إن فرض صيغة قانونية ملائمة في شكل عقود تتضمن التزامات وحقوق يجعل من هذه الفئة قليلة الخروج مقارنة بالفئات الأخرى الى جانب الاجر التحفيزي يجعلها اكثر استقرارا. بالرغم من المنافسة الشرسة التي تتعرض لها المؤسسة من طرف الشركات البترولية العاملة في الجنوب الجزائري الوطنية و الاجنبية.

الاتجاه نحو تسميات وتكوينات أخرى والجديدة في نظام التكوين في المعاهد والجامعات والتي تأخذ بعين الاعتبار الاعلام الالي وانظمة المعلومات
لهذا فيعتبر هذا المنصب من اكثر المهن تحولا وتغيرا وتدقيقا .

التكوين ضروري لهذه الفئة وخاصة في بداية التوظيف للتعرف على طبيعة التجهيزات في المصنع وخاصة في النظافة والأمن والترف على النظام الداخلي، كما ان العامل يكون في بدايته يحتاج الى المرافقة من طرف القدماء ودوي الخبرة وحتى الخبراء.

يحضى التكوين في النظافة والأمن باهتمام خاصة الامر يتعلق بصناعة غذائية ونظرا لطبيعة العمل الميكانيكي والاساخ والمواد المستعملة والأدوات تستدعي مجهودات خاصة لنظافة المحيط و التجهيزات واستعمال مواد التنظيف والتعقيم المناسبة
يرى المسؤولون انهم يلاقون بعض المشاكل في كفاءات هذه الفئة وخاصة مع التقنية المدمجة (البرمجة الرقمية) .

هذا التعقيد التكنولوجي يتطلب شمولية التصور ونظرة كلية للنظام التكنولوجي الكلي و علاقاته بالأجزاء لذا غالبا ما يلجأ في الاعمال الكبرى و الحرجة الى الشركة الأم و عمالها التكنولوجيون Les technologues للمرافقة والعمل المباشر.

فالشركة لديها و مع مستوى الأفرع متخصصين في تكنولوجيا الشركة او الشركات المصممة و المقيمة لهذه التجهيزات المدمجة.

الاتجاه نحو الالكترونيك الاعلام الالي Electroinformatique نظرا للربتة المتزايدة لعملية الإنتاج ، التعبئة التي تتجه نحو اكتساح وإدماج كل العمليات في كتلة تقنية واحدة عملاقة.

احيانا يلجأ الى المناولة في هذا المجال او عقد مع المصمم و الواضع للنظام التكنولوجي Le concepteur et l'installateur d'équipements

الواقع الذي يلاحظه علماء الاجتماع هو واقع التحلل للأنظمة الترتيب و الهرمية و تضاعف افعال اللاتمدن و انتشار سلوكات التفادي و عدم الثقة...¹

جدول 49 التكوينات المعطاة في المؤسسة :

المهم المعنية	زمن التكوين	مكان التكوين	التدريب على المهام
كل المهم و خاصة العمليتيون اليدويون	في البداية	في المؤسسة	
المشرفون العمليتيون الكتروميكانيكيون ميكانكيون صناعيون	في البداية في مسار العمل او حالات التغير او التغير	في المؤسسة	استعمال التجهيزات الانتاج المساري تكنولوجيات اعلام الي وبرامج
كل المهم	بداية و في مسار العمل	في المؤسسة	صحة و امن و نظافة في العمل
يدويون و سائقون	في مسار العمل	في المؤسسة	سياقة الناقلات و الرافعات
عينة من العمال من كل قطاع	في مسار العمل	في المؤسسة	الاسعاف
مشرفون عمليتيون	في مسار العمل	في المؤسسة	حل المشاكل
مشرفون	في مسار العمل	في المؤسسة	اشراف تسيير المستخدمين
الكتروميكانيكيون	في مسار العمل	في المؤسسة و خارج المؤسسة	اليكتروميكانيك متطورة

¹A Touraine,un nouveau paradigme,op.,cit.,p.156

كما اكدنا فان المؤسسة اصبحت لا تشكل وحدة كاملة وان الكثير من عناصرها التي كانت في يوم ما متجمعة اصبحت الان مبعثرة خارج اسوارها لقد فقدت محاوريتها في المجتمع وفي صراعاته و حتى نقاشاته ، رهان القوة او السلطة و الهيمنة او الاستغلال خرج من المؤسسة ليستقر على مستوى المالية الوطنية ثم المالية الدولية ...

تماس كبير ومباشر بين المجموعة الوطنية (عمال مشرفون رجال السوق) مع منظومة عالمية بعيدة عن الواقع اليومي والاني للمؤسسة فاشكال المنظمات الاجتماعية لا يمكن فهمها الا بالرجوع الى القرارات السياسية المحددة والموجهة من طرف نظام الفعل التاريخي والعلاقات الطبقيّة¹ ، قرارات وتوجهات وعلاقات لم تعد تعرف على المستوى الوطني الامر الذي ادى الى الاقرار بان هناك قطيعة بين الراسمال والمجتمع ، الاقتصاد ، الموارد انفصلت عن المجتمع وعن توجهاته المعيارية .

نشهد الان تحلل معاني الجماعات ، الاسرة المؤسسة او حتى الصداقة لقد اصبحت اشياء غير ذات معني وما بقي في "المجتمع" عبارة عن بين الاشخاص interpersonalite ... التطور التنموية النهضة كل هذه المفردات التي اطرت المجتمعات وشكلت اندفاعاتها وحركاتها التاريخية تحللت و انهارت ومشكل الجماعات هو انها تعيش بارث الماضي وليس امامها اي مفردة او مشروع يجعلها تتحرك .

الشيء الذي ينمحي امام عيوننا هو حضارة العمل... جورغن هابرماس يتكلم عن انفصال المحتوى التاريخي والمحتوى الطبواوي للحضارة² .

...انفصال الاقتصاد والعمال عن النظام وعن الفاعل هذا هو التعريف الاحسن للالزمة الحالية... انفصل منطق الاسواق الذي يقود المؤسسات وحماية المسارات المهنية التي يطمح اليها الاجراء³ انتقل منبع الصراعات الاجتماعية الرئيسية من علاقات العمل الى مستوى الاقتصاد المعولم...⁴

زادت حصة العمل المؤهل الذي يسمح ببعض الاستقلالية بشكل كبير... لقد ارتفع عدد التقنيين الاختصاصيين والمحترفين في كل المجالات "مناورين للرموز" كما سماهم ريخ Reich، هذه الفئات يحميها سوق العمل لكفاءاتهم لكن الملاحظة هي ان هذه الفئات غير

¹ A Touraine, production de la société, op., cit., P.60

² ibid, p.124

³ ibid, p.123

⁴ ibid, p.122

مهمة بنجاح المؤسسة انها تهتم بنجاحاتها الخاصة تهتم بمساراتها المهنية بقدرتها على اغتنام المعلومات واكتشاف مجالات جديدة¹

تحلل المجتمع... زال الرابط بين النظام والفاعل وخاصة عندما تكون المعايير ليس لها نفس المعنى بالنسبة للنظام والفاعل² كما ان الوطنية ابتعدت كثيرا عن الحداثة واصبحت تشكل خطرا مزدوجا على الديمقراطية لان الوطنية تسير من الاعلى الى الاسفل ادن بصورة مضادة لسير الديمقراطية. الوطنيات ساهمت بقوة في تدمير المجتمعات³

انتقال علاقات الهيمنة من المصنع من المنظمة نحو الاستراتيجيات العالمية للمؤسسات العابرة للوطنية و الى الشبكات المالية⁴

قد خرج الاجتماعي من المنظمة واصبحت مجرد تقنية والة وهذا يدل عليه المفردات المتداولة المستقاة من الميكانيك وماجاورها - تركيب - موارد - علبة - هندسة ...
نطرح سؤال حول مستوى تعبئة افراد المؤسسة ، التعبئة احد ابعاد المنظمة اين يؤثر على مدى ادراك الافراد لعملهم ودورهم داخل المنظمة وعلاقته بارادة تكوين دات جماعية ، فاعل اجتماعي منخر و مندفع اتجاه الاستحواد على نتائج المنظمة ، التعبئة تعبير عن ارادة تكوين دات جماعية ، فاعل تاريخي للتطور.

التطور وهو فعل التنمية الذي يقوم الحكام. المواطنون ينخرطون في نظام سياسي مشكلين دات جماعية التي لا تعرف كنظام علاقات اجتماعية ولكن كفاعل تاريخي اي خالق التطور الاقتصادي ، شروطه الاجتماعية هي المظاهر الاجتماعية للنموذج العقلاني.
تعتبر التعبئة الاجتماعية هنا كشرط من شروط الفعالية والتطور⁵ .
نشهد انفجار المجتمع العقلاني ، قطيعة مجتمعية ، بين الحقل الرمزي وحقل العقل استغلال الشحنات الداتية وجهد الشخصي في الرمزي خارج اوسا الوظيفة العمل وبشكل موغل وكبير استثمار الفرد داته - الوقت والطاقة والتفكير.
في حين افكار متزايد لحقل العمل والخلق والمؤسسة ، افراد داخل بدون اشخاص الاستثمار في الخارج الاطر الرسمية بل حتى سلب حقل العمل من موارده لتستغل خارجة.

¹ Ibid, p.121

² Ibid, p.120

³ Ibid, p.111

⁴ Ibid, p.48

⁵ A Touraine, sociologie de l'action, op.cit. p.312

اصبحت المشاكل اكثر تقنية و اصبحت المشاكل مركبة و معقدة فالتسيير المعياري لهذه المشاكل اصبح صعبا و مكلفا للمؤسسة لذا يلقي خارج المؤسسة وبالتالي اخضاع المجموع المنظمي الى تبسيط تقني اولي يسمح بمستوى محدد من التعبئة في حدود الاهداف المسطرة و القربة لقد اصبح المجتمع مزدحما بالاغصان الميتة-انجازات- انظمة الفعل التاريخي القديمة ،بينما مجالات جديدة مشحونة بالتاريخانية مازالت خارج حقل الفعل الاجتماعي.¹

انجاز عمليات الانتاج في الوقت و حسب المعايير و المقاييس اصبحت تبتعد شيئا فشيئا من الاجتماعي ليحتضن من طرق المجال التقني اين الشرعية تامة و قد يحل المؤسسة عبارة عن كتلة تقنية اين لا يوجد مكان للاجتماعي و مقتضياتة - مشاكله و رهاناته و مبادئه...

انها العودة او الانتقال الى "الصرامة" و الاعتبار ،فالمؤسسة هنا "ليست مكان عمل جزائري-او اداري حكومي- لكن مصنع ب" اتم معنى الكلمة" مرتبط بفكرة الصرامة و التنظيم الصارم اين مكان الكفاءة و المعايير مرتبطة بمواقف ايجابية و ان العقوبات قد لا تكون محل تفاوض او توسطات و تساهلات... و ان تدابير الامان و الوقاية و الامن الصناعي و اللباس ، الانضباط و النظافة تؤخذ بجدية اذن الشعور العام اننا في مكان العمل الفعلي و النموذجي بكل معنى الكلمة انفصال شروط و متطلبات التعبئة و عدم الاعتراف بوحدتها على الاقل ضمن المؤسسة تجعل مستوى التعبئة ضعيف جدا و ينحسر في حدوده الدنيا ذلك لان مجموع المجتمع بما فيه من الانظمة الدينية و السياسية و الاقتصادية لا بد من اعتباره كعالم الوجود معرف بالعمل ليس فقط كوضعية ولكن كمعنى...العائلة كعلاقات الانتاج الاجتماعية ليست طبيعيا مرتبطة بحالة العمل و لكن تعني نوع من نمط من وعي الذات داخل و بواسطة العمل ...²

ان الفعل التاريخي ليس محددًا بحركة الاغتراب و لكن محدد بشروط المطالبة بمعنى بالمظهر الخلاق للعمل.³ و علم الاجتماع الفعل التاريخي يتعرع بسهولة في المجتمعات اين المؤسسات و انماط التنظيم الاجتماعية و القيم الثقافية مهزوزة و ممزقة بفعل التحولات و ارادة تغيير لقوى الانتاج.⁴

...الامر الذي يضطر التحليل للانطلاق من القرارات الى اشكال الحياة الاجتماعية...التحليل الفعولي يعاني لانه يعتبر مقارنة اكثر منه منهجا .⁵

¹ A Touraine, production de la société, op., cit., p.320

² A Touraine, sociologie de l'action, op., cit., p.50

³ ibid, p.50

⁴ ibid, p.95

⁵ ibid, p.92

المؤسسة هنا تعمل بواسطة عقلانية الوسائل وليس عقلانية الغايات ، لا تبحث للوصول الى قيم ولكن تبحث عن التكيف مع محيط المنظمة لا تدعو الى "ايمان" اعضائها ولكن الى مشاركتهم في معاييرها وفي اهدافها¹

الحركة المزدوجة : التماسس و الشرعنة في لقاء النظام الاجتماعي و نظام المعايير الثقافية²
ان الاتمة الشاملة و الكاملة لعمليات الإنتاج التعبئة تسمح للمؤسسة بتشغيل عمال غالبا في الصيانة و في مراقبة النقاط الحرجة في التصنيع بتطبيق بروتوكول HACCP الامر الذي يجعل الافراد – العمال "خارج" العملية الانتاجية و غير منخرطين فيها اذ يقفون كحراس يتمرسون على نقاط المراقبة حراس انتباه قوي في احسن الاحوال.

نذكر دائما باننا نبحت عند دراسة المؤسسة ، المنظمة بالتحديد السوسيولوجي عن مشروع الفاعلين الذين ينشطون المنظمة و ينشطون معها او ضدها ، انه البحث عن ما وراء ضغط المؤسسات ، عن مشروع الفاعلين³.

لان الذي يظهر كاطار للسلوكات الاجتماعية هو في الواقع نتيجة دائما محدودة ، هشة و غير مدمجة عن الصراعات و الصفقات التي تتشكل بين القوى الاجتماعية ، فاعلي التاريخانية ، فاعلون ينشطون و يفسرون نظام الفعل التاريخي لمجتمع ما⁴ يبقى هذا التوصيف صحيحا حسب اعتقادنا حتى ولو تغيرت حلبة تلك الصراعات و الصفقات و نطاقها الجغرافي .

يجب التمييز بين انواع السلوكات الجماعية التي تطابق نظام الفعل التاريخي او نظام المؤسسي (السياسي) او النظام المنظمي ، كما يجب مميزات كل نوع من هذه السلوكات ، سلوكات تظهر صراع الطبقات و سلوكات تظهر انسداد مؤسسي –سياسي- و سلوكات تظهر ازمة منظمية⁵ . وان ان الفاعل في وضعية تتميز بانه داخل المنظمة و في مواجهتها في نفس الوقت⁶.

مؤسسة فرويتال ستصبح من المؤسسات التي تستعيد تعريفها الاصلي كمؤسسة راسمالية و بشكل واضح ، منظمة دائما تابعة و مستقلة في نفس الوقت ، تابعة لقيود تقنية و اهداف اجتماعية في ان واحد لكن مستقلة كونها مركز قرار يستطيع اقامة تبادلات مع الخارج و وضع معايير داخلية لسيورها⁷.

¹ibid,p.82

²ibid,p.78

³ ibid,p.148

⁴ A Touraine, production de la société,op.,cit.,p.307

⁵ ibid,p.308

⁶ibid,p.309

⁷ Ibid,p.255

كما ستحسم المسألة التنظيمية وبشكل نهائي كمنظمة راسمالية فهي ليست منظمة فقط نظام تعاون ، العنف وعلاقات القوة دائما حاضرة في المنظمة ولا تقتصر فقط على ضغوط تمارس على نظام القرار¹ .

بالاهداف تؤكد المنظمة انتماءها المباشر للمجتمع اي تصبح تابعة ومرتبطة بحقل التاريخية و بنظام سياسي². لقد تغيرت طبيعة الاهداف فمشروب غازي مبتذل ليس كالحديد و الصلب انه المعنى و الرمز والارتباط بالقوة الريادة و الحضارة...الذي ذهب و حل محله الاستهلاك الانني لا يعني شيئا كثيرا.

ان للمؤسسة المنظمة مستويان اثنان للفعل يجب ان يكونا حاضرين عند الدراسة ، المنظمة لديها فعل في الخارج و فعل في الداخل في آن واحد ، من جهة تعرف اهدافها و تنظم تعاملاتها و من جهة اخرى تقيم معاييرها و تحافظ على توازنها اي العلاقات بين اجزائها التي تكون متوافقة مع اندماجها و مع سعيها لاهدافها . كل منظمة تجمع قوة او سلطة و موارد ، هيمنة اجتماعية و عمل³ .

المنظمة معرفة بالسلطة و بالقيود الادائية تقنية و تجارية ، الكلام عن معارضة داخل المؤسسة تدفعنا للكلام عن المعارضة او المقاومة المماسسة المتمثلة في شكل من اشكال الفعل النقابي ، الممثلون النقابيون يجب ان يعارضوا الهيمنة بقوة حركة اجتماعية ، قوة معبأة بواسطة وعي بصراع القوة او السلطة⁴ الا ان هذه الشروط الاجتماعية في حالة مؤسستنا غير متوفرة نظرا لغياب تام للحركة الاجتماعية المعارضة بسبب غياب اي وعي بصراع باي شكل من اشكال الصراع الجماعي الموجه اذ كل الصراعات الحاصلة دائما تؤطر كصراع فردي و لا يسمح لها ان تاخذ اي معنى جماعي مهما كانت طبيعته.

كل الشروط التنظيمية و الاجتماعية هنا تطرد اي وعي نقابي و الممثلون النقابيون يستطيعون استحصال بعض السلطة حتى ولو لم تكن متماسسة . يستطيعون الحصول على بعض الضغط و توجيهه و حتى فرض قرارات . لكن يعرفون بانهم لا يصلون ابدا للسلطة و ان فعلهم يقع دائما بالعلاقة بهيمنة شرعية و انهم مقصيين منها⁵ .

¹ ibid,pp.253,254

² ibid,p.255

³ ibid,p.254

⁴ ibid,p.253

⁵ ibid

مسألة السلطة القوة لا يمكن اختزالها في السلطة ، مفهوم تنظيمي خالص كما لا يمكن اختزالها ايضا في التأثير او الضغط ، مفهوم يتعلق بتحليل النظام السياسي¹.

هذا يعني ان الايديولوجية التسييرية التي تحصر السلطة في الاطار التقني تتجاهل بشكل مطبق السلطة القوة التي هي اسقاط على المنظمة لهيمنة طبقية يعطيها النظام السياسي الشرعية². السلطة القوة تعرف الاهداف و المعايير المنظمة . الاهداف والمعايير ليست ابدا تقنية خالصة و ليست فقط منفعة اجتماعية معرفة بشكل من اشكال الانتاج³.

ان السلطة القوة التي تدير المنظمة ليست منفصلة عن الهيمنة ، مواردها واستعمالاتها ليست منفصلة عن نظام الفعل التاريخي وبالاخص عن عناصره الاجتماعية ، التعبئة والتراتبية⁴. ففي اطار المنظمة تمارس سلطة قوة تسيير لبعض الموارد الاجتماعية واهداف البقاء والغزو والقوة لايمكن تحليلها بمعزل عن النظام السياسي.

ان الحضور الاجنبي في الادارة الاستراتيجية للمؤسسة لا يمكن ان نقبل بانه حضور تقني تنظيمي بل يدخل في خضم ولب ادارة الحرب و الديبلوماسية لصالح الطرف الاقوى فكل منظمة لها علاقات بين اجتماعية تكون مهيمنة من طرف الحرب و الديبلوماسية. كلما كان مركز القرار مستقلا كلما كانت مشاكل الحرب والسلام لها اهمية بالنسبة للمنظمة⁵ وفي نفس الوقت وحدة وحدة خاصة مشكلة للوصول الى اهداف خاصة ، مدارة من طرف قوة تضع اشكال السلطة و تحدد المكانات والادوار لاعضاء المنظمة⁶.

مكان العمل هو كوكاكولا ليس مصنع وليس مؤسسة وليست شركة انه فقط مكان لصفقات و اتفاقات عمل مربحة قد لا تشكل ايه وحدة او عضوية ، مكان مؤقت وسريع الذوبان والزوال و لا يعول عليه ليس وجود استراتيجي قد يكون محطة عابرة. بالرغم من ان لها نوع من التحكم على جزء من المحيط . المؤسسة لها القدرة على فرض اهدافها على المحيط⁷.

فالمنظمة لا يمكن تعريفها فقط بعلاقاتها مع المحيط . هذا التعريف ما هو الا ايديولوجية السلطة القوة المنظمة⁸.

¹ibid,p.253

²ibid

³ibid

⁴ibid

⁵ ibid,p.251

⁶ Ibid,pp.249,250

⁷ Ibid,p.250

⁸ ibid

انه دائما مفيد التذكير بان المؤسسة الاقتصادية بعناصرها المحلية والعالمية كحالة فرويتال كوكاكولا هي مظهر خاص وواقعي لنظام الفعل التاريخي والعلاقات الطبقية وانها كذلك نشاط منظم بقرارات تأتي من النظام السياسي لكن معطيات التركيب الطبقي ونظام النشاط تدخل في دائرة تحويل القيمة العالمي الدولي بقيادة الشركة العالمية وتواطؤ او خضوع نظام السياسي الدولة الوطنية و مهما قيل عن التحول النوعي والتغير في طبيعة الفاعلين فان المؤسسة تقع في داخل مجموع مجتمعي بمعنى حقل تاريخانية ونظام سياسي وتقع ايضا في داخل وضعية تاريخية وجغرافية¹ ، زمن اللقاء بين الشركة العالمية والمؤسسة المحلية الذي يتميز بعدم تناظر عال بين رائد كوني مع محلي وحتى جهوي تنظيم عائلي.

ان الايديولوجية الوظيفانية professionnalisme غالبا هي عبارة عن صيغة لتجاوز التناقضات وتعريف المنظمات والجماعات خارج علاقاتها مع الحائزين على القوة السلطة في المجتمع². التاريخية او التاريخانية هي مجموع التوجهات الثقافية والاجتماعية التي تقدم للفاعل كمعطيات مجتمعية وليست قناعات خاصة مثال الاستهلاك ، التنظيم ، العلم ، الفعالية ، الطب الحديث ... في المجتمع الحديث لهذا المؤسسة ستخضع بالضرورة في هذا المجموع ومن جهة اخرى فاعل خاص يهدف الى تحقيق اهداف خاصة ويعمل على اعادة انتاج النظام الاجتماعي ، هناك دائما توتر بين التاريخانية و اعادة الانتاج الاجتماعية في المجتمع ، عدم تطابق المجتمع مع نفسه ، التاريخانية هي المحاولة الدائمة والمستمرة لتجاوز المجتمع لنفسه³. على مستوى المنظمي تشكل افعال موجهة لعزل هذا المستوى عن تحكم التاريخانية و ضمان اما تكيف بحت او اعادة انتاج⁴.

56. مصنع التعبئة : تحليل عام لعناصر المنظمة :

داخلي	خارجي	
المعايير	الاهداف	السلطة
توازنات	تبادلات	التقنية

الخط الرابط بين الاهداف والتوازنات يتميز بالتبعية.

الخط الرابط بين التبادلات والمعايير يتميز بالاستقلالية

¹ ibid

² Ibid, p.92

³ Ibid, p.64

⁴ ibid

عنصرًا ازدواجية في المنظمة السلطة والتقنيات يمكن أن يتحدان أو ينفصلان.

في حالة الانفصال نتكلم عن بيروقراطية ، إدارة داخلية ليست موجهة من طرف التكيف مع المحيط أو ليست موجهة من طرف مشاكل وصراعات التاريخية و أما حالة الاتحاد عندما تكون التقنيات سوى قناع الايديولوجية و السلطة القوة¹.

النظام السياسي عبر مؤسساته السياسية وهو يقنن و يضع القواعد الجديدة للخصوصية فانه يدرك تماما بان امكانات واسعة لتحصيل القوة قد تنتشر خارجه و خارج سيطرته ولهذا يحرص ان تتم الخصوصية و انشاء المؤسسات الخاصة بقدر المستطاع من داخل النظام و من داخل المؤسسات السياسية بصيغ متعددة و عبر ممارسات سلطوية كفيلة بضمان السيطرة ولو عن بعد عبر التحكم في مفاصل كل العملية او على الاقل في مفاصلها الاستراتيجية ، المؤسسات السياسية تملك نوعا من الاستقلالية لان القوى السياسية ليست ترجمة بسيطة وبحتة للمصالح الاجتماعية و لان النظام السياسي يماسس التغير².

المؤسسات السياسية هي ادوات لتدعيم و تقوية هيمنة اجتماعية التي تخفي الصفة الخاصة لمصالحها تحت و وراء عمومية و موضوعية القوانين وفي نفس الوقت مكان المفاوضات و تسيير التغير³.

اشخاص المؤسسة يدركون ان كفاءتهم التقنية و الوظيفية ، اليات التسيير و القواعد لا تكفي لوحدها لبقاء المؤسسة و تطورها فالمنظمة يجب ان تعتبر ان قواعد و اليات التسيير عبارة عن تشكل ظاهري لعلاقات سياسية منخرطة داخل هيمنة اجتماعية⁴.

الفئة الحاكمة التي تتماهى مع التاريخية و لكن ليست سوى جزء من المجتمع ، تماهى ايضا التاريخية مع مصالحها و تمازج النماذج الثقافية مع ايديولوجيتها الذاتية⁵. لكن الانخراط المباشر في المؤسسة من السياسي الى المؤسسة اصبح مكلفا ماديا و سياسيا و اجتماعيا و غير "مرغوب عالميا " ليتخلى عن الانخراط في تسيير المنظمة الذي اضحى اكثر تقنيا و شكليا بالرغم من ابوته للتوجهات التاريخية التي لا تحدد بنفسها قواعد السلوكات لان بينهما يتموضع الصراع الطبقي و طبيعة الهيمنة الاجتماعية – اي بين التوجهات و السلوكات⁶ هنا الصراع الطبقي نعني به التركيب التركيب النهائي للفتاوت في الاستحواذ المادي للموارد و الثروة ، صراع دائما موجود دائما حاضرا

¹ ibid, pp.63,64

² ibid , p. 63

³ ibid , p. 63

⁴ ibid

⁵ ibid, p.49

⁶ ibid

اذ بدونه لا نكون سوى امام مجموعة لاجتماعية ولا تاريخية بالمرّة . العلاقات الطبقية هي تعبير يعني الفاعلين الاجتماعيين للفعل التاريخي¹.

المؤسسة الحاضنة للنشاط الاقتصادي لا يقتصر في دورة الانتاج – الاستهلاك ، انه الاقطاع الذي يوضع في خدمة تجاوز المجتمع لنفسه سواء تعلق الامر بتجاوز نحو المستقبل او نحو النمو او نحو مبدأ ذي طبيعة دينية او سياسية²

لا يمكن ان نكتفي باي حال من الاحوال ان مؤسستنا فرويتال كوحدة مجسدة لتوحيد او ادماج لشكل من اشكال التقاء العناصر المحلية مع العناصر العالمية ليست المادية فقط كل ابعادها الاجتماعية والسياسية كمجرد قطعة الصقت في جسم المجتمع بل تكوين اعادة بناء نظام اجتماعي سياسي فالمجتمع كائن حيوي يقود نشاطه بواسطة المعرفة ، بواسطة التراكم و بواسطة وعي الخلق والابداع ، بحيث ان كل مناحي تنظيمه - اي المجتمع - تكون كوسائل في خدمة هذا الانتاج للمجتمع بنفسه³

فالمجتمع الجزائري وهو "يحتضن" مؤسسة فرييتال كوكاكولا لا يمكن ان نفصل مستوياته الثلاثة لان المجتمع يسير على ثلاثة مستويات ، المجتمع ينتج نفسه ، المجتمع يتكيف ، المجتمع يستهلك ، الامر الذي يحدد لنا ثلاثة مستويات يسميها الان توران بحقل التاريخية والنظام السياسي والتنظيم الاجتماعي – او المنظمة الاجتماعية⁴.

المؤسسة هنا يجب ان ننظر اليها ضمن وفي سياق التاريخية ، هذه التاريخية تتحقق في نظام فعل تاريخي وفي علاقات طبقية وفي نظام سياسي وفي اشكال التنظيم الاجتماعي⁵. يجب تتبع الحركة التي تقود من التجربة التاريخية للمجتمع الى نظامه، للتنظيم الاجتماعي وللمراقبة الاجتماعية والتذكير بوجود وحضور الفعل التاريخي ومشاكله على مستوى سير مختلف مناحي التنظيم الاجتماعي...⁶

الفائدة المعتبرة من دراسة المنظمة سواء كانت صناعية او ادارية او علمية تاتي من انها تسمح بدراسة العلاقات بين التاريخية والعملية السياسية وسير المنظمة وايضا ما يتعلق بالوضعية الاجتماعية والفاعلين⁷

¹ ibid

² Ibid, p.51

³ Ibid, p.53

⁴ ibid

⁵ Ibid, p.54

⁶ Ibid, p.58

⁷ Ibid , p. 61

المنظمة تنضوي على انظمة وسائل ،على التقنيات . تهتم المنظمة بالتبعية المتبادلة لهذه الوسائل وآليات التوازن و التغيير التي تنظم سير هذه الانظمة ، المنظمة تعترف بوجود سلوكات اجتماعية مرتبطة بالمكانة الشغولة من طرف الفاعل في منظمة متميزة و مترتبة¹.

تواجد كوكاكولا من خلال مؤسسة فرويتال بما تجمعه من عناصر ، نمط المعارف قوى الانتاج بامتياز هي مجموع الوسائل و العمليات التقنية من جهة و من جهة اخرى علامة بعد المجتمع عن سيره²

هذا التواجد لا يمكن اعتباره كعنصر او كائن خارجي او غريب في جسم المجتمع الجزائري بل مزيجا و خليط انها خلطة مميزة لشكل من اشكال الممارسة الاجتماعية انها فعلا "جزارة" كوكاكولا و "كوكلة" المجتمع الجزائري لذا تكون المؤسسة حقلا للتوترات و التفاوتات بين تاريخية المجتمع و طبيعة اشكال الممارسة الاجتماعية³.

ان الكلية التي توجه تصورنا تنطلق من ان المجتمع ليس فقط نظام معايير او نظام هيمنة ، المجتمع نظام علاقات اجتماعية ، نقاشات و صراعات مبادرات سياسية و مطالب ، ايدولوجيات و اغترابات⁴ ، فالناس لا يصنعون تاريخهم باسم نواياهم او قيمهم ولكن بمعنى الفعل الذي يمارسه المجتمع على نفسه ، فعل ذاتي و موضوعي في نفس الوقت محدد بالتراكم و النموذج الثقافي⁵.

تشكل محاولات تتبع و مراقبة الشروط العامة لاعادة انتاج الانظمة الاجتماعية ظاهرة معاصرة ذات اهمية قصوى⁶ و ان القواعد لا يمكن فهمها بعزل الموارد المنخرطة في علاقات الاستقلالية و التبعية .

بالنسبة لجيدنز العديد من الاجراءات في الظاهر بدون اهمية و مستعملة يوميا لها تاثير اكثر عمقا على السلوكات الاجتماعية في مجملها ، كما ان القواعد المكتوبة كالقوانين و الاتفاقيات الجماعية رغم ان لها اهمية كبرى في حقيقتها ليس لها سوى تاثير سطحي على العناصر الاكثر جوهرية لنسيج الحياة الاجتماعية.

¹Ibid, pp. 62,63

² ibid,p.47

³ Ibid,p.54

⁴ ibid , p. 56

⁵ ibid

⁶A. Giddens ,les consequences de la modernite, ed. l'harmattan,1994

يبدو ان الصنف التقليدي للشرعية اختفى ، المرحلة الحديثة ترضى بمتطلب الشرعية الاجرائية المعرفة من خلال الاجراءات والشروط المسبقة للتبرير مشكلة الاسباب التي تضمن الشرعية و بتعزيز وتقوية الصلاحية . الدولة التي تنظم وتجمع الشروط التي تسمح للبرجوازيين كاشخاص خواص يعملون في تنافس حسب استراتيجية في صورتها النهائية " الدولة تطور وتضمن القانون الخاص...

عندما نتكلم عن مؤسسة فرويتال كوكاكولا يجب ان نسلم بانها تشتغل وتحيا ضمن شروط اجتماعية ، مجتمع يملك التاريخية بمعنى القدرة لانتاج حقله الاجتماعي والثقافي ووسطه التاريخي...ولهذا لا نكتفي برصد قواعد و ادوات سيرها كنظام علاقات اجتماعية وانما كنظام فعل اجتماعي لان المجتمعات الانسانية لاتعرف بصورة كافية بقواعدها و بادوات سيرها، المجتمعات تؤثر على سيرها لتغييره او لتجاوزه...¹ ، يجب ان يكون لبديل المجتمع وسائل الفعل و التدخل في السير المادي للمجتمع ، اذن وسائل الاستثمار².

الجزارة لمنتوج عالمي ادى الى زوال الصفة المظهرية لهذا المنتج الذي كان شراؤه واستهلاكه كمنتوج لسياق اجتماعي ثقافي اخر الذي كان يسمح بتعزيز مكانة اجتماعية اعلى . شراء منتج او علامة بسعر ما يقصي اجزاء من السكان تجزئة السكان حسب سلوك الشراء و حسب المنتج و حسب العلامة .

شراء منتج لعلامة اجنبية يساهم في تقوية عملية التمايز الاجتماعي " انه غالي الثمن انهم فخورون لقد اشتروه..." اذن الذي نستطيع تسميته الاختيار بواسطة التمايز³.

اليات " التمايز"⁴ يمكن بنفس الصورة و بمعنى ما ان تفهم كشكل من تفهقر لعقلانية الفاعل الاقتصادية لتتحول الى عقلانية من نوع اخر على اساس ابهة اجتماعية⁵.

اضعاف القيود الاجتماعية التي تثقل المستهلك ، صعود الفردانية والتصنيع للانتاج و التحويل و التسويق الغذائي قطع الرابط بين الانسان و اغذيته و افرزت سياق يهيمن فيه القلق الغذائي هذا القلق يمكن فهمه كلاعقلانية الاختيارات العقلانية⁶.

مع كوكاكولا يمكن ان نتكلم عن صناعة التوزيع او صناعة الاستهلاك بحيث لم يعد التوزيع نشاط تابع او ثانوي للانتاج بل اصبح صناعة كبرى مجهودات تسييرية و تقنيات و هندسية و

¹ ibid,p.43

² ibid,p.44

³ D.Thibault . op., cit.p.306

⁴ Pierre bourdieu, la distinction ;1979,

⁵ Thibault,op,cit,

⁶ Ibid,pp.304,305

كفاءات عمالية وتكوينات وموارد مادية وبشرية تسخر لصناعة و انتاج الاستهلاك و خلق المستهلك

هذا الامر ليس تكتيكا بل امرا استراتيجيا فانظر الى الهيكل التنظيمي للمؤسسة تجد المتصدرون لاعلى الهرم هم رجال التوزيع و التسويق لقد انقضت الادارة العليا التي كان يحتكرها مهندسو الانتاج وتقنيات الانتاج لقد انقلب الهيكل على راسه واصبحت عملية التوزيع محور التسيير برمته.

نموذج غربي للتوزيع وانعكاساته على تصورات المجتمعات من خلال عقلنة التوزيع المبنية على الوفرة ونزع الثقافة¹، يبدو ان الاستهلاك الفردي والعشوائي وتحلل الاطر التقليدية للاستهلاك و صناعة الغذاء المتجهة اكثر نحو الفرد وليس الجماعة يجعل من فكرة دوكايم عن الكثافة المعيارية تسقط لان الكثافة الديموغرافية لم تنتج لنا الكثافة المعيارية بقدر مانشهد الافقار المعيارى و الشيئية .

الصناعات الكبرى وخاصة في الصناعات الغذائية وصناعة الاستهلاك قد يشكل خطر الشمولية في الاقتصاد العالمي² كما اصبح المنطق الصناعي مرادفا للهيمنة الاجتماعية ، المنطق الذي يتيح خلق و ادارة وتسيير الهيمنة و توزيع الثروة ، " شمولية المنطق الصناعي"³ والمجتمع يظهر الحرية قبل كل شئ حرية الاستهلاك ، الفرد و الجماعة على حد سواء يعبران عبر الاستهلاك عن حريتهما .

من اجل الشرعية ، المؤسسة تقدم خطاب حول "المسؤولية الاجتماعية " و حتى "المسؤولية المجتمعية " في شكل برامج و اجراءات للمحافظة على البيئة و الصحة و المحيط و السكان و حتى "المؤسسة المواطنة" عبارات بدات تغزو خطاب المسيرين الذي لا يقبل الا كخطاب ايدولوجي لاختفاء الطابع الخاص للمصالح و الطابع انتهازية المؤسسة كمستغل فاحش لموارد المجتمع ، "المجموعة تعمل بنشاط لحماية الماء. المجموعة تهدف بالفعل الى تقليص استهلاكها للماء بنسبة 20% في مواقع الانتاج ". " الهدف هو فتح وصول الماء الشروب الى اكثر من 3 ملايين .."

فرويتال مؤسسة الحد الأدنى اقرب قبل التوزيع le juste avant da distribution الذي يفسر تحول الوظائف -جسم الوظائف من الانتاج افراد الانتاج الى جسم وظائف التوزيع .

¹ Ibid,p.291

² R. De Vos ,op.,cit.

³ Ibid

من وظيفة ثانوية تحول التوزيع الى وظيفة استراتيجية محور المؤسسة - الوظيفة الاساسية، مهنة المؤسسة المحورية. التوجه الى الزبون ، خلق الزبون المحلي و المحافظة عليه بكل الوسائل . تحويل الاشهار -العالمي الى محلي ، عجن العالمي وتحويله الى محلي ...

موللة المؤسسات و تفعيل برادىغم القيمة الاسهمية و تشتت وتفكك سلسلة الانتاج عبر العالة مع كثافة وتعقد شبكات التفاعلات المتبادلة بين المؤسسات ، ظواهر تتجاوز حدود الدولة و تثير تساؤلات جديدة على الدولة الوطنية وخاصة مايتعلق باثر العولمة على ممارسات و علاقات العمل المحلية .

نطمح لمعرفة ، وفق افق نظري ثري ، الشروط و الظروف التي تحيط و تتحكم في مسار و سير المؤسسة المحلية ذات الابعاد العالمية الكونية كمحددات .

المؤسسة الفرع المنغمسة في نظام اقتصادي سياسي خاص يعمل التكيف و التكيف في شكل مرونة لكن في شكل علاقات صلبة تجعل المؤسسة المحلية عبارة عن مشروع الشركة العالمية بمواصفات موجهة على مستوى الانتشار او التوسع او الهيمنة او الرؤية الكونية النيوليبرالية و الابعاد الجيواستراتيجية سياسية - اقتصادية .

المكان المحدد سلفا للمؤسسة المحلية في سلسلة القيمة الشاملة التي اصبحت سلسلة كونية . لكي نفهم من الضروري ان نتبنى تنوع الرؤى و تنوع الاطروحات من مختلف الاتجاهات حتى يتسنى لنا ادراك ، ولو بشكل متواضع ، اتجاه النظام الراسمالي على المستوى الكلي وبصورة اخص اشتغاله على المستوى الجزئي ...

من صناعة استراتيجية مهيكلية تنمية وطنية اقتقلال اقتصادي و سياسي و امتلاك للقوة للسيادة الى استهلاكية مشروب مبتدل نزعة مادية استلاكية انية تكرر الخضوع التبعية استيلا ب من شركة امريكية انه الاتجاه نحو الواقعية الاجتماعية التخلي عن "القيم " و "الطموحات " الوطنية . من الحاة الاستثنائية الى الدخول ضمن القطيع مصرتونس المغرب ... مشروع كوكاكولا ، مشروع اعادة تركيب اعادة بناء مستفيدا من الارضية المناسبة مهيأة و جاهزة يد عاملة كفاءات خبرة تسويقية استهلاك مبني وله تاريخ طويل مع المنتج - حمود بوعلام 1889 .

الوحدة الجديدة فرويتال كوكاكولا ستنسج مجموعة من الارتباطات و العلاقات من العديد من المجموعات الفاعلين - مجموعة العمال - البائعين - مجموعة الناقلين - الموزعون .

تنجذب هذه المجموعات الى الشركة وتدخل في نمط من العلاقات والتحالفات و السلوكات اقتصادية وتجارية قانونية اطر وقوانين جديدة واجتماعية . مجموعات اجتماعية مدنية اكثر حرية اكثر حيوية اكثر شبابا .

اعادة بعث استهلاك المشروب الغازي بعد ان ارتبط بالانتاج الرديئ وغير الصحي ... وكاد ان يعيب من الاستهلاك .

سيرتبط مشروب كوكاكولا الان بالرفاهية والاستهلاك المدني وبقوة وفي كل اماكن الاستهلاك . ديكور جديد بالاحمر والابيض بدأ يجتاح لافتات المحلات والطرق والملصقات والالواح الضوئية وكذا المقاهي وتجهيزاتها الطاولات والكراسي والمظلات والثلاجات...

المؤسسة موقع جديد وواقع جديد ترتيب جديد فضاء عمل جديد -فضاء مفتوح مكاتب جديدة خفيفة وليست ثقيلة وليست موصدة مغلقة حركة جديدة بين اماكن العمل افقيا وعموديا بعيدا عن الصرامة العمودية المعهودة في الادارات نظام دخول وخروج جديد يعتمد على الامن و تحصين الرقابة . فضاء اكثر الكترونية و انماط جديدة من الاتصال الكتابي والشفهي ... شرعية الواقع الجديد التي تقدم في شكل التقني اولا اين التقني يتحكم في الاجتماعي ، القبول و التقبل وخضوع للمانا جمت الجديد والحديث ...

نضج للقطاع الخاص و انضاج للقطاع الخاص ومحاولته لاقتحام مجالات اخرى هذه المرة كيفية تتمثل في التحول الى الاستهلاك العالمي الى التحالف مع الراسمال الخارجي عضويا تنظيميا و استراتيجيا بعد ان قادت الدولة مسيرة الادخال الى الاستهلاك العالمي و حان الوقت لياخذ القطاع الخاص المبادرة بدل الدولة مع التحول العميق في قانون العمل من المضمون المحتوى المعياري (المسالة الاجتماعية استغلال ...) الى المقاربة الاجرائية الشكلية تغيب فيه المسالة الاجتماعية المحتوى ازمة نظام الادماج الى نظام راعي العلاقات التعاقدية .

57.عملية التصنيع او التعبئة :

ان الاتمة الشاملة و الكاملة لعمليات الإنتاج التعبئة تسمح للمؤسسة بتشغيل عمال غالبا في الصيانة وفي مراقبة النقاط الحرجة في التصنيع بتطبيق بروتوكول HACCP الامر الذي يجعل الافراد - العمال "خارج " العملية الانتاجية وغير منخرطين فيها اد يقفون كحراس يتمرسون على نقاط المراقبة حراس انتباه قوي في احسن الاحوال. المشروب الغازي صودا عموما يصنع بإضافة ثلاثة احجام ماء مع حجم واحد من السيرو المركز و حجمين اثنين من السكر و غاز كربوني .

الاشكالية التقنية لها بعد استراتيجي و مهيكلي لجميع عناصر التنظيم الاخرى و ستحدد عملية العمل عملية العمل متنوعة heterogene ام عملية العمل متلاحمة homogeneous كالبتروكيماويات والاسمنت¹ ، دوران المواد في المصنع .
هناك عملية عمل رئيسية " زمن عملي مركزي حوله تتمفصل الازمنة الاخرى² ، تنظيم كل جميع العمليات في عملية واحدة نظرا لطبيعة التجهيزات المبرمجة ادن غير متفرقة ولا تتطلب مجهودات تنظيمية بشرية في شكل تنسيق ورقابة
الاشكالية التكنولوجية تجهيزات تشكل كتلة واحدة و مدمجة التحكم في المجموع التقني اشكالية التشغيل مؤطرة بنظام البرمجة و المعلوماتية تجعل لا مكان للتفكير او الابداع او المهارة يمكن التكلم عن ابتدال العمل في كثير من حلقات عملية العمل .
لقد استحال التسيير البشري الى التقني مما يحرم الافراد من التفاوض و اقحام كفاءتهم و شخصيتهم ليصبح التسيير العالمي لامجال للشخصي و المحلي في كل العملية.
التحكم في مختلف عمليات التحويل و عمليات دوران المجموع اصبح يتوقف الى ابعد الحدود على الخصائص التقنية للكتلة التقنية التي اخرجت البشري من الفعل المحوري الى الفعل الهامشي – الصيانة الرقابة والمنبهات السوقية...
تبعية العمال المطلقة للالات و مقتضياتها مع ضمان سيولة عظمى للنظام الانتاجي باقصاء في العمل البشري لكل ما يعيقه ، جزء من السلطة "التكنولوجية" او الاجتماعية نقابية اوسياسية ، الهامش الضيق للحرية الذي يسمح للعامل تحويل اجراءات الادماج و استعمالها لصالحه³
كلما اقتربنا من المجتمعات المصنعة كلما تعرف انتاجية العمل ليس بالعمل الفردي فقط بل باشكال التنظيم ثم البرمجة لمجموع الانتاج و بتطبيق العلم و التقنية والحساب في النشاط الاقتصادي⁴.
وبالتالي نيتعد عن العمل المادي لنتجه نحو العمل الذهني العلمي ليحال العامل الى "عالم" و "خير"...

انتاج هذه المشروبات لا تتطلب ادخال تقنيات صناعة معقدة عمليات التصنيع تضطر استعمال داعم الحموضة و مضاد الاكسدة و الملونات و المواد الحافظة.

¹ Ali kenz ,op.,cit.,p.131

² Ibid,p.132

³ Ibid,p.125

⁴ A Touraine , production de la société,op.,cit.,p.50

المسألة العقلانية ، نحن بعيدين عن النمط التيلوري و النمط الفوردي انها حالة مابعد الفوردية اين الاستغلال الامثل لكل الموارد الاجتماعية عقلانية محدودة بل ضيقة جدا في حدود التقني البحت. وخصوصا الموارد "اللاعقلانية" في المجتمع، ليست عقلانية شاملة بل عقلانية جزئية تتغلغل "اللاعقلانية" ثانيا التنظيم كله ومفاصله ،عقلانية ليست كمبدأ موجه و انما كخضوع لمقتضيات التقني وشروط عمله.

التقسيم التقني للعمل يرافقها ترابية اقل عقلانية اسمها عقلانية اجتماعية او عقلانية متكيفة . لذا نشهد انهيار العقلانية الوحية "الاحسن والامثل وبناء او محاولات بناء عقلانيات متعددة ، تجربة في سياق "اللاتوافق" .

اعادة بناء عناصر السياق القطاع العام الدولي تدخل السياسي و الايديولوجي بقوة مع ماتحت الدولي (جهوية زبونية تقاسم السلطة تفاوض ...) ، سياق مؤطر بالعنصر الدافع هو الريع ، النظام الريعي . سياق افرز تشريد للمعقلين عن طريق الدونية التخريب وحتى الافقار و نزيف للنخبة والاطارات...

تكريس العلاقات الراسالية بشكل نهائي لا يقبل المسائلة و لا يقبل اي بديل ، انفصل العمل عن الراسمال جوهر النظام الراسمالي .

مع المؤسسة الخاصة و المتحالفة مع الشركة العالمية تكرست شرعية النظام التيلوري الذي سميكل العلاقات بين الفئات الاجتماعية المهنية و الوظيفية و التسييرية كايدولوجيا ستهيمن و سيعمل " الخبراء" في المانجمنت و في الماركوتينغ على صياغة الوصفات و التصورات "العلمية" و "نماذج" المؤسسة الناجحة على تكريس النظام التيلوري و تحته العلاقات الراسمالية .

يتوقف المصنع من كونه حامل التطور و تغبر المجتمع الى مجرد استجابة الى طلب معبر عنه حاجات سلع وخدمات تحت تكاليف محددة و اسعار في سوق العرض و الطلب .

انفصال الملكية الراسمالية عن التسيير بازاحة الراسمال خارج المؤسسة .

لم يعد المصنع محور المجتمع اصبحنا امام مصنع لاسياسي و لا اجتمعي و لا ثقافي انه الانفصال بين المجتمع و المصنع بين المصنع الاقصادي و المجتمع الثقافي .

تتم عملية التعبئة حسب المراحل التالية :

أ- استقبال المكونات

1- مهياً بإحكام و مختارة بعناية يلعب السكر و المحليات دورا اساسيا في تصنيع المشروبات

تستعمل العديد من انواع السكر حسب مصادرها وفعاليتها في المشروب السكروزوسيرو النشا بالفريكتوز وكذلك السكر المنخفض الحريات كالاسبرتام واسيزولفام K المستعملة في المشروبات المنخفضة " لايت "

2- التركيبة السرية المصنعة في مصانع خاصة بالمركز المنتج القاعدة للمشروب كوكا كولا

هذا المركز يوزع في مختلف المصانع المعبئة في كل انحاء العالم يحفظ ويستعمل تحت رقابة عالية للحفاظ على كماله وأمنه كل مصنع للمركز معرف ومعلم للسماح بالمسار كل المركبات في مراحل الإنتاج والتخزين والاستعمال

3- CO2 ثاني اسيد الكربون يوجه ويوزع الغاز يصل في اسطوانات حديدية لتسهيل الايصال والتخزين

4- الماء : يعد الماء احد العناصر الأساسية في كل المنتج كمية ونوعية مهمة للغاية الماء مصدر من المصنع ذاته الذي يستعمله هذا يعني ان الماء يخضع للمعالجة والتطهير و هي في مراقبة مستمرة للتحقق من مطابقتها للمعايير النوعية المسطرة الماء يأتي من أبار تقوم بتجهيزها المؤسسة وكذلك من الشركة الجزائرية للمياه تعالج المياه باستعمال الكلور ثم تمر عبر فلاتر الرمل الكربون ثم فلتريسيون polisseur هذه العملية الفلترية تهدف إلى نزع الأوساخ والروائح كل خمس دقائق تخضع المياه للتحليل بالكلور الفعال ومختلف المعادن، العناصر المعدنية الموجودة المياه تخزن في حاويات ارضية بسعة 40.000 لتر و 20.000 لتر الأدوات المستعملة

5- المكونات ليست وحدها التي تصل الى المصنع هناك الأدوات والغلافات والقارورات والسدادات والملصقات والعلب

القارورات المضغوطة لتسهيل نقلها بالكميات كبيرة فارغة هذه القارورات لما تصل المصنع تخضع أولا إلى المراقبة في المخبر

القيام باختبار على المواد المستعملة للتأكد من مدى ملاءمتها مع المعايير المسطرة والقوانين السارية لكي تكون صالحة ليعبأ فيها المشروب

بعد مراقبة المواد الداخلة في صناعة هذه القارورات يقوم المصنع بعملية الغسل والتجفيف وذلك بعد نفخها

المواد الأولية والمكونات ، السدادات و العلب تصل المصنع عبر فضاءات التخزين وعبر شاحنات و باستمرار.

أ- نفخ القارورات المضغوطة

القارورات المضغوطة تخضع وتوضع على مول بالدوران داخل فرن في وقت وجيز تاخذ القارورات شكلها المميز في المصنع .

هناك خطوط إنتاج تعبئة تتراوح انتاجية كل خط من 16000 إلى 24000 قارورة في الساعة.

ب- سفر او رحلة القارورات المنفوخة *convoyage des bouteilles*

القارورات تنتقل بواسطة حامل، ناقل متحرك *convoyeur* مطاطي بسرعة 60 كم/ساعة الانتقال هذا يتم بواسطة جهاز تحكم و توجيه ذاتي *auto guide* على سكة *rail* بدون تدخل يد بشرية عاملة هنا

السلسلة الآلية *automatisée* مهيأة للتعديل الذاتي في حالة خلل او تكديس القارورات مثلا خطوط الانتاج تخضع سنويا للعديد من المراجعة المنتظمة والدورية

هناك يوجد ثلاثة خطوط انتاج

ت- غسل وتجفيف القارورات

لضمان نوعية المنتج كل القارورات تغسل وتعقم وتجفف قبل ان تعبأ ، تملأ بالمشروب و القارورات تنظف بواسطة شلالات لنزع الأوساخ والبقايا ثم يتم إغراق القارورات في الماء الساخن بدرجة عالية لنزع الأوساخ وتطهير وتعقيم كل قارورة .

تستمر القارورات في سيرها نحو غسل مائي بواسطته القارورات تخضع لشلالات ماء بضغط عالي لغسلها ثم تجفف بواسطة شلال مائي بارد

القارورات تجفف بالهواء المضغوط وهي معكوسة اتجاه السير ثم تتجه الى جهاز الملاء او الحشو

La soutireuse

د- المزج و التحضير

التحضير و المزج يبدأ بمزج الماء بالسكر المكرر فيعطي سيرو بسيط

المزج يوضع في حاويات *CUVES* ويسيل باستمرار *en continue*

اضافة السكر الى الماء المعالج يشكل سيرو بسيط في حاوية ب 18000 لتر

عندما يصل السيرو الى المرحلة النهائية يمزج بالماء الشفاف claire فنحصل على مزيج نهائي غير غازي

الماء والسيرو يمزجان بمقادير ونسب دقيقة للغاية هذه العملية تضمنها انظمة التناسبية للمشروبات système de proportionnalité

هذه الانظمة تحدد بدقة التناسب الصحيح لكل عنصر في المزيج

ثم يبعث الخليط الى مرحلة الكربنة carbonisation اضافة الغاز الكربوني يسمح باعطاء مشروب غازي والغاز الكربوني لا يعطي فقط الانتعاش بل كذلك يضيف اليه الذوق المميز للمشروبات الغازية الصودا.

هـ- الملا و التعبئة

عند الإتهاء للتحضير وللمزج لكل العناصر وعندما تكون القارورات معقمة ومغسولة تكون مهيأة للملا و التعبئة

انها عملية معقدة تتطلب دقة عالية في كل مرحلة انها عملية اتوماتيكية تامة.

يتم برمجة سرعة وتيرة توجه القارورات نحو نظام الملا و التعبئة والحشو la soutirage القارورات تستقبل الواحدة تلوى الأخرى المزيج النهائي الخارج من آلة المزج وآلة الكربنة le mélangeurs et carbonateur

الخط الواحد للحشو او الملا او التعبئة يمكن ان يسير ب 16000 قارورة في الساعة ساعة القارورة 1.5 لتر، التزامن LA SYNCHRONISATION يلعب دورا مهما في النظام فوصول القارورات للتعبئة والملا تبقى مغلقة بواسطة مفك مرن pince flexible الى حين توضع القارورات تحت صمام الملا او التعبئة valve de remplissage.

هذا التوضع يتم بواسطة نظام التمركز la système de centrage داخل القارورة يجب ان يخضع للضغط هذا يسمح لقوة الجذب امتصاص السائل بداخل القارورة هذه العملية تضمن سيلان منظم للسائل بدون رغووة .

و- الاغلاق Bouchonnage

القارورات البلاستيكية الممتلئة والمعبئة تغلق بواسطة سدادات البلاستيك كل سدادة تنتقل عبر مختلف اجزاء الآلة الشيء الذي يضمن ان تبقى سليمة وفي وضعية ملائمة لتوضع بدقة عالية على القارورة .

يستعمل جهاز رصد عدم الغلق خلال عملية الاغلاق و يتحقق بان السداد وضعت بالفعل على القارورة عملية الاغلاق تتوقف اذا رصد عدم غلقه للقارورة اما جهاز jaugé go go يتأكد من ان الاغلاق كان جيدا اما جهاز compteur de torsion يتحقق من ان السداد محكم vissé وفي وضعية جيدة hermetique اذا كانت عملية الغلق غير دقيقة و غير محكمة ، القارورة تفقد غازها بالتالي تطرح وتخرج من النظام كلية

د- الالصاق étiquetage وضع الملصقات

القارورة المغلقة والمعبأة تتجه نحو مرحلة وضع الملصقات وهي مرحلة اتوماتيكية الصاق الملصقات على القارورات تتم اليا بشكل كلي الة توزيع الملصقات الموجودة على شكل اسطوانة كبيرة تقطع ثم توضع على القارورة

و- الترميز CODAGE

القارورة تعطي رمزا عن طريق تسجيل بواسطة الة الترميز عن طريق الليزر أين يتم وضع تاريخ و ساعة ورمز المصنع ورمز خط الإنتاج كل مشروب له رمز خاص به الذي يعرفه ويميزه عن بقية المشروبات .

يستعمل رموز واحرف وارقام الى جانب تاريخ انتهاء الصلاحية وفائدة الترميز هو ضمان مسار المنتج ومراحله وفي حالة وجود اكتشاف خلل ما في توزيع يمكن الرجوع وراء وتحديد اين تم ومتى تم الخلل وعلى اي مستوى ، كما يمكن من رصد الغش والتقليد.

خ- التغليف والرزم التغليف الكبير emballage et fardelage

يتم تجميع وحدات من 4 او 6 او 12 قارورة ويتم تغليفها تتم العملية عبر غطاء شفاف يمر في زمن قصير في فرن ب 160°هكذا يتشكل الغلاف البلاستيكي بالتماس اللاصق مع القارورات و تشكل وحدات من 4 او 6 او 12 قارورة قابلة للحمل والنقل ، ثم توضع مساكات على الوحدات المشكلة ليسهل حمل الوحدة.

ص- التهيئة و التغليف الاكبر CONDITIONNEMENT ET PALETTISATION

تشكيل عبوات FARDEAUX من 12 وحدة كبيرة LOT اربع وحدات اكبر palettes توضع فوق بعضها البعض .

تنتقل الى الة وتوضع تحت غلاف housse من الاعلى ثم على فرن درجة الحرارة 800°
الغلاف يتقلص وينكمش على الوحدات وياخذ شكله المضغوط لحماية القارورات وتسهل
عملية النقل بواسطة مرسل convoyeur الى
ان امتلاك الآلات الصناعية والتنظيم المكاني (الفضاء) المؤسسة يسمح بربح الوقت وتعظيم
المردودية لكل مرحلة من مراحل التعبئة .

التنظيم العام للرقابة على النوعية
لدى المصنع مخبر تحاليل خاصة به اين يعمل فيه مجموعة من التقنيين الطاقم العامل هنا
مكون لاحترام الحد الادنى للنظافة

رقابة النوعية لديها ايضا جزء مخصص للبيئة لمراقبة النفايات المائية والمياه المستعملة
من اجل حماية العمال كذلك هناك رقابة على السمع ويتم قياس منظم بواسطة مقياس
السمع Audiogramme حيث الضجيج في المصنع يصل الى 80 ديسيبل (80db)

الصناعة تتوزع على العديد من المناطق

منطقة الصناعة والعمليات

منطقة الصناعة والتغليف

منطقة النوعية (البيئة ومعالجة النفايات)

المنطقة التقنية

كما يمكن التمييز بين مختلف المصالح

مصلحة الدعم والموارد البشرية والمناهج

مصلحة الإمداد (100-120 شاحنة في اليوم)

قبل ارسال القارورات المعبئة تخزن على اعلى تقدير اسبوع بعد الانتاج

المؤسسة تعمل على اساس التيار المستمر en flux tendu هذا التنظيم الخاص يسمح باجراء
مراقبة النوعية بصور مثالية .

/الموزعون : وهم ثلاث فئات :

- موزع الجملة – بائع الجملة المتخصص يوزع فقط ورئيسيا المشروبات
 - موزع الجملة يوزع تشكيلة متنوعة من المنتجات الغذائية ومن العصائر والمشروبات.
 - أعوان Agent : يعملون لصالح مصنع واحد
- شبكات التوزيع :

في حالتنا كوكاكولا، التوزيع للمنتجات مندمجة في أنشطة المؤسسة ، لديها مخزن entrepôt مركزي محاذي للمصنع و مجموعة من المخازن الصغيرة الجهوية dépôts و أسطول شاحنات. بصورة عامة الدراسة عانت من قلة المعلومات المتاحة و خاصة ، الكمية منها و الممكن أنه توجد في الجزائر.

على مستوى الهيئات العمومية، بالرغم من الكم الهائل للمعطيات حول النشاط الاقتصادي لكنه أكثر عمومية لا يستجيب لمقتضيات الاستغلال الضروري على مستوى التحليل الاستراتيجي للتموقع لقطاع صناعي معين.

على مستوى المؤسسة الخاصة ، ما زالت ثقافة "السر" و الأسرار هي المهيمنة و التي تكون ضارة جدا بأصحابها قبل الآخرين من اجل رؤية واضحة و شمولية تساعد على التنبؤ و التحكم في التغيرات على المستوى الجزئي و الكلي.

داخل قطاع الصناعات الغذائية الزراعية ، صناعة المشروبات تحتل مكانه مهمة جدا . من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية يستطيع القطاع در أرباح كبيرة و توظيف يد عاملة مهمة. صناعة المشروبات تتسم بالتعقيد في الزوج منتج- سوق، يوجد داخل هذه الصناعة العديد من الأنشطة الإستراتيجية .

المختصون متفقون على أن النقطة المشتركة الأهم في مجال المشروبات يبقى تكنولوجيات التعبئة و التوزيع.

بجانب مؤسسات كبيرة للدولة نجد العديد من الفاعلين الصغار الخواص والمحليين جدا و بسوق ضيقه ، طاقات إنتاج محدودة جدا مع غياب تام لإدارة التحسين والتوسيع ت . بل أدى هذا إلى الرداءة في المنتج هذا شجعته الحماية الاقتصادية الكلية للاقتصاد الذي حى القطاع و بقية الاقتصاد الوطني من غزو الشركات المتعددة الجنسيات و ضعية الاحتكار تغيرت بفعل الانفتاح الاقتصادي و الخصخصة و بروز الاستثمار الخاص الذي شهد بالفعل انفجارا مميذا في قطاع الصناعة الغذائية بصورة أخص لم يشهده في أي قطاع آخر.

هنا ستطرح قضية التوطن للمجموعات العالمية بالجزائر و بأي صيغه.

الشركات الوطنية الجزائرية في مجال المشروعات عانت كثيرا من الآلات و التجهيزات القديمة و المتآكلة و يد عاملة غالبا غير مؤهلة إلى جانب :

- ضعف التسيير و التنظيم .
- عدم التحكم في النوعية و ضبط المعايير.

هذه المشاكل كلها غطاها الطلب الكبير والمتزايد خاصة في فصل الصيف ورمضان أمام عرض هزيل.

قطاع الصناعات الزراعية الغذائية في مجمله يقدم في حسابات الصناعة الجزائرية كقطاع في نمو قوي : على سبيل المثال تطور ب 26% بين سنة 2000 و 2001¹.

القطاع كذلك مدعوم من طرف برنامج وطني للتنمية الفلاحية PNDA المسطر من طرف السلطات العمومية منذ سنة 2000.

كما أن القطاع افاقه تنطوي على إمكانات هائلة للتطور ويشهد حالة تنافسية قوية.

مميزان قطاع الصناعة الغذائية IAA في العالم هي كما يلي :

يتميز القطاع ب Oligopolisation قوية : احتكار الأقلية قوي جدا بمعنى عدد قليل من الفاعلين تهيمن على الجزء الأكبر من السوق.

هذا الاتجاه لم يوجد في الجزائر على المستوى المحلي ، قبل رفع الاحتكار ودخول الفاعلين الأجانب و خاصة العمالقة كوكا كولا و بيبسي كولا .

تحصي جمعية منتجي المشروبات حوالي 1400 مؤسسة في المشروبات مسجلة في السجل التجاري ، لكن بحصص سوق موزعه بشكل غير متساوي.

الميزة الثانية و مشتقة من الأولى : قوة و شراسة التوزيع الكبير ، الشيء الذي يشجع التسويق العدائي و الهيمنة المطلقة على الفاعلين الصغار الذين سيكتفون بالانزواء على المحلي و الجهوي او الاكتفاء بحصة متواضعة . كابرون م. و اخرون طوروا فكرة ان المؤسسة مدينة تجاه المجتمع بفعل الاثار التي تخلفها على المحيط الطبيعي و البشري و الموارد التي تاخذها هذه المؤسسات من المجتمع . تفكيرهم انصب على المعنى و طبيعة و دور و قوة او سلطة المؤسسة في المجتمع².

ميزة خاصة بالمشروبات في الجزائر و هي قوة تبعية القطاع إنتاجا و توزيعا لعادات و تقاليد الاستهلاك عمرها أكثر من قرن (القازوز) و رسوخه في يومية و موسمية الغذاء الجزائري.

58. تحليل الفعل المنظمي :

" العقلانية محدودة ليس فقط كما يعتقد هيربيرت سيمون لان العقل البشري اصلا محدود و لكن لان هذا العقل اجتماعيا مهيكّل ... الفاعلون الاقتصاديون املاكهم ناتجة عن مواقعهم و تحركاتهم في الفضاء الاجتماعي اذن ناتجة عن تاريخهم الفردي و الجماعي"³

¹ Etude de la filiere boissons, algerie, 2005, rapport principal, analyse filiere boissons, Apab/edpme, eurodeveloppement pme, alger, juin, 2005

² Capron m., quairel-lanoizelée f., l'entreprise dans la société, une question politique, la decouverte, paris, 2015

³ Pierre, bourdieu, les structures sociales de l'economie, seuil, paris, 2000, p. 259

الفرد او المجموعة يشارك بقوة في المنظمة ، تشكل المنظمة هنا دات جماعية وادن شحنة داتية عالية التي تعطي المنظمة صفة تقدمية او تطويرية، انها المبادرة.

كلما كانت المنظمة تطويرية تتجه نحو التماهي المباشر مع الدات التاريخية و بالتالي قيادتها تصبح ايدولوجية ليست وسيط ولكن خالق للقيم ، ايدولوجيا تدعى ادماج الامر الذي يثير مطالب لان المنظمة اصبحت عقبة وليس وسيط .

المفاهيم الاربعة الاساسية التي من خلالها نحلل الحياة داخل المنظمة :المشاركة – المبادرة - الادماج - والمطالبة، انها طبيعة كل مجموع خاص ، مظهر محدود للدات التاريخية ، للفعل الجماعي¹

المؤسسة و ابعادها تدخل في ازمة عميقة اولاً لا تشكل فاعلا جماعيا انه عبارة عن اداة في يد استراتيجيات و سياسيات ترسم وتنجز خارجها ، ثانيا ليست ذات جماعية ، الشحنة الدانية تتقهقر الأمر الذي يفسر أزمة دافعية و تحفز و أزمة مبادرة و أزمة اندماج و أزمة مطالب و أخيرا أزمة مشاركة.

تجاه الذات المؤسسة خرجت من المجال الاستراتيجي _ التاريخي _ لكي تتموضع على مستوى العملي الآني التكتيكي لعبة وليست الفاعل التاريخي الحامل للتطور او لتغيير المجتمع بدون شحنة تاريخية .

ان بروز الفكر التسييري للمنظمة ومنها التحليل الاستراتيجي جعل المؤسسة عبارة عن مجرد مسرح لاستراتيجيات الفاعلين اصبحت مسرح هذا يدل ان هناك تقهقر وتدهور للدات التاريخية لقد اخرج الصراع الاغتراب الايدولوجيا التاريخ من المؤسسة ، ستتدحرج المؤسسة الى مجرد مسرح سوق واضحة و مكشوفة و شفافة عقود و اتفاقيات مؤقتة ليست حتى دائمة المؤسسة برمتها فقدت محوريها التاريخية ابتدلت غارقة في المؤقت والاني والحاضر.

1- ازمة المشاركة :

غياب المشروع الفردي هنا المنظمة لا تحمل اي معنى ، العمل يعني الاجر (كوسيلة للعيش) ليس هناك اي انخراط ، هذه الوضعية تؤدي الى حالة من الانسحاب تظهر في عدم الاستقرار المهني ونوع من الحلم وحالة من الانكفاء على المجموع الاول ، يبرز الفرد على حساب وظيفته و يظهر القائد اكثر من قيادته.²

¹ A Touraine, sociologie de l'action, op., cit., p.188

² ibid, p.189

مع وجود المشروع الفردي الي يشكل المستوى الاول في المشاركة الفرد متلق بالمنظمة لانها تسمع بتحقيق المشروع الشخصي لكن دون ربطه بمشروع الجماعة انه استعمال المنظمة كاداة وهي حالات الافراد الذين يتميزون بالحركية وتغيير العمل ، ويمكن ان يحدث صراع بين المشروع الشخصي و معايير المنظمة.

المشروع الجماعي هنا الفرد مرتبط بمجموع واقعي وليس بالمنظمة ،هو عبارة عن مجموعة هوية وليس مجموعة معارضة ، المجموعة لديها نوع من الوعي الجماعي ولكن لا تعرف نفسها كعنصر من منظمة¹.

اما المشروع المنظمي، الغائب في حالتنا ،يتميز بالوعي الجماعي للمنظمة ، المنظمة تكون عبارة عن وسيط بين الفرد والدات التاريخية شحنة داتية قوية تعتبؤ المنظمة كمنظمة وليس كوضعية فردية او كشبكة علاقات هنا الاغضاء لديهم وعي لوظيفتهم الاجتماعية الجماعية ، منفعة الارتباط بالوظيفة الخلاقة وتجاوز للمشاركة الى التسيير² المشاركة الاعلى هي التي تظهر بشكل مباشر الدات الشخصية في الفاعل الاجتماعي الذي يعبئ احسن ارادته للخلق الاجتماعي³

2. ازمة المبادرة :

القادة مستوى المبادرة لديهم تعرف بالرجوع المباشر الى افعالهم التي تربط بقيم المجتمع الصناعي ، المبادرة تعرف بالاسس التي يعطيها القادة لسلطتهم⁴ سلطوية تقنية، القيادة تستمد شرعيتها باسم المقتضيات التقنية ،تتعامل بالاوامر او العقوبات المباشرة . في هذا المستوى تكون الدعوة للقيادة الشخصية . قيادة نفعية- ليبرالية تؤسس على تلاقي المصالح الفردية لا تعتمد على المنظمة الا قليلا لومو اكونوميكوس تبريرها النظري.

سياسة الموارد البشرية المنظمة كنظام علاقات اجتماعية موارد بشرية جيدة يساوي تسيير جيد للمؤسسة⁵

¹ ibid,p.190

² ibid

³ ibid,p.191

⁴ ibid

⁵ ibid

سياسة تطور تصور المنظمة مباشرة و في مجملها كوسيلة للانجاز، القادة يتكلمون عن خدمة تقدمها المنظمة للمجتمع تعطى لسلطتهم شرعية اجتماعية السلطة تكتسي صورة الوظيفة و تظهر غير مشخصة¹

3. ازمة الادماج :

كلما صورت المنظمة كمجموع كدات جماعية كلما كان خطر كبير بان هذا المجموع الخاص يتمهى مع الكلية او الشمولية للذات التاريخية. سياسة الادماج هي المقابل لمبادرة القادة. المبادرة هي ارتباط مباشر بالقيم الاجتماعية. ، اما الادماج فهو تصور المنظمة ككلية كشمولية هنا خطر ان تصبح المنظمة سرية وغير شفافة تجاه القيم التي يجب ان تخدمها²

التاثير الشخصي شكل اولي للادماج منظمة كاتار مكلف باحتواء الاعضاء غالبا بواسطة القوة تاثير شكلائي رسمي - ثكنة - يخلق تاثير غير رسمي (فرداني ولاعقلاني) سيؤدي الى تاثير سياسي مجال الفضاء غير الرسمي يظهر عبارة عن خليط من خصائص فردية ،علاقات اولية بدائية، تضامانات جماعية... كثير من الادماج يؤدي الى التبغى المنشطر للفضاء غير الرسمي هذا النوع من الادماج يوصف بانه طقوسي يحترم القواعد والطقوس والاحتفالات³

التحفيز الفردي يتطابق مع المشروع الفردي المنظمة ضعيفة الانخراط انه مستوى الانعزال الفردي، تتداخل السلطة مع الادماج تقريبا ، اتحاد المصلحة الشخصية والادماج⁴

خلق روح الجماعة ادماج بسلوكي للمنظمة القادة ياخذون بعين الاعتبار العلاقات غير الرسمية سياسة العلاقات الانسانية تجتهد لاعتبار المنظمة كنظام للمكانات statuts والادوار يبحث عن التماهي مع المنظمة لخلق روح المنزل⁵ esprit de maison

ادماج ايدولوجي تعرف المنظمة كجماعة-قيم commune حامله لقيم اجتماعية يتكفل النظام الرسمي بالنظام غير الرسمي بشكل كلي المنظمة لا تسمح للفرد او جماعة بالدعوة للذات التاريخية خارجها ولا تسمح بالمعارضة ، النقابة تصبح عنصر لتحقيق اهداف الانتاج المعارضة تعني خيانة للمجتمع المنظمة تصبح نظام شمولي ، ادماج كلي⁶

4. ازمة المطالبة :

¹ Ibid, p.192

² Ibid,

³ Ibid, p.193

⁴ Ibid

⁵ Ibid

⁶ Ibid, p.194

ادماج تداخل متزايد للمجموع الخاص والجزئي مع الدات التاريخية وقيمها سيولد فعل مطلبى .
المطالبة ليست اجابة ولكن منغمسة في مفهوم المجموع الجزئي او الخاص انها الدعوة الى الكلية
من خلال الجزئية او الخصوصية¹ ، متطلب الدات التاريخية ، الخلق والمراقبة هي التي تبرر
المطالبة

الطوبى ضد التنظيم مشاركة ضعيفة واسس السلطة تتجسد وتنشأ والتاثير يكون عنيف ،
الفرد في هذه الحالة يعزل مطالبته عن سلوكاته الواقعية داخل المنظمة . الفرد في حالة
انسحاب يجرى المنظمة الى فرديات و الى علاقات اولية ويعارض المنظمة برفض مطلق ونبد
كامل ، انها دعوة مباشرة للدات التاريخية (خارج المنظمة وقيودها) انها دعوة طوباوية رفض
لعملية الجتمعة والرضا المؤجل وقد يصل الى الاندفاع خارج المجتمع الواقعي يمكن ان يتخذ
شكل حركات ظرفية ومنفجرة، موجة عليية وقصيرة²

الدفاع عن حقوق فردية مقابل مباشر لمشروع فردي ، طوبى مثل التقني الفردي يبحث عن
مسار مهني شخصي دون الاهتمام بالفعالية الجماعية وبمجموعة العمل ، هذا الدفاع عن
حقوق فردية تعارض التحفيزات المستعملة من طرف القادة³ .

التضامن خلق معايير مجموعة مستقلة عن التي حددتها القيادة ، انها ارادة الاستقلالية الكبح
مظهر من مظاهر هذه الارادة تؤدي الى الفعل النقابي مباشرة⁴

الحركة الاجتماعية دعوة للذات التاريخية ليس ضد المنظمة ولكن من خلالها تحارب المعقلنين
باسم الفعالية وتحارب القادة باسم اهداف المنظمة الصراع لا يكون الا شاملا بين منظمة تؤكد
على شرعيتها وتريد ادماجا ايدولوجيا لعضائها ومثل هذه الحركة الاجتماعية لا تريد خلع
الفرد والمجموعات من تحكم المنظمة انها مسيرة وفي نفس الوقت ايدولوجية⁵ ، لا العامل ولا
القائد يستطيع المشاركة في الفعل الجماعي والمراقبة خارج المنظمة.

زوال التشخيص للاغتراب ادى الى زوال خضوع الانسان للانسان وفي نفس الوقت اخضع كل
واحد الى ضغط يمارس على عمله من طرف الشروط الجماعية لانجاز هذا العمل⁶ .

4. ازمة مستويات القيادة

¹Ibid,p.194

²Ibid,p.195

³ibid

⁴Ibid,pp.195,196

⁵Ibid,p.196

⁶ibid

قادة المؤسسة لا يقاومون مشاريع الاعضاء فقط بل يشاركون هم ايضا في الدات التاريخية ،
انماط القيادة هي في نفس الوقت انماط للمبادرة و انماط للادماج .
الشكلانية شكل اولي و بدائي للقيادة تسلطية و ادماجية في ان واحد القواعد مشياة قواعد
منفصلة عن النموذج المعقلن شكلانية مرجعيتها الطقوس اكثر منها عقلانية مرجعيتها قوانين
غير مبررة انها دعوة الى اساس غير عقلاني للسلطة – جهوية عشائرية قبلية او زبوية او "ولد
بلادية" ...

النفعية تصور فرداني للقيادة يستعمل المفزات المالية و البسيكولوجية تؤمن في وحدة المصالح
الفردية و المصلحة العامة (ليبرالية ضيقة او في مرحلة انتقالية من الشخصي نحو الوظيفة)
التنسيق نوع القيادة يعرف بالمرجعية الى سير المجموع الذي لابد من قائد منبثق من هذا
المجموع قائد يعطى مسؤولية ، على هذا المستوى تنمو البيروقراطية .
الزعامة الديموقراطية المستوى الاعلى في القيادة القائد الزعيم يدكر و يعرف التوجهات المعيارية
للدات التاريخية – عقلنة و ديموقراطية ، العقلنة ليست نظام وسائل ولكن قيمة تعبير للدات
التاريخية ، قائد حاضن القيم¹. انه عوض وضع المجتمع في التاريخ يتعلق هنا الامر بوضع التاريخ
في قلب المجتمع كمبدأ منظم لحقل من الممارسات و من العلاقات.
انه بالرغم من النجاح التجاري لوحدة فرويتال كوكاكولا بعد ابرام عقد شراكة في 2006 مع
المجموعة الاسبانية او سي سي بي سيكوكا كولا ECCBC COCA COLA تم بمقتضى هذا العقد ضخ
مبلغ 23 مليون اورو في حساب الشركة و الاتفاق على استثمار 50 مليون اورو في الفترة بين 2007
و 2010 و أوكل التسيير لفرع او سي سي بي سي ECCBCCOCA COLA ليتولى تسيير شركة فرويتال
و تم الاعتماد على خمسة إطارات أجنب دوي خبرة عالمية في مجال تسيير و إدارة الأعمال، فقد تم
ادخال نمط تسييري جديد و اجاد الطاقم الجديد حسن استغلال و تاثير الإطارات و العمال
الجزائريين.

و بالفعل زادت مرد ودية فرويتال في الإنتاج و المبيعات و حققت أرباحا كما سجلت في سنة 2009
تصديرًا باتجاه إفريقيا ما قيمته 22 مليون و 700 ألف لتر من مختلف المشروبات الغازية برقم
أعمال وصل إلى 22 مليون دولار
لقد حققت شركة فرويتال كوكاكولا بعد الشراكة مع المجمع الاسباني النتائج جيدة زيادة إنتاجية
المصنع.

¹ Ibid, p.199

تحسين ورفع اجور العمال وتحسن في ظروف العمل و الصيانة و التجهيزات و حصول الشركة على شهادات الجودة TCCQS 18000 22000 ISO9000 للبيئة و الجودة والامان.

لقد نجحت فرويتا لان تكون مؤسسة و بامتياز مؤسسة قبل التوزيع ، مؤسسة الحد الادنى اقرب قبل التوزيع le juste avant da distribution .

الا ان الفكر التسييري للمنظمة ومنها التحليل الاستراتيجي جعل المؤسسة عبارة عن مجرد مسرح لاستراتيجيات الفاعلين اصبحت مسرح هذا يدل ان هناك تقهقر وتدهور للدات التاريخية لقد اخرج الصراع الاغتراب الايديولوجيا التاريخ من المؤسسة ، ستتدحرج المؤسسة الى مجرد مسرح سوق واضحة و مكشوفة و شفافة عقود و اتفاقيات مؤقتة ليست حتى دائمة المؤسسة برمتها فقدت محوريتهما التاريخية ابدلت غارقة في المؤقت والاني والحاضر.

المؤسسة و ابعادها تدخل في ازمة عميقة : ليست فاعلا جماعيا ، فضلا عن ان تكون ذات جماعية ، الشحنة الدانية تتقهقر، الأمر الذي يفسر أزمة دافعية وتحفز و أزمة مبادرة و أزمة اندماج و أزمة مطالب و أخيرا أزمة مشاركة .

المؤسسة خرجت من المجال الاستراتيجي - التاريخي- لكي تتموضع على مستوى العملي الآني التكتيكي لعبة وليست الفاعل التاريخي الحامل للتطور او لتغيير المجتمع مؤسسة بدون شحنة تاريخية .

6. الفصل السادس : علاقة القوة : اعادة انتاج التبعية وتكريس التبذير

الاستبدادي :امتصاص وتكيف ام تصفية المحلي؟

61. تكريس نسق التبذير الاستبدادي:

لقد تم إنجاز الشعور بالتطور والحركة في الزمن وفي التاريخ مع فعالية النموذج المانع والنموذج التبعيئي للنظام السياسي الجزائري وبقوة، الأمر الذي يجعل الإدارة تقوم بدور مقلوب وهو الدور السياسي، المشاركة السياسية، طبعا في حدود المنطق الريعي للدولة وللنظام السياسي، فالمشاركة هنا تقلب وتصبح مشاركة في سلطة التوزيع المترتبة وفي دورات التوزيع اللولبية في جسم المجتمع كله مقابل التخلي عن مطالب المشاركة في القرارات.

ليتم التمهق في هذا النسق لقد هددت بل وتمهقرت التعبئة بانحطاط مستوى الفعل في شكل زوال قدرات ذاتية وموضوعية لامكانية التطور.

محاولة من أفراد السلطة الجدد في إعادة تركيب النظام السياسي ليس في مستوى التنظيم أو الإدارة ولكن على مستوى التوجه، المنطقة الإستراتيجية في بناء التكوين السياسي، منطقة تمازج الحركة الاجتماعية والنظام السياسي، منطقة الاتفاق، مستوى علاقة النظام بالحركة الاجتماعية، تتجلى إعادة التركيب هذه في إعادة النظر في فعل السلطة السياسية، فعل التنظيم السياسي، فعل التطور وذلك بالتوقف عن الاستثمارات، عن التنمية، الأمر الذي ينجم عنه تعليق الشعور بالتطور، بالسير، بالحركة نحو المستقبل نحو مجتمع آخر "صناعي"، "متحضر" كل هذا علق مع توقف الاستثمار.

هذا التعليق الذي لا يعوضه تفعيل الإجازة ولا الاستهلاك المباشر وتحسن ظروف الحياة، رغم الشعور به إلا أنه أصبح معزولا عن التطور الجماعي للمجموعة ككل ، انه التمهق في النسق السياسي .

إن تدهور كبير في العملية السياسية التي تصبح قائمة على عنصر المنح، الإجازة والقائمة هي الأخرى على الريع، على موارد خارجية وعلى الديون والتي تحول مباشرة الآن إلى إجازات، إغداقات بعد أن كانت تشرع عبر مرورها "بالتطور" و"بالتنمية".

إنها وضعية "التبذير الاستبدادي" المعتمدة على الديون والارتباط أكثر بالسوق الاستهلاكية العالمية تحت شعار محاربة الندرة (مخطط محاربة الندرة) وإعادة النظر في ملف الطاقة وبشكل دوري يدل على هذا التوجه.

تدهور يجعل النسق يتعرض إلى أزمات حادة وتوترات تحيله إلى نسق اصطناعي وطفيلي يلقي كل وجوده على فعل توزيعي هو نفسه غير متوازن لمورد خارجي لا يتحكم فيه، إنه خارج دائرته. لهذا فأني خلل في تدفق المورد هذا يعرض النسق كله إلى التفكك الحاد في عناصر العملية السياسية وإدارتها.

الفعل التوزيعي، مع تعليق الاستثمار، تعليق للتطور والتنمية كوسط موضوعي لإنجاز الفعل التوزيعي، يصبح فعل ذاتي لا يكون إلا عبر زبونية على حساب المجموع وبالتالي تستثار العناصر الذاتية لتشكيل التضامات الطبيعية ولهذا تستثار المجاهدوية بقوة والشهيدوية والتي تزامنت مع تعليق "التنمية".

فعل السلطة الذي كان مصدر وحدة النسق وانسجامه وفعاليته أصبح غيابيه مصدر فقدان كل وحداته وانسحابه وفعاليته، يفقد إرادته لتصبح عبارة عن تراكم فوضوي لسلطات توزيعية متقاطعة ومتصارعة بدون تصور موحد ولا تضمن نزول القرار السياسي إلى القاعدة، كما تقضى على قنوات المعلومات وتدفقها، القوانين لا تطبق بالرغم من كثرتها، كل هذا يؤدي إلى عدم تحكم شامل في النسق السياسي وسيره بفعل كثرة التعددية المبعثرة والخفية والمتوحشة لغياب فعالية المراقبة، يتزايد الإنفاق الحكومي وبشكل متسارع ولكن بدون أي أثار إيجابية على مستوى فعالية النسق.

يغير النسق توجهه نحو التطور بالرغبة لتدعيم نظاما لإجازة وتحطيم الوعي بالتطور كفعل للسلطة وكسبب وجودها الذي شكل شرط من الشروط الأولية في إقامة النظام السياسي الجزائري، الوعي بالتطور محور الحركة الاجتماعية الجزائرية الحديثة والتي تشكل منبع ومصدر كل فعل سياسي وطني.

لهذا فإن أي خلل أو توقف أو إحداث شعور بتوقف التطور يعني إقامة تعارض محوري بين الحركة الاجتماعية الحديثة والنظام السياسي وبالتالي حرمان النظام من الحركة التي تدعمه، حركة الأفراد والجماعات التي تعطي للنظام السياسي معنى ومحتوى اجتماعي. إن غياب التطور معناه تحليل وحدة النظام السياسي كنظام فعل سياسي وتحلل لنظام العلاقات الاجتماعية المبنية على هذا الأساس، أساس الفعل، لأن النظام السياسي هنا يعرف كنظام لفعل التطور وليس نظام لعلاقات اجتماعية قائمة لهذا فانتفاع فعل التطور يعني بروز علاقة مباشرة وواضحة بين النظام السياسي ونظام العلاقات الاجتماعية السائدة -علاقات القوة القائمة-.

هذه الوضعية تعري السلطة من مبررها وسبب وجودها كسلطة شرعية، الوضعية الكفيلة بوضع النظام السياسي في موضع نظام سياسي كنظام فعل خاص لمصالح خاصة وليست شاملة (وطنية).

يؤدي الأمر، بالجملة، إلى وضع النظام السياسي كمعارض للحدثة والتطور وبالتالي كنظام عرقلة عامة تصبح عملية تجاوزه من الحركة الاجتماعية هي القاعدة وبالتالي يفقد شحنته النفسية من قبل الأفراد، الوضعية التي يوضحها انتشار الكتلة السياسية السلبية في أوساط الأفراد. غياب التطور كفعل للسلطة يجعل الإجازة منفصلة مما يؤدي بالضرورة إلى غياب المراقبة التي دورها الواقعي هو ضمان العلاقة بين التطور والإجازة، تتحول المراقبة على مراقبة السلطة كسلطة توزيعية بحثة مما يؤدي إلى انفجار الطلبات وتحريرها بقوة في شكل طلبات ليبرالية متحررة، بدون حدود، لقد زالت الحدود التي كان يفرضها فعل التطور والتنمية عليها. هكذا تعزل الإجازة ولو شعوريا بعزلها عن التطور ليصبح رفع مستوى الحياة غير مرتبط بالتنمية الجماعية بل موضوع مطالبة خاصة لا علاقة لها بالمؤسسات وبالفعل الجماعي وبالتالي غير مرتبط بضرورة بناء تنظيم جماعي وبقاء ذلك التنظيم الجماعي إن وجد، هنا يكون إنجاز المشروع الفردي عملية فردية وشخصية بحثة تستدعي "مجهودات شخصية ذاتية". هكذا ينفجر كل ما يقوي الذاتية من "علاقات شخصية، جهوية، محابة..." طالما الإجازة هي عنصر مستقل وليس عنصر في عملية شاملة، إنها عنصر متحرر من كل إطار أو سياسة أو إيديولوجية، إجازة مفككة ومبعثرة ومنتشرة ومتداخلة على مستوى الداخل والخارج بدون تحديدات وبدون قيود وبدون معايير وطنية أو سوقية.

التعبئة غائبة ومنفصلة وحتى إذا أحضرت في مواقف ومناسبات فهي لا تشكل نظام تعبئي مستمر ومستقر وواضح، تصبح دعوة إلى المجموعة الوطنية كدعوة على أساطير وطنية بعيدة متباعدة كلياً عن المصلحة العامة المرتبطة بتنمية شروط الحياة المعيشية، إنها دعوة ليست لتدعيم عناصر النسق الأخرى بل كبديل رديء عن فعل التطور وخاصة إذا اقترنت بعجز نظام الإجازة عن تلبية المطالب العامة.

إنها دعوة بعيدة عن الأفراد، الأفراد المنخرطون بقوة في البحث عن الإجازات غير الناتجة عن "التنمية" ولكن الآتية مباشرة من تدوير الربح والديون في اقتصاد الندرة المزمنة والهيكلية. هنا تنفجر العدالة الاجتماعية لتصبح قضية اجتماعية وسياسية.

إن غياب التطور أو تغييب الشعور به التعبئة تتحول إلى وعي الانتماء أكثر من وعي الفعل، وعي الانتماء يكون أساسا انتماء استهلاكية.

لتصبح العلاقة بين فعل الدولة - النظام السياسي - والظروف المعيشية علاقة مباشرة وواضحة، في غياب المراقبة تنفجر الاضطرابات والتوترات في حال رفض النظام لطلبات اجتماعية مباشرة تكون "مؤسسات التطور"، تنظيمات التنمية البؤر الإستراتيجية لها الأكثر شعورا بتعليق التطور، وذات العلاقة المباشرة مع الأفراد خاصة في صفوف العمال، لقد نشطت حركة الإضرابات وخاصة المرتبطة بالمطالب الأجرية أساسا.

فالإجازة هنا تكون منفصلة عن معنى التطور العام للمجموعة الوطنية، للأمة للدخول في التاريخ أو صناعة التاريخ، لهذا لا تكون إلا فورية وإرضائية، إنه الزوال للثقة في "نتائج التنمية" أو حتى في المستقبل السعيد.

غياب كلي للفعل، للخلق، إنه انعدام النظام السياسي كنظام فعل ليصبح نظام علاقات اجتماعية مكرسة، إنه غياب لسبب وجود النظام ذاته كنظام فعل تاريخي، لحركة تاريخية. يضاف إليه غياب التعبئة يؤدي إلى أزمة شرعية حادة. قد يكون هناك مستوى مرتفع للحياة ولكن لا يترجم في أفق التطور ولا في مؤسسات، هذا المستوى المرتفع نوعا ما لا يكفي لضمان شرعية القيادة. فالنسق يجعل شعبيته متوقفة على فعالية الإجازة والتوزيع للريع قد تعطيه بعض الانخراط بفعل توزيعي مدفوع إلى أبعد ما تسمح به الموارد الخارجية في وضعية لا تطور، لا نمو، الإجازة غير المرتبطة بالتطور تؤدي إلى انفجار المجتمع إلى شظايا استهلاكية متعددة المطالب، المطالب التي تتوجه نحو التمايز والتعارض والاختلاف حيث تتوجه فئات نحو الإجازة المباشرة في شكل امتيازات اجتماعية أكثر استعراضية ممكنة كما تتجه فئات أخرى نحو الإجازة المباشرة من أجال تحسين مستوى المعيشة.

إن غياب الوسائل في النسق المتمثلة في غياب الديمقراطية والتعبئة وقصور في غاياته يؤدي إلى عدم اندماج قوي يتمثل في تفكك مستويات القرار وفوضى في البناء الإداري الذي يصبح عبارة عن "إمارات مستقلة" للتوزيع، ضعف الارتباط المتبادل الأمر الذي يؤدي إلى ضعف كبير في الاندماج، إنها حالة غياب المشاركة السياسية الناتجة عن غياب المراقبة وارتباط الفعالية بشكل حصري بفاعلية الإجازة.

غياب الاندماج أدى إلى أنوميا سياسية الصفة التي تتكسر في ضعف الأداء الإداري وهزال التنظيم وإدارة النسق.

كما يتعرض النسق إلى أزمة تمثيل ناتجة عن انعدام الفعل والمراقبة معا مع ضعف كبير في التعبئة الشيء الذي يؤدي إلى خلل في عمل إدارة النسق السياسي الذي ينتج عنه تكوين نخبة جديدة حاكمة تعرف أكثر كطبقة سياسية لفقدانها الفعل وقيامها على أساس تكريس النظام الاجتماعي المكرس وفي خدمته - حضور القطاع الخاص - لقد أصبحت النخبة الحاكمة "طبقة نبيلة" تمارس فعل التوزيع كفعل ذاتي يستهدف "ملك خاص".

إنه التقهقر للنسق جراء إعادة هيكلة معنى المجتمع، من مجموعة معرفة كفاعل جماعي معرف بحركته بفعله إلى ذات قائمة ومجتمع قائم ومبني، فئات متميزة ومتعارضة مكرسة الذي يعني التخلي عن النظام السياسي كتنظيم لفعل التطور إلى تنظيم في خدمة المجتمع القائم، خدمة الفئات المتميزة وتكريس هذا التمايز، في هذا التحول الاستراتيجي لمعنى المجتمع من مجتمع كوحدة فاعلة ومتحولة نحو التطور إلى مجتمع كوحدات متميزة لا تسير بالضرورة في نفس المسار وبنفس السرعة، لقد توقف المجتمع كحركة في الزمن - طفو مسألة القطاع الخاص وتبنيها - هنا يتوقف النظام السياسي كنظام خلاق ويقابله ضعف المراقبة مما يؤدي إلى فقدان شرعيته النسق السياسي بمعنى توجهه أصبح محل تساؤل، هذه الوضعية تجعل النسق السياسي يلجأ إلى ديكتاتورية ديمagogية عند تعرضه للاهتزاز وخاصة الناجمة عن أزمة تمثيل حادة التي تثيرها بالحاح فئة العمال والشباب، تلجأ القيادة فيها إلى شكلانية بارزة تؤدي إلى انفصال وتباعد متزايد بين "البلد القانوني" و"البلد الحقيقي".

إنه انفصام صارخ في ذات النظام السياسي الناتجة عن امتزاج مصطنع وغير مستقر حول شرعية شكلية صرفة وعلى حقيقة حكم فعلي وفعال.

طبيعة القيادة في هذا النسق تتمثل في أن التبذير ينظم من طرف السلطة التي تحاول أو توحد السياسيين والنقابيين ويكونون زبائن، غالبا يعتبرون الأكثر ارتشاء، الاقتصاديون والدعائيين ليس لهم ما يفعلون في هذا النسق، القيادة تتميز باتجاه توجيهي في شكل مراقبة وحيدة الاتجاه على المشاركة ولكن تلك المراقبة ضعيفة وهزيلة مع زوال فعل التنمية، غياب الفعل الذي أدى إلى تحلل النسق وتحوله إلى ممارسة توجيهية غير صارمة.

وإذا كانت التعبئة بدون تطور تؤدي إلى شعور وطني قوي كتعويض فإن ضعف التعبئة نفسها، إن لم نقل انعدامها، أدى إلى حالة غياب "للروح الوطنية" تضاف إلى حالة عدم تحكم عامة على كافة جسم النظام السياسي، تبقي في حياة النسق معتمدة أساسا، على الرضا المباشر والفوري في غياب كل ثقة فيه. لهذا سيكون الخلل في الإرضاء يعني انهيار النسق كله.

ديكتاتورية هي نفسها غير فعالة وغير موحدة تؤدي إلى تعددية متباعدة ومبعثرة في شكل تحليل للاعتماد المتبادل في العملية السياسية.

لقد أدى غياب التطور والتعبئة إلى تهديد قوي للعلاقة بين تركيز السلطة والحركة الاجتماعية التي تدعمه.

تركز السلطة الذي بدأ ينهار في شكل تخلي الرئيس شيئا فشيئا عن مهام سلطوية ورثها عن النسق السابق له كرئاسة الحكومة وأخيرا وزارة الدفاع.

تشخيص وتعددية تتزامن مع تبعثر السلطة مما أدى إلى انحلال وتفكك مستويات الفعل السياسي واستقلالية قوية لعناصر العملية السياسية، الوضعية تتمثل في نخبة سياسية مغلقة ولكن مفككة وبدون سند شعبي، لقد أدى انهيار توجه النسق إلى أزمة قيادة طالت وانتشرت على تنظيمه وإداراته.

التبذير الاستبدادي الذي جعل من النسق نسقا طفيليا يعيش على الاقتصاد الدولي في التبعية كلية لاستراتيجياته، يفقد كل معناه وكل مبرراته الاجتماعية والسياسية. سلبيته تجعله يتعرض إلى أقصى الأزمات والتوترات لا يصمد إزاءها، ونظرا لتفككه وانحلاله فإن ردود أفعاله لا تكون فعالة ولا منسجمة، إنها ردود أفعال مبعثرة وفوضوية وارتجالية. لقد أصبح نسقا يتأثر أكثر منه نسقا يؤثر ويفعل.

لقد حاول النسق السياسي بناء نسق جديد للتخفيف من الضغوط عليه، محاولة للتكيف مع مطالب قوية بعد اتزاز موارده الخارجية المتمثلة في انخفاض عوائد النفط وحلول آجال تسديد الديون، أمام ضغوطات الطلبات على إجازات حاول "التخلي عن الاستبداد" أراد أن يؤسس ديمقراطية توزيعية.

ولكن وحدته كانت مفككة أصلا وإدارته عبارة عن فوضى متراكمة من القوى، لقد فقد الكثير من المساحات السياسية والثقافية مما جعل "الديمقراطية التوزيعية" هي مجرد استجابة سلبية لهذه التعددية المفككة وليست إعادة بناء ذاتي وإعادة بناء وحدة ذاتية.

لقد حاول النسق بناء الديمقراطية التوزيعية يحافظ فيه من جهة على عزل الاقتصاديين واعتماده على الماليين وعزل الدعائيين في مقابل توحيد السياسيين والنقابيين من نوع اجتماعي ديمقراطي.

ولكن المحاولة فشلت، لقد حددت الفوضى المتراكمة والمتقاطعة في جسم المجتمع كله وغياب الوحدة والفعالية، مصير النسق كله.

لقد كانت مرحلة لا مبالاة بالنسق هي نفسها لم تكن إلا مرحلة لإعادة استثمار الأفراد في حركة أخرى لبناء توجه ما ومعنى ما للمجموع ولوجوده كمجموع وكأفراد، رسالة أخرى تبحث عن تنظيم جديد، نظام فعل جديد لنظام سياسي جديد لا يكون إلا بديلا مطلقا للنظام القائم. حاول ان يؤسس استبداد ليبرالي بالاعتراف بالفاعلين الخواص تنازلات البحث عن فاعلين رخوة ومرنة نحن امام حالة تفتت السلطة الاقتصادية في شكل من التخلي "المتوحش". تحول النظام قسريا ليحافظ على وحدته ، استبداد التبدير الدولة المنفق الوحيد وبقوة وفي كل الاتجاهات . انها البيئة الملائمة لانتشار ظاهرة البازار التي بدورها انشاء واستفحال النشاط الموازي او الاقتصاد غير الرسمي القائم اساسا على التجارة تدوير الاموال في دارة غير رسمية تنتشر على طولها و خعرضها مواقع الاثراء الذي اخذ و ياخذ ابعاد يصعب مراقبتها و التحكم فيها فحسب هارولد دوبرا Deborah Harold استادة امريكية في العلوم السياسية و مختصة في الجزائر مستندة على معطيات بنك الجزائر ان الاقتصاد غير الرسمي يصل الى 50% من الكتلة النقدية المتداولة اي ما يقارب 62.5 مليار دولار¹ لقد اشارت جريدة الخبر بتاريخ 18 فيفري 2013 وفق وثيقة من وزارة التجارة الجزائرية يوجد 12000 شركة وهمية بتعاملات يقدر حجمها بـ 51 مليار اورو اي 66 مليار دولار. اكثر من 4 اضعاف رقم اعمال كل الشركات الكبرى المنضوية تحت منتدى رؤساء المؤسسات مجتمعة. هذه الدائرة تتحكم في 65% من شرائح المنتوجات الاساسية².

انتهى عصر المؤسسة "الوطنية" اننا نعيش في عصر المؤسسة العالمية مؤسسة عبر وطنية عناصرها وتفاعلاتها تتجاوز الاطر التقليدية لقد اصبحت مؤسسة خليط مزيج من المحلي و العالمي فاي مؤسسة حاليا في مختلف الاماكن و في اي حلقة في السلسلة العالمية وتمتلك نقاط قوة لاستقطاب القيمة بصورة دائمة³.

لكن هذا التحول النوعي الذي يراد ان يتغافل عن سياقه الاجتماعي و السياسي انه يجب وضع الممارسات الاقتصادية في السياق الاجتماعي و بالتالي اعادة البعد السياسي للممارسات التسييرية في افق السوسيو اقتصاد و الاقتصاد السياسي .

¹ MAbderahmane Mebtoul ,« les veritables milliardaires en algerie,sont-ils au niveau de la sphere reelle?»,alterinfo,21 juillet,2013,9p,www.alterinfo.net,consulte le 09/01/2014

² ibid

³Palpacuer Florence, et Nicolas Balas. « Comment penser l'entreprise dans la mondialisation ? », *Revue française de gestion*, vol. 201, no. 2, 2010, pp. 89-102.

السمة الاساسية والبارزة التي نستخلصها هي فقدان الانسجام بين الدولة ، الجهاز الانتاجي و العملة و المجتمع استفحل جراء التفكك الاجتماعي هذه الصعوبات تقود الى اتجاه المطالبة اكثر بدولة قوية التي قد تاخذ اشكال متطرفة لحمائية وطنية تحت مختلف الاصناف ولكن في كل الحالات لقد انكسر التوافق الاجتماعي المنسجم نسبيا لسنوات النمو¹.

الشروط التي تحي ضمنها المؤسسة فرويتال كوكاكولا كخليط محلي عالي يؤدي بالضرورة تغير حتمي في طبيعة الدولة كبناء سياسي و مؤسسات و بناء وحركة القوى الاجتماعية داخل هذه المؤسسات فالادوار التي تتجه اليها الدولة الان هي الادوار المعترف بها لها قبل الثورة الكينية: القانون و النظام .

يمكن السماح للدولة بالسهر على تحقيق "التوازنات الكبرى" ولكن تحت الرقابة للصيقة من طرف المؤسسات المالية الفوقوطنية ...²

الدولة تكتفي باعادة انتاج " التوافق المتماسس " بين مختلف الجماعات الاجتماعية.³ و بالتالي الحماية الاساسية لتكوين السوق.

انسحاب الدولة من المؤسسة الدولة التي حددت نفسها دولة الانتاج سيدخل كل البناء السياسي لهذه الدولة في مازق عميق انه ضياع لب الدولة وعزلها عن الجهاز الانتاجي.⁴

النموذج الذي يبني امامنا هو نموذج التطور الذي يدفع به البنك العالمي و صندوق النقد الدولي في الجنوب هو في الواقع نموذج مزعزع للدول .⁵ نموذج الذي يتكلم عنه بيتريلا، نموذج "المدن- المناطق العملاقة" ، العولمة لاتبني فضاءات منسجمة و انما تعمق الاستقطاب للفضاءات الوطنية⁶

وقفة لا بد من التوقف عندها الاستعمال الواسع لكلمة العولمة في ليس فقط الكتابات الصحفية و انما حتى الكتابات الاكاديمية بالرغم من الهزال المعرفي و النظري الذي تعاني منه الكلمة الامر الذي يدعو الى الاستغراب انني استغرب تغييب مفهوم الامبريالية الغني مفهوم ذو قوة نظرية صلبة وخاصة لروزا لكسمبوغ و بوخارين و نستعمل كلمة العولمة الضحلة من الناحية

¹J. M. ,Siroen, op.,cit

²Mhchalet,charles-albert, »globalisation et competitivite' »,seminaire »les nouvelles armes du defi industriel »,mai,1992, in J. M. ,Siroen, op.,cit

³ ibid

⁴ ibid

⁵ ibid

⁶ ibid

المفهومية . ما فتى بولاني يؤكد ان "العلاقات الاجتماعية للانسان تشمل وتحتوي اقتصاده ..."
"الانسان لا يعطي قيمة ، قيمة للاشياء المادية ، الا بالقدر الذي تخدم هذه الغاية"¹.

يعتبر بولاني ان القرنين الماضيين استثناء تاريخيا ، التحليل السوسيولوجي يجب ازاحة مواضيع
الاجتماعي وفئاته الى مستوى اعلى المستوى التاريخي ، الفعل التاريخي والتالي لابد من الفعل
السياسي مع ما يستدعيه من تحديد فئاته ورهاناته .

هيتينغتون Huntington ب"تصادم الحضارات" يعطي الكلمة للفاعل الجديد الذي يطمح
لاقامة جيو سياسة النظام العالمي الجديد ، تعبئة موضوع "الحضارة" كمحرك للفاعل الجديد
الرئيسي لمابعد الاجتماعي الذي يتكلم عنه الان توران . زمام المبادرة للفاعل التاريخي ليتراجع
الفاعل الاجتماعي كفاعل تابع ثانوي .

المجتمع ليس اعادة انتاج وتكيف بل ايضا خلق و انتاج لدا مستويات المجتمع تتحدد كمايلي
- المنظمة الاجتماعية اختلاف - تبادل والمؤسسي السياسي تنافس - ضغط والتاريخية
صراع - هيمنة .

انها ارادة تجاهل وتغييب بل تحطيم البعد المؤسسي السياسي الحاضن لفعل التنافس و
الضغط و البعد التاريخي الحاضن للصراع و الهيمنة فالنيوليبرالية تقود فعل تغييري و تحطيمي
للسياسي مثال الاتفاق متعدد الاطراف حول الاستثمار AMI موجه لحماية الشركات الاجنبية ضد
الدول الوطنية .² النيوليبرالية برنامج تحطيم البنيات الجماعية القادرة ان تشكل عقبة امام
منطق السوق . النيوليبرالية تحولت الى برنامج سياسي عالمي³.

النيوليبرالية التي تريد ان تجعل المؤسسة في اقصى تقدير تدرس و تناقش ضمن حقل الاختلاف
- التبادل مع تحييد البعد السياسي و التاريخي مسالو الضغط و الصراع و الهيمنة دات الابعاد
العالمية ، المفاهيم لم تعد صالحة واصبحت مصدر غموض و بدون معنى ، فالحدود بين الخاص
و العام ، بين الوطني و العالمي و حتى بين القانوني و غير قانوني اصبت غامضة جدا و مائعة .
الاقتصاد العالمي اتخد اتجاهها فيه ملامح التشتت و والتفتت و الانتشار على العديد من الفاعلين
من الصعب تحديدها او تحديد وحدتها الامر الذي زاد من تعقيد هذا "العالم المعقد" .

¹Karl Polanyi, La Grande Transformation, . Aux origines politiques et économiques de notre temps
Trad. de l'anglais (États-Unis) par **Maurice Angeno** et **Catherine Malamoud**, Collection Bibliothèque des
Sciences humaines, Gallimard, 1983, pp. 74, 75

²Pierre Bourdieu, L'essence du neoliberalisme, op., cit.

³ ibid

في السياق النيوليبرالي و انسحاب دولة العناية و العولمة بدات المؤسسة تستحوذ على مفردات الدولة لشرعنة هيمنتها و توغلها كمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة و المسؤولية المجتمعية للمؤسسة و حتى المؤسسة المواطنة لتدعي المؤسسة الخاصة عنايةها بالمصلحة العامة كالمحافظة على البيئة و الصحة والتعليم في حين ان هذه المجالات كانت تقليديا من صلاحيات القرارات السياسية. ماهي الشرعية التي تمتلكها المؤسسات عندما تؤكد انها مؤسسة مواطنة و من اوكل لها تعريف خيارات المجتمع دون الرجوع اليه انما توضع في قالب التسيير الحديث... العلمي. انها انماط جديدة لتنظيم الانشطة الاقتصادية تضع المؤسسة الاقتصادية و خاصة العالمية منها في قلب هذا التنظيم و تصبح الدولة عاجزة على رقابة اثار و عواقب النشاط الاقتصادي .

الملح الاساسي الثاني الذي رصدناه من خلال الدراسة هو الغياب الكلي للجماعي انه الانتقال من المصير الجماعي الى المصير الفردي اذن الخضوع للنظام الاحتماعي و الكل يحمل مصيره بصورة فردية امام هذا النظام .

نظام يدرك فقط نظام قيود و متطلبات تقنية لا بد من الخضوع لها نظام لا يرقى ابدا الى وعي جماعي او ذات جماعية مهما كان مستواها ، الفرد في مواجهة نظام القيود هذا المقابلة فرد – نظام .

المؤسسة عبارة عن نظام طرد للجماعي لا تعترف بالجماعي و لا تسمح بتعبيراته الامر الذي تغيب فيه كل ملامح هوية جماعية او وعي جماعي ، تحطيم الهوية الجماعية و فقدان التجربة لمعانها و اعتبارها فقدان للحياة المشتركة .

النيوليبرالية ، برنامج سياسي طوبى عن طريق النظرية الاقتصادية التي تتبناها تريد ان تصل الى انها وصف علمي للواقع ...

الدراسة حاولت قدر الامكان ان تنطلق من التفكير المعقد ، الدراسة تتناول التفاعلات بين المتغيرات المحلية و المتغيرات الدولية من خلال مسارتوطين شركة عالمية متعددة الجنسيات – كوكاكولا – في الجزائر مجسدة في مؤسسة فرويتال ، اين يمزج المستوى التاريخي – الدات التاريخية و المستوى المؤسسي السياسي و المستوى المنظمي .

من خلال ثلاثة ابعاد المؤسسة كحقل للتبادل و تحويل المواد و القيم و حقل السلطة و التنافس و حقل الهيمنة و الصراع اين تبرز و تختفي مسألة الهوية و الدات و المعنى التاريخي الذي يوجه الفاعل .

نواجد مؤسسة فريثال كوكاكولا في الجزائر لا يمكن اعتباره ابدا مجرد قطعة محايدة تلحق الى لوحة الى منظر جاهز وساكن بل تعبيرا عن تحول عميق استراتيجي للدولة وفي الدولة الملمح الاساسي في تحولها من الدولة المنتجة الى الدولة المستهلكة ...

الكتلة القرارية التحالفات مع المنتجين (فاعلو الانتاج) الى التحالفات مع المستهلكين (فاعلو الاستهلاك) . تحول استراتيجي في الدولة ، الدولة معدلة على مقاس السوق . المؤسسة انفجرت بواسطة السوق المعولم وبواسطة المالية المعولمة فريثال مؤسسة الحد الأدنى اقرب قبل التوزيع .

المؤسسة الفرع المنغمسة في نظام اقتصادي سياسي خاص يعمل التكيف والتكيف في شكل مرونة لكن في شكل علاقات صلبة تجعل المؤسسة المحلية عبارة عن مشروع الشركة العالمية بمواصفات موجهة على مستوى الانتشار او التوسع او الهيمنة او الرؤية الكونية النيوليبرالية و الابعاد الجيو استراتيجية سياسية - اقتصادية .

المكان المحدد سلفا للمؤسسة المحلية في سلسلة القيمة الشاملة التي اصبحت سلسلة كونية . لكي نفهم من الضروري ان نتبنى تنوع الرؤى وتنوع الاطروحات من مختلف الاتجاهات حتى يتسنى لنا ادراك ، ولو بشكل متواضع ، اتجاه النظام الراسمالي على المستوى الكلي وبصورة اخص اشتغاله على المستوى الجزئي ...

المفارقة في العولمة او الكونية هو ان نزع التنظيم وخصوصية الملكيات الامة لا يؤدي الى دولة ضعيفة بل الالفق هو افق دولة اكثر قوة في شكل اكثر جرة واكثر ضغطا و اكثر مراقبة واكثر نشاطا للتفاوض الاجتماعي والسياسي الداخلي ثم اكثر قوة لضمان تطبيق افعالها ، فالقواعد المسيرة لاقتصاد كوني على الدولة مسار دولنة هذه القواعد والدفاع على " اختياراتها " وضمائها من المقاومات المحتملة والواقعية ، دولة متاكدة من ان حركة رؤوس الاموال تبقى اكبر و اعلى من حركة العمل¹ .

ومن جهة اخرى العمل على خلق دولة الحد الأدنى دولة ضعيفة هشة عبر العديد من العمليات التفسيرية لمقوماتها ومقومات سيادتها لتكون مقبولة من طرف الافراد وبالتالي انجاز مهامها في ظروف مقبولة .

¹Ulrich Beck,op.,cit.

التمييز بين الاستقلالية والسيادة ، عملية الكوننة تصاحبها انزياح من الاستقلالية مؤسسة على الحصرية الوطنية نحو استقلالية مؤسسة على التعددية الوطنية . السياسة الجديدة تبدأ "باجتياز جدار الوطني" ¹.

الوطنية المنهجية على شاكلة الفردية المنهجية ينظر بيتريلا Petrella هذا الانقلاب في الادوار" في الاطار الحالي لعولمة التكنولوجيا والاقتصاد، الدوات دات النزعة الخاصة والحاملة للمصالح الخاصة هي التي تجر وتوجه فعل الدوات دات النزعة العامة الحاملة للمصلحة العامة. نشهد ادن انفصال متزايد بين القوة الاقتصادية المعولمة وبين القوة السياسية " الوطنية" ² لقد اسبحت السياسة الدولية تمارس بواسطة المؤسسة ، الهيمنة والتاثير في الساحة السياسية الدولية بواسطة المؤسسة .

هذا الانقلاب نتج عنه اثر مهم. الدولة الممثل للمصلحة العامة اصبحت قاعدتها محدودة ضيقة مقارنة مع المؤسسة المعولمة التي اصبحت مصالحها هي التي توجه فعل الدولة . اشكال المنافسة الدولية تغيرت والمنافسة احتدمت في العديد من الجوانب لكن يصاحبها تشكيل لشبكات معقدة من التحالفات التي تؤسس لعلاقات تعاون تخص المشاركة في الموارد العديدة و الضرورية و البحث العلمي و التكنولوجيا و استغلال نفس التكنولوجيا الجديدة و اشكال المنافسة و التعاون تقاطعت و تغدقت على المستوى الدولي .

"ادوات الانتاج الصناعي تغيرت ادن طبيعتها. الدول لم تعد تعتمد على الحلف المقدس مع المؤسسات الوطنية (دعم و حماية مقابل استثمار و وظائف) بهدف ضمان تنمية اقليمها" ³ ، الدولة ليس لها سياسة صناعية ممكنة لكن يجب ان تكتفي بجعل اقليمها جذابا ⁴ ، بصورة عامة التنسيق لوحداث الانتاج توسع السوق و تيارات التمويل للمؤسسات الرئيسية لا تتطابق ابدا مع قواعدها الوطنية ⁵.

هناك ظاهرة من المحلي الى العالمي سيرورة وعملية التفريع filiarisation كما اشار لذلك تحليل سوسيولوجي لعملية اعادة شراء المؤسسات المحلية من طرف الشركات المتعددة الجنسيات في فرنسا_ الكاتب سيسيل بريفوست 1996. تبعية المؤسسة المحلية تجاه الشركة المتعددة

¹ ibid

² A J. M. ,Siroen, op.,cit

³ Commissariat general au plan, investor en france, un espace attractif, la documentation francaise, 1991 cite in ibid

⁴ Et J. M. ,Siroen, op.,cit

⁵ ibid

الجنسيات فهل يتحقق ما يشاع انها فرصة لتسريع عملية التلقين المنظمي، وماهي الكيفية التي يسير بها هذا عدم التماثل وهل تتجه العلاقة الى علاقة تراتبية . تلك هي رهانات العلاقة بين مؤسسة محلية وشركة متعددة الجنسيات¹

علاقات التبعية والهيمنة الموجودة في العلاقة بين المؤسسة المحلية والشركة المتعددة الجنسيات يظهرها بشكل قوي الهيكل التنظيمي وتقاسم وتوزيع المهام وعملية التسيير وتسمح لنا التعرف على السلطة والقوة المحصلة وتسييرها .

عديد من المؤلفين يقفون في صف المؤسسة المحلية بتقديم رأي مختلف بحجة رئيسية ان هذه المؤسسة تتمتع بمرونة كبيرة وإرادة في التعلم وقدراتها بسبب حجمها الصغير على التكيف مع مختلف السياقات والأوضاع².

أبرزت الدراسة ما اتجهت اليه دراسات عديدة من ان حجم الشريك يمكن ان تكون نقطة قوة في المفاوضات لاتفاق الدخول في علاقة ما ، واستقرار التحالف مرتبطة ايجابيا بوجود شريك مهيمن يمارس تأثير وضغط على الآخر³.

فالعلاقات بين المؤسسة المحلية والشركة المتعددة الجنسيات تطرح مسألة عدم التماثل المزدوج: الحجم والقوة او السلطة⁴.

ان ظاهرة التحالفات الاستراتيجية اخدت في التعاضد سواء عدديا او في تنوع اشكال التحالف ، في تقرير لمنظمة التعاون والتنمية الاوروبية لسنة 2001 يسجل ان نمو التحالفات الاستراتيجية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبين الشركات المتعددة الجنسيات مر من 290 عملية في سنة 1996 الى 453 عملية في سنة 1999⁵ لهذا اكتسب موضوعنا اهمية بالغة وخاصة كونه يدرس العلاقات بين مؤسسات ذات سياقات مختلفة ، استراتيجية شاملة في سياق معولم شركة متعددة الجنسيات واقتصاد انتقالي لم يتمكن بعد وهش بالنسبة للمؤسسة المحلية .

التحالف مرتبط في كثير من الكتابات بمفهوم التبعية هذه التبعية تقلل من القوا والسلطة داخل التحالف وتحكم على الشريك التابع بان يقدم ويعطي اكثر ام الشريك الاخر الاقوى يتجاوز احتياجاته جراء عملية الاستعاب والتعلم واكتساب الكفاءات التي كانت تنقصه او التي احتاج اليها في بداية العلاقة ، انها انتهازية؟؟؟⁶.

¹ F. Chreit, analyse des alliances, op.cit.p.23

² ibid

³ Killing(1983) cite in blod gett'1992) cite in ibid

⁴ ibid

⁵ ibid

⁶ ibid

تدخل المؤسسة وابعادها في ازمة عميقة : ليست فاعل جماعي ولا تكون ذات جماعية ، الشحنة الدانية تتقهقر الأمر الذي يفسر أزمة دافعية وتحفز أزمة مبادرة و أزمة اندماج و أزمة مطالب و أخيرا أزمة مشاركة .

المؤسسة خرجت من المجال الاستراتيجي _ التاريخي_ لكي تتموضع على مستوى العملي الآني التكتيكي لعبة وليست الفاعل التاريخي الحامل للتطور او لتغيير المجتمع بدون شحنة تاريخية . ان بروز الفكر التسييري للمنظمة ومنها التحليل الاستراتيجي جعل المؤسسة عبارة عن مجرد مسرح لاستراتيجيات الفاعلين اصبحت مسرح هذا يدل ان هناك تقهقر وتدهور للذات التاريخية لقد اخرج الصراع الاغتراب الايديولوجيا التاريخ من المؤسسة ، ستتدحرج المؤسسة الى مجرد مسرح سوق واضحة ومكشوفة و شفافة عقود و اتفاقيات مؤقتة ليست حتى دائمة المؤسسة برمتها فقدت محاوريتها التاريخية ابتدلت غارقة في المؤقت و الانني والحاضر . ان الشركات المتعددة الجنسيات تتمتع بقدرات و استراتيجيات التوسع و الانتشار و وسائل مالية تمكنها من ضمان نجاح اي اختيار استراتيجي على المدى البعيد . في حين ان المؤسسة المحلية ليست في نفس الوضعية التي ستواجه اثار العولمة وانفتاح السوق انها تذهب الى التحالف بعجز مركب حجمها ووسائلها المالية و المادية و بالتالي بوسائل الفعل محدودة جدا¹.

الشركة المتعددة الجنسيات امام سوق ناشئة_ الجزائر_ تتبنى استراتيجية "تعدد المحلي " "multidomestique" وهي عبارة عن توسع جغرافي في النقاط التي تكون المهنة القاعدة ملائمة للمؤسسة و نمو خارجي مؤسس على عمليات الاستحواذ والاحتواء وفي كثير من الحالات إقامة شراكة مع المؤسسات الرائدة في الاسواق المحلية².

كثير من المفكرين و الفاعلين في المؤسسة و على المؤسسة يقدمون ايجابية العلاقات بين المؤسسة كحقل سانح و خصب لنظرية التعلم التنظيمي تركز على جوانب نقل الخبرة كتفسير لاستراتيجيات التحالفات، لان حدود الشركة لا تسمح ببث ارث المعارف و الخبرات، التحالف الاستراتيجي يستعمل كأداة للبث المراقب لهذه المعرفة³ ، ان المشكلة ليست في تبادل المعلومات و المعارف لكن المشكلة التي نتلمسها تكمن في المراقبة الشديدة لهذا التدفق و طبيعة المعارف التي يسمح بتداولها و القدرة التسييرية لطرف لاستثمار هذا التدفق لصالحه اد ممكن جدا ان

¹Ibid,p.21

² Tozanli ;2004 ; cite in ibid

³Ibid,p.19

نكون امام شراكة او تحالف دو طابع استراتيجي لطرف و مجرد علاقة فرعية ، هامشية بالنسبة للطرف الاخر، ان الانتشار الكبير للاتفاقات التعاون في كل القطاعات الاقتصادية يشهد على ان هناك سلوك جديد من طرف المؤسسات ، اصبح التعاون بين المؤسسات وسيلة لتصبح المؤسسة او لتبقى تنافسية على الساحة العالمية¹.

وهذا التسيير المتحكم فيه و المراقب لتدفق المعارف يصبح مهما و ياخذ الطابع الاستراتيجي عندما تكون العلاقات المباشرة بين مؤسسات الشمال و الجنوب تشكل بالتاكيد شكلا جديدا للشراكة لكن مبنية على قواعد براديغم الهيمنة على الجنوب² الشئ الذي يتلمس من خلال عند دخول الطرف الاسباني للاستحواد على المؤسسة فرويتال كوكاكولا .

سيعاد تشكيل اعادة انتاج التبعية لكن ليس بمفردات سميروامين مفردات الاقتصاد الوطني الاقتصاد الكلي ، هنا منظر جديد فيه يعاد تشكيل العلاقات التبعية و الترابط وعلاقات السلطة او القوة بين المؤسسات و الدول في سياق العولمة . من هنا تولد المشاكل الجوهرية في المؤسسات الكبرى ، فهي وحدات أكثر استقلالية و في نفس الوقت أدوات ل "سياسة" ما.

تبعية المنظمة قوية تبعية المنظمة ضعيفة السلطة تكون في يد الذي له مرجعية اقل للذات التاريخية أو الذي يدافع عن مصالح خاصة أو الذي يمرر الاستقرار و المحافظة عوض التطور والديموقراطية³.

ولهذا و في ظل هذه التبعية التي تعيشها مؤسسة فرويتال كوكاكولا فعلى المستوى التحليل السياسي يمكن اعتبارها وكالة لان المؤسسة الصناعية في المجتمع الصناعي هي رهان صراعات طبقات لانها جزئيا على الاقل وكالات⁴ ، هذه المرة ليس على نطاق الدولة الوطنية وانما في نطاق العالم .

الفصل بين نوعين من المنظمات المؤسسات و الوكالات أصبح أكثر وضوحا . يجب التمييز بشكل واضح المنظمات الاقتصادية التي تشارك في النمط الثقافي الجديد بالمساهمة في التطور التقني وتسير كنظام و تلبي نوع جديد من الحاجات و بين المنظمات المسيطر عليها السوق و استحواد الرأسمال ، بشكل مباشر، على العمل " المنتج " ، انها هنا مؤسسات صناعية تقليدية و بالتالي تصنف و تجد نفسها لا تشارك في عالم الوكالات و تصبح مؤسسات خالصة .

¹Ibid,p.15

²Cite in ibid,p.14

³Alain touraine,sociologie de l'action,op.,cit.,p.206.

⁴ibid

التحول في الخطاب على المؤسسة في الجزائر من الشركة الى المؤسسة يدل على هذا المعنى انه التدحرج في مكانة المنظمة و دورها الاجتماعي والسياسي وبالتالى علاقات جديدة علاقات قوى بين المؤسسة والسياسي .

انشاء المناطق الصناعية بالية و باهتة و غير مميزة بل و حقيرة يغيب فيها كل علامات او رموز سياسية او ثقافية يمكن تفسيره أن الدولة تخلت عن المؤسسة الاقتصادية وسحبت منها الدور الذي كان سابقا كونها تعتبر أيضا وكالة .

انه تدهور في المكانة السياسية للمؤسسة الاقتصادية و خروج المؤسسة من حقل التاريخية مجرد "مصنع لتعبئة مشروب".

في بيئة تعج بالتعدد والتنوع والاختلافات كبيرة لكم كبير من المؤسسات تؤثر على انفجار الوحدة النسبية و المتوازنة التي دشنها النظام السياسي منذ بداياته بيئة مؤسسات تقليدية ومؤسسات عائلية مؤسسات عمومية مؤسسات افرع عالمية هذا الخليط الجديد سيعيد تشكيل المنظر الاقتصادي و سيعيد ترتيب نظام القوة الاجتماعية و السياسية لان مجموع المنظمات يجسد التوجهات الاجتماعية و الثقافية و علاقات طبقية مسيرة من طرف نظام سياسي¹ .
تشارك المنظمة في نظام الفعل التاريخي ، لكن من خلال النظام المؤسسي² (النظام السياسي) فالمؤسسات –بمعنى توران النظام السياسي المهيكل- هي اليات للنقاش و التبادلات و في نفس الوقت تشكل سياسي (هيكلية سياسية) لهيمنة اجتماعية هذه المؤسسات هي دائما ادوات قيود (تقييد) و في نفس الوقت ادوات للشرعنة و هي لا ترمز كل او مجموع حقل التاريخية ، هي تشوّه و تطوعه باقصاء بعض مركباته و تقييد فعل الطبقات الاجتماعية و خاصة الطبقات المهيمن عليها³ .

نرفض بشدة الاقتناع المروج له كون ان الدولة الوطنية ضحية الشركات المتعددة الجنسيات و سياساتها ، هناك تواطؤ ولو جزئي لهذه الدولة الوطنية في عملية تواجد المؤسسة و خلق شروطها الاجتماعية و السياسية ان المؤسسة الصناعية الرأسمالية ليست عمل مقاول حيث فعله يمكن تفسيره بمفردات غير محددة اجتماعيا ، بروح الابتكار، ارادة تحقيق الربح او اجابة لوضعية الندرة. انها مظهر خاص واقعي لنظام فعل تاريخي و علاقات طبقية ، انها كذلك نشاط منظم بقرارات اتية من النظام السياسي⁴ .

¹ A Touraine , production de la société,op.,cit.,p.258

² Ibid,p.185

³ Ibid,P.186

⁴ Ibid,p.250

ولهذا فان اقضاء مشاكل السلطة او القوة في التحليل الاقتصادي نسبيا حديث ولم يسجل الا مع نهاية القرن التاسع عشر مع ولراص وباريتو. تصور "الكلاسيكيين" واعتقادهم الراسخ في خصائص السوق وفي وجود نظام طبيعي في حوالى سنة 1968 جاءت استبدال "الاقتصاد السياسي الى "علم الاقتصاد"¹

اجينور و اخرون (جويلية 2005) درس العلاقة بين الرأسمال العمومي والاستثمار الخاص في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، النتائج الي توصلت اليها هو ان نوعية المحيط تؤثر بشكل كبير على عمل القطاع الخاص .

ان رهان القوة او السلطة و الهيمنة او الاستغلال خرج من المؤسسة ليستقر على مستوى المالية الوطنية ثم المالية الدولية. ..

سياق كوكا كولا هو سياق ادخال المجموعة الوطنية في الاقتصاد العالمي وبصورة ادق الى الاستهلاك العالمي ، الدولة الفاعل الرئيسي وبامتياز في العملية ، تماس كبير ومباشرين المجموعة الوطنية (عمال مشرفون رجال السوق ...) مع منظومة عالمية .

هذا السياق لا يكون الا بالرجوع الى تركيبة المصالح المشكلة في احضان النظام السياسي فاشكال المنظمات الاجتماعية لا يمكن فهمها الا بالرجوع الى القرارات السياسية المحددة والموجهة من طرف نظام الفعل التاريخي والعلاقات الطبقية².

ان الحلف المقدس المشكل من الراسمال المجتمع والنظام السياسي انفجر شضايا واشلاء و مازالت عملية و محاولة اعادة تركيب حلف اخر لم تكتمل بعد ولكن هذه المرة بعيدا عن مفهوم الدولة الوطنية المؤطرة للتجربة السابقة ، امها القطيعة بين الراسمال والمجتمع ، الاقتصاد ، الموارد انفصلت عن المجتمع و عن توجهاته المعيارية.

نشهد الان تحلل معاني الجماعات ، الاسرة المؤسسة او حتى الصداقة لقد اصبحت اشياء غير ذات معنى و مابقي في "المجتمع" عبارة عن تجميع للقدرة الشرائية والاستهلاك ، التطور التنموية النهضة كل هذه المفردات التي اطرت المجتمعات وشكلت اندفاعاتها وحركاتها التاريخية تحللت و انهارت و مشكل الجماعات هو انها تعيش بارث الماضي وليس امامها اي مفردة او مشروع يجعلها تتحرك .

¹Virgile Chassagnon ,« pouvoir et économie politique l'apport de François Perroux a l'analyse positive de la firme », *revue économique* ,vol.65,n°5,septembre 2014,p.719-742

² A Touraine, production de la société,op.,cit.,P.60

بما ان العلاقة بين المؤسسة المحلية والشركة العالمية كوكاكولا في وحدة فرويتال تتسم بلاتناظرية السلطة او القوة - هناك فقدان للاستقلالية التي تتجه الى مجرد علاقات ترابطية بين الأمر والمنفذ.

عدم قابلية التغيير في التزام الطرف الجزائري و من الصعب التراجع او تغيير يمس العلاقة المبرمة وذلك بسبب ان الامر يتعلق بالنشاط الرئيسي الحيوي و من جهة اخرى يتعلق بحجم المساهمة لانها مساهمة استراتيجية و علاقة ثانوية بالنسبة لشركة كوكا كولا لكن علاقة وتحالف استراتيجي بالنسبة لمؤسسة فرويتال . انه نوع من العلاقة غير المتكافئة في العلاقات بين المؤسسات.

كانت الاثار قوية على بنية السوق الجزائرية للمشروبات الغازية تمثل في حضور قوي في التوزيع ، اغراق للسوق تقضي على ظاهرة الندرة التي لازمت السوق ولمدة طويلة وخاصة في فترات الدروة الاستهلاك في الصيف و المناسبات فبالرجوع الى نظرية " قوة السوق " الاتفاقات يمكن ان تؤدي الى اعادة هيكلة شاملة لبنية السوق و اعادة توزيع للمواقع التنافسية¹.

ان العلاقات الاتفاقية تطرح مسألة تسيير هدة العلاقة في كل مراحلها وذلك لابقاء على ميزان القوى الاول وذلك في خضم السباق من اجل اقتناء الكفاءات كحماية المعلومات الخاصة و تسيير عملية انتقال الكفاءات و التحليل من خلال مفهوم قوة السوق لمعالجة الاثار على بنية القطاع ، الدخول في علاقة هو استثمار للاستفادة من فرصة للتوسع و الانتشار و السيطرة على السوق و حرمان الآخرين من حليف محتمل و اخيرا هو وسيلة من اجل استقرار القطاع . حضور كوكا كولا في الجزائر خلق ازدواجية جديدة على مستوى الاتصال و الاشهار ، الجانب المحلي تلاؤم المشروب مع العادات و التقاليد و الهوية و من جهة اخرى الجانب العالمي الانطلاق المغامرة و الشمولية و الحرية....

اتفاق فرويتال مع شركة كوكا كولا يمكن ان نراه كمحاولة تعلم و تدريب على السوق الجزائري (علاقة بيداغوجية) من اجل خلق ظروف الهيمنة و التحكم في المستقبل ادى عدم التكافؤ في القوة و الحجم الى مراقبة كلية و خاصة مع دخول الطرف الاسباني . وصول كوكا كولا الى الجزائر ضمن استراتيجيتها الكونية ورؤيتها و تسييرها العلمي يجعل من المؤسسة المحلية فرويتال اعتبارا لاتفاق بارة عن حظ او هدية على حساب الفاعلين الآخرين في الجزائر في هدة الحالة لا يمكن ان نتكلم عن مفاوضات بل عقد ادعان كعقد جاهز و معد على

¹ibid,p.44

الشريك الجزائري الدخول فيه و امضائه انها مفاوضات متحكم فيها من طرف واحد لذا ستسهم الوحدة الجديدة بمراقبة المهيمن و الاقوى على الطرف الضعيف. السرية التي اكتنفت عملية ابرام الاتفاق الترخيص و عملية المفاوضات و مراحل تجعل من تحليل الاتفاق مسألة صعبة للغاية.

ترى المؤسسة المحلية في هذه الشراكة فرصة مطلقة و لا مكان للتهديد او الخطر باي شكل من الاشكال نظرا للفتاوت الكبير بين الطرفين بين عملاق و صغير. بعض المتعاملين الاقتصاديين يعتبرون ان وصول شركات مثل كوكا كولا الى الجزائر و اختيار هذا الشكل من التوطين هو عبارة عن غنيمة و مخرج و انقاد الهي على الاقل في هذا القطاع. هذه الشراكة يمكن ان تؤشر الى انفتاح غير قابل للتراجع عنه ، ففي كثير من الاحيان يشكل سلوك كوكا كولا ازاء دولة ما او منطقة معينة عبارة عن مؤشر و مرجع دي مصداقية كبرى لسلوكاتها و مصدر للثقة.

ترى المؤسسة المحلية في هذه الشراكة فرصة مطلقة و لا مكان للتهديد او الخطر باي شكل من الاشكال نظرا للفتاوت الكبير بين الطرفين بين عملاق و صغير. بعض المتعاملين الاقتصاديين يعتبرون ان وصول شركات مثل كوكا كولا الى الجزائر و اختيار هذا الشكل من التوطين هو عبارة عن غنيمة و مخرج و انقاد الهي على الاقل في هذا القطاع. هذه الشراكة يمكن ان تؤشر الى انفتاح غير قابل للتراجع عنه ، ففي كثير من الاحيان يشكل سلوك كوكا كولا ازاء دولة ما او منطقة معينة عبارة عن مؤشر و مرجع دي مصداقية كبرى لسلوكاتها و مصدر للثقة.

وصول كوكا كولا الى السوق الجزائرية في شكل مؤسسة فرويتال كوكا كولا اعتبر في عدة جوانب عودة الى الاقتصاد الصحي الى التنافسية و الفعالية الاقتصادية يمكن التكلم عن الاثر المهيكل و المحول لهذا الوصول على الاقل في قطاع المشروبات الغازية التي اجبرت مؤسساته على اعادة الهيكلة الصناعية.

كما اعتبر هذا الوصول ايضا كمؤشر للارادة الدولة و السلطات العمومية على مكانة القطاع الخاص و ازالة المخاوف تجاه مسألة السيادة الاقتصادية ...

تتوجه الشراكة نحو المؤسسات العائلية دانون ثم كوكا كولا ، هذا الاتجاه واضح جدا و بصورة خاصة فمثلا فيما يتعلق بالمساهمات نجد مجموعة دانون لها الاغلبية في المساهمة في المؤسسات

الحليب و البسكويت في تونس و في المغرب اين الراسمال ياتي مباشرة من عائلات مؤسسة بخفض السين.

علاقات الشراكة الاولى تتجه في الغالب الى عمليات استحواذ التي تنفذ اما انفرادا او بالشراكة مع حليف محلي في الدولة المعنية انه تحالف مؤقت ، يبدو ان الطرف الاقوى لا يريد تقاسم السلطة او القوة¹

قمع المجموع و اخضاعه و حصره مستوى تنظيمي ، كنظام علاقات اجتماعية حول بعض المعايير الاتصال و السلطة هذا يجعل يفقد الشعور و اعتبار المنظمة كوسيط بين الفاعلين و التطور و المشاركة بل لا تسمح الا باعتبارها عقبة بين الافراد و التطور و الديمقراطية² صناعة المشروب هنا يمكن وصفها صناعة السوق اد تتدرج عملية النتاج الى مرتبة ثانية ليتصدر القطاع صناعة السوق هو التوزيع اد يهيمن النشاط و تسيير التوزيع و الوحدة فرويتال تشكل الحد الادنى لما قبل التوزيع ، انها وحدة للتعبئة و التغليف و التوزيع لاجل التوزيع. كارل بولاني في كتابه التحول الكبير يحلل العلاقات التاريخية بين المجتمع و الدولة و السوق ، و يدحض فيه اسطورة السوق كنظام طبيعي لا اجتماعي و يؤكد على تاريخية السوق كعنصر مشكل و مهيكّل للمجتمعات الاوروبية.

اصبحت الدولة تتماهى مع هيكل السوق و الدولة كاتارسياسي قانوني الذي ينفصل المجتمع على السوق، انها "الشعبوية الجزائرية ، طوبى تبحث عن غرس الحركية الاقتصادية في اطار سياسي - اداري يضمن "التوزيع العادل للثروات"³.

الاتجاه الحالي للاقتصاد العالمي هو اتجاه اقتصاد شامل وشمولي يتمفصل حول ثنائية القوة و المراقبة و هذا من وظائف المنوطة بالنظام المالي العالمي مع دراع عسكرية من اجل تحييد اي شكل من اشكال العصيان او الاستقلال المحتملة.

فروسوا بيرو صاحب نظرية الهيمنة في الاقتصاد هذه النظرية تؤكد على ثقل عدم التناظر في العلاقات الاقتصادية الدولية.

و"الاصلاحات الاقتصادية" و "الخصوصية" لا يمكن تلخيصها في تغيير تقني في تسيير الاقتصاد الشامل في المجتمع ، يتعلق الامر بازمة باعادة تنظيم و اعادة التوازن لنظام القوى السياسية

¹ F chriet,analyse des alliances,op.,cit.,p.30

² A touraine, sociologie de l'action,p.183

³ A Houari Addi, « contibution : marché,etat et société en Algerie »,le soir d'algerie,www.lesoirdalgerie.com/articles/2013/01/29,consulté le 18/03/2013

ضمن الصراع الاجتماعي...لان "...كل ممارسة ابتداء من التي تظهر بداهة انها "اقتصادية" بحتة يجب اعتبارها ك"حدث اجتماعي شامل" بمعنى مارسيل موس¹ لهذا اشتغال الوجود العالمي للمنتوج ككوكاكولا لا يكون بعيدا عن ترتيبات مؤسسية جديدة و ادماجها في نظام مؤسسي معقد اين الكل متداخل وهش² اشكالية تحلل سلطة الدولة – الشروط النظامية التي مكنت الفاعلين السياسيين من بناء ومن اعادة بناء الدولة الوطنية .

كابرون م. و اخرون طوروا فكرة ان المؤسسة مدينة تجاه المجتمع بفعل الاثار التي تخلفها على المحيط الطبيعي والبشري والموارد التي تاخذها هذه المؤسسات من المجتمع . تفكيرهم انصب على المعنى و طبيعة و دور و قوة او سلطة المؤسسة في المجتمع .³ مع النيو الكلاسيكيين مسألة السلطة او القوة كلية مقصاة من التحليل... قواعد اللعبة الاجتماعية ،يرمى نظام الملكية والعلاقات بين الفاعلين خارج مجال الاقتصادي. القوة او السلطة شيء لصيق بالنشاط الاقتصادي لا يمكن ان اقصاؤه ، يشكل مكون جوهري في تكوين هذا النشاط.

عكس ماركس ، الفئات الاجتماعية تتصارع على و حول الاقتصاد من اجل الهيمنة ، فالنظام السياسي كجماعة جزئية تستخدم الادوات الاقتصادية لتأسيس نظام هيمنة كجماعة غير اقتصادية لا تدير مصالحها اقتصاديا وبشكل مباشر ، فالسياسي قد يلجأ لتحطيم منظومة اقتصادية ويحاول بناء منظومة جديدة ، بنية اقتصادية جديدة تضمن له البقاء وتبقى على هيمنته وتعيد انتاجه.

...غابت القدرة على التراكم اين اصبحت الاولوية للاستهلاك على حساب الانتاج. مجتمعاتنا اصبحت ادن اسواق و بازارات .⁴

السوق المعمم يدفع الى العنف الى الانحراف الى الحروب وادن الى تحطيم المجتمع. لان السوق يخلق التهميش والحرمان امام صور المتعة واللذة التي تغذيها المظاهر الفاحشة للاشهار و بريق صور السلع – الاسواق العملاقة والكبيرة والاعلانات التي تمارس اللطم في العيون...

¹Pierre, bourdieu, les structures sociales de l'economie, 2000, seuil, paris, p.11

²R M. Mendell, op., cit.,

³Capron m., quairel-lanoizelée f., l'entreprise dans la société, une question politique, la decouverte, paris, 2015

⁴A touraine , un nouveau paradigme, op., cit., p.160

...انخفاض الاستثمارات و مشاريع الطويلة المدى الذي يطلق عليه علماء الاجتماع نموذج المكافأة المؤجلة الذي استبدل برغبة المشاركة الانية و العاجلة¹ و تنقلص الحياة الاجتماعية في شكلها الاكثر ليبرالية الى سوق غير منظم ، كل واحد يدفع الاخر للاستحواد على منتج يعرفه كصفقة جيدة.

هذه المنافسة المعقدة تغدي مجموعات المصالح و الجماعات المهنية التي لا تكون مرجعيتهم المصلحة العامة. قوة النخبة القائدة المحدودة تسير الى العجز المتزايد بعدم قبول التكاليف و المخاطر و الامال التي يغديها الاستثمار و الانتاج و العمل. من جهة اخرى تركز دعوة شرسة للتفرد ، هذه الدعوة الى التفرد الفردي يمكن ان يذهب بعيدا الى ان ينقلب يصبح مضاد للحدثاثة.

الحياة الاجتماعية لا تظهر الا كمواجهة مباشرة بين حرية السوق شكل منحط للعقل و التعقل و بين الدعوات الهوية اشكال ايضا منحطة للفردانية. قوتان متعارضتان و لكن تتحالفان لنزع اي فضاء للفعل الحر من الفاعلين الاجتماعيين².

فالمراقبة التي تمارسها السلطات على المواطنين الدين اصبحوا مجرد مستهلكين و الخطابات على الحتميات الاجتماعية كل هذا لا يتوافق في مجتمعات منقسمة ، في تغير ثابت و تتخلله شظايا الحرب³.

ان الواقع الذي يلاحظه علماء الاجتماع هو واقع التحلل للأنظمة الترتيب و الهرمية و تضاعف افعال اللاتمدن و انتشار سلوكات التفادي و عدم الثقة...⁴

و انتقل منبع الصراعات الاجتماعية الرئيسية من علاقات العمل الى مستوى الاقتصاد المعولم...⁵ تحلل المجتمع... و زال الرابط بين النظام و الفاعل ، و تكون المعايير ليس لها نفس المعنى بالنسبة للنظام و الفاعل⁶ ، لقد استنفدت الوطنية كثيرا فعلها في الحدثاثة و اصبحت تشكل خطرا مزدوجا مزدوجا على المجتمع ، المؤسسة عليها ان تقتصر على خدمة الراسمال المالي المتموقع خارج المؤسسة في الدوائر المالية و البنكية العالمية ، لقد تم نقل علاقات الهيمنة من المصنع من المنظمة نحو الاستراتيجيات العالمية للمؤسسات العابرة للوطنية و الى الشبكات المالية⁷.

¹ ibid

² Ibid, p.159

³ Ibid, p.157

⁴ Ibid, p.156

⁵ Ibid, p.122

⁶ Ibid, p.120

⁷ Ibid, p.48

واذا كان للشركات الكبرى دائما قوة او سلطة في المفاوضات مع مؤسسات دول الجنوب فان الدخول في علاقة مع شركة ذات الحجم الكبير في شكل متعددة الجنسيات يشكل حل استراتيجي للمؤسسة الصغيرة ، المؤسسة المحلية كثيرا ما تطمح الى علاقة مع شركة كبرى كوسيلة للتوسع و التطور على حساب الصيغ الاخرى للتطور المستقل الذي قد يكون مكلفا جدا و مرهقا ومحفوف بالمخاطر ويتطلب وقتا و صبرا كبيرين...

و النتيجة هي "تبعية الشركاء الصغار في العلاقة مع الشركات المتعددة الجنسيات فيما يخص الموارد و الشرعية تعطي لهذه الاخيرة قوة و سلطة اعلى و تضعها في وضعية كامنة لاستغلال العلاقة الدولية لصالحها"¹.

علاقات الاستغلال حاضرة بالرغم من جهود تجاهل الظاهرة في ركام الاطروحات العلمية و الاكاديمية برعاية البرنامج النيوليبرالي الذي ترعاه المؤسسات الامريكية اساسا ففي بحث على رضا قادة المؤسسات المتوسطة و الصغيرة الامريكية التي انخرطت في علاقات مع شركات كبرى في قطاع بيوتكنولوجي توصل الى نتيجة مفادها ان " 80% من مجموع القادة لديه شعور بان مؤسساتهم كانت مستغلة من طرف الشركات الكبرى"². "الشركاء المحليون لديهم شعور بانهم سلبوا و الشركاء الاجانب يشعرون بانها علاقات متعبة جدا"³ و الشركات المتعددة الجنسيات تستطيع بسهولة تبني سلوكات انتهازية تجاه الشركاء الصغار وهؤلاء الصغار يشعرون بان موقفهم هش تجاه مثل هذه السلوكات⁴.

فيما يتعلق بالرضا عن العلاقة التحالفية نسجل ان الشركة العالمية اكثر رضا عن الشريك المحلي⁵ في حالتنا الاختيار صائب ولكن يتيح امكانات التعديل و التحسين و التطويع دون قلب العلاقة برمتها . وهذا ما حدث بعد الصعوبات التي تعرضت لها فرويتال ثم تدخل الشريك الاسباني ...

الرضا العام عن العلاقة التحالفية نسجل ان الشركة العالمية ، في المتوسط ، اكثر رضا عن العمليات المشتركة من الشريك المحلي (فرق 0.5 على سلم من 1 الى 5 اي حوالى 15 % فارق التقدير).⁶

¹ Lu et Beamish, 2006, p. 490, cite in F. Chriet, instabilité, op. cit., p. 12

² ibid

³ Bellon et al. (2001), in ibid, p. 11

⁴ Veuglers, kestloot, 1995. cité in ibid, p. 11

⁵ Ibid, P. 276

⁶ ibid

التقدير المتوسط عن مدى الوصول للأهداف للشركة العالمية اعلى من تقدير المؤسسات المحلية ، هذا الفارق قوي ومعبر.

الشريك المحلي يدرك القدرات العالية للتكيف للشركة العالمية بينما الشركة العالمية ترى ان الشريك المحلي لا بد من المرافقة الجوهرية لتحقيق التكيف ، يمكن تفسير الحالة بالتجربة الكبرى لدى الشركة العالمية في تسيير العلاقات التعاونية الدولية حيث تهيمن الشركات العالمية على قطاع الزراعي الغذائي .

تطور لرقم الاعمال الزراعي الغذائي CAA بنسبة 18% خلال الفترة من 1996 و 2002 كرقم اعمال متوسط ل 100 شركة عالمية اي في حدود 9 مليار دولار.¹

نسجل هيمنة الشركات الامريكية على قطاع الزراعي الغذائي العالمي 43% من رقم الاعمال الزراعي الغذائي ل 100 شركة المتصدرة قد حققته 34 شركة امريكية .²

شهد القطاع الزراعي الغذائي حركية قوية في اعادة الهيكلة بين 1987 و 2006 حيث تضاعفت عمليات الالتحام والاستحواذ ب 6 اضعاف في القطاع .

عدم توازن في علاقات القوى بين الشركاء وطبيعة عملية الدخول في العلاقة – في شكل عقد ادعان – يؤدي الى فض مرن "سهل" للوضعيات النزاعية نظرا للهيمنة المطلقة لاحد الشركاء و هنا الشركة العالمية .

العلاقة التعاونية ليست منعزلة بل منغمسة في الاستراتيجيات الشاملة للشركاء ، على الاقل من طرف الشركة العالمية³ فالشركة العالمية لديها محفظة تحالفات ، تدار محفظة تحالفات هذه على المستوى العالمي .

ان عدم استقرار العلاقة التحالفية صفة اساسية في تسيير العلاقة و مصيرها تخضع الاختيارات الاستراتيجية للشركاء. العديد من الدراسات الميدانية اشارت الى اثر عدم التوافق التنظيمي والتعقيد التسييري على العلاقات التعاونية (pak,ungson,2001)⁴ .

ان المشاكل التي اعترضت وحدة فرويتال ثم تدخل المجمع الاسباني الذي انقد الوحدة بضخ اموال جديدة وتكنولوجيا جديدة واهم من ذلك بنية تسييرية جديدة كرس عدم الاستقلالية في تسيير الوحدة الناشئة عن العلاقة التعاونية – فرويتال – بهدف ادارة الهيمنة في العلاقة الامر الذي ادبالي تغيير في توزيع الرسمال بين الشركاء عن طريق اعادة التفاوض الاتفاق

¹ Ibid, P.165

² ibid

³ Ibid, p.263

⁴ ibid

(Bellon et al., 2001) اشاروا الى ان هناك اختلافات عميقة ، في البنيات وفي العملية التعاونية

، بين الشركاء شمال - شمال و بين الشركاء شمال - جنوب الامر الذي يتمخض عنه اثار مختلفة فيما يتعلق بالامتيازات والمدة والاستقرار وتقاسم السلطة في هذه العلاقة...¹ ، عدم تناظر قوي تؤثر بشكل كبير على عناصر العلاقة التعاونية و مسارها .

ان ثقل كل شريك في العلاقة التشاركية وكلفة الخروج تحددان مسيتوبالرضا عن العلاقة التعاونية كما ان الوصول الى الاهداف تؤدي بالتغيير في الراسمال سواء بالتخلي او الاستحواد على حصص من الرسمال وان الظروف الابتدائية للعلاقة التشاركية تكون محددة وحاسمة في مسار العلاقة و نتيجتها .

التركيبة التسييرية الجديدة في فرويتال كوكاكولا جعلت دخول مباشر للعنصر الاجنبي في التسيير و ذلك بتواجد اطارات من الطرف الاسباني يشرفون وبشكل مباشر في تسيير الوحدة يعني تغييرا كبيرا في الرقابة لصالح الطرف الاجنبي و يبرز التغيير الكبير للرقابة الراسمالية في المؤسسة الجديدة في تغير لطاغم التاثير بتغيير الاشخاص في القيادة² ولعل الرغبة الشديدة للطرف المحلي في الانخراط في علاقة مع شريك كبير ككوكاكولا لانه يرى فيها امتيازا كبيرا وفرصة ، هذا الانخراط قوي للشريك المحلي كما تدركه الشركة العالمية يكون سانحا للاشكال الداخلية لعدم الاستقرار (استحواد او تنازل عن حصص)³ اد في كثير من الاحيان تكون العلاقات التشاركية كبنية لتنافس مقنع من خلال السباق نحو الاستيعاب بين الشركاء⁴ .

ان الشركة العالمية تشرف بشكل كلي على العلاقات مع مجموعة كبيرة من الشركاء المحليين على نطاق العالمي و بالتالي تحتفظ بنظام رقابة كفيل بالهيمنة على الاطراف المحلية لقد اثبتت دراسة ان في 64% من الحالات المدروسة المنظمة تحافظ على تسيير مركزي جدا . واقعيا هذا التسيير يستند على "نظام مراقبة " بواسطة العقود مراقبة بعدية للنتائج (60% من الحالات) او بواسطة "معايير الوسائل او معايير الاهداف" او بواسطة تخطيط مسبق للافعال⁵ . في اطار نظام مراقبة - تبعية المقرير ، ضمن سياسة مشتركة ، مجموع نشاط التوطنات و الافرع في كل مجموعة⁶ .

¹ Ibid, p.265

² Ibid, p.270

³ ibid

⁴ Ibid, p. 271

⁵ ibid

⁶ ibid

هناك هيكل تنظيمي وتراتبية رسمية تدار بواسطتها العملية المراقبة والاشراف على مستوى العالمي و المناطق الجيواقتصادية فالافرع الاجنبية ليست بالضرورة مراقبة بصورة مباشرة من المقر الشركة الام ولكن من مقرات وسيطة¹ اين تظهر الارتباطات المحكمة بين المؤسسات المشكلة للمجموعات التي تظهر شبه مستقلة الواحدة عن الاخرى مندمجة في وسطها ضمن عملية التوطين الواحدة².

هذا التشكل يظهر الروابط المالية المباشرة التي تربط كل فرع وسيط في اطار شبكات التبادلات للشركة . هذا يسمح بالتاكيد على الدور الخاص لبعض الافرع كوسطاء لانجاز التدويل...³ Andreff يعتبر ان بعض الشركات اصبحت حرة كالهواء – طليقة – فيما يتعلق بتوطين الانشطة و فيا يتعلق بالمفاضلة بين المناطق الجغرافية⁴.

كل مؤسسة من المجموعة تجد نفسها في الواقع في وضعية توتر بين من جهة علاقتها مع محيطها الجغرافي و من جهة اخرى تبعيتها مع المؤسسات الاخرى في المجموعة⁵ ، منظر الشراكة اين مصير كل مؤسسة مرتبط بمجموع المؤسسات الاخرى في المجموعة ، الجانب الاساسي في تطور المجموعة هو ذلك التوازن العام بين مختلف الافرع في نفس المنطقة . انتماء الافرع لمجموعة واحدة تحدد مشاركتها في تطوير المجموعة في اطار "استراتيجية متقاسمة " .

هذا يشير الى "الاستراتيجية الشاملة " للمجموعات اين تسيير المنظمات المتعددة الجنسيات يستند على تخصص انتاج و خدمات الافرع ، الكل مرتبط ببعضه ببعض⁶.

مع استحالة الحصول على معلومات عن استغلال الماء من طرف مؤسسة تعبئة المشروب الغازي كوكا كولا الا ان الاستغلال للماء كمورد طبيعي نادر الذي يدخل في الصناعة سواء في التمييه او في تنظيف القارورات تجعلنا نتساءل خاصة تجارب اليمه في دول اخرى لقد انفجرت حركة احتجاجية الولايات المتحدة الامريكية ضد شركة كوكا كولا السبب هوان هذه العلامة حرمت الهنود من الماء للمشروب .

كوكاكولا كانت قد اغلقت احد مصانعها – للتعبئة- في الهند بعد انشغال الكثير من الاحتجاجات ضد الشركة نتيجة سحبها لأكثر من مليون لتر من الماء يوميا⁷.

¹ ibid

² ibid

³ Céline Rozenblat ,op.,cit.

⁴ Christophe Storai,op.,cit.

⁵ ibid

⁶ ibid

⁷ WWW.MYSTER6TV.COM. Consulté le 09 10 2014

نشهد انفجار المجتمع العقلاني ، قطيعة مجتمعية ، بين الحقل الرمزي وحقل العقل استغلال الشحنات الداتية و جهد الشخصي في الرمزي خارج اوسا الوظيفة العمل وبشكل موغل و كبير استثمار الفرد داته – الوقت و الطاقة.و التفكير.

في حين افكار متزايد لحقل العمل و الخلق و المؤسسة والجامعة و الادارة افراد داخل بدون اشخاص الاستثمار في الخرج الاطر الرسمية بل حتى سلب حقل العمل من موارده لتستغل خارجه.

المجتمع اصبح مزدحما بالاغصان الميتة-انجازات- انظمة الفعل التاريخي القديمة ، بينما مجالات جديدة مشحونة بالتاريخانية مازالت خارج حقل الفعل الاجتماعي¹.

زمن اللقاء بين الشركة العالمية و المؤسسة المحلية الذي يتميز بعدم تناظر عال بين رائد كوني مع محلي و حتى جهوي ، تنظيم عائلي. فالسلطة القوة هي دائما اسقاط على المنظمة لهيمنة طبقية يعطيها النظام السياسي الشرعية². فالمجتمع ليس فقط نظام معايير او نظام هيمنة ، المجتمع نظام علاقات اجتماعية نقاشات و صراعات مبادرات سياسية و مطالب ، ايدولوجيات و اغترابات³

الناس لا يصنعون تاريخهم باسم نواياهم او قيمهم ولكن بمعنى الفعل الذي يمارسه المجتمع على نفسه ، فعل داتي و موضوعي في نفس الوقت⁴ والصنف التقليدي للشرعية اختفى ، المرحلة الحديثة ترضى بمتطلب الشرعية الاجرائية المعرفة من خلال الاجراءات والشروط المسبقة للتبرير مشكلة الاسباب التي تضمن الشرعنة وبتعزيز وتقوية الصلاحية .

اصبحت الدولة تنظم و تجمع الشروط التي تسمح للبرجوازيين كاشخاص خواص يعملون في تنافس حسب استراتيجية في صورتها النهائية " الدولة تطور و تضمن القانون الخاص و ترعى اقتصادا سماه احدهم اقتصاد عالمي المضاربة او اقتصاد عالمي الكازينو...

انقلبت علاقة القوى، كانت الدولة تجعل الشركات العالمية في تنافس على اقليمها الامر الذي يعطي سلطة للدولة تجاه الشركات العالمية ، اليوم العكس الشركات العالمية هي التي تجعل الدول في تنافس على نشاط من أنشطة هذه الشركات .

¹ A Touraine, production de la société, op., cit., p.320

² ibid

³ Ibid, p.56

⁴ Ibid, p.56

التهديد بنزع التوطين الذي تلوح به الشركة العالمية أصبح مصدر مساومة و ابتزاز لقد ولى زمن الخوف من التاميم فحضور الشركات العالمية او الشركات - الشبكات أصبح اقل مخاطرة في الاقاليم الوطنية .

الشركة العالمية تراقب الشركات الاجنبية بدون مساهمة راسمالية بان تصبح الممون الحصري بالتكنولوجيا او العلامة او الزبون وهذا بفضل الاشكال الجديدة للاستثمار .
على الشريك المحلي للشركة العالمية التكيف مع القيود الاقليمية المحلية وليس الشركة العالمية ، لقد أصبحت شركة او المؤسسة كائنا رخوا¹ Hollow coporation
العملة تسمح للدول للحياة في عالم جديد ، بالرغم من انها تنزع من الدول بعض من صلاحياتها الا ان العملة لاتعارض الدول بل هي في حاجة اليها والدول تصنع العملة² . انه التحول من الجيوسياسي الى الجيواقتصادي³

لقد لخص هابرماس " ...هذه التحولات تقيد فعل الدولة الوطنية و مايبقى من حرية لا يكفي للضمان تعويض الاثار غير المرغوب فيها اجتماعيا وسياسيا التي يفرزها السوق عبر الوطني"⁴ ، و يفسر هابرماس بان الدولة المجتمع و الاقتصاد كانت بنفس السرعة وبالتوازي داخل نفس الحدود الوطنية لكن العملة حولت الاقتصاد لم تصبح دولية فقط بل كونية ، العملة جعلت الدول مرصعة داخل الاسواق⁵

استحلت الدولة الوطنية و أصبحت الدولة الاجتماعية للتخفيف من الاثار المدمرة للسوق عبر الوطني⁶ و " ...مع الازمات الاقتصادية الدولة أصبحت المنظم لكن ها لم تصل الى التحكم في السوق"⁷ .

قوة الشركات العالمية تأتي من الاسواق المالية العملة ماهي الاعولة مالية ، الكونية المالية اين زادت الشركات العالمية اهمية لانها أصبحت منبع التمويل للشركات و كذلك للدول ... الى حد قد تؤدي الى بعض الدول الى الازمة والى الافلاس⁸ ...

¹ ibid

² G. Bonnel ,« economie,mondialisation et pouvoir politique »,publié le 03/

01/2013,www.germainbonnel.wordpress.com,consulté le 21/07/2014

³ ibid

⁴ ibid

⁵ ibid

⁶ ibid

⁷ ibid

⁸ ibid

النظام السياسي كراعي للسوق التي أصبحت سوق مفتوحة وعالمية أسس نظاما يسمى الاستبداد الوطني فاعل وحيد يجسد الامة الدولة اقضاء كل فاعل خاص .

حاول ان يؤسس استبداد ليبرالي بالاعتراف بالفاعلين الخواص تنازلات البحث عن فاعلين فئة رخوة ومرنة نحن امام حالة تفتت السلطة الاقتصادية في شكل من التخلي "المتوحش" . تحول النظام قسريا ليحافظ على وحدته ، استبداد التبدير الدولة المنفق الوحيد وبقوة وفي كل الاتجاهات ليصنع استهلاكاً ضخماً تضاعف بشكل كبير خلال سنوات قليلة.

حسب هارولد دوبورا Deborah Harold استادة امريكية في العلوم السياسية ومختصة في الجزائر مستندة على معطيات بنك الجزائر ان الاقتصاد غير الرسمي يصل الى 50% من الكتلة النقدية المتداولة اي ما يقارب 62.5 مليار دولار¹

حسب جريدة الخبر بتاريخ 18 فيفري 2013 وفق وثيقة من وزارة التجارة الجزائرية يوجد 12000 شركة وهمية بتعاملات يقدر حجمها بـ 51 مليار اورو اي 66 مليار دولار. اكثر من 4 اضعاف رقم اعمال كل الشركات الكبرى المنضوية تحت منتدى رؤساء المؤسسات مجتمعة. هذه الدائرة تتحكم في 65% من شرائح المنتوجات الاساسية² .

المستهلك انفصل عن مكانته في الترتيب الاجتماعي الفاعل ينفصل عن النظام³ .

الامة ، المؤسسة ، الاستهلاك أصبحت قطع منفجرة للحادثة التي كانت عقلنة وتماهي الفرد مع ادواره الاجتماعية⁴ .

بودريار baudrillard يتكلم عن "مجتمع مزيف" او "رموز بدون معنى" هذه التعبيرات لها الفضل في التاكيد على فقدان المرجعية الاجتماعية⁵ .

مجتمع الاستهلاك تعني خروج المجتمع ، المجتمع الذي كان يعرف بالسلوكات المحددة فيه بمكانة الفاعل في عملية التحديث هذا التشكل الاجتماعي والاقتصادي للسلوكات تحللت و الفاعل يقع امام نفسه او امام الرسائل الاتية من فضاء لا حدود له اويكتفي بانتمائه الى مجموعات ضيقة جدا

وابتدائية⁶ .

¹ A. Mebtoul,op.,cit.

² ibid

³ A. Touraine ,critique de la modernité,op.,cit.p.167

⁴ Ibid,p.168

⁵ ibid

⁶ Ibid,pp.167,168

الدولة المتقمة لفعل التحديث عن طريق خلق شروطه وتسييره ومراقبته الان في مازق تبحث عن الرقابة وفي نفس الوقت تعمل على تضيقه لصالح انتاج واستهلاك معلوم¹ لا تستفيد منه . المؤسسة هي الاداة الاكثر صلابة والاكثر حيوية والاكثر واقعية يومية حياتية في يد الدولة في فعلها في المجتمع فادا تخلت عنها باي شكل من الاشكال او نافستها قوة اخري او جهة اخري هذا يعني ان الدول اصبحت وحشا واداة قمع ونصب تنتزع عنها اي صفة اجتماعية ايجابية . المجتمع اصبحت تجره طلبات المستهلكين ، والقانون تعرض الى الخصخصة وفي نفس الوقت اصبحت عبروطني².

الدور المتنامي لفاعلين فوق الدولة مكاتب المحامين مكاتب الاعمال المحاكم التحكيمية غرف التارة الدولية ومؤسسات دولية وموظفون دوليون في البنية العالمية الخاصة والدولية كالبنك الدولي والخبراء الدوليون في شتى المجالات الفنية والعلمية وفي البيئة والقانون والتسيير وحتى خبراء في الجيو استراتيجية والسياسة الدولية . كل هذا التحول ادى الى تنوع وتعدد عمليات واشكال التنظيم وساهمت في انشاء قواعد وطرق فض النزاعات وتفسير وتطبيق المعايير بعيدا عن الدولة وفي بعض الاحيان ضد الدولة . التهديد اصبحت ليس اقليمي - مرتبط بالارض - وانما عن طريق التبادلات العبروطنية والانشطة المتحركة في الفضاء الرقمي ، مفهوم نزع الاقليمية يعكس الفهم التقليدي للقوة والعنف والسلطة.....³

بالنسبة الى ايلريك باك Ulrich Beck يجب اعادة التفكير في القوة والسلطة في عالم كوني في "مجتمع الخطر العالمي" الاقتصاد استحوذ على القوة المعتبرة مقارنة بالدولة⁴ وعلى انقاض السوق الوطني تكون سوق كوني الذي اضحى الافق الاستراتيجي الطبيعي للشركات الكبرى⁵ ، انه انفصال العملية الاقتصادية والتنظيمية عن الفضاء الوطني ليعاد هيكلتها في فضاء كوني بعيدا عن السلطة الوطنية.

فاعلو القبلي يستحوذون على تطوير العلامات والمنتجات بينما الداخلون الجدد - في الجنوب- يقدمون خدمات التلعب (والتعبئة) الامر الذي يحطم الصورة التقليدية للشركة المدمجة⁶

¹ Ibid, p.160

² Ulrich Beck, op., cit

³ Ibid

⁴ Ibid

⁵ J. M. Siroen, op., cit

⁶ Palpacuer, Florence, et Nicolas Balas. op. cit

تفتيت للصورة و بالتالي لمكانة المؤسسة كواقع ملموس وكمحل انخراط اين يعرف العامل نفسه كعامل وكفاعل و كشخصية مكوناتها الاساسية مرتبطة بالمؤسسة .

فقدان الانسجام بين الدولة ، الجهاز الانتاجي و العملة و المجتمع استفحل جراء التفكك الاجتماعي هذه الصعوبات تقود الى اتجاه المطالبة اكثر بدولة قوية التي قد تاخذ اشكال متطرفة لحماية وطنية تحت مختلف الاصناف ولكن في كل الحالات لقد انكسر التوافق الاجتماعي المنسجم نسبيا لسنوات النمو¹

الدولة تكتفي باعادة انتاج " التوافق المتناسق " بين مختلف الجماعات الاجتماعية² و بالتالي الحماية الاساسية لتكوين السوق. انه ضياع لب الدولة و عزلها عن الجهاز الانتاجي³ نموذج التطور والتنمية الذي يدفع به البنك العالمي و صندوق النقد الدولي في الجنوب هوفي الواقع نموذج مزعزع للدول⁴ ، هنا نسجل ملاحظة هي اننا نستغرب تغييب مفهوم الامبريالية الغني الغني - روزا لكسمبوغ و بوخارين.. و نستعمل كلمة العولمة الضحلة من الناحية المفهومية . يعتبر بولاني ان القرنين الماضيين استثناء تاريخيا في اوربا ادت الى تشكل اقتصاد سوق و الذي اصبح يروج بشكل فاضح على انه النودج الاوحد و العلمي.

التحليل الذي يريد ازاحة مواضيع الاجتماعي و فئاته الى مستوى اعلى المستوى التاريخي ، الفعل التاريخي و التالي لابد من الفعل السياسي . مع ما يستدعيه من تحديد فئاته و رهاناته ، هيتينغتون Huntington ب "تصادم الحضارات " يعطي الكلمة للفاعل الجديد الذي يطمح لاقامة جيو سياسة النظام العالمي الجديد ، تعبئة موضوع "الحضارة" كمحرك للفاعل الجديد الرئيسي لمابعد الاجتماعي الذي يتكلم عنه الان توران . زمام المبادرة للفاعل التاريخي ليتراجع الفاعل الاجتماعي كفاعل تابع ثانوي .

"الراسمالية في مكان الدولة " مع كونية الاقتصاد وبالاخص المالية منها .

حسب مجلس الامم المتحدة للتعاون الاقتصادي و التعاون cnuCED رفعت 56 حالة نزاع من طرف الشركات العالمية ضد الدول في سنة 2013 تتعلق بسياسة الاستثمار الدولي جزء كبير منها يبقى مجهولا لان الممارسات و التوافقات كثيرا ماتتم في السرو الخفاء .

في نهاية 2013 العدد الاجمالي للحالات النزاع المعروفة و صل الى 568 نزاع مس 98 دولة، % 31 من هذه الحالات العلجة اي 274 حالة من مجموع 568 كانت لصالح الشركات العالمية ، و 27 %

¹ J. M. ,Siroen, op.,cit

² ibid

³ ibid

⁴ ibid

انتهت بالتراضي ، الدولة تنازلت وقامت بالتعويض . ادن حولى 60% من الحالات خرجت لصالح الشركات .

ازاحة مزدوجة من السياسي الى الاقتصادي و من الاقتصادي الى المالي .

حسب المنظور المهيمن ان الدولة تظهر كمتطفل ككايح وليس كحامي و كضامن للانسجام الاجتماعي نحن دخلنا الى ما اسماه ميشال البيرومرحلة الرأسمالية في مكان الدولة انها النزعة النيوليبرالية تفوق السوق و تحطيم التنظيم على كل المستويات .
رئيس شركة كوكاكولا سابق " نبيع ماء و شيء من الغازو الملونات و منكهات لكن نبيعها بشكل جيد حيث اصبحت المشروب الاول استهلاكا في العالم ".
المجتمع الصناعي هو مؤسسة ايديولوجية تظهر كمجتمع المبادرة بينما المبادرة هي فعل سياسي الانتاج و الاستهلاك الواسع هي اهداف صناعية تبرر على ان وراءها مشروع ارادة تغيير الناس .
يتعلق الامر بمشروع الحصول على مكانة في النظام الاجتماعي . المجتمع الصناعي يضع كضروورة اقتصادية ادماج الافراد في عالم دائما جديد .

تفهم الهيمنة في المجتمع على انها القدرة على التأثير في التوجهات الاساسية للحياة الاجتماعية .
الصناعة تمارس هذه الهيمنة و هي التي تحدد توزيع المداخيل و الثروة .
سلطة الصناعة تتعاظم بحكم ان المجتمع الصناعي مرتبط بالقوة العسكرية التي يشكل المعطي التكنولوجي البعد الاساسي فيها .
المجتمع الصناعي في خطر الشمولية بحكم انه يتجه للقضاء على التفاوت بالدخول الذي يتيح الى الاستهلاك .

البرنامج النيوليبرالي يتجه لتشجيع القطيعة بين الاقتصاد والحقائق الاجتماعية...
المؤسسات تحت ضغط التهديد الدائم فقدت الثقة الاسواق و بالتالي دعم المساهمين المهتمين بالحصول على مردودية على المدى القصير و بالتالي فرض ارادتهم على المسيرين ...
برنامج التشكيك في كل البنات الجاعية -الامة -الجماعات -جماعات العمل ...
فردوية الاجور و المسارات المهنية تحجيم العمال وتصغيرهم جماعات الدفاع عن الحقوق العمال ، النقابات جمعيات تعاونيات العائلة الكل فقد السيطرة على الاستهلاك¹.
تقود النيوليبرالية فعلا تغييريا و تحطيميا للسياسي مثال الاتفاق متعدد الاطراف حول الاستثمار AMI موجه لحماية الشركات الاجنبية ضد الدول الوطنية² ، لتتحول النيوليبرالية لبرنامج

¹P. Bourdieu, l'essence du neoliberalisme, op., cit.

² ibid

تخطيط البنيات الجماعية القادرة ان تشكل عقبة امام منطق السوق . النيوليبرالية تحولت الى برنامج سياسي عالمي¹.

فالتحكيم التجاري الدولي يسمح للشركات العالمية بالافلات من المحاكم الوطنية القائمة على مبدأ سيادة الدول وقوانينها الوطنية. نظام التحكيم التجاري الدولي يتيح لهذه الشركات الحماية من قبضة سيادة الدول بل واكثر يجعله اكثر قوة وحتى ابتزازا في مواجهة الدول. الجزائر التي اعترفت بالتحكيم الدولي بداية من 1993 مع تعديلات القانون المدني الذي يسمح للأفراد و الخواص اختيار المحكمة والمحكمين لفض نزاعاتهم بعيدا عن القضاء الوطني ، انه الاعتراف بوجود عدالة خاصة ، اضافة للتصديق على العديد من الانظمة التحكيمية الاقليمية والدولية تتيح للخواص اختيار النظام القضائي والتحكيمي الذي يناسبهم حتى بالنسبة للمؤسسات العمومية الوطنية . المفاهيم لم تعد صالحة واصبحت مصدر غموض وبدون معنى ، فالحدود بين الخاص والعام ، بين الوطني والعالمي وحتى بين القانوني وغير قانوني اصبحت غامضة جدا و مائعة .

الاقتصاد العالمي اتخذ اتجاها فيه ملامح التشتت والتفتت والانتشار على العديد من الفاعلين من الصعب تحديدها او تحديد وحدتها الامر الذي زاد من تعقيد هذا "العالم المعقد" . اصبح الاتفاق الامريكي الكندي المكسيكي الينا ، ونافتا NAFTA , ALENA الذي يحمي الشركات العالمية التي هي اساسا شركات امريكية، امام الحكومات ويعطي حرية وسلطة اكبر لهذه الشركات ، قوانين الاستثمار وحمايته ووسائل قانونية لفض النزاعات - التحكيم الدولي و المحاكم التحكيمية التي هي في حقيقة امرها "عدالة خاصة" ، التحكيم الدولي اداة في يد الشركات العالمية لتقزيم ارادة الدول ومنعها من انتهاج سياسات اجتماعية و بيئية . نظام فض النزاعات بين المستثمر الخاص والدولة المسمى ISDS Investor State Dispute Settlement بالفرنسية، الفصل 11 من اتفاقية الينا اصبح نموذج عالمي يحتدى به في كل العالم ، لقد انتج هذا النموذج 3000 اتفاقية ثنائية للاستثمار، وعدد النزاعات المتعلقة بالشركات ضد الدول في تزايد مدهل ، 500 نزاع اجتماعي ضد قرارات حكومية في صدد المعالجة والشركات العالمية تجد دائما المنافذ والطرق لاستغلال القانون - ISGS - لمص مبالغ كبيرة من الخزينة العمومية للدول .

¹ibid

هذه القاعد اصبحت لها سطوة على الدول فبمجرد التهديد و التلويح بها كفيل بان تفشل اي محاولة لتمرير قانون دي طابع عمومي .

يمنع مثلا فرض على شركة عالمية الالتزام بالعمل في الدولة لفترة محددة . ا وان يفرض على الشركة الالتزام بان تمون نفسها محليا بماتحتاجه . الينا هو عبارة عناستحواد على السلطة اكثر منه اتفاقا تجاريا .

معاهدة "الينا" و العديد من المعاهدات تعطي للشركات العالمية او العبروطنية حرية كاملة لحركة رؤس الاموال و حركة المواد و السلع و الخدمات ، حرية تحت طائلة المتابعة القضائية امام محاكم خاصة فيها كثير من السرية واستعمال الضغوط و الاغراء للحكومات .

في السياق النيوليبرالي و انسحاب دولة العناية و العولمة بدات المؤسسة تستحوذ على مفردات الدولة لشرعنة هيمنتها و توغلها كمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة و المسؤولية المجتمعية للمؤسسة و حتى المؤسسة المواطنة لتدعي المؤسسة الخاصة عنايتها بالمصلحة العامة كالمحافظة على البيئة و الصحة والتعليم في حين ان هذه المجالات كانت تقليديا من صلاحيات القرارات السياسية ماهي الشرعية التي تمتلكها المؤسسات عندما تؤكد انها مؤسسة مواطنة و من اوكل لها تعريف خيارات المجتمع دون الرجوع اليه انما توضع في قالب التسيير الحديث... العلمي. انها انماط جديدة لتنظيم الانشطة الاقتصادية تضع المؤسسة الاقتصادية و خاصة العالمية منها في قلب هذا التنظيم وتصبح الدولة عاجزة على رقابة اثار و عواقب النشاط الاقتصادي .

62. هيمنة السوق على الدولة :

سياق مؤسسة فرويتال كوكاكولا هو سياق الانتقال الاستراتيجي من الدولة المنتجة الى الدولة المستهلكة... فالمؤسسة انفجرت بواسطة السوق المعولم و بواسطة المالية المعولمة . تحول نواة الكتلة القرارية من التحالفات مع المنتجين (فاعلو الانتاج) الى التحالفات مع المستهلكين (فاعلو الاستهلاك) . تحول استراتيجي في الدولة .

فرويتال مؤسسة الحد الأدنى اقرب قبل التوزيع ، تعني تحول الوظائف -جسم الوظائف من الانتاج افراد الانتاج الى جسم وظائف التوزيع . من وظيفة ثانوية - التوزيع الى علاقة استراتيجية محور المؤسسة -الوظيفة الاساسية مهنة المؤسسة المحورية .

الاهتمام الاستراتيجي ، التوجه -زبون خلق الزبون المحلي و المحافظة عليه بكل الوسائل ، وتحويل الاشهار -العالمي الى محلي ، عجن العالمي وتحويله الى محلي ...

اضافة الى مولدة المؤسسات و تفعيل برادىغم القيمة الاسهمية و تشتت وتفكك سلسلة الانتاج عبر العالة مع كثافة وتعقد شبكات التفاعلات المتبادلة بين المؤسسات ، ظواهر تتجاوز حدود الدولة و تثير تساؤلات جديدة على الدولة الوطنية وخاصة مايتعلق باثر العولمة على ممارسات و علاقات العمل المحلية .

الشروط و الظروف التي تحيط و تتحكم في مسار و سير المؤسسة المحلية دات الابعاد العالمية الكونية كمحددات فالمؤسسة الفرع المنغمسة في نظام اقتصادي سياسي خاص يعمل التكيف و التكيف في شكل مرونة لكن في شكل علاقات صلبة تجعل المؤسسة المحلية عبارة عن مشروع الشركة العالمية بمواصفات موجهة على مستوى الانتشار او التوسع او الهيمنة او الرؤية الكونية النيوليبرالية و الابعاد الجيو استراتيجية سياسية - اقتصادية .

المكان المحدد سلفا للمؤسسة المحلية في سلسلة القيمة الشاملة التي اصبحت سلسلة كونية . لكي نفهم من الضروري ان نتبنى تنوع الرؤى و تنوع الاطروحات من مختلف الاتجاهات حتى يتسنى لنا ادراك ، ولو بشكل متواضع ، اتجاه النظام الراسمالي على المستوى الكلي وبصورة اخص اشتغاله على المستوى الجزئي ...

المفارقة في العولمة او الكونية هو ان نزع التنظيم و خصوصية الملكيات الامة لا يؤدي الى دولة ضعيفة بل الافق هو افق دولة اكثر قوة في شكل اكثر جرة و اكثر ضغطا و اكثر مراقبة و اكثر نشاطا للتفاوض الاجتماعي و السياسي الداخلي ثم اكثر قوة لضمان تطبيق افعالها ، فالقواعد المسيرة لاقتصاد كوني على الدولة مسار دولنة هذه القواعد و الدفاع على " اختياراتها " و ضمانها من المقاومات المحتملة والواقعية ، دولة متاكدة من ان حركة رؤوس الاموال تبقى اكبر و اعلى من حركة العمل¹.

و من جهة اخرى العمل على خلق دولة الحد الادنى دولة ضعيفة هشة عبر العديد من العمليات التكميلية لمقوماتها و مقومات سيادتها لتكون مقبولة من طرف الافراد و بالتالي انجاز مهامها في ظروف مقبولة .

يتم اخضاع الدولة و المجتمع الى سوق في احسن الظروف سوق منظمة انها الدولة معدلة على مقاس السوق .

¹Ulrich Beck,op.,cit

التميز بين الاستقلالية والسيادة ، عملية الكوننة تصاحبها انزياح من الاستقلالية مؤسسة على الحصرية الوطنية نحو استقلالية مؤسسة على التعددية الوطنية . السياسة الجديدة تبدأ "باجتياز جدار الوطني"¹

الاجابات السياسية التي تجابه الجغرافية الاقتصادية الشاملة هي دولة منزوعة الاقليم والسياسة

والهوية²، فمادا يبقى من الدولة ؟

نتكلم عن القطاع الخاص كضرورة انية وبديلا عن القطاع العام . قطاع خاص صورة النجاح و الاقتصاد الحقيقي انه مرتبط بكل الايجابيات النشاط الاقتصادي في المقابل اصبح القطاع العام بكل المساوئ بل ومناف للاقتصاد الحقيقي ...

عدة مشاريع خوصصة تمر بدون تهريج مع الانهيار الايديولوجي للقطاع العام الذي يصاحبه انهيار الاقتصاد الوطني ، تفكك وتفكك الاقتصاد الوطني الذي بدوره يعكس تفكك وتحول في النظام السياسي.

التفكك وتعدد وتشتت التنظيمي اضطراب القرار وزارة الاقتصاد ثم وزارة اعادة الهيكلة ثم الصغيرة والمتوسطة ... وتعدد اشخاص القرار جبهة التحرير الوطني حماس النهضة تكنوقراط التجديد

على مستوى المواقف : النظرة الايجابية للقطاع الخاص ، تجربة النقل ، "اعادة الاعتبار" و "كرامة" الزبون ، تنوع وتوفير السلع بعد حالات الندرة المزمنة وما يصاحبها من سلوكات والقضاء على رداءة السلع والمنتجات وغلائها القهوة الزيت المشروبات .

كل هذا تزامن مع ظهور فئات من المشاريعيين في قطاع البناء والعقائير وبعض التحويل البلاستيك والزجاج والاجر... بروز فئة جديدة من المشاريعيين شباب دات قاعدة عائلية لكن بتكوين حديث. "نزع الثقل السياسي والاداري والتقليدي في المبادرة المشاريعية".

لقد بدأت مرحلة "الابتعاد" والفصل بين السياسة والاقتصاد ، ظهور المؤسسة اللاسياسية مع اتاحة تعدد الاتجاهات في شكل تعايش سلمي للصراعات السياسية.

الانتشار المشاريعي حسب منطق جهوي او ايديولوجي او ديني واثنى تقليدي وعائلي وتدعيمه والسماح لها بالتعبير والتحقق (عنابي - وهراني - شاوي - قبائلي - مزابي ...).

¹ibid

²ibid

نحو الواقعية الاجتماعية - التظيف التعامل والعلامة التجارية... مسرغين - سعيدة - ايفري -
قديلة ...

اختراق الكتلة الصلبة الادارة المركزية و الولائية الضرائب الجمارك .
سقوط الاحادية نحو التعددية .

على مستوى الخطاب انفجار وحدة الخطاب و مفرداته "خردة حديد " تنتشر كقناعة يعاد تكرارها
لبورجوازية اكثر تجارية منها صناعية والتي كانت دائما تحلم بتطور على الطريقة " التونسية " ¹.
انه التفكك - التفكك ، انهيار تنظيمي للاقتصاد السياسي والانهيار الايديولوجي الذي
للقطاع العام

من صناعة استراتيجية مهيكلية تنمية وطنية اقتقلال اقتصادي وسياسي و امتلاك للقوة
للسيادة الى استهلاكية مشروب مبتدل نزعة مادية استلاكية انية تكرر الخضوع التبعية
استيلا ب من شركة امريكية انه الاتجاه نحو الواقعية الاجتماعية التخلي عن " القيم " و
"الطموحات " الوطنية . من الحاة الاستثنائية الى الدخول ضمن القطيع مصر تونس المغرب ...
مشروع كوكاكولا ، مشروع اعادة تركيب اعادة بناء مستفيدا من الارضية المناسبة مهيأة و
جاهزة يد عاملة كفاءات خبرة تسويقية استهلاك مبني وله تاريخ طويل مع المنتج - حمود
بوعلام 1889 .

الوحدة الجديدة فرويتال كوكاكولا ستنسج مجموعة من الارتباطات و العلاقات من العديد من
المجموعات الفاعلين - مجموعة العمال - البائعين - مجموعة الناقلين - الموزعون .
تنجذب هذه المجموعات الى الشركة وتدخل في نمط من العلاقات والتحالفات و
لسلوكات اقتصادية و تجارية ، اطرو قوانين جديدة اقتصادية و اجتماعية . و بروز مجموعات
اجتماعية مدنية اكثر حرية ، اكثر حيوية اكثر شبابا .

اعادة بعث استهلاك المشروب الغازي بعد ان ارتبط بالانتاج الرديئ و غير الصحي ...
ارتبط مشروب كوكاكولا الان بالرفاهية والاستهلاك المدني و بقوة و في كل اماكن الاستهلاك .
ديكور جديد بالاحمر و الابيض بدأ يجتاح لافتات المحلات و الطرق و الملصقات و الالواح
الضوئية و كذا المقاهي و تجهيزاتها الطاولات و الكراسي و المظلات و الثلاجات...
المؤسسة موقع جديد و واقع جديد ترتيب جديد فضاء عمل جديد - فضاء مفتوح مكاتب جديدة
خفيفة وليست ثقيلة وليست موصدة مغلقة حركة جديدة بين اماكن العمل افقيا وعموديا

¹Ali kenz, op.,cit.,p.12

بعيدا عن الصرامة العمودية المعهودة في الادارات نظام دخول وخروج جديد يعتمد على الامن و
تحصين الرقابة . فضاء اكثر الكترونية وانماط جديدة من الاتصال الكتابي و الشفهي ...
شرعية الواقع الجديد التي تقدم في شكل التقني اولا اين التقني يتحكم في الاجتماعي ، القبول و
التقبل وخضوع للمانا جمت الجديد و الحديث ...

نضج للقطاع الخاص و انضاج للقطاع الخاص ومحاولته لاقتحام مجالات اخرى هذه المرة
كيفية تتمثل في التحول الى الاستهلاك العالمي الى التحالف مع الراسمال الخارجي عضويا
تنظيما واستراتيجيا بعد ان قادت الدولة مسيرة الادخال الى الاستهلاك العالمي و حان الوقت
ليأخذ القطاع الخاص المبادرة بدل الدولة .

رؤية جديدة للقطاع الخاص للتوسع والاستمرار ليس على قاعدة وطنية مستقلة و انما على
قاعدة الالتحام مع القطاع العالمي .

حركة انضاج للقطاع الخاص التي سينطلق معها قطاعا خاصا جديدا برعاية و اشراف الفاعلين
السياسيين ومراقبتهم وسينشئون وكلاء للامال في شكل مشاريعيين ليس لهم تاريخ في قطاع
الاعمال ، طبعا وفق اتفاق خفي الوكيل- رجل الاعمال صاحب المؤسسة الاقتصاد – صاحب
التنظيم والموكل صاحب المؤسسة الادارية السياسية الذي يقوم بالتأطير لحدود اللعبة
الاقتصادية...

الوحدة عبارة عن جملة عن مجموع مدمج مستورد ككتلة واحدة ، استيراد العلامة التجهيزات
المواد والتسيير .

تبدل في طبيعة الدولة وبداخلها بنية التحالفات داخل النظام لصالح اتجاه الانفتاح "على
الطريقة المصرية" اي الانفتاح يجب ان يتم بقيادة و بمراقبة من داخل النظام و اجنحته مع
استبعاد للقوى الاقتصادية غير الاليفة وتعمل خارج النظام .و الطريق التجاري هو الاضمن و
الكثرتبعية ليكون قاعدته الانطلاق ولهذا تحرير التجارة الخارجية يكون القطاع الاول للانفتاح
الجديد و بروز الشركات التجارية في الاستيراد .لتحقيق التراكم الاول ...ثم سنرى !

ازالة وتشريد المجموعة الصناعية واستبدالها بمجموعة جديدة التجار كوبرادور بدون مهنة –
sans metier - في شكل تحالف تجاري اداري سياسي متمفصل على محور البنوك والضرائب
الجمارك .

63 المؤسسة والمجتمع :

المسألة العقلانية ، نحن بعيدين عن النمط التيلوري و النمط الفوردي انها حالة مابعد
الفوردية اين للاستغلال الامثل لكل الموارد الاجتماعية عقلانية محدودة بل ضيقة جدا في
حدود التقني البحت. وخصوصا الموارد "اللاعقلانية" في المجتمع
ليست عقلانية شاملة بل عقلانية جزئية تتغلغل "اللاعقلانية" ثنايا التنظيم كله ومفاصله .
عقلانية ليست كمبدأ موجه و انما كخضوع لمقتضيات التقني وشروط عمله.
التقسيم التقني للعمل يرافقها تراتبية اقل عقلانية اسمها عقلانية اجتماعية او عقلانية متكيفة
لدا نشهد انهيار العقلانية الوحية "الاحسن و الامثل وبناء او محاولات بناء عقلانيات متعددة .
تجربة في سياق "اللاتوافق" .
اعادة بناء عناصر السياق القطاع العام الدولي تدخل السياسي و الايديولوجي بقوة مع ماتحت
الدولي (جهوية زبونية تقاسم السلطة تفاوض ...) ، سياق مؤطر بالعنصر الدافع هو الريع ،
النظام الريعي . سياق افرز تشريد للمعقلنيين عن طريق الدونية التخريب وحتى الافقار ونزيف
للنخبة والاطارات...
تكريس العلاقات الرأسمالية بشكل نهائي لا يقبل المسألة و لا يقبل اي بديل ، انفصل العمل عن
الراسمال جوهر النظام الرأسمالي .
مع المؤسسة الخاصة و المتحالفة مع الشركة العالمية تكرست شرعية النظام التيلوري الذي
سهيكل العلاقات بين الفئات الاجتماعية المهنية و الوظيفية .
التسييرية كايديولوجيا ستهيمن و سيعمل " الخبراء" في المانجمنت و في الماركوتينغ على صياغة
الوصفات و التصورات "العلمية" و "نماذج" المؤسسة الناجحة على تكريس النظام التيلوري و
تحت العلاقات الرأسمالية .
يتوقف المصنع من كونه حامل التطور و تغبير المجتمع الى مجرد استجابة الى طلب معبر عنه
حاجات سلع و خدمات تحت تكاليف محددة و اسعار في سوق العرض و الطلب .
انفصال الملكية الرأسمالية عن التسيير بازاحة الراسمال خارج المؤسسة .
لم يعد المصنع محور المجتمع اصبحنا امام مصنع لاسياسي و لا اجتماعي و لا ثقافي انه الانفصال
بين المجتمع و المصنع بين المصنع الاقصادي و المجتمع الثقافي .

مؤسسة فرويتال التي تخدم أكثر من 5000 زبون مباشر 7000 زبون على مستوى مجموع شبكة التوزيع الذي يتم عبر الشاحنات النقل البري حوالي 800 نوع من الشاحنات المختلفة لايصال كوكاكولا الى المستهلك و الزبائن.

من اجل رفع قدرات الإنتاج التعبئة خط جديد دخل الخدمة بداية جويلية 2009 لقد تحصلت مؤسسة فرويتال على جائزة خاصة باللجنة سنة 2008 ل تروفاي اكسبور المنظمة من طرف مركز التجارة العالمي الجزائر مع علامة كوكاكولا تعتبر فرويتال محصنة من من مشاكل التقليد لمنتجاتها وهذا يرجع للتميز الواضح لمنتجات العلامة كما ان المركز محاط بشروط كافية تجعله غير متاح للتقليد او النسخ بالمرّة و نفس الشئ بالنسبة للعلامة و التغليف .

يرى بعض الجزائريين ان كوكا كولا الجزائرية لها مذاق يختلف عن مذاق كوكاكولا الفرنسية أجابنا احد الموظفين أن المركز القاعدي هو نفسه لكن الاختلاف يكمن في نوعية و مذاق الماء المضاف والذي يختلف من دولة إلى دولة بل من منطقة الى منطقة لكن الشركة تعمل جاهدة بالوسائل التكنولوجية الغذائية المتاحة الحفاظ على المذاق الأصلي أصلا المنتج المركز يصدر من ممون واحد الشركة الام صاحبة البراءة الشئ الذي يتغير هو الماء المضاف للتميه الماء مختلف من مكان الى مكان تبديل جهود لمعالجة المياه لكي تكون حسب المعايير و المقاييس المسطرة من الشركة الأم كوكا كولا .

و حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء ان العامل الديموغرافي أدى إلى نمو في سوق المشروبات في الجزائر وصل الى 7 بالمائة حيث سجل سنة 2007 حجم طلب يفوق 1.5 مليار لتر و ارتفع استهلاك الفرد الواحد ب 13.2 لتر في السنة بين 2003 و 2007

ما يقارب 2 مليار اي 1.925 مليار لتر من المشروبات الغازية تستهلك في الجزائر في سنة 2011 هذا يمثل 83.7 مليار دينار جزائري من المبيعات

اي ما يقارب 35.6 لتر لكل ساكن و مع نسبة نمو سنوية بين 2011 و 2016 تقدر ب 7.8 بالمائة بهذه الارقام الجزائر تقع وتصنف في المتوسط نسبيا ب 55 بالمائة مقارنة بالدول الاخرى فيما يتعلق بالاستهلاك حسب السكان 20 بالمائة من الدول الاخرى لها استهلاك اقل من 53.6 بالمائة

السوق الجزائرية في مجال المشروبات الغازية تعد من بين 9 بالمائة من الاسواق التي تسجل نمو اعلى من 7.8 بالمائة

في سنة 2010 78.3 مليار دينار جزائري بالقيمة لكمية الاستهلاك تقدر بـ 1.784 مليار لتر
في سنة 2012 88.9 مليار دينار جزائري بالقيمة لكمية تصل الى 2.037 مليار لتر مقارنة المشروبات
الغازية مع بعض المشروبات تكون في سنة 2011

حيث كمية الاستهلاك للمشروبات الغازية تقدر بـ 19256 مليار لتر.
السوق المحلية للمشروبات الغازية تشهد نموا قويا و متصاعدا مع انتاج 20 مليون هكتلتر في
سنة 2008 ما يعادل رقم اعمال يقدر بـ 45 مليار دينار جزائري اي 490 مليون يورو.
تقدر نسبة الاستهلاك السنوي و لكل ساكن بحوالي 35 لتر في سنة 2005 حيث مرت النسبة
للمشروبات المنعشة بدون كحول من 49 لتر في سنة 2007 لتصل حاليا الى 56 لتر.

يقدر الارتفاع السنوي لرقم الأعمال بـ 30 بالمائة
ما يقارب 2 مليار 1.925 مليار لتر من المشروبات الغازية تستهلك في 2011 في الجزائر.
هنا يمثل 83.7 مليار دينار من المبيعات .

اي ما يقارب 53.6 لتر لكل ساكن مع نسبة نمو سنوية بين 2011- 2016 بـ 7.8 %
هذه الارقام الجزائرية تموقع في المتوسط نسبيا بـ 55 % مصنفة مقارنة بدول اخرى فيما
يتعلق بالاستهلاك حسب السكان 20 % من الدول الاخرى لها استهلاك اقل من 53.6 لتر
السوق الجزائرية تعد من بين 9 % من الدول التي تسجل نموا على 7.8 %.
السوق المحلي للمشروبات الغازية و العصائر تشهد نموا قويا و متصاعدا مع انتاج 20 مليون
هكتلتر في سنة 2008 ما يعادل رقم اعمال يقدر بـ 45 مليار دينار بـ 490 مليون يورو 35 لتر
لكل ساكن سنويا في 2005 استهلاك المشروبات المنعشة بدون كحول مرت من 49 لتر في
2007 لتصل حاليا الى 56 لتر.

الارتفاع السنوي لرقم الاعمال العصائر و المشروبات بقدر بـ 30 %
الاستثمار في الحضور و التواجد قوي جدا لشغل كل الفضاءات التي يقع عليها النظر
الحوامل الاشهارية التقليدية التلفزة و الراديو الإلصاق الثابت و المتحرك، ديكور مداخل
المحلات و المقاهي.

كوكا كولا لا تعد رائدة في السوق الوطني للمشروبات الغازية بـ 25 % (حصة سوق)
في 2006 العلامة سجلت نموا بـ 5 % بالرغم من ارتفاع الأسعار نتيجة التذبذبات الحاصلة
في السوق العالمية للمواد الأولية.

مجلة ارايبس Arabies أوضحت ان العلامة كوكا كولا مهيمنة في منطقة المغرب العربي وأنها تجمع المنافسة في سوق اين العلامات الأخرى تحاول فقط البحث عن البقاء. في الجزائر كوكا كولا تحقق اكبر مبيعاتها في المنطقة حسب المصدر السابق العلامة الرائدة في السوق الجزائرية بحوالي 25% كحصة من السوق الإجمالي متقدمة عن بيبسي وحمود بوعلام.

فيما يتعلق بنمو الشركة قدرت نسبة النمو في سنة 2006 ب 5% في 2006 الشركة حققت رقم أعمال قدر ب 100 مليون دولار و سجلت حجم صادرات ب 25 مليون دولار

السوق الجزائرية للمشروبات يقدر بحوالي 3.1 مليار قارورة حجم 20 سل وهو الذي له قدرة كامنة على التطور الأكثر والأعلى في المنطقة من ناحية الاستهلاك. يمثل هذا الاستهلاك 22 لتر في السنة للسكان الواحد .

كوكا كولا الشركة تعمل مع المؤسسات المحلية المختصة في مجال التعبئة كفرويتال بالوسط و سكيكدة بوتلينغ كوبي و شركة المشروبات للغرب الجزائري حسب تصريحات مدير الشركة هذه النسبة تطورت لتصل الى 7% في الثلاثي الاول لسنة 2007.

أمام هذا النجاح التجاري المؤسسة استثمرت 7 ملايين دينار جزائري في التطوير لأنشطتها و خصصت حوالي 50 مليون اورو من اجل اقامة تجهيزات التعبئة الأكثر حداثة شركة كوكا كولا بغرب الجزائر SBOA حكم عليها بغرامة 60 مليون سنتيم و مليار سنتيم كبديل للخسائر لصالح فلاحين اثنين مالكين لقطعتين ارض تعرضتا للتلوث جراء إلقاء النفايات في الأراضي الفلاحية.

القضية تعود الى شهورات 2008 عندما مصنع كوكا كولا في واد تليلات يقع على بعد 25 كم عن وهران افرغ خلال عدة أيام مياه مستعملة و ملوثة في ارض زراعية تابعة لشخصين لمحاذاة المصنع.

اعلم بالحادث من طرف مدير البيئة للولاية الوالي شكل لجنة مؤقتة للمتابعة مكلفة بتوقيف كلي لتفريغ المياه المستعملة ، تصليح " المجاري " وتعويض المتضررين و اعادة استصلاح الأراضي الملوثة .

تحقيقات الشرطة العلمية و الدرك الوطني قطعت بان المياه المستعملة كانت بالفعل سامة.

الشركة المتعددة الجنسيات اعترفت بالافعال على لسان مسؤولها وهو اطار اجنبي تم تحويله للعمل في مناطق أخرى لتفادي الجنايات ، الضرر الواقع تمثل في اراضي ملوثة ، وأشجار فواكه يبيست¹

جمعية منتجي المشروبات apab تعمل مع السلطات العمومية و الفاعلين الاقتصاديين من اجل استحداث مركز تقني صناعي في قطاع الصناعة الغذائية وهذا من اجل " استمرار القطاع الذي يعاني من نقص في التكوين المتخصص وتأهيل المستوى التقني بصورة دائمة وكذا توفير مخابر تحليل مناسبة وخدمات ضرورية لبقاء وتطور قطاع المشروبات -²

يعتبر الجزائريون مستهلكون كبار للمشروبات الغازية الدليل بالأرقام 2.3 مليار لتر يبعث على مجموع التراب الوطني في سنة 2012 رقم في تصاعد مستمر يعكس تطور هذه السوق في الجزائر انفق الجزائريون فعليا 104.8 مليار دينار في المشروبات الغازية والعصائر خلال سنة 2012 حسب اورومونيتور هذا المبلغ وجه الى شراء 2.391 مليار لتر الذي يمثل لسكان عددهم الاجمالي 35.98 مليون اي بنسمة يرجع 66 لتر لكل ساكن في السنة الأرقام توضح في سنة 2012 ان كمية القارورات المباعة ارتفعت مقارنة مع السنوات الماضية 1.78 مليار لتر اشترت سنة 2010 و 1.91 مليار لتر سنة 2011 نمو الاستهلاك للمشروبات الغازية والعصائر يتوقع تصاعده على الأقل حتى 2016 حسب توقعات اورومونيتور.

سجلت جمعية منتجي المشروبات حوالي 695 مؤسسة في القطاع الا ان السوق يهيمن عليه قلة من المؤسسات مما جعل القطا يمتاز بخاصية احتكار القلة وبنسبة 99% من السوق. أهم وظائف الشركة الام كوكاكولا الشركة وفروعها تقوم بانتاج وبيع المركز لشركات التعبئة (في القارورات) تطوير المنتوجات الجديدة تتكفل بمراقبة النوعية تضمن التسويق نحو الزبائن . أما الشركة التعبئة (في القارورات) فهي مستقلة ومراقبة من طرف كوكاكولا وتكتفي بالتعبئة في القارورات و القنينات و ضمان الامداد (التخزين و التوزيع) وتكفل بالبيع للوسطاء وتسير المستهلكين الوطنيين ومسؤولين على الاحداث و الرؤية على المستوى المحلي .

الاستثمار في الشباب ذوي الشهادات لكن مع التكوين الداخلي المكثف وهذا مكلف جدا مع انعدام ضمانات البقاء بعد مدة قليلة من التكوين إلا ان فرض صيغة قانونية ملائمة في شكل عقود تتضمن التزامات و حقوق يجعل من هذه الفئة قليلة الخروج مقارنة بالفئات الأخرى الى

¹/Liberté 03/06/2010 consulté le 24/11/2013

²/ELMOUDJAHID consulté le 17/12/2011

جانب الاجر التحفيزي يجعلها اكثر استقرارا. بالرغم من المنافسة الشرسة التي تتعرض لها المؤسسة من طرف الشركات البترولية العاملة في الجنوب الجزائري الوطنية والاجنبية. الاتجاه نحو تسميات وتكوينات أخرى و الجديدة في نظام التكوين في المعاهد و الجامعات و التي تاخذ بعين الاعتبار الاعلام الالي و انظمة المعلومات. هذا التعقيد التكنولوجي يتطلب شمولية التصور ونظرة كلية للنظام التكنولوجي الكلي و علاقاته بالأجزاء لذا غالبا ما يلجا في الاعمال الكبرى و الحرجة الى الشركة الأم و عمالها التكنولوجيون Les technologues للمرافقة والعمل المباشر. فالشركة لديها و مع مستوى الأفرع متخصصين في تكنولوجيا الشركة او الشركات المصممة و المقيمة لهذه التجهيزات المدمجة. الاتجاه نحو الالكترونيات الاعلام الالي نظرا للربتة المتزايدة لعملية الإنتاج ، التعبئة التي تتجه نحو اكتساح وإدماج كل العمليات في كتلة تقنية واحدة عملاقة. احيانا يلجا الى المناولة في هذا المجال او عقد مع المصمم و الواضع للنظام التكنولوجي .

64. سران مطبقان: الماء و تحويل الارباح :

كتبت لوموند ديبلوماتيك ان فاندانا شيفامديرة مؤسسة البحث العلمي و التكنولوجيا البيئة بالهند ومؤلفة كتاب حرب الماء عن دار AVENTARINE بباريس 2003 و الحياة ليست سلعة عن دار L'ATELIER بباريس 2004 و ذلك في مارس سنة 2005 كتبت لوموند ديبلوماتيك حول موضوع استغلال المياه من طرف شركة المشروبات المتعددة الجنسيات كوكا كولا بالهند حيث تملك كوكا كولا مع بيبسي PIPSI 90 " مصنع للتعبئة" التي هي في حقيقة الأمر " مصانع للضخ" للمياه منها 52 مصنعا لكوكاكولا

كل وحدة مصنع يستخرج من 1 مليون الى 1.5 مليون لتر ماء في اليوم الواحد. يؤثر هذا الاستخراج للمياه الجوفية بهدة الوتيرة على توفر الماء الصالح للشرب و نسبته هذه المصانع ترمي النفايات السامة التي تهدد البيئة و الصحة و تلوث المياه الجوفية و الجارية نساء قبائل بلاشيمادا في بلاغات وكيرالا نظمن احتجاجات ضد جفاف المياه الجوفية و الاسغلال الكبير لشركة كوكا كولا لهذه المياه .

حيث تستعمل 9 لتر من الماء الصالح للشرب من اجل انتاج 1 لتر من كوكاكولا انتاج المصنع الذي فتح في مارس 2000 يصل الى 1224000 قارورة كوكاكولا

السلطات المحلية اعطت رخصة استخراج الماء بشرط استعمال مضخات بالمحركات pompe motorisées لكن كوكاكولا بدأت الاستخراج – المص- بصورة غير قانونية لملايين لترات الماء الصافي في أكثر من 6 أبار حفرت من طرف الشركة ذاتها وباستعمال مضخات كهربائية قوية للغاية pompe électriques ultra puissantes الأمر الذي أدى إلى تدني مستوى المياه الجوفية بشكل رهيب حيث تواجد الماء انتقل من 45 متر إلى 150 متر عمقا ، لقد جفت 260 بئر التي كانت موجهة أساسا لتزويد السكان بالماء الصالح للشرب . وفي منطقة كيرالا المسماة سلة الأرز المردود الزراعي تدني ب 10 %.

في سنة 2003 السلطات الصحية أبلغت سكان مقاطعة بلاشيمادا ان المياه أصبحت ملوثة و غير صالحة للشرب – الامر الذي اثار سخط كبير فقد ثارت النساء ضد " قراصنة الماء " .
خصوصية الماء الذي يعد من العناصر التي يجب ان تكون في متناول جميع الناس بدون استثناء كالشواطئ و الهواء و الغابات ولا يمكن ان يكون الماء ملكا خاصا .
في راجاستانوبالأخص في جايبور العاصمة بعد افتتاح مصنع كوكاكولا سنة 1999 مستوى المياه الجوفية تدني من 12 مترا الى 37.5 متر ، وحدة التعبئة كوكاكولا لوثت الماء و الأرض .
العديد من المحاكم كانت محل شكوى و احكام ضد شركة كوكاكولا مثال الجزائر محكمة وهران واد تليلات .

كوكاكولا راسملت سرعة التوسع في الصناعة المشروبات فأصبحت المصنع الأكبر للمشروبات في العالم.

كوكاكولا حاضرة في أكثر من 200 دولة مع أكثر من 84000 ممول
حاليا أكثر من 70 % من مداخيل الشركة تأتي من مصادر خارج امريكا (كوكاكولا, 2012)
كوكاكولا مستمرة في حماية سر التركيب المنتوج مع المنشآت التصنيع – الانتاج – المراقبة بصرامة .

التطورات التكنولوجية أصبحت قوة محركة لكوكاكولا في المعلومات و التوزيع و المخازن بمتابعة بدقة مستويات المخزونات

المياه تخزن في حاويات ارضية بسعة 40.000 لتر و 20.000 لتر

لدى المصنع مخبر تحاليل خاصة به اين يعمل فيه مجموعة من التقنيين الطاقم العامل هنا مكون لاحترام الحد الأدنى للنظافة

رقابة النوعية لديها ايضا جزء مخصص للبيئة لمراقبة النفايات المائية و المياه المستعملة

كما يمكن التمييز بين مختلف المصالح

المؤسسة تعمل على اساس التيار المستمر en flux tendu هذا التنظيم الخاص يسمح باجراء مراقبة النوعية بصور مثالية .

المختصون متفوقون على أن النقطة المشتركة الأهم في مجال المشروبات يبقى تكنولوجيات التعبئة و التوظيف .

بجانب مؤسسات كبيرة للدولة نجد العديد من الفاعلين الصغار الخواص والمحليين جدا و بسوق ضيقه ، طاقات إنتاج محدودة جدا مع غياب تام لإدارة التحسين والتوسيع ت . بل أدى هذا إلى الرداءة في المنتج هذا شجعته الحماية الاقتصادية الكلية للاقتصاد الذي حى القطاع وبقية الاقتصاد الوطني من غزو الشركات المتعددة الجنسيات وضعية الاحتكار تغيرت بفعل الانفتاح الاقتصادي و الخصوصية و بروز الاستثمار الخاص الذي شهد بالفعل انفجارا مميذا في قطاع الصناعة الغذائية بصورة أخص لم يشهده في أي قطاع آخر.

هنا ستطرح قضية التوطن للمجموعات العالمية بالجزائر وبأي صيغه.

الشركات الوطنية الجزائرية في مجال المشروعات عانت كثيرا من الآلات و التجهيزات القديمة و المتآكلة و يد عامله غالبا غير مؤهلة إلى جانب :

- ضعف التسيير و التنظيم .

- عدم التحكم في النوعية و ضبط المعايير.

هذه المشاكل كلها غطاها الطلب الكبير و المتزايد خاصة في فصل الصيف ورمضان أمام عرض هزيل.

قطاع الصناعات الزراعية الغذائية في مجمله يقدم في حسابات الصناعة الجزائرية كقطاع في نمو قوي : على سبيل المثال تطور ب 26% بين سنة 2000 و 2001 .

القطاع كذلك مدعوم من طرف برنامج وطني للتنمية الفلاحية PNDA المسطر من طرف السلطات العمومية منذ سنة 2000.

كما أن القطاع افاقه تنطوي على إمكانات هائلة للتطور و يشهد حالة تنافسية قوية¹.

مميزان قطاع الصناعة الغذائية IAA في العالم هي كما يلي :

يتميز القطاع بحالة احتكارية قوية : احتكار الأقلية قوي جدا بمعنى عدد قليل من الفاعلين تهيمن على الجزء الأكبر من السوق.

¹ ETUDE DE LA FILIERE ABAP P.

هذا الاتجاه لم يوجد في الجزائر على المستوى المحلي ، قبل رفع الاحتكار و دخول الفاعلين الأجانب و خاصة العمالة كوكا كولا و بيبسي كولا .

تحصي جمعية منتجي المشروبات حوالي 1400 مؤسسة في المشروبات مسجلة في السجل التجاري ، لكن بحصص سوق موزعه بشكل غير متساوي.

4- الميزة الثانية و مشتقة من الأولى : قوة و شراسة التوزيع الكبير ، الشيء الذي يشجع التسويق العدائي و الهيمنة المطلقة على الفاعلين الصغار الذين سيكتفون بالانزواء على المحلي و الجهوي او الاكتفاء بحصة متواضعة .

5- ميزة خاصة بالمشروبات في الجزائر و هي قوة تبعية القطاع إنتاجا و توزيعا لعادات و تقاليد الاستهلاك عمرها أكثر من قرن (القازوز) و رسوخه في يومية و موسمية الغذاء الجزائري . العلاقات بين مختلف مؤسسات القطاع من جهة تتسم بالضغط التنافسية حسب منتج / سوق و من جهة أخرى حسب التكنولوجيا المستعملة .

- العلاقة بين الممونين و الزبائن (الموزعون)

- العلاقة بين مؤسسات القطاع و الإدارات و التنظيمات الحكومية

تحرير التجارة الخارجية ، نزع الاحتكار للنشاط الصناعي و خصوصية المؤسسات العمومية في ما سمي " الإصلاحات الهيكلية مع ملائمة الإطار التنظيمي و القانوني المشجع للاستثمار و الخواص . هذا و حسب احصائيات المركز الوطني للسجل التجاري حوالي 400 مؤسسة تحمل علامة مسجلة تنشط ميدانيا في سوق المشروبات الغازية

بالنسبة للمشروبات الغازية العمالة ارتفعت من 3817 عاملا في سنة 2002 إلى 4184 عاملا في سنة 2003 بنسبة نمو قدرت ب 10%.

حقق قطاع المشروبات الغازية في سنة 2002 رقم الاعمال 10700 مليار دينار جزائري و في 2003 بلغ 10200 مليار دينار جزائري .

مما يعني أن هناك استقرار في التطور الذي شهده القطاع منذ 1997 الى غاية 2002¹.

الخلاصة أن هناك قدرات فائضة مهمة جدا

- نقص في الاستعمال عدم الاستغلال الامثل الطاقة الانتاجية

- نسبة نفايات معتبرة قياسا لرقم الأعمال

كل هذا مضر و غير مفيد في التحكم في التكاليف غير المباشرة

¹RAPPORT 2005 P. 27

- أما التكاليف العامة المنطوية تحتها : تكاليف هيكلية و تكاليف التوزيع و التكاليف المالية فهي بشكل عام في حدود النسب المسجلة في الصناعة .
- عامة يستعمل القطاع من 3 إلى 4 قنوات مختلفة للتوزيع وليس هناك هيمنة أو افضلية حادة لاحدها.
- تشكل تكاليف التوزيع حصة مهمة اد تستحوذ على 64 % بالنسبة للبيع الجملة و 22 % للبيع المباشر¹
- يلعب الاشهار ، المكون الاستراتيجي في الصناعة المشروبات والاستثمار الدائم في العلامة و الشهرة و الحضور معتمدا، اساسا الانتشار الواسع. على سبيل المقارنة يمكن ان نورد الاستثمارات الاشهارية في فرنسا في مجال المشروبات حيث يشكل الاشهار مكون رئيسي في الصناعة المشروبات اد تقدر مبلغ الاشهار بالنسبة للمشروبات غير الكحولية ما يقارب 25371 مليار دينار جزائري بنسبة 53%².
- ادى تواجد كوكاكولا في السوق الجزائرية اثار حاسمة بطريقة مباشرة او غير مباشرة اد شهدت سوق المشروبات حالة تطور و نمو من الناحية الكمية ولكن مع هيكله في نوعية الطلب. فعادات الاستهلاك مع التنوع بدأت تظهر و الطلب بدا يأخذ منحى العادي شيئا فشيئا. مع بعض التدقيق في الاختيارات و الافضليات نظرا لتنوع العرض.
- نسبة تغطية السوق بالانتاج المحلي تصل الى 100 بالمائة مما يجعل الاستيراد يكاد يكون منعدما قطاع المشروبات مهيم على عدد قليل من المؤسسات حيث 5 مؤسسات تملك في المجل 50 % من حصة السوق حسب تقرير جوان 2005 . نلاحظ كذلك أن 20 مؤسسة في القطاع لا تتجاوز حصتها سوى 10 % من السوق .
- وان 10 مؤسسات لا يتجاوز حصتها 1 % من السوق.
- تعزز هذا الاتجاه مع دخول العمالقة العالميين لقطاع المشروبات السوق الجزائرية.
- الدراسات المختصة في مجال المشروبات و التي انجزت برعاية نقابة المنتجين للمشروبات الغازية تجمع على النقائص التالية :
- نقص لنظام المعلومات كامل و ذي مصداقية حول نشاط القطاع المشروبات.
- غياب الشفافية في العلاقات بين المنتجين (صراع مصالح)

¹ Rapport juin 2003 abap p . 32

² RAPPORT JUIN 2005 ABAP P. 36

- غياب إطار مهني ملائم بالرغم من وجود نقابة حديثا APAB لتشكيل قوة اقتراح تجاه السلطات العمومية
 - نقص في قنوات و مؤسسات (خاصة أو عامة) للدعم و المساندة.
 - على مستوى النظم و القواعد المنظمة للقطاع تسجل الدراسات المنجزة على القطاع؛
 - ضعف و عدم ملائمة التنظيم لظروف و معايير النظافة و الإنتاج و الحفظ.
 - انعدام وضعف المعايير الوطنية و المراجع المهنية فيما يتعلق بإنتاج المشروبات .
 - ضعف الرقابة لظروف البيع و شروطه في كل مراحل القطاع (البعيدة و القبلية).
 - عدم احترام كثير من المنتجين لمعايير الصناعة الغذائية (الجودة ، مراحل الإنتاج ، المعايير الدنيا للنظافة و الأمن الغذائي...)
 - صعوبات عديدة في طريق التمويل البنكي .
 - العمليات البنكية البطيئة و خاصة فيما يتعلق بالتحويل و الدفع بالصكوك و بصورة اخص مع المعاملين الأجانب .
 - ضعف القواعد البنكية المنظمة لعمليات الدفع خاصة عندما يتعلق الأمر (حقوق العلامة و البراءة)
- مشاكل عديدة للإنتاج تحت الترخيص sous licence
- نظام المنافسة غير عادل و السوق غير الرسمي خلقت فوضى كبيرة بفعل وجود و بروز منتجين دائمين أو مؤقتين غير مؤهلين يلجئون إلى استعمال فوضوي للملونات و الإضافات غير المراقبة و بدون نظام معياري. مع اتشار سلوكيات بيع و تطبيق أسعار زهيدة لمشروبات رديئة الجودة.
- كما دفع هذا الوجود الى الشعور بالخطر من طرف المتعاملين الاخرين الامر الذي دفع حمود بوعلام مثلا الى اعادة كلية و هيكله كلية لصناعته مع التجديد التكنولوجي و التنظيمي و التسويقي واعادة احياء و بعث منتوجات حمود من جديد ، الآلات و الأجهزة جديدة في معظمها في قطاع المشروبات و الأجهزة أقيمت في غالبتها ، بعد سنة 2000 من طرف هندسيات مدمجة في الممون الرئيسي للأجهزة الصناعية.
- الملاحظة الأساسية في هذا المجال هو غياب إدماج المعرفة التقنية محليا و التي تسمح التحكم في الأدوات و الآلات الامر الذي يجعل التحكم التكنولوجي ضعيف نوعا ما.
- العمال ، حتى الأكثر تكويننا منهم، لا يملكون الكفاءات المؤكدة في مجال المشروبات إذا استثنينا المخابر. و بالتالي أصبحت التبعية للخارج مهمة جدا و مصيرية

المؤسسة تنتظر الكثير من مموليها الا جانب سواء فيما يتعلق بالأجهزة وبالعناصر والمكونات. تعد فرويتال الرائدة و الموجهة لنموذج في اد كانت لها أفعال تكوين لما يقارب ثلث (30%) لعمالها كل الفئات المهنية (16 مهندسين، 55 تقني ، 29 عامل موظف...اد لم يشكل التكوين في معظم المؤسسات هما كبيرا .

في ما يتعلق بالتكوين ، المؤسسة تلجأ في كثير من الأحيان إلى تكوين إطارات و تقنيين لدى الممولين الأجانب للأجهزة عند الاقتناء الأولي لهذه الأجهزة.

هذا التكوين يبقى محدودا في الاستعمال اليومي والجاري للأجهزة وصيانتها الوقائية. لا يوجد في الوقت الحالي مراكز مختصة في التكوين المختص و المكيف لأنشطة قطاع المشروبات. غياب في قطاع التكوين الحكومي – التكوين المهني و التمهين لتكوينات خاصة و متخصصة في قطاع المشروبات، التكوينات القريبة هي غير مباشرة و هي للمناصب العمل المشتركة كالمحاسبة ، أعوان المخازن ، تقني البيع، ميكانيك عامة...

- المراكز هذه تعطى تكوينات قاعدية ، غير متلائمة مع التكنولوجيات المعقدة و الحديثة في القطاع.
- الاهتمام منصب من طرف المؤسسة على المدى القريب للحفاظ على حصة السوق وليس التكوين .

فيما يتعلق بالكفاءات و المؤهلات يلاحظ إجمالا ، نقص في التاطير – نقص نسبي للتأطير الذي المقدر ب 8% في قطاع المشروبات الغازية في سنة 2003¹.

و إذا أخذنا فقط تأطير التعليم العالي (مهندس و ليسانس) سيكون نسبة التأطير ضعيفة جدا حوالي 4 % في النهاية نلاحظ ضعف التأهيلات للعمال على مستوى كل الفئات السوسيو مهنية بما فيها التسيير.

بالرغم من الثورة التي أحدثتها فرويتال كوكاكولا في مجال التوزيع لقد أصبح ملامح و ظاهر الحضور السوقي لكوكاكولا عبر الطرقات السريعة تجوبه اساطيل من الشاحنات بالعلامات كوكاكولا و حملات الاشهار و الترويج تلطم العيون في كل مكان و ثلاثيات كوكاكولا في كل المحلات نلاحظ ضعف تأطير التوزيع و فعاليتها .

إشكالية التوزيع انعدام لشبكة مهيكلية و مبنية على المستوى الوطني للتوزيع متخصصة و فعالة ومحترفة، هذا الوضع يشكل مشكلا كبيرا لكثير من مؤسسات القطاع.

¹Etude de la filiere boissons,algerie,2005,rapport principal,analyse filiere
boissons,Apab/edpme,eurodeveloppement pme,alger,juin,2005

- 70% إلى 80% من التوزيع يتم عبر تجار الجملة.
- نشاط التوزيع في الجزائر مهيم على قطاع غير الرسمي - حجم صغير ، تكاليف مضاعفة لمضاعفة العمليات الخطر المالي الفوضى انعدام الرؤية و التوقع استعمال النقود ، عدم الفاتورة ، الفاتورة الوهمية والوسطاء....
- عدم معرفة للسوق من طرف المؤسسات (قطاعات الزبائن ، الطلب حسب كل جهة كثافة التنافس بين المنتجات المعروضة المجهولة المصدر والمصنع.
- الدولة والإدارات المختلفة وزارة الصناعة ، وزارة المالية ، وزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الموارد المائية ،وزارة الفلاحة - الضرائب ، الجمارك والتجارة.
- وصعوبة التنسيق بين هذه الإدارات والمؤسسة التي تجد نفسها تتعامل مع العديد من الإدارات يصعب التوفيق بينها وقد تتضارب علاقاتها مع المؤسسة
- إلى جانب النقابات والجمعيات التي تعتبر أدوات تدخل ومراقبة المؤسسة وفي مؤسسة.
- يمتاز قطاع المشروبات الغازية بنقاط قوة تتمثل في التكلفة الضعيفة للإنتاج سواء التجهيز او المواد الداخلة او الوسيطة الى جانب تكلفة اليد العاملة الضعيفة و امام في المقابل هامش ربح كبير ومعتبر ولدى القطاع فرص واسعة للتطور والاستمرار.
- في حين انه يواجه قيود عديدة منها معرفة قليلة للسوق الركود في التطوير للمنتجات مع انعدام التخصصات المهنية المباشرة و ضعف التاثير والتبعية الكبيرة للخارج سواء من النحية التكنولوجية او التموين وحتى التسيير¹.
- كما لا يمكن ان نغفل ان القطاع يعرف فوضى ومنافسة غير قانونية يمارسها الداخلون للقطاع غير نظاميين وغير قانونيين وموسميين انتهازيين.
- يلاحظ انه بالرغم من الاستهلاك والإنتاج في الجزائر اكبر منه في المغرب وتونس إلا ان رقم الأعمال ، نظاميا ، اقل وهذا يعود إلى تدني مستوى المعيشية في الجزائر حسب الخبراء.
- كوكا كولا الجزائر تعاني على المستوى الدولي أيضا من منافسة حادة من العلامات المحلية - حمود بوعلام في الجزائر وخاصة بعد إعادة الانطلاقة لهذا المنتج التاريخي بعد شعوره بتهديد الانقراض والخروج نهائيا من الصناعة عند دخول كوكا كولا ثم بيسيكولا.

¹Ibid,p.66

أما الربط بين الاستهلاك والسياسي أو حتى الديني الثقافي - مساندة الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل ، غزو للعراق لا تخلو من مؤثرات على اتجاه الاستهلاك وأن لم تحض الظاهرة بكثير من الاهتمام.

65. تحديات الصورة وانهيار المعنى :

مع كوكاكولا كمشروب وكصورة يأتي عصر رأسمالي آخر، جديد. هذه المرة يلعب بعصر الصور، العصر الجديد هذا يبدو كوجه عملة غريب من اقتصاد المعلومات. عصر رأسمالي منفلت وغارق في اللامعقولية واللامعنى ، في اقتصاد المعلومات كان مازال خط العقلانية والقيود المنطق تشتغل وتوجه السلوك والقرارات كان هناك مكان للتقاليد الفكرية والجمالية المستفيضة ففي الحقبة السابقة، أي العالم الحديث، كانت الفنون تفكر بنفسها وكأنها تعمل في حيز مستقل ومنعزل، يمكنها منه أن تتأمل ما للحياة الصناعية من عقلانية وهدف واضح . ولكن هذه الأنماط من التعبير الفني المجرد قد استكشفت واستنفدت الآن. وقد انهار التمييز بين الإنتاج الفني ومنتجات العالم التجاري - بين الفن والإنتاج الاصطناعي. الاقتصاد المنتج للصور المستحضر لكل أنواع اللامعقول والخيالولذلك، فمن الممكن التسامح مع المعلقين على اقتصاد المعلومات لو أنهم لم يلاحظوا أن عصر ما بعد الحداثة له دلالات تعاكس تلك التي تعود للعصر ما بعد الصناعي . في وقتنا الحاضر، المقدرة الإلكترونية والميكانيكية على إعادة إنتاج الفن وتقديم الصور قد قادت إلى تكاثر المكر واسع الخيال، إن الواقعية المؤسسة والمنظبطة بأحكام للعصر الصناعي الحديث قد أفسحت المجال لواقعية مفرطة من المعاني المنفلتة والمفككة لعمل السيارة أصبح الآن نمطاً للتححر الذاتي. والكساء قد كف عن أن يكون ثياباً تمت خياطتها من القماش بل أصبح علامات تدل على صورة خيالية غارقة في أقصى التخيلات، والفتازيا. ومع أن الطعام مازال يحمل شياً بالإنتاج الصناعي، فإن الأطعمة والمشروبات لم تعد مرتبطة بمعلومات عن الفوائد الغذائية والصحية لقد أخذت شكل لغة سريرية تثير الغرائز الأكثر تطرفاً ومغامرة لواقعية مفرطة مع الوجبات السريعة، الانفراد واللذة ، البحث عن المتعة ليست المفروضة و المقيدة من المجتمع المتحررة والمنفلتة عن قيوده والتزاماته .

منتجات ما بعد الحداثة ذات الأهمية الاقتصادية المتزايدة دوماً تصمم لتمثيل تجارب حضارية دخيلة، مع أنها، في الغالب، ذات مصداقية إثنوغرافية تافهة، المهم هو انجاز الحضور الدائم و المكثف في الدهن وفي الاسواق.

ان كوكاكولا ستختفي وراء كونها منتج امريكي لتصبح موضوعاً للحنين والاثارة والمتعة وهذه الصور باتت منتشرة جداً بحيث إنها لم تعد مجرد وسائل تحايل لجذب المستهلكين لسلعة معينة، فهي الآن الوسيلة داتها التي نمارس من خلالها رغباتنا الخاصة.

هذا الاقتصاد الجديد للصور قد ظهر حينما كان بوسع الإنتاج الصناعي أن يلبي بسهولة الحاجات الأولية من السلع المادية والخدمات العملية.

إن مموني المنتجات التجارية يدركون أنهم لا يستطيعون الآن بيع الأشياء المحلية فقط، بل يستطيعون أيضاً بيع الصور المغرية التي من خلالها يمكن للمستهلكين أن يتظاهروا بممارسة هواياتهم - الصور التي بالنسبة إليها تعتبر سلع أو خدمات محددة أمراً عرضياً إلى هذا الحد أو ذاك. إن الاهتمام نفسه بإنتاج المعاني يصبح الآن عنصراً طاعياً من عناصر الرأسمالية المتقدمة. تكنولوجيا التلفزيون، والفيديو، والأفلام السينمائية، تسهل وتقوي هذا التحول الاقتصادي.

هذه المرة ليس لاعطاء المعلومات ولكن لخلق الرغبة والحاجة وبالتالي الاستهلاك فإن التكنولوجيا لا تخلق العالم الجديد بصورة منعزلة، بل تشارك فيه بشكل متكرر. وبخلاف اقتصاد المعلومات، فإن اقتصاد الصور لا يعبأ إلا قليلاً بمعالجة المعلومات، والحساب، والتحليل التكتيكي.

إن اشهار للمشروب لا شأن له بالمعلومات، وإن الإفراط المقصود في بث الصور سيكون عائفاً للتفكير المتماusk والعقلاني، إنها صناعة اللامعنى ولكن لتحطيم المعاني القديمة ايضاً.

ففي هذا الاقتصاد، لا يسيطر المختصون التكنيكيون - التحليليون. وإن المهندسين ومشغلي وسائل الإعلام الإلكترونية مطلوبون، ولكن باعتبارهم موظفين فقط فالمهارات التي تهيمن في الاقتصاد هي تلك التي تقود للأداء التعبيري، والفنون المرئية، والتصميم التصويري، والعلاقات العامة، وتصميم المنتجات والاعلفة، والواقعية العملية، وإنتاج الفيديو.

الصناعات الرائجة في اقتصاد الصور الأكثر تقدماً، اقتصاد الولايات المتحدة، هي الصناعات التي تقدم فقرات تسلية في الهواء الطلق) ، والإعلانات، ومعارض التسوق ومناطق البيع بالتجزئة والأفلام السينمائية. إن القوة الاقتصادية الحقيقية للبلاد تكمن الآن في الصناعات التي تشكل الصور المثيرة للدكرات والعواطف. وإن لهذه الصناعات حدوداً مشتركة مع الثقافة الأمريكية ويتعذر تمييزها عنها. وعلى غرار الأفلام السينمائية الأمريكية، فإن السلع الاستهلاكية، ومحلات الأطعمة السريعة، تنتشر في العالم كله، وإن صورها التي يعاد تكوينها باستمرار تبرز بوصفها ثقافة عالمية.

اقتصاد الصور الجديد، عالمي الانتشار، يطوق ليس فقط إمبراطوريات الدعاية والإعلان، فحتى المؤسسات التي تنتج سلعاً عادية كالسيارات تنفق على تصميم صورة السلعة بقدر ما تنفق على الجوانب الميكانيكية. إن مصنع مابعد الحداثة يحقق الثروة على قاعدة إثارة رغبات طلبات اللذة لدى الافراد، فالمركز المهيمن من الاقتصاد لا يهتم الآن بإنتاج السلع، ولا بمعالجة المعلومات، بل بتشكيل المعاني او بالاحرى اللامعاني.

إن انتشار قوة الأعمال يرتبط بقوة بظهور المالية العالمية. وإد لم تعد تخضع لسيطرة أفراد وعائلات معينة، فإن الشركات الكبرى يملكها مستثمرون لا حصر لهم ممن يمتلكون المحافظ والأسهم والسندات

يمارسون تأثيراً قليلاً على الحصص الفردية. إن أكبر أصحاب الأسهم هم أنفسهم شركات: كصناديق التقاعد، وشركات التأمين، والمصارف، والصناديق التعاونية.

إن مديري الأعمال والمديرين الماليين يتصرفون باعتبارهم نخبة متشابكة عالمياً، وهم قد يختلفون في ما بينهم ويتنافسون على الاستثمارات الفردية، ولكن تجمعهم مصلحة متبادلة في وجود إجراءات صحيحة وجو عمل سليم؛ وعلاقات مقبولة مع الحكومة وجماعات المصالح والعمل .

ورغم أنهم يديرون عمليات ذات نطاق عالمي، فإنهم يبقون قريبين من بعضهم بجعل

العمليات الأساسية تتم في مدن عالمية مختارة كنيويورك، وفرانكفورت، وطوكيو، ولندن .

ورغم دعمهم المزعوم للمنافسة الاقتصادية المفتوحة، فإن المديرين متعددي الجنسية يستعملون استراتيجيات محكمة للمحافظة على مراكزهم الاقتصادية البارزة. وهم يسيطرون على حزم من براءات الاختراع، والملكية الفكرية، والخبرة الهندسية، كما أنهم يحكمون السيطرة على الشعارات والعلامات التجارية، والسمعة، والمظهر الخارجي للنوعية والجودة وذلك لتأمين المزايا الهائلة في الأسواق العالمية. وهم يمارسون بشكل عدواني التسعير، والاكتساب ، والهيمنة حينما يتم

تشخيص وجود منافسين خطيرين. وإن أكثر ما يستفيدون منه هو مشاركتهم في النخبة

العالمية للأعمال وشبكات علاقاتها للمصلحة المتبادلة، فبعبكس الحال مع رومانسية السوق الحرة، فإن الخارجيين ممن تنقصهم الخبرة، وينحدرون من بلدان لها علاقات ضئيلة مع تلك النخبة، وليسو قريبين من التمويل - لا يملكون سوى فرصة قليلة لاكتساب قوة الأعمال.

يعمل عصر هيمنة الأعمال، أيضاً من خلال السيطرة على العمل بشدة أكثر، إذ إن قدرة مشرفي الأعمال على إعادة تغيير مواقع العمليات الإنتاجية في مختلف الأقاليم والبلدان تمكنهم من الغط على منظمات العمل. كما تسمح تقنيات الاتصالات الجديدة للمديرين بعرض تقييد أكثر على تلك

المنظمات عن طريق تشتيت العاملين في محطات الحاسوب في مناطق بعيدة، رغم محافظتها على الإشراف المركزي. وبفضل تقنيات المتابعة الإلكترونية، يمكنهم الآن الإشراف بدقة على معدلات العمالي في مواقع العمل المرهقة التي تضم العاملين مع المدخلات -البيانات. وتتدنى منزلة الحرفيين والعمال الماهرين نظراً إلى أن الأشكال المختلفة من الأتمتة المتكاملة حاسوبياً تحول العاملين إلى مجرد تابعين ميكانيكيين إن الطبقة الوسطى تهبط ويظهر تقسيم طبقي جديد بين من يتعاملون مع المدخلات من البيانات الروتينية ومن يشاركون في نخبة المديرين.

كما أن سيطرة الاعمال تشكل الآن المصير الاقتصادي للدول والأقاليم، بمالها من قوة تصعب مقاومتها عبر الحدود السياسية، فالمصانع القائمة يتم إيقافها لتعود للعمل من جديد في مواقع قريبة من السواحل، حيث يكون العاملون أكثر انقياداً، وتكاليف العمل أقل، والحماية القانونية رخوة، والاستقطاعات الضريبية في حدها الأدنى. وحتى من دون إيقاف العمل في وحدة إنتاج ما، فإن التهديد

بإعادة تعيين مهام العاملين وأعبائهم بين المصانع يمكن أن يؤثر بدرجة كافية على نظام العمل. وفي ظل المنشآت متعددة الجنسية، فإن محاولات الحكومات الوطنية لتوجيه السياسة الصناعية - نحو مركنتيلية جديدة - محكوم عليها بالتخبط. إن ما يبدو وكأنه تجلي عصر المعلومات هو، إلى حد بعيد، انتاج عرضي لسعي قطاع الأعمال لغرض سيطرة وتحكم المنشآت المعقدة. وإن هدف امتدادها العالمي، كأوضح أثر لها، ليس هو تحقيق الاعتماد المتبادل العالمي، بل هيمنة الاقتصاديات المحلية عالمياً.

كما أن سيطرة الأعمال بهذا القدر من شأنها أيضاً تشكيل رغبات المستهلكين. إن سطوة الوجود المفرط للصور هي الحصيلة العملية جدا للتسويق المقصود من جانب الأعمال، فبعد أن روعت الحكومات، فإن المنشآت متعددة الجنسية يمكن أن تستعمل الدعاية والإعلان لخلق رغبات في سلع تافهة أو ضارة كالمشروبات الخفيفة، السجائر، المشروبات الكحولية، حليب الأطفال (كبديل لحليب الأم)، في بلدان ليس فيها للفقراء سوى دخل ضئيل متذبذب.

أخذ الاقتصاد السياسي العالمي الجديد شكلاً تسيطر فيه طبقة عالمية جديدة على استثمار وجهات إنتاج متعدد الجنسيات. وإن أعضاء هذه الطبقة يعيشون في مدن عالمية مختارة، ويرتادون جامعات مختارة، ويتكلمون لغات قليلة خاصة بالنخبة (ومع الإنجليزية باعتبارها اللغة المشتركة ويسافرون عبر نفس المطارات، ويلبسون نفس الملابس الفاخرة لقطاع الأعمال، وينزلون في فنادق

ذات معايير معينة. وهم ليسوا بالضرورة مهتمين بالظهور في حالة انسجام، ولكنهم في الواقع يبرزون كنخبة عالمية، وينشرون في العالم كلها الثقافة الموحدة للإشراف على الأعمال.

66. الاندماج و التبعية او التحالف الهش : نحو الامتصاص

إن مصنع رأسمالية القرن العشرين الذي قام على وجود فترات إنتاج طويلة لوحدة متماثلة، وتقسيم عملية الإنتاج إلى مهام بسيطة وروتينية، وأنواع جامدة من العمل، وفصل العاملين من ذوي الياقات البيض عن خط ذوي البدلات الزرق، والمواجهات بين النقابات والإدارات واعتمد في أدائه على صيغ إدارية ترتبط بتايلور، زعيم المدرسة الكلاسيكية القائمة على فكرة الكفاءة الروتينية في مكان العمل، ثم هنري فورد مع إدارة خطوط الإنتاج، يدخل المصنع عصر ما بعد تايلور أو فورد، فهذا زمن تفكيك قوة الأعمال المتكاملة عمودياً وصعود المؤسسات الرأسمالية الأصغر أكثر تنظيماً، وأكثر تخصصاً، وأكثر تكيفاً، مؤسسات تعتمد على قوة عمل ذات مهارات متعددة.

وقد اجتازت الرأسمالية هذه المرحلة الصناعية لأن الأسواق للوحدات المنتجة على نطاق واسع باتت متشعبة الآن.

إن المستهلكين في الاقتصاديات الغنية يبدون اهتماماً أقل بالملابس النمطية السوداء أو البيضاء، والسيارات النمطية، فمؤسسات التي تخدم هؤلاء المستهلكين لم تعد قادرة على الصمود بإنتاج منتجات متماثلة لأوقات طويلة، بل ينبغي عليها، على العكس، أن تتجاوب مع أذواق متنوعة جداً ومتبدلة بسرعة.

وفي الوقت نفسه، فإن المنافسين الأجانب الذين يظهرون بمنتجات وعمليات جديدة، يقتحمون أسواقاً داخلية محصنة من خلال مواضع متخصصة في السوق. إن صعود التقنيات الجديدة، و المرونة تؤدي إلى عدم الاستقرار في التكنولوجيا فمعدات الحساب تضع ضغوطاً أكثر على المؤسسات الخاصة حتى تتكيف بسرعة. وفي هذه البيئة المتقلبة، فإن الشركات الصناعية المنظمة بيروقراطياً والكبيرة تكون في حالة تحدي فقدها الميزة التنافسية.

إن الكثير من المؤسسات لا تصمد الآن إلا لأنها تضع خطط إنتاج قصيرة الأمد، وتستثمر في وحدات يمكن أن تؤدي مهام متنوعة، وتدخل بسرعة منتجات جديدة. والشركات يمكن أن تسهل مثل هذا التغيير بالاعتماد أكثر على الحاسوب لمتابعة العمليات وكذلك بانخراط أكثر للمهندسين والمصممين في الإنتاج.

وبغية إنتاج منتجات ذات نوعية أرفع ضمن أنواع أكثر، وفترات أقصر، فإن المؤسسة تبتكر

أشكالاً لتنظيم مواقع العمل لا تعتمد على الإشراف دي التسلسل الهرمي-إن المؤسسات الصغيرة، التنظيمية البسيطة هي في أفضل وضع لتحقيق هذا الانتقال، فهي صغيرة إلى حد كاف للاستجابة للاذواق المحددة، ويقضه إلى حد كاف للتكيف بسرعة للتغيير الحاصل. وعندما يوجد عدد كبير من مثل هذه المؤسسات في نفس الإقليم الجغرافي، فإنها تتمكن من الاعتماد على نفسها في الحصول على المعلومات والخدمات المتخصصة التي حاولت الشركات الصناعية الكبرى ذات يوم الحفاظ عليها تحت إدارة تنظيمية واحدة.

نفس العوامل التي تجعل البيئة الاقتصادية غير مستقرة – تقنيات المعلوماتية والاتصالات - تساعد على ربط هذه الشركات ببعضها البعض ومعملائها، مما يزيد أكثر من مقدرتها على الاستجابة السريعة.

وغالبا ما تجد المؤسسات بأنها تصمد على نحو أفضل حينما تكتلفي أقاليم صناعية جديدة مثل وادي السيليكون وإيطاليا الثالثة مثلاً إذ يمكنها هناك أن تهتم بمجموعة متنوعة من العلاقات المرنة في ما بينها: إنها تتمكن من الوصول إلى المعلومات الداخلية، وتستفيد من (وتساعد على تطوير) العمل المدرب جيدا في الإقليم، وتقوم بالشراء والبيع والدخول في علاقات. ورغم العولة الواضحة للاقتصاد، فإن الإنتاج الرأسمالي يصبح الآن أكثر اعتماداً من أي وقت مضى على ما بين المؤسسات من علاقات بفضل القرب الجغرافي وتكنولوجيا الاتصالات. في البيئة الحالية غير الآمنة، تتخلص هذه المنظمات من الشركات الفرعية ذات القدرات التقليدية. وهي تقوي من قبضتها على قلب التقنيات وتبني خطوطاً إنتاجية متشابكة. كما أنها تنصرف عن دوائر البحث المحكم والمدار مركزياً، ومكاتب أنظمة - المعلومات، وعمليات مركزها الرئيسي التي كانت ذات يوم تهدف إلى التنسيق بين الوحدات الفرعية المتعددة. وبدلاً من ذلك، فهيتبحث عن المرونة من خلال العلاقات مع عدد ضخم من الحلفاء في الأعمال، والشركاء الاستراتيجيين، الممولين، والمتعاقدين الفرعيين.

إن العامل في الإنتاج الكبير في العصر الصناعي السابق مصيره إلى الزوال اليوم؛ فمهاراته الروتينية هي تلك المهارات بالذات التي يمكن أتمتها، فبخلاف التوقعات بأن الأتمتة والحوسبة ستعمل على التقليل من شأن مهارات العاملين وتحولهم إلى تابعين ميكانيكيين، فإن البيئة الجديدة قد قدمت مكافأة على تنوع المهارات البشرية، فحينما يتعلق الأمر بتقديم منتجات جديدة، وتغيير طرق الإنتاج، واستيعاب التكنولوجيا الجديدة، فإن الروبوت و الكمبيوتر لم يتكيف في أي مكان كما ينبغي. وإن المؤسسات لم يعد بوسعها أن تعتمد على العاملين غير الماهرين الذين يخضعون

للإشراف بصورة جامدة ولا على الأتمتة. وبدلاً من ذلك، تقوم تلك المؤسسات بتأجير عاملين أكثر تعلماً وقدرة، كما أنها تشجع على ادماج العاملين أكثر في قرارات الإنتاج. ولذلك، فإن التحول الرأسمالي الجديد يجلب معه ظهور أقاليم رأسمالية جديدة وديناميكية جديدة واعتماد اقتصادي جديد قائم على التنوع البشري، وثقافة دولية جديدة للتنظيم على المجتمع الوطني ومؤسساته التفاعل معها.

67. فاعلو الصحة والتغذية : تحدي خارج الدولة ؟

التحولات في النظام الرأسمالي، تقودها الشركات الكبرى و البنوك العالمية والحكومات وموظفيها، كونهم الفاعلين التاريخيين الرئيسيين والاقوياء يحتكرون عناصر القوة الموارد والثروات والسلطة السياسية ، فهؤلاء هم الممثلون الدينينفذون التحول الرأسمالي. ولكن امام هؤلاء في المقابل الأفراد - المواطنين، المستهلكين، أعضاء الأسر، والعمال - ضحايا الافعال و السياسات والاستراتيجيات المصممة في كثير من الاحيان بعيدا عنهم وتحدد مصائرهم الشخصية وتهدد وجودهم انها تؤثر في غذائهم وفي صحتهم.

لقد اكتسب الافراد والجماعات الوعي الذي به سيتمكنون من الرد على الهيمنة الممارسة من طرف الشركات و اكتسبوا هذه المقدرة، جزئياً من التعليم الذي أتاحه الازدهار الرأسمالي نفسه. كما أن تقنيات المعلومات، والإذاعات، والاتصالات تقدمت للمواطنين معرفة متزايدة بالحقوق، والامتيازات، والمخاطر. والحصيلة هي ظهور حركات اجتماعية جديدة تندد وتفضح المؤامرات و السياسات المعادية للأفراد وللبيئة وظهرت اهتمامات جماعية وعالمية حول الصحة والحفاظ على البيئة لقد شكلت حركات قوية استطاعت ان تؤثر في سياسات اقتصادية كمنع الاشهار للتدخين وتقليص كمية السكر في المشروبات لمحاربة السمنة ...

و حتى ادا لم تتضح حركات فعلية وواسعة ومهيكله ومنظمة فان المؤكد هو تشكل راي عام يساهم في بلورته العديد من الفاعلين اطباء اصحاب الفكر الحر علماء البيئة ...

كل هذا ساهم في تحول في ولاءات الافراد، ففي مرحلة الرأسمالية الوطنية القديمة، كرس المواطنون ولاءهم الاكبر لوطنهم، لدولهم فإن الفرد الجديد اصبح متعدد الولاءات ، له مجموعة من الهويات، والاهتمامات خارج الاطار التقليدي للولاء فهو يشارك ويتعاطف مع حقوق الأقليات، حقوق الافراد في الصحة و العلاج و الدواء والغذاء الصحي و مكافحة الامراض وتلوث البيئة.

برزت الحركات التي تعكس قوة المجتمعات المحلية والسيطرة المحلية. وكرد على هبوط الصناعة التحويلية، وعلى توجه قطاع الأعمال نحو تغيير مواقع العمل بحسب رغباته، قامت الحركات هنا وهناك للاحتجاج على إغلاق المصانع، والمطالبة بإشراك العاملين في صنع قرارات الأعمال، وبالديمقراطية الاجتماعية. كما حاولت الحركات المبعثرة في البلدان الرأسمالية المتقدمة أن تستعمل المنظمات المحلية، والمجموعات الاجتماعية المعبأة، والسلطة الضئيلة للحكومات المحلية لممارسة التأثير المحلي على الاقتصاديات المحلية.

إن الحركات الواسعة تنشط الآن عبر الأقاليم والبلدان لحماية البيئة الطبيعية، ولضمان سلامة السلع الاستهلاكية، وللضغط من أجل المحافظة على الصحة العامة، وللدفاع عن حقوق الضعفاء، ولزيادة الوعي العام بشأن التهديدات المتزايدة دوماً من عدة مصادر - كالأشياء التي تضاف للأطعمة وتجعلها غير صحية، والملونات الغذائية والأدوية المضرة والمكملات الغذائية ومواد الطاقة ...

إن هذه الحركات أصبحت قادرة الآن على حمل التطور الرأسمالي علناً لاهتمام بمثل هذه القيم. وفي الواقع، إن الحركات بات لها مثل هذا التأثير القوي والواسع بحيث إن منطق السياسة والأسواق قد تغير. والحصيلة هي رأسمالية جديدة، واقتصاد اجتماعي تتخلله مجموعة من الاهتمامات الإنسانية.

وهذا الاقتصاد الجديد يختلف بقوة عن دولة الرفاهية التي سادت في الحقبة الصناعية السابقة: وهو لا يركز أساساً على إعادة التوزيع الاقتصادي أو التقسيم المحدد بيروقراطياً للحقوق. إذ إن الحركات الاجتماعية الجديدة تطالب بأن يكون لممثلها الحق بالتشاور والتأثير في القرارات التي تتخذها الهيئات الحكومية وقطاع الأعمال.

وسواء تعلق الأمر بالتلوث البيئي، أو بتمكين الأقليات من العمل، أو بسلامة السلع الاستهلاكية، فإن الحركات تصل إلى مصادر المعلومات، وتكسب المقدرة على مراقبة الأداء، وتوصل آراءها ومعارفها إلى شتى المنتديات (لجان قطاع الأعمال، وسائل الإعلام، الهيئات التشريعية، الهيئات الاستشارية)، وتدخلي حوار مفتوح مع من لديهم وجهات نظر أخرى، وتنجح في أكثر الأحوال في المشاركة بالقرارات الهامة.

ورغم تنوعها، فإن الحركات الاجتماعية يجمعها خيط عام: وهو مبدأ الشفافية والمشاركة فهي تنشئ القوة للمشاركة في القرارات التي تؤثر على الشؤون الإنسانية وبذلك تتمكن الحركات الاجتماعية من تحسين

السلامة في إستخدام المنتجات، وجودة السلعة، والتقليل من بث النفايات السامة في الارض وفي الهواء إن للحركات هذه اثر بالغ في صدور كثير من التشريعات المددة والمقيدة لعمل المؤسسات الاقتصادية و اجبارها لتبني سياسات تتلاءم مع هذه الانشغالات الجديدة فكل مؤسسة اقتصادية منتجة وكل هيئة حكومية، وكل جامعة، تعمل الآن في بيئة أخلاقية معقدة لا نظير لها في الماضي، فهي تضع في اعتبارها ردود الأفعال المحتملة على أفعالها من قبل مجموعة من الدوائر والمتعاملين داخلياً وخارجياً.

إن هذا الدليل الأخلاقي لقرارات قطاع الأعمال يبشر باقتصاد اجتماعي حقاً : رأسمالية، يحرسها حراس لديهم اهتمامات إنسانية متنوعة ويصبحون مشاركين عضويين في حياة قطاع الأعمال. وعند مواجهته باقتصاد المعلومات الذي يهيمن عليه التفكير التحليلي، فإن الاقتصاد الاجتماعي الجديد هذا يعمل

من خلال المفاوضات المفتوحة، والمناقشة، والحوار. ومع أن المستهلكين، في اقتصاد الصور، لهم حياتهم التي تحددها النزوات والخيالات وتعكسها وسائل الدعاية والإعلام، فإن المواطنين في الاقتصاد الاجتماعي هذا، هم المشاركون المؤثرون في صياغة المؤسسة الجديدة والمصنع الجديد و تحديد او على الأقل تقييد حركة المؤسسات والحكومات .

في الرأسمالية الجديدة هذه لم تعد القرارات الاقتصادية تصدر من خلال الممارسة الطائشة الحرة لقوة قطاع الاعمال ولا من خلال العمليات التلقائية لآليات سوق عالمية. إن ما تخلقه السيطرة هو تغيير عكسي، تبديل في طابع الشعب ولتأكيد هذه النقطة أكثر، ذهب هايك إلى أن التدخل الحكومي الواسع الذي يحد باستمرار من حركة الشعب باسم المحافظة على السيطرة الحكومية " يضغط، ويوهن، ويخمد، ويخدر، شعباً ما إلى أن يتحول البلد إلى شيء ليس أفضل من قطيع جبناء وحيوانات صناعية تقف الحكومة أمامهم كراعي"¹.

لقد دخلت المجموعة الجزائية في الاقتصاد غير الهام او المبتدل² weightless economy ويجد ارنست ستيرنبرغ بأن الرأسمالية عملية ديناميكية وتطورية، لم تعمل على توجيه التغيير الاقتصادي وحسب بل عملت، وبدرجة متزايدة، على توجيه الأبعاد الاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والشخصية، للمجتمع. وهو يدعو إلى طرح علم اقتصاد جديد، تفسيري، يمكننا من التأثير على التحديات والفرص الاقتصادية المتعددة³.

¹ وليام هلال وآخرون، اقتصاد القرن الحدي والعشرين، مرجع سابق، ص 360

² قالها روبرت م. سولو الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد في نفس المرجع، ص. 42

³ نفس المرجع، ص. 49

تشديد النمو الاقتصادي المؤقلم في الرأسمالية المعاصرة وعن الدور الحاسم للأقاليم كمصادر للميزة الاقتصادية التنافسية . يشهد النشاط الاقتصادي (العالمي والمحلي) إعادة تشكيل العالم الجغرافي - السياسي الجديد للإنتاج والمنافسة الذي يتبلور حولاً بينهما من ارتباطات ،عالم تتلاشى فيه بسرعة الحواجز السياسية للمعاملات الاقتصادية.هذاك عملية إعادة تنظيم جغرافية أساسية للرأسمالية يجريوضعها حالياً وهي تتضمن انخراط مجموعة من الاقتصاديات الوطنية في نظام معولم وإعادة رسم المجموعات المكانية القائمة في الوقت نفسه بحيث تتشكل شبكة لمركبات إنتاج إقليمية¹.

68. النتائج

المؤسسة و أبعادها تدخل في أزمة عميقة أولاً لا تشكل فاعلاً جماعياً انه عبارة عن أداة في يد استراتيجيات وسياسيات ترسم وتنجز خارجها ، ثانياً ليست ذات جماعية ، الشحنة الدانية تقهقر الأمر الذي يفسر أزمة دافعية وتحفز أزمة مبادرة و أزمة اندماج و أزمة مطالب و أخيراً أزمة مشاركة.

تجاه الذات المؤسسة خرجت من المجال الاستراتيجي _التاريخي_ لكي تتموضع على مستوى العملي الآني التكتيكي لعبة وليست الفاعل التاريخي الحامل للتطور او لتغيير المجتمع بدون شحنة تاريخية .

ان بروز الفكر التسييري للمنظمة ومنها التحليل الاستراتيجي جعل المؤسسة عبارة عن مجرد مسرح لاستراتيجيات الفاعلين هذا يدل ان هناك تقهقر وتدهور للذات التاريخية لقد اخرج الصراع الاغتراب الايدولوجيا التاريخ من المؤسسة ، ستتدحرج المؤسسة الى مجرد مسرح سوق واضحة و مكشوفة و شفافة عقود و اتفاقيات مؤقتة ليست حتى دائمة المؤسسة برمتها فقدت محاوريتها التاريخية ابتذلت غارقة في المؤقت والآني والحاضر.

2- أزمة المشاركة :

غياب المشروع الفردي هنا المنظمة لا تحمل اي معنى ، العمل يعني الأجر (كوسيلة للعيش) ليس هناك اي انخراط ، هذه الوضعية تؤدي الى حالة من الانسحاب تظهر في عدم الاستقرار المهني ونوع من الحلم و حالة من الانكفاء على المجموع الأولي ، يبرز الفرد على حساب وظيفته و

¹ نفس المرجع ، ص.156

يظهر القائد أكثر من قيادته مع وجود المشروع الفردي الي يشكل المستوى الأول في المشاركة الفرد متلق بالمنظمة لانها تسمع بتحقيق المشروع الشخصي لكن دون ربطه بمشروع الجماعة انه استعمال المنظمة كأداة وهي حالات الأفراد الذين يتميزون بالحركية وتغيير العمل ، ويمكن ان يحدث صراع بين المشروع الشخصي و معايير المنظمة.

المشروع الجماعي هنا الفرد مرتبط بمجموع واقعي وليس بالمنظمة ،هو عبارة عن مجموعة هوية وليس مجموعة معارضة ، المجموعة لديها نوع من الوعي الجماعي ولكن لا تعرف نفسها كعنصر من منظمة

اما المشروع المنظمي، الغائب في حالتنا ،يتميز بالوعي الجماعي للمنظمة ، المنظمة تكون عبارة عن وسيط بين الفرد والدات التاريخية شحنة داتية قوية تعتبؤ المنظمة كمنظمة وليس كوضعية فردية او كشبكة علاقات هنا الاغضاء لديهم وعي لوظيفتهم الاجتماعية الجماعية ، منفعة الارتباط بالوظيفة الخلاقة وتجاوز للمشاركة الى التسيير المشاركة الاعلى هي التي تظهر بشكل مباشر الذات الشخصية في الفاعل الاجتماعي الذي يعبئ أحسن إرادته للخلق الاجتماعي أزمة المبادرة :

القادة مستوى المبادرة لديهم تعرف بالرجوع المباشر الى أفعالهم التي تربط بقيم المجتمع الصناعي ، المبادرة تعرف بالأسس التي يعطيها القادة لسلطتهم سلطوية تقنية، القيادة تستمد شرعيتها باسم المقتضيات التقنية ،تتعامل بالأوامر والعقوبات المباشرة . في هذا المستوى تكون الدعوة للقيادة الشخصية .

قيادة نفعية- ليبرالية تؤسس على تلاقي المصالح الفردية لا تعتمد على المنظمة إلا قليلا لومو اكونوميكوس تبريرها النظري.

سياسة الموارد البشرية المنظمة كنظام علاقات اجتماعية موارد بشرية جيدة يساوي تسيير جيد للمؤسسة سياسة تطور تصور المنظمة مباشرة وفي مجملها كوسيلة للانجاز،القادة يتكلمون عن خدمة تقدمها المنظمة للمجتمع تعطى لسلطتهم شرعية اجتماعية السلطة تكتسي صورة الوظيفة وتظهر غير مشخصة

أزمة الإدماج :

كلما صورت المنظمة كمجموع كذات جماعية كلما كان خطر كبير بان هذا المجموع الخاص يتماهى مع الكلية او الشمولية للذات التاريخية. سياسة الإدماج هي المقابل لمبادرة القادة. المبادرة هي ارتباط مباشر بالقيم الاجتماعية. ، الإدماج هو تصور المنظمة ككلية كشمولية هنا خطر ان

تصبح المنظمة سرية وغير شفافة تجاه القيم التي يجب ان تخدمها، التاثير الشخصي شكل أولي للإدماج منظمة كإطار مكلف باحتواء الأعضاء غالبا بواسطة القوة تاثير شكلائي رسمي يخلق تاثير غير رسمي (فردي و لاعقلاني) سيؤدي الى تاثير سياسي للفضاء غير الرسمي يظهر عبارة عن خليط من خصائص فردية ،علاقات أولية بدائية، تضامانات جماعية... التحفيز الفردي يتطابق مع المشروع الفردي المنظمة ضعيفة الانخراط انه مستوى الانعزال الفردي، تتداخل السلطة مع الإدماج تقريبا ، اتحاد المصلحة الشخصية و الإدماج خلق روح الجماعة إدماج بسلوكي للمنظمة القادة يأخذون بعين الاعتبار العلاقات غير الرسمية سياسة العلاقات الانسانية تجتهد لاعتبار المنظمة كنظام للمكانات statuts والأدوار يبحث عن التماهي مع المنظمة لخلق روح المنزل esprit de maison

4. ازمة المطالبة :

إدماج تداخل متزايد للمجموع الخاص و الجزئي مع الذات التاريخية و قيمها سيولد فعل مطلب . المطالبة ليست إجابة ولكن منغمسة في مفهوم المجموع الجزئي او الخاص انها الدعوة الى الكلية من خلال الجزئية او الخصوصية ،متطلب الذات التاريخية ، الخلق و المراقبة هي التي تبرر المطالبة

الطوبى ضد التنظيم مشاركة ضعيفة و أسس السلطة تتجسد و تنشأ و التاثير يكون عنيف ، الفرد في هذه الحالة يعزل مطالبته عن سلوكاته الواقعية داخل المنظمة . الفرد في حالة انسحاب يجرى المنظمة الى فرديات و الى علاقات أولية و يعارض المنظمة برفض مطلق و نبد كامل ، أنها دعوة مباشرة للذات التاريخية (خارج المنظمة و قيودها) انها دعوة طوباوية رفض لعملية الجماعة و الرضا المؤجل وقد يصل الى الاندفاع خارج المجتمع الواقعي يمكن ان يتخذ شكل حركات ظرفية و منفجرة، موجة عليية و قصيرة

الدفاع عن حقوق فردية مقابل مباشر لمشروع فردي ، طوبى مثل التقني الفردي يبحث عن مسار مهني شخصي دون الاهتمام بالفعالية الجماعية و بمجموعة العمل ، هذا الدفاع عن حقوق فردية تعارض التحفيزات المستعملة من طرف القادة

التضامن خلق معايير مجموعة مستقلة عن التي حددتها القيادة ، انها إرادة الاستقلالية الكبح مظهر من مظاهر هذه الارادة تؤدي الى الفعل النقابي مباشرة

زوال التشخيص للاغتراب أدى الى زوال خضوع الإنسان للإنسان و في نفس الوقت اخضع كل واحد الى ضغط يمارس على عمله من طرف الشروط الجماعية لانجاز هذا العمل

أزمة مستويات القيادة

قادة المؤسسة لا يقاومون مشاريع الأعضاء فقط بل يشاركون هم أيضا في الذات التاريخية ، أنماط القيادة هي في نفس الوقت أنماط للمبادرة وأنماط للإدماج .

الشكلانية شكل اولي وبدائي للقيادة تسلطية وإدماجية في ان واحد القواعد مشياة قواعد منفصلة عن النموذج المعقلن شكلانية مرجعيتها الطقوس اكثر منها عقلانية مرجعيتها قوانين غير مبررة انها دعوة الى أساس غير عقلاني للسلطة – جهوية عشائرية قبلية او زبوية او "ولد بلادية" ...

النفعية تصور فرداني للقيادة يستعمل المحفزات المالية و البسيكولوجية تؤمن في وحدة المصالح الفردية و المصلحة العامة (ليبرالية ضيقة او في مرحلة انتقالية من الشخصي نحو الوظيفة) التنسيق نوع القيادة يعرف بالمرجعية الى سير المجموع الذي لابد من قائد منبثق من هذا المجموع قائد يعطى مسؤولية ، على هذا المستوى تنمو البيروقراطية . تم الاعتماد على خمسة إطارات أجنب دوي خبرة عالمية في مجال تسيير وإدارة الأعمال، فقد تم ادخال نمط تسييري جديد و اجاد الطاقم الجديد حسن استغلال و تاثير الإطارات و العمال الجزائريين.

و بالفعل زادت مرد ودية فرويتال في الإنتاج و المبيعات و حققت أرباحا لقد حققت شركة فرويتال كوكاكولا بعد الشراكة مع المجمع الاسباني النتائج جيدة زيادة إنتاجية المصنع. تحسين ورفع اجور العمال وتحسن في ظروف العمل و الصيانة و التجهيزات و حصول الشركة على شهادات للبيئة و الجودة والامان.

لقد نجحت فرويتا لان تكون مؤسسة و بامتياز مؤسسة قبل التوزيع ، مؤسسة الحد الادنى اقرب قبل التوزيع le juste avant da distribution .

إلا ان الفكر التسييري للمنظمة ومنها التحليل الاستراتيجي جعل المؤسسة عبارة عن مجرد مسرح لاستراتيجيات الفاعلين اصبحت مسرح هذا يدل ان هناك تقهقرو تدهور للذات التاريخية لقد اخرج الصراع الاغتراب الايديولوجيا التاريخ من المؤسسة ، ستتدحرج المؤسسة الى مجرد مسرح سوق واضحة و مكشوفة و شفافة عقود و اتفاقيات مؤقتة ليست حتى دائمة المؤسسة برمتها فقدت محاوريتها التاريخية ابتذلت غارقة في المؤقت و الآني والحاضر.

المؤسسة وأبعادها تدخل في أزمة عميقة : ليست فاعلا جماعيا ، فضلا عن ان تكون ذات
جماعية ، الشحنة الدانية تتقهقر، الأمر الذي يفسر أزمة دافعية وتحفز أزمة مبادرة وأزمة
اندماج وأزمة مطالب وأخيرا أزمة مشاركة .

المؤسسة خرجت من المجال الاستراتيجي – التاريخي- لكي تتموضع على مستوى العملي الآني
التكتيكي لعبة وليست الفاعل التاريخي الحامل للتطور او لتغيير المجتمع مؤسسة بدون شحنة
تاريخية .

الخاتمة

الرهان السياسي حدود دولة الاستهلاك
يبدو وكان كل شيء يسير نحو مؤسسة تعيش على أعقاب نهاية حركة تاريخية شروطها ليست
وطنية فقط أو إقليمية بل عالمية في أكثر جوانبها.
إن الحركة التاريخية التي دفعت بقوة إلى وجود المؤسسة كانت حركة نحو الحداثة، حادثة تأخذ
صورتها من المثل الغربي ككل وكوحدة متطورة المتمثلة في المجتمع الصناعي، تأخذ من نمط
حياته وتنظيمه وسلوكاته وحتى من أدبه وفنونه كتعبيرات نفسية عن "التطور".
هكذا تماهت المؤسسة مع الإنتاج الصناعي، تنظيم السوق وتنظيم العمل لتطابق الحداثة مع
الاستهلاك، البحث عن إشباع أقصى ممكن في مجموعة من الأسواق.
هذه الصورة للحداثة بصفة رئيسية أخذت صورة السوق المطبق ليس فقط في الميدان
الاقتصادي ولكن على جميع مجالات الحياة الاجتماعية، لقد تماثلت الحركة من الريف إلى
المدينة مع هذه الحركة نحو الحداثة بالصورة ذاتها.
ولهذا كان قبول المؤسسة يتم وفق تماثل أفعالها مع هذه الحركة ووفق ما تتيحه من حظوظ
لضمان هذه الحركة.
إن تماهي الحداثة بشكل قوي مع المثل الغربي، كمجتمع وكتنظيم، أدى بالضرورة إلى رفض
والابتعاد عن كل ما يمثل "تعارضاً" أو "نقيضاً" لهذا المثل في المقابل أدى إلى قبول والاقتراب من
كل ما يمثل توافقاً وتجاوباً لهذا المثل ولهذا اقترنت عمليه الحداثة أو التحديث مع تحطيم كل ما
يمثل الابتعاد والتميز عن المؤسسة "الغربية" وبالتالي كل ما يمثل الانتماءات والمعتقدات
والثقافات المحلية وكأن المؤسسة ومعها الحركة الاجتماعية متوجهة ومنخرطة بقوة في معركة
تاريخية بين الأنوار ضد التقاليد، العقلانية ضد التعبيرات الجماعية.
ولكن انهيار صورة الحداثة تلك تعني تحول استراتيجي في الحركة التاريخية، في توجهها. لقد كان
الانهيار لهذه الصورة سببان رئيسيان:
أولاً: انفصال الحداثة عن المجتمع الغربي، لقد أصبحت الحداثة لا تعني بالضرورة صورة
المجتمع الرأسمالي الغربي وبالتالي انفصال الحداثة والتطور عن الثقافة والنموذج الغربي، المثال
الياباني أعطى قوة لهذا الانفصال.
ثانياً: ناتجا عن هذا الانفصال الأساسي، إنه انهيار المثل الغربي للحياة الحديثة وبالتالي الاعتراف
بتعدد طرق الحداثة وتباينها.

لقد أصبحت أشكال التغير الاقتصادي والاجتماعي تظهر بقوة مرتبطة بعمليات وسيرورات سياسية وبخصوصيات ثقافية، لقد اختفت فكرة العملية الطبيعية للتحديث المحكومة بـ "قوانين"، الفكرة الخطية للتطور، ليصل إلى حتى رفض فكرة التنمية الموسومة بقوة مبدأ الوحدة وتفضيل إثبات تعددية كلية لأنماط التغير الاقتصادي والاجتماعي¹.

لقد استثمرت الدولة الوطنية الحديثة في الجزائر في حركة المجتمع المتميزة بالمقطع الجوهري - ريف- مدينة أكثر من أي مقطع آخر طبقي، ديني أو إثني وإن كانت هذه المقاطع الأخيرة غير غائبة كمقاطع تابعة وثانوية ، الأمر الذي حقق فعالية النظام السياسي، كنظام وطني للسلطة السياسية، فعالية اقتصادية بواسطة الربيع النفطي في إنجاز حركية سريعة نحو "الحداثة"، فعالية إيديولوجية، بالمزج المهم لمجموعة من الأفكار والمعاني التي تعطي معنى وتبريرا للحركة الاجتماعية وفرصة للتحرر من التقاليد وتحطيمها، لقد كانت المؤسسة على مستوى الخطاب السياسي وعلى مستوى الخطاب الاقتصادي حاضرة بقوة في هذا الاتجاه كقوة مادية واقعية نحو "الحداثة" بالصورة المقترحة.

كانت دعوة فردانية قصوى، ذات إيديولوجية ليبرالية أكثر من أي شيء آخر، أخذت صورة تقهقرية، لقد عرفت مشروع تكوين الأمة ثم مشروع بناء وطني ثم عملية تنمية اقتصادية ثم عملية إقامة وسط تقني.

وفي كل هذا استطاعت الدولة أن تجمع السلطات لتدعيم تحكمها على المجتمع وضمان احتكارها للموارد المادية والمعنوية ورغم هذا الاحتكار للسلطة خلال "التطور الوطني" الدولة مقبولة لأنها تستعمل هذا الاحتكار، أو هكذا يظهر، في خدمة العديد من المجموعات الاجتماعية أي في خدمة الشعب.

على هذا الأساس ساد انطباع قوي بأن الدولة تشكل مجموع اجتماعي ينتظم حول مركز أو حول منطق مركزي بحيث أن مختلف مجالات الحياة الجماعية تظهر أنها تقوم بوظائف ممأسسة تقوم آليات المراقبة الاجتماعية والجمعة بالمحافظة عليها.

لقد اعتبرت هذه الصورة معطى وبديهية لذا عرفت الحياة الاجتماعية كمجموعة من العلاقات والإشارات لسيطرة قوية مطلقة، الأمر الذي لا يترك في أي مكان للفاعلين الاجتماعيين، أمام الآليات المحكمة لضمان وتكيف هذه السيطرة.

¹A.Touraine, retour de l'acteur, OP, Cit, P 65.

لهذا يصبح كل شيء يسير ويعمل كما لو أن المشروع الوطني يدمج ويراقب ويأخذ حياة المجتمع في كل مستويات حركاته حتى الحياة الخاصة للأفراد، بينما المشروع الليبرالي المرتبط باستراتيجيات استثمار العلاقات والممارسات والوسائل المادية والرمزية، تحالفات عائلية، اختيار نوع التعليم، نمط الاستهلاك، استثمار في الثقافة والدين بالتحويل التدريجي للجسم الاجتماعي، بالتكون المستمر، في إطار علاقات صراع لمشاريع متناقضة واستقطاب اجتماعي ثقافي داخل المجتمع لمواقع الأفراد والجماعات في السلطة وتركيز القوة المادية والرمزية يتكرس بقوة. هذه الاستراتيجيات المتحولة دوماً وغير المستقرة وضعيفة الانسجام تصبح محل تساؤل مستمر لروابط اجتماعية من طبيعات مختلفة، استراتيجيات متصارعة للاستحواذ على الجسم الاجتماعي للدولة.

لقد كان على هذه الدولة الجزائرية الحديثة أن تحمل كل هذا وأن تقوم، في الحقيقة، على تدويل المجتمع المحلي وإدخاله في الدائرة العالمية بشكل أكثر فأكثر ارتباطاً. شكلت المؤسسة الاقتصادية والسوق الاداتين الاستراتيجيتين في العملية، إنه من الصعب وربما من المستحيل تصور ظاهرة سياسية محلية أسبابها وطنية فقط فالعالم يشهد ظاهرة العولمة الشاملة التي عمل الاتصال المكثف والحركية السريعة للأفراد عبر الحدود الوطنية والتكنولوجيا وظهور الولاءات فوق الوطنية كالمؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية وغير الحكومية لتزيد في الاندماج وبالتالي في ميوعة الحدود الوطنية التي بدأها تدويل الاقتصاد.

لقد استثمرت الدولة الوطنية نفسها في هذه الحركة العالمية وبقوة مما أدى إلى تجاوزها من طرف الحركة الاجتماعية، لقد أصبحت الدولة لا تنسجم في سلطتها أو ممارستها مع المصالح المشروعة للتكوينات الاجتماعية الرئيسية، إن كل الدولة الوطنية وسلطتها استهلكت، كسلطة مركزية، لتنظيم العمل وتنظيم السوق وتنظيم الإنتاج الصناعي وكمجالات تدخل وتحكم لذا فانفجار السوق وتوقف ما يسمى تصنيعاً وعدم التحكم في مجال العمالة لصالح فاعلين آخرين -القطاع الخاص- يؤدي إلى اهتزاز الدولة الوطنية كسلطة مركزية وكمبدأ تنظيم موحد يفرض على كامل المجموعة الوطنية.

إن ما أسماه البعض موت الإيديولوجية الوطنية أو انهيار الإيديولوجية الوطنية هو، في الحقيقة، وصول الحركة التاريخية/الاجتماعية التي كانت وراءها إلى نهايتها، لقد حققت الوطنية أهدافها بشكل يجعل وظيفتها الآن منتهية ولعل هذا الانتهاء لوظيفة الوطنية في شكل استكمال البرنامج الوطني لمهمته الذي يفصل بين حركة تاريخية ومحاولات تبلور حركة تاريخية جديدة، في هذا

المخاض، الذي تجد الدولة نفسها في محل مزاحمة من طرف صيغ أخرى، ما تزال معالمها لم تتبلور بعد، هو الذي يكرس مقولات الفشل والانهييار والراجعة أصلاً لعدم إدراك التغيرات والتحولات العميقة التي صاحبت الدولة الوطنية في مسارها والتي كانت هي المنتج الوحيد لها ولعدم تصور ميلاد حركات تاريخية أخرى وصيغ سياسية أخرى لاحتضان تجارب المجموعات والأفراد. إنها مقولات إرثائية أكثر منها عملية استقصائية للوقائع ولتحولاته وللبدائل والاقتراحات المطروحة على المجموعات والأفراد، هكذا تظهر الدولة فاقدة لتوازنها وهويتها وقيمها التي جعلت منها موضوع انخراط ووفاق، محرومة من روح، مشروع وطني شامل وفعال ودون اقتراح أي شيء على المجتمع، أي مبدأ معياري، لا تستطيع أن تفرض نفسها والمحافظة على نفسها إلا بالقوة الصرفة والضغط وبالطاقة التاريخية¹ (الماضي).

إنه استكمال لمهمة الدولة الوطنية ولبرنامجها هو الذي يجعلها عارية تذهب حتى التشكيك في مشروعيتها التاريخية والسياسية وليس انهيار وفشل البرنامج اللهم إلا إذا كان منطلقنا خطاب الدولة الوطنية وليس الحركة الاجتماعية/التاريخية.

إننا نعيش مرحلة انتقالية نحو حركة تاريخية جديدة أكثر منها مرحلة تدهور وفشل وانسداد. الدولة الآن تفقد جزء كبير من طبيعتها كدولة وطنية ونشهد تراجع الدولة الأمة كإطار مفضل للتجربة الشخصية والجماعية² فالتبادلات الدولية الكثيفة والاحتكاك والإعلام الدولي، السياحات، التعليم في الخارج حرية انتقال العمل والعقول كل هذا طور انتماءات جديدة وولاءات فوق وطنية حرمت الدولة مكن قدرتها للتحكم في مصيرها وفي المحيط الذي تعيش فيه، إنه تجاوز للدولة عبر ظهور مشاكل ذات البعد العالمي، لقد أصبحت الدولة أصغر من المشاكل الكبرى وأكبر من المشاكل الصغرى على حد قوله دانيال بل ولكن الدولة مسؤولة عن انتهاء مهمتها ونقض نفسها كوعي.

أمام التغلغلالات العاملة والانكشاف الكلي، الدولة الوطنية أصبحت عاجزة أمام تطور المجتمع الذي خلفته فلا تملك الموارد المادية ولا السياسية كي تتحكم في محيطها وإعادة إنتاج نفسها. ولهذا نجد أن الوعي يختفي ليحل محله الوعي المصلحي-المهني والقطاعي يتجاوز الحدود الوطنية ويصل إلى حد العالمية.

¹ Burhan Ghaliun, OP, Cit, P 92.

² A.Touraine, retour de l'acteur, OP, Cit, P 65.

إنها حالة انفجار للمجموعة الوطنية في شكل عدم قدرة الإطار الحالي لاحتواء هذه التطورات وتقديم الإجابات الضرورية لها داخل هذا الإطار، إنه التناقض الأساسي والجوهرى الذي يشكل تحد تاريخي للدولة الوطنية في الجزائر وهو مدى التوفيق بين عملية إعادة إنتاج الدولة كمجموعة وطنية وبين مقتضيات عملية إعادة إنتاج نظام المجتمع الدولي ككل. إن كل شيء يجعلنا نميل إلى الاعتقاد بأن العقد الضمني¹ الذي طالما ربط الدولة بالمجتمع أخذ طريقه نحو التخطم: تفاوت طبقي، تغيير في الشخصيات بدون تفسيرات مقنعة ... دولة عاجزة عن مواكبة مجتمع أحدث فيه التحولات العميقة.

ولكنها اليوم لم تعد هي اللاعب الوحيد في الميدان ولم تعد كذلك الإنجاز والنجاح الهائل في التاريخ²، إنها الآن تظهر كأكبر عائق أمام التطور وأنها المسؤولة على "توقيف التاريخ وحركته" وتعطيل "إنجاز المشروع" لأنها فقط أصبحت غير ذات مردودية في الوقت الذي لا تتقدم فيه على طريق الإنجازات.

إنه الشعور العام بتوقف الحركة، وإذا كانت الحركة في اتجاهها العام بتوقف الحركة، وإذا كانت الحركة في اتجاهها العام تجميعة وتوحيدية فطالما هناك حركة وكل شيء يسير "إلى الأمام" فالانخراط في الاتجاه يصبح هو القاعدة، أما في حالة التوقف وخصوصا إذا كان التوقف عبارة عن "أزمة" أو "مأزق" فإن التباعد وعدم الالتزام يصبح هو القاعدة.

لقد كانت غالبية المواطنين تؤمن بشيء اسمه "المشروع الوطني" بالرغم من غموضه التام ليس إلا لأن هناك حركة، فعل نحو "الأمام" حركة في الزمن والتاريخ بهذا كانت التطلعات الواقعية وغير الواقعية والآمال كلها متمحورة حول الدولة الوطنية وبالتالي كانت الثقة في النظام السياسي وكانت المشاريع الفردية والجماعية ممكنة لإنجاز وذات حظوظ لتحقيقها.

التوقف عن الفعل وعن الحركة معناه خيبة أمل، "أزمة وطنية"، "مشروع وطني محدود" و"تنمية فوضوية" وبالتالي "نظام سياسي منحرف" وبما أن كل هذا كان باسم الوطنية فإن التساؤل يطالها كقيمة سياسية كمصدر سياسي وحيد للدولة الحديثة، الأمر الذي يتبعه ذوبانها كمبدأ للتنظيم والتأسيس الوطني ليبقى المصدر الوحيد إعادة إنتاج السلطة الوطنية هو اللجوء إلى تنمية القهر³.

¹عبد الباقي الهرماسي، المجتمع الدولي، المرجع السابق، ص 75.

²Burhan Ghaliun, OP, Cit, P 93.

³Ibid , P92.

الصنف التقليدي للشرعية اختفى ، المرحلة الحديثة ترضى بمتطلب الشرعية الاجرائية المعرفة من خلال الاجراءات والشروط المسبقة للتبرير مشكلة الاسباب التي تضمن الشرعية وبتعزيز وتقوية الصلاحية .

الدولة التي تنظم وتجمع الشروط التي تسمح للبرجوازيين كاشخاص خواص يعملون في تنافس حسب استراتيجية في صورتها النهائية " الدولة تطور وتضمن القانون الخاص... يملك المجتمع التاريخية القدرة لانتاج حقله الاجتماعي والثقافي ووسطه التاريخي...¹ المجتمعات الانسانية لاتعرف بصورة كافية بقواعدها وبادوات سيرها . المجتمعات تؤثر على سيرها لتغييره او لتجاوزه...²

السلطة التي تاتي ان تتعامل مع المقاتل الاقتصاد الليبرالي رجل الاعمال شانييتيري - الاعتقاد في قدرة السوق ويفضل قيم الاستقلالية الابداع الاصالة والبحث عن الامتياز الفردي والزعامة . اما المقاتل في الاقتصاد التعاوني - اعتبار السوق منبع اللامساواة واللاعدالة اليسوق عاجز في ما يتعلق بعملية توزيع الثروة لا بد من دولة اجتماعية قوية لتصحيح اختلالات السوق في خلق العدالة الاجتماعية - قيم الاستمرارية والاستقرار والنمو والتوافق الاجتماعي المفاوضات ، لقد اختارت ان تتعامل او تخلق ذلك المقاتل في الاقتصاد الموازي السوق فوضوي غير منظم مقاتل غبارة عن مصمم ومؤسس لشبكة اجتماعية يستند على مجموعة من علاقات الثقة ضمن معايير غير رسمية استعمال القوة والاتفاقات غير مكتوبة مةجه نحو البحث عن وضعيات ريعية وللمدى القصير يمتاز بالوصولية والانتهازية يتعرع في اقتصاد بمؤسسات عائلية و جهوية وتحتدولتية.

البرنامج النيوليبرالي يتجه لتشجيع القطيعة بين الاقتصاد والحقائق الاجتماعية... برنامج التشكيك في كل البنات الجماعية - الامة - الجماعات - جماعات العمل ... فردوية الاجور والمسارات المهنية تحجيم العمال وتصغيرهم جماعات الدفاع عن الحقوق العمال ، النقابات جمعيات تعاونيات العائلة الكل فقد السيطرة على الاستهلاك . في السياق النيوليبرالي وانسحاب دولة العناية والعولمة بدات المؤسسة تستحوذ على مفردات الدولة لشرعنة هيمنتها وتوغلها كمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والمسؤولية المجتمعية للمؤسسة و حتى المؤسسة المواطنة لتدعي المؤسسة الخاصة عنايتها بالمصلحة العامة كالمحافظة

¹ A touraine , productio de la société,op.cit.,p.44

² Ibid,p.43

على البيئة و الصحة والتعليم في حين ان هذه المجالات كانت تقليديا من صلاحيات القرارات السياسية .

ماهي الشرعية التي تمتلكها المؤسسات عندما تؤكد انها مؤسسة مواطنة و من اوكل لها تعريف خيارات المجتمع دون الرجوع اليه انما توضع في قالب التسيير الحديث... العلمي.

انها انماط جديدة لتنظيم الانشطة الاقتصادية تضع المؤسسة الاقتصادية و خاصة العالمية منها في قلب هذا التنظيم وتصبح الدولة عاجزة على رقابة اثار و عواقب النشاط الاقتصادي .

بالنسبة لجيدنز القواعد المكتوبة كالقوانين والاتفاقيات الجماعية رغم ان لها اهمية كبرى في حقيقتها ليس لها سوى تاثير سطحي على العناصر الاكثر جوهرية لنسيج الحياة الاجتماعية.

مع النيو الكلاسيكيين مسألة السلطة او القوة كلية مقصاة من التحليل... قواعد اللعبة الاجتماعية ،يرمى نظام الملكية والعلاقات بين الفاعلين خارج مجال الاقتصادي. القوة او السلطة شيء لصيق بالنشاط الاقتصادي لا يمكن ان اقصاؤه ، يشكل مكون جوهرى في تكوين هذا النشاط.

عكس ماركس ، الفئات الاجتماعية تتصارع على و حول الاقتصاد من اجل الهيمنة ، فالنظام السياسي كجماعة جزئية تستخدم الادوات الاقتصادية لتأسيس نظام هيمنة كجماعة غير اقتصادية لا تدير مصالحها اقتصاديا و بشكل مباشر ، فالسياسي قد يلجا لتحطيم منظومة اقتصادية و يحاول بناء منظومة جديدة ، بنية اقتصادية جديدة تضمن له البقاء وتبقى على هيمنته و تعيد انتاجه.

النظام السياسي اسس نظاما يسمى الاستبداد الوطني فاعل وحيد يجسد الامة الدولة اقضاء كل فاعل خاص .

عدم اتساق المجتمع مع تنظيمه يوجد دائما نقاش حول اتجاه التغيير والسوق المعمم يدفع الى العنف الى الانحراف الى الحروب وادن الى تحطيم المجتمع.

لان السوق يخلق التهميش والحرمان امام صور المتعة واللذة التي تغذيها المظاهر الفاحشة للاشهار و بريق صور السلع – الاسواق العملاقة والكبيرة والاعلانات التي تمارس اللطم في العيون...

لقد تغيرت الوظيفة الاقتصادية الرئيسية للدولة انها الان تتعلق بضمان الشروط العامة لجعل اقليمها اكثر جاذبية و المجموعة البشرية مجرد مستهلكين.

لقد أصبح المجموع الجزائري يعيش ثقافة جديدة-علاقات جديدة مع العالم، توقعات جديدة بينما أشكال الحياة الاجتماعية بقيت قديمة متحللة ومنها الحياة السياسية، ثقافة ليست إطارا عاما للعلاقات الاجتماعية ومجموع القيم وليست كذلك "إيديولوجية مهيمنة"، هذا التباعد يصبح هو الذي يكرس خطاب الابتعاد والانسحاب تعبر عنه النكت السياسية السلبية عن الحياة الاجتماعية والسياسية.

لقد أصبح المجتمع "متخلف" عن التحولات في الثقافة ليتمرد الفاعل بسرعة ضد النظام، رفض أن يتحدد بمشاركته الاجتماعية، تحدد وعرف نفسه بتاريخه وثقافته الخاصة أكثر من تحده بدرجة الحداثة¹.

الثقافة التي أصبحت رهان، مجموعة الموارد والأنماط التي يبحث الفاعلون الاجتماعيون لإدارتها وتسييرها ومراقبتها لامتلاكها، للصراع قصد احتكار التنظيم الاجتماعي كبديل عن التنظيم الدولي (الوطني).

إن الشعور بتوقف الزمن عن الحركة يؤدي إلى الشعور العام بالأزمة لتصبح "أزمة اقتصادية" و"أزمة سياسية" و"أزمة إيديولوجية" وضع عام يضعف قدرة على الفعل ويعزز سلوكات التبعية ضد ممارسات الاستقلالية. تتكرس "الأزمة" كإيديولوجيا في حد ذاتها في شكل ممارسات الأزمة لتؤدي إلى اللجوء إلى قيم وشرعية معرفة في مفردات غير اجتماعية وحتى ضد اجتماعية، دعوة إلى البحث عن التقاليد القديمة والبحث عن الجذور والصفاء² وعن العصر الذهبي، هذه المرة في التاريخ وليس في المستقبل.

إنها عملية استثمار في وضعية "أزمة" وضعية أين الأفراد لا يشاركون في المجتمع إلا كمستهلكين مما يعزز اللامساواة الاجتماعية بنشر سلوكات الأثرياء ويعرقل اتخاذ قرارات ذات المدى الطويل والقادرة على إجابة ضروريات بقاء الجماعة، إنها وضعي تخضع الأفراد إلى ثقافة جماهيرية غير قادرة على الإبداع، وضعية تقوقع انفرادي، وضعية انتظار استهلاك السلع والرسائل التي تأتي خارج الذات³.

التقوقع على الحاضر الذي يعني رفض كل مروع جماعي وغياب أية قدرة لفعل سياسي، إذا كلما كان نظرنا لا يحمل بعيدا، نكون اقل قدرة على إدراك التوجهات الثقافية وأشكال الهيمنة الاجتماعية التي تحكم تنظيم حياتنا اليومية، الانهيار بالحاضر وغياب المشروع المستقبلي

¹ A.Touraine, retour de l'acteur, OP, Cit, P 9.

² A.Touraine, L'Après Socialisme, Paris, Fayard, 1984, P 87.

³ Ibid , P89.

والالتزام العميق يحدد سلوكات الانهيار واستهلاك الجاهز ورفض الاستثمار المادي والنفسي الذي يتبع المستقبل.

هذا الشكل للانسحاب من المجتمع يقود الدعوة إلى الهوية، هوية الفرد والجماعة والمعرفة خارج العلاقات الاجتماعية وخاصة خارج كل وضعية سيطرة أو تبعية، دعوة غامضة¹.
الدعوة إلى الهوية إذا كانت قوة صراع ضد اللامساواة قد تكون وسيلة لتحطيم المجتمع والفعل الاجتماعي المبدع أكثر من إعادة إنتاج المزايا². رفض لكل فعل جماعي، انطواء على الذات، ثقافة تسبب نسيان.

إن الفرد لم يعد ذلك الحامل لقيم اجتماعية، تقوقع في الخبرة الآنية.
هروب نحو الأفراد من الجماعات، علاقات اجتماعية تبادلية سطحية ومحدودة ونفور قوي من العمل الجماعي الأمر الذي أدى إلى تحلل قوي لكل التنظيم الجماعي سواء في الإدارات أو المصانع وحتى في الزراعة، فعوض البحث عن تجاوز العراقيل بجهود طويلة المدى، الفاعلون يكتفون بسلوكات آنية، جزئية وتظهرية.

رفض كل برنامج سياسي والبحث عن الاستقلالية الصافية يؤدي إلى تفكك للفعل الجماعي والشخصي، والذي يؤدي إلى فراغ، سلب، يؤدي إلى الدعوة للنظام ضد مخاطر نكتشف بعد فوات الأوان أنه لا توجد أي قدرة حقيقية لمقاومتها³.

تعفن خطر، القيادات ليس لها الشجاعة لحمل المجتمع في تغيرات عميقة، غير قادرين على انتهاج سلوك أفراد خلاقين، لا يهمهم إلا المحافظة على امتيازات المسيطرين إنه عدم قدرة لتحمل تغيير المجتمع فالمسيرون والتقنيون وأصحاب الامتيازات أصبحوا أداة للضغط على الدولة بهدف الدفاع عن مجموع مصالحهم المكتسبة.

المؤسسة وابعادها تدخل في أزمة عميقة، ليست فاعل جماعي، ليست ذات جماعية، الشحنة الدانية تتقهقر الأمر الذي يفسر أزمة دافعية وتحفز أزمة مبادرة وأزمة اندماج وأزمة مطالب وأخيرا أزمة مشاركة.

المؤسسة خرجت من المجال الاستراتيجي _التاريخي_ لكي تتموضع على مستوى العملي الآني التكتيكي لعبة وليست الفاعل التاريخي الحامل للتطور أو لتغيير المجتمع بدون شحنة تاريخية.

¹ Ibid , P89.

² Ibid , P89.

³ Ibid , P92.

ان بروز الفكر التسييري للمنظمة ومنها التحليل الاستراتيجي جعل المؤسسة عبارة عن مجرد مسرح لاستراتيجيات الفاعلين اصبحت مسرح هذا يدل ان هناك تقهقر وتدهور للدات التاريخية لقد اخرج الصراع الاغتراب الايديولوجيا التاريخ من المؤسسة ، ستتدحرج المؤسسة الى مجرد مسرح سوق واضحة و مكشوفة و شفافة عقود و اتفاقيات مؤقتة ليست حتى دائمة المؤسسة برمتها فقدت محاوريتها التاريخية ابدلت غارقة في المؤقت والاني والحاضر.

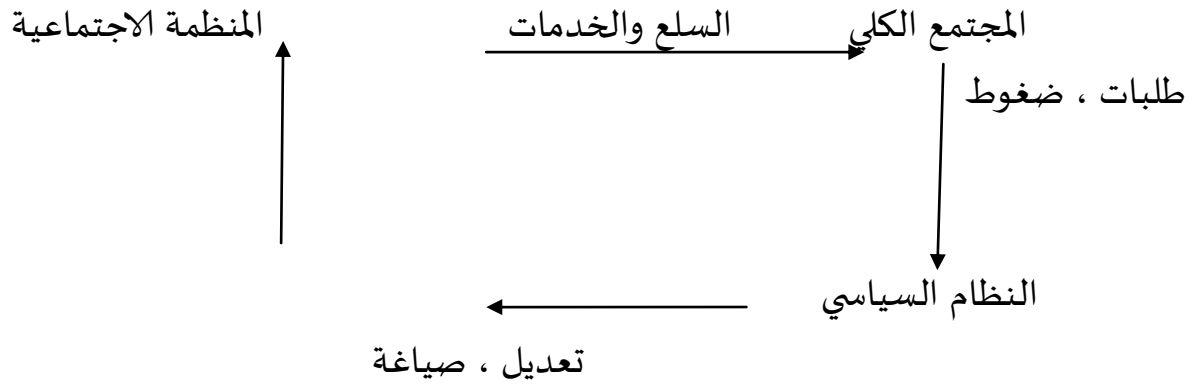
الوضعية السالبة هذه التي يجد الأفراد أنفسهم فيها لا يمكن أن تحافظ على نفسها طويلا حيث تكون عرضة سهلة لثقافة مضادة قد تكون خطرة تؤدي خطرة تؤدي إلى رفض التدخل الاجتماعي للمسؤولين وتؤدي إلى تحليل الفعل السياسي.

تتزامن هذه السلبية كما قلنا مع تقهقر المثل الغربي للحياة والحدثة جراء انفصال الحدثة عن النموذج الغربي كنموذج ثقافي، مما يعني انبعث حركة قوية للبحث عن "النموذج الثقافي" في "الخصوصية" وفي الثقافة الذاتية وفي الماضي، نموذج يعطي معنى اجتماعي لوجود الجماعة كجماعة، كذات جماعية، حركة قوية نحو إعادة تركيب للهوية الجماعية وخلق جماعية للتحكم في المستقبل التي هي الشرط الضروري لتكوين حركة اجتماعية جديدة¹ والتي تستدعي هي الأخرى تنظيم اجتماعي جديد، صياغة سياسية أخرى ذات توجهات جديدة وتنظيم جديد وقيادة جديدة ولكن بنظام معياري جديد لهذا فالأزمة المعاشة هي أزمة عضوية، محاولة إعادة تركيب عضوي جديد، كتلة تاريخية جديدة لاشتغال المجموع الجزائري.

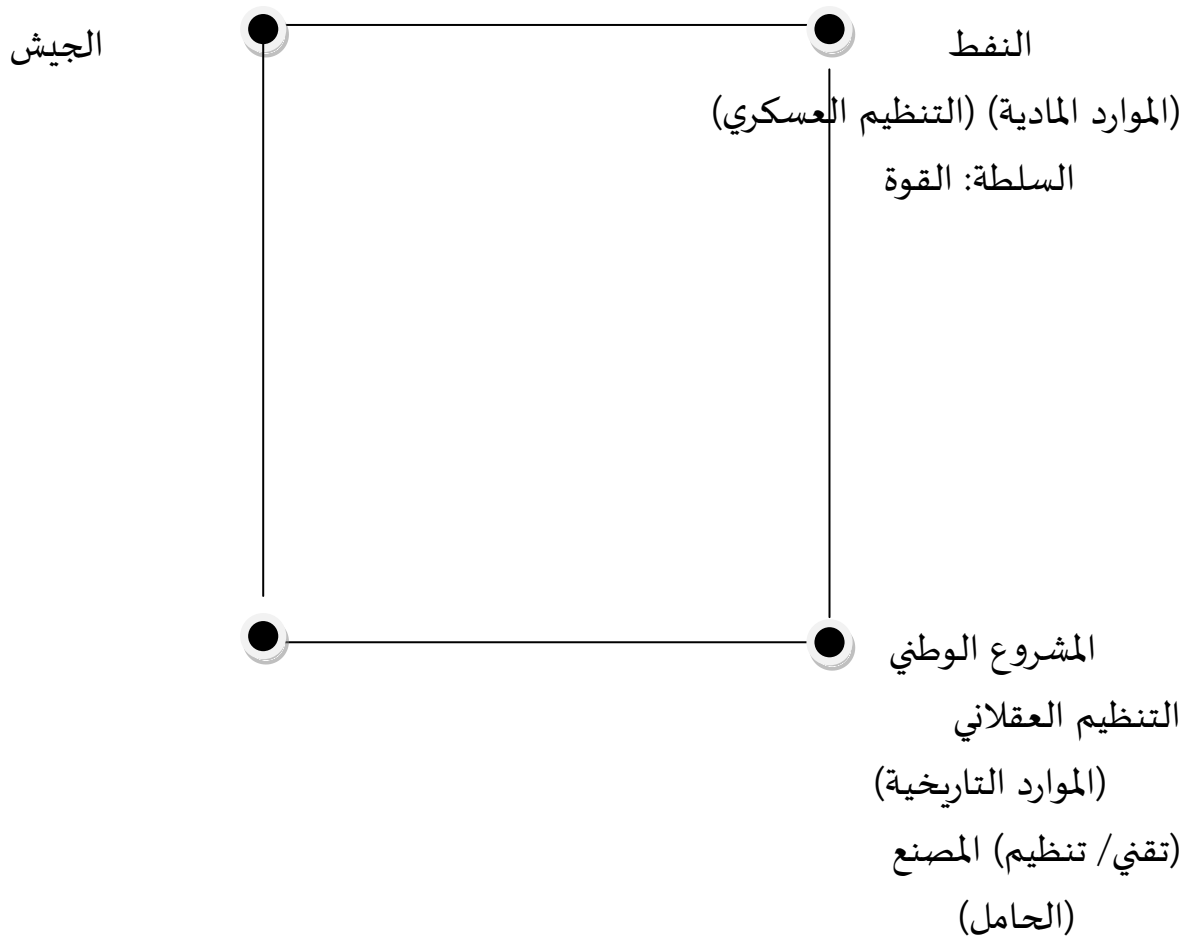
¹Ibid , P95.

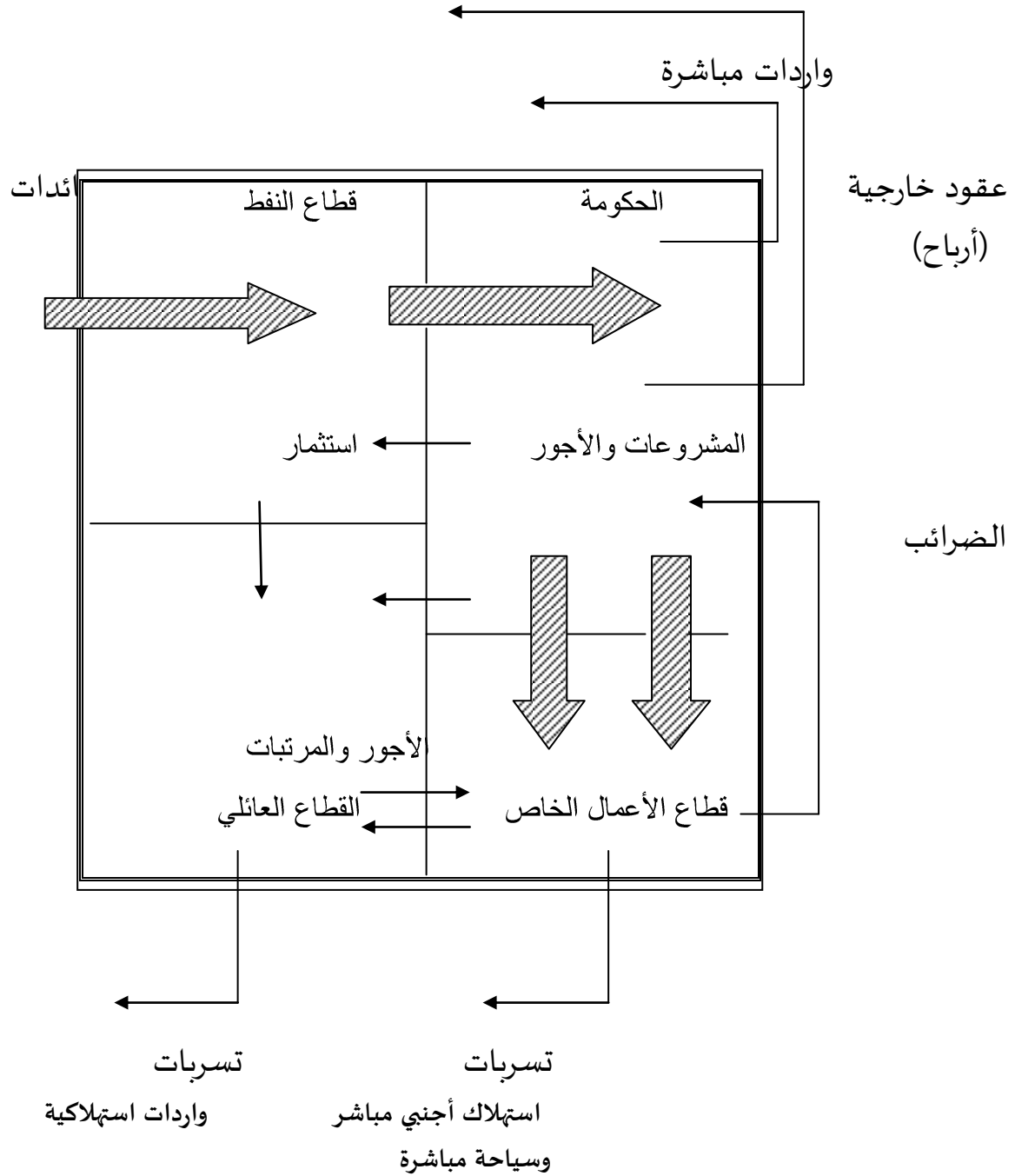
الملاحق

مستويات التحليل للمؤسسة الاقتصادية كمنظمة اجتماعية



موقع المصنع في النظام السياسي الجزائري

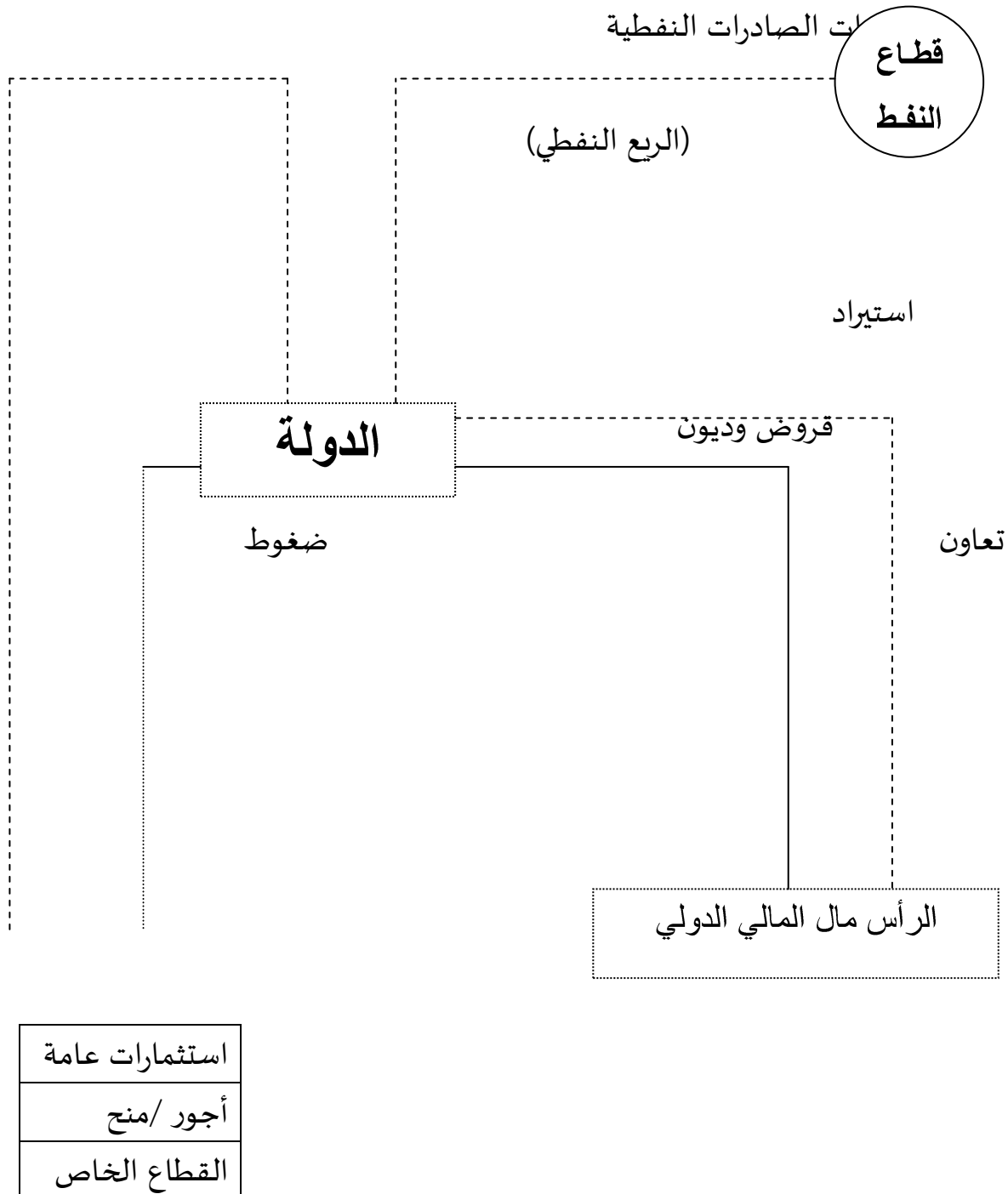




نمط تدفق الموارد في دولة ريعية: مستوحى من:

Thomas.R. stanfeer « The dynamic of the petro leum dependency : Growth in state,
« Finance and industru (the indistrial bank of Koweit, n 2, 1981, P 26.

نقلا عن: محمود عبد الفضيل، المرجع السابق، ص 99.



محورية الدولة كفاعل استراتيجي

بنية المداخل لكل أسرة حسب الفئات الاجتماعية الكبرى
(جانفي 1968):*

الفئات الاجتماعية الكبرى	
مأجورون يدويون	673000
مأجورون مثقفون	1402400
مستقلون	1153800
مشتغلون وأرباب	3694300
بدون عمل	382900
المجموع	907300

مهن غير فلاحية بالدينار/ أسرة*

*Source : M.Boukhobza, op, cité, P24, cité in : Ibid, P246

تركز المداخل حسب الفئات الاجتماعية في الوسط الحضري
(جانفي 1968):*

الفئات الاجتماعية الكبرى	الأفراد	المدخل %	أ / م %
عمال يدويون	49.1	34.5	0.70
عمال مثقفون	20.4	33.3	0.63
أحرار، حرفيون	15.8	20.6	1.30
مشغلون وأرباب	1.1	3.9	3.55
مستغلون فلاحيون	2.8	1.6	0.57
بدون عمل	10.8	6.1	0.56
المجموع	100	100	1.0

*Source : M.Boukhobza, op, cité, P74, cité in : Ibid, P246

مناصب الشغل الموجودة نحو الإنجاز في الجزائر
في القطاع غير الفلاحي*

القطاع	مناصب موجودة في 9	مناصب نحو الإنجاز

(1964 – 1959)		
115000	214000	الصناعات حرفيو الإنتاج والخدمات
145000	130000	البناء والأشغال العمومية
80000	360000	الخدمات
50000	123000	الإدارة

*Plan de Constantine, rapport GL, op, cité, P45, cité in : Ibid, P220

بنية الاستثمارات العمومية المحققة 1967-1978 (مليار دج)

1978		1977-1974		1973-1970		1969-1967		
%	الحجم	%	الحجم	%	الحجم	%	الحجم	
28	14.7	30	36	27	9.8	28	2.7	المحروقات
26.2	13.8	29.8	33	27	9.7	22	2.2	السلع الوسطية
7.6	4	4.3	5.2	3	1.3	6	0.45	السلع الاستهلاكية
61.8	32.5	64.1	74.2	57	20.8	56	5.4	إجمالي الصناعة
4.5	2.4	4.7	5.8	13	4.6	16	1.6	الفلاحة
33.7	17.7	33.3	40.8	30	11.3	28	2.7	البنية التحتية واستثمارات أخرى
100	52.6	100	120.8	100	36.7	100	9.7	المجموع

Source : MPAT : Bilan 1967-1978 (1980) ; M.E.Benissad, économie du DVP de l'Algérie, 1962-1978, OPU, 1980, Alger ; A.Benachenhou, planification et DVP, en Algérie, 1962-1980, Alger, 1980, P48 ; Rapports des plans 1967-1969, 1970-1973, 1974-1977, cité in : Ibid, P271

تطور الشغل المأجور 1969/ 1979:

1979		1978		1977		1973		1969		
عمومي	خاص	عمومي	خاص	عمومي	خاص	عمومي	خاص	عمومي	خاص	
3124	14608	3325	14700	3222	16524	1997	12880	1530	10800	مناجم carrières
14636	50914	14492	47397	16570	66144	13054	38348	9586	8359	ISMME
5685	22029	5251	22642	2152	20628	1910	12496	1915	5679	MCCV
8540	17439	7821	17982	6663	8041	5221	2650	4312	3401	كيمياء
24040	32321	27849	31853	12549	31255	12997	17964	8172	13857	غذائية
25087	20694	25325	12989	15229	18470	15027	12565	15325	9016	نسيج
4879	5952	5056	6105	2163	5203	2020	3730	4259	1990	جلود
8830	25416	8618	24525	5898	6544	4698	4254	5934	3108	خشب
1074	-	1093	-	8409	9474	6439	4027	3277	2389	صناعة متنوعة
95895	89373	98830	77593	72855	82583	63363	08914	54310	58599	إجمال الصناعة*
88459	53799	89149	48404	05512	94956	86686	59204	40393	44409	البناء والأشغال
84354	43172	87979	25997	78367	77539	50049	68118	94703	03008	الصناعة و البناء BTP

* خارج الطاقة والمياه والمحروقات والأشغال النفطية

Ibid, P397

المؤشرات الرئيسية للتراكم وتوسع السوق الداخلية

1978	1977	1973	1969	1967	
47820.4	38908.5	18071.1	12041.6	9820.8	الاستهلاك الفردي للأسر
49592.0	38794.1	12417.5	6165.4	3409.6	تراكم خام للأموال الثابتة
36253.2	26175.8	11989.2	7429.3	5813.0	الأجور
10899.2	8324.1	3678.7	2449.6	1969.6	معها الإدارة العمومية
33736.0	28283.5	11992.2	7427.3	7040.9	الزيادة الخالصة للاستغلال

Source : comptes économiques 1967-1978, MPAT, 1980, PP 20-21 (en millions de DA),
cité in : Ibid, P399

تطور الاستهلاك الفردي للأسر (مليون دج جاري)

1981	1980	1978	1977	1975	1973	1971	1969	1967	
0.000	6300.0	7820.4	8908.5	26628.1	871.1	4283.5	2041.6	9820.8	الاستهلاك الفردي للأسر

Source : comptes 1967-1978, op,cité, et MPAT/ estimations pour 1980 et 1981, cité in :
Ibid ; P399

تطور الشغل الصناعي حسب القطاعات القانونية 1979 /1972 :

1979	1978	1977	1976	1975	1974	1973	1972	
-	-	-	-	-	-	9903	10268	قطاع التسيير الذاتي
95850	78410	39046	39606	07095	73032	39593	111052	القطاع العام
95895	98830	72855	70985	66847	64419	61911	62981	القطاع الخاص
91745	77240	45901	10591	73942	37451	11407	184301	المجموع
+6.2	+10.2	+13.9	+15.7	+20.0	+24.0	+25.7	-	نسبة التغير في القطاع العام
-3.0	+35.6	+2.6	+6.2	+3.8	+4.1	-1.3	-	نسبة التغير في القطاع الخاص
+3.8	+9.0	+11.3	+13.4	+15.4	+12.0	+14.5	-	نسبة التغير في المجموع

Source : Annuaire statistique de l'Algérie 1977/1978, MPAT, P91 et enquête emploi et salaire, 1979, MPAT, PP15-17, cité in : Ibid, P398

تركز المداخيل حسب الفئات الاجتماعية الكبرى في الوسط الحضري:

مؤشرات اللامساواة 1979-1968		1979		1968		الفئات الاجتماعية
%	%	%	%	%	%	
المداخيل	الأفراد	المداخيل	الأفراد	المداخيل	الأفراد	
0.75	0.70	32.4	43.3	34.5	49.1	عمال يدويون
1.21	1.53	42.5	35.1	33.3	20.4	عمال مثقفون
1.09	1.30	14.6	13.0	20.6	15.8	أحرار + محترفون
4.25	3.55	8.5	2.0	3.9	1.1	مشغلون + أرباب
0.90	0.57	0.9	1.0	1.6	2.8	مستغلون فلاحيون
0.21	0.56	1.1	5.2	6.1	10.8	المجموع
1.0	1.0	100	100	100	100	

Source : M.Boukhobza, op, cité, P74, cité in : Ibid, P402

سلع التجهيز والمدخلات المستوردة حسب فترات التخطيط
(مليون دج)

1977-1974	1973-1970	1969-1967	1966-1963	
31877	10.033	3421	2309	سلع التجهيز
35339	11990	3382	3343	المدخلات

Source : M.E .Ben ssad, op, cité, P182 et comptes économiques 1967-1978, cité in : Ibid, P401

تطور مداخيل الأسر حسب الفئات الاجتماعية الكبرى
(غير الفلاحية)

بالدينار/ الأسر	العلاقة 79/68	نهاية 1979	1969-1967	الفئات الاجتماعية
	3.32	2232100	6730.00	مأجورون يدويون
	2.58	3614300	14024.00	مأجورون مثقفون

أحرار	11538.00	3328400	2.88
مشغلون، أرباب	36943.00	14952200	4.05
بدون عمل	3829.00	3870.00	1.01
المجموع	9073.00	29180	3.22

Source : M .Boukhebza, disparités des revenus et pouvoir d'achat en Algérie (1968-1979), INEAP, Alger, 1981, P24, cité in : Ibid, P402

تركز المداخل حسب الفئات الاجتماعية الكبرى في الوسط الحضري

الفئات الاجتماعية	1968		1979		مؤشر اللامساواة % الأفراد	
	% الأفراد	% المداخل	% الأفراد	% المداخل	1968	1979 % المداخل
عمال يدويون	49.1	34.5	43.3	32.4	0.70	0.75
عمال مثقفون	20.4	33.3	35.1	42.5	1.53	1.21
أحرار + محترفون	15.8	20.6	13.0	14.6	1.30	1.09
مشغلون + أرباب	1.1	3.9	2.0	8.5	3.55	4.25
مستغلون فلاحيون	2.8	1.6	1.0	0.9	0.57	0.90
بدون عمل	10.8	6.1	5.2	1.1	0.56	0.21
المجموع	100	100	100	100	1.0	1.0

Source :M.Boukhobza, op, cité, P74, cité in : Ibid, P402

حصة الواردات في تموين السوق (1974-1969)

1974	1969	الصناعات الخفيفة
26.2	8.9	الغذاء
6.6	29.5	النسيج
60.1	54	الكيمياء
77.9	38	متنوعات (الخشب، الورق)
1974	1969	الصناعات الثقيلة
50.9	18.8	مواد البناء
76.3	66.3	تجهيز ميكانيكي وكهربائي

Source : M.E.Ben issad, op, cité, P136

تطور الأجور

1989	1984	1975	1973	
107400	76600	18313.4	11989.2	الكتلة الأجرية الإجمالية 10 ⁶ دج
36500	26100	6.445.7	3.678.7	أجور الإداريين 10 ⁶ دج
%33	%34	%35.19	%30.6	مكانة الإدارة بـ %

Bouzida OP CIT P257 .A

نقل الموظفون من حيث العدد والأجور

مقارنة الأجور غير الفلاحية¹

1989	1984	1975	1973	
3.266000	2449000	499920	404100	العدد الإجمالي للمأجورين غير الفلاحيين
%100	%100	%100	%100	
1.075.000	842.000	340.000	300.000	عدد الموظفين الإداريين
%32.9	%34	%68	%74.2	مكانة الإداريين %

Ibid, P257

تطور العلاقات بين ارتفاع إجمالي الأجور غير الفلاحية

وارتفاع الكتلة الأجرية الإجمالية²

1989	زيادة %	1984	زيادة %	1975	زيادة %	1973	
3.266000	33	2449000	389	493920	22	404100	مأجورون غير الفلاحيين
107.400	40	766.000	318	18313.4	52	11982.2	الكتلة الأجرية الإجمالية 10 ⁶

Ibid, P257

تطور الموظفين في الإدارة وتطور الكتلة الأجرية¹
(مليون دج)

1989	زيادة %	1984	زيادة %	1975	زيادة %	1973	
1075000	27	842000	147	340000	13	300000	الموظفون
36.500	50	26100	304	64457	75	3678.7	الكتلة الأجرية 10 ⁶

Ibid, P256

تطور البيروقراطية في الجزائر:

1977	1966	
10453 %0.47	13.407 %0.62	البرجوازية
471656 %21.4	537528 %25	البرجوازية الصغيرة
985642 %48.09	1350972	الطبقة العاملة والمندمجين
660162 %29.95	232261 %10.87	البيروقراطية

Ibid, P231 (1)

بنية الاستثمارات (1974-1989)

توقعات الاستثمارات في المخططات الأخيرة ب %

1989-1985	1984-1980	1977-1975	
31.6	38.5	43.6	الصناعة
14.4	11.7	19.6	الزراعة
27.2	32.0	13.7	الاجتماعي
26.8	17.8	25.8	أخرى

Ibid, P245 (1)

تطور سكان الحضر في الجزائر

1980	1979	1960	1954	السنة
19000.000	17860.000	7750.000	8470.000	مجموع سكان الجزائر
-	7400000	2070000	1624000	السكان الحضر
49	41	23.14	19.17	النسبة المئوية

ع. الهرماسي، المجتمع والدولة، المرجع السابق، ص 80.

العمالة في الجزائر للفترة (1966-1977)¹

1977	1976	1969	1966	
17200	16700	13200	11820	العدد الإجمالي
3740	3590	2912	2565	العمال
2195	2055	1212	1017	العمال الحضريون
2020	1840	853	682	النشيطون منهم
175	215	361	355	العاطلون عن العمل
10	10	30	33	النسبة المئوية
1545	1535	1698	1548	العمال الريفيون
				المشغلون جزئيا
63	63	50	43	180 يوم في السنة النسبة المئوية

ع. الهرماسي، المجتمع والدولة، المرجع السابق، ص 80.

الإضرابات في الجزائر²

نفس المرجع السابق، ص 79.

السنة	المضربون	عامل مضرب على فئة
1969	10865	23
1972	20140	16
1977	70000	9
1980	110000	7

نسب الخلق للمؤسسات وتطور إجمالي أفرادها³

عمومي		خاص		
1972	1969	1972	1969	
754	238	3035	2004	عند المؤسسات (أزيد من 5 عمال)
%317		%151		
85931	73133	85931	62872	إجمالي عدد الأفراد
%117		%137		

* خارج الأشغال العمومية والبناء

Ibid, P203

نسب الخلق للمؤسسات وتطور إجمالي أفرادها في الأشغال العمومية والبناء¹

عمومي		خاص		عدد المؤسسات
1972	1969	1972	1969	
189	18	1622	1020	
%1050		%152		
22086	11800	74899	66309	إجمالي الأفراد
%187		%112		

Ibid, P203

حجم وبنية الاستثمارات المنجزة لفترة (1979-1967) مليار دج

1979		1978		1977-1974		1973-1970		1969-1967		فترة الإنجاز
%	حجم	%	حجم	%	حجم	%	حجم	%	حجم	
31.9	17.5	28	14.7	30	36	27	9.8	28	2.7	محروقات
23	12.6	26.2	13.8	27.3	33	27	9.7	22	2.2	سلع وسيطة وتجهيزات
7.3	4	7.6	4	4.1	5	3	1.3	6	0.45	سلع استهلاكية
62.2	34.1	61.8	32.5	61.4	74.2	57	20.8	56	5.4	إجمالي الصناعة
3.3	1.8	4.5	2.4	4.8	5.8	13	4.6	16	1.6	الزراعة
34.5	18.9	33.7	17.7	33.8	40.8	30	11.3	28	2.7	بنية تحتية
100	54.8	100	52.6	100	120.8	100	36.7	100	9.7	الإجمالي

Source : Ministère de la planification et d'aménagement du territoire

Benachenhou A

M.CImane « Bilan de la section des biens d'équipement en Algérie » ; crea, jan 83

MEIP.

Cité in : Ibid, P122



Coca-Cola Enterprises

500
MARQUES
DE BOISSONS
SANS
ALCOOL

97
SITES DE
PRODUCTION
DANS LE
MONDE

85%
DES SALARIÉS
DANS LES ACTIVITÉS
DE MISE EN
BOUTEILLE



CHIFFRE D'AFFAIRES EN MILLIARDS D'EUROS

- 4 % EN 4 ANS



ACTIVITÉS RÉPARTITION DU CHIFFRE D'AFFAIRES



RÉPARTITION RÉPARTITION DES VENTES (EN VOLUME)



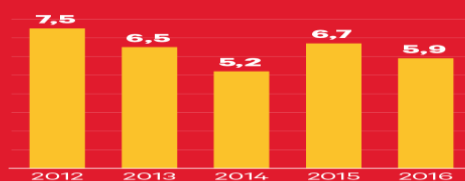
N° 1 MONDIAL DE LA PRODUCTION ET DE LA COMMERCIALISATION DE BOISSONS SANS ALCOOL

EFFECTIFS EN MILLIERS

- 34 %



RÉSULTAT NET EN MILLIARDS D'EUROS



AUX COMMANDES



DIRECTEUR GÉNÉRAL
JAMES QUINCEY

FINANCES
KATHY N. WALLER

ACTIONNARIAT



9%	BERKSHIRE HATHAWAY
6%	VANGUARD GROUP
4%	STATE STREET CORPORATION
4%	CAPITAL WORLD INVESTORS
3%	BLACKROCK FUND ADVISORS
74%	AUTRES ACTIONNAIRES

Chiffres clés

Une présence dans plus de 200 pays sous 400 marques différentes.

139 600 personnes employées dans le monde.

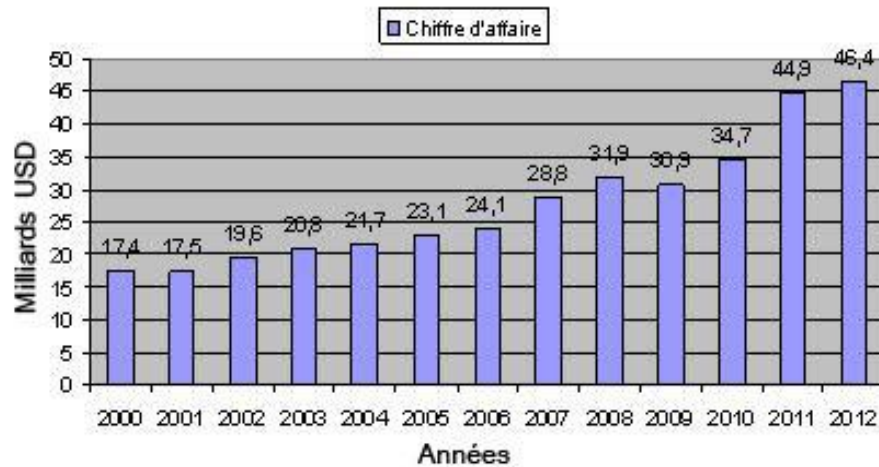
Depuis 49 ans, les actionnaires de Coca-Cola Entreprise perçoivent des dividendes de plus en plus élevés chaque année.

Avec des variantes locales dans les marques et les goûts, chaque fabricant sous licence de la boisson, reçoit le concentré dans de gros flacons et se contente d'y ajouter de l'eau. Coca-Cola continue de procéder à des acquisitions, sans toutefois qu'elles entrent en ligne de compte pour la réalisation des objectifs de croissance à long terme. Le groupe réalise un accroissement de ses ventes annuelles de l'ordre de 3 à 4%. Le bénéfice opérationnel varie entre 6 à 8%.

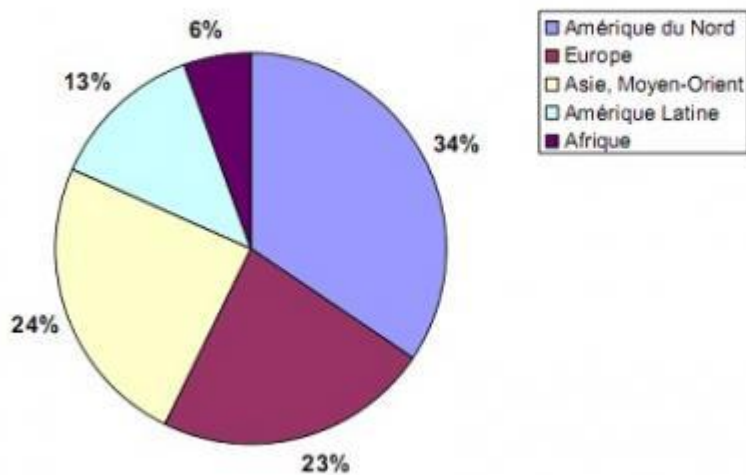
Le directeur financier de la société, Gary Fayard, explique que les objectifs ne prennent pas les acquisitions en compte. "Nous continuerons à réaliser des acquisitions mais elles ne sont pas incluses dans le modèle de croissance», a-t-il précisé.

Toutes les 10 secondes dans le monde, 126 000 personnes achètent un produit de la Compagnie Coca-Cola. 1,5 milliards de boissons Coca-Cola sont consommées par jour dans près de 200 pays. Entre 2000 et 2007, le chiffre d'affaires est passé de 17,4 à 28,8 milliards \$. En 2007, la croissance du chiffre a été de 20 %, contre 4 % en 2006. le chiffre d'affaires de 2010 était de 34,7 milliards de dollars.

Evolution chiffre d'affaire Coca-Cola



Répartition du CA dans le monde



Répartition CA 2000-2009

Source :

<http://www.thecoca-colacompany.com/ourcompany/index.html>

<http://fr.wikipedia.org/wiki/Coca-Cola>

بورتريهات شخصيات.

- اطار عال المهم هو الظهور بمظهر الرجل العصري!
- تقني كهربائي بلباس "إسلامي" ولحية المهم هو المقابل المادي وأن لا تضيع الصلاة في مكان العمل
- احد العمال يخرج على منتصف النهار ليأتي بالساندوجات له ولزملائه يدخل من باب ويمر على الرقابة... حاملا قارورة قازوز حمود بوعلام!
- من رجال البيع لا جديد إلا "الايנג" ، المهم هو الشحن والإقلاع
- اطار كيميائي الموارد البشرية لا تعني لي شيئا سوى الأجر
- ميلتينا سيونال في الأخير خروفنا ليس له خمسة أرجل!
- سائق شاحنة مخضرم الان اشعر باني اكثر امنا

استطراد :

- تكلم لنا عن مسارك الشخصي
- كيف تقيم تجربتك في كوكاكولا
- ماذا تعني لك شركة متعددة الجنسيات
- ماذا تعني لك كوكاكولا
- هل تشرب كوكاكولا
- هل تشعر بالفخر بانتمائك لكوكاكولا
- كيف هورد فعل عندما تقول للآخرين انك تعمل في كوكاكولا
- هل تشعر بانك تنتمي لمجموعة ام تشعر انك تعمل وحيدا
- هل تشعر انك معني او فاعل في اتخاذ القرارات
- كيف ترى القيادة المؤسسة قريبة ام بعيدة عنك
- هل تبادر للحلول ام تنتظر الاوامر
- ماهي عوامل الرضا لديك و هل متوفرة
- هل تعتبر المؤسسة مفيدة للمجتمع وللأفراد وتساهم في تطور المجتمع
- ماهي الإضافات التي قدمتها المؤسسة على المستوى الفردي والجماعي
- هل تشعر بان هناك تمييز على اساس الهوية

- هل تناقش مشاكل بين الزملاء ام كل واحد ومشكلته
- مستوى الادماج

المراجع

مراجع باللغة العربية:

كتب

- إبراهيم سعد الدين وآخرون، كيف يصنع القرار في الوطن العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.
- إبراهيم سعد الدين، النظام الاجتماعي العربي الجديد، الطبعة الثالثة، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1981.
- إبراهيم سعد الدين، مدخل إلى فهم مصر، دراسات في التنمية والتغير الاجتماعي، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1981.
- ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمان بن محمد، مقدمة ابن خلدون، تونس، الدار التونسية للنشر، 1983.
- أمين سمير، المغرب العربي الحديث، ترجمة كميل داغر، بيروت، دار الحداثة، 1985.
- بوتمر، ت، ب، الصفوة والمجتمع، ترجمة محمد الجوهري، وآخرين القاهرة، دار الجيل للطباعة، 1972.
- بوتول غاستون، سوسيولوجيا السياسة، ترجمة نسيم نصر، منشورات عويدات، بيروت، 1980.
- بياركوت جان ومويني جان بيار، من أجل علم اجتماع سياسي، ترجمة هناد محمد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1985.
- جغلول عبد القادر، الإشكاليات التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون، بيروت، دار الحداثة، 1985.
- جغلول عبد القادر، تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، ترجمة فيصل عباس، بيروت، دار الحداثة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.
- الحبابي محمد العزيز، ابن خلدون معاصرا، ترجمة فاطمة الجامعي الحبابي، بيروت، دار الحداثة، 1985.
- حسين محمود، الصراع الطبقي في مصر، دار الطليعة، بيروت، 1971.
- حقيقي نور الدين، الخلدونية والعلوم الاجتماعية وأساس السلطة السياسية، المكتبة الجامعية.
- خليل أحمد خليل، العرب والقيادة بحث في علم اجتماع القيادة عند العرب، بيروت، دار الحداثة، 1985.

- زارتلمان وليام وآخرون، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، الطبعة الأولى، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.
- السيد رضوان، الأمة والجماعة والسلطة، بيروت، دار اقرأ، 1984.
- الشرقاوي سعاد، أثر الظروف الاجتماعية والاقتصادية على النظم السياسية، دار النهضة، القاهرة 1977.
- صادق سعد أحمد، تاريخ العرب الاجتماعي، تحول التكوين المصري من النمط الآسيوي إلى النمط الرأسمالي، بيروت، دار الحداثة، 1985.
- عبد الفضيل محمود، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.
- عبد المالك أنور، المجتمع المصري والجيش 1952-1971، بيروت، دار الطليعة 1984.
- عبد المعطي الباسط والهوري، عادل مختار، في النظرية المعاصرة لعلم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1986.
- العروي عبد الله، مفهوم الدولة، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 1981.
- علي سعد إسماعيل، نظرية القوة: مبحث في علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، 1978.
- علي محمد محمد، دراسات في علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية 1975.
- علي محمد وآخرون، الصفوة والمجتمع، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، 1972.
- الكنز علي وآخرون، نحو علم اجتماع عربي، علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1984.
- المنجزة مهدي وآخرون، تطور الوعي القومي في المغرب العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.
- نجاحي محمد العزيز، البحوث والرسائل الجامعية، صفاقس، المعهد العالي للتنشيط الثقافي، 1990.
- الهرماسي محمد عبد الباقي ، المجتمع والدولة في المغرب العربي، الطبعة
- هلال وليام وتايلركينت ب.، اقتصاد القرن الحادي والعشرون افاق اقتصادية- اجتماعية لعالم متغير، ترجمة حسن عبد الله بدرو عبد الوهاب حميد رشيد ، المنظمة العربية للترجمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الاولى ، بيروت ، 2009

- الهواري عدي، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960، ترجمة جوزف عبد الله، الطبعة الأولى، بيروت، دار الحداثة، 1983.

مقالات

- إيكلمان، ديل "الإدراك المتغير لسلطة الدولة في ثلاث دول عربية: مصر المغرب وعمان"، المستقبل العربي، العدد 99، السنة العاشرة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 1987، ص 122-148.
- الببلاوي حازم "الدولة الريعية في الوطن العربي" المستقبل العربي، العدد 103، السنة العاشرة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 1987، ص 65-77.
- جياكومو، لوشيان، دول رصد التخصيصات مقابل دول الإنتاج، المستقبل العربي، العدد 103، السنة العاشرة، ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 1987، ص 78-93.
- حريق، إيليا "السرانية والتحول السياسي والاجتماعي في المجتمع العربي الحديث" المستقبل العربي، العدد 80، السنة الثامنة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 1985.
- حريق، إيليا "الصراع الطبقي والانتلجانسيا العربية" المستقبل العربي، العدد 112، السنة الحادي عشر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، جوان 1988، ص 30-56.
- حريق، إيليا "نشوء نظام الدولة في الوطن العربي" المستقبل العربي، العدد 99، السنة العاشرة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 1987.
- عبد الفضيل محمود "السلوك والأداء الاقتصادي للدول النفطية الريعية" المستقبل العربي، العدد 103، السنة العاشرة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 1998، ص 94-1157.
- عبد الفضيل محمود، السلوك والأداء الاقتصادي للدول النفطية الريعية المستقبل العربي، السنة العاشرة، العدد 103، بيروت ومركز الدراسات الوحدة العربية، سبتمبر 1987، ص 94.
- غنيم عادل "حول قضية الطبقة الجديدة في مصر" الطليعة، السنة الرابعة، العدد 2، فبراير 1967.
- هادف محمد "حكومة مقداد سيفي، انسجام سياسي أم وصفة إستراتيجية" الخبر، ل 11 و 12 ماي 1994، ص 2.

- الهرماسي محمد عبد الباقي "المثقف والبحث عن النموذج" المستقبل العربي، العدد 104، السنة العاشرة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 1987، ص ص 34-45.

مراجع باللغة الأجنبية

• كتب

- Amin Samir, l'économie du Maghreb, Vol1, Paris, minuit, 1966
- Amin Samir, Le Maghreb Moderne, Ed. de Minuit, 1970.
- Amin Samir, Sociétés Précapitalistes et Capitalisme, Anthropos, Paris 1978.
- Ansart Pierre, les idéologies politiques, Paris, PUF, 1974
- anthropos, 1976.
- Armand Pascal, Amérique latine, la formation de l'économie nationale Argentine et Mexique, Paris, publisud, 1983.
- Auby et autres, traités de sciences administratives, Paris, la haye, mouton, 1966.
- Bastid Paul et autres, l'idée de légitimité, Vol 7 des annales d philosophie politique, Paris, institut international de philosophie politique, PUF, 1967.
- Bedrani S, Bourenane M, Jaudin y, les politiques agraires en Algérie, Alger, crea, 1983.
- Bedrani S, les effets sur la production des transformations dans l'agriculture algérienne, thèse d'état en sces, eco, Alger, ISE, 1979.
- Ben Salah Kacem, monde arabe : intégralités structurelles et dépendance, Alger, OPU, 1986.
- Benachehou. A , la formation du sous-développement e, Algérie, Alger, OPU, 1978.
- Benachehou. A , planification et développement économique
- Benhouria T, l'économie de l'Algérie, Paris, maspero, 1983
- Benissad M.H, économie du développement de l'Algérie 1962-1978, Alger, OPU, 1980.
- Benkheira Hocine, discours, pouvoir et syndicat, le discours de l'UGTA, entre 4 et 5 congés, magister de sociologie, Oran, ISS, 1981.

- Berqu Augustin, écrits sur l'Algérie, réunis et présentés par Berque Jacques, Aix en province, EDISUD, 1986.
- Berque Jacques, Les arabes d'hier à demain, Paris, seuil, 1976.
- Boukhebza M'hamed, disparités des revenus et pouvoir d'achat en Algérie 1968-1979, Alger, INEAP, 1981.
- Bourdieu pierre, les structures sociales de l'economie, seuil, paris, 2000
- Bourdieu pierre, questions de sociologie, Paris, minuit, 1984.
- Bourdieu pierre, sayad Abdelmelek, déracinement ; la crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie, Paris, minuit, 1964.
- Bourdieu pierre, travail et travailleurs en Algérie, Paris, mouton co, 1963.
- Boussounah M, l'entreprise socialiste an Algérie, Alger, OPU, 1982.
- Bouzida. A, Le projet Social Algérien-Genèse et évolution, Alger, OPU, 1991.
- Bouzina-Oufriha F.Z, Pression Démographique et absorption de la force du travail par l'industrie en Algérie, Oran, 1980.
- Bruno Etienne et autres, l'Algérie culture et révolution.
- Burdeau George, traités de sciences politiques, tome II, l'état, 2 édition Paris, librairie générale de droit et de jurisprudence, 1967.
- Caman Michel, pouvoirs et institutions au Maghreb, Tunis, CERES, production, 1978.
- Castoriadis Cornelius, la société bureaucratique, collection 10-18, Paris, UGE, 1973.
- Challand Gerard, L'Algérie indépendante, Maspero, Paris 1972.
- Dahmani M, l'occidentalisation des pays du tiers-monde, Paris, economica, 1983.
- Djerad Abdelaziz, Dualité du monde arabe, Alger ENAP-ENAL-OPU, 1987.
- Duverger M, institution politiques et droit constitutionnel, 10 ed, Paris, PUF, 1968.
- EL-Kenz Ali, Le Complexe Sidérurgique D'EL HADIAR- Une expérience industrielle en Algérie, Paris, CNRS, 1987.
- Faye Jean pierre, langages totalitaires, Paris, Hermann, 1972.

- Foucault Michel, l'archéologie du savoir, Paris, Gallimard, 1969.
- Furtado Celso, le mythe du développement économique, Paris,
- Galiun Burhan, Le Malaise Arabe-Etat contre Nation, Alger, ENAG, 1991.
- Gramsci Antonio, œuvres choisies, Paris, éditions sociales, 1969.
- Guglielmo Ferrero, pouvoir : Les génies invisibles de la cité, Paris, Plon, 1943.
- Harbi M, Aux origines du FLN, Paris, CH Bourgeois éditeur, 1975.
- Harbi M, Le FLN, mirage et réalité, Paris, éditions jeunes Afrique, 1980.
- Haurion M. Précis de droit constitutionnel, Paris, CNRS, 1962.
- J. Hatch Mary, théorie des organisations, traduction Christine Delh, De Boeck, université s.a., Paris, Bruxelles, 2000, 419 p
- Kaddache Mahfoud, D. Sari, L'Algérie dans l'histoire, ENL, OPU, 1985.
- Kaddache Mahfoud, Histoire du nationalisme Algérien 1919-1951, Alger, SNED, 1980.
- Koroghli Amar, Institutions Politiques et développement en Algérie, Paris, Harmattan, 1989.
- Lachref Mustapha, L'Algérie Nation et Société, SNED, Alger, 1976.
- Leca Jean, Vatin Jean-Claude, Développement politique au Magreb, Paris, CRESM, 1979.
- Leca Jean, Vatin Jean-Claude, L'Algérie Politique : Institutions et Régime, Paris, FNSP, Colin, 1975.
- Liabes Djillali, Capital Privé et Patrons d'industrie en Algérie, 1962-1982, Alger, CREA, 1984.
- Lyman Tower Sargent, les idéologies politiques contemporaines, traduit par Odile Demagne, Paris, Economica, 1987.
- Mentré Massaoud, l'administration en question, Alger, OPU, 1988.
- Merghoub Belhadj, Le développement politique en Algérie, Paris, fondation nationale des sciences politiques-Armand Colin, 1972.
- Perroux F, l'économie du xx siècle, 2 ed, Paris PUF, 1964.

- Poulantzas Nicos ; l'état, le pouvoir, le socialisme, Paris, PUF politiques, 1978.
- Raffinot M, Jacquemot P, le capitalisme d'état Algérien, Paris, maspéro, 1977.
- Sid Ahmed Abdelkader, Développement sans croissance, Alger, OPU 1983.
- Sid Ahmed Abdelkader, Economie de l'industrialisation à partir des ressources naturelles (IBR), tome 1 et 2, Alger, OPU (S.D).
- Sid Ahmed Abdelkader, NORD-SUD : Les enjeux, Alger, OPU 1981.
- Teguia M, l'Algérie en guerre, Alger, OPU, 1988.
- Thabet Mohamed Nacer, le secteur des hydrocarbures et le développement économique de l'Algérie, Alger, ENAL, OPU, 1989.
- Touraine Alain, l'après socialisme, Paris, Fayard, 1966.
- Touraine Alain, la conscience ouvrière, Paris, seuil, 1966.
- Touraine Alain, le retour de l'acteur, Paris, Fayard, 1966.
- Touraine Alain, production de la société, edition Seuil, 1973, 483 p, librairie generale francaise , edition révisée, 1993
- Touraine Alain, Sociologie de l'action, Paris, Seuil, 1965.
- Touraine Alain, critique de la modernité, fayard, paris, 1992
- Touraine, Alain Un nouveau paradigme. Pour comprendre le monde d'aujourd'hui, Fayard, Paris, 2005, 376p
- Vatin Jean-Claude, L'Algérie Politique : Histoire et société, Paris, FNSP, Colin, 1974.
- Villers G (de)-Vandersteen, Importation de technologie et industrialisation en Algérie, Bruxelles, CEDAF, 1981.
- Weber M, l'économie et société, Paris, plon.
- Weber M, l'éthique protestante et l'esprit du capitalisme, Paris, plon, 1969.
- Zekane Ahmed, analyse de l'offre d'emploi, réalités et perspectives, cas de l'Algérie, thèse de magister en Sces-Eco, Alger, Université d'Alger, juin, 1992.
-

- Addi Houari, « peut-il exister une sociologie politique en algerie? », *peuples mediterrannéens*, n°54-55, 1991, p.221-227, halshs.archives-ouvertes.fr, consulté le 18/03/2013
- Addi Houari, « contibution : marché, etat et societé en Algerie », *le soir d'algerie*, www.lesoirdalgerie.com/articles/2013/01/29, consulté le 18/03/2013
- Analyse de pression fiscale sur la filiere boissons et elaboration d'un plaidoyer pour la defence des interets des industriels, sous filiere boissons gazeuses , 12/05/2008
- Andreff Wladimir , « la deterritorialisation des multinationales : firmes globales et firmes reseaux », *cultures et conflits*, 21-22, printemps-été, 1996, conflits.revues.org/150, consulté le 11/11/2013
- Autissier D. Wacheux F. (dir.) , structuration et management des organisations : gestion de l'action et du changement dans les entreprises, l'harmattan, paris, 2000
- Bajoit. G, Modèle Culturel, Idiologie et Théorie de l'histoire, Recherche Sociologique, 1980, PP 3-29.
- Barley S. R., « technology as an occasion of stucturing », *administrative science quarterly*, 31, 1986, p. 78-108
- Beck Ulrich, « repenser le pouvoir dans un monde globalisé », mondialisation, : gagnants et perdants, www.constructif.fr, consulté le 10/10/2014
- Benoun. M, « Démantèlements des entreprises », Algérie actualité, 14 mars 1993.
- Berthaud pierre, « presentation », in Berthaud pierre et al, la question politique en economie internationale, la decouverte, recherche, 2006 (), p.24-29
- Bonnel Germain, « economie, mondialisation et pouvoir politique », publié le 03/01/2013, www.germainbonnel.wordpress.com, consulté le 21/07/2014

- Bouchiki H. structuration des organisations : concepts constructivistes et étude de cas, *economica*, paris, 1990
- Briquet Jean Louis et al, «le clientelisme politique dans les sociétés contemporaines », *presses universitaires de france*, 1998, p 307-316
- Brochier Christophe , « le monde social d'une petite usine », *revue française de sociologie*, vol.52, 2011/1, presses de sciences po.
- Castel Robert, la métamorphose de la question sociale, une chronique du salariat, fayard, paris, 1995
- Chassagnon Virgile, « pouvoir et économie politique l'apport de François Perroux à l'analyse positive de la firme », *revue économique*, vol.65, n°5, septembre 2014, p.719-742
- Chavagneux Christian, «le pouvoir dans l'économie mondiale », *alternatives économiques*, hors série, n 047, janvier, 2001, www.alternativeséconomiques.net , consulté le 28/11/2016
- Cheret Foued, instabilités des alliances stratégiques agroalimentaires en méditerranée, institut agronomique méditerranéen de Montpellier, thèse de doctorat en sciences de gestion soutenue le 10/07/2009
- Cheret Foued, analyse des alliances stratégiques entre fmn et pme, cas de l'accord Danone en Algérie, institut agronomique méditerranéen de Montpellier, master, 2006
- Contogeorgis Georges, «état, marché et société ; la question de l'équilibre dans la relation entre société et politique », *eurolimes*, 08/2009
- Craipeau Sylvie Metzger Jean-Luc, «pour une sociologie critique de la gestion », *altermondialisation, société civile et mondialisation*, 38-1, 2007, rsa-revues.org/523, consulté le 20/03/2015

- De Vos René, «qui gouverne ?, l'Etat, le pouvoir et les patrons dans la société industrielle », *les fiches de lecture de la chaire dso*, édition l'armattan, 1997, mip-ms.cnam.fr, consulté le 13/05/2014
- Derèze Gérard, «éléments pour une ethno-sociologie des organisations », *communication et organisation*, 4, 1993, revues.org, consulté le 13/05/2013
- Didry Claude, «l'approche par les capacités comme registre des restructurations : un nouveau regard sur l'entreprise et le contrat du travail ? », *institutions et dynamiques historiques de l'économie idhe*, cnrs
- Donnadieu Gerard, «l'intégration sociale dans les organisations »,
- Elwatan, « coca cola en algérie », www.tamanrasset.net, consulté le 13/01/2013
- Etude de la filière boissons, algérie, 2005, rapport principal, analyse filière boissons, Apab/edpme, eurodéveloppement pme, alger, juin, 2005
- Etude sectorielle du domaine des jus et boissons, rapport complet, comité sectoriel de main d'œuvre en transformation alimentaires, québec, 2008
- Eyraud corine, «l'entreprise d'état chinoise, de l'institution sociale totale vers l'entité économique ? », l'harmattan broché, paru le 17/12/1999, consulté le 16/05/2014
- Filière boissons en algérie, 2012, période de l'étude mai-juin 2012, pme II, alger, juin, 2013, synthèse
- France-algérie/le champ des intérêts croisés (elwatan 13/10/2013), www.africatime.com, consulté le 24/03/2013
- Freitag Michel, dialectique et société, tome 2, culture, pouvoir, contrôle, les modes de reproduction formels de la société, éditions coopératives albert saint martin, montreal, 1986, 443p
- Gadrey J., « nouvel esprit du capitalisme et idéologie néolibérale », *sociologie du travail*, 43, 3, 2001, p.389-402

- Garcia-PARPET Marie-France, « marche, rationalité, et faits sociaux totaux : Pierre Bourdieu et économie », *revue française de socio-économie*, n°13, la découverte, 2014/1, p.107-127
- Gauthier de Villers, « Etat et Classes sociales en Algérie », *Peuples Méditerranéens*, NOS. 27-28, Avril-Sept, 1984, PP 207-232.
- Giddens A., les conséquences de la modernité, ed. l'harmattan, 1994
- Giroleau Carole et Mayere Anne, « l'articulation technologie – organisations : des pistes pour une approche communicationnelle », *communication et organisation*, presse universitaires de bordeaux, 31, 2007, communicationorganisation.revues.org, consulté le 13/10/2013
- Granier Delphine, « Jean Tirole : puissance du marché et de la régulation », note de lecture, 22 octobre 2011, generatioinlibre.eu, consulté le 25/10/2014
- Harbi M, « Naissance d'une Hégémonie : Vert l'armée de métier », *Temps Modernes*, Oct, 1977.
- Jouvenel de Bertrand, « de la souveraineté à la recherche du bien politique », Paris, librairie de Médicis, 1955.
- Kenichi Ohmae, de l'état-nation aux états – régions, fiche 21, *pensée économique*, dunod, 1996, 200p
- Lambert T, « l'expérience Latino-Américaine et le développement politique après la colonisation », *tiers-monde*, 6(21), jan-fev, 1965, PP 59-80.
- Lassudrie-Duchene B. décomposition internationale des processus productifs et autonomie nationale », in Bourguinat H. dir. Internationalisation et autonomie de décision, *economica*, paris, 1982
- Laurin Nicole, « le démantèlement des institutions intermédiaires de la régulation sociale », *sociologie et société*, vol. XXXI, n° 2, automne, 1999, p.65-72

- Le Ges Patrick, Palier Bruno, « introduction, l'économie politique en débat », www.caim.org, consulté le 02/10/2017
- Le magazine arabies, in le maghreb, le quotidien de l'économie du 17/12/2011
- Le Velly Ronan, « la notion d'encastrement, une sociologie des échanges marchands », *sociologie du travail*, 44, 2003, p 37-53
- Leroy marc, « la sociologie fiscale, enjeux sociopolitiques pour un dialogue avec les économistes », *socio-logos, revue de l'association française de sociologie*, 4/2009, 40p, www.socio-logos.revues.org, consulté le 19/05/2014
- Liabes D, « Objet donné et objet construit » : proposition épistémologiques à propos de la notion de pôle de développement, débats et critiques, No 05 (Alger, INEAP, 1981.)
- Liberté, mise au point de coca cola export coporation et fruital coca cola-liberté-algerie, www.liberte-algerie.com, consulté le 24/03/2013
- -Lung Yannick, « modèles de firme et formes du capitalisme : penser la diversité comme agenda de recherche pour la TR », *revue de la regulation*, 02/01/2008, regulation.revues.org, consulté le 26/09/2014
- Mebtoul abderhmane, « les véritables milliardaires en algerie, sont-ils au niveau de la sphere réelle? », *alterinfo*, 21 juillet, 2013, 9p, www.alterinfo.net, consulte le 09/01/2014
- Mekideche Mustapha, algerie entre economie de la rente et economie emergente, l'essai sur la conduite des reformes economiques, *ed. dahleb*, alger, 2000
- Mendell Marguerite, « karl polanyi et le processus institué de democratisation politique », *revue mauss, la decouverte*, n° 29, 2007/1, p.444-464, cain.inf/revue-de-mauss-2007, consulté le 03/02/2016
- Meynaud jean, « pouvoir politique et pouvoir economique », in *revue economique*, volume 9, n 6, 1958, p.925-957, www.persee.fr consulte le 28/05/2016
- Perez-vitoria silvia, « l'apres developpement ? », intervention au colloque, reinventer l'international, brest, 2001, www.casi-bretagne.org, consulté le 10/05/2014

- Rivat Celine,«entreprise moyenne et filiale commune internationale »,l'internationalisation des pme et ses consequences sur les strategies entrepreneuriales,25,26,27,octobre 2006,hautes etudes de gestion hce,fribourg,suisse
- Rochdane Hanane,« pme marocaines face a la mondialisation :quelles opportunités du système de chrenchise ? »,11° journées scientifiques du *reseau entrepreneuriat*,27,28,29 mai 2009,sur la vulnérabilité des tpe et des pme dans un environnement mondialisé,inrpme,trois rivières, canada,2009
- Rocher Guy,Talcott Parsons et la sociologie americaine,1988
- Rozenblat Céline,« les entreprises multinationales :processus urbain dans un environnement inetnational et transnational »,*l'information geographique*, vol.71,armand colin,2007/2,p43-66
- Schweyer F. X. Metzger J. L.,entre profession , organisation et marché : le cas des ingenieurs biomédicaux hospitalisés »,*revue francaise des affaires siociales*, 1,janvier-mars ,2005,p.183-206
- Sgard Jerome,« pouvoir politique versus puissance des marchés :deux mondes parallèles ? »,published on ceriscope.sciences.po.fr,consulté le 10/10/2014
- Sgard jerome,«pouvoir politique versus puissance des marchés :deux mondes parallèles ? »,publishedon cesiscope, ceriscope.sciences.po.fr,consulté le 13/05/2014
- Siroen jean marc,Etat-nation survivra-t-il a la mondialisation
- Soussi Sid Ahmed ,changements technologiques et identité au travail,these,université de montreal,septembre 1998
- Storai Christophe,«attractivite et strategies de localisation des firmes »
- Thibault Danteur. Pour une analyse complexe de la mondialisation. Socio-anthropologie comparative du cas de la grande distribution alimentaire au Maroc, en France et aux États-Unis. Sociologie. Université Paul Valéry - Montpellier III, 2012 ,376p

- Touraine A, « les classes sociales dans une société dépendante », Tiers monde, Vol XVI, No 62, avril-juin, 1975.
- Touraine Alain ,« pouvoir et decision dans l'entreprise », *traite de sociologie du travail*, T. 1, A. Colin, paris, 1964, p. 3-41
- Touraine Alain ,sociologie de l'action,seuil,1965
- Touraine Alain,critique de la modernité,fayard,paris,1992
- Touraine Alain,la separation de l'Etat et de la nation,debat :la nation,l'europe,la democratie,juin,2001,urmis.revues.org,consulté le 31/05/2014
- Wallerstein Immanuel ,l'apres liberalisme, essai sur un système-monde a reinventer,l'aube,paris,1999
- www.algeria.com/forums/business-affaires ,« marché des jus et des boissons gazeuses,consulté le 05/05/2013 »
- www.djazaiaess.com/fr/lemaghreb/19346, « une nouvelle étape sur la route du succes »,consulté le 24/03/2013

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	جدول 01	الخريطة الاجتماعية الجزائرية غداة الاستقلال	52
2	جدول 02	تطور الفئات السوسيو مهنية بين 1966 و 1977	67-66
3	جدول 03	تطور عدد الموظفين والاداريين بين 1966 و 1977	67
4	جدول 04	عدد المناصب المستحدثة حسب الفترات	89
5	جدول 05	تطور التشغيل من 1980 الى 1984	92
6	جدول 06	خلق صاف للوظائف في مؤسسة	93
7	جدول 07	متوسط نمو الشغل في الادارة	94
8	جدول 08	متوسط نمو الشغل في الادارة بين 1970 و 1989	98
9	جدول 09	نمو التشغيل حسب القطاعات	99-98
10	جدول 10	قيمة الانتاج المادي خارج المحروقات مقارنة بالاجور	100
11	جدول 11	تطور الكتلة الاجرية	101
12	جدول 12	الاستثمار العام المخطط بالنسبة المئوية	102
13	جدول 13	نمو مجموع التشغيل غير الزراعي بين 1980 و 1984	103
14	جدول 14	مقارنة عدد الموظفين والاجور بمجموع الاجور غير الزراعية 1973- 1989	105
15	جدول 15	تطور الاجور 1973- 1989 في الجزائر	107
16	جدول 16	تطور عدد الموظفين في الادارة والكتلة الاجرية	107
17	جدول 17	النمو السنوي لمتوسط عدد الموظفين والاداريين والاجور	107
18	جدول 18	قيمة الانتاج المادي خارج المحروقات مقارنة بالاجور	156
19	جدول 19	مستوى الاستهلاك والطلب في المشروبات 2007	174
20	جدول 20	مقارنة استهلاك المشروب الغازي بالمشروبات الاخرى 2011	174
21	جدول 21	عدد مؤسسات المشروبات الغازية حسب المناطق 2003	181
22	جدول 22	تكلفة اليد العاملة في صناعة المشروبات الغازية	182
23	جدول 23	تكلفة اليد العاملة على مستوى الانشطة في ص م غ	182
24	جدول 24	نسبة الاستغلال في قطاع المشروبات الغازية	183
25	جدول 25	نسبة التاثير في صناعة المشروبات الغازية	183
26	جدول 26	تكاليف الاشهار في قطاع المشروبات الغازية	184
27	جدول 27	سوق المشروبات الغازية سنة 2003	185
28	جدول 28	شرائح الزبائن للمشروبات الغازية سنة 2003 ب %	185

29	جدول 29	رقم الاعمال المسجل في قطاع المشروبات حسب تقرير 2005	186
30	جدول 30	هيكل السوق الجزائري للمشروبات الغازية	189
31	جدول 31	مستوى الاستهلاك للمشروبات الغازية سنة 2007	189
32	جدول 32	وضعية الطلب على المشروبات الغازية سنة 2007	190
33	جدول 33	نمو ديموغرافي في الجزائر لسنة 2008	190
34	جدول 34	الطلب على المشروبات الغازية حسب الفئات العمرية 2008	190
35	جدول 35	تطور الاستهلاك للمشروبات الغازية بين 2003 و 2008	191
36	جدول 36	خصائص صناعة المشروبات الغازية	191
37	جدول 37	مستوى الاستهلاك والطلب على المشروبات الغازية 2007	207
38	جدول 38	بنية الموارد البشرية في صناعة المشروبات الغازية	244
39	جدول 39	نسبة سعر التغليف الى سعر المنتج النهائي في ص م غ	246
40	جدول 40	سوق المشروبات الغازية في الجزائر لسنة 2003	148
41	جدول 41	المتعاملون الرئيسيون مع مؤسسة التعبئة للمشروبات الغازية	252
42	جدول 42	بعض الخصائص لصناعة المشروبات الغازية	253
43	جدول 43	المستوى التعليمي لعمال صناعة المشروبات الغازية	254
44	جدول 44	مؤشرات التغير الايجابي في شركة فرويتال من 2005 الى 2009	278
45	جدول 45	مؤشرات لقياس الرضا لعمال المؤسسة	317
46	جدول 46	تقييم الامن والسلامة في العمل من طرف العمال	320
47	جدول 47	المؤشرات السوسيواقتصادية لفئة المعماليتين	330
48	جدول 48	المؤشرات السوسيواقتصادية لفئة العمال اليدويين	332
49	جدول 49	التكوينات المعطاة في المؤسسة	336-335

قائمة الاشكال

الرقم	الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	الشكل 01	عناصر المنظمة	38
2	الشكل 02	المنطق الدائري للعلاقة بين المصنع والنظام السياسي	91
3	الشكل 03	مخطط عناصر العملية الانتاجية ومهام المؤسسة	242
4	الشكل 04	مخطط الهيكل التنظيمي لمؤسسة فرويتال	294

الفهرس

المقدمة.....	08
فصل تمهيدي : الموقف النظري للدراسة	14
الباب الاول الدولة ، المصنع ، السوق من الفعل الصناعي إلى الفعل	
التوزيعي.....	42
1. الفصل الاول المصنع و الدولة.....	43
11. فعل التصنيع الدولي.....	43
12. المصنع : مبدا مركزي لادماج الصراعات.....	49
13 المصنع : خالق للشغل و الوظائف.....	62
14. المصنع : انجاز للسلطة الوطنية.....	72
15. ازمة المصنع ، ازمة السلطة الوطنية.....	80
2. الفصل الثاني : الدولة والسوق.....	86
21. حركة الافراد تجاه الدولة كموزع للمداخيل.....	86
22.الاتجاه نحو الاستهلاك "الصناعي".....	95
23.تجاوز حركة الافراد للدولة : تجاوز استهلاكي.....	116
24.التحول الاستراتيجي من المصنع الى السوق	127
25.تحلل الفعل الصناعي.....	135
26.تكريس النموذج المانع : صناعة السوق الوطني.....	144
3.الفصل الثالث نموذج المشروب الغازي.....	171
31.دولة الاستهلاك و محورية السوق.....	171
32.انتج وطني "رديء" و "غير كاف".....	178
33.دخول المنتج العالمي مشروب كوكاكولا	192
34.كوكاكولا ؛ منتج عالمي وصناعة " جزائرية؟".....	197

الباب الثاني شركة عالمية تبحث عن المحلي ، مؤسسة محلية تبحث عن

العالمي ؛ الانخراط اللامتكافئ.....205

4.الفصل الرابع شركة متعددة الجنسيات تبحث عن المحليومؤسسة محلية تبحث عن

العالمي.....206

41.السوق و الطلب : قاعدة الانطلاق المشتركة.....206

42.الشركة العالمية.....209

43.المعطيات الدولية 221

44.المعطيات المحلية.....237

45.سوق المشروبات 246

46.نشأة فرويتال.....255

5. الفصل الخامس مصنع...انتاج ام توزيع؟.....279

51.اشكالية التنظيم.....279

52.مناصب الدخول والمسارات الوظيفية.....297

53.تنظيم العمل.....305

54.ظروف العمل.....315

55.وصف مفصل لبعض المناصب.....322

56. مصنع التعبئة :عناصر المنظمة.....342

57.عملية " التصنيع " ، التعبئة.....349

58.تحليل الفعل المنظمي.....358

6.الفصل السادس علاقة القوة ؛ امتصاص وهيمنة ، نحو تصفية المحلي؟.....364

61.التبذير الاستبدادي.....364

62.هيمنة السوق على الدولة.....397

63.المؤسسة و المجتمع.....402

64.سران مطبقان ؛ الماء و تحويل الارباح.....407

65.تحديات الصورة و انهيار المعنى 414

66.الاندماج و التبعية او التحالف الهش ، نحو الامتصاص.....418

67.الصحة و التغذية : تحد خارج الدولة.....420

424.....	68. النتائج.....
425.....	الخاتمة: الرهان السياسي ؛ حدود دولة الاستهلاك.....
435.....	ملاحق.....
455.....	المراجع.....
470.....	قائمة الجداول
472.....	قائمة الاشكال
